



مجموعة

# فتاوى ابن تيمية

لشيخ الاسلام تقي الدين ابن تيمية الحاراني

المتوفى ٧٢٨ هـ

المجلد الثاني

طبعة منقحة مصححة  
١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م

دار الفکر



(المسئلة الاولى ) في رجل جمع جماعة على نافلة وأمهم من اول رجب الى آخر رمضان يصلي  
٣٣ بين العشاءين عشرين ركعة بمشترسلات يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد  
ثلاث مرات ويتخذ ذلك شعارا ويحتج بان النبي صلى الله عليه وسلم أم ابن عباس والانصاري  
الذي قال له السيول تحول بيني وبينك . فهل هذا موافق الشريعة ام لا . وهل يؤجر على ذلك  
ام لا والحالة هذه \*

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله رب العالمين \* صلاة التطوع في جماعة نوعان (أحدهما) ما تسن له  
الجماعة الراتبه كالكسوف والاستسقاء وقيام رمضان فهذا يفعل في الجماعة دائما كما مضت السنة  
(الثاني) ما لا تسن له الجماعة الراتبه كقيام الليل والسنن الرواتب وصلاة الضحى وتحية المسجد ونحو  
ذلك فهذا اذا فعل جماعة احيانا جاز . واما الجماعة الراتبه في ذلك فغير مشروعة بل بدعة مكروهة  
فان النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه والتابعين لم يكونوا يعتادون الاجتماع للرواتب على مادون  
هذا والنبي صلى الله عليه وسلم انما تطوع في ذلك في جماعة قليلة احيانا فانه كان يقوم الليل  
وحده لكن لما بات ابن عباس عنده صلى معه . وليلة أخرى صلى معه حذيفة . وأخري صلى معه  
ابن مسعود . وكذلك صلى عند عتيان بن مالك الانصاري في مكان يتخذة مصلى صلى معه وكذلك



صلى بأنس وأمه واليقيم . وعامة تطوعاته انما كان يصلها مفردا وهذا الذى ذكرناه في التطوعات السنوية . فاما إنشاء صلاة بعدد مقدر وقراءة مقدرة في وقت معين تصلى جماعة رتبة كهذه الصلوات المسؤل عنها كصلاة الغائب في اول جمعة من رجب والألفية في اول رجب ونصف شعبان وليلة سبع وعشرين من شهر رجب وامثال ذلك فهذا غير مشروع باتفاق أئمة الاسلام كما نص على ذلك العلماء المعتبرون ولا ينشئ مثل هذا الا جاهل مبتدع . وفتح مثل هذا الباب يوجب تغيير شرائع الاسلام وأخذ نصيب من حال الذين شرعوا من الدين ما لم يأذن به الله والله اعلم \*

(المسئلة الثانية) في قول النبي صلى الله عليه وسلم إنكم تأتوق يوم القيامة غرّاً محجلين من آثار الوضوء . وهذه صفة المصلين فم يعرف غيرهم من المكلفين التاركين والصبيان . وهل الافضل المجاورة بمكة او بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم او المسجد الاقصى أو بغر من الثغور لاجل الغزو - وفيما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من زار قبرى وجبت له شفاعتى . ومن زار البيت ولم يزرني فقد جفائي - وهل زيارة النبي صلى الله عليه وسلم على وجه الاستحباب ام لا أفتونا مأجورين \*

الجواب ✽ الحمد لله رب العالمين ✽ هذا الحديث دليل على أنه انما يعرف من كان أغر محجلاً وم الذين يتوضئون للصلاة واما الأطفال فهم تبع للرجال واما من لم يتوضأ قط ولم يصل <sup>(١)</sup> دليل على انه لا يعرف يوم القيامة ✽ والمراطة بالثغور أفضل من المجاورة في المساجد الثلاثة كما نص على ذلك أئمة الاسلام عامة بل قد اختلفوا في المجاورة فكرها ابو حنيفة واستحبها مالك وأحمد وخيرهما ولكن المراطة عندهم افضل من المجاورة وهذا متفق عليه بين السلف حتى قال ابو هريرة رضى الله عنه لأن ارباط ليلة في سبيل الله احب الى من اذا قوم ليلة القدر عند الحجر الاسود . وذلك ان الرباط من جنس الجهاد وجنس الجهاد مقدم على جنس الحج كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قيل له اي العمل افضل قال الايمان بالله ورسوله قيل ثم ماذا قال جهاد في سبيل الله . قيل ثم ماذا قال حج مبرور وقد قال تعالى ( أجعلتم سقاية الحاج ومحارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستوفون عند الله

(١) كذا بأسلين وفي احدهما بياض بقدر كثنين قبل قوله دليل في العبارة سقط ظاهره نصحه

والله لا يهدي القوم الظالمين الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وانفسهم اعظم درجة عند الله ) الى قوله ( ان الله عنده اجر عظيم ) \* واما قوله من زار قبري وجبت له شفاعتي فهذا الحديث رواه الدارقطني فيما قيل باسناد ضعيف ولهذا ذكره غير واحد من الموضوعات ولم يروه أحد من أهل الكتب المعتبرة عليها من كتب الصحاح والسنن والمسانيد \* واما الحديث الآخر قوله من حج البيت ولم يزرني فقد جفائي فهذا لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث بل هو موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعناه يخالف الاجماع فان جفاء الرسول صلى الله عليه وسلم من الكبائر بل هو كفر ونفاق بل يجب ان يكون احب الينا من اهليتنا واموالنا كما قال صلى الله عليه وسلم والذي نفسى بيده لا يؤمن احدكم حتى اكون احب اليه من والده وولده والناس اجمعين ( واما زيارته ) فليست واجبة باتفاق المسلمين بل ليس فيها امر في الكتاب ولا في السنة وانما الامر الموجود في الكتاب والسنة بالصلاة عليه والتسليم فصلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا \* واكثر ما اعتمدته العلماء في الزيارة قوله في الحديث الذي رواه ابو داود مامن مسلم يسلم على الارء الله على روى حتى ارد عليه السلام وقد كره مالك وغيره ان يقال زرت قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقد كان الصحابة كابن عمر وأنس وغيرهما يسلمون عليه صلى الله عليه وسلم وعلى صاحبيه كما في الموطأ أن ابن عمر كان اذا دخل المسجد يقول السلام عليك يا رسول الله . السلام عليك يا أبا بكر . السلام عليك يا اءب \* وشد الرحل الى مسجده مشروع باتفاق المسلمين كما في الصحيحين عنه أنه قال لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الاقصى ومسجدي هذا . وفي الصحيحين عنه أنه قال صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام فاذا اتى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم فانه يسلم عليه وعلى صاحبيه كما كان الصحابة يفعلون \* واما اذا كان قصده بالسفر زيارة قبر النبي دون الصلاة في مسجده فهذه المسئلة فيها خلاف فالذى عليه الائمة واكثر العلماء ان هذا غير مشروع ولا مأور به لقوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الاقصى ولهذا لم يذكر العلماء أن مثل هذا السفر اذا نذر به يجب الوفاء به بخلاف السفر الى المساجد الثلاثة لا للجملة فيها والاعتكاف فقد ذكر العلماء وجوب ذلك في بعضها ( في المسجد الحرام ) وتنازعوا في المسجدين

الآخرين فالجمهور يوجبون الوفاء به في المسجدين الآخرين كمالك والشافعي وأحمد لكون السفر الى الفضل لا ينفى عن السفر الى المفضول وابو حنيفة انما يوجب السفر الى المسجد الحرام بناء على أنه إنما يجب بالنذر ما كان من جنسه واجب بالشرع \* والجمهور يوجبون الوفاء بكل ما هو طاعة لما في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه بل قد صرح طائفة من العلماء كابن عقيل وغيره بأن المسافر لزيارة قبور الانبياء عليهم السلام وغيرها لا يقصر الصلاة في هذا السفر لانه معصية لكونه معتقدا أنه طاعة وليس بطاعة والتقرب الى الله عز وجل بما ليس بطاعة هو معصية ولانه نهى عن ذلك والنهي يقتضي التحريم . وروى بعض المتأخرين في السفر لزيارة القبور كما ذكر ابو حامد في الإحياء وابو الحسن بن عبدوس وابو محمد المقدسي وقد روى حديثا رواه الطبراني من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جاءني زائرا لا تنزع الا زيارتي كان حقا علي ان اكون له شفيعا يوم القيامة لكنه من حديث عبد الله بن عبد الله بن عمر العمري وهو مضعف ولهذا لم يحتج بهذا الحديث أحد من السلف والائمة وبمثله لا يجوز اثبات حكم شرعي باتفاق علماء المسلمين والله اعلم

(المسئلة الثالثة ) عن اللعب بالشطرنج احرام هو أم مكروه أم مباح . فان قلتم حرام فالدليل على تحريمه وان قلتم مكروه فالدليل على كراهته او مباح فالدليل على اباحته

الجواب الحمد لله رب العالمين \* اللعب بها منه ما هو محرم متفق على تحريمه ومنه ما هو محرم عند الجمهور ومكروه عند بعضهم وليس من اللعب بها ما هو مباح مستوى الطرفين عند أحد من أئمة المسلمين . فان اشتمل اللعب بها على العوض كان حراما بالاتفاق قال ابو عمر بن عبد البر امام المغرب أجمع العلماء على ان اللعب بها على العوض قار لا يجوز وكذلك لو اشتمل اللعب بها على ترك واجب أو فعل محرم مثل ان يتضمن تأخير الصلاة عن وقتها او ترك ما يجب فيها من اعمالها الواجبة باطنا او ظاهرا فانها حينئذ تكون حراما باتفاق العلماء وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تلك صلاة المنافق يرقب الشمس حتى اذا صارت بين قرني شيطان قام فنقر أرهما لا يذكر الله فيها الا قليلا فجعل النبي صلى الله عليه وسلم هذه الصلاة صلاة المنافقين وقد ذم الله صلاتهم بقوله ( ان المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم

وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراؤون الناس ولا يذكرون الله (الافليلا) وقال تعالى  
(فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون) وقد فسر السلف السهو عنها بتأخيرها عن  
وقتها وبترك ما يؤمر به فيها كما بين النبي صلى الله عليه وسلم أن صلاة المنافق تشتمل على  
التأخير والتطفيف قال سلمان الفارسي إن الصلاة مكيال فمن وفى وفى له . ومن طفف فقد  
علمتم ما قال الله في المطففين . وكذلك فسروا قوله (تخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة)  
قال إضاعتها تأخيرها عن وقتها وإضاعة حقوقها كما جاء في الحديث أن العبد إذا أكل الصلاة  
بظهورها وقراءتها وخشوعها صعدت ولها برهان كبرهان الشمس وتقول حفظك الله كما  
حفظتني وإذا لم يكمل طهورها وقراءتها وخشوعها فإنها تلف كما يلف الثوب ويضرب بها  
وجه صاحبها وتقول ضيعك الله كما ضيعتني . والعبد وإن أقام صورة الصلاة الظاهرة فلا ثواب  
الاعلى قدر ما حضر قلبه فيها كما جاء في السنن لأبي داود وغيره عن النبي صلى الله عليه  
وسلم أنه قال إن العبد لينصرف من صلاته ولم يكتب له منها إلا نصفها إلا ثلثها إلا ربعها إلا  
خمسها إلا سدسها إلا سبغها إلا ثمنها إلا تسعها إلا عشرها . وقال ابن عباس رضي الله عنهما ليس  
لك من صلاتك إلا ما عقلت منها \* وإذا غلب عليها الوسواس ففي براءة الذمة منها ووجوب  
الاعادة قولان معروفان للعلماء أحدهما لا تبرأ الذمة وهو قول أبي عبد الله بن حامد وأبي حامد  
النزالي وغيرهما \* والمقصود أن الشطر نجى متى شغل عما يجب باطناً أو ظاهراً حرام باتفاق العلماء  
وشغله من أكال الواجبات أوضح من أن يحتاج إلى بسط . وكذلك لو شغل عن واجب من  
غير الصلاة من مصلحة النفس أو الأهل أو الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر أو صلة الرحم  
أو بر الوالدين أو ما يجب فعله من نظر في ولاية أو إمامة أو غير ذلك من الأمور وقل عبد  
اشتغل بها إلا شغلته عن واجب فينبغي أن يعرف أن التحريم في مثل هذه الصورة متفق  
عليه \* وكذلك إذا اشتملت على محرم أو استلزمت محرماً فإنها تحرم بالاتفاق مثل اشتغالها على  
الكذب واليمين الفاجرة أو الخيانة التي يسمونها المغاضاة أو على الظلم أو الاعانة عليه فإن ذلك  
حرام باتفاق المسلمين ولو كان ذلك في المسابقة والمناضلة فكيف إذا كان في الشطر نجى والنزح ونحو  
ذلك . وكذلك إذا قدر أنها مستلزمة فسادا غير ذلك مثل اجتماع على مقدمات الفواحش أو التعاون  
على العدوان أو غير ذلك أو مثل أن يفضي اللعاب بها إلى الكثرة والظهور الذي يشتمل معه

على ترك واجب أو فعل محرم فهذه الصور وأمثالها مما يتفق المسلمون على تحريمها فيها \* وإذا قدر  
 خلوها عن ذلك كله فالمنقول عن الصحابة المنع من ذلك وصح عن علي بن أبي طالب رضي الله  
 عنه أنه مر يقوم يلعبون بالشطرنج فقال ما هذه النمايل التي أنتم لها غافكون شبههم بالعاكفين  
 على الأصنام كما في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال شارب الخمر كعابد وثن والخنزير  
 والميسر قرينان في كتاب الله تعالى \* وكذلك النهي عنهما معروف عن ابن عمر وغيره من الصحابة  
 والمنقول عن أبي حنيفة وأصحابه وأحمد وأصحابه تحريمها وأما الشافعي فإنه قال أكره اللعب  
 بها للخبر . واللعب بالشطرنج والحمام بغير قار وإن كرهناه أخف حالا من الرد وهكذا نقل عنه  
 غير هذا اللفظ مما مضمونه أنه يكرهها ويراهها دون الرد ولا ريب أن كراهته كراهة تحريم  
 فإنه قال للخبر \* ولفظ الخبر الذي رواه هو عن مالك من لب بالرد فقد عصي الله ورسوله فإذا  
 كره الشطرنج<sup>(١)</sup> وإن كانت أخف من الرد وقد نقل عنه أنه توقف في التحريم وقال  
 لا يثبت لي أنها حرام وما بلغنا أن أحدا نقل عنه لفظا يقتضي نفي التحريم . والأئمة الذين لم يختلف  
 أصحابهم في تحريمها أكثر ألفاظهم الكراهة . قال ابن عبد البر أجمع مالك وأصحابه على أنه لا يجوز  
 اللعب بالرد ولا بالشطرنج وقالوا لا تجوز شهادة المدمن المواقب على لعب الشطرنج . وقال يحيى  
 سمعت مالكا يقول لا خير في الشطرنج وغيرها وسمعت يكره اللعب بها وبغيرها من الباطل ويتلو  
 هذه الآية فإذا بعد الحق الاضلال \* وقال أبو حنيفة أكره اللعب بالشطرنج والرد فالأربعة  
 تحرم كل اللهو \* وقد تنازع الجمهور في مسئلتين إحداهما هل يسلم على اللاعب بالشطرنج فنصوص  
 أبي حنيفة وأحمد والمعاوية بن عمران وغيرهم أنه لا يسلم عليه . ومذهب مالك وأبي يوسف ومحمد  
 أنه يسلم عليه ومع هذا إن مذهب مالك أن الشطرنج شر من الرد ومذهب أحمد أن الرد شر  
 من الشطرنج كما ذكره الشافعي \* والتحقيق في ذلك أنهما إذا اشتغلا على عوض أو خلوا عن  
 عوض فالشطرنج شر من الرد لأن مفسدة الرد فيها وزيادة مثل صد القلب عن ذكر الله  
 وعن الصلاة وغير ذلك ولهذا يقال أن الشطرنج على مذهب القدر والرد على مذهب الجبر  
 واشتغال القلب بالتفكير في الشطرنج أكثر وأما إذا اشتغل الرد على عوض فالرد شر وهذا  
 هو السبب في كون أحمد والشافعي وغيرهما جعلوا الرد شرًا لاستشعارهم أن العوض يكون

(١) مباح بأصلين مختلفين

في النرد. دون الشطرنج \* ومن هنا تبن الشبهة التي وقعت في هذا الباب فان الله تعالى حرم  
الميسر في كتابه واتفق المسلمون على تحريم الميسر واتفقوا على ان المغالبات المشتملة على القمار  
من الميسر سواء كان بالشطرنج أو بالنرد أو بالجوز أو بالسكاب أو البيض قاله غير واحد من  
التابعين كعطاء وطاوس ومجاهد وابراهيم النخعي كل شيء من القمار فهو من الميسر حتى لعب  
الصبيان بالجوز \* فالذين لم يحرموا الشطرنج كطائفة من أصحاب الشافعي وغيرهم اعتقدوا ان لفظ  
الميسر لا يدخل فيه الا ما كان قمارا فيحرم لما فيه من أكل المال بالباطل كما يحرم مثل ذلك في  
المسابقة والمناضلة لو أخرج كل منهما السبق ولم يكن بينهما محل حرما ذلك لانه قمار \* وفي  
السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أدخل فرسا بين فرسين وهو آمن ان يسبق  
فهو قمار ومن أدخل فرسا بين فرسين وهو لا يأمن ان يسبق فليس بقمار والنبي صلى الله عليه  
وسلم حرم بيع النذر لانها من نوع القمار مثل ان يشتري السبد الابق والبمير الشارد فان  
وجده كان قد قر البائع وان لم يجده كان البائع قد قره \* فلما اعتقدوا ان هذه المغالبات انما  
حرمت لما فيها من أكل المال بالباطل لم يحرموها اذا خلت عن العوض ولهذا رد هذا طائفة  
من أصحاب الشافعي المتقدمين في النرد فلم يحرموها الا مع العوض لكن المنصوص عن  
الشافعي وظاهر مذهبه تحريم النرد مطلقا وان لم يكن فيها عوض ولهذا قال أكرهها للخبرين  
أن مستنده في ذلك الخبر لا القياس عنده . وهذا مما احتج به الجمهور عليه فانه اذا حرم النرد  
ولا عوض فيها فالشطرنج ان لم يكن مثله فليس دونها وهذا يعرفه من خبر حقيقة اللعب بها  
فان ما في النرد من الصد عن ذكر الله وعن الصلاة وعن ايقاع العداوة والبغضاء هو في الشطرنج  
أكثر بل ارب وهي تفعل في النفوس . فعمل حميا الكؤوس . فتصدع قلوبهم وقلوبهم عن ذكر الله  
وعن الصلاة أكثر مما يفعله بهم كثير من أنواع الخمر والحشيشة وقليلها يدعوا الى كثيرها  
فتحريم النرد الخالية عن عوض مع اباحة الشطرنج مثل تحريم القطرة من خمر العنب واباحة  
الفرقة من نبيذ الخنطة \* وكما ان ذلك القول في غاية التناقض من جهة الاعتبار والقياس والعدل  
فهكذا القول في الشطرنج والنرد \* وتحريم النرد ثابت بالنص كما في السنن عن أبي موسى عن  
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله وقدرناه مالك في الموطأ  
وروايته عن عائشة رضي الله عنها أنه بلغها ان أهل بيت في دارها كانوا سكارا لها عندهم نرد

فأرسلت إليهم أن لم تخرجوها لأخرجكم من دارى وانكرت ذلك عليهم \* ومالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا وجد من أهله من يلعب بالترد ضربه وكسرها \* وفي بعض الفاظ الحديث عن أبي موسى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كرت عنده فقال عصى الله ورسوله من ضرب بكما بها يلعب بها فعلق المعصية بمجرد اللعب بها ولم يشترط عوضا بل فسر ذلك بأنه الضرب بكما بها \* وقد روى مسلم في صحيحه عن أبي بريدة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من لعب بالترد شير فكانما غمس يده في لحم خنزير ودمه وفي لفظ آخر فليشقص الخنازير فجعل النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث الصحيح لللاعب بها كالغامس يده في لحم الخنزير ودمه وكالذي يشقص الخنازير يقصها ويقطع لحمها كما يصنع القصاب وهذا التشبيه متناول اللعب بها باليد سواء وجد أو لم يوجد كما أن غمس اليد في لحم الخنزير ودمه وتشقيص لحمه متناول لمن فعل ذلك سواء كان معه أكل بالغم أو لم يكن فكما أن ذلك ينهى عنه وإن لم يكن معه أكل مال بالباطل<sup>(١)</sup> \* وهذا يتقرر بوجوه يبين بها تحريم التردد والشطرنج ونحوهما (أحدها) أن يقال النهى عن هذه الأمور ليس مختصا بصورة المقامرة فقط فإنه لو بذل الموضع أحد المتلاعبين أو أجنبي لكان من صور الجمالة ومع هذا فقد نهى عن ذلك إلا فيما ينفع كالسابقة والمناضلة كما في الحديث لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل لأن بذل المال فيما لا ينفع في الدين ولا في الدنيا منهي عنه وإن لم يكن قارا وأكل المال بالباطل حرام بنص القرآن وهذه الملاعب من الباطل لقول النبي صلى الله عليه وسلم كل لهو يلعب به الرجل فهو باطل إلا رمية بقوسه أو تأديبه فرسه أو ملاعبته امرأته فانهن من الحق \* قوله من الباطل أى مما لا ينفع فإن الباطل ضد الحق. والحق يراد به الحق الموجود اعتقاده والخبر عنه. ويراد به الحق المقصود الذى ينبغي أن يقصد وهو الأمر النافع فاليس من هذا فهو باطل ليس بنافع. وقد يرخص في بعض ذلك إذا لم يكن فيه مضرة راجحة لكن لا يؤكل به المال ولهذا جاز السباق بالأقدام والمصارعة وغير ذلك وإن نهى عن أكل المال به. وكذلك يرخص في الضرب بالدف في الأفراح وإن نهى عن أكل المال به. فتبين أن ما نهى عنه من ذلك

(١) كذا بالاصين ولعله سقط من العبارة قوله فكذلك التردد ينهى عنه وإن لم يكن معه أكل مال بالباطل والله أعلم اهـ مصححه

ليس مخصوصا بالمقامرة فلا يجوز قصر النهي على ذلك ولو كان النهي عن الترد ونحوه لمجرد المقامرة لكان الترد مثل سباق الخيل ومثل الرمي بالنشاب ونحو ذلك فان المقامرة اذا دخلت في هذا حرمه مع انه عمل صالح واجب أو مستحب كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ارموا واركبوا وأن ترموا أحب الى من ان تركبوا. ومن تعلم الرمي ثم نسيه فليس منّا وكان هو وخلفاؤه يسابقون بين الخيل وقرأ على المنبر (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل) الآية ثم قال ألا ان القوة الرمي الا ان القوة الرمي الا ان القوة الرمي فكيف يشبه ما أمر الله به ورسوله واتفق المسلمون على الامر به بما نهى الله عنه ورسوله وأصحابه من بعده وادّا لم يحصل الموجب للتحريم الا مجرد المقامرة كان الترد والشرط نكح كالمنافسة (الوجه الثاني) أن يقال هب أن علة التحريم في الاصل هي المقامرة لكن الشارع قرن بين الحر والميسر في التحريم فقال تعالى (انما الحر والميسر والآن نصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الحر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون) فوصف الأربعة بأنها رجس من عمل الشيطان وأمر باجتنابها ثم خص الحر والميسر بأنه انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الحر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة. ويهدد من لم ينته عن ذلك بقوله تعالى (فهل أنتم منتهون) كما علق الفلاح بالاجتناب في قوله (فاجتنبوه لعلكم تفلحون) ولهذا يقال ان هذه الآية دلت على تحريم الحر والميسر من عدة أوجه ومعلوم ان الحر لما أمر باجتنابها حرم مقاربتها بوجه فلا يجوز اقتناؤها ولا شرب قليلها بل كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر بارتقاها وشق ظروفيها وكسر دنائها ونهى عن تحليلها وان كانت ليتامى مع انها اشترت لهم قبل التحريم ولهذا كان الصواب الذي هو المنصوص عن أحمد وابن المبارك وغيرها انه ليس في الحر شيء محترم لإخراة الخلال ولا غيرها وانه من اتخذ خلا فعليه أن يفسده قبل ان يتخمر بان يصب في العصير خلا وغير ذلك مما يمنع تخميره بل كان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الخليطين لثلاثي قوى أحدهما على صاحبه فيفضي الى ان يشرب الحر المسكر من لا يدري—ونهى عن الانتباز في الأوعية التي يذب السكر فيها ولا يدري ما به كالدباء والختم والظرف المزفت والمنثور من الخشب—وأمر بالانتباز في السقاء الموكا لان السكر ينظر. اذا كان في الشراب النشق الظرف



وان كان في نسخ ذلك أو بمضه نزاع ليس هذا موضع ذكره . فالمقصود سد الذرائع المفضية الى ذلك بوجه من الوجوه . — وكذلك كان يشرب النبيذ ثلاثاً وبعد الثلاث يسقيه أو يريقه لان الثلاث مظنة سكره بل كان أمر بقتل الشارب في الثالثة أو الرابعة فهذا كله<sup>(١)</sup>

لان النفوس لما كانت تشتهى ذلك وفي اقتنائها ولو للتخليل ما قد يفضى الى شرها كما أن شرب قليلها يدعو الى كثيرها فهي عن ذلك . فهذا الميسر المقرون بالحر اذا قدر أن علة تحريمه أكل المال بالباطل وما في ذلك من حصول المفسدة وترك المنفعة ومن المعلوم ان هذه الملاعب تشبهها النفوس واذا قويت الرغبة فيها اودخل فيها العوض كما جرت به العادة وكان من حكم الشارع ان ينهى عما يدعو الى ذلك لولم يكن فيه مصلحة راجحة وهذا بخلاف المغالبات التي قد تنفع مثل المسابقة والمصارعة ونحو ذلك فان تلك فيها منفعة راجحة لتقوية الابدان فلم يبه عنها لاجل ذلك ولم تجر عادة النفوس بالاكتساب بها . وهذا المعنى به عليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه فان الغامس بده في ذلك يدعو الى أكل الخنزير وذلك مقدمة أكله وسببه وداعيته فاذا حرم ذلك فكذلك اللعب الذي هو مقدمة أكل بالباطل وسببه وداعيته \* وبهذا يتبين ما ذكر العلماء من ان المغالبات ثلاثة أنواع . فما كان معينا على ما أمر الله به كما في قوله ( واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ) جاز بحمل وبغير حمل . وما كان مفضيا الى ما نهى الله عنه كالنرد والشطرنج فمنه عنه بحمل وبغير حمل . وما قد يكون فيه منفعة بلا مضرة راجحة كالمسابقة والمصارعة جاز بالاجل ( الوجه الثالث ) ان يقال قول القائل ان الميسر انما حرم لمجرد المقامرة دعوى مجردة وظاهر القرآن والسنة والاعتبار يدل على فسادها . وذلك ان الله تعالى قال ( انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة ) فنبه على علة التحريم وهي ما في ذلك من حصول المفسدة وزوال المصلحة الواجبة والمستحبة فان وقوع العداوة والبغضاء من أعظم الفساد . وصدود القلب عن ذكر الله وعن الصلاة . للذين كل منهما إما واجب وإما مستحب من أعظم الفساد ومن المعلوم ان هذا يحصل في اللعب بالشطرنج والنرد ونحوهما وان لم يكن فيه عوض وهو في الشطرنج أقوى فان أحدم

(١) بياض بالاصليين

يستغرق قلبه وعقله وفكره فيلغل خصمه وفيما يريد أن يفعل هو وفي لوازم ذلك ولوازم لوازمه حتى لا يحس بجوعه ولا عطشه ولا بمن يحضر عنده ولا بمن يسلم عليه ولا بحال أهله ولا بفرد ذلك من ضرورات نفسه وماله فضلا ان يذكر ربه أو الصلاة. وهذا كما يحصل لشارب الخمر بل كثير من الشراب يكون عقله أصمى من كثير من أهل الشطرنج والرد واللاعب بها لا تنقضي نهمة منها الا بدست بعد دست كما لا تنقضي نهمة شارب الخمر الا بقدرح بعد قدرح وتبقى آثارها في النفس بعد انقضائها أكثر من آثار شارب الخمر حتى تعرض له في الصلاة والمرض وعند ركوب الدابة بل وعند الموت وأمثال ذلك من الاوقات التي يطلب فيها ذكره لربه وتوجهه اليه. تعرض له تماثيلها وذكر الشاه والرخ والفرزان ونحو ذلك. قصدها للقلب عن ذكر الله قد يكون أعظم من صد الخمر وهي الى الشرك أقرب كما قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه للاعبها ماهذه التماثيل التي انتم لها عاكفون وقلب الرقعة. وكذلك العداوة والبغضاء بسبب غلبة أحد الشخصين للآخر وما يدخل في ذلك من التظلم والتكاذب والخيانة التي هي من أقوى أسباب العداوة والبغضاء وما يكاد لاعبها يسلم عن شيء من ذلك. والفعل اذا اشتمل كثيرا على ذلك وكانت الطباع تقتضيه ولم يكن فيه مصلحة راجحة حرمة الشارع قطعا فكيف اذا اشتمل على ذلك غالبا وهذا أصل مستمر في أصول الشريعة كما قد بسطناه في قاعدة سد الذرائع وغيرها وبينا ان كل فعل أفضى الى المحرم كثيرا كان سببا للشر والفساد فاذا لم يكن فيه مصلحة راجحة شرعية وكانت مفسدة راجحة نهى عنه بل كل سبب يفضي الى الفساد نهى عنه اذا لم يكن فيه مصلحة راجحة فكيف بما كثر افصاؤه الى الفساد ولهذا نهى عن الخلوة بالاجنبية وأما النظر فلما كانت الحاجة تدعو الى بعضه رخص منه فيما تدعو له الحاجة لان الحاجة سبب الاباحة كما أن الفساد والضرر سبب التحريم فاذا اجتمع مرجع اعلاهما كما رجح عند الضرر كل الميتة لان مفسدة الموت شر من مفسدة الاغتذاء بالخبيث. والترد والشطرنج ونحوهما من المغالبات فيها من المفساد الا يحصى وليس فيها مصلحة معتبرة فضلا عن مصلحة مقاومة غايته ان يهي<sup>(١)</sup>

ويريجحها عما يقصد شارب الخمر ذلك. وفي اراحة النفس بالمباح الذي لا يصد عن المصالح ولا يحتاج

(١) بياض بأحد الاصلين بقدر نصف سطر اه مصححه

الفساد غنية والمؤمن قد أغناه الله بحلاله عن حرامه وبفضله عن سواه. ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب \* وفي سنن ابن ماجه وغيره عن أبي ذر أن هذه الآية لما نزلت قال النبي صلى الله عليه وسلم يا أباذر لو أن الناس كلهم عملوا بهذه الآية لوسعتهم وقد بين سبحانه في هذه الآية أن المتقي يدفع عنه المضرة وهو أن يجعل له مخرجا مما ضاق على الناس ويجلب له المنفعة يرزقه من حيث لا يحتسب. وكل ما يتغذى به الحي مما تستريح به النفوس وتحتاج اليه في طيبها وانشراحها فهو من الرزق والله تعالى يرزق ذلك لمن اتقاه بفعل الأمور وترك المحظور. ومن طلب ذلك بالتردد والشطرنج ونحوهما من الميسر فهو بمنزلة من طلب ذلك بالخر وصاحب الخري يطلب الراحة ولا يزيده الاتعبا وغما وإن كانت تفيده مقدار آمن السرور وفأيقبه من المضار. وفوته من المسار. أضعاف ذلك كما جرب ذلك من جربه وهكذا سائر الحرامات \* ومما يبين أن الميسر لم يحرم لمجرد أكل المال بالباطل وإن كان كل المال بالباطل محرما ولو تجرد عن الميسر فكيف إذا كان في الميسر بل في الميسر علة أخرى غير أكل المال بالباطل كما في الخمر أن الله قرن بين الخمر والميسر وجعل العلة في تحريم هذا هي العلة في تحريم هذا ومعلوم أن الخمر لم تحرم لمجرد أكل المال بالباطل وإن كان كل ثمنها من كل المال بالباطل فكذلك الميسر. يبين ذلك أن الناس أول ما سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخمر والميسر أنزل الله تعالى (يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما) والمنافع التي كانت قيل هي المال. وقيل هي اللذة ومعلوم أن الخمر كان فيها كلا هذين فأنهم كانوا ينتفعون بثمنها والتجارة فيها كما كانوا ينتفعون باللذة التي في شربها ثم إنه صلى الله عليه وسلم لما حرم الخمر لمن الخمر وعاصرها ومتصرها وبائنها ومشتريها وحاملها والمحمولة اليه وساقها وشاربها وآكل ثمنها وكذلك الميسر كانت النفوس تنتفع بما تحصله به من المال وما يحصل به من لذة اللعب. ثم قال تعالى (وإثمهما أكبر من نفعهما) لأن الخسارة في المقامرة أكثر والالم والمضرة في الملاعبة أكثر ولعل المقصود الأول لاكثر الناس بالميسر إنما هو الانشراح بالملاعبة والمغالبة كما أن المقصود الأول لاكثر الناس بالخمر إنما هو ما فيها من لذة الشرب وإنما حرم العوض فيها لأنه أخذ مال بلا منفعة فيه فهو أكل مال بالباطل كما حرم ثمن الخمر والميتة والخنزير والاصنام فكيف تجعل المفسدة المالية هي معكبة النهي فقط وهي تامة وتترك المفسدة الأصلية التي هي فساد العقل والقلب

والمال مادة البدن والبدن تابع القلب وقال النبي صلى الله عليه وسلم الا إن في الجسد مضغة اذا  
 صلحت صلح بها سائر الجسد واذا فسدت فسد بها سائر الجسد الا وهى القلب . والقلب هو  
 محل ذكر الله تعالى وحقيقة الصلاة . فاعظم الفساد في تحريم الحر والميسر افساد القلب الذى هو ملك  
 البدن أن يصد عما خلق له من ذكر الله والصلاة ويدخل فيما يفسد من التعادي والتباغض  
 والصلاة حق الحق . والتحاب والموالاتة حق الخلق واين هذا من اكل مال بالباطل ومعلوم  
 ان مصلحة البدن مقدمة على مصلحة المال ومصلحة القلب مقدمة على مصلحة البدن وانما حرمة  
 المال لانه مادة البدن ولهذا قدم الفقهاء في كتبهم ريع العبادات على ريع المعاملات وبهما يتم  
 مصلحة القلب والبدن . ثم ذكروا ريع المناحكات لان ذلك مصلحة الشخص وهذا مصلحة  
 النوع الذى يتنى بالكساح . ثم لما ذكروا المصالح ذكروا ما يدفع المفاسد في ريع الجنائيات وقد  
 قال تعالى ( وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ) وعبادة الله تتضمن معرفته ومحبه والخضوع  
 له بل تتضمن كل ما يحبه ويرضاه . وأصل ذلك وأجله ما في القلوب الايمان والمعرفة والمحبة لله  
 والخشية له والالاية اليه والتوكل عليه والرضي بحكمه مما تضمنه الصلاة والذكر والدعاء وقراءة  
 القرآن وكل ذلك داخل في معنى ذكر الله والصلاة وانما الصلاة وذكر الله من باب عطف  
 الخاص على العام كقوله تعالى ( وملائكته وجبريل وميكال ) وقوله تعالى ( واذا أخذنا من  
 النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح ) كما قال تعالى ( يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم  
 الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ) فجعل السعي الى الصلاة سعياً الى ذكر الله . ولما  
 كانت الصلاة متضمنة لذكر الله الذى هو مطلوب لذاته والنهي عن الشر الذى هو مطلوب  
 لغيره قال تعالى ( ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ) ولذا ذكر الله اكبر ( اى ذكر الله الذى في  
 الصلاة اكبر من كونها تنهى عن الفحشاء والمنكر وليس المراد أن ذكر الله خارج الصلاة  
 أفضل من الصلاة . وما فيها من ذكر الله فان هذا خلاف الاجماع . ولما كان ذكر الله هو  
 مقصود الصلاة قال ابو الدرداء مادمت تذكر الله فانت في صلاة ولو كنت في السوق . ولما كان  
 ذكر الله يعم هذا كله قالوا ان مجالس الحلال والحرام ونحو ذلك مما فيه ذكر أمر الله ونهيه  
 ووعده ووعيده ونحو ذلك هي من مجالس الذكر . والمقصود هنا ان يعرف مراتب المصالح  
 والمفاسد . وما يحبه الله ورسوله وما لا يفضيه مما أمر الله به ورسوله كان لما يتضمنه من تحصيل

المصالح التي يحبها ويرضاها ودفع المفاسد التي يبغضها ويسخطها . وما نهى عنه كان لتبغضه ما يشغله  
 ويسخطه ومنعه مما يحبه ويرضاه \* وكثير من الناس يقصر نظره عن معرفة ما يحبه الله ورسوله  
 من مصالح القلوب والنفوس ومفاسدها وما ينفعها من حقائق الايمان وما يضرها من الغفلة  
 والشهوة كما قال تعالى ( ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان امره فرطاً ) وقال تعالى  
 ( فأعرض عن من تولى عن ذكرنا ولم يرد الا الحياة الدنيا ذلك مبلغهم من العلم ) فتجد كثيرا من  
 هؤلاء في كثير من الاحكام لا يرى من المصالح والمفاسد الا ما عاد لمصلحة المال والبدن \* وغاية  
 كثير منهم اذا تعدى ذلك ان ينظر الى سياسة النفس وتهذيب الاخلاق بمبانيهم من العلم كما  
 يذكر مثل ذلك المتفلسفة والقراءطة مثل اصحاب رسائل اخوان الصفا وأمثالهم فانهم يتكلمون  
 في سياسة النفس وتهذيب الاخلاق بمبانيهم من علم الفلسفة وما ضلوا اليه بما ظنوه من الشريعة  
 وهم في غاية ما ينتهون اليه دون اليهود والنصارى بكثير كما بسط في غير هذا الموضع . وقوم من  
 الخائضين في أصول الفقه وتلليل الاحكام الشرعية بالاصناف المناسبة اذا تكلموا في المناسبة  
 وأن ترتيب الشارع للاحكام على الاصناف المناسبة يتضمن تحصيل مصالح العباد ودفع مضارهم  
 ورأوا أن المصاحبة نوعان أخروية ودنيوية جعلوا الاخروية ما في سياسة النفس وتهذيب الاخلاق  
 من الحكم وجعلوا الدنيوية ما تضمن حفظ الدماء والاول والفرج والعقول والدين الظاهر  
 وأعرضوا عما في العبادات الباطنة والظاهرة من أنواع المعارف بالله تعالى وملائكته وكتبه  
 ورسله وأحوال القلوب وأعمالها كحبة الله وخشيته وإخلاص الدين له والتوكل عليه والرجاء  
 لرحمته ودعائه وغير ذلك من أنواع المصالح في الدنيا والآخرة . وكذلك فيما شرعه الشارع من  
 الوفاء بالعهود وصلة الارحام وحقوق المالك والجيران وحقوق المسلمين بعضهم على بعض  
 وغير ذلك من أنواع ما أمر به وما نهى عنه حفظا للاحوال السنية وتهذيب الاخلاق . ويتبين  
 ان هذا جزء من أجزاء ما جاءت به الشريعة من المصالح . فهكذا من جعل تحريم الخمر والميسر لمجرد  
 أن كل المال بالباطل والنفع الذي كان فيهما بمجرد أخذ المال يشبه هذا <sup>(١)</sup> ان هذه الغالبات  
 تصد عن ذكر الله وعن الصلاة من جهة كونها عملا لا من جهة أخذ المال بها <sup>(٢)</sup> لا تصد  
 عن ذكر الله ولا عن الصلاة الا كما يصد سائر أنواع أخذ المال ومعلوم ان الاموال التي يكتسب

(١) يبايض بالاصلين (٢) يبايض بأحد الاصلين

بها المال لا ينهى عنها مطلقا لكونها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة بل ينهى منها عما يصد  
 عن الواجب كما قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر  
 الله وذروا البيع) وقال تعالى (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله)  
 وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تلهيكم أموالكم ولا أولادكم عن ذكر الله) وقال تعالى (لا تلهيهم  
 تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة) فما كان ملهيا وشاغلا عما أمر الله تعالى  
 به من ذكره والصلاة فهو منهي عنه إن لم يكن جنسه محرما كالبيع والعمل في التجارة وغير  
 ذلك. فلو كان اللعب بالشطرنج والزهرد ونحوهما في جنسه مباحا وانما حرم إذا اشتمل على أكل  
 المال بالباطل كان تحريمه من جنس تحريم ما نهى عنه من المبيعات والمؤاجرات المشتملة على أكل  
 المال بالباطل كبيع الثمر ومعلوم أن هذه لا يعمل النهي عنها بأنها تصد عما يجب من ذكر  
 الله وعن الصلاة فإن البيع الصحيح منه ما كان يصد فيمكن أن يقال في تلك المعاملات الفاسدة  
 لا يعمل تحريمها بأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة وأن المعاملات الصحيحة ينهى منها عما  
 يصد عن الواجب فتبين أن تحريم الميسر ليس لكونه من المعاملات الفاسدة وأن نفس العمل  
 به منهي عنه لاجل هذه المفسدة كما حرم شرب الخمر وهذا بين لمن تدبره. ألا ترى أنه لما حرم  
 الربا لما فيه من الظلم واكل المال بالباطل قرن بذلك ذكر البيع الذي هو عدل وقدم عليه ذكر  
 الصدقة التي هي إحسان فذكر في آخر سورة البقرة حكم الأموال المحسن<sup>(١)</sup> والمعادل والظالم.  
 ذكر الصدقة والبيع والربا. والظلم في الربا واكل المال بالباطل به أي من منه في الميسر فإن الربى  
 يأخذ فضلا محققا من المحتاج ولهذا عاقبه الله بنقيض قصده فقال (يحقق الله الربا ويربى  
 الصدقات) وأما المقامر فإنه قد يغلب فيظلم وقد يغلب فقد يكون المظلوم هو الغنى وقد  
 يكون هو الفقير وظلم الفقير احتاج أشد من ظلم الغنى. وظلم يتعين فيه الظالم القادر أعظم  
 من ظلم لا يتعين فيه الظالم فإن ظلم القادر الغنى للعاجز الضعيف أقبح من ظلم قادرين  
 غنيين لا يدري أيهما هو الذى يظلم فالربا في ظلم الأموال أعظم من القمار ومع هذا فتأخر  
 تحريمه وكان آخر ما حرم الله تعالى في القرآن فلو لم يكن في الميسر إلا مجرد القمار لكان أخف  
 من الربا لتأخر تحريمه وقد أباح الشارع أنواعا من الثمر للحاجة كما أباح اشتراط ثمر التخلل بعد

(١) قوله المحسن الخ) أى من الأموال وكذا ما بعده اه مصححه

التأثير تبعاً للأصل وجوز بيع المجازفة وغير ذلك وأما الربا فلم يبيح منه شيئاً ولكن أباح العدول عن التقدير بالكيل إلى التقدير بالحرص عند الحاجة كما أباح التيمم عند عدم الماء للحاجة إذا احرص تقدير بظن والكيل تقدير بعلم والعدول عن العلم إلى الظن عند الحاجة جائز. فتبين أن الربا أعظم من القمار الذي ليس فيه إلا مجرد أكل المال بالباطل لكن الميسر تطلب به الملاعبة والمغالبة نهى عنه في الإنسان<sup>(١)</sup> مع فساد ماله لا لفساد ماله، مثل ما فيه من الصدود عن ذكر الله وعن الصلاة وكل من الحمر والميسر فيه إيقاع العداوة والبغضاء وفيه الصد عن ذكر الله وعن الصلاة أعظم من الربا وغيره من المعاملات الفاسدة \* فتبين أن الميسر اشتمل على مفسدين مفسدة في المال وهي أكله بالباطل . ومفسدة في العمل وهي ما فيه من مفسدة المال وفساد القلب والعقل وفساد ذات البين . وكل من المفسدين مستقلة بالنهي فينهى عن أكل المال بالباطل مطلقاً ولو كان بغير ميسر كالربا وينهى عما يصد عن ذكر الله وعن الصلاة ويوقع العداوة والبغضاء ولو كان بغير أكل مال فإذا اجتمعاً عظم التحريم فيكون الميسر المشتمل عليهما أعظم من الربا ولهذا حرّم ذلك قبل تحريم الربا ومعاًوم أن الله تعالى لما حرّم الخمر حرّمها ولو كان الشارب يتداوى بها كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح . وحرّم بيعها لأهل الكتاب وغيرهم وإن كان أكل ثمنها لا يصد عن ذكر الله وعن الصلاة ولا يوقع العداوة والبغضاء لأن الله تعالى إذا حرّم على قوم أكل شيء حرّم عليهم ثمنه كل ذلك مبالغة في الاجتناب فهكذا الميسر منهى عن هذا وعن هذا والمعين على الميسر كالمعين على الخمر فإن ذلك من التعاون على الإثم والعدوان . وكما أن الخمر تحرم الإعانة عليها ببيع أو عصر أو سقي أو غير ذلك فكذلك الإعانة على الميسر كبائع آلاته والمؤجر لها والمذئذب الذي يعين أحدهما بل مجرد الحضور عند أهل الميسر كالحضور عند أهل شرب الخمر وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس على مائدة يشرب عليها الخمر \* وقد رفع إلى عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قوم يشربون الخمر فأمر بضربهم فقيل له إن فيهم صائماً فقال ابدؤا به ثم قال أما سمعت قوله تعالى (وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث

(١) كذا بالأصلين ولعل الوجه في العبارة فنهى عنه لما فيه من فساد قلب الإنسان مع فساد ماله والله

غيره انكم اذا مثلهم) فاستدل عمر بالآية لان الله تعالى جعل حاضر المنكر مثل قاعة بل اذا كان من دعا الى دعوة مباحة كدعوة الرُّس لا تجاب دعوته اذا اشتملت على منكر حتى يدعه مع ان اجابة الدعوة حق فكيف بشهود المنكر من غير حق يقتضي ذلك (فان قيل) اذا كان هذا من الميسر فكيف استجازه طائفة من السلف (قيل له) المستجير للشر نج من السلف بلا عوض كالمستجير للزند بلا عوض من السلف وكلاهما مأثور عن بعض السلف بل في الشر نج قد تين عذر بعضهم كما كان الشعبي يلعب به لما طلبه الحجاج لتولية القضاء . رأى ان يلعب به ليفسق نفسه ولا يتولى القضاء للحجاج ورأى ان يحتمل مثل هذا ليدفع عن نفسه اعانة مثل الحجاج على مظالم المسلمين . وكان هذا أعظم محذورا عنده ولم يمكنه الاعتذار الا بمثل ذلك \* ثم يقال من المعلوم ان الذين استحلوا النبذة المتنازع فيه من السلف والذين استحلوا الدرهم بالدرهمين من السلف أكثر وأجل قدرا من هؤلاء فان ابن عباس ومعاوية وغيرهما رخصوا في الدرهم بالدرهمين وكانوا متأولين أن الربا لا يحرم الا في النساء لافي اليد باليد وكذلك من ظن ان الحمر ليست الا المسكر من عصير العنب فهو لا فهموا من الحمر نوعا منه دون نوع وظنوا ان التحريم مخصوص به وشمول الميسر لانواعه كشمول الحمر والربا لانواعهما \* وليس لاحد ان يتبع زلات العلماء كما ليس له ان يتكلم في أهل العلم والايمان الا بما هم له أهل فان الله تعالى عفا للمؤمنين عما أخطؤا كما قال تعالى ﴿ ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا ﴾ قال الله قد فعلت وأمرنا ان نتبع ما أنزل الينا من ربنا ولا نتبع من دونه أولياء وأمرنا ان لا نطيع مخلوقا في معصية الخالق ونستغفر لآخواننا الذين سبقونا بالايمان فنقول ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان الآية \* وهذا أمر واجب على المسلمين في كل ما كان يشبه هذا من الامور . ونعظم أمر الله تعالى بالطاعة لله ورسوله ونرى حقوق المسلمين لا سيما أهل العلم منهم كما أمر الله ورسوله . ومن عدل عن هذه الطريق فقد عدل عن اتباع الحجة الى اتباع الهوى في التقليد وآذي المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فهو من الظالمين . ومن عظم حرمان الله وأحسن الى عباد الله كان من أولياء الله المتقين والله سبحانه اعلم

﴿ المسئلة الرابعة ﴾ فيمن يحصل له الحضور في الصلاة تارة ويحصل له الوسواس تارة . فما الذي يستعين به على دوام الحضور في الصلاة . وهل تكون تلك الوسواس مبغلة للصلاة



أو منقصة لها أم لا - وفي قول عمر إني لا جهز جيشي وأنا في الصلاة هل كان ذلك يشغله عن حاله في جميته أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين \* الوسواس لا يبطل الصلاة إذا كان قليلاً باتفاق أهل العلم بل ينقص الاجر كما قال ابن عباس ليس لك من صلاتك إلا ما عقلت منها \* وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن العبد لينصرف من صلاته ولم يكتب له منها إلا نصفها إلا ثلثها إلا ربعها إلا خمسها إلا سدسها إلا سبعها إلا ثمنها إلا تسعها إلا عاشرها \* ويقال إن التوافل شرعت لجبر التقص الحاصل في الفرائض كما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أول ما يحاسب عليه العبد من عمله الصلاة فإن أكمها والا قيل انظروا هل له من تطوع فإن كان له تطوع أكمت به الفريضة ثم يصنع بسائر أعماله \* وهذا لا كمال يتناول ما تنقص مطلقاً \* وأما الوسواس الذي يكون غالباً على الصلاة فقد قال طائفة منهم أبو عبد الله بن حامد وأبو حامد النزالي وغيرهما إنه يوجب الإعادة<sup>(١)</sup> لما أخرجاه في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أذن المؤذن أدبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع التأذين فإذا قضي التأذين أقبل فادأ ثوب بالصلاة أدبر فإذا قضي الثوب أقبل حتى يحضر بين المرء ونفسه فيقول ادكر كذا ادكر كذا لما لم يكن يذكر حتى يظل الرجل لم يدر كم صلى فادأ وجد أحدكم ذلك فليسجد سجدتين قبل أن يسلم \* وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة مع الوسواس مطلقاً ولم يفرق بين القليل والكثير ولا ريب أن الوسواس كلما قل في الصلاة كان اكمل كما في الصحيح عنه من حديث عثمان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن من توضعاً نحو وضوء ثم صلى ركعتين لم يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه \* وكذلك في الصحيح أنه قال من توضعاً فاحسن الوضوء ثم صلى ركعتين يقبل عليهما بوجهه وقلبه غفر له ما تقدم من ذنبه وما زال في المسلمين من هو كذلك كما قال سعد بن معاذ رضي الله عنه في ثلاث خصال لو كنت في سائر أحوالي أكون فيهن كنت أنا أنا إذا كنت في الصلاة لا أحدث نفسي بغير ما أنا فيه . وإذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً لا يقع في قلبي ريب أنه الحق . وإذا كنت في جنازة لم أحدث نفسي بغير

(١) نباض بالاصلين

ما تقول ويقال لها \* وكان مسلمة بن بشار يصلي في المسجد فاتهم طائفة منه وقام الناس وهو في الصلاة لم يشعر \* وكان عبد الله بن الزبير رضى الله عنه يسجد فأتى المنجنيق فاخذ طائفة من ثوبه وهو في الصلاة لا يرفع رأسه \* وقالوا لعاصم بن عبد القيس أتحدث نفسك في شيء في الصلاة فقال أو شيء أحب الي من الصلاة أحدث به نفسي قالوا انا لنحدث أنفسنا في الصلاة فقال أبا لجنة والخور ونحو ذلك فقالوا لا ولكن بأهلينا وأموالنا فقال لأن تختلف السنة في أحب الي. ومثال هذا متعدد \* والذي يعين على ذلك شيآن قوة المقتضى وضعف الشاغل أما الاول فاجتهاد العبد في ان يعقل ما يقوله ويفعله ويتدبر القراءة والذكر والدعاء ويستحضر انه مناج لله تعالى كأنه يراه فان المصلي اذا كان قائما قائما يناجي ربه. والاحسان ان تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك. ثم كلما ذاق العبد جلاوة الصلاة كان انجذابه اليها أوكد وهذا يكون بحسب قوة الايمان والاسباب المقوية للايمان كثيرة ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول حبيب الي من دنياكم النساء والطيب وجملت قرعة غني في الصلاة \* وفي حديث آخر انه قال أرحنا يا بلال بالصلاة ولم يقل أرحنا منها \* وفي أثر آخر ليس بمستكمل للايمان من لم يزل مهموما حتى يقوم الي الصلاة أو كلام يقارب هذا \* وهذا باب واسع فان ما في القلب من معرفة الله وعبدته وخشيته واخلاص الدين له وخوفه ورجائه والتصديق بأخباره وغير ذلك مما يتباين الناس فيه ويتفاضلون تفاضلا عظيما ويقوى ذلك كلما ازداد العبد تدبرا للقرآن وفهما ومعرفة باسماء الله وصفاته وعظمته وتقربه اليه في عبادته واشتغاله به بحيث يجد اضطرابه الي ان يكون تعالى محبوبه ومستغاثه أعظم من اضطرابه الي الاكل والشرب فانه لا صلاح له الا بان يكون الله هو معبوده الذي يطمئن اليه ويأنس به ويلتذ بذكركه ويستريح به ولا حصول لهذا الا باعانة الله ومتى كان للقلب اله غير الله فسد وهلك هلاك لا صلاح معه. ومتى لم يعنه الله على ذلك لم يصلحه ولا حول ولا قوة الا به ولا مابجا ولا منجاة منه الا اليه ولهذا يروى أن الله انزل مائة كتاب وأربعة كتب جمع علمها في الكتب الاربعة وجمع الكتب الاربعة في القرآن وجمع علم القرآن في المفصل وجمع علم المفصل في فاتحة الكتاب وجمع علم فاتحة الكتاب في قوله (اياك نعبد واياك نستعين) \* ونظير ذلك قوله (فاعبده وتوكل عليه) وقوله (عليه توكلت واليه متاب) وقوله (ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب ومن يتوكل على الله فهو حسبه)

وقد قال تعالى ( وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ) ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم رأس الامر الاسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله وبسط هذا طويل لا يحتمله هذا الموضع \* وأما زوال المعارض فهو الاجتهاد في دفع ما يشغل القلب من تفكر الانسان فيما لا يعنيه وتدبر الجواذب التي تجذب القلب عن مقصود الصلاة وهذا في كل عيب بحسبه فان كثرة الوسواس بحسب كثرة الشبهات والشهوات وتعلق القلب بالمحجوبات التي ينصرف القلب الى طلبها والمكروهات التي ينصرف القلب الى دفعها . والوسواس إما من قبيل الحب من ان يخطر بالقلب ما قد كان أو من قبيل الطلب وهو ان يخطر في القلب ما يريد ان يفعله . ومن الوسواس ما يكون من خواطر الكفر والنفاق فيتألم لها قلب المؤمن تألماً شديداً كما قال الصحابة يا رسول الله ان أحدنا ليجد في نفسه ما لا يحب من السماء احب اليه من ان يتكلم به فقال أوجدتموه قالوا نعم قال ذلك صريح الايمان \* وفي لفظ ان أحدنا ليجد في نفسه ما يتعاضم ان يتكلم به فقال الحمد لله الذي رد كيده الى الوسوسة \* قال كثير من العلماء فكراهة ذلك وبغضه وفرار القلب منه هو صريح الايمان والحمد لله الذي كان غاية كيد الشيطان الوسوسة فان شيطان الجن اذا غلب وسوس وشيطان الانس اذا غلب كذب والوسواس يعرض لكل من توجه الى الله تعالى بذكر أو غيره لا بدله من ذلك فينبغي للعبد ان يثبت ويصبر ويلزم ما هو فيه من الذكر والصلاة ولا يضجر فانه بملزمة ذلك ينصرف عنه كيد الشيطان ان كيد الشيطان كان ضعيفاً . وكلما أراد العبد توجهها الى الله تعالى بقلبه جاء من الوسواس أمور أخرى فان الشيطان بمنزلة قاطع الطريق كلما أراد العبد يسير الى الله تعالى اراد قطع الطريق عليه ولهذا قيل لبعض السلف ان اليهود والنصارى يقولون لا تؤسوس فقال صدقوا وما يصنع الشيطان بالبيت الخراب وتفاصيل ما يعرض للسالكين طويل موضعه \* وأما ما يروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من قوله إني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة فذاك لان عمر كان مأموراً بالجهاد وهو أمير المؤمنين فهو أمير الجهاد فصار بذلك من بعض الوجوه بمنزلة المصلي الذي يصلي صلاة الخوف حال معاناة العدو إما حال القتال وإنما غير حال القتال فهو مأمور بالصلاة ومأمور بالجهاد فعليه يؤدي الواجبين بحسب الامكان وقد قال تعالى ( يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون ) ومعلوم ان طمأنينة القلب حال العبد ' لا تكون قطماً ينته حال الأمن فاذا قدر انه نقص من الصلاة

شئ لاجل الجهاد لم يقدح هذا في كمال إيمان العبد وطاعته ولهذا تخفف صلاة الخوف عن صلاة الأمان \* ولما ذكر سبحانه وتعالى صلاة الخوف قال (فإذا أطمأنتم فاقموا الصلاة إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) فالأقامة المأمور بها حال الطمأنينة لا يؤمر بها حال الخوف. ومع هذا فالناس متفاوتون في ذلك فإذا قوى إيمان العبد كان حاضر القلب في الصلاة مع تدبره للأمور بها وعمر قد ضرب الله الحق على لسانه وقلبه وهو المحدث المكمل للمهم فلا ينكر لثقله أن يكون له مع تدبره جيشه في الصلاة من الحضور ما ليس لغيره لكن لا ريب أن حضوره مع عدم ذلك يكون أقوى ولا ريب أن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم حال أمنه كانت أكمل من صلاته حال الخوف في الأفعال الظاهرة فإذا كان الله قد عفا حال الخوف عن بعض الواجبات الظاهرة فكيف بالباطنة \* وبالجملة فتفكر المصلي في الصلاة في أمر يجب عليه قد يضيق وقته لتفكره<sup>(١)</sup> فيما ليس بواجب أو فيما لم يتضيق وقته وقد يكون عمر لم يمكنه التفكير في تدبر الجيش إلا في تلك الحال وهو امام الأمة والواردات عليه كثيرة. ومثل هذا يعرض لكل أحد بحسب مرتبته والانسان دائما يذكر في الصلاة مالا يذكره خارج الصلاة ومن ذلك ما يكون من الشيطان كما يذكر أن بعض السلف ذكر له رجل أنه دفن مالا وقد نسي موضعه فقال قم فصل فقام فصلى فذكره فقيل له من أين علمت ذلك قال علمت أن الشيطان لا يدعه في الصلاة حتى يذكره بما يشغله ولا أم عنده من ذكر موضع الدفن لكن العبد الكيس يجتهد في كمال الحضور. مع كمال فعل بقية المأمور. ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم.

﴿المسئلة الخامسة﴾ في الشهادة على العاصي والمبتدع هل تجوز بالاستفاضة والشهرة أم لا بد من السماع والمعاينة. وإن كانت الاستفاضة في ذلك كافية فمن ذهب إليه من الأئمة وماوجه حجته. والداعي إلى البدعة والرجح لها هل يجوز الستر عليه أم يتأكد إشهاره ليحذره الناس. وما حد البدعة التي يعد بها الرجل من أهل الأهواء.

﴿الجواب﴾ ما يجرح به الشاهد وغيره مما يقدح في عدالته ودينه فإنه يشهد به إذا علمه الشاهد به بالاستفاضة. ويكون ذلك قدحا شرعيا كما صرخ بذلك طوائف الفقهاء من المالكية والشافعية والحنبلية وغيرهم في كتبهم الكبار والصغار. صرحوا فيما إذا

(١) كذا بالاصلين ولعل الصواب ليس كنتفكره فيما ليس الخ فتدبر اه مصححه .

جرح الرجل جرحا مفسدا انه يجرحه الجراح بما سمعه منه او رآه واستفاض . وما أعلم في هذا نزاعا بين الناس فان المسلمين كلهم يشهدون في وقتنا في مثل عمر بن عبد العزيز والحسن البصري وأمثالهما<sup>(١)</sup> والذين بما لم يعلموه الا بالاستفاضة—ويشهدون في مثل الحجاج ابن يوسف والمختار بن أبي عبيد وعمر بن عبيد وغيلان القدرى وعبد الله بن سبأ الرافضى ونحوهم من الظلم والبدعة بما لا يعلمونه الا بالاستفاضة \* وقد ثبت في الصحيح<sup>(٢)</sup> عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مرّ عليه بجنازة فأتوا عليها خيرا فقال وجبت ومرّ عليه بجنازة فأتوا عليها شرا فقال وجبت وجبت قالوا يا رسول الله ما قولك وجبت وجبت قال هذه الجنازة اثنتان عليها خيرا فقلت وجبت لها الجنة وهذه الجنازة اثنتان عليها شرا فقلت وجبت لها النار . اثم شهداء الله في الارض \* هذا اذا كان المقصود تفسيقه لرد شهادته وولايته واما اذا كان المقصود التحذير منه واتقاء شره فيكتفى بما دون ذلك كما قال عبد الله بن مسعود اعتبروا الناس بأخذائهم وبلغ عمر ابن الخطاب رضى الله عنه أن رجلا يجتمع اليه الأحداث فنهى عن مجالسته فاذا كان الرجل مخالطا في السير لاهل الشر يحذر عنه \* والداعي الى البدعة مستحق العقوبة باتفاق المسلمين وعقوبته تكون تارة بالقتل وتارة بما دونه كما قتل السلف جهم بن صفوان والجعد بن درهم وغيلان القدرى وغيرهم ولو قدر انه لا يستحق العقوبة أو لا يمكن عقوبته فلا بد من بيان بدعته والتحذير منها فان هذا من جملة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي أمر الله به ورسوله \* والبدعة التي يعدها الرجل من أهل الأهواء ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة كبدعة الخوارج والروافض والقدرية والمرجئة فان عبد الله بن المبارك ويوسف ابن اسباط وغيرهما قالوا اصول اثنتين وسبعين فرقة هي اربع . الخوارج والروافض والقدرية والمرجئة \* قيل لابن المبارك فالجهمية قال ليست الجهمية من امة محمد صلى الله عليه وسلم والجهمية نفاة الصفات الذين يقولون القرآن مخلوق وإن الله لا يرى في الآخرة وإن محمد لم يرج به الى الله وإن الله لا علم له ولا قدرة ولا حياة ونحو ذلك كما يقوله المعتزلة والمتفلسفة ومن اتبعهم وقد قال عبد الرحمن بن مهدي هما صنفان فاحذرهما \* الجهمية والرافضة . فهذان الصنفان شرار اهل البدع ومنهم دخلت القرامطة الباطنية كالنصيرية والاسماعيلية ومنهم اتصلت

(١) بياض بالاصلين ولعل المتروك قوله من العدل والورع والله أعلم اهـ مصححه (٢) في نسخة في الصحيحين

الاتحادية فانهم من جنس الطائفة الفرعونية \* والرافضة في هذه الازمان مع الرفض جهمية قدرية فانهم ضموا الى الرفض مذهب المعتزلة ثم قد يخرجون الى مذهب الاسماعيلية ونحوهم من اهل الزندقة والاتحاد والله ورسوله اعلم

﴿ المسألة السادسة ﴾ القضية هل هي مقتضية الحكمة أم لا . فادأ كانت مقتضية الحكمة اراد ربك من الناس ما هم فاعلوه <sup>(١)</sup> للارادة قد تقدمت مامنع وجوب القدر والحالة هذه \* أفتونا مأجورين

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله رب العالمين \* قد أحاط ربنا سبحانه وتعالى بكل شيء علما . وقدره وحكما . ووسع كل شيء رحمة وعلما . فما من ذرة في السموات والارض ولا معنى من المعاني إلا وهو شاهد لله تعالى بتمام العلم والرحمة . وكال القدرة والحكمة . وما خلق الخلق باطلا ولا فتل شيأ عبثا بل هو الحكيم في أفعاله وأقواله سبحانه وتعالى \* ثم من حكمته ما أطلع <sup>(٢)</sup> خلقه بمضمهم — ومنه ما استأثر سبحانه بعلمه \* وارادته قسما ان ارادة أمر وتشريع وارادة قضاء وتقدير فالقسم الأول انما يتعلق بالطاعات دون المعاصي سواء وقعت أو لم تقع كافي قوله ( يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم ) وقوله ( يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ) \* وأما القسم الثاني وهو ارادة التقدير فهي شاملة لجميع الكائنات محيطة بجميع الحادثات وقد أراد من العالم مام فاعلوه بهذا المعنى لا بالمعنى الأول كافي قوله تعالى ( فن ير الله ان يهديه يشرح صدره للإسلام ومن ير أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا ) وفي قوله ( ولا ينفعكم نصحي ان أردت أن أنصح لكم ان كان الله ير أن يغويكم هو ربكم ) وفي قول المسلمين ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ونظائره كثيرة . وهذه الارادة تتناول ما حدث من الطاعات والمعاصي دون مالم يحدث كما ان الأولى تتناول الطاعات حدثت أو لم تحدث . والسميد من أراد منه تشريعا ما أراد به تقديره . والعبد الشقي من أراد به تقديره ما أراد به <sup>(٣)</sup> تشريعا والحكم يجري على وفق هاتين الارادتين \* فن نظر الى الاعمال بهاتين العينين كان بصيرا ومن نظر الى القدر دون

(١) قوله للارادة قد تقدمت مامنع وجوب القدر \* كذا بالاصلين ولعل الصواب واذا كانت الارادة قد تقدمت فما منع جواز الاحتجاج بالقدر او نحوه أخذنا من الجواب فتأمل والله أعلم كتبه مصححه  
(٢) بياض بالاصلين ولعل اصل الشيخ ما أطلع عليه من خلقه الخ اه (٣) كذا بالاصلين وصوابه مالم ير به تشريعا تقدير اه مصححه

الشرع أو الشرع دون القدر كان أعور مثل قرش الذين قالوا لو شاء الله ما أشر كنا ولا آباءنا ولا حرمانا من شيء قال الله (كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ان تتبعون الا الظن وان اتم الا تخرصون) فان هؤلاء اعتقدوا ان كل ما شاء الله وجوده وكونه وهي الارادة القدريّة فقد أمر به ورضيه دون الارادة الشرعيّة ثم رأوا ان شرعهم بغير شرع بما قد شاء الله وجوده قالوا فيكون قد رضيه وأمر به قال الله هكذا كذب الذين من قبلهم بالشرائع من الامر والنهي حتى ذاقوا بأسنا قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا بان الله شرع الشرك وتحريم ما حرّمته . ان تتبعون في هذا الا الظن وهو توهمكم أن كل ما قدره فقد شرعه وان اتم الا تخرصون أي تكذبون وتقرون بإبطال شريعته قل فله الحجة البالغة على خلقه حين أرسل الرسل اليهم فدعاهم الى توحيدهم وشريعته ومع هذا فلا شاء هدى الخلق أجمعين الى متابعة شريعته لكنه يمن على من يشاء فيهديه فضلا منه وإحسانا ويحرّم من يشاء لان المتفضل له أن يتفضل وله أن لا يتفضل فترك تفضله على من حرّمه عدل منه وقسط وله في ذلك حكمة بالغة وهو يعاقب الخلق على مخالفته أمره وإرادته الشرعيّة وان كان ذلك بإرادته القدريّة فان القدر كما جرى بالمصيّة جرى أيضا بعقابها كما أنه سبحانه قد يقدر على العبد أمرا ضا تعقبه ألا ما فالمرض بقدره والألم بقدره فاذا قال العبد قد تقدمت الارادة بالذنب فلا أعاقب كان بمنزلة قول المريض قد تقدمت الارادة بالمرض فلا اتألم وقد تقدمت الارادة بأكل الحار فلا يحترق مزاجي او قد تقدمت بالضرب فلا يتألم المضروب وهذا مع أنه جهل فانه لا ينفع صاحبه بل اعتلاله بالقدر ذنب ثان يعاقب عليه أيضا وانما اعتل بالقدر ابليس حيث قال فبما أغويتني لأزینن لهم في الارض . وأما آدم فقال (ربنا ظلمنا أنفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) فن أراد الله سعادته ألهمه أن يقول كما قال آدم عليه السلام او نحو - ومن أراد شقاوته اعتل بعلة ابليس او نحوها فيكون كالمتعجز من الرضاء بالنار \* ومثله مثل رجل طار الى داره شرارة نار فقال له العقلاء أطفئها لئلا تحرق المنزل فأخذ يقول من أين كانت . هذه ريح ألقها وأنا لا ذنب لي في هذه النار فما زال يتعل بهذه الملل حتى انتشرت وانتشرت الدار وما فيها . هذه حال من شرع يحيل الذنوب على المقادير . ولا يردّها بالاستغفار والمعاذير . بل حاله أسوأ من زلات الذنب فعله وان كان الله<sup>(١)</sup>

(١) يتأني بالصلين مع طائفة الصائين من بعض الشريف امه

بمخلاف الشررة فإنه لا فعل له فيها والله سبحانه يوفقنا وإياكم وسائر إخواننا لما يحبه ويرضاه ولا تنال طاعته إلا بعمونته. ولا تترك معصيته إلا بعصمته والله أعلم

﴿المسألة السابعة﴾ فيمن يبسط سجادة في الجامع ويصلي عليها هل مافعله بدعة أم لا \*

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين \* أما الصلاة على السجادة بحيث يتحرى المصلي ذلك

فلم تكن هذه سنة السلف من المهاجرين والأنصار ومن بعدهم من التابعين لهم بإحسان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بل كانوا يصلون في مسجده على الأرض لا يتخذ أحدهم سجادة يختص بالصلاة عليها \* وقد روى أن عبد الرحمن بن مهدي لما قدم المدينة بسط سجادة فأمر مالك بحبسها فقيل له إنه عبد الرحمن بن مهدي فقال أما علمت أن بسط السجادة في مسجدنا بدعة. وفي الصحيح عن أبي سعيد الخدري في حديث اعتكاف النبي صلى الله عليه وسلم قال اعتكفنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث— وفيه قال من اعتكف فليرجع إلى معتكفه فإني رأيت هذه الليلة ورأيتني أسجد في ماء وطين— وفي آخره فلقد رأيت يعني صبيحة إحدى وعشرين على أنفه وأرنبته أثر الماء والطين. فهذا بين أن سجوده كان على الطين. وكان مسجده مستقوفاً بجريد النخل ينزل منه المطر فكان مسجده من جنس الأرض. وربما وضعوا فيه الحصى كما في سنن أبي داود عن عبد الله بن الحارث قال سألت ابن عمر رضي الله عنهما عن الحصى الذي كان في المسجد فقال مطرنا ذات ليلة فأصبحت الأرض مبتلة فجعل الرجل يأتي بالحصى في ثوبه فيبسطه تحته فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة قال ما أحسن هذا \* وفي سنن أبي داود أيضاً عن أبي بدر شجاع بن الوليد عن شريك عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة قال أبو بدر أراه قد رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الحصاة تنشد الذي يخرجها من المسجد. ولهذا في السنن والمسند عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يمسح الحصى فإن الرحمة في وجهه \* وفي لفظ في مسند أحمد قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شيء حتى سألت عن مسح الحصى فقال واحدة أودع \* وفي المسند أيضاً عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن يمسك أحدكم يده عن الحصى خير له من مائة ناقة كلها سود الخدق فإن غلب أحدكم الشيطان فليمسح واحدة \* وهذا كما في الصحيحين عن معقيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الرجل يسوى



التراب حيث يسجد قال ان كنت فاعلا فواحدة \* فهذا بين أنهم كانوا يسجدون على التراب والحصى فكان احدهم يسوى بيده موضع سجوده فكره لهم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك العبث ورخص في المرة الواحدة للحاجة وأن تركها كان احسن \* وعن انس بن مالك رضى الله عنه قال كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شدة الحر فاذا لم يستطع احدا ان يمكن جبهته من الارض بسط ثوبه فسجد عليه اخرجته صاحب الصحاح كالبخاري ومسلم واهل السنن وغيرهم \* وفي هذا الحديث بيان أن احدهم انما كان يتقى شدة الحر بان يبسط ثوبه المتصل كازاره وردائه وقيصه فيسجد عليه \* وهذا بين أنهم لم يكونوا يصلون على سجادات بل ولا على حائل ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه يصلون تارة في نعالهم وتارة حفاة كافي سنن ابى داود والمسند عن ابى سعيد الخدري رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى فخلع نعليه فخلع الناس نعالهم فلما انصرف قال لم خلعتهم قالوا رأيناك خلعت فخلعنا قال فان جبريل اتاني فأخبرني ان بهما خبثا فاذا أتى احدهم المسجد فليقلب نعليه فان رأى خبثا فليمسحه بالارض ثم ليصل فيهما \* ففي هذا بيان أن صلاتهم في نعالهم وان ذلك كان يفعل في المسجد اذ لم يكن يوطأ بهما على مفارش وأنه اذا رأى بنعليه أذى فانه يمسحهما بالارض ويصلي فيهما ولا يحتاج الى غسلهما ولا الى نزعهما وقت الصلاة ووضع قدميه عليهما كما يفعله كثير من الناس \* وبهذا كله جاءت السنة في الصحيحين والمسند عن ابى سلمة سعيد بن يزيد قال سألت أنسا أكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في نعليه قال نعم \* وفي سنن ابى داود عن شداد بن أوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خالفوا اليهود فانهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم فقد أمرنا بخالفة ذلك اذ هم ينزعون الخفاف والنعال عند الصلاة ويأتمون فيما يذكر عنهم بموسى عليه السلام حيث قيل له وقت المناجاة اخلع نعليك انك بالوادى المقدس طوى \* فنهينا عن التشبه بهم وأمرنا ان نصلي في خفافنا ونعالنا وان كان بهما اذى مسحناهما بالارض لما تقدم ولما روى أبو داود أيضا عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا وطئ أحدكم بنعليه الاذى فان التراب لهما طهور \* وفي لفظ قال اذا وطئ الاذى بحفيه فطهورهما التراب \* وعن عائشة رضى الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup>

(١) كذا ترك هنا بالاصلين ياض بقدر ما تري لكن الذي في ابى داود بعد ذكر الاسناد قوله بمعناه ايه مصححه

وقد قيل حديث عائشة حديث حسن \* وأما حديث أبي هريرة فلفظه الثاني من رواية محمد بن عجلان وقد خرج له البخاري في الشواهد ومسلم في المتابعات ووثقه غير واحد \* واللفظ الاول لم يسم راويه لكن تعدده مع عدم التهمة وعدم الشذوذ يقتضى انه حسن أيضا وهذا أصبح قول العلماء ومع دلالة السنة عليه هو مقتضى الاعتبار فان هذا عمل تتكرر ملاقاته للنجاسة فاجزا الازالة عنه بالجماد كالخروجين فانه يحزى فيهما الاستجمار بالأحجار كما تواترت به السنة مع القدرة على الماء وقد أجمع المسلمون على جواز الاستجمار \* يبين ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يصلون تارة في نعالهم وتارة حفاة كما في السنن لابن داود وابن ماجه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حافيا ومنتعلا والحجة في الانتعال ظاهرة \* وأما في الاحتفاء ففي سنن أبي داود والنسائي عن عبد الله بن السائب قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي يوم الفتح ووضع نعليه عن يساره \* وكذلك في سنن أبي داود حديث أبي سعيد المتقدم قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بصاحبه اذ خلع نعليه ووضعهما عن يساره \* وتبام الحديث يدل على انه كان في المسجد كما تقدم \* وكذلك حديث ابن السائب فان أصله قد رواه مسلم والنسائي وابن ماجه عن عبد الله بن السائب قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح بمكة فاستفتح سورة المؤمنين حتى اذا جاء ذكر موسى وهرون أو ذكر موسى وعيسى أخذت رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة فركع وعبد الله بن السائب حاضر لذلك فهذا كان في المسجد الحرام وقد وضع نعليه في المسجد مع العلم بان الناس يصلون ويطوفون بذلك الموضع فلو كان الاحتراز من نجاسة أسفل النعل مستحبا لكان النبي صلى الله عليه وسلم أحق الناس بفعل المستحب الذي فيه صيانة المسجد \* وأيضا في سنن أبي داود عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى أحدكم فخلع نعليه فلا يؤذ بهما أحدا وليجعلهما بين رجله أو ليصل فيهما \* وفيه أيضا عن يوسف بن ماهك عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى أحدكم فلا يضع نعليه عن يمينه ولا عن يساره يكون بين يمين غيره الا ان لا يكون عن يساره أحدا وليضمهما بين رجله . وهذا الحديث قد قيل في أسناده لين لكنه هو والحديث الاول قد اتفقا على ان يحملهما بين رجله . ولو كان الاحتراز من ظن

نجاستهما مشروعا لم يكن كذلك وأيضا في الاول الصلاة فيهما وفي الثاني وضعمهما عن يساره اذا لم يكن هناك مصلى. وما ذكر من كراهة وضعمهما عن يمينه أو عن يمين غيره لم يكن للاحتراز من النجاسة لكن من جهة الادب كما كره البصاق عن يمينه \* وفي صحيح مسلم عن خباب بن الارت قال شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم شدة حر الرضاء في جباهنا وأكفنا فلم يُشكِّنَا \* وقد ظن طائفة ان هذه الزيادة في مسلم وليس كذلك \* وسبب هذه الشكوى انهم كانوا يسجدون على الارض فتسخن جباههم وأكفهم وطلبوا منه ان يؤخر الصلاة زيادة على ما كان يؤخرها ويؤد بها فلم يفعل وقد ظن بعض الفقهاء انهم طلبوا منه ان يسجدوا على ما يقيمهم من الحر من عمامة ونحوها فلم يفعل \* وجمלוوا ذلك حجة في وجوب مباشرة المصلى بالجبهة. وهذه حجة ضعيفة لوجهين (أحدهما) انه تقدم حديث أنس المنق على صحته وانهم كانوا اذا لم يستطع أحدهم ان يمكن جبهته من الارض بسط ثوبه وسجد عليه. والسجود على ما يتصل بالانسان من كمه وذيله وطرف ازاره وردائه فيه النزاع المشهور وقال هشام بن الحسن البصري كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجدون وايديهم في ثيابهم ويسجد الرجل على عمامته رواه البيهقي. وقد استشهد بذلك البخاري في باب السجود على الثوب من شدة الحر فقال وقال الحسن كان القوم يسجدون على العمامة والقفاسوة ويداه في كمه وروى حديث أنس المتقدم قال كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم فيضع أحدا منا الثوب من شدة الحر في مكان السجود \*

واما ما يروى عن عبادة بن الصامت انه كان اذا قام الى الصلاة حسر العمامة عن جبهته \* وعن نافع ان ابن عمر كان اذا سجد وعليه العمامة يرفعهما حتى يضع جبهته بالارض رواه البيهقي \* وروى أيضا عن علي رضي الله عنه قال اذا كان أحدكم يصلي فليحسر العمامة عن جبهته. فلا ريب ان هذا هو السنة عند الاختيار. وقد تقدم حديث أبي سعيد الخدري في الصحيحين وأنه رأى أثر الماء والطين على أنف النبي صلى الله عليه وسلم وأرنبته \* وفي لفظ قال فضلى بنارسول الله صلى الله عليه وسلم حتى رأيت أثر الماء والطين على جبهة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأرنبته تصديق رؤياه وقدر رواه البخاري بهذا اللفظ \* وقال الحميدى يحتج بهذا الحديث ان لا تمسح الجبهة في الصلاة بل تمسح بعد الصلاة لان النبي صلى الله عليه وسلم رُئي في أرنبته وجبهته بعد ما صلى (قلت)

كره العلماء كاحمد وغيره مسح الجبهة في الصلاة من التراب ونحوه الذي يعلق بها في السجود وتنازعوا في مسحه بعد الصلاة على قولين هما روايتان عن أحمد كلنولين الذين هما روايتان عن أحمد في مسح ماء الوضوء بالمدبيل وفي ازالة خلوف فم الصائم بعد الزوال بالسواك ونحو ذلك مما هو من أثر العبادة \* وعن أبي حميد الساعدي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد مكن جبهته بالأرض ويجافي يديه عن جنبيه ووضع يديه حذو منكبيه رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح \* وعن وائل بن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على الأرض واضماً جبهته وأنفه في سجوده رواه أحمد \* فالأحاديث والآثار تدل على أنهم في حال الاختيار كانوا يباشرون الأرض بالجباه وعند الحاجة كالحر ونحوه . يتقون بما يتصل بهم من طرف ثوب وعمامة وقلنسوة ولهذا كان أعدل الأقوال في هذه المسئلة انه يرخص في ذلك عند الحاجة ويكره السجود على العمامة ونحوها عند عدم الحاجة \* وفي المسئلة نزاع وتفصيل وليس هذا موضعه

(الوجه الثاني) انه لو كان مطلوبهم منه السجود على الحائل لأذن لهم في اتخاذ ما يسجدون عليه منفصلاً عنهم فقد ثبت عنه أنه كان يصلي على الخمرة فقالت ميمونة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على الخمرة أخرجه أصحاب الصحيح كالبخاري ومسلم وأهل السنن الثلاثة أبو داود والنسائي وابن ماجه ورواه أحمد في المسند ورواه الترمذي من حديث ابن عباس \* ولفظ أبي داود كان يصلي وأنا حذاءه وأنا حائض وربما أصابني ثوبه اذا سجد وكان يصلي على الخمرة وفي صحيح مسلم والسنن الأربعة والمسند عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ناوليني الخمرة من المسجد فقلت يا رسول الله اني حائض فقال ان حيضتك ليست في يدك \* وعن ميمونة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يركبني على احدانا وهي حائض فيضع رأسه في حجرها فيقرأ القرآن وهي حائض ثم تقوم احدانا بخمرته فتضعها في المسجد وهي حائض رواه أحمد والنسائي ولفظه فتبسطها وهي حائض فهذا أصلاً على الخمرة وهي نسج بنسج من خوص كان يسجد عليه \* وأيضاً في الصحيحين عن انس بن مالك أن جدته ملىكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعتها فاكل منه ثم قال قوموا فلاصل لكم قال انس فقمتم الى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس فنضجته بماء فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصففت انا واليقيم من ورائه

والمعجوز من وراثنا فصلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم انصرف \* وفي البخاري وسنن ابى داود عن انس بن مالك قال قال رجل من الانصار يا رسول الله انى رجل ضمخ وكان ضمخا لا أستطيع أن أصلى معك وصنع له طعاما ودعا الى بيته وقال صل حتى أراك كيف تصلى فأقعدى بك فنضحوا له طرف حصير لهم فقام فصلى ركعتين قيل لانس اكان يصلى فقال لم أره صلى الا يومئذ \* وفي سنن ابى داود عن أنس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يزور أم سليم فتدركه الصلاة أجيا نافيصلى على بساط لها وهو حصير نضحه بالماء \* ولمسلم عن ابى سعيد الخدرى أنه دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فرأيت يصلى على حصير يسجد عليه \* وفي الصحيحين عن أبى سلمة عن عائشة قالت كنت أنام بين يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاى في قبلته فاذا سجد غمزنى فقبضت رجلى فاذا قام بسطتهما قالت والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح \* وعن عروة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى وهى معترضة فيما بينه وبين القبلة على فراش أهله اعترض الجنائز \* وفي لفظ عن عراك عن عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى وعائشة معترضة بينه وبين القبلة على الفراش الذى ينأمان عليه \* وهذه اللفاظ كلها للبخارى استدلو بها فى باب الصلاة على الفُرْش وذ كر اللفظ الاخير مرسلاته فى معنى التفسير للمسنند أن عروة انما سمع من عائشة وهو أعلم بما سمع منها ولا نزاع بين أهل العلم فى جواز الصلاة والسجود على المفارش اذا كانت من جنس الارض كالخزرة والحصير ونحوه وانما تنازعوا فى كراهة ذلك على ما ليس من جنس الارض كالأنطاع المبسوطة من جلود الأنعام وكالبسط والزراى المصبوغة من الصوف واكثر أهل العلم يرخصون فى ذلك أيضا وهو مذهب أهل الحديث كالشافعى وأحمد ومذهب أهل الكوفة كابى حنيفة وغيرهم وقد استدلو اعل جواز ذلك أيضا بحديث عائشة فان المفارش لم يكن من جنس الارض وانما كان من آدم او صوف \* وعن المغيرة بن شعبة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى على الحصير وعلى الفروة المدبوغة رواه احمد وأبو داود من حديث ابى عون محمد بن عبد الله بن سعيد الثقفى عن أبيه عن المغيرة . قال ابو حاتم الرازى عبد الله بن سعيد مجهول \* وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على بساط رواه احمد وابن ماجه \* وفي تاريخ البخارى عن ابى الدرداء قال ما أبالى لو صليت على خمس \* <sup>(١)</sup> واذا ثبت جواز الصلاة على ما يفرش بالسنة والاجماع علم ان النبي صلى الله عليه وسلم

الشيخ بالكسر ضرب من يردون كما قاله البخارى اه

(٢)

لم يمنهم أن يتخذوا شيئاً يسجدون عليه يتقون به الحر ولكن طلبوا منه تأخير الصلاة زيادة على ما كان يؤخرها فلم يحبهم وكان منهم من يتقى الحر إما بشئ منفصل عنه وإما بما يتصل به من طرف ثوبه (فان قيل) ففي حديث الخُمرة حجة لمن يتخذ السجادة كما قد احتج بذلك بعضهم (قيل) الجواب عن ذلك من وجوه (أحدها) ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلي على الخمرة دائماً بل أحياناً كأنه كان إذا اشتد الحر يتقى بها الحر ونحو ذلك بدليل ما قد تقدم من حديث أبي سعيد أنه رأى أثر الماء والطين في جبهته وأنفه فلم يكن في هذا حجة لمن يتخذ السجادة يصلي عليها دائماً (والثاني) قد ذكروا أنها كانت لموضع سجوده لم تكن بمنزلة السجادة التي تسع جميع بدنه كأنه كان يتقى بها الحر هكذا قال أهل الغريب \* قالوا الخمرة كالحصير الصغير تعمل من سيف النخل وتنسج بالسيور والخيوط وهي قدز ما يوضع عليه الوجه والانف فإذا كبرت عن ذلك فهي حصير سميت بذلك لسترها الوجه والكمين من حر الأرض وبردها. — وقيل لأنها تخمر وجه المصلي أي تستره. — وقيل لأن خيوطها مستورة بسعفها وقد قال بعضهم في حديث ابن عباس جاءت فأرة فأخذت تخر الفتيلا بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخمرة التي كان قاعداً عليها فاحترقت منها مثل موضع درم قال وهذا ظاهر في إطلاق الخمرة على الكبير من نوعها لكن هذا الحديث لا تعلم صحته والقعود عليها لا يدل على أنها طويلة بقدر ما يصلي عليها فلا يمارض ذلك ما ذكره

(الثالث) أن الخمرة لم تكن لاجل اتقاء النجاسة أو الاحتراز منها كما يملل بذلك من يصلي على السجادة ويقول انه إنما يفعل ذلك للاحتراز من نجاسة المسجد أو نجاسة حصر المسجد وفرشه لكثرة دوس العامة عليه فانه قد ثبت انه كان يصلي في ثوبه وانه صلى بأصحابه في ثوبه وهم في ثوبهم وانه أمر بالصلاة في الثمال لمخالفة اليهود وانه أمر إذا كان بها اذى أن تدلك بالتراب ويصلي بها ومعلوم ان الثمال تصيب الأرض وقد صرح في الحديث بانه يصلي فيها بعد ذلك الدلك وان اصابها اذى فمن تكون هذه شريعته وسنته كيف يستحب ان يحمل بينه وبين الأرض حائلاً لاجل النجاسة فان المراتب أربع (أما الغلاة) من الموسوسين فانهم لا يصلون على الأرض ولا على ما يفرش للعامة على الأرض لكن على سجادة ونحوها وهؤلاء كيف يصلون في ثوبهم وذلك أبعد من الصلاة على الأرض فان الثمال قد لاقت الطريق التي مشوا فيها

واحتتمل أن تأتي النجاسة بل قد يقوى ذلك في بعض المواضع فإذا تكلوا لا يصلون على الأرض مباشرة بل بأقدامهم مع أن ذلك الموقف الأصل فيه الطهارة ولا يلاقونه الا وقت الصلاة فكيف بالنعال التي تكررت ملاقاتها للطرق التي تمشي فيها البهائم والآدميون، وهي مظنة النجاسة ولهذا هؤلاء إذا صلبوا على جنازة وضعوا أقدامهم على ظاهر النعال لئلا يكونوا حامليين للنجاسة ولا مباشرة لها \* ومنهم من يتورع عن ذلك فان في الصلاة على ما في أسفل نجاسة خلافا معروفا في فرش لأحدهم مفروش على الأرض \* وهذه المرتبة أبعد المراتب عن السنة (الثانية) أن يصلي على الحصى ونحوها دون الأرض وما يلاقيها (الثالثة) أن يصلي على الأرض ولا يصلي في النعل الذي تكررت ملاقاتها للطرق فان طهارة ما يتحري الأرض<sup>(١)</sup> قد يكون طاهرا واحتمال تنجيسه بعيد بخلاف أسفل النعل (الرابعة) أن يصلي في النعلين وإذا وجد فيهما أذى ذكركما بالتراب كما أمر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم فهذه المرتبة هي التي جاءت بها السنة \* فلم أن من كانت سنته هي هذه المرتبة الرابعة امتنع أن يستحب أن يجعل بينه وبين الأرض حائلان سجادة وغيرها لأجل الاحتراز من النجاسة فلا يجوز حمل حديث الحرة على أنه وضعها لاتقاء النجاسة فبطل استدلالهم بها على ذلك. وأما إذا كانت لاتقاء الحرف هذا يستعمل إذا احتيج إليه لذلك وإذا استغنى عنه لم يفعل \*

(الرابع) أن الخمرة لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بها الصحابة ولم يكن كل منهم يتخذ له خمرة بل كانوا يسجدون على التراب والحصى كما تقدم ولو كان ذلك مستحبا أو سنة لفعلوه ولا مزمع به فلم أنه كان رخصة لأجل الحاجة إلى ما يدفع الأذى عن المصلي وهم كانوا يدفعون الأذى بتيابهم ونحوها ومن المعلوم أن الصحابة في عهده وبعده أفضل منا وأتبع للسنة وأطوع لأمره فلو كان المقصود بذلك ما يقصده متخذو السجادات لكان الصحابة يفعلون ذلك \*

وجه الوجه الخامس أن المسجد لم يكن مفروشا بل كان ترابا وحصى وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم على الحصى وفراش امرأته ونحو ذلك ولم يصل هناك على خرة ولا

(١) كذا بالاصلين والمراد ظاهر وهو الفرق بين الأرض والنعل بأن الأرض أقرب إلى الطهارة واحتمال تنجيسها بعيد بخلاف أسفل النعل فانه بالعكس الا ان في العبارة شبه زيادة أو تحريف والله أعلم اه مصححه

سجادة ولا غيرها (فان قيل) ففي حديث ميمونة وعائشة ما يقتضي انه كان يصلي على الحجرة في بيته فانه قال ناوليني الحجرة من المسجد. وأيضا في حديث ميمونة المتقدم ما يشعر بذلك (قيل) من اتخذ السجادة ليفرشها على حصر المسجد لم يكن له في هذا الفعل حجة في السنة بل كانت البدعة في ذلك منكورة من وجوه (أخذها) ان هؤلاء يتقوا أحدهم أن يصلي على الأرض حذراً أن تكون نجسة مع ان الصلاة على الأرض سنة ثابتة بالنقل المتواتر فقد قال صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً فأما رجل من أمتي أدركته الصلاة فمسه مسجده وطهوره. — ولا يشرع إلقاء الصلاة عليها لاجل هذا بل قد ثبت في صحيح البخاري عن ابن عمر قال كانت الكلاب تقبل وتدبر في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك أو كما قال. وفي سنن أبي داود تبول وتقبل وتدبر ولم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك \* وهذا الحديث احتج به من رأى أن النجاسة اذا أصابت الأرض فانها تطهر بالشمس والريح ونحو ذلك كما هو أحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما وهو مذهب أبي حنيفة — واحتجوا أيضا بأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك النمل. النجس بالأرض وجعل التراب لها طهوراً فاذا كان طهوراً في إزالة النجاسة عن غيره فلا يكون طهوراً في إزالة النجاسة عن نفسه بطريق الأولى \* وهذا القول قد يقول به من لا يقول ان النجاسة تطهر بالاستحالة فان أحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد تطهر بذلك مع قول هؤلاء ان النجاسة لا تطهر بالاستحالة. — وأما من قال ان النجاسة تطهر بالاستحالة كما هو أحد الروايتين عن أحمد وأحد القولين في مذهب مالك وهو مذهب أبي حنيفة وأهل الظاهر وغيرهم فالأمر على قول هؤلاء اظهر فانهم يقولون ان الروث النجس اذا صار رماداً ونحوه فهو طاهر وما يقع في الملائحة من دم وميتة ونحوهما اذا صار ملحاً فهو طاهر. وقد اتفقوا جميعهم أن الحجر اذا استحالت بفعل الله سبحانه فصارت خلا طهرت. وثبت ذلك عن عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة فسائر الاعيان اذا انقلبت يقيسونها على الحجر المنقلبة. ومن فرق بينهما يعتذر بأن الحجر نجس بالاستحالة فطهرت بالاستحالة لان العصير كان طاهراً فلما استحالت نجس فاما اذا استحالت خلا طهر \* وهذا قول ضعيف فان جميع النجاسات انما نجست ايضا بالاستحالة فان الطعام والشراب يتناولها الحيوان طاهراً في حال الحياة ثم يموت فينجس وكذلك الخنزير.



والكباب والسباع ايضا عند من يقول بنجاستها انما خلقت من الماء والتراب الطاهرين .  
وايضا فان هذا الخلل والملح ونحوهما أعيان طيبة طاهرة داخلية في قوله تعالى ( ويحمل لهم  
الطيبات ويحرم عليهم الجبائث ) فلمحرم المنجس لها ان يقول انه حرما لكونها داخلية في  
المنصوص او لكونها في معنى الداخلة فيه فكلا الامرين منتف فان النص لا يتناولها ومعنى  
النص الذي هو الخبث منتف فيها ولكن كان اصلها نجسا وهذا لا يضر فان الله يخرج الطيب  
من الخبيث ويخرج الخبيث من الطيب . ولا ريب ان هذا القول اقوى في الحجة نصا وقياسا  
وعلى ما تقدم ذكره . يبنى طهارة المقابر فان القائلين بنجاسة المقبرة العتيقة يقولون انه خالط  
التراب صديد الموتى ونحوه واستحال عن ذلك فينجسونه — وأما على قول الاستحالة وغيره من  
الاقوال فلا يكون التراب نجسا وقد دل على ذلك ما ثبت في الصحيحين من أن مسجد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كان حائطا لبني النجار وكان فيه قبور المشركين وخرب ونخل فأمر النبي صلى  
الله عليه وسلم بالقبور فنبشت وبالنخل فقطعت وبالخرب فسويت وجعل قبة المسجد<sup>(١)</sup>  
فهذا كان مقبرة للمشركين . ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم لما أمر بنبشهم لم يأمر بنقل التراب  
الذي لا قاهم وغيره من تراب المقبرة ولا أمر بالاحتراس من العذرة وليس هذا موضع بسط هذه  
المسئلة بل لكن الغرض التنبيه على أن ما عليه أكثر أهل الوسواس من توقي الأرض وتنجيسها باطل  
بالنص وان كان بعضه فيه نزاع وبعضه باطل بالاجماع أو غيره من الأدلة الشرعية ( الوجه الثاني )  
أن هؤلاء يفترض أحدهم السجادة على مصليات المسلمين من الحصر والبسط ونحو ذلك مما  
يفرش في المساجد فيزدادون بدعة على بدعتهم . وهذا الامر لم يفعله أحد من السلف ولم يتقل  
عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يكون شبهة لهم فضلا عن أن يكون دليلا بل يطلون أن هذه  
الحضر يطؤها عامة الناس ولعل أحدهم أن يكون قد رأى أو سمع أنه بمض الاوقات بالصبي  
او غيره على بعض حصر المسجد او رأى عليه شيئا من ذرق الحمام او غيره فيصير ذلك حجة  
في الوسواس . وقد علم بالتواتر أن المسجد الحرام ما زال يطأ عليه المسلمون على عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه وهناك من الحمام ما ليس بغيره ويمر بالمطاف من الخلق ما لا يمر

(١) يابض بالاصلين ولعل المتروك قوله . قطع التخل كما يدل عليه قوله في الصحيح فصفوا التخل قبله

المسجد والله أعلم ! مصححه

بمسجد من المساجد فتكون هذه الشبهة التي ذكرتموها أقوى ثم إنه لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه وأصحابه يصلون هناك على حائل ولا يستحب ذلك فلو كان هذا مستحبا كما زعمه هؤلاء لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه وأصحابه متفقين على ترك المستحب الأفضل ويكون هؤلاء أطوع لله وأحسن عملا من النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه وأصحابه فإذ هذا خلاف ما ثبت في الكتاب والسنة والاجماع - وايضا فقد كانوا يطؤون مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بنعلهم وخفافهم ويصلون فيه مع قيام هذا الاحتمال ولم يستحب لهم هذا الاحتراز الذي ابتدعه هؤلاء فلم يخطئوا في ذلك \* وقد يفرقون بينهما بأن يقولوا الأرض تطهر بالشمس والريح والاستحالة دون الحصر فيقال هذا اذا كان حقا فانما هو من النجاسة الخفيفة \* وذلك يظهر بالوجه الثالث وهو أن النجاسة لا يستحب البحث عما لم يظهر منها ولا الاحتراز عما ليس عليه دليل ظاهر لاحتمال وجوده فان كان قد قال طائفة من الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم إنه يستحب الاحتراز عن المشكوك فيه مطلقا فهو قول ضعيف وقد ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه مر هو وصاحب له بمكان فسقط على صاحبه ماء من ميزاب فنادى صاحبه يا صاحب الميزاب أما أولئك طاهر أم نجس فقال له عمر يا صاحب الميزاب لا تخبره فان هذا ليس عليه فنهى عمر عن إخباره لانه تكلف من السؤال لم يؤمر به \* وهذا قد يبنى على أصل وهو أن النجاسة انما يثبت حكمها مع العلم فلو صلى ويدهنه او ثيابه نجاسة ولم يعلم بها الا بعد الصلاة لم يجب عليه الاعادة في اضع قول العلماء وهو مذهب مالك وغيره وأحمد في أقوى الروايتين وسواء كان علمها تم نسيها او جهلها ابتداء لما تقدم من ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في نعليه ثم خلعها في أثناء الصلاة لما أخبره جبريل أن بهما أذى ومضى في صلاته ولم يستأنفها مع كون ذلك موجودا في أول الصلاة لكن لم يعلم به فتكلفه للخلع في أثناءها مع أنه لولا الحاجة لكان عبثا او مكروها<sup>(١)</sup> يدل على ما نورد به من اجتناب النجاسة مع العلم ومظنة<sup>(٢)</sup>

تدل على المنع عنها في حال عدم العلم بها \* وقد روى ابو داود أيضا عن أم جعفر العاصرية أنها سألت عائشة عن دم الحيض يصيب الثوب فقالت كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلينا شمارنا وقد ألقينا فوقه كساء فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الكساء

(١) يابض بالاصلين (٢) عطف على قوله يدل عطف مفرد على جملة اه مصححه

فلبسه ثم خرج فصلى الفداة ثم جلس فقال رجل يا رسول الله هذه لمعة من دم فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يليها فبعث بها إلى مصرورة في يد غلام فقال اغسل هذا وأجفئها وأرسل بها إلى فدعوت بقصعتي ففعلتها ثم أجفئتها فأحرقتها<sup>(١)</sup> إليه فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف النهار وهي عليه \* وفي هذا الحديث لم يأمر المؤمنين بالاعادة ولا ذكر لهم أنه يعيد وأن عليه الاعادة ولا ذكرت ذلك عائشة وظاهر هذا أنه لم يعد ولأن النجاسة من باب المنهي عنه في الصلاة وباب المنهي عنه محفوف عن الخطي والناسي كما قال في دعاء الرسول والمؤمنين (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) وقد ثبت في الصحيحين حديث أبي هريرة أن الله استجاب هذا الدعاء. ولأن الأدلة الشرعية دلت على أن الكلام ونحوه من مبطلات الصلاة يعني فيها عن الناسي والجاهل وهو قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين—وقد دل على ذلك حديث ذي اليدين ونحوه وحديث معاوية بن الحكم السلمي لما شتمت العاطس في الصلاة وحديث ابن مسعود المتفق عليه في التشهد لما كانوا يقولون أولا السلام على الله قبل عباده. فنهاهم عن ذلك. وقال إن الله هو السلام. وأمرهم بالتشهد المشهور ولم يأمرهم بالاعادة \* وكذلك حديث الأعرابي الذي قلده في دعائه اللهم ارحمني وارحم محمدًا ولا ترحم معنا أحدا ومثال ذلك \* فهذا ونحوه مما يبين أن الأمور المنهي عنها في الصلاة وغيرها يعني فيها عن الناسي والخطي ونحوهما من هذا الباب \* وإذا كان كذلك فاذ لم يكن عالما بالنجاسة صحت صلاته. باطنا وظاهرا فلا حاجة به حينئذ عن السؤال عن أشياء إن أبدت ساءته قد عفا الله عنها \* وهو لا قد يبلغ الحال بأحدهم إلى أن يكره الصلاة إلا على سجادة بل قد جعل الصلاة على غيرها محرما فيمتنع منه امتناعه من المحرم. وهذا فيه مشابهة لأهل الكتاب الذين كانوا لا يصلون إلا في مسلحهم. فإن الذي لا يصل إلا على ما يصنع للصلاة من المفارش شبيه بالذي لا يصل إلا فيما يصنع للصلاة من الأماكن—وأياها فقد يجعلون ذلك من شعار أهل الدين فيعدون ترك ذلك من قلة الدين ومن قلة الاعتناء بأمر الصلاة فيجعلون ما ابتدئوا به من الهدى الذي ما أنزل به من سلطان أكل من هدي محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه. وربما يظاهر أحدهم بوضع السجادة على منكبه وإظهار المسابح في يده وجعله من شعار الدين والصلاة وقد

(١) أي رجعتها وأعدتها

علم بالنقل المتواتر أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يكن هذا شعارهم وكانوا يسبحون ويعقدون على أصابعهم كما جاء في الحديث اعقدن بالأصابع فانهن مسؤولات مستنطقات وربما عقد أحدهم التسبيح بحصى أو نوى. والتسبيح بالمساج من الناس كرهه ومنهم من رخص فيه لكن لم يقل أحد أن التسبيح به أفضل من التسبيح بالأصابع وغيرها وإذا كان هذا مستحبا يظهر قصصه اظهر ذلك والتميز به على الناس مذهوم فانه ان لم يكن رياء فهو تشبه باهل الرياء اذ كثير ممن يصنع هذا يظهر منه الرياء ولو كان رياء باسر مشروع لكنت احدى المصيبتين لكنه رياء ليس مشروعا وقد قال تعالى ( ليلوكم أيكم أحسن عملا ) قال الفضيل بن عياض رضى الله عنه أخلصه وأصوبه. قالوا يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه. قال ان العمل اذا كان خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل واذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا. والخالص أن يكون لله. والصواب أن يكون على السنة \* وهذا الذى قاله الفضيل منفق عليه بين المسلمين فانه لا بد له فى العمل أن يكون مشروعا مأمورا به وهو العمل الصالح. ولا بد أن يقصد به وجه الله كما قال تعالى ( فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا ) وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول اللهم اجعل عملى كله صالحا واجعله لوجهك خالصا ولا تجعل لأحد فيه شيئا. ومنه قوله تعالى ( بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ) وقال تعالى ( ومن أحسن ديننا ممن أسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة ابراهيم حنيفا واتخذ الله ابراهيم خليلا ) \* وفى صحيح مسلم عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول الله تعالى انا أغنى الشركاء عن الشرك. من عمل عملا أشرك فيه غيرى فأنى منه برى وهو كله للذى أشرك به \* وفى السنن عن العرياض بن سارية قال وعظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم موعظة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب فقال قائل يا رسول الله كأنها موعظة مودع فماذا تعهد اليها فقال أوصيكم بالسمع والطاعة فانه من يعش منكم فسيرى اختلافا كثيرا فليكن بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدى بمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ. واياكم ومحدثات الامور فان كل بدعة ضلالة \* وفى الصحيحين عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أحدث فى أمرنا ما ليس منه فهو رد - وفى لفظ من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد \* وفى صحيح مسلم عن جابر بن رسول الله

صلى الله عليه وسلم كان يقول في خطبته ان أحسن الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد  
 وشرا الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة \* وأما ما يفعله كثير من الناس من تقديم مفارش الى  
 المسجد يوم الجمعة أو غير هافيل ذهابهم الى المسجد فهذا منهي عنه باتفاق المسلمين بل محرم  
 وهل تصح صلاته على ذلك المفروش فيه قولان للعلماء لانه غصب بقعة في المسجد بفرض ذلك  
 المفروش فيها ومنع غيره من المصلين الذين يسبقونه الى المسجد أن يصلي في ذلك المكان  
 ومن صلى في بقعة من المسجد مع منع غيره أن يصلي فيها فهل هو كالصلاة في الارض المنصوبة  
 على وجهين . وفي الصلاة في الارض المنصوبة قولان للعلماء . وهذا مستند من كره الصلاة في  
 المقاصير التي تمنع الصلاة فيها عموم الناس \* والمشروع في المسجد أن الناس يتمون الصف الاول  
 كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها . قالوا وكيف تصف  
 الملائكة عند ربها قال يتمون الصف الاول فالاول ويترصون في الصف \* وفي الصحيحين  
 عنه أنه قال لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا أن يستهموا عليه لاستهموا ولو  
 يعلمون ما في التهجير لاستبقوا اليه \* والمأمور به أن يسبق الرجل بنفسه الى المسجد فاذا قدم  
 المفروش وتأخر هو فقد خالف الشريعة من وجهين . من وجه . تأخره وهو مأمور بالتقدم . ومن  
 جهة غصبه لطائفة من المسجد ومنعه السابقين الى المسجد أن يصلوا فيه وأن يتوا الصف  
 الاول فالاول ثم انه يتخطى الناس اذا حضروا \* وفي الحديث . الذي يتخطى رقاب الناس يتخذ  
 جسرا الى جهنم - وقال النبي صلى الله عليه وسلم للرجل اجلس فقد أذيت \* ثم اذا فرش هذا فهل  
 لمن سبق الى المسجد ان يرفع ذلك ويصلي موضعه فيه قولان (أحدهما) ليس له ذلك لانه تصرف  
 في ملك الغير بغير اذنه (والثاني) وهو الصحيح أن لغيره رفعه والصلاة مكانه لان هذا السابق  
 يستحق الصلاة في ذلك الصف المقدم وهو مأمور بذلك أيضا وهو لا يتمكن من فعل هذا  
 المأمور واستيفاء هذا الحق الا برفع ذلك المفروش . وما لا يتم المأمور الا به فهو مأمور به  
 وأيضا فذلك المفروش وضعه هناك على وجه الغصب وذلك منكر وقد قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم من رأي منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فليسهه فان لم يستطع فليقلبه  
 وذلك أضعف الايمان لكن ينبغي ان يراعى في ذلك أن لا يؤل الى منكر أعظم منه والله  
 تعالى أعلم والحمد لله وحده \*

المسألة الثامنة ﴿ في أقوال يؤخرون صلاة الفجر الى بعد طلوع الشمس فتكون لهم أشغال كالزراعة والحراث والجنابة وغير ذلك فهل لهم ان يؤخروا الصلاة الى غير وقتها ثم يقضوها ﴾ الجواب ﴿ لا يجوز لاحد ان يؤخر صلاة النهار الى الليل ولا يؤخر صلاة الليل الى النهار لشغل من الأشغال لا الحصد ولا الحراث ولا لصناعة ولا لتغير ذلك ولا لجنابة ولا نجاسة بل المسلمون كلهم متفقون على أن عليه أن يصلي الظهر والعصر في النهار ويصلي الفجر قبل طلوع الشمس ولا يترك ذلك لصناعة من الصناعات ومن أخرها لصناعة حتى تيب الشمس وجبت عقوبته بل يجب قتله عند جمهور العلماء بعد أن يستتاب فإن تاب والتم ان يصلي في الوقت ألزم بذلك وإن قال لا أصلي الا بعد غروب الشمس فإنه يقتل \* وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله \* وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من فاتته صلاة العصر فقد حبط عمله \* وفي وصية أبي بكر الصديق لعمر بن الخطاب أنه قال إن الله حقا بالليل لا يقبله بالنهار بحقا بالنهار لا يقبله بالليل والنبي صلى الله عليه وسلم أخر صلاة العصر يوم الخندق لاشتغاله بجهاد الكفار وصلّاها بعد المغرب فأُنزل الله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى \* وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الصلاة الوسطى صلاة المضرب فهذا قال جمهور العلماء أن ذلك التأخير منسوخ بهذه الآية فلا يجوزون تأخير الصلاة حال القتال بل أوجبوا عليه الصلاة في الوقت حال القتال. وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه. وعن أحمد رواية أخرى أنه يحنّ حال القتال بين الصلاة وبين التأخير. ومذهب أبي حنيفة يشتغل بالقتال ويصلي بعد الوقت. وأما تأخير الصلاة لتغير الجهاد كصناعة أو زراعة أو صيد أو عمل من الأعمال ونحو ذلك فلا يجوز له أحد من العلماء بل قد قال تعالى ( فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون ) قال طائفة من السلف هم الذين يؤخرونها عن وقتها وقال بعضهم هم الذين لا يؤدونها على الوجه المأمور به وإن صلاها في الوقت. فتأخيرها عن الوقت حرام باتفاق العلماء فإن العلماء متفقون على أن تأخير صلاة الليل الى النهار وتأخير صلاة النهار الى الليل بمنزلة تأخير صيام شهر رمضان الى شوال فإن أصلي الظهر والعصر بالليل فهو باتفاق العلماء بمنزلة من قال أفطر شهر رمضان وأصوم شوال وإنما يمذر بالتأخير التأثم والناسي كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا

ذكرها فان ذلك وقتها لا كفارة لها الا ذلك \* ولا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها لجنابة ولا حدث ولا نجاسة ولا غير ذلك بل يصلى في الوقت بحسب حاله فان كان محدثا وقد عدم الماء أو خاف الضرر باستعماله تيمم وصلى . وكذلك الجنب يتيمم ويصلى اذا عدم الماء أو خاف الضرر باستعماله لمرض أو لبرد . وكذلك العريان يصلى في الوقت عريانا ولا يؤخر الصلاة حتى يصلى بعد الوقت في ثيابه . وكذلك اذا كان عليه نجاسة لا يقدر أن يزيلها فيصلى في الوقت بحسب حاله . وهكذا المريض يصلى على حسب حاله في الوقت كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنب فالمرضى باتفاق العلماء يصلى في الوقت قاعدا أو على جنب اذا كان القيام يزيد في مرضه ولا يصلى بعد خروج الوقت قائما \* وهذا كله لان فعل الصلاة في وقتها فرض والوقت أوكد فرائض الصلاة كما أن صيام شهر رمضان واجب في وقته ليس لاحد أن يؤخره عن وقته ولكن يجوز الجمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بمزدلفة باتفاق المسلمين \* وكذلك يجوز الجمع بين صلاة المغرب والعشاء وبين الظهر والعصر عند كثير من العلماء للسفر والمرض ونحو ذلك من الأعذار \* وأما تأخير صلاة النهار الى الليل وتأخير صلاة الليل الى النهار فلا يجوز لمرض ولا لسفر ولا لشغل ولا لصناعة باتفاق العلماء بل قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه اجمع بين صلاتين من غير عذر من الكبار لكن المسافر يصلى ركعتين ليس عليه أن يصلى اربعا بل الركعتان تجزئى المسافر في سفر القصر باتفاق العلماء . ومن قال إنه يجب على كل مسافر أن يصلى اربعا فهو بمنزلة من قال إنه يجب على المسافر أن يصوم شهر رمضان وكلاهما ضلال مخالف لاجماع المسلمين يستتاب قائله فان تاب والا قتل والمسلمون متفقون على ان المسافر اذا صلى الرباعية ركعتين والفجر ركعتين والمغرب ثلاثا وأفطر شهر رمضان وقضاه أجزاء ذلك \* وأما من صام في السفر شهر رمضان أو صلى اربعا ففيه نزاع مشهور بين العلماء منهم من قال لا يجوز ذلك فالمرضى له أن يؤخر الصوم باتفاق المسلمين وليس له أن يؤخر الصلاة باتفاق المسلمين والمسافر له أن يؤخر الصيام باتفاق المسلمين \* وهذا مما يبين أن المحافظة على الصلاة في وقتها أوكد من الصوم في وقته قال تعالى ( تخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات ) قال طائفة من السلف إضاعتها تأخيرها عن وقتها ولو تركوها لكانوا كفارا وقال النبي صلى الله عليه

وسلم سيكون بعدى أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها فصلوا الصلاة لوقتها ثم اجعلوا صلاتكم معهم نافذة ولهذا اتفق العلماء على أن الرجل اذا كان عريانا مثل أن تنكسر بهم السفينة أو تسلبه القنطار ثيابه فانه يصلي في الوقت عريانا. والمسافر اذا عدم الماء يصلي بالتيمم في الوقت باتفاق العلماء وان كان يجد الماء بعد الوقت. وكذلك الجنب والمسافر اذا عدم الماء تيمم وصلى ولا اعادة عليه باتفاق الاثمة الاربعة وغيرهم. وكذلك اذا كان البرد شديدا يخاف ان اغتسل أن يمرض فانه يتيمم ويصلي في الوقت ولا يؤخر الصلاة حتى يصلي بعد الوقت باغتسال وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الصعيد الطيب طهور المسلم ولو لم يجد الماء عشر سنين فاذا وجدت الماء فأمسسه بشركت فان ذلك خير \* وكل ما يباح بالماء يباح بالتيمم فاذا تيمم لصلاة فريضة قرأ القرآن داخل الصلاة وخارجها وان كان جنباً ومن امتنع عن الصلاة بالتيمم فانه من جنس اليهود والنصارى فان التيمم لامة محمد صلى الله عليه وسلم خاصة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح فضلنا على الناس بثلاث، جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة وجعلت لى الارض مسجداً وجعلت تربتها طهوراً وأحلت لى الغنائم ولم تحل لاحد قبلى — وفي لفظ جعلت لى الارض مسجداً وطهوراً فأما رجل من أمتى أدر كته الصلاة فعنده مسجده وطهوره \* واذا كان عليه نجاسة وليس عنده ما يزيلها به صلى في الوقت وعليه النجاسة كما صلى عمر بن الخطاب وجرحه يشب دماً ولم يؤخر الصلاة حتى يخرج الوقت \* ومن لم يجد إلا ثوباً نجساً فليلصق عريانا. وقيل يصلي فيه ويميد. وقيل يصلي فيه ولا يميد وهذا أصح أقوال العلماء فان الله لم يأمر العبد أن يصلي الفرض مرتين الا اذا لم يفعل الواجب الذى يقدر عليه في المرة الاولى مثل أن يصلي بلا طمأنينة فعليه أن يميد الصلاة كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم من صلى ولم يطمئن أن يميد الصلاة وقال ارجع فصل فانك لم تصل وكذلك من نسي الطهارة وصلى بلا وضوء فعليه أن يميد كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم من توضأ وترك لعة من قدمه لم يمسه الماء أن يميد الوضوء والصلاة. فأما من يفعل ما أمر به بحسب قدرته فقد قال تعالى ( فاتقوا الله ما استطعتم ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ومن كان مستيقظا في اول الوقت والماء بعيد منه لا يدركه الا بعد الوقت فانه يصلي في الوقت بالتيمم باتفاق العلماء. وكذلك اذا كان البرد شديدا ويضره الماء البارد ولا يمكنه الذهاب الى الحمام أو تسخين الماء حتى يخرج الوقت فانه يصلي في الوقت بالتيمم. والمرأة



والرجل في ذلك سواء فإذا كانا جنين ولم يمكنهما الاغتسال حتى يخرج الوقت فانهما يصليان في الوقت بالتيميم . والمرأة الحائض إذا انقطع دمها في الوقت ولم يمكنها الاغتسال الا بعد خروج الوقت تيممت وصلت في الوقت . ومن ظن ان الصلاة بعد خروج الوقت بالماء خير من الصلاة في الوقت بالتيميم فهو ضال جاهل . وإذا استيقظ آخر وقت الفجر فإذا اغتسل طلعت الشمس فجمهور العلماء هنا يقولون يغتسل ويصلي بعد طلوع الشمس وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وأحد القولين في مذهب مالك وقال في القول الآخر بل يتيمم أيضا هنا ويصلي قبل طلوع الشمس كما تقدم في تلك المسائل لان الصلاة في الوقت بالتيميم خير من الصلاة بعده بالنفل \* والصحيح قول الجمهور لان الوقت في حق النائم هو من حين يستيقظ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فان ذلك وقتها . فالوقت في حق النائم هو من حين يستيقظ وما قبل ذلك لم يكن وقتا في حقه . وإذا كان كذلك فإذا استيقظ قبل طلوع الشمس فلم يمكنه الاغتسال والصلاة الا بعد طلوعها فقد صلى الصلاة في وقتها ولم يفوتها بخلاف من استيقظ في اول الوقت فان الوقت في حقه قبل طلوع الشمس فليس له أن يفوت الصلاة . وكذلك من نسي صلاة وذكرها فانه حينئذ يغتسل ويصلي في أي وقت كان وهذا هو الوقت في حقه فإذا لم يستيقظ الا بعد طلوع الشمس كما استيقظ أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لما ناموا عن الصلاة عام خيبر فانه يصلي بالطهارة الكاملة وان أخرها الى حين الزوال فإذا قدر أنه كان جنبا فانه يدخل الحمام ويغتسل وان أخرها الى فوت الزوال ولا يصلي هنا بالتيميم ويستحب له أن ينتقل عن المكان الذي نام فيه كما انتقل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه عن المكان الذي ناموا فيه وقال هذا مكان حضرنا فيه الشياطين وقد نص على ذلك أحمد وغيره . وان صلى فيه جازت صلاته (فان قيل) هذا يسمى قضاء أو أداء (قيل) الفرق بين اللفظين هو فرق اصطلاحى لا أصل له في كلام الله ورسوله فان الله تعالى سمي فعل العبادة في وقتها قضاء كما قال في الجمعة (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض) وقال تعالى (فإذا قضيت مناسككم فاذكروا الله) مع ان هذين يفعلان في الوقت . والقضاء هو في لغة العرب الإكمال كما قال تعالى (فقضاهن سبع سموات) أي أكملهن وأتمهن . فن فعل العبادة كاملة فقد قضاهن وان فعلها في وقتها وقد اتفق العلماء فيما أعلم على انه لو اعتقد قضاء وقت الصلاة

فنواها اداء ثم تبين انه صلى بعد خروج الوقت صحت صلاته - ولو اعتقد خروجه فنواها قضاء  
ثم تبين له بقاء الوقت أجزأته صلاته . وكل من فعل العبادة في الوقت الذي أمر به أجزأته صلاته  
سواء نواها اداء أو قضاء والجمعة تصح سواء نواها اداء أو قضاء وأراد القضاء المذكور في القرآن  
والنائب والناسي اذا صليا وقت الذكر والانتباه فقد صليا في الوقت المشروع لغيرهما فن سمي  
ذلك قضاء باعتبار هذا المعنى وكان في لفته أن القضاء فعل العبادة بعد خروج الوقت المقدر شرعا  
للمعوم فبهذه التسمية لا تضر ولا تنفع \* وبالجملة فليس لأحد قط شغل يسقط عنه فعل الصلاة  
في وقتها بحيث يؤخر صلاة النهار الى الليل وصلاة الليل الى النهار بل لا بد من فعلها في الوقت  
لكن يصلي بحسب حاله فما قدر عليه من فرائضها فعله وما عجز عنه سقط عنه ولكن يجوز  
للعذر الجمع بين صلاتي النهار وبين صلاتي الليل عند أكثر العلماء . فيجوز الجمع للمسافر اذا جدد به  
السير عند مالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه ولا يجوز في الرواية الأخرى عنه  
وهو قول أبي حنيفة . وفعل الصلاة في وقتها أولى من الجمع اذا لم يكن عليه حرج بخلاف القصر  
فان صلاته ركعتين أفضل من صلاة أربع . عند جماهير العلماء . فلو صلى المسافر أربعاً فهل تجزئه  
صلاته على قولين والنبي صلى الله عليه وسلم كان في جميع أسفاره يصلي ركعتين ولم يصل في  
السفر أربعاً قط ولا أبو بكر ولا عمر \*

وأما الجمع فانما كان يجمع بعض الاوقات اذا جدد به السير وكان له عذر شرعي كما جمع  
بعرفة ومزدلفة وكان يجمع في غزوة تبوك أحيانا . كان اذا ارتحل قبل الزوال أخر الظهر الى  
المصر ثم صلاهما جميعا وهذا ثابت في الصحيح . وأما اذا ارتحل بعد الزوال فقد روى انه كان  
صلى الظهر والعصر جميعا كما جمع بينهما بعرفة وهذا معروف في السنن . وهذا اذا كان لا ينزل  
الى وقت المغرب كما كان بعرفة لا يفيض حتى تغرب الشمس . وأما اذا كان ينزل وقت العصر  
فانه يصليها في وقتها فليس القصر كالجمع بل القصر سنة راتبة . وأما الجمع فانه رخصة عارضة \*  
ومن يسوى من العامة بين الجمع والقصر فهو جاهل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبأقوال  
علماء المسلمين فان سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرقت بينهما والعلماء اتفقوا على ان  
أحدهما سنة واختلفوا في وجوبه وتنازعوا في جواز الآخر فأين هذا من هذا \* وأوسع للمذاهب  
في الجمع بين الصلاتين مذهب الامام احمد فانه نص على انه يجوز الجمع للحرج والشغل

بحديث روى في ذلك قال القاضي أبو يعلى وغيره من اصحابه يعني اذا كان هناك شغل يبيع له ترك الجمعة والجماعة جاز له الجمع \* ويجوز عنده وعند مالك وطائفة من أصحاب الشافعي الجمع للمرض ويجوز عند الثلاثة الجمع للمطر بين المغرب والعشاء وفي صلاتي النهار نزاع بينهما \* ويجوز في ظاهر مذهب احمد ومالك الجمع للوحل والريح الشديدة الباردة ونحو ذلك . ويجوز للمرضع ان يجمع اذا كان يشق عليها غسل الثوب في كل صلاة نص عليه احمد \* وتنازع العلماء في الجمع والقصر هل يفتقر الى نية فقال جمهورهم لا يفتقر الى نية وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة وأحد القولين في مذهب احمد وعليه تدل نصوصه وأصوله \* وقال الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد انه يفتقر الى نية \* وقول الجمهور هو الذي تدل عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والله سبحانه وتعالى أعلم

المسئلة التاسعة \* فيما يجب له الطهارة في الغسل والوضوء \* وذلك واجب للصلاة بالكتاب والسنة والاجماع فرضها وتلقاها . - واختلف في الطواف ومس المصحف . - واختلف أيضا في سجود التلاوة وصلاة الجنازة هل تدخل في معنى الصلاة التي تجب لها الطهارة \* وأما الاعتكاف فما علمت أحدا قال انه يجب له الوضوء . وكذلك الذكر والدعاء فان النبي صلى الله عليه وسلم أمر الحائض بذلك \* وأما القراءة ففيها خلاف شاذ \* فذهب الاربعة تجب الطهارة لهذا كله الا الطواف مع الحدث الاصغر فقد قيل فيه نزاع . والاربعة أيضا لا يجوزون للجنب قراءة القرآن ولا اللبث في المسجد اذا لم يكن على وضوء وتنازعوا في قراءة الحائض وفي قراءة الشيء اليسير \* وفي هذا نزاع في مذهب الامام أحمد وغيره كما قد ذكر في غير هذا الموضع \* ومذهب أهل الظاهر يجوز للجنب أن يقرأ القرآن واللبث في المسجد هذا مذهب داود وأصحابه وابن حزم وهذا منقول عن بعض السلف \* وأما مذهبهم فيما يجب له الطهارة فالذي ذكره ابن حزم انها لا تجب الا لصلاة هي ركعتان أو ركعة الوتر أو ركعة في الخوف أو صلاة الجنازة ولا تجب عنده الطهارة لسجدة السهو فيجوز عنده للجنب والمحدث والحائض قراءة القرآن والسجود فيه ومس المصحف . قال لان هذه الافعال خير مندوب اليها فن ادعى منع هؤلاء . منها فعله الدليل . وأما الطواف فلا يجوز للحائض بالنص والاجماع . واما الحدث ففيه نزاع بين السلف وقد ذكر عبد الله ابن الامام أحمد في المناسك باسناده عن النخعي وحامد

ابن أبي سليمان انه يجوز الطواف مع الحدث الأصغر وقد قيل ان هذا قول الحنفية أو بعضهم وأما مع الجنابة والحيض فلا يجوز عند الأربعة لكن مذهب أبي حنيفة أن ذلك واجب فيه لا يفرض وهو قول في مذهب أحمد . وظاهر مذهبه كمذهب مالك والشافعي أنه ركن فيه \* والصحيح في هذا الباب ما ثبت عن الصحابة رضوان الله عليهم وهو الذي دل عليه الكتاب والسنة وهو أن مس المصحف لا يجوز للمحدث ولا يجوز له صلاة الجنابة ويجوز له سجود التلاوة فهذه الثلاثة ثابتة عن الصحابة \* وأما الطواف فلا أعرف الساعة فيه نقلاً خاصاً عن الصحابة لكن إذا جاز سجود التلاوة مع الحدث فالطواف أولى كما قاله من قاله من التابعين \* قال البخاري في باب سجدة المسلمين مع المشركين والمشرک نجس ليس له وضوء . وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء . — ووقع في بعض نسخ البخاري يسجد على وضوء \* قال ابن بطال في شرح البخاري . الصواب أثبات غير لأن المعروف عن ابن عمر انه كان يسجد على غير وضوء \* ذكر ابن أبي شيبة حدثنا محمد بن بشار . حدثنا زكريا بن أبي زائدة . حدثنا أبو الحسن يعني عبيد بن الحسن عن رجل زعم أنه نسيه عن سعيد بن جبير قال كان عبد الله بن عمر ينزل عن راحلته فيهرق الماء ثم يركب فيقرأ السجدة فيسجد وما يتوضأ \* وذكر عن وكيع عن زكريا عن الشعبي في الرجل يقرأ السجدة على غير وضوء قال يسجد حيث كان وجهه \* قال ابن المنذر واختلفوا في الحائض تسمع السجدة فقال عطاء وأبو قلابة والزهرى وسعيد بن جبير والحسن البصري وإبراهيم وقتادة ليس عليها أن تسجد وبه قال مالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي . وقد رويناه عن عثمان بن عفان قال تومي برأسها . وبه قال سعيد بن المسيب قال تومي وتقول لك سجدة وقال ابن المنذر (ذكر من سمع السجدة وهو على غير وضوء) قال أبو بكر واختلفوا في ذلك . فقالت طائفة يتوضأ ويسجد هكذا قال النخعي وسفيان الثوري وإسحاق وأصحاب الرأي وقد رويناه عن النخعي قولاً ثالثاً أنه يتيم ويسجد وروينا عن الشعبي قولاً ثالثاً أنه يسجد حيث كان وجهه . وقال ابن حزم وقد روى عن عثمان بن عفان وسعيد بن المسيب تومي الحائض بالسجود وقال سعيد وتقول رب لك سجدة وعن الشعبي جواز سجود التلاوة التي غير القبلة (وأما صلاة الجنابة) فقد قال البخاري قال النبي صلى الله عليه وسلم من صلى على الجنابة . وقال صلوا على صاحبكم . وقال صلوا على النجاشي سماها صلاة وليس فيها ركوع ولا سجود ولا يتكلم فيها وفيها تكبير وتسليم . قال وكان ابن عمر

لا يصلي الا طاهراً ولا يصلي عند طلوع الشمس ولا غروبها ويرفع يديه \* قال ابن بطال عراض البخاري للرد على الشعبي فانه اجاز الصلاة على الجنابة بغير طهارة قال لانها دعاء ليس فيها ركوع ولا سجود والفقهاء مجمعون من السلف والخلف على خلاف قوله فلا يلتفت الى شذوذه وأجمعوا أنها لا تصلي الا الى القبلة ولو كانت دعاء كما زعم الشعبي لجازت الى غير القبلة (قال) واحتجاج البخاري في هذا الباب حسن (قلت) فالنزاع في سجود التلاوة وفي صلاة الجنابة— قيل هما جميعا ليسا صلاة كما قال الشعبي ومن وافقه— وقيل هما جميعا صلاة تجب لهما الطهارة \* والمأثور عن الصحابة وهو الذي تدل عليه النصوص والقياس الفرق بين الجنابة والسجود المحرد سجود التلاوة والشكر. وذلك لانه قد ثبت بالنص لا صلاة الا بطهور كما في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ \* وفي صحيح مسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول \* وهذا قد دل عليه القرآن بقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق الآية) وقد حرم الصلاة مع الجنابة والسكر في قوله (ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً الا عابري سبيل حتى تغتسلوا) وثبت أيضاً أن الطهارة لا تجب لغزير الصلاة لما ثبت في صحيح مسلم من حديث ابن جريح ثنا سعيد بن الحرث عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى حاجته من الخلاء فقرب له طعام فأكل ولم يمس ماء. قال ابن جريح وزادني عمرو بن دينار عن سعيد بن الحرث أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له انك لم تتوضأ قال ما اردت صلاة فأتوضأ قال عمرو سمعته من سعيد بن الحرث \* والذين أوجبوا الوضوء للطواف ليس معهم حجة أصلاً فانه لم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا بأسناد صحيح ولا ضعيف انه أمر بالوضوء للطواف مع العلم بأنه قد حج معه خلائق عظيمة وقد اعتمر عُمراً متعددة والناس يعتمرون معه فلو كان الوضوء فرضاً للطواف لبينه النبي صلى الله عليه وسلم بيانا عاماً ولو بينه لنقل ذلك المسلمون عنه ولم يهملوه ولكن ثبت في الصحيح انه لما طاف توضأ. وهذا وحده لا يدل على الوجوب فانه قد كان يتوضأ لكل صلاة وقد قال إني كرهت ان أذكر الله الا على طهر فيقيم لرد السلام. وقد ثبت عنه في الصحيح انه لما خرج من الخلاء وأكل وهو محدث قيل له ألا تتوضأ قال ما اردت صلاة فأتوضأ \* يدل على

انه لم يجب عليه الوضوء الا اذا اراد صلاة وان وضوءه لما سوى ذلك مستحب ليس بواجب \*  
وقوله صلى الله عليه وسلم ما أردت صلاة فأتوضأ ليس انكارا للوضوء لغير الصلاة لكن انكار  
لايجاب الوضوء لغير الصلاة فان بعض الحاضرين قال له ألا تتوضأ فكان هذا القائل ظن  
وجوب الوضوء للأكل فقال صلى الله عليه وسلم ما أردت صلاة فأتوضأ فين له أنه انما فرض  
الله الوضوء على من قام الى الصلاة \* والحديث الذي يروى الطواف بالبيت صلاة الا ان الله  
اباح فيه السلام فمن تكلم فلا يتكلم الا بخير قد رواه النسائي وهو يروى موقوفا ومر فوعا وأهل  
المعرفة بالحديث لا يصححونه الا موقوفا ويحملونه من كلام ابن عباس لا يثبتون رفعه وبكل  
حال فلا حجة فيه لانه ليس المراد به أن الطواف نوع من الصلاة كصلاة العيد والجنائز ولا  
أنه مثل الصلاة مطلقا فان الطواف يباح فيه الكلام بالنص والاجماع ولا تسليم فيه ولا يبطله  
الضحك والقهقهة ولا تجب فيه القراءة باتفاق المسلمين فليس هو مثل الجنائز فان الجنائز فيها  
تكبير وتسليم فتفتح بالتكبير وتحتم بالتسليم \* وهذا حد الصلاة التي أمر فيها بالوضوء كما قال صلى  
الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم والطواف ليس له تحريم  
ولا تحليل وان كبر في أوله فكما يكبر على الصفا والمروة وعند رمي الجمار من غير ان يكون ذلك  
تحريما ولهذا يكبر كلما حاذى الركن والصلاة لها تحريم لانه بتكبيرها يحرم على المصلي ما كان حلالا  
له من الكلام أو الأكل أو الضحك أو الشرب أو غير ذلك والطواف لا يحرم شيئا بل كل ما كان  
مباحا قبل الطواف في المسجد فهو مباح في الطواف وان كان قد يكره ذلك لانه يشغل عن  
مقصود الطواف كما يكره في عرفة وعند رمي الجمار ولا يعرف نزاعا بين العلماء أن الطواف  
لا يبطل بالكلام والاكل والشرب والقهقهة كما لا يبطل غيره من مناسك الحج بذلك وكما  
لا يبطل الاعتكاف بذلك والاعتكاف يستحب له طهارة الحدث ولا يجب فلو قعد المعتكف  
وهو يحدث في المسجد لم يحرم بخلاف ما اذا كان جنباً أو حائضاً فان هذا يمنه منه الجمهور  
كمنهم الجنب والحائض من اللبس في المسجد لا لان ذلك يبطل الاعتكاف ولهذا اذا خرج  
المعتكف للاغتسال كان حكم اعتكافه عليه في حال خروجه فيحرم عليه مباشرة النساء في غير  
المسجد ومن جوز له اللبس مع الوضوء جوز للمعتكف ان يتوضأ ويلبس في المسجد وهو قول  
أحمد بن حنبل وغيره \* والذي ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى الحائض عن الطواف

وبعث أبا بكر أميرا على الموسم فأمر أن ينادى أن لا يخرج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت  
عريان. وكان المشركون يحجون وكانوا يطوفون بالبيت عراة فيقولون ثياب عصينا الله فيها فلا  
نطوف فيها الا الخس<sup>(١)</sup> ومن دان دينها \* وفي ذلك أنزل الله (يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل  
مسجد) وقوله (واذا فعلوا فاحشة) مثل طوافهم بالبيت عراة (قالوا وجدنا آباءنا والله أمرنا  
بها قل ان الله لا يأمر بالفحشاء أتقولون على الله ما لا تعلمون) ومعلوم أن ستر العورة يجب مطلقا  
بخصوصنا اذا كان في المسجد الحرام والناس يرونه فلم يجب ذلك لخصوص الطواف لكن  
الاستتار في حال الطواف أو كبد لكثرة من يراه وقت الطواف فينبغي النظر في معرفة حدود  
ما أنزل الله على رسوله وهو أن يعرف مسمى الصلاة التي لا يقبلها الله إلا بطهورة التي أمر  
بالوضوء عند القيام اليها \* وقد فسر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في الحديث الذي في  
السنن عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير  
وتحليلها التسليم \* ففي هذا الحديث دلالتان (أحدهما) ان الصلاة تحريمها التكبير وتحليلها التسليم  
فما لم يكن تحريمه التكبير وتحليله التسليم لم يكن من الصلاة (والثانية) أن هذه هي الصلاة التي  
مفتاحها الطهور فكل صلاة مفتاحها الطهور فتحريمها التكبير وتحليلها التسليم فاما لم يكن تحريمه  
التكبير وتحليله التسليم فليس مفتاحه الطهور فدخلت صلاة الجنازة في هذا فان مفتاحها الطهور  
وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم \*

(واما سجود التلاوة والشكر) فلم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن  
أصحابه أن فيه تسليما ولا أنهم كانوا يسلمون منه ولهذا كان أحمد بن حنبل وغيره من العلماء  
لا يعرفون فيه التسليم. وأحمد في إحدى الروايتين عنه لا يسلم فيه لعدم ورود الأثر بذلك \*  
وفي الرواية الاخرى يسلم واحدة أو اثنتين ولم يثبت ذلك بنص بل بالقياس وكذلك من  
رأى فيه تسليما من الفقهاء ليس معه نص بل القياس أو قول بعض التابعين \* وقد تكلم  
الخطابي على حديث نافع عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا  
القرآن فاذا مر بالسجدة كبر وسجد وسجدنا معه (قال) فيه بيان ان السنة أن يكبر للسجود وعلى

(١) جمع الخس وهم قریش ومن ولدت قریش وكنانة وجذيلة قيس \* سموا حمالا لهم تحموا  
في دينهم أي تشددوا والحامسة الشجاعة \* كانوا يقفون بمزدلفة ولا يقفون بعرفة ويقولون نحن أهل الله فلا  
نخرج من الحرم وكانوا لا يدخلون البيوت من أبوابها وهم محرمون اهنائها

هذه مذاهب أكثر أهل العلم وكذلك يكبر إذا رفع رأسه من السجود (قال) وكان الشافعي وأحمد يقولان يرفع يديه إذا أراد أن يسجد. وعن ابن سيرين وعطاء إذا رفع رأسه من السجود يسلم. وبه قال اسحق بن راهويه (قال) واحتج لهم في ذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم تحريمها التكبير وتحليل التسليم. وكان أحمد لا يعرف وفي لفظ لا يرى التسليم في هذا (قلت) وهذه الحجة إنما تستقيم لهم أن ذلك داخل في مسمى الصلاة لكن قد يحتجون بهذا على من يسلم<sup>(١)</sup> أنها صلاة فيتناقض قوله. وحديث ابن عمر رواه البخاري في صحيحه وليس فيه التكبير (قال) كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد حتى ما يجد أحدا في موضع جبهته. وفي لفظ حتى ما يجد أحدا مكانا لجبهته. فابن عمر قد أخبر أنهم كانوا يسجدون مع النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكروا تسليما وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء. ومن المعلوم أنه لو كان النبي صلى الله عليه وسلم يبين لأصحابه أن السجود لا يكون إلا على وضوء لكان هذا مما يعلمه عامتهم لأنهم كلهم كانوا يسجدون معه وكان هذا شائعا في الصحابة فإذا لم يعرف عن أحد منهم أنه أوجب الطهارة لسجود التلاوة وكان ابن عمر من أعلمهم وأفقههم وأتبعهم للسنة وقد بقي إلى آخر الأمر ويسجد للتلاوة على غير طهارة كان هو مما بين أنه لم يكن معروفا بينهم أن الطهارة واجبة لها. ولو كان هذا مما أوجبه النبي صلى الله عليه وسلم لكان ذلك شائعا بينهم كشياح وجوب الطهارة للصلاة وصلاة الجنازة وابن عمر لم يعرف أن غيره من الصحابة أوجب الطهارة فيها ولكن سجودها على الطهارة أفضل باتفاق المسلمين. وقد يقال أنه يكره سجودها على غير طهارة مع القدرة على الطهارة فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما سلم عليه مسلم لم يرد عليه حتى تيمم وقال كرهت أن أذكر الله إلا على طهر فالسجود أوكد من رد السلام. لكن كون الإنسان إذا قرأ وهو محدث يحرم عليه السجود ولا يحل له أن يسجد لله إلا بطهارة قول لا دليل عليه وما ذكر أيضا على أن الطواف ليس من الصلاة ويدل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بأم الكتاب والطواف والسجود لا يقرأ فيهما بأم الكتاب وقد قال صلى الله عليه وسلم إن الله يحدث من أمره ما يشاء وإن مما أحدث

(١) كنا بالاصلين ولعل الصواب إنما تستقيم لهم على من يسلم أن ذلك داخل في مسمى الصلاة لكن قد يحتجون بهذا على من لا يسلم أنها صلاة وقوله فيتناقض بالنصب في جواب النبي تدبر والله أعلم اه مصححه



أن لا تسكتموا في الصلاة والكلام يجوز في الطواف والطواف أيضا ليس فيه تسليم لكن يفتح بالتكبير كما يسجد للتلاوة بالتكبير ومجرد الافتتاح بالتكبير لا يوجب أن يكون المفتح صلاة فقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف على بئر كلاً أتى الركن أشار إليه بشئ بيده وكبر. وكذلك ثبت عنه أنه كبر على الصفا والمروة وعند رمي الجمار ولأن الطواف يشبه الصلاة من بعض الوجوه (وأما الحائض) فقد قيل إنما منعت من الطواف لاجل المسجد كما تمنع من الاعتكاف لاجل المسجد والمسجد الحرام أفضل المساجد وقد قال تعالى لإبراهيم (وطهر بيتي للطائفين والماكين والركع السجود) فأمر بتطهيره فتمنع منه الحائض من الطواف وغير الطواف. وهذا من سر قول من يحمل الطهارة واجبة فية ويقول إذا طافت وهي حائض عصت بدخول المسجد مع الحيض ولا يحمل طهارتها للطواف كطهارتها للصلاة بل يجعله من جنس منها أن تمتكف في المسجد وهي حائض ولهذا لم تمنع الحائض من سائر المناسك كما قال النبي صلى الله عليه وسلم الحائض تقضى المناسك كلها إلا الطواف بالبيت وقال لعائشة انعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت. ولما قيل له عن صفية أنها حائض قال أحابستنا هي. قيل له أنها قد أفاضت قال فلا إذا متفق عليه \* وقد اعترض ابن بطال على احتجاج البخاري بجواز السجود على غير وضوء بحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ النجم فسجد وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والانس وهذا السجود متواتر عند أهل العلم وفي الصحيح أيضا من حديث ابن مسعود قال قرأ النبي صلى الله عليه وسلم بمكة النجم فسجد فيها وسجد من معه غير شيخ أخذ كفاً من حصي أو تراب فرفعه إلى جبهته وقال يكفيني هذا قال فرأيت بعدئذ كافرًا قال ابن بطال هذا لا حجة فيه لأن سجود المشركين لم يكن على وجه العبادة لله والتعظيم له وإنما كان لما أتى الشيطان على لسان النبي صلى الله عليه وسلم من ذكر آلهتهم في قوله (أفرايتم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى) فقال تلك الفرائق العلى وان شفاعتهن قد ترجى فسجدوا لما سمعوا من تعظيم آلهتهم فلما علم النبي صلى الله عليه وسلم ما أتى الشيطان على لسانه من ذلك أشفق وحزن له فأنزل الله تعالى تأنيلاً له وتسلياً عما عرض له (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته) إلى قوله (والله عليم حكيم) أي إذا تلا ألقى الشيطان في تلاوته فلا يستنبط من سجود المشركين سجوداً على غير وضوء

لأن المشرك نجس لا يصح له وضوء ولا سجود إلا بعد عقد الإسلام فيقال هذا ضعيف فإن  
 القوم إنما سجدوا لما قرأ النبي صلى الله عليه وسلم ( أفن هذا الحديث تعجبون وتضحكون ولا  
 تبكون وأنتم سامدون فاسجدوا لله واعبدوا ) فسجد النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه امتثالاً  
 لهذا الأمر وهو السجود لله والمشركون تابعوه في السجود لله \* وما ذكر من التمني إذا كان  
 صحيحاً فإنه هو كان سبب موافقتهم له في السجود لله ولهذا لما جرى هذا بلغ المسلمين بالحبيشة  
 ذلك فرجع منهم طائفة إلى مكة والمشركون ما كانوا ينكرون عبادة الله وتعظيمه ولكن كانوا  
 يعبدون معه آلهة أخرى كما أخبر الله عنهم بذلك فكان هذا السجود من عبادتهم لله وقد قال  
 سجد معه المسلمون والمشركون والجن والانس \* وأما قوله لا سجود إلا بعد عقد الإسلام فسجود  
 الكافر بمنزلة دعائه لله وذكره له وبمنزلة صدقته وبمنزلة حبسهم لله وهم مشركون فالكفار قد  
 يعبدون الله وما فعلوه من خير أثبوا عليه في الدنيا فإن ماتوا على الكفر حبسوا أعمالهم في الآخرة وإن  
 ماتوا على الإيمان فهل يثابون على ما فعلوه في الكفر . فيه قولان مشهوران . والصحيح أنهم يثابون على  
 ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام أسلمت على ما أسلفت من خير — وغير ذلك  
 من النصوص ومعلوم أن اليهود والنصارى لهم صلاة وسجود وإن كان ذلك لا ينفعهم في  
 الآخرة إذا ماتوا على الكفر . — وأيضاً فقد أخبر الله في غير موضع من القرآن عن سجود  
 بسحرة فرعون كما قال تعالى ( فألقى السحرة ساجدين قالوا آمنا برب العالمين رب موسى وهرون )  
 وذلك سجود مع إيمانهم وهو مما قبله الله منهم وأدخلهم به الجنة ولم يكونوا على طهارة . وشرع  
 من قبلنا شرع لنا ما لم يرد شرعنا بنسخه . ولو قرئ القرآن على كفار فسجدوا لله سجود إيمان  
 بالله ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم أو رأوا آية من آيات الإيمان فسجدوا لله مؤمنين بالله  
 ورسوله لنفهم ذلك \* ومما يبين هذا أن السجود يشرع منفرداً عن الصلاة كسجود التلاوة  
 وسجود الشكر والسجود عند الآيات فإن ابن عباس لما بلغه موت بعض أمهات المؤمنين  
 سجد وقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا إذا رأينا آية أن نسجد . وقد تنازع الفقهاء  
 في السجود المطلق لغير سبب هل هو عبادة أم لا . ومن سوغه يقول هو خضوع لله والسجود  
 هو الخضوع قال تعالى ( وادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة ) قال أهل اللغة السجود في  
 اللغة هو الخضوع وقال غير واحد من المفسرين أمرنا أن يدخلوا ركعاً منحنين فلان الدخول

مع وضع الجبهة على الارض لا يمكن وقد قال تعالى ( أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمِنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدُّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ) وقال تعالى ( وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ) ومعلوم ان سجود كل شئ بحسبه ليس سجود هذه المخلوقات وضع جباهها على الارض وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي ذر لما غربت الشمس أنها تذهب فتسجد تحت العرش رواه البخاري ومسلم \* فلم ان السجود اسم جنس وهو كمال الخضوع لله وأعز ما في الانسان وجهه فوضعه على الارض لله غاية خضوعه ببدنه وهو غاية ما يقدر عليه من ذلك ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقال تعالى ( واسجد واقترب ) فصار من جنس أذكار الصلاة التي تشرع خارج الصلاة كالتسبيح والتحميد والتكبير والتلهيل وقراءة القرآن وكل ذلك يستحب له الطهارة . ويجوز للمحدث فعل ذلك بخلاف ما لا يفعل الا في الصلاة كالركوع فان هذا لا يكون إلا جزءاً من الصلاة . وأفضل أفعال الصلاة السجود . وأفضل أقوالها . القراءة وكلاهما مشروع في غير الصلاة فيسرت العبادة لله لكن الصلاة أفضل الأعمال فاشتراط لها أفضل الأحوال \* واشتراط للفرض ما لم يشترط للنفل من القيام والاستقبال مع القدرة وجاز التطوع على الراحة في السفر كما مضت به سنة النبي صلى الله عليه وسلم فانه قد ثبت في الصحاح أنه كان يتطوع على راحلته في السفر قبل أي وجه توجهت به . وهذا مما اتفق العلماء على جوازه وهو صلاة بلا قيام ولا استقبال للقبلة فانه لا يمكن المتطوع على الراحة أن يصلي الا كذلك فلو نهى عن التطوع أفضى الى تفويت عبادة الله التي لا يقدر عليها الا كذلك بخلاف الفرض فانه شئ مقدر يمكنه ان ينزل له ولا يقطعه ذلك عن سفره . ومن لم يمكنه النزول لقتال أو مرض أو وحل صلى على الدابة أيضاً . ورخص في التطوع جالساً لكن يستقبل القبلة فان الاستقبال يمكنه مع الجلوس فلم يسقط عنه بخلاف تكليفه القيام فانه قد يشق عليه ترك التطوع وكان ذلك تيسيراً للصلاة بحسب الامكان فأوجب الله في الفرض ما لا يجب في النفل . وكذلك السجود دون صلاة النفل فانه يجوز فعله قاعداً وان كان القيام أفضل وصلاة الجنازة أكمل من النفل من وجه فاشتراط لها القيام بحسب الامكان لان ذلك لا يتعذر وصلاة النافلة فيها ركوع وسجود فهي أكمل من هذا الوجه \* والمقصود الأكبر من صلاة

الجنابة هو الدعاء للميت ولهذا كان عامة ما فيها من الذكر دعاء \* واختلف السلف والعلماء هل فيها قراءة على قولين مشهورين لم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم فيها دعاء بعينه فعمل انه لا يتوقت فيها وجوب شيء من الأذكار وان كانت قراءة الفاتحة فيها سنة كما ثبت ذلك عن ابن عباس . فالناس في قراءة الفاتحة فيها على أقوال قيل تكره . وقيل تجب . والأشبه انها مستحبة لا تكره ولا تجب فانه ليس فيها قرآن غير الفاتحة فلو كانت الفاتحة واجبة فيها كما تجب في الصلاة التامة لشرع فيها قراءة زائدة على الفاتحة . ولان الفاتحة نصفها ثناء على الله ونصفها دعاء للمصلي نفسه لا دعاء للميت والواجب فيها الدعاء للميت وما كان تنمة كذلك \* والمشهور عن الصحابة أنه اذا سلم فيها سلم تسليمية واحدة لنقصها عن الصلاة التامة \* وقوله <sup>(١)</sup> من صلى صلاة لا يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج - يقال الصلاة المطلقة هي التي فيها ركوع وسجود بدليل ما لو نذر أن يصلي صلاة <sup>(٢)</sup> وهذه صلاة تدخل في قوله مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم لكنهما قيد يقال صلاة الجنابة ويقال صلوا على الميت كما قال تعالى (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره) والصلاة على الميت قد بينها الشارع أنها دعاء مخصوص بخلاف قوله (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم) تلك قد بين انها الدعاء المطلق الذي ليس له تحريم وتحليل ولا يشترط له استقبال القبلة ولا يمنع فيه من الكلام \* والسجود المجرد لا يسمى صلاة لا مطلقا ولا مقيدا ولهذا لا يقال صلاة التلاوة ولا صلاة الشكر فلذلك لم تدخل في قوله لا يقبل الله صلاة بغير طهور وقوله لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ فان السجود مقصوده الخضوع والذل له \* وقيل لسهل بن عبد الله التستري أيسجد القلب قال نعم سجدة لا يرفع رأسه منها أبدا . ومسمى الصلاة لا بد فيه من الدعاء فلا يكون مصليا الا بدعاء بحسب مكانه والصلاة التي يقصد بها التقرب الى الله لا بد فيها من قرآن وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم إني نهيت ان أقرأ القرآن راكعا أو ساجدا فالسجود لا يكون فيه قرآن وصلاة التقرب لا بد فيها من قرآن بخلاف الصلاة التي مقصودها الدعاء للميت

(١) غرضه بيان أنه لا حجة في هذا الحديث على وجوب قراءة الفاتحة في صلاة الجنابة لان الصلاة من غير قيد تنصرف لذات الركوع والسجود بدليل انه لو نذر ان يصلي صلاة واطلق فانه لا يبرأ من عبادة نذره الا بالصلاة التي فيها الركوع والسجود اهـ مصححه

(٢) كذا بالاصلين من غير ذكر جواب لو ولعله حذفه اكتفاء بعلمه من المقام والله أعلم اهـ مصححه

فإنها بقرآن أكمل ولكن مقصودها يحصل بغير قرآن \*

(واما مس المصحف) فالصحيح أنه يجب له الوضوء كقول الجمهور وهذا هو المعروف عن الصحابة سعد وسلمان وابن عمر . وفي كتاب عمرو بن حزم عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يمس القرآن الا طاهر . وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يسافر بالقرآن الى أرض العدو مخافة أن تناله أيديهم وقد أقر المشركين علي السجود لله ولم ينكره عليهم فإن السجود لله خضوع ( والله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها ) وأما كلامه فله حرمة عظيمة ولهذا ينهى أن يقرأ القرآن في حال الركوع والسجود فإذا نهى أن يقرأ في السجود لم يجوز أن يحصل المصحف مثل السجود وحرمة المصحف أعظم من حرمة المسجد والمسجد يجوز أن يدخله المحدث ويدخله الكافر للحاجة وقد كان الكفار يدخلونه . واختلف في نسخ ذلك بخلاف المصحف فلا يلزم اذا جاز الطواف مع الحدث أن يجوز للمحدث مس المصحف لان حرمة المصحف أعظم . وعلى هذا فإروى عن عثمان وسعيد بن أنس عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يمس القرآن الا طاهر . وهذا الحديث لا يثبت في السجود هو لأن حدث الحائض أغلظ والركوع هو سجد خفيف كما قال تعالى ( ادخلوا الباب سجدا ) قالوا ركعا فرخص لها في دون كمال السجود \* وأما احتجاج ابن حزم على أن مادون ركعتين ليس بصلاة يقول صلاة الليل والنهار مثني مثني فهذا يرويه الأزد عن علي بن عبد الله البارق عن ابن عمر وهو خلاف ما رواه الثقات المعروفون عن ابن عمر فإنهم رووا ما في الصحيحين أنه سئل عن صلاة الليل فقال صلاة الليل مثني مثني فإذا خفت الفجر فأوتر بواحدة ولهذا ضعف الامام أحمد وغيره من العلماء حديث البارق . ولا يقال هذه زيادة من الثقة فتكون مقبولة لوجوه (أحدها) أن هذا متكلم فيه (الثاني) أن ذلك اذا لم يخالف الجمهور والا فإذا انفرد عن الجمهور ففيه قولان في مذهب أحمد وغيره (الثالث) أن هذا اذا لم يخالف المزيدي عليه وهذا الحديث قد ذكر ابن عمر أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل فقال صلاة الليل مثني مثني فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة ومعلوم أنه لو قال صلاة الليل والنهار مثني مثني فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة لم يجوز ذلك وإنما يجوز اذا ذكر صلاة الليل منفردة كما ثبت في الصحيحين والسائل انما سأله عن صلاة الليل والنبي صلى الله عليه وسلم وان كان قد يجيب عن أعم مما سئل عنه كما في حديث البحر لما قيل له إنا نركب البحر ونحمل معنا

القليل من الماء فان توضأنا به عطشنا أفتوضأ من ماء البحر فقال هو الطهور ماؤه . الحل  
 ميتته . لكن يكون الجواب منتظما كما في هذا الحديث . وهناك اذا ذكر النهار لم يكن  
 الجواب منتظما لأنه ذكر فيه قوله فاذا خفت الصبح فأوتر بواحدة وهذا ثابت في الحديث  
 لا ريب فيه (فان قيل) يحتمل ان يكون هذا قد ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس  
 آخر كلاما مبتدأ لا آخر إما لهذا السائل وإما لغيره (قيل) كل من روى عن ابن عمر  
 انما رواه هكذا فذكروا في أوله السؤال وفي آخره الوتر وليس فيه الا صلاة الليل وهذا  
 خالفهم فلم يذكر ما في أوله ولا ما في آخره وزاد في وسطه وليس هو من المعروفين  
 بالحفظ والاتقان ولهذا لم يخرج حديثه أهل الصحيح البخاري ومسلم \* وهذه الأمور وما أشبهها  
 متى تأملها اللبيب علم أنه غلط في الحديث . وان لم يعلم ذلك أوجب رية قوية تمنع الاحتجاج به  
 على اثبات مثل هذا الاصل العظيم \* ومما يبين ذلك ان الوتر ركعة وهو صلاة وكذلك صلاة  
 الجنائز وغيرها فعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقصد بذلك بيان مسمى الصلاة وتحديدها فان  
 الحد يطرده وينعكس (فان قيل) قصد بيان ما يجوز من الصلاة (قيل) ما ذكرتم جائز وسجود التلاوة  
 والشكر أيضا جائز فلا يمكن الاستدلال به لاعلى الاسم ولا على الحكم \* وكل قول يفرد به  
 المتأخر عن المتقدمين ولم يسبقه اليه أحد منهم فانه يكون خطأ كما قال الامام أحمد بن حنبل  
 نياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها امام \*

(وأما سجود السهو) فقد جوزوه ابن حزم أيضا على غير طهارة والى غير القبلة كسجود  
 التلاوة بناء على اصله الضعيف . ولهذا لا يعرف عن أحد من السلف وليس هو مثل سجود  
 التلاوة والشكر لان هذا سجدة تان يقومان مقام ركعة من الصلاة كما قال النبي صلى الله عليه  
 وسلم في الحديث الصحيح حديث الشك اذا شك أحدكم فلم يذر ثلاثا صلى أم أربعا فليطرح  
 الشك وليبن على ما يتيقن ثم ليسجد سجدة قبل ان يسلم فان صلى خمسا بشفعته له صلاته  
 والا كانتا ترغيبا للشيطان . — وفي لفظ وأن كانت صلاته تماما كانتا ترغيبا . فجعلها كالركعة  
 السادسة التي تشفع الخامسة المزيدة سهوا ودل ذلك على انه يؤجر عليها لانه اعتقد أنها من  
 تمام المكتوبة وفعلها تقربا الى الله وان كان مخطئا في هذا الاعتقاد \* وفي هذا ما يدل على أن من  
 فعل ما يعتقده قربة بحسب اجتهاده ان كان مخطئا في ذلك أنه ثاب على ذلك وان كان له علم انه

ليس بقربة يحرم عليه فعله. — وأيضاً فإن سجدة السهو يغلان إما قبل السلام وإما قريباً من السلام فهما متصلان بالصلاة داخلان فيها فهما منها. — وأيضاً فاتهما جبران للصلاة فكانتا كالجزء من الصلاة. — وأيضاً فإن لهما تحليلاً وتحريماً فانه يسلم منهما ويشهد فصارتا أوكد من صلاة الجنازة \* وفي الجملة سجدة السهو من جنس سجدة الصلاة لا من جنس سجود التلاوة والشكر ولهذا يغلان إلى النكبة. وهذا عمل المسلمين من عهد نبيهم ولم ينقل عن أحد أنه فعلهما إلى غير القبلة ولا بغير وضوء كما يفعل ذلك في سجود التلاوة. وإذا كان السهو في الفريضة كان عليه أن يسجد بهما بالأرض كالفريضة. ليس له أن يفعلهما على الراحلة. — وأيضاً فاتهما واجبتان كما دل عليه نصوص كثيرة وهو قول أكثر الفقهاء بخلاف سجود الشكر فإنه لا يجب بالاجماع. وفي استحبابه نزاع وسجود التلاوة في وجوبه نزاع وإن كان مشروعاً بالاجماع فسجود التلاوة سببه القراءة فيتبعها. ولما كان المحدث له أن يقرأ فله أن يسجد بطريق الأولى فإن القراءة أعظم من مجرد سجود التلاوة والمشركون قد سجدوا وما كانوا يقرؤون القرآن وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يقرأ القرآن في حال الركوع والسجود فعلم أن القرآن أفضل من هذه الحال \* وقوله أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد أي من الأفعال فلم تدخل الأقوال في ذلك \* ويفرق بين الأقرب والأفضل فقد يكون بعض الأعمال أفضل من السجود وإن كان في السجود أقرب كالجهاد فإنه سنام العمل الآن يراد السجود العام وهو الخضوع فهذا يحصل له في حال القراءة وغيرها وقد يحصل للرجل في حال القراءة من الخشوع والخضوع ما لا يحصل له في حال السجود وهذا كقوله أقرب ما يكون الرب تعالى من عبده جوف الليل. وقوله ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل. وقوله إنه يدنو عشية غرفة. ومعلوم أن من الأعمال ما هو أفضل من الوقوف بعرفة ومن قيام الليل كالصلوات الخمس والجهاد في سبيل الله تعالى وقد قال تعالى (وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان) فهو قريب ممن دعاه وقد يكون غير الداعي أفضل من الداعي كما قال من شغله قراءة القرآن عن ذكرى ومسألتي أعطيته أفضل ما أعطى السائلين والله اعلم

المسئلة العاشرة **✽** قال الشيخ رحمه الله غسل القدمين في الوضوء منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم نقلاً متواتراً منقول عنه بذلك وأمره به كقوله في الحديث الصحيح من

وجوه متعددة كحديث أبي هريرة وعبد الله بن عمر وعائشة ويل للأعقاب من النار. وفي بعض ألفاظه ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار \* فن توضع كاتوضاً المبتدعة فلم يفسل باطن قدميه ولا عقبه بل مسح ظهرهما فالويل لعقبه وباطن قدميه من النار (وتواتر) عن النبي صلى الله عليه وسلم المسح على الخفين ونقل عنه المسح على القدمين في موضع الحاجة مثل أن يكون في قدميه نعلان يشق نزعهما (وأما) مسح القدمين مع ظهورهما جميعاً فلم ينقله أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو مخالف الكتاب والسنة \* أما مخالفته للسنة فظاهر متواتر \* وأما مخالفته القرآن فلأن قوله تعالى (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى السجدة) فيه قراءة مشهورتان النصب والخفض فن قرأ بالنصب فإنه معطوف على الوجه واليدن والمعنى فاعسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم إلى السجدة وامسحوا برؤوسكم. ومن قرأ بالخفض فليس معناه وامسحوا أرجلكم كما يظنه بعض الناس لأوجه

(أحدها) أن الذين قرؤوا ذلك من السلف قالوا عاد الأمر إلى الفسل .

(الثاني) أنه لو كان عطفاً على الرأس لكان المأمور به مسح الأرجل لا المسح بها والله نما امر في الوضوء والتيمم بالمسح بالعضو لا مسح العضو فقال تعالى (وامسحوا برؤوسكم) وقال (فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) ولم يقرأ القراء المعروفون في آية التيمم وأيديكم بالنصب كما قرؤوا في آية الوضوء فلو كان عطفاً لكان الموضعان سواء . وذلك أن قوله وامسحوا برؤوسكم وقوله فامسحوا بوجوهكم وأيديكم يقتضي إلصاق الممسوح لأن الباء للإلصاق وهذا يقتضي إيصال الماء والصعيد إلى أعضاء الطهارة وإذا قيل امسح رأسك ورجلك لم يقتض أيصال الماء إلى العضو \* وهذا يبين أن الباء حرف جاء للمعنى لازمة كما يظنه بعض الناس وهذا خلاف قوله معاوي إننا بشر فأسجج<sup>(١)</sup> \* فلسنا بالجبال ولا الحديد

فإن الباء هنا مؤكدة فلو حذفت لم يختل المعنى والباء في آية الطهارة إذا حذفت اختل المعنى فلم يجوز أن يكون العطف على محل المرور بها بل على لفظ المرور بها أو ما قبله

(الثالث) أنه لو كان عطفاً على محل لقرئ في آية التيمم فامسحوا بوجوهكم وامسحوا أيديكم فكان في الآية ما يبين فساد مذهب الشارح<sup>(٢)</sup> بأنه قد دلت عليه (فامسحوا بوجوهكم

(١) الإسجاج بتقديم الجيم كما قاله في القاموس حسن المعفو اهـ (٢) كذا بالأصليين



وأيدكم منه) بالنصب لان اللفظين سواء فلما اتفقوا على الجر في آية التيمم مع امكان العطف على المحل لو كان صوابا علم أن العطف على اللفظ ولم يكن في آية التيمم منصوب معطوف على اللفظ كما في آية الوضوء

(الرابع) أنه قال (وارجلكم الى الكعبين) ولم يقل الى الكعاب فلو قدر أن العطف على المحل كالقول الآخر وأن التقدير أن في كل رجلين كعبين وفي كل رجل كعب واحد ل قيل الى الكعاب كما قيل الى المرافق لما كان في كل يد مرفق وحينئذ فالكعبان هما العظمان الثانيان في جانبي الساق ليس هو معقد الشراك بجمع الساق والقدم كما يقوله من يرى المسح على الرجلين فاذا كان الله تبارك وتعالى انما أمر بطهارة الرجلين الى الكعبين الثانيين والمسح يمسح الى بجمع القدم والساق علم أنه مخالف القرآن \*

الوجه الخامس \* أن القراءتين كالأيتين والترتيب في الوضوء إما واجب وإما مستحب مؤكدا الاستحباب فاذا فصل مسح بين مفسولين وقطع النظر عن النظر دل ذلك على الترتيب المشروع في الوضوء \*

الوجه السادس \* أن السنة تفسر القرآن وتدل عليه وتبرع عنه وهي قد جاءت بالفصل \*  
الوجه السابع \* أن التيمم حمل بدلا عن الوضوء عند الحاجة لحذف شطر أعضاء الوضوء وخفف الشطر الثاني وذلك فانه حذف ما كان ممسوحا ومسح ما كان مغسولا \* وأما القراءة الاخرى وهي قراءة من قرأ وارجلكم بالخفض فهي لا تخالف السنة المتواترة اذ امرءان كالأيتين والسنة الثابتة لا تخالف كتاب الله بل توافقه وتصدقه ولكن تفسره وتبينه لمن قصر فهمه عن فهم القرآن فان القرآن فيه دلالات خفية تخفى على كثير من الناس وفيه مواضع ذكرت بمجمله تفسرها السنة وتبينها \* والمسح اسم جنس يدل على إلصاق المسوح به بالمسح ولا يدل على لفظه <sup>(١)</sup> وجريانه لا بنى ولا اثبات قال ابو زيد الانصاري وغيره العرب تقول تمسحت للصلاة فتسمى الوضوء كله مسحاً ولكن من عادة العرب وغيرهم اذا كان الاسم عاماً تحته نوعان خصوا أحد نوعيه باسم خاص وأبقوا الاسم العام للنوع الآخر كما في لفظ الدابة فانه عام للانسان وغيره من الدواب لكن للانسان اسم يخصه فصاروا يطلقونه على غيره. وكذلك لفظ الحيوان ولفظ ذوى الارحام يتناول لكل ذى رحم لكن للوارث بفرض او تعصيب اسم يخصه. وكذلك

عن فهم القرآن  
تفسرها السنة  
لفظه <sup>(١)</sup> وجريانه لا بنى ولا اثبات

لفظ المؤمن يتناول من آمرب بالله وملائكته وكتبه ورسله ومن آمن بالجنت والطاغوت  
فصار لهذا النوع اسم يخصه وهو الكافر وأبقى اسم الايمان مختصا بالاول وكذلك لفظ البشارة  
ونظائر ذلك كثيرة \* ثم إنه مع القرينة تارة ومع الاطلاق أخرى يستعمل اللفظ العام في معنيين  
كما اذا أوصى لدوى رحمه فانه يتناول أقاربه من مثل الرجال والنساء فقوله تعالى في آية الوضوء  
وامسحوا برؤسكم وأرجلكم يقتضى إيجاب مسمى المسح بينهما وكل واحد من المسح الخاص  
الخالى عن الإسالة والمسح الذى معه إسالة يسمى مسحاً فاقتضت الآية القدر المشترك في  
الموضعين ولم يكن في لفظ الآية ما يمنع كون الرجل يكون المسح بها هو المسح الذى معه إسالة  
ودل على ذلك قوله الى الكمين فأمر بمسحهما الى الكمين. - وأيضاً فان المسح الخاص  
هو إسالة الماء مع الفسل فهما نوعان المسح العام الذى هو ايصال الماء ومن لفتهم في مثل ذلك أن  
يكتفى باحد اللفظين كقولهم علفتها تبنا وماء بارداً - والماء سقى لا علف - وقوله

ورأيت زوجك في الوغى \* متقلداً سيفاً ورمحاً

والرمح لا يتقلد ومنه قوله تعالى ( يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكراب وأباريق وكأس ) الى  
قوله ( وحواريين ) فكذلك اكتفى بذكر أحد اللفظين وان كان مرادهم الفسل ودل عليه قوله  
الى الكمين والقراءة الاخرى مع السنة المتواترة \* ومن يقول بمسحان بلا إسالة يمسحهما  
الى الكمين لا الى الكمين فهو مخالف لكل واحدة من القراءتين كما أنه مخالف للسنة  
المتواترة وليس معه لا ظاهر ولا باطن ولا سنة معروفة وانما هو غلط في فهم القرآن  
وجهل بمناء وبالسنة المتواترة . وذكر المسح بالرجل مما يشعر بان الرجل يمسح بها بخلاف الوجه  
واليد فانه لا يمسح بهما بحال ولهذا جاء في المسح على الخفين اللذين على الرجلين ما لم يجئ مثله  
في الوجه واليد ولكن دلت السنة مع دلالة القرآن على المسح بالرجلين \* ومن مسح على الرجلين  
فهو مبتدع مخالف للسنة المتواترة وللقرآن ولا يجوز لاحد أن يعمل بذلك مع امكان الفسل  
والرجل اذا كانت ظاهرة وجب غسلها واذا كانت في الخف كان حكمها مما بينته السنة كما في آية  
الفرائض فان السنة بينت حال الوارث اذا كان عبداً او كافراً او قاتلاً ونظائره متعددة والله  
سبحانه أعلم \*

\* المسئلة الحادية عشرة \* قال الشيخ رحمه الله تعالى نكاح الزانية حرام حتى تتوب سواء كان

زنى بها هو او غيره . هذا هو الصواب بلارب وهو مذهب طائفة من السلف والخلف منهم أحمد بن حنبل وغيره . وذهب كثير من السلف والخلف الى جوازه وهو قول الثلاثة لكن مالك يشترط الاستبراء وابو حنيفة يجوز العقد قبل الاستبراء اذا كانت حائلا لكن اذا كانت حاملا لا يجوز وطأها حتى تضع والشافعي يبيح العقد والوطء مطلقا لان ماء الزاني غير محترم وحكمه لا يلحقه نسبه هذا مأخذه . وابو حنيفة يفرق بين الحامل وغير الحامل فان الحامل اذا وطئها استلحق ولدا ليس منه قطعا بخلاف غير الحامل . ومالك وأحمد يشترطان الاستبراء وهو الصواب لكن مالك وأحمد في رواية يشترطان الاستبراء بحیضة والرواية الاخرى عن أحمد هي التي عليها كثير من أصحابه كالقاضي أبي يعلى وأتباعه أنه لا بد من ثلاث حيض والصحيح أنه لا يجب الا الاستبراء فقط فان هذه ليست زوجة يجب عليها عدة وليست أعظم من المستبرأة التي يلحق ولدها سيدها وتلك لا يجب عليها الا الاستبراء فهذه اولى وان قدر انها حرة كالتى أعتقت بعد وطء سيدها ولريد تزويجها إماما من المعتق وإما من غيره فان هذه عليها استبراء عند الجمهور ولا عدة عليها وهذه الزانية ليست كالموطوءة بشبهة التي يلحق ولدها بالواطئ مع ان في ايجاب العدة على تلك نزاعا . وقد ثبت بدلالة الكتاب وصريح السنة وأقوال الصحابة ان المختلة ليس عليها الا الاستبراء بحیضة لا عدة كعدة المطلقة وهو احدى الروايتين عن أحمد وقول عثمان بن عفان وابن عباس وابن عمر في آخر قوله وذ كرمكى انه اجماع الصحابة وهو قول قبيصة بن ذؤيب واسحق بن راهويه وابن المنذر وغيرهم من فقهاء الحديث وهذا هو الصحيح كما قد بسطنا الكلام على هذا في موضع آخر فاذا كانت المختلة لكونها ليست مطلقة ليس عليها عدة المطلقة بل الاستبراء ويسمى الاستبراء عدة فالموطوءة بشبهة اولى والزانية اولى - وأيضاً فالمهاجرة من دار الكفر كالممتحنة التي انزل الله فيها (يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن) الآية . قد ذكرنا في غير هذا الموضع الحديث المأثور فيها وأن ذلك كان يكون بعد استبرائها بحیضة مع انها كانت مزوجة لكن حصلت الفرقة بأحلامها واختيارها فراقه لا بطلاق منه . وكذلك قوله (والحصنات من النساء الا ما ملكت أيمانكم) فكانوا اذا سبوا المرأة اباحت بعد الاستبراء والمسبية ليس عليها الاستبراء بالسنة واتفاق الناس وقد يسمى ذلك عدة \* وفي السنن في حديث بريرة لما أعتقت أن النبي صلى

(١) كذا الأصلين

الله عليه وسلم أمرها أن تعتد فلها قال من قال من اهل الظاهر كابن حزم إن من ليست بمطلقة تستبرأ بحیضة الا هذه وهذا ضعيف فان لفظ تعتد في كلامهم يراد به الاستبراء كما ذكرنا سور<sup>(١)</sup> هذه وقد روى ابن ماجه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تعتد بثلاث حيض فقال كذا لكن هذا حديث معلول (أما أولا) فان عائشة قد ثبت عنها من غير وجه أن العدة عندها ثلاثة أطهار وأنها اذا طعنت في الحيضة الثالثة حلت فكيف تروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمرها أن تعتد بثلاث حيض \* والنزاع بين المسلمين من عهد الصحابة الى اليوم في العدة هل هي ثلاث حيض او ثلاث أطهار وما سمعنا احدا من اهل العلم احتج بهذا الحديث على أنها ثلاث حيض ولو كان لهذا اصل عن عائشة لم يخف ذلك على اهل العلم قاطبة \* ثم هذه سنة عظيمة تتوافر الهمم والدواعي على معرفتها لان فيها امرين عظيمين (احدهما) أن المعتقة تحت عبد تعتد بثلاث حيض (والثاني) أن العدة ثلاث حيض - وايضا فلو ثبت ذلك كان يحتاج به من يرى ان المعتقة اذا اختارت نفسها كان ذلك طلقة بائنة كقول مالك وغيره وعلى هذا فالعدة لا تكون الا من طلاق لكن هذا ايضا قول ضعيف. والقرآن والسنة والاعتبار يدل على ان الطلاق لا يكون الا رجعيًا وان كل فرقة مبينة فليست من الطلقات الثلاث حتى اختلف كما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع \* والمقصود هنا الكلام في نكاح الزانية وفيه مسئلتان (احدهما) في استبرائها وهو عدتها وقد تقدم قول من قال لا حرمة لماء الزاني - يقال له الاستبراء لم يكن لحرمة ماء الاول بل لحرمة ماء الثاني فان الانسان ليس له ان يستلحق ولدا ليس منه وكذلك اذا لم يستبرئها وكانت قد علق من الزاني - وايضا ففي استلحاق الزاني ولده اذا لم تكن المرأة فراشا قولان لاهل العلم والنبي صلى الله عليه وسلم قال الولد للفراش وللعاهر الحجر فجعل الولد للفراش دون العاهر فاذا لم تكن المرأة فراشا لم يتناوله الحديث وعمر الاط<sup>(٢)</sup> ولادا ولدوا في الجاهلية بآبائهم وليس هذا موضع بسط هذه المسئلة (والثانية) انها لا تحل حتى تتوب وهذا هو الذي دل عليه الكتاب والسنة والاعتبار والمشهور في ذلك آية النور قوله تعالى (الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين) وفي السنن حديث أبي مرثد الثقفي في عناق \*<sup>(٣)</sup> والذين لم يعملوا بهذه

(٢) كذا الأصلين ولعل السواب الخلق أو الألف مصححه

(٣) اسم امرأة كانت صديقة أبي مرثد وحديثه أخرجه أبو داود في أوائل كتاب النكاح اه مصححه

الآية ذكروا لها تأويلاً ونسخاً. أما التأويل فقالوا المراد بالنكاح الوطء وهذا مما يظهر فساداً بأدنى تأمل. (أما أولاً) فليس في القرآن لفظ نكاح الا ولا بد أن يراد به العقد وان دخل فيه الوطء أيضاً. فأما ان يراد به مجرد الوطء فهذا لا يوجد في كتاب الله قط (وثانياً) أن سبب نزول الآية إنما هو استفتاء النبي صلى الله عليه وسلم في التزوج بزانية فكيف يكون سبب النزول خارجاً من اللفظ (الثالث) أن قول القائل الزاني لا يوطأ الا زانية أو الزانية لا يوطأها الا زان كقوله الاكل لا يأكل الا ما كولا والمأ كولا لا يأكله الا آكل والزواج لا يتزوج الا بزوجة والزوجة لا يتزوجها الا زوج وهذا كلام ينزه عنه كلام الله (الرابع) أن الزاني قد يستكره امرأة فيوطئها فيكون زانياً ولا تكون زانية وكذلك المرأة قد تزنى بنائم ومكره على أحد القولين ولا يكون زانياً (الخامس) أن تحريم الزنا قد علمه المسلمون بآيات نزلت بمكة وتجريمه أشهر من أن تنزل هذه الآية بتحريمه (السادس) قال لا ينكحها الا زان أو مشرك فلو أريد الوطء لم يكن حاجة الى ذكر المشرك فانه زان وكذلك المشركة اذا زنى بها رجل فهي زانية فلا حاجة الى التقسيم (السابع) انه قد قال قبل ذلك (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) فأى حاجة الى ان يذكر تحريم الزنا بعد ذلك (واما النسخ) فقال سعيد بن المسيب وطائفة نسخها قوله (وأنكحوا الايما منكم) ولما علم أهل هذا القول أن دعوي النسخ بهذه الآية ضئيف جداً ولم يجدوا ما ينسخها فاعتقدوا أنه لم يقل بها أحد قالوا هي منسوخة بالاجماع كما زعم ذلك أبو علي الجبائي وغيره أما على قول من يري من هؤلاء أن الاجماع ينسخ النصوص كما يذكر ذلك عن عيسى بن أبان وغيره وهو قول في غاية الفساد مضمونه أن الامة يجوز لها تبديل دينها بعد نبيها وأن ذلك جائز لهم كما تقول النصاري انه أبيع لعلمائهم أن ينسخوا من شريعة المسيح ما يرونه وليس هذا من أقوال المسلمين \* ومن يظن الاجماع من يقول الاجماع دل على نص ناسخ لم يلقنا ولا حديث اجماع في خلاف هذه الآية. وكل من عارض نصاً باجماع وادعى نسخه من غير نص يعارض ذلك النص فانه مخطئ في ديب كما قد بسط الكلام على هذا في موضع آخر وبين أن النصوص لم ينسخ منها شيء الا بنص باق محفوظ عند الامة. وعلمها بالناسخ الذي العمل به أهم عندها من علمها بالمنسوخ الذي لا يجوز العمل به. وحفظ الله النصوص الناسخة أولى من حفظه المنسوخة وقول من قال هي منسوخة

بقوله ( وأنكحوا الأيامي منكم ) في غاية الضعف فإن كونها زانية وصف عارض لها يوجب تحريمها عارضا مثل كونها محرمة ومعتدة ومنكوحة للغير ونحو ذلك مما يوجب التحريم الى غاية ولو قدر انها محرمة على التأييد لكانت كالوثنية ومعلوم ان هذه الآية لم تعرض للصفات التي بها تحرم المرأة مطلقا أو مؤقتا وانما أمر بالنكاح الأيامي من حيث الجملة وهو أمر بالنكاحين بالشروط التي بينها وكما أنها لا تنكح في العدة والاحرام لا تنكح حتى تتوب \* وقد احتجوا بالحديث الذي فيه ان امرأتي لا ترد يد لامس فقال طلقها فقال اني أحبها قال فاستمتع بها الحديث رواه النسائي وقد ضعفه أحمد وغيره فلا تقوم به حجة في معارضة الكتاب والسنة ولو صحح لم يكن صريحا فان من الناس من يؤول اللامس بطالب المال لكنه ضيف . لكن لفظ اللامس قد يراد به من مسها يده وان لم يطأها فان من النساء من يكون فيها تبرج واذانظر اليها رجل أو وضع يده عليها لم تنفر عنه ولا تمكنه من وطئها ومثل هذه نكاحها مكروه ولهذا أمره بفراقها ولم يوجب ذلك عليه لما ذكر أنه يحبها فان هذه لم ترن ولكنها مذنبه ببعض المقدمات ولهذا قال لا ترد يد لامس فجعل اللامس باليد فقط ولفظ اللامس والملاسة اذا عني بهما الجماع لا يخص باليد بل اذا قرن باليد فهو كقوله تعالى ( ولو نزلنا عليك كتابا في قرطاس فلمسوه بأيديهم ) - وأيضا فالتى ترني بعد النكاح ليست كالتى تزوج وهى زانية فان دوام النكاح أقوى من ابتدائه والاحرام والعدة تمنع الابتداء دون الدوام فلو قدر أنه قام دليل شرعى على أن الزانية بعد العقد لا يجب فراقها لكان الزنا كالعدة تمنع الابتداء دون الدوام جماعين الدليلين (فان قيل) ما معنى قوله لا ينكحها الا زان أو مشرك (قيل) المتزوج بها ان كان مسلما فهو زان - وان لم يكن مسلما فهو كافر فان كان مؤمنا بما جاء به الرسول من تحريم هذا وفعله فهو زان . وان لم يكن مؤمنا بما جاء به الرسول فهو مشرك كما كانوا عليه في الجاهلية كانوا يتزوجون البغايا - يقول فان تزوجتم بهن كما كنتم تفعلون من غير اعتقاد تحريم ذلك فأنتم مشركون وان اعتدتم التحريم فأنتم زناة لان هذه تمكن من نفسها غير الزوج من وطئها فيق الزوج يطؤها كما يطؤها أولئك وكل امرأة اشتراك في وطئها رجلان فهى زانية فان الفروج لا تحتل الاشتراك بل لا تكون الزوجة الا محصنة ولهذا لما كان المتزوج بالزانية زانيا كان مذموما عند الناس وهو مذموم أعظم مما يذم الذى يزنى بنساء الناس ولهذا يقال فى الشتمه سبه بالزاي والقاف أى قال يازوج

القحبة فهذا أعظم ما يتشتم به الناس لما قد استقر عند المسلمين من قبح ذلك فكيف يكون  
 مباحا ولهذا كان قذف المرأة طعنا في زوجها فلو كان يجوز له التزوج ببني لم يكن ذلك طعنا في  
 الزوج ولهذا قال من قال من السلف ما بفت امرأة نبي قط فالله تعالى أباح الانبياء ان يتزوجوا  
 كافرة ولم يبيح تزوج البغي لان هذه تفسد مقصود النكاح بخلاف الكافرة ولهذا أباح الله  
 للرجل أن يلاعن مكان أرملة شهيد إذا زنت امرأته . وأسقط عنه الحد بلعانه لما في ذلك من  
 الضرر عليه . وفي الحديث لا يدخل الجنة ديوث . والذي يتزوج ببني هو ديوث . وهذا مما  
 فطر الله على ذمه وعييه بذلك جميع عباد المؤمنين بل وغير المسلمين من أهل الكتاب وغيرهم .  
 كلهم يذم من تكون امرأته بغيا ويشتم بذلك ويمير به فكيف ينسب الى شرع الاسلام إباحة  
 ذلك وهذا لا يجوز ان يأتي به نبي من الانبياء فضلا عن أفضل الشرائع بل يجب أن تنزه  
 الشريعة عن مثل هذا القول الذي اذا تصوره المؤمن ولوازمه استعظم أن يضاف مثل هذا  
 الى الشريعة ورأى أن تنزيها عنه أعظم من تنزيه عائشة عما قاله أهل الافك وقد أمر الله  
 المؤمنين أن يقولوا سبحانك هذا بهتان عظيم والنبي صلى الله عليه وسلم اتما لم يفارق عائشة لانه  
 لم يصدق ما قيل أولا ولما حصل له الشك استشار عليا وزيد بن حارثة وسأل الجارية لينظر  
 ان كان حقا فارها حتى أنزل الله براءتها من السماء فذلك الذي ثبت نكاحها ولم يقل مسلم انه  
 يجوز امساك بني وكان المناقون يقصدون بالكلام فيها الطعن في الرسول ولو جاز التزوج  
 ببني لقال هذا لا حرج على فيه كما كان النساء أحيانا يؤذينه حتى يهجرهن فليس ذنوب المرأة  
 طعنا بخلاف بنائها فانه طعن فيه عند الناس قاطبة . ليس أحد يدفع الدم عن زوج بمن يعلم أنها  
 بغية مقيمة على البناء ولهذا توسل المناقون الى الطعن حتى أنزل الله براءتها من السماء وقد كان  
 سعد بن معاذ لما قال النبي صلى الله عليه وسلم من يعتدني من رجل بلغني أذاه في أهلي والله  
 ما علمت على أهلي الا خيرا ولقد ذكروا رجلا ما علمت عليه الا خيرا فقال سعد بن معاذ الذي  
 اهتز لموته عرش الرحمن فقال انا أعذرک منه . ان كان من اخواننا من الأوس ضربت عنقه وان  
 كان من اخواننا الخزرج أمرتنا ففعلنا فيه أمرک فأخذت سعد بن عباد غيرة قالت عائشة وكان قبل  
 ذلك اسرا صالحا ولكن أخذته حمية لان ابن أبي كان كبير قومه فقال كذبت لعمر الله لا تقتله  
 ولا تقدر على قتله فقام أسيد بن حضير فقال كذبت لعمر الله لنقتله فانك منافق تجادل عن

المنافقين وثار الحيات حتى نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يسكنهم فلولاً إن ما قيل في عائشة طعن في النبي صلى الله عليه وسلم لم يطلب المؤمنون قتل من تكلم بذلك من الأوس والخزرج لقدفه لمرأته ولهذا كان من قذف أم النبي صلى الله عليه وسلم يقتل لأنه قدح في نفسه وكذلك من قذف نساءه يقتل لأنه قدح في دينه وإنما لم يقتلهم النبي صلى الله عليه وسلم لأنهم تكلموا بذلك قبل أن يعلم برأتها وأنها من أمهات المؤمنين اللاتي لم يفارقن عليه<sup>(١)</sup>

إذا كان يمكن أن يطلقها فتخرج بذلك من هذه الامومة في أظهر قولي العلماء فإن فيمن طلقها النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره (أحدها) أنها ليست من أمهات المؤمنين (والثاني) أنها من أمهات المؤمنين (والثالث) يفرق بين المدخول بها وغير المدخول بها \* والاول اصح لان النبي صلى الله عليه وسلم لما خير نساءه بين الامساك والفراق وكان المقصود لمن فارقتها أن يتزوجها غيره فلو كان هذا مباحاً لم يكن ذلك قدحاً في دينه \* وبالجملة فهذه المسئلة في قلوب المؤمنين أعظم من أن تحتاج الى كثرة الأدلة فإن الايمان والقرآن يحرم مثل ذلك لكن لما كان قد أباح مثل ذلك كثير من علماء المسلمين الذين لا ريب في علمهم ودينهم من التابعين ومن بعدهم وعلو قدرهم بنوع تأويل تأولوه احتيج الى البسط في ذلك ولهذا نظائر كثيرة يكون القول ضعيفاً جداً وقد أشبهه أمره على كثير من أهل العلم والايمان وسادات الناس لان الله لم يجعل العصمة عند تنازع المسلمين الا في الرد الى الكتاب والسنة وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى (فان قيل) فقد قال الزاني لا ينكح الزانية أو مشركة (قيل) هذا يدل على أن الزاني الذي لم يتب لا يجوز أن يتزوج عفيفة كما هو إحدى الروايتين عن أحمد فانه اذا كان يطاق هذه وهذه وهذه كما كان وطؤه لهذه من جنس وطئه لغيرها من الزواني وقد قال الشعبي من زوّج كريمته من فاجر فقد قطع رحمها— وأيضاً فانه اذا كان يزني بنساء الناس كان هذا مما يدعو المرأة الي أن تتمكن منها غيره كما هو الواقع كثيراً فلم أر من يزني بنساء الناس أو ذكر أني فتخّل<sup>(٢)</sup> امرأته لغيره على أن تزني مقابلة على ذلك ومنابطة— وأيضاً فاذا كان عادته الزنا استغنى بالبعاء فلم يكف امرأته في الإغفاف فتحتاج الى الزنا— وأيضاً فاذا زنى بنساء الناس طلب الناس أن يزنوا بنسائه كما هو الواقع فامرأة الزاني

(١) بياض بالاصلين (٢) كذا بالاصلين ولعل الاولى الا وتحمل تدبر اه مصححه



تصير زانية من وجوه كثيرة -- وان استحل ما حرمه الله كانت مشركة وان لم تزن بفرجها زنت بعينها وغير ذلك فلا يكاد يعرف في نساء الرجال الزناة المصيرين على الزنا الذين لم يتوبوا منه امرأة سليمة سلامة تامة وطبع المرأة يدعو الى الرجال الاجانب اذا رأت زوجها يذهب الى النساء الاجانب وقد جاء في الحديث برؤوا آباءكم تبرّكم أبناءكم وعفوا تعف نساؤكم \* قوله لرائي لا ينكح الا زانية إما ان يراد أن نفس نكاحه ووطئه لها زنا أو أن ذلك يفضي الى زناها واما الزانية فنفس ووطنها مع اصرارها على الزنا زنا وكذلك المحصنات من المؤمنات الحرائر وعن ابن عباس هن العفاف فقد نقل عن ابن عباس تفسير المحصنات بالحرائر وبالعفاف وهذا حق \* فنقول بما يدل على ذلك قوله تعالى ( يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم اذا آتيتوهن أجورهن محصنين غير مسافحين) المحصنات قد قال أهل التفسير هن العفاف هكذا قال الشعبي والحسن والنخعي والضحاك والسدي -- وعن ابن عباس هن الحرائر . ولفظ المحصنات ان أريد به الحرائر فالعفة داخلة في الاحصان بطريق الاولى فان أصل المحصنة هي العفيفة التي أحصن فرجها قال الله تعالى ( ومريم ابنة عمران التي أحصنت فرجها ) وقال تعالى ( ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات ) وهن العفاف قال حسان بن ثابت \*

حصان رزان ما تزّن بريبة \* وتصبح غرثي من لحوم الغوافل

ثم عادة العرب ان الحرة عندهم لا تعرف بالزنا وانما تعرف بالزنا الا ما ولها لما بايع النبي صلى الله عليه وسلم هنداً امرأة أبي سفيان على أن لا تزني قالت أو تزني الحرة فهذا لم يكن معروفاً عندهم والحرة خلاف الامة صارت في عرف العامة أن الحرة هي العفيفة لان الحرة التي ليست أمة كانت معروفة عندهم بالعفة وصار لفظ الاحصان يتناول الحرية مع العفة لان الاماء لم تكن عفاف وكذلك الاسلام هو ينهى عن الفحشاء والمنكر وكذلك المرأة المتزوجة زوجها يحصنها لانها تستكفي به ولانه يغار عليها . فصار لفظ الاحصان يتناول الاسلام والحرية والنكاح وأصله انما هو العفة فان العفيفة هي التي أحصن فرجها من غير صاحبها كالمحصن الذي يمتنع من غير اهله واذا كان الله انما اباح من المسلمين وأهل الكتاب نكاح المحصنات . والبنايا لسن محصنات فلم يبع الله نكاحهن . ومما يدل على ذلك قوله ( اذا آتيتوهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذين أخدان )

والمسافح الزاني الذي يسفح ماءه مع هذه وهذه . وكذلك المسافحة والمتخذة الخدن الذي تكون له صديقة يزني بها دون غيره فشرط في الحل أن يكون الرجل غير مسافح ولا متخذ خدن فإذا كانت المرأة بغيا وتسافح هذا هذا لم يكن زوجها محصنا لها عن غيره اذ لو كان محصنا لها كانت محصنة وإذا كانت مسافحة لم تكن محصنة والله انما اباح النكاح اذا كان الرجل محصنين غير مسافحين واذا شرط فيه أن لا يزني بغيرها فلا يسفح ماءه مع غيرها كان ابلغ وابغ وقال أهل اللغة السفاح الزنا . قال ابن قتيبة محصنين أى متزوجين غير مسافحين \* قال وأصله من سفحت القرية اذا صيبتها فسمى الزنا سفاحا لانه يصب النطفة وتصب المرأة النطفة . وقال ابن فارس السفاح صب الماء بلا عقد ولا نكاح فى التى تسفح ماءها وقال الزجاج محصنين أى عاقدين الزوج وقال غيره ما متعفين غير ذانين وكذلك قال فى النساء (وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين) فى هاتين الآيتين اشترط ان يكون الرجال محصنين غير مسافحين بكسر الصاد . والمحصن هو الذى يحصن غيره ليس هو المحصن بالفتح الذى يشترط فى الحد فلم يبح الا تزوج من يكون محصنا للمرأة غير مسافح ومن تزوج يني مع بقائها على البغاء ولم يحصنها من غيره بل هى كما كانت قبل النكاح تبني مع غيره فهو مسافح بها لا محصن لها وهذا حرام بدلالة القرآن (فان قيل) انما اراد بذلك أنك تبتنى بمالك النكاح لا تبتنى به السفاح فتعطىها المهر على ان تكون زوجتك ليس لغيرك فيها حق بخلاف ما اذا أعطيتها على انها مسافحة لمن تريد وأنها صديقة لك تزنى بك دون غيرك فهذا حرام (قيل) فاذا كان النكاح مقصوده أنها تكون له لا لغيره وهى لم تب من الزنا لم تكن موفية بمقتضى العقد (فان قيل) فانه يحصنها بغير اختيارها فيسكنها حيث لا يمكنها الزنا (قيل) أما اذا أحصنها بالقهر فليس هو بمثل الذى يمكنها من الخروج الى الرجال ودخول الرجال اليها لكن قد عرف بالمادات والتجارب أن المرأة اذا كانت لها ارادة فى غير الزوج احتالت الى ذلك بطرق كثيرة وتخفى على الزوج وربما أفسدت عقل الزوج بما تطعمه وربما سحرته ايضا وهذا كثير موجود . رجال اطعمهم نساؤهم وسحرتهم نساؤهم حتى يمكن المرأة أن تفعل ما شاءت وقد يكون قصدها مع ذلك أن لا يذهب هو الى غيرها فى قصد منعه من الحلال او من الحرام والحلال وقد قصد ان يمكنها ان تفعل ما شاءت فلا يبقى محصنا لها قوتها عليها بل تبقى

هي الحكمة عليه فاذا كان هذا موجودا فيمن تزوجت ولم تكن بغيرا فكيف بمن كانت بغيرا. والحكايات في هذا الباب كثيرة وباليتم مع التوبة يلزم معه دوام التوبة فهذا اذا ابيع له نكاحا وقيل له احصنها واحتفظ امكن ذلك. أما بدون التوبة فهذا متعذر او متعسر ولهذا تكلموا في توبتها فقال ابن عمر واحمد بن حنبل يراودها على نفسها فان اجابته كما كانت تجيبه لم تقب - وقالت طائفة منهم ابو محمد لا يراودها لانها قد تكون ثابت فاذا راودها نقضت التوبة ولانه يخاف عليه اذا راودها أن يقع في ذنب معها. والذين اشترطوا امتحانها قالوا لا يعرف صدق توبتها بمجرد القول فصار كقوله ( اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنعوهن ) والمهاجر قد يتناول الثابت قال النبي صلى الله عليه وسلم المهاجر من هجر ما نهى الله عنه والمهاجر من هجر السوء فهذه اذا ادعت انها هجرت السوء امتحنت على ذلك \* وبالجملة لا بد ان يلقب على قلبه صدق توبتها \* وقوله تعالى ( ولا متخذى أخدان ) حرم به ان يتخذ صديقة في السر تزيى معه لامع غيره وقد قال سبحانه في آية الاماء ( ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيماكنكم من فتياتكم المؤمنات والله اعلم بايمانكم بعضهم من بعض فانكحوهن باذن اهلن وآوهن اجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان فاذا أحصن فان آتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ) فذكر في الاماء محصنات غير مسافحات ولا متخذات اخدان واما الحرائر فاشترط فيهن ان يكون الرجال محصنين غير مسافحين \* وذكر في المائدة ولا متخذى أخدان لما ذكر نساء اهل الكتاب وفي النساء لم يذكر الا غير مسافحين وذلك ان الاماء كن معروفات بالزنا دون الحرائر فاشترط في نكاحهن ان يكن محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان فدل ذلك ايضا على ان الامة التي تبني لا يجوز تزوجها الا اذا تزوجها على انها محصنة يحصنها زوجها فلا تسافح الرجال ولا تتخذ صديقا. وهذا من آيين الامور في تحريم نكاح الامة الفاجرة مع ما تقدم وقد روى عن ابن عباس محصنات عفائف غير زوانٍ ولا متخذات اخدان يعني أخلاء \* كان اهل الجاهلية يجرمون ما ظهر من الزنا ويستحلون ما خفي - وعنه رواية اخرى المسافحات المعلنات بالزنا والمتخذات اخدان ذوات الخليل الواحد \* قال بعض المفسرين كانت المرأة تتخذ صديقا تزيى معه ولا تزيى مع غيره فقد فسر ابن عباس هو وغيره من السلف المحصنات بالعفائف وهو كما قالوا وذكروا أن الزنا في الجاهلية كان نوعين نوعا مشتركا ونوعا مختصا

والمشترك ما يظهر في العادة بخلاف المختص فانه مستتر في العادة . ولما حرم الله المختص وهو شبيه بالنكاح فان النكاح تختص فيه المرأة بالرجل وجب الفرق بين النكاح الحلال والحرام من اتخاذ الاخذان فان هذه اذا كان يزني بها وحدها لم يعرف أنها <sup>(١)</sup> ولم يعرف أن الولد الذي تلده منه ولا يثبت لها خصائص النكاح فلهذا كان عمر بن الخطاب يضرب على نكاح السر فان نكاح السر من جنس اتخاذ الاخذان شبيه به لاسيما اذا زوجت نفسها بلا ولي ولا شهود وكما ذلك فهذا مثل الذي يتخذ صديقة ليس بينهما فرق ظاهر معروف عند الناس يتميز به عن هذا فلا يشاء من يزني بامرأة صديقة له الا قال تزوجتها ولا يشاء احد ان يقول لمن تزوج في السر إنه يزني بها الا قال ذلك فلا بد ان يكون بين الحلال والحرام فرق مبين قال الله تعالى (وما كان الله ليضل قوما بعد اذ هدىم حتى يبين لهم ما يتقون) وقال تعالى (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فاذا ظهر للناس أن هذه المرأة قد أحصنها تميزت عن المسافات والمتخذات أخذانا واذا كان يمكنها أن تذهب الى الاجانب لم تتميز المحصنات كما انه اذا كتم نكاحها فلم يعلم به احد لم تتميز من المتخذات أخذانا \* وقد اختلف العلماء فيما يتميز به هذا عن هذا فقيل الواجب الاعلان فقط سواء أشهد او لم يشهد كقول مالك وكثير من فقهاء الحديث واهل الظاهر واحمد في رواية - وقيل الواجب الاشهاد سواء أعلن او لم يعلن كقول ابي حنيفة والشافعي ورواية عن احمد - وقيل يجب الأمران وهو الرواية الثالثة عن احمد - وقيل يجب احدهما وهو الرواية الرابعة عن احمد \* واشتراط الاشهاد وحده ضعيف ليس له اصل في الكتاب ولا في السنة فانه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه حديث \* ومن الممتنع ان يكون الذي يفعله المسلمون دائما له شروط لم يبينها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا مما تعم به البلوى لجميع المسلمين يحتاجون الى معرفة هذا . واذا كان هذا شرطا كان ذكره أولى من ذكر المهر وغيره مما لم يكن له ذكر في كتاب الله ولا حديث ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ليس <sup>(٢)</sup> مما أوجبه الله على المسلمين في مناهجهم \* قال احمد بن حنبل وغيره من ائمة الحديث لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاشهاد على النكاح شيء ولو أوجبه لكان الايجاب انما يعرف من جهة النبي صلى الله عليه وسلم وكان هذا من الاحكام التي يجب اظهارها واعلانها كاشتراط المهر وأولى فان المهر

(١) ياض بالاصلين (٢) كذا بالاصلين ولعل الاصل فتين أنه ليس اه مصححه

لا يجب تقديره في العقد بالكتاب والسنة والاجماع ولو كان قد اظهر ذلك لنقل ذلك عن الصحابة ولم يضعوا حفظ مالا بد للمسلمين عامة عن معرفته فان الهمم والدواعي تتوافر على نقل ذلك. والذي يأمر بحفظ ذلك وهم قد حفظوا نهيه عن نكاح الشغار ونكاح المحرم ونحو ذلك من الامور التي تقع قليلا فكيف النكاح بلا اشهاد اذا كانت الله ورسوله قد حرمة وأبطله كيف لا يحفظ في ذلك نص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لو نقل في ذلك شيء من أخبار الآحاد لكان مردودا عند من يرى مثل ذلك فان هذا من أعظم ما تم به البلوى أعظم من البلوى بكثير من الاحكام فيمتنع أن يكون كل نكاح للمسلمين لا يصح الا باشهاد وقد عقد المسلمون من عقود الانكحة مالا يحصيه الا رب السموات \* فعلم ان اشتراط الاشهاد دون غيره باطل قطعا ولهذا كان المشترطون للاشهاد مضطرين اضطرابا يدل على فساد الاصل فليس لهم قول يثبت على سيار<sup>(١)</sup> الشرع اذا كان فيهم من يجوز به شهادة فاسقين والشهادة التي لا تجب عندهم قد أمر الله فيها باشهاد ذوي العدل فكيف بالاشهاد الواجب \* ثم من العجب أن الله أمر بالاشهاد في الرجعة ولم يأمر به في النكاح ثم يأمر به في النكاح ولا يوجبه أكثرهم في الرجعة والله أمر بالاشهاد في الرجعة لئلا ينكر الزوج ويدوم مع امرأته فيفضي الى اقامته معها حراما ولم يأمر بالاشهاد على طلاق لارجعة منه لانه حينئذ يسرحها باحسان عقيب العدة فيظهر الطلاق ولهذا قال يزيد بن هرون مما يعيب به أهل الرأي : أمر الله بالاشهاد في البيع دون النكاح وهم أمروا به في النكاح دون البيع وهو كما قال والاشهاد في البيع إما واجب وإما مستحب وقد دل القرآن والسنة على أنه مستحب وأما النكاح فلم يرد الشرع فيه باشهاد واجب ولا مستحب وذلك ان النكاح أمر فيه بالاعلان فأغنى اعلانه مع دوامه عن الاشهاد فان المرأة تكون عند الرجل والناس يعلمون أنها امرأته فكان هذا الاظهار الدائم مغنيا عن الاشهاد كالنسب فان النسب لا يحتاج الى أن يشهد فيه أحدا على ولادة امرأته بل هذا يظهر ويعرف أن امرأته ولدت هذا فأغنى هذا عن الاشهاد بخلاف البيع فانه قد يجحد ويتعذر إقامة البينة عليه ولهذا اذا كان النكاح في موضع لا يظهر فيه كان اعلانه

(١) كذا باحد الاصلين وفي الثاني على مسبار الشرع واللفظتان لم يظهر لنا فيهما معنى مناسب فلا شبه

ان الاصل على سابق الشرع والله أعلم اهـ مصححه

بالاشهاد فلا شهاد قد يجب في النكاح لانه به يعلن ويظهر لا لان كل نكاح لا ينمقد الا بشاهدين بل اذا زوجه وليته ثم خرجا فتحدثا بذلك وسمع الناس أو جاء الشهود والناس بعد العقد فاخبروهم بانه تزوجها كان هذا كافيا وهكذا كانت عادة السلف لم يكونوا يكلفون احضار شاهدين ولا كتابة صداق \* ومن القائلين بالايجاب من اشترط شاهدين مستورين وهو لا يقبل عند الأداة الا من تعرف عدالته فهذا أيضا لا يحصل به المقصود \* وقد شد بعضهم فاجب من يكون معلوم العدالة وهذا بما يعلم فساده قطعا فان نكحة المسلمين لم يكونوا يلتزمون فيها هذا \* وهذه الأقوال الثلاثة في مذهب أحمد على قوله بأشترط الشهادة فقيل يجوز فاسقان كقول أبي حنيفة - وقيل يجوز مستوران وهذا المشهور عن مذهبه ومذهب الشافعي - وقيل في المذهب لا بد من معروف العدالة - وقيل بل ان عقدا كما فلا يعقده الا معروف العدالة بخلاف غيره فان الحكماء هم الذين يميزون بين المبرور والمستور ثم المعروف العدالة عند حاكم البلد فهو خلاف ما أجمع المسلمون عليه قديما وحديثا حيث يعقدون الأ نكحة فيما بينهم والحاكم بينهم والحاكم لا يعرفهم - وان اشترطوا من يكون مشهورا عندهم بالخير فليس من شرط العدل المقبول الشهادة أن يكون كذلك \* ثم الشهود يموتون وتتغير احوالهم وهم يقولون مقصود الشهادة اثبات الفرائض عند التجاحد حفظا لنسب الولد فيقال هذا حاصل باعلان النكاح ولا يحصل بالاشهاد مع السكتمان مطلقا فالذي لا ريب فيه أن النكاح مع الاعلان يصح وان لم يشهد شاهدان وأما مع السكتمان والاشهاد فهذا مما ينظر فيه \* واذا اجتمع الاشهاد والاعلان فهذا الذي لا نزاع في صحته وان خلا عن الاشهاد والاعلان فهو باطل عند العامة فان قدر فيه خلاف فهو قليل وقد يظن أن في ذلك خلافا في مذهب أحمد \* ثم يقال بما يميز هذا عن المتخذهات أخذانا وفي المشتبهين للشهادة من اصحاب أبي حنيفة من لا يعمل ذلك بأثبات الفرائض لكن كان المقصود حضور اثنين تعظيما للنكاح وهذا يعود الى مقصود الاعلان واذا كان الناس ممن يجهل بعضهم حال بعض ولا يعرف من عنده هل هي امرأته او خديته مثل الأ ما كن التي يكثر فيها الناس المجاهيل فهذا قد يقال يجب الاشهاد هنا ولم يكن الصحابة يكتبون صداقات لانهم لم يكونوا يتزوجون على مؤخر بل يجعلون المهر وان آخروه فهو معروف فلما صار الناس يتزوجون على المؤخر والمدة تطول وينسى صاروا يكتبون المؤخر وصار ذلك حجة في اثبات الصداق وفي انها زوجة له لكن هذا الاشهاد

يحصل به المقصود سواء حضر الشهود المقدم أو جاؤا بعد المقدف شهدوا على اقرار الزوج والزوجة والولى وقد علموا ان ذلك نكاح قد أعلن واشهادهم عليه من غير تواصل بكتامه اعلان وهذا بخلاف الولى فانه قد دل عليه القرآن في غير موضع والسنة في غير موضع وهو عادة الصحابة انما كان يزوج النساء الرجال لا يعرف ان امرأة تزوج نفسها \* وهذا مما يفرق فيه بين النكاح ومتخذات أحدان ولهذا قالت عائشة لا تزوج المرأة نفسها فان النبي هي التي تزوج نفسها لكن لا يكتفي بالولى حتى يعلن فان من الاولياء من يكون مستحسنا على قرابته قال الله تعالى (وأنكحوا الايى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم) وقال تعالى (ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا) فغالب الرجال بالنكاح الايى كما خاطبهم بتزويج الرقيق \* وفرق بين قوله تعالى ولا تنكحوا المشركين وقوله ولا تنكحوا المشركات وهذا الفرق مما احتج به بعض السلف من اهل البيت . - وايضا فان الله أوجب الصداق في غير هذا الموضع ولم يوجب الاشهاد . فمن قال ان النكاح يصح مع نفى المهر ولا يصح الا مع الاشهاد فقد اسقط ما أوجبه الله وأوجب ما لم يوجبه الله \* وهذا مما يبين أن قول المدنيين واهل الحديث اصح من قول الكوفيين في تحريم نكاح الشغار وإن غلة ذلك انما هو نفى المهر فحيث يكون المهر فالنكاح صحيح كما هو قول المدنيين وهو أنص الروايتين وأصرحهما عن احمد بن حنبل واختيار قدماء اصحابه \* وهذا وامثاله مما يبين رجحان اقوال اهل الحديث والاثر واهل الحجاز كاهل المدينة على ما خالفها من الاقوال التى قيلت برأى يخالف النصوص لكن الفقهاء الذين قالوا برأى يخالف النصوص بعد اجتهادهم واستفراغ وسعهم رضى الله عنهم قد فعلوا ما قدروا عليه من طلب العلم واجتهادوا والله يثيبهم وهم طيعون الله سبحانه في ذلك والله يثيبهم على اجتهادهم فأجرهم الله على ذلك وان كان الذين علموا ما جاءت به النصوص أفضل ممن خفيت عليه النصوص وهؤلاء لهم أجران واولئك لهم أجر كما قال تعالى (وداود وسليمان اذا يحكما في الحرت اذ نفشت فيه غم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما) \* ومن تدبر نصوص الكتاب والسنة وجدها مفسرة لامر النكاح لا يشترط فيه ما يشترطه طائفة من الفقهاء كما اشترط بعضهم ألا يكون الا بلفظ الانكاح والتزويج واشترط بعضهم ان يكون بالعريه واشترط هؤلاء وطائفة ألا يكون الا بحضور شاهدين . ثم انهم مع هذا صححوا النكاح مع نفى المهر ثم

(٢١)  
في  
بالا  
بين

صاروا طائفتين - طائفة تصحح نكاح الشغار لانه لا مفسده الا نفي المهر وذلك ليس بمفسد عندهم وطائفة تبطله وتعلل ذلك بعلل فاسدة كما قد بسطناها في مواضع وصححوا نكاح المحلل الذي يقصد التجليل فكان قول اهل الحديث واهل المدينة الذين لم يشترطوا لفظا معينا في النكاح ولا اشهاد شاهدين مع اعلانه واظهاره وابطلوا نكاح الشغار وكل نكاح نفي فيه المهر وابطلوا نكاح المحلل<sup>(٢١)</sup> أشبه بالكتاب والسنة وآثار الصحابة \* ثم ان كثيرا من أهل الرأي الحجازي والعراقي وسعوا باب الطلاق فأوقفوا طلاق السكران والطلاق الخلو فبه وأوقع هؤلاء طلاق المكره وهؤلاء الطلاق المشكوك فيه فيما حلف به وجعلوا الفرقة البائنة طلاقا محسوبا من الثلاث فجعلوا طلاقا بائنا محسوبا من الثلاث الى امور اخرى وسعوا بها الطلاق الذي يحرم الحلال وضيّقوا النكاح الحلال . ثم لما وسعوا الطلاق صار هؤلاء يوسعون في الاختيال في عود المرأة الى زوجها وهؤلاء لا سبيل عندهم الى ردها فكان هؤلاء في آصار وأغلال . وهؤلاء في خداع واحتيال \* ومن تأمل الكتاب والسنة وآثار الصحابة تبين له ان الله أغنى عن هذا وأن الله بعث محمدا بالخليفة السبعة التي أمر فيها بالمعروف ونهى عن المنكر وأحل الطيبات وحرم الخبائث والله سبحانه أعلم وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم \*

﴿ المسئلة الثانية عشرة ﴾ في الخميس وبحو من البدع \* قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه وسلم فان الشيطان قد سول لكثير ممن يدعى الاسلام فيما يفعلونه في أواخر صوم النصاري وهو الخميس الحقي من الهدايا والأفراح والنفقات وكسوة الاولاد وغير ذلك مما يصير به مثل عيد المسلمين وهذا الخميس الذي يكون في آخر صوم النصاري لجميع ما يحدثه الانسان فيه من المنكرات . فمن ذلك خروج النساء وتبخير القبور ووضع الثياب على السطح وكتابة الورق وإلصاقها بالابواب واتخاذهم موسما لبيع البخور وشراؤه ورق البخور مطلقا في ذلك الوقت أو غيره أو قصد شراء البخور المرقى فان رقى البخور واتخاذهم قربانا هو دين النصاري والصائبين وانما البخور طيب يتطيب بدخانه كما يتطيب بسائر الطيب . وكذلك تخصيصه بطبخ الاطعمة وغير ذلك من صبغ البيض \* وأما التمار بالبيض وبيعه لمن يقمضه أو شراؤه من المقامرین فحكمه ظاهر \* ومن ذلك ما يفعله النساء من أخذ ورق الزيتون أو الاغتسال بمائه فان أصل ذلك ماء المعمودية \* ومن ذلك أيضا ترك الوظائف الزائدة من الصنائع



والتجارات أو حلق العلم في أيام عيدهم واتخاذهم يوم راحة وفرحة وغير ذلك فإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن اليومين الذين كانوا يلعبون فيهما في الجاهلية ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الذبح بالمكان إذا كان المشركون يعبدون فيه ويفعلون أموراً يشعرون منها قلب المؤمن الذي لم يمت قلبه بل يعرف المعروف وينكر المنكر كما لا يتشبه بهم فلا يمان المسلم المتشبه بهم في ذلك بل ينهى عن ذلك، فمن صنع دعوة مخالفة للعادة في أعيادهم لم تجب دعوته ومن أهدى من المسلمين هدية في هذه الأعياد مخالفة للعادة في سائر الاوقات لم تقبل هديته خصوصاً ان كانت الهدية مما يستعان به على التشبه بهم مثل اهداء الشمع ونحوه في الميلاد واهداء البيض واللبن والنعيم في الخميس الصغير الذي في آخر صومهم وهو الخميس الحفير ولا يبايع المسلم ما يستعين به المسلمون على مشابهتهم في العيد من الطعام واللباس والبخور لان في ذلك اعانة على المنكر

✽ وقال الشيخ ✽ رضي الله عنه ونذكر أشياء من منكرات دين النصارى لما رأيت طوائف من المسلمين قد ابتلى ببعضها وجهل كثير منهم أنها من دين النصارى الملعون هو وأهله ✽ وقد بلغني أنهم يخرجون في الخميس الحفير الذي قبل ذلك أو السبت أو غير ذلك إلى القبور، وكذلك يخرجون في هذه الاوقات وهم يعتقدون ان في البخور بركة ودفع مضرة ويمدون من القرابين مثل الذبائح ويرفون به بنحاس يضربونه كأنه نافوس صغير وبكلام مصنف ويصلون على أبواب بيوتهم الى غير ذلك من الامور المنكرة حتى ان الاسواق تبقى بملوء أصوات النواقيس الصغار وكلام الرقائين من المنجمين وغيرهم بكلام أكثره باطل وفيه ماهو محرم أو كفر . وقد اتى الى جماهير العامة أو جميعهم الا من شاء الله وأعنى بالعامة هنا كل من لم يعلم حقيقة الاسلام فان كثيراً من ينسب الى فقه ودين قد شاركهم في ذلك ألقى اليهم أن هذا البخور المرقى ينفع ببركته من العين والسحر والأدواء والهوام ويصورون صور الحيات والمقارب ويلصقونها في بيوتهم زعماً أن تلك الصور الملعون فاعلها التي لا تدخل الملائكة بيتاً هي فيه تمنع الهوام وهو ضرب من طلسم الصابئة ✽ ثم كثير منهم على ما بلغني يصلب باب البيت ويخرج خلق عظيم في الخميس الحفير المتقدم وعلى هذا يبخرون القبور ويسمون هذا التأخر الخميس الكبير وهو عند الله الخميس المين الحفير هو وأهله ومن يعظمه فان كل ما عظمه بالباطل من

مكان أو زمان أو حجر أو شجر أو بنية يجب قصدها تهان الا وثان المعبودة وان كانت لولا عبادتها لكانت كسائر الاحجار \* ومما يفعله الناس من المنكرات أنهم يوظفون على الفلاحين وظائف أكثرها كرها من الغنم والدجاج والبلن والبيض يجتمع فيها تحريمان . اكل مال المسلم والمعاهد بغير حق واقامة شعار النصارى ويجعلونه ميقانا لاجراج الوكلاء على المزارع ويطبخون منه ويصطبغون فيه البيض وينفقون فيه النفقات الواسعة ويزينون أولادهم الى غير ذلك من الامور التي يقشع منها قلب المؤمن الذي لم يمت قلبه بل يعرف المروءة وينكر المنكر . وخلق كثير منهم يضعون ثيابهم تحت السماء رجاء لبركة نزول مريم عليها . فهل يستريب من في قلبه أدنى حبة من الايمان أن شريعة جاءت لما قدمنا بعضه من مخالفة اليهود والنصارى لا يرضى من شرعها ببعض هذه القبائح \* وأصل ذلك كله انما هو اختصاص أعياد الكفار بأمر جديد أو مشابهم في بعض أمورهم فيوم الخميس هو عيدهم يوم غيد المائدة ويوم الاحد يسمونه عيد الفصح وعيد النور والعيد الكبير ولما كان عيدا صاروا يصنعون لاولادهم فيه البيض المصبوغ ونحوه لانهم فيه يأكلون ما يخرج من الحيوان من لحم وابن وبيض اذ صومهم هو عن الحيوان وما يخرج منه \* وعامة هذه الاعمال المحكية عن النصارى وغيرها مما لم يحك قد زنها الشيطان لكثير ممن يدعى الاسلام وجعل لها في قلوبهم مكانة وحسن ظن وزادوا في بعض ذلك ونقصوا وقدموا وأخروا . وكل ما غصت به هذه الايام من أفعالهم وغيرها فليس للمسلم ان يشابههم في أصله ولا في وصفه \* ومن ذلك أيضا أنهم يكسون بالحرمة دوابهم ويصبغون الاطعمة التي لا تكاد تفعل في عيد الله ورسوله ويتهادون الهدايا التي تكون في مثل مواسم الحج \* وعامتهم قد نسوا أصل ذلك وبقي عادة مطردة \* وهذا كله تصديق قول النبي صلى الله عليه وسلم لتبتعن سنن من كان قبلكم - واذا كانت المتابعة في القليل ذريعة ووسيلة الى بعض هذه القبائح كانت محرمة فكيف اذا أفضت الى ما هو كفر بالله من التبرك بالصليب والتعمد في المعمودية وقول القائل المعبود واحد وان كانت الطرق مختلفة ونحو ذلك من الاقوال والافعال التي تتضمن إما كون الشريعة النصرانية أو اليهودية المبذلين المنسوخين موصلة الى الله وإما استحسان بعض ما يخالف دين الله والتدين بذلك أو غير ذلك مما هو كفر بالله ورسوله وبالقرآن وبالاسلام بلا خلاف بين الامة . وأصل ذلك المشابهة والمشاركة

وبهذا يتبين لك كمال موقع الشريعة الحنيفية. وبعض حكم ماشرع الله لرسوله مبينة الكفار ومخالفتهم في غاية الامور لتكون المخالفة أحسم لمادة الشر وأبعد عن الوقوع فيما وقع فيه الناس فينبغي للمسلم اذا طلب منه أهله وأولاده شيئاً من ذلك أن يحيلهم على ما عند الله ورسوله ويقضى لهم في عيد الله من الحقوق ما يقطع استشرافهم الى غيره فان لم يرضوا فلا حول ولا قوة الا بالله ومن اغضب أهله لله أرضاه الله وأرضاهم \* فليحذر الماقل من طاعة النساء في ذلك. وفي الصحيحين عن اسامة بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تركت بعدني فتنة أضرب على الرجال من النساء. وأكثر ما يفسد الملك والدول طاعة النساء \* ففي صحيح البخاري عن أبي بكره قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة—وروى أيضاً هلكت الرجال حين أطاعت النساء وقد قال صلى الله عليه وسلم لأئمة المؤمنين لما راجعته في تقديم أبي بكر إن كن صواب يوسف— يريد أن النساء من شأنهن مراجعة ذي اللب كما قال في الحديث الآخر ما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب للبدن من احدكن \* ولما انشده الاعشى أعشى باهلة اياته التي يقول فيها (وهن شر غالب لمن غلب) جعل النبي صلى الله عليه وسلم يرددها ويقول (وهن شر غالب لمن غلب) ولذلك امتن الله سبحانه على ذكرى حيث قال (وأصلحنا له زوجه) قال بعض العلماء ينبني للرجل ان يجتهد الى الله في اصلاح زوجته وقد قال صلى الله عليه وسلم من تشبه بقوم فهو منهم \* وقد روى البيهقي باسناد صحيح في باب كراهية الدخول على المشركين يوم عيدهم في كنائسهم والتشبه بهم يوم نيروزهم ومهرجاناتهم—عن سفيان الثوري— عن ثور بن يزيد— عن عطاء بن دينار قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا تعلموا رطانة الأعاجم ولا تدخلوا على المشركين في كنائسهم يوم عيدهم فان السخط ينزل عليهم—فهذا عمر قد نهى عن تعلم لسانهم وعن مجرد دخول الكنيسة عليهم يوم عيدهم فكيف من يفعل بعض أفعالهم او قصد ما هو من مقتضيات دينهم أليست موافقتهم في العمل أعظم من موافقتهم في اللغة—أو ليس عمل بعض اعمال عيدهم أعظم من مجرد الدخول عليهم في عيدهم واذا كان السخط ينزل عليهم يوم عيدهم بسبب عملهم فمن يشر كهم في العمل أو بعضه أليس قد تعرض لمقبوبة ذلك \* ثم قوله اجتنبوا أعداء الله في عيدهم أليس نهياً عن لقاءهم والاجتماع بهم فيه فكيف بمن عمل عيدهم—وقال ابن عمر في كلام له من صنع نيروزهم ومهرجاناتهم وتشبه

بهم حتى يموت خسر معهم - وقال عمر اجتنبوا أعداء الله في عيدهم - ونص الامام أحمد على انه لا يجوز شهود أعياد اليهود والنصارى واحتج بقول الله تعالى والذين لا يشهدون الزور قال الشعانين<sup>(١)</sup> وأعيادهم - وقال عبد الملك بن حبيب من أصحاب مالك في كلام له (قال) فلا يماونون على شيء من عيدهم لان ذلك من تعظيم شركهم وعونهم على كفرهم \* وينبغي للسلطين أن ينهوا المسلمين عن ذلك وهو قول مالك وغيره لم أعلم انه اختلف فيه. وأكل ذبائح أعيادهم داخل في هذا الذي اجتمع على كراهيته بل هو عندى أشد - وقد سئل أبو القاسم عن الركوب في السفن التي تركب فيها النصارى الى أعيادهم فكره ذلك مخافة نزول السخط عليهم بشركهم الذي اجتمعوا عليه وقد قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منهم) فيوافقهم ويؤمنهم (فانه منهم) وروى الامام أحمد باسناد صحيح عن أبي موسى قال قلت لعمر إن لي كاتباً نصرانياً قال مالك قاتلك الله أما سمعت الله تعالى يقول يا أيها الذين آمنوا (لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض) ألا اتخذت حنيفياً قال قلت يا أمير المؤمنين لي كتابته وله دينه قال لا أكرمهم اذا هانهم الله ولا أعزهم اذا أذلهم الله ولا أدنهم اذا أقصاهم الله وقال الله تعالى (والذين لا يشهدون الزور) قال مجاهد أعياد المشركين وكذلك قال الربيع بن أنس وقال القاضي أبو يعلى (مسئلة في النهي عن حضور أعياد المشركين) وروى أبو الشيخ الاصبهاني باسناده في شروط أهل الذمة عن الضحاك في قوله (والذين لا يشهدون الزور) قال عيد المشركين - وباسناده عن سنان عن الضحاك (والذين لا يشهدون الزور) كلام المشركين - وروى باسناده عن ابن سلام<sup>(٢)</sup> عن عمرو بن مبرزة (والذين لا يشهدون الزور) لا يما كشون أهل الشرك على شركهم ولا يخالطونهم. وقد ذل الكتاب وجاءت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعة خلفائه الراشدين التي اجمع أهل العلم عليها بمخالفتهم وترك التشبه بهم<sup>(٣)</sup> ايقاد النار والفرح بها من شعار الجوس عباد النيران. \* والمسلم يجتهد في

(١) هو عيد النصارى يصنعونه في أول أحد في صومهم يخرجون فيه بورق الزيتون ونحوه يزعمون ان ذلك مشابهة لما جرى للمسيح عليه السلام حين دخل الى بيت المقدس راكباً أتاناً مع جحشها فامر بالمعروف ونهى عن المنكر فثار عليه غوغاء الناس وكان اليهود قد وكلوا قوما معهم عصا يضربون بها فأورقت تلك العصا وسجد أولئك للمسيح كذا ذكره الشيخ في كتابه اقتضاء الصراط المستقيم اهـ مصححه (٢) في نسخة عن سنان (٣) يباض بالاصلين

إحياء السنن وإماتة البدع \* في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن اليهود والنصارى لا يصبغون تخالفوهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون وقد أمرنا الله تعالى أن نقول في صلواتنا (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين) والله سبحانه أعلم

المسئلة الثالثة عشرة \* في كفارة اليمين قال شيخ الاسلام ابن تيمية كفارة اليمين هي المذكورة في سورة المائدة قال تعالى (فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام) فتي كان واجدا فعليه أن يكفر بأحدى الثلاث فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام — وإذا اختار أن يطعم عشرة مساكين فله ذلك \* ومقدار ما يطعم مبنى على أصل وهو أن اطعامهم هل هو مقدر بالشرع أو بالعرف فيه قولان للعلماء . منهم من قال هو مقدر بالشرع وهؤلاء على أقوال — منهم من قال يطعم كل مسكين صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو نصف صاع من بر كقول أبي حنيفة وطائفة — ومنهم من قال يطعم كل واحد نصف صاع من تمر وشعير أو ربع صاع من بر وهو مد كقول أحمد وطائفة — . ومنهم من قال بل يجزئ في الجميع مبد من الجميع كقول الشافعي وطائفة \* والقول الثاني أن ذلك مقدر بالعرف لا بالشرع فيطعم أهل كل بلد من أوسط ما يطعمون أهليهم قدرا ونوعا . وهذا معنى قول مالك قال اسمعيل بن اسحق كان مالك يرى في كفارة اليمين أن المد يجزئ بالمدينة قال مالك وأما البلدان فإن لهم عيشا غير عيشنا فأرى أن يكفروا بالوسط من عيشهم لقول الله تعالى (من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم) وهو مذهب داود وأصحابه مطلقا \* والمنقول عن أكثر الصحابة والتابعين هذا القول ولهذا كانوا يقولون الاوسط خبز ولبن ، خبز وسمن ، خبز وتمر . والا على خبز ولحم وقد بسطنا إلا نأر عنهم في غير هذا الموضع وبيننا أن هذا القول هو الصواب الذي يدل عليه الكتاب والسنة والاعتبار وهو قياس مذهب أحمد وأصوله فإن أصله أن ما لم يقدره الشارع فإنه يرجع فيه الى العرف وهذا لم يقدره الشارع فيرجع فيه الى العرف لاسيما مع قوله تعالى (من أوسط ما تطعمون أهليكم) فإن أحمد لا يقدر طعام المرأة والولد ولا المملوك ولا يقدر أجره الاجير المستأجر بطعامه وكسوته في ظاهر مذهبه ولا يقدر الضيافة الواجبة عنده قولا واحدا ولا يقدر الضيافة

المشروطة على أهل الذمة للمسلمين في ظاهر مذهبه. هذا مع ان هذه واجبة بالشرط فكيف يقدر طعاما واجبا بالشرع بل ولا يقدر الجزية في اظهر الروايتين عنه ولا الخراج ولا يقدر أيضاً الأطعمة الواجبة مطلقا سواء وجبت بشرع أو شرط ولا غير الأطعمة مما وجبت مطلقا نطعام الكفارة أولى ان لا يقدر \* والأقسام ثلاثة فماله حد في الشرع أو اللأفة رجع في ذلك اليها — وما ليس له حد فيهما رجع فيه الى العرف ولهذا لا يقدر للعقود ألفاظا بل أصله في هذه الامور من جنس أصل مالك كما أن قياس مذهبه ان يكون الواجب في صدقة الفطر نصف صاع من بر وقد دل على ذلك كلامه أيضا كما قد بين في موضع آخر وان كان المشهور عنه تقدير ذلك بالصاع كالتمر والشعير \* وقد تنازع العلماء في الادم هل هو واجب أو مستحب على قولين والصحيح أنه ان كان يطعم أهله بادم أطعم المساكين بادم وان كان انما يطعمهم بلا ادم لم يكن عليه ان يفضل المساكين على أهله بل يطعم المساكين من أوسط ما يطعم أهله \* وعلى هذا فن البلاد من يكون أوسط طعام أهلها من حنطة كما يقال عن أهل المدينة واذا صنع خبزا جاء نحو رطلين بالعراق وهو بالدمشقي خمسة أواق وخمسة أسباع أو قية فان جعل بعضه أداما كما جاء عن السلف كان الخبز نحووا من أربعة أواق وهذا لا يكفي أكثر أهل الامصار فلذلك قال جمهور العلماء يطعم في غير المدينة أكثر من هذا اما مدان أو مد ونصف على قدر طعامهم فيطعم من الخبز إما نصف رطل بالدمشقي واما ثلثا رطل واما رطل واما أكثر إما مع الادم وإما بدون الادم على قدر عادتهم في الاكل في وقت<sup>(١)</sup> فان عادة الناس تختلف بالرخص والنلاء واليسار والاعسار وتختلف بالشتاء والصيف وغير ذلك واذا حسب ما يوجبه أبو حنيفة خبزا كان رطلا وثلثا بالدمشقي فانه يوجب نصف صاع عنده ثمانية ارطال. واما ما يوجبه من التمر والشعير فيوجب صاعا ثمانية ارطال وذلك بقدر ما يوجبه الشافعي ست مرات وهو بقدر ما يوجبه أحمد بن حنبل ثلاث مرات \* والمختار أن يرجع في ذلك الى عرف الناس وعادتهم فقد يحزى في بلد ما أوجبه أبو حنيفة وفي بلد ما أوجبه أحمد وفي بلد آخر ما بين هذا وهذا على حسب عادته عملا بقوله تعالى (من أوسط ما تطعمون أهليكم) واذا جمع عشرة مساكين وعشاهم خبزا أو ادم من أوسط ما يطعم أهله أجزاء ذلك عند أكثر

السلف وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين وغيرهم وهو أظهر القولين في الدليل فإن الله تعالى أمر بالأطعام لم يوجب التملك وهذا أطعام حقيقة ومن أوجب التملك احتج بمحيتين (أحدهما) أن الطعام الواجب مقدر بالشرع ولا يعلم إذا أكلوا أن كل واحد يأكل قدر حقه (والثانية) أنه بالتملك يتمكن من التصرف الذي لا يمكنه مع الإطعام \* وجواب الأولى أنا لأن الله مقدر بالشرع وإن قدر أنه مقدر به فالكلام إنما هو إذا أشبع كل واحد منهم غداء وعشاء وحينئذ فيكون قد أخذ كل واحد قدر حقه وأكثر. وأما التصرف بما شاء الله تعالى لم يوجب ذلك إنما أوجب الإطعام ولو أراد ذلك لا وجب مالا من النقد ونحوه وهو لم يوجب ذلك والزكاة إنما أوجب فيها التملك لأنه ذكرها باللام بقوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين). ولهذا حيث ذكر الله التصرف بحرف الظرف كقوله (وفي الرقاب وفي سبيل الله) فالصحيح أنه لا يجب التملك بل يجوز أن يعتق من الزكاة وإن لم يكن ذلك تملكاً للمعتق ويجوز أن يشتري منها سلاحاً يعين به في سبيل الله وغير ذلك ولهذا قال من قال من العلماء الإطعام أولى من التملك لأن المملك قد يبيع ما أعطيته ولا يأكله بل قد يكتزّه فإذا أطعم الطعام حصل مقصود الشارع قطعا - وغاية ما يقال أن التملك قد يسمى أطعاماً كما يقال أطعم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجدة السدس \* وفي الحديث ما أطعم الله نبياً طعمة إلا كانت لمن يلي الأمر من بعده لكن يقال لا ريب أن اللفظ يتناول الإطعام المعروف بطريق الأولى ولأن ذلك إنما يقال إذا ذكر المظم فيقال أطعمه كذا فأما إذا أطلق وقيل أطعم هؤلاء المساكين فإنه لا يفهم منه إلا نفس الإطعام لكن لما كانوا يأكلون ما يأخذونه سمي التملك للطعام أطعاماً لأن المقصود هو الإطعام أما إذا كان المقصود مصرفاً غير الأكل فهذا لا يسمى أطعاماً عند الإطلاق.

المسئلة الرابعة عشرة \* في صدقة الفطر هل يجب استيعاب الأصناف الثمانية في صرفها أم يجزئ صرفها إلى شخص واحد - وما أقوال العلماء في ذلك -

الجواب \* الحمد لله \* الكلام في هذا الباب في أصليين (أحدهما) في زكاة المال كزكاة الماشية والنقد وعروض التجارة والمشتريات فهذه فيها قولان للعلماء (أحدهما) أنه يجب على مترك أن يستوعب بزكاته جميع الأصناف المقدور عليها وإن يعطى من كل صنف ثلاثة وهذا هو المعروف من مذهب الشافعي وهو رواية عن الإمام أحمد (الثاني) بل الواجب أن لا يخرج بها

عن الاصناف الثمانية ولا يعطى أحداً فوق كفايته ولا يحابى أحداً بحيث يعطي واحداً ويذع من هو أحق منه أو مثله مع امكان العدل . وعند هؤلاء إذا دفع زكاة ماله جميعها لواحد من صنف وهو يستحق ذلك مثل ان يكون غارماً عليه ألف درهم لا يجد لها وفاء فيعطيه زكاته كلها وهي ألف درهم اجزأه . وهذا قول جمهور أهل العلم كابى حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه وهو المأثور عن الصحابة كحديثه بن اليمان وعبد الله بن عباس ويذكر ذلك عن عمر نفسه وقد ثبت في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقيصة بن مخارق الهلالي أقم ياقيصة حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها \* وفي سنن أبي داود وغيرها انه قال لسلمة بن صخر البياض اذهب الى عامل بنى زريق فليدفع صدقتهم اليك \* ففي هذين الحديثين أنه دفع صدقة قوم لشخص واحد لكن الأمر هو الامام وفي مثل هذا تنازع \* وفي المسئلة بحث من الطرفين لا تحمله هذه الفتوى فان المقصود هو الاصل الثاني وهو صدقة الفطر فان هذه الصدقة هل تجرى مجرى صدقة الاموال أو صدقة الابدان كالكفارات على قولين — فمن قال بالاول وكان من قوله وجوب الاستيعاب أوجب الاستيعاب فيها \* وعلى هذين الاصلين يبنى ما ذكره السائل من مذهب الشافعي رضى الله عنه — ومن كان من مذهبه انه لا يجب الاستيعاب كقول جمهور العلماء غانهم يجوزون دفع صدقة الفطر الى واحد كما عليه المسلمون قديماً وحديثاً — ومن قال بالثاني ان صدقة الفطر تجرى مجرى كفارة اليمين والظهار والقتل والجماع في رمضان وتجري كفارة الحج فان سبها هو البدن ليس هو المال كما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فرض صدقة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين . من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات — وفي حديث آخر انه قال أغنهم في هذا اليوم عن المسئلة ولهذا أوجب الله <sup>(١)</sup> طعاماً كما أوجب الكفارة طعاماً وعلى هذا القول فلا يجزئ اطعامها الا لمن يستحق الكفارة وهم لا يخذون حاجة أنفسهم فلا يعطى منها في المؤلفة ولا الرقاب ولا غير ذلك . وهذا القول أقوى في الدليل \* وأضعف الاقوال قول من يقول انه يجب على كل مسلم أن يدفع صدقة فطره الى اثني عشر أو ثمانية عشر أو الى أربعة وعشرين أو اثنين وثلاثين أو ثمانية وعشرين ونحو ذلك فان هذا خلاف ما كان

(١) يابض بالاصلين



عليه المسلمون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين وصحباؤه أجمعين لم يعمل بهذا مسلم على عهدهم بل كان المسلم يدفع صدقة فطره وصدقة فطر عياله الى المسلم الواحد ولو رأوا من يقسم الصاع على بضعة عشر نفسا يعطى كل واحد حفنة لأنكروا ذلك غاية الانكار وعدوه من البدع المستنكرة والافعال المستقبحة فان النبي صلى الله عليه وسلم قدر الأمور به صاعا من تمر أو صاعا من شعير ومن البر إما نصف صاع واما صاعا على قدر الكفاية التسامة للواحد من المساكين وجعلها طعمة لهم يوم العيد يستغنون بها فاذا أخذ المسكين حفنة لم ينفع بها ولم تقع موقعا. وكذلك من عليه دين وهو ابن سبيل اذا أخذ حفنة من حنطة لم<sup>(١)</sup> بها من مقصودها ما يمد مقصودا للعقلاء وان جاز أن يكون ذلك مقصودا في بعض الاوقات كما أن لو فرض عدد مضطرون وان قسم بينهم الصاع عاشوا وان خص به بعضهم مات الباقون فهنا ينبنى تفرقه بين جماعة لكن هذا يقتضي ان يكون التفرق هو المصلحة والشرعية منزوعة عن هذه الافعال المنكرة التي لا يرضاها العقلاء ولم يفعلها أحد من سلف الامة وأئمتها \* ثم قول النبي صلى الله عليه وسلم طعمة للمساكين نص في أن ذلك حق للمساكين \* وقوله تعالى في آية الظهار (فاطعام ستين مسكينا) فاذا لم يحز أن تصرف تلك للاصناف الثمانية فكذلك هذه ولهذا يعتبر في الخرج من المال أن يكون من جنس النصاب والواجب ما يبقى ويستثنى ولهذا كان الواجب فيها الاناث دون الذكور الا في التبعية وابن لبون لان المقصود الدر والنسل وانما هو للاناث. وفي الضحايا والهدايا لما كان المقصود الاكل كان الذكر أفضل من الانثى وكانت الهدايا والضحايا اذا تصدق بها أو ببعضها فانما هو للمساكين أهل الحاجة دون استيعاب المصارف الثمانية وصدقة الفطر وجبت طعاما للاكل لا للاستثناء فعلم انها من جنس الكفارات \* واذا قيل ان قوله (انما الصدقات للفقراء والمساكين) نص في استيعاب الصدقة — قيل هذا خطأ لوجوه

(أحدها) ان اللام في هذه انما هي لتعريف الصدقة المعهودة التي تقدم ذكرها في قوله (ومنهم من يلمزك في الصدقات فان أعطوا منها رضوا) وهذه اذا صدقات الاموال دون صدقات الايدان باتفاق المسلمين ولهذا قال في آية النفدية (فنفدية من صيام أو صدقة أو

(١) يباين بالاصلين ولعل الاصل قوله لم يتبلغ ونحوه والله أعلم اهـ مسجحه

نسك) لم تكن هذه الصدقة داخلة في آية براءة واتفق الاثمة على ان فدية الاذى لا يجب صرفها في جميع الاصناف الثمانية وكذلك صدقة التطوع لم تدخل في الآية باجماع المسلمين وكذلك سائر المعزوف فانه قد ثبت في الصحيح من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل معروف صدقة . لا يختص بها الاصناف الثمانية باتفاق المسلمين . وهذا جواب من يمنع دخول هذه الصدقة في الآية وهي تم جميع الفقراء والمساكين والنازمين في مشارق الارض ومغاربها ولم يقل مسلم انه يجب استيعاب جميع هؤلاء . بل غاية ما قيل انه يجب اعطاء ثلاثة من كل صنف وهذا تخصيص اللفظ العام من كل صنف ثم فيه تعيين فقير دون فقير . وأيضا لم يوجب أحد التسوية في آحاد كل صنف فالقول عند الجمهور في الاصناف عموما وتسوية كالقول في آحاد كل صنف عموما وتسوية \*

(الوجه الثاني) أن قوله انما الصدقات للحصر وانما يثبت المذكور ويبقى ما عداه والمعنى ليست الصدقة لغير هؤلاء بل هؤلاء فالمثبت من جنس المنفى ومعلوم انه لم يقصد تعيين الملك بل قصد تعيين الحل أى لا يحل الصدقة لغير هؤلاء فيكون المعنى بل يحل لهم وذلك أنه ذكر في معرض الذم لمن سأل من الصدقات وهو لا يستحقها والمذموم يذم على طلب ما لا يحل له لا على طلب ما يحل له وان كان لا يملكه اذ لو كان كذلك لثم هؤلاء وغيرهم اذا سألوها من الامام قبل إعطائها ولو كان الذم عاما لم يكن في الحصر ذم هؤلاء دون غيرهم وسيأتي الآية يقتضى ذمهم والذم الذى اختصوا به سؤال ما لا يحل فيكون ذلك الذى نفى ويكون المثبت هذا يحل وليس من الاحلال للاصناف وآحادهم وجود الاستيعاب والتسوية كاللام في قوله تعالى (هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا) وقوله (وسخر لكم ما فى السموات وما فى الارض جميعا منه) وقوله عليه الصلاة والسلام (أنت ومالك لبيك) وأمثال ذلك مما جاءت به اللام للإباحة فقول القائل انه قسمها بينهم بواو التشريك ولام التملك ممنوع لما ذكرناه \*

(الوجه الثالث) أن الله لما قال في الفرائض (يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين) وقال (ولكم نصف ما ترك أزواجكم) الى قوله (ولهن الربع مما تركتم) وقال (وان كانوا أخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين) لما كانت اللام للتملك وجب استيعاب الاصناف المذكورين وأفراد كل صنف والتسوية بينهم فاذا كان لرجل أربع زوجات وأربعة

بين أو بنات أو أخوات أو أخوة وجب العموم والتسوية في الأفراد لأن<sup>(١)</sup> استحق بالنسب وهم مستوون فيه وهناك لم يكن الأمر فيه كذلك ولم يجب فيه ذلك . — ولا يقال أفراد الصنف لا يمكن استيعابه لأنه يقال بل يجب أن يقال في الأفراد ما قيل في الاصناف فإذا قيل يجب استيعابها بحسب الامكان ويسقط المعجوز عنه قيل في الأفراد كذلك وليس الأمر كذلك لكن يجب تحرى العدل بحسب الامكان كما ذكره والله أعلم .

المسئلة الخامسة عشرة ﴿ قال شيخ الاسلام اذا حلف الرجل يمينا من الايمان فالايان ثلاثة اقسام (أحدها) ما ليس من ايمان المسلمين وهو الحلف بالخلقوات كالكمة والملائكة والمشايع والملوك والآباء وتربتهم ونحو ذلك فهذه يمين غير منعقدة ولا كفارة فيها باتفاق العلماء بل هي منهي عنها باتفاق أهل العلم والنهي نهى تحريم في أصح قولهم \* ففي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت \* وقال إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم . وفي السنن عنه أنه قال من حلف بغير الله فقد أشرك (والثاني) اليمين بالله تعالى كقوله والله لأفعلن فهذه يمين منعقدة فيها الكفارة اذا حث فيها باتفاق المسلمين \* وأيمان المسلمين التي هي في معنى الحلف بالله مقصود الحالف بها تعظيم الخالق لا الحلف بالخلقوات كالحلف بالنذر والحرام والطلاق والعتاق كقوله ان فعلت كذا فملي صيام شهر أو الحج الى بيت الله أو الحل عليّ حرام لا أفعل كذا أو إن فعلت كذا فكل ما أملكه حرام أو الطلاق يلزمي لأفعلن كذا أو لا أفعله أو ان فعلته فنسائي طوالق وعبيدي أحرار وكل ما أملكه صدقة ونحو ذلك فهذه الايمان للعلماء فيها ثلاثة أقوال — قيل اذا حث لزمه ما علقه وحلف به — وقيل لا يلزمه شيء — وقيل يلزمه كفارة يمين . ومنهم من قال الحلف بالنذر يجزئه فيه الكفارة والحلف بالطلاق والعتاق يلزمه ما حلف به \* وأظهر الأقوال وهو القول الموافق للأقوال الثابتة عن الصحابة وعليه يدل الكتاب والسنة والاعتبار أنه يجزئه كفارة يمين في جميع أيمان المسلمين كما قال الله تعالى (ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم) وقال تعالى (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا قليلا الذي هو خير وتكفر عن يمينه \* فاذا قال الحل على حرام لا أفعل كذا أو الطلاق يلزمي لا أفعل كذا أو ان

(١) يابض بالاسلين

فعلت لدا فعلى الحج أو مالى صدقة اجزأه فى ذلك كفارة يمين فإن كفر كفارة الظهار فهو أحسن وكفارة اليمين ينجر فيها بين العتق أو اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم وإذا أطعمهم أطعم كل واحد جارية من الجرايات المعروفة فى بلده مثل أن يطعم ثمان أواق أو تسع أواق بالشامى ويطعم مع ذلك ادمها كما جزت عادة أهل الشام فى إعطاء الجرايات خبزاً واداما وإذا كفر يمينه لم يقع به الطلاق . وأما اذا قصد إيقاع الطلاق على الوجه الشرعى مثل أن ينجز البطلاق فيطلقها واحدة فى طهر لم يصحها فيه فهذا يقع به الطلاق باتفاق العلماء وكذلك اذا علق الطلاق بصفة يقصد إيقاع الطلاق عندها مثل أن يكون مريداً للطلاق اذا فعلت أمراً من الامور فيقول لها ان فعلته فانت طالق قصده أن يطلقها اذا فعلته فهذا مطلق يقع به الطلاق عند السلف وجماهير الخلف بخلاف من قصده أن ينهأها ويخرجها باليمين ولو فعلت ذلك الذى يكرهه لم يجز أن يطلقها بل هو مريد لها وان فعلته لكنه قصد اليمين لئنها عن الفعل لا مريد أن يقع الطلاق وان فعلته فهذا حالف لا يقع به الطلاق فى أظهر قولى العلماء من السلف والخلف بل يجزئه كفارة يمين كما تقدم

فصل ١٠ والطلاق الذى يقع بلا ريب هو الطلاق الذى أذن الله فيه وأباحه وهو أن يطلقها فى الطهر قبل أن يطأها أو بعد ما يبين حملها طليقة واحدة \* فأما الطلاق المحرم مثل أن يطلقها فى الحيض أو يطلقها بعد أن يطأها وقبل أن يبين حملها فهذا الطلاق محرم باتفاق العلماء ( وكذلك ) اذا طلقها ثلاثاً بكلمة أو كلمات فى طهر واحد فهو محرم عند جمهور العلماء وتنازعوا فيما يقع بها فقليل يقع بها الثلاث - وقيل لا يقع بها الا طليقة واحدة وهذا هو الاظهر الذى يدل عليه الكتاب والسنة كما قد بسط فى موضعه ( وكذلك ) الطلاق المحرم فى الحيض وبعد الوطء هل يلزم - فيه قولان للعلماء والأظهر أنه لا يلزم كما لا يلزم النكاح المحرم والبيع المحرم وقد ثبت فى الصحيح عن ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وصدر من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة \* وثبت أيضاً فى مسند أحمد أن ركائة بن عبد يزيد طلق امرأته ثلاثاً فى مجلس واحد فقال النبى صلى الله عليه وسلم هى واحدة ولم يثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم خلاف هذه السنة بل ما يخالفها إما أنه ضعيف بل مرجوح وإما أنه صحيح لا يدل على خلاف ذلك كما قد بسط ذلك فى موضعه والله أعلم

﴿فصل﴾ الطلاق منه طلاق سنة أباحه الله تعالى وطلاق بدعة حرمه الله - فطلاق السنة أن يطلقها طلقة واحدة اذا طهرت من الحيض قبل أن يجامعها أو يطلقها حاملا قد بين حملها فإن طلقها وهي حائض أو وطئها وطئة بعد الوطء قبل أن يتبين حملها فهذا طلاق محرم بالكتاب والسنة واجماع المسلمين - وتنازع العلماء هل يلزم أو لا يلزم على قولين - والظاهر انه لا يلزم وان طلقها ثلاثا بكلمة أو بكلمات في طهر واحد قبل أن يراجعها مثل ان يقول انت طالق ثلاثا أو انت طالق ألف طلقة أو مائة طلقة أو أنت طالق أنت طالق أنت طالق ونحو ذلك من الكلام فهذا حرام عند جمهور العلماء من السلف والخلف وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وظاهر مذهبه - وكذلك لو طلقها ثلاثا قبل أن تنقضي عدتها فهو أيضا حرام عند الاكثرين وهو مذهب مالك وأحمد في ظاهر مذهبه (وأما السنة) اذا طلقها طلقة واحدة لم يطلقها الثانية حتى يراجعها في العدة أو يتزوجها بمقد جديد بعد العدة فيثبت له أن يطلقها الثانية - وكذلك الثالثة فاذا طلقها الثالثة كما أمر الله ورسوله حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره \* وأما لو طلقها الثلاث طلاقا محرما مثل أن يقول لها أنت طالق ثلاثا جملة واحدة فهذا فيه قولان للعلماء أحدهما يلزمه الثلاث - والثاني لا يلزمه الا طلقة واحدة وله أن يراجعها في العدة وينكحها بمقد جديد بعد العدة وهذا قول كثير من السلف والخلف وهو قول طائفة من أصحاب مالك وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وهذا أظهر القولين لدلائل كثيرة \* منها ما ثبت في الصحيح عن ابن عباس قال كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من خلافة عمر واحدة \* ومنها ما رواه الامام أحمد وغيره باسناد جيد عن ابن عباس أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد وجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال انما هي واحدة ورد بها عليه \* وهذا الحديث قد ثبته أحمد بن حنبل وغيره - وضعف أحمد وأبو عبيد وابن حزم وغيرهم ما روى أنه طلقها البتة وانه استحلفه ما أردت الا واحدة فان رواة هذا مجاهيل لا يعرف حفظهم وعدهم ورواة الاول معروفون بذلك \* ولم ينتقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم باسناد منقول أن أحدا طلق امرأته ثلاثا بكلمة واحدة فالزمه الثلاث بل روى في ذلك أحاديث كلها كذب باتفاق أهل العلم ولكن جاء في أحاديث صحيحة ان فلانا طلق امرأته ثلاثا أي ثلاثا متفرقة وجاء أن الملاعن طلق ثلاثا وتلك امرأة لاسبيل له الى رجعتها بل هي محرمة عليه

سواء طلقها أو لم يطلقها كما لو طلق المسلم امرأته إذا ارتدت ثلاثا وكما لو أسلمت امرأة اليهودي فطلقها ثلاثا. أو أسلم زوج المشركة فطلقها ثلاثا. وإنما الطلاق الشرعي أن يطلق من يملك أن يرتجمها أو يتزوجها بقصد جديد والله أعلم \*

﴿فصل﴾ إذا حلف الرجل بالحرام فقال الحرام يلزمني لا أفعل كذا أو الحل عليّ حرام لا أفعل كذا أو ما أحل الله عليّ حرام أن فعلت كذا أو ما يحل للمسلمين يحرم عليّ إن فعلت كذا أو نحو ذلك وله زوجة ففي هذه المسئلة نزاع مشهور بين السلف والخلف ولكن القول الراجح أن هذه يمين من الأيمان لا يلزمه بها طلاق ولو قصد بذلك الحلف بالطلاق وهذا مذهب الإمام أحمد المشهور عنه حتى لو قال أنت عليّ حرام ونوي به الطلاق لم يقع به الطلاق عنده ولو قال أنت عليّ كظهر أمي وقصد به الطلاق فإن هذا لا يقع به الطلاق عند عامة العلماء وفي ذلك أنزل الله القرآن فانهم كانوا يعدون الظهار طلاقا والايلاء طلاقا فرفع الله ذلك كله وجعل في الظهار الكفارة الكبرى وجعل الايلاء يميناً يترتب فيها الرجل أربعة أشهر فلما أن يمسك بمعروف أو يسرح بإحسان \* كذلك قال كثير من السلف والخلف أنه إذا كان مزوجاً فحرم امرأته أو حرم الحلال مطلقاً كان مظاهراً وهذا مذهب أحمد وإذا حلف بالظهار والحرام لا يفعل شيئاً وحنث في يمينه أجزأته الكفارة في مذهبه لكن قيل إن الواجب كفارة ظهار وسواء حلف أو أوقع وهو المنقول عن أحمد - وقيل بل إن حلف به أجزأه كفارة يمين وإن أوقعه لزمه كفارة ظهار وهذا أقوى. وأقيس على أصول أحمد وغيره فالخالف بالحرام يجرمه كفارة يمين كما يجرى الخالف بالنذر إذا قال إن فعلت كذا فعلى الحج أو مالى صدقة. وكذلك إذا حلف بالعتق يجرمه كفارة عند أكثر السلف من الصحابة والتابعين وكذلك الحلف بالطلاق يجرى فيه أيضاً كفارة يمين كما أفق به <sup>(١)</sup> من السلف والخلف والثابت عن الصحابة لا يخالف ذلك بل معناه يواقه فكل يمين يحلف بها المسلمون في أيمانهم ففيها كفارة يمين كما دل عليه الكتاب والسنة \* وأما إذا كان مقصود الرجل أن يطلق أو أن يعتق أو أن يظهر فهذا يلزمه ما أوقعه سواء كان منجزاً أو مطلقاً ولا يجرمه كفارة يمين والله سبحانه أعلم .

(٢) ياض بالأصل ولعل المتروك قوله جمع اه مصححه .

﴿فصل﴾ فيمن قال من تبع هذه الفتيا وعمل بها فولده بعد ذلك ولد زنا فانه في غاية الجبل والضلال والمشافه لله ولرسوله فان المسلمين متفقون على أن كل نكاح اعتقد الزوج أنه نكاح مائع اذا وطئ فيه فانه يلحقه فيه ولده ويتوارثان باتفاق المسلمين وان كان ذلك النكاح باطلا في نفس الامر باتفاق المسلمين سواء كان النكاح كافرا أو مسلما واليهودي اذا تزوج بنت أخيه كان ولده منها يلحقه نسبه ويرثه باتفاق المسلمين وان كان ذلك النكاح باطلا باتفاق المسلمين ومن استحله كافر اتجب استنابته \* وكذلك المسلم الجاهل لو تزوج امرأة في عدتها كما يفعل جهال الأعراب ووطئها يمتقدها زوجة كان ولده منها يلحقه نسبه ويرثه باتفاق المسلمين ومثل هذا كثير فان ثبوت النسب لا يفتقر الى صحة النكاح في نفس الامر بل الولد للفراش كما قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللماهر الحجر فن طلق امرأته ثلاثا ووطئها يمتقدها أنه لم يقع بها الطلاق إما لجهله وإما لمفت مخطئ فله الزوج وإما لنير ذلك فانه يلحقه النسب ويتوارثان بالاتفاق بل ولا تحسب العدة الا من حين ترك وطأها فانه كان يطؤها معتقدا أنها زوجته فهي فراش له فلا تمتد له حتى يزول الفراش ومتى نكح امرأة نكاحا فاسدا متفقا على فساده او مختلفا في فساده او ملكها ملكا فاسدا متفقا على فساده او مختلفا في فساده ووطئها يمتقدها زوجته الحرة أو أمته الملوكة فان ولده منها يلحقه نسبه ويتوارثان باتفاق المسلمين والولد يكون ايضا حرا وان كانت الموطوءة مملوكة للغير في نفس الامر ووطئت بدون إذن سيدها لكن لما كان الواطئ مغرورا زوج بها وقيل له هي حرة أو بيعت منه فاشتراها يمتقدها ملكا للبائع فانما وطئ من يمتقدها زوجته الحرة أو أمته الملوكة فولده منها حرا لاجل اعتقاده وان كان اعتقاده مخطئا وبهذا قضى الخلفاء الراشدون واتفق عليه أئمة المسلمين فهو لاء الذين وطئوا أو جاءهم أولاد لو كانوا قد وطئوا في نكاح فاسد متفق على فساده وكان الطلاق وقع بهم باتفاق المسلمين وهم وطئوا يمتقدون أن النكاح باق لاجل قيا من أفتاهم اولنير ذلك كان نسب الاولاد بهم لا حقا ولم يكونوا أولاد زنا بل يتوارثون باتفاق المسلمين هذا في المجمع على فساده فكيف في المختلف في فساده وان كان القول الذي وطئ به ضعيفا كمن وطئ في نكاح المتعة أو نكاح المرأة نفسها بلا ولي ولا شهود فان هذا اذا وطئ فيه يمتقدها نكاحا لحقه فيه النسب فكيف بنكاح مختلف فيه وقد ظهرت حجة القول بصحته

بالكتاب والسنة والقياس وظاهر ضعف القول الذي يناقضه وعجز أهله عن نصرته بعد البحث التام لانتفاء الحجة الشرعية \* فن قال ان هذا النكاح او مثله يكون الولد فيه ولد زنا لا يلحقه نسبه ولا يتوارث هو وأبوه الواطى \* فانه يخالف لاجماع المسلمين منسليخ من ربة الدين فان كان جاهلا عرف و بين له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاءه الراشدين وسائر أئمة الدين الحقوا أولاد الجاهلية بأبائهم وان كانت محرمة بالاجماع ولم يشترطوا في لحوق النسب أن يكون النكاح جائزا في شرع المسلمين فان أضر على مشاققة الرسول من بعد ما تبين له الهدى واتباع غير سبيل المؤمنين فانه يستتاب فان تاب والا قتل \* فقد ظهر أن من أنكر الفتيا بأنه لا يقع الطلاق وادعي الاجماع على وقوعه وقال أن الولد ولد زنا هو مخالف لاجماع المسلمين مخالف لكتاب الله وسنة رسول رب العالمين وأن المفتى بذلك او القاضى به فعل ما يسوغ باجماع المسلمين وليس لاحد النسخ من الفتيا بقوله او القضاء بذلك ولا الحكم بالمنع من ذلك باتفاق المسلمين والا حكام المخالفة للاجماع باطلة باجماع المسلمين والله أعلم \*

المسئلة السادسة عشرة \* قال شيخ الاسلام رحمه الله . أما بعد فقد كنا في مجلس التفقه في الدين والنظر في مدارك الاحكام المشروعة تصويرا وتقريرا وتأصيلا وتقصيلا فوق الكلام في شرح القول في حكم منى الانسان وغيره من الدواب الطاهرة وفي أرواث البهائم المباحة أهي طاهرة أم نجسة على وجه أحب اصحابنا تقييده وما يقاربه من زيادة وتقصان فكتبت لهم في ذلك فأقول ولا حول ولا قوة الا بالله هذا مبنى على أصل وفصلين (أما الاصل) فاعلم ان الاصل في جميع الاعيان الموجودة على اختلاف أصنافها وتباين أوصافها أن تكون حلالا مطلقا لا دمين وان تكون طاهرة لا يحرم عليهم ملابستها ومباشرتها ومماسستها وهذه كلمة جامعة ومقالة عامة وقضية فاضلة عظيمة المنفعة واسعة البركة يفرع اليها حملة الشريعة فيما لا يحصى من الاعمال وحوادث الناس وقد دل عليها أدلة عشرة مما حضرني ذكره من الشريعة وهي كتاب الله وسنة رسوله واتباع سبيل المؤمنين المنظومة في قوله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم) وقوله (انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا) ثم مسالك القياس والاعتبار ومناهج الرأي والاستبصار

(الصف الاول) الكتاب وهم عدة آيات \* (الآية الاولى) قوله تعالى (هو الذي



خلق لكم ما في الارض جميعا) وان الخطاب لجميع الناس لافتتاح الكلام بقوله (يا أيها الناس اعبدوا ربكم) ووجه الدلالة أنه أخبر أنه خلق جميع ما في الارض للناس مضافا اليهم باللام واللام حرف الاضافة وهي توجب اختصاص المضاف بالمضاف اليه واستحقاقه اياه من الوجه الذي يصلح له وهذا المعنى يعم موارد استعمالها كقولهم المال لزيد والسرغ للدابة وما أشبه ذلك فيجب اذاً أن يكون الناس مملكين ممكنين لجميع ما في الارض فضلا من الله من الله ونعمة وخص من ذلك بعض الاشياء وهي الخبائث لما فيها من الافساد لهم في معاشهم او معادهم فيبقى الباقي مباحا بموجب الآية (الآية الثانية) قوله تعالى (وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم اليه) ذات الآية من وجهين (احدهما) أنه وبجهم وعنفهم على ترك الاكل مما ذكر اسم الله عليه قبل أن يحله باسمه الخاص فلو لم تكن الاشياء مطلقة مباحة لم يلحقهم ذم ولا توبيخ اذ لو كان حكمها مجبولا او كانت معظورة لم يكن ذلك (الوجه الثاني) أنه قال (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) والتفصيل التبيين فيبين أنه بين المحرمات فما لم يبين تحريمه ليس بمحرم . وما ليس بمحرم فهو حلال اذ ليس الا حلال أو حرام (الآية الثالثة) قوله تعالى (وسخر لكم ما في السموات وما في الارض جميعا منه) واذا كان ما في الارض مسخرا لنا جاز استمتاعنا به كما تقدم (الآية الرابعة) قوله تعالى (قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة او دما مسفوحا) الآية فما لم يجد تحريمه ليس بمحرم وما لم يحرم فهو حلال ومثل هذه الآية قوله (انما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير) الآية لان حرف انما يوجب حصر الاول في الثاني فيجب انحصار المحرمات فيما ذكر وقد دل الكتاب على هذا الاصل المحيط في مواضع اخر

(الصنف الثاني) السنة والذي حضرني منها حديثان \* (الحديث الاول) في الصحيحين عن سعد بن ابى وقاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أعظم المسلمين جرما من يسأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسئلته \* دل ذلك على ان الاشياء لا تحرم الا بتحريم خاص لقوله لم يحرم ودل أن التحريم قد يكون لأجل المسئلة فيبين بذلك أنها بدون ذلك ليست محرمة وهو المقصود (الثاني) روى أبو داود في سننه عن سلمان الفارسي قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء من السمن والجبن والفرا فقال الحلال ما أحل الله في كتابه

والحرام ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا عنه . فنه دليلان (أحدهما) انه أفنى بالإطلاق فيه (الثاني) قوله وما سكت عنه فهو مما عفا عنه نص في ان ماسكت عنه فلا أثر عليه فيه وتسميته ههنا عفواً كأنه والله أعلم لان التحليل هو الاذن في تناول بخطاب خاص والتحريم المنع من تناول كذلك والسكوت عنه لم يؤذن بخطاب يخصه ولم يمنع منه فيرجع الى الاصل وهو أن لا عقاب الا بعد الارسال وإذا لم يكن فيه عقاب لم يكن محرماً . وفي السنة دلائل كثيرة على هذا الاصل

(الصنف الثالث) اتباع سبيل المؤمنين وشهادة شهداء الله في أرضه الذين هم عدول الآمرين بالمعروف الناهين عن المنكر المعصومين من اجتماعهم على ضلالة المفروض اتباعهم وذلك أني لست أعلم خلاف أحد من العلماء السالفين في أن ما لم يجيء دليل بتحريمه فهو مطلق غير محجور وقد نص على ذلك كثير من تكلم في أصول الفقه وفروعه \* وأحسب بعضهم ذكر في ذلك الاجماع يقيناً أو ظناً كاليقين (فان قيل) كيف يكون في ذلك اجماع وقد علمت اختلاف الناس في الايمان قبل مجيء الرسل وانزال الكتب هل الاصل فيها الحظر أو الاباحة أو لا يدري ما الحكم فيها أو انه لاحكم لها أصلاً واستصحاب الحال دليل متبع وانه قد ذهب بعض من صنف في أصول الفقه من أصحابنا وغيرهم على ان حكم الايمان الثابت لها قبل الشرع مستصحب بعد الشرع وأن من قال بأن الاصل في الايمان الحظر استصحب هذا الحكم حتى يقوم دليل الحل (فأقول) هذا قول متأخر لم يؤثر أصله عن أحد من السابقين ممن له قدم وذلك انه قد ثبت أنها بعد مجيء الرسل على الإطلاق وقد زال حكم ذلك الاصل بالدلة السمعية التي ذكرتها ولست انكر أن بعض من لم يحط علماً بمدارك الاحكام ولم يؤت تمييزاً في مظان الاشتباه ربما سحب ذيل ما قبل الشرع على ما بعده الا ان هذا غلط قبيح لو نه له لتنبيه مثل الغلط في الحساب لا يهتك حريم الاجماع ولا يثلم بنين الاتباع . ولقد اختلف الناس في تلك المسئلة هل هي جائزة أم ممنوعة لان الارض لم تخل من نبي مرسل اذ كان آدم نبياً مكلماً حسب اختلافهم في جواز خلو الاقطار عن حكم مشروع وان كان الصواب عندنا جوازه . ومنهم من فرضها فيمن ولد بجزيرة الى غير ذلك من الكلام الذي يبين لك أن لا عمل بها وانها نظر محض ليس فيه عمل كالكلام في مبداء اللغات وشبه ذلك على ان الحق الذي لا راد له أن قبل الشرع لا تحليل

ولا تحريم فإذا لا تحريم يستصحب ويستدام فيبقى الآن كذلك والمقصود خلوها عن المآثم والمقوبات \*

(وأما مسالك الاعتبار) بالأشياء والنظائر واجتهاد الرأي في الأصول الجوامع فن  
وجوه كثيرة ننبه على بعضها (أحدها) أن الله سبحانه خلق هذه الأشياء وجعل فيها للإنسان  
متاعاً ومنفعة . ومنها ما قد يضطر إليه وهو سبحانه جواد كريم رحيم غني صمد والعلم  
بذلك يدل على العلم بأنه لا يعاقبه ولا يعذبه على مجرد استمتاعه بهذه الأشياء وهو المطلوب  
(وثانيها) أنها منفعة خالية عن مضرة فكانت مباحة كسائر مائص على تحليله وهذا الوصف  
قد دل على تعلق الحكم بالنص<sup>(١)</sup> وهو قوله (يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) فكل ما نفع  
فهو طيب وكل ما ضر فهو خبيث . والمناسبة الواضحة لكل ذي لب أن النفع يناسب التحليل  
والضرر يناسب التحريم والدوران فإن التحريم يدور مع المضار وجوداً في الميتة والدم والحلم  
الخنزير وذوات الأنياب والمخالب والحجر وغيرها مما يضر بأنفس الناس وعدمها في الأنعام والألبان  
وغیرها (وثالثها) أن هذه الأشياء إما أن يكون لها حكم أو لا يكون والاول باطل صوابه<sup>(٢)</sup> والثاني  
بالإتفاق . وإذا كان لها حكم فالوجوب والكراهة والاستحباب معلومة البطلان بالكلية لم يبق  
الا الحل . والحكمة باطلة لانقاء دليلها نصاً واستنباطاً لم يبق الا الحل وهو المطلوب \* إذا ثبت  
هذا الاصل فنقول الاصل في الاعيان الطهارة لثلاثة أوجه (أحدها) ان الطاهر ما حل  
ملابسته ومباشرته وحمله في الصلاة . والنجس بخلافه وأكثر الأدلة السالفة تجمع جميع وجوه  
الانتفاع بالأشياء أكلًا وشراباً ولبساً ومسا وغير ذلك فثبت دخول الطهارة في الحل وهو  
المطلوب والوجهان الآخران نافله<sup>(٣)</sup> (الثاني) أنه إذا ثبت ان الأصل جواز أكلها وشرابها فلا أن  
يكون الاصل ملابستها ومخالطتها الخلق أولى وأحرى وذلك لان الطعام يخالط البدن ويمارجه  
وينبت منه فيصير مادة وعنصره فإذا كان خبيثاً صار البدن خبيثاً فيستوجب النار ولهذا قال  
النبي صلى الله عليه وسلم كل جسم نبت من سحت فالنار أولى به والخنة طيبة لا يدخلها الا

(١) كذا بالاصلين وصوابه على تعلق الحكم به النص والله اعلم اهـ مصححه (٢) كذا بالاصلين  
وفي العبارة سقط او تحريف فاحش والله اعلم اهـ مصححه (٣) كذا بالاصلين ولعله يعني انها زيادة  
لثبوت المطلوب بالوجه الاول اهـ مصححه

طبيب \* واما ما يماس البدن ويأشبهه فيؤثر أيضا في البدن من ظاهر كتأثير الاخبثات في أبداننا وفي ثيابنا المتصلة بأبداننا لكن تأثيرها دون تأثير المخالط الممازج فاذا ثبت حل مخالطة الشيء وممازجته نخل ملابسته ومباشرته أولى وهذا قاطع لاشبهة فيه \* وطرد ذلك ان كل ما حرم مباشرته وملابسته حرم مخالطته وممازجته ولا ينعكس فكل نجس محرم الاكل وليس كل محرم الاكل نجسا وهذا في غاية التحقيق ( الوجه الثالث ) أن الفقهاء كلهم اتفقوا على ان الاصل في الاعيان الطهارة وأن النجاسات محصاة مستقصاة وما خرج عن الضبط والحصر فهو طاهر كما يقولونه فيما يتقضى الوضوء ويوجب الغسل وما لا يحل نكاحه وشبه ذلك فانه غاية المتقالات. تجد أحد الجانبين فيها محصورا مضبوطا والجانب الآخر مطلق مرسل والله تعالى المهادي للصواب \*

﴿ الفصل الاول ﴾ القول في طهارة الارواث والابوال من الدواب والطيور التي لم تحرم وعلى ذلك عدة أدلة ( الدليل الاول ) ان الاصل الجامع طهارة جميع الاعيان حتى يبين لنجاستها فكل ما لم يبين لنا انه نجس فهو طاهر وهذه الاعيان لم يبين لنا نجاستها فهي طاهرة \* اما الركن الاول من الدليل فقد ثبت بالبراهين الباهرة والحجج القاهرة \* وأما الثاني فنقول ان المنق على ضربين نفي نحصره ونحيط به كعلمنا بأن السماء ليس فيها شمسان ولا قران طالعان وانه ليس لنا الا قبلة واحدة وان محمدا لا نبي بعده بل علمنا انه لا اله الا الله وان ما ليس بين اللوحين ليس بقرآن وانه لم يفرض الا صوم شهر رمضان وعلم الانسان انه ليس في (١) دراهم مل (٢) ولا تغير وانه لم يطعم وأنه البارحة لم يتم وغير ذلك مما يطول عدده فهذا كله نفي مستيقن بين خطأ من يطلق قوله لا تقبل الشهادة على النفي ( الثاني ) مالا يستيقن نفيه وعدمه . ثم منه ما يقرب على القلب ويقوى في الرأي . ومنه مالا يكون كذلك فاذا رأينا حكما منوطا بنفي من العصف الثاني فالمطلوب أن نرى النفي ويغلب على قلوبنا . والاستدلال بالاستصحاب وبعدم المخصص وعدم الموجب لحل الكلام على مجازة هو من هذا القسم . فاذا بحثنا وسبرنا عما يدل على نجاسة هذه الاعيان والناس يتكلمون فيها منذ ماثلين من السنين فلم نجد فيها الأدلة معزوفة شهدنا شهادة جازمة في هذا المقام بحسب علمنا أن لا دليل الا ذلك فنقول الاستدلال بهذا الدليل انما يتم

(١) بياض بأحد الاصاين (٢) كذا بالاصلين بالاهمال

بفسخ ما استدل به على النجاسة ونقض ذلك وقد احتج لذلك بمسلكين أثرى ونظري \*  
 (أما الاثرى) فحديث ابن عباس المخرج في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر  
 بقبرين فقال انهما ليعذبان وما يعذبان في كبير أما أحدهما فكان لا يستتر من البول وروى لا يستتره  
 والبول اسم جنس محلي باللام فيوجب العموم كالإنسان في قوله (ان الإنسان لني خسر الا  
 الذين آمنوا) فان المرتضى ان أسماء الاجناس تفتضى من العموم ما تقتضيه اسماء الجموع . است  
 أقول الجنس الذي يفصل بين واحد وكثيره الهاء كالتمر والبر والشجر فان حكم تلك حكم الجموع  
 بلا ريب . وانما أقول اسم الجنس المفرد الدال على الشيء وعلى ما أشبهه كالإنسان ورجل وفرس  
 وثوب وشبه ذلك . واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أخبر بالعذاب من جنس البول وجب  
 الاحتراز والتنزه من جنس البول فيجمع ذلك جميع أبوال جميع الدواب والحيوان الناطق  
 والبهيم ما يؤكل وما لا يؤكل فيدخل بول الانعام في هذا العموم وهو المقصود . وهذا قد اعتمد  
 عليه بعض من يدعى الاستدلال بالسمع وبعض الرأى وارتضاء بعض من يتكاسى وجمله  
 مفزعا وموثلا \*

(المسلك الثاني النظري) وهو من ثلاثة أوجه (أحدها) القياس على البول المحرم فنقول  
 بول وروث فكان نجسا كسائر الابوال فيحتاج هذا القياس أن يبين أن مناط الحكم في  
 الاصل هو أنه بول وروث وقد دل على ذلك تليها النصوص مثل قوله اتقوا البول - وقوله  
 كان بنو اسرائيل اذا أصاب ثوب أحدهم البول فرضه بالمغراض - والمناسبة أيضا فان البول  
 والروث مستخبت مستقذر تمافه النفوس على حد يوجب المبایة وهذا يناسب التحريم حملا  
 للناس على مكارم الاخلاق ومحاسن الاحوال وقد شهد له بالاعتبار تنجس أرواث الخبائث  
 (الثاني) ان نقول اذا خصنا وبخشنا عن الحد الفاصل بين النجاسات والطهارات وجدنا  
 ما استحال في أبدان الحيوان عن أغذيتها فاصار جزءا فهو طيب الغذاء وما فضل فهو خبيثه ولهذا  
 يسمى رجيمًا كانه أخذ ثم رجع أى رد . فما كان من الخبائث يخرج من الجانب الاسفل كالفائض  
 والبول والمني والودي والودي فهو نجس . وما خرج من الجانب الاعلى كالدمع والريق والبصاق  
 والمخاط ونخامة الرأس فهو طاهر . وما تردد كبلم المدة فقيه تردد \* وهذا الفصل بين ما خرج من  
 اعلى البدن وأسفله قد جاء عن سميذ بن المسيب ونحوه وهو كلام حسن في هذا المقام الضيق

الذى لم يفقه كل الفقه حتى زعم زاعمون أنه تعبد محض وإبتلاء وتمييز بين من يطيع وبين من يعصى . وعندنا أن هذا الكلام لا حقيقة له بمفرده حتى يضم إليه أشياء أخر فرق من فرق بين ما استحال من ممدة الحيوان كالروث والقيء وما استحال في معدته كاللبن \* وإذا ثبت ذلك فهذه الابوال والارواث مما يستحيل في بدن الحيوان وينصح طيبه ويخرج خبيثه من جهة دبره وأسفله ويكون نجسا . فان فرق بطيب لحم المأكول وخبث لحم المحرم فيقال طيب الحيوان وشرفه وكرمه لا يوجب طهارة روثه فان الانسان انما حرم لحمه كرامة له وشرفا ومع ذلك قبوله أخبث الابوال — ألا ترى انكم تقولون ان مفارقة الحياة لا تنجسه وان ما أئين منه وهو حتى فهو طاهر أيضا كما جاء في الاثر وان لم يؤكل لحمه فلو كان اكرام الحيوان موجبا لطهارة روثه لكانت الانسان في ذلك القдах المعلى وهذا سر المسئلة ولبابها \*

(الوجه الثالث) أنه في الدرجة السفلى من الاستنجات والطبقة النازلة من الاستنذار كما شهد به أنفس الناس وتجدد طبائعهم وأخلاقهم حتى لا يكاد نجد أحدا ينزله منزلة<sup>(١)</sup> در الحيوان ونسله وليس لنا الا طاهر او نجس واذا فارق الطهارات دخل في النجاسات والغالب عليه أحكام النجاسات من مبادعته ومجانبته فلا يكون طاهرا لان اللعين اذا تجاوزتها الاصول لحقت بها كثرها شيها وهو متردد بين اللين وبين غيره من البول وهو بهذا أشبه \* ويقوى هذا أنه قال تعالى ( يخرج من بين فرث ودم لبنا خالصا ) قد ثبت ان الدم نجس فكذلك الفرث لتظهر القدرة والرحمة في اخراج طيب من بين خبيثين \* ويبين هذا جميعه انه يوافق غيره من البول في خلقه ولونه وريحه وطعمه فكيف يفرق بينهما مع هذه الجوامع التي تكاد تجعل حقيقة أحدهما حقيقة الآخر \*

( فالوجه الاول ) قياس التمثيل وتطبيق الحكم بالمشترك المدلول عليه \*

( والثاني ) قياس التعليل بتنقيح مناسط الحكم وضبط أصلى كللى \*

( والثالث ) التفريق بينه وبين جنس الطاهرات فلا يجوز ادخاله فيها فهذه أنواع القياس \*

اصل ووصل وفصل \*

( فالوجه الاول ) هو الاصل والجميع ينه وبين غيره من الاخباث \*

(١) بياض بالاصل بقدر كلفة

(والثاني) هو الاصل والقاعدة. والضابط الذي يدخل فيه \*

(والثالث) الفصل بينه وبين غيره من الطاهرات وهو قياس العكس\* فالجواب عن

هذه الحجج والله المستعان \*

أما المسلك الاول فضعيف جدا لوجهين (أحدهما) ان اللام في البول للتعريب فنفية  
ما كان معروفا عند المخاطبين فان كان المعروف واحدا معهودا فهو المراد وما لم يكن ثم عهد  
بواحد أفادت الجنس إما جيمه على المرتضى أو مطلقه على رأي بعض الناس وربما كانت كذلك.  
وقد نص أهل المعرفة باللسان والنظر في دلالات الخطاب أنه لا يصار الى تعريف الجنس الا  
اذا لم يكن ثم شيء معهود فاما اذا كان ثم شيء معهود مثل قوله تعالى ( كما أرسلنا الى فرعون  
رسولا فمضى فرعون الرسول ) صار معهودا بتقديم ذكره وقوله ( لا تجعلوا دعا الرسول بينكم )  
هو معين لانه معهود بتقديم معرفته وعلمه فانه لا يكون لتعريف جنس ذلك الاسم حتى  
ينظر فيه هل يفيد تعريف عموم الجنس او مطلق الجنس فافهم هذا فانه من محاسن المسالك  
فان الحقائق الثلاثة عامة وخاصة ومطلقة \* فاذا قلت الانسان قد تريد جميع الجنس وقد تريد  
مطلق الجنس وقد تريد شيئا بعينه من الجنس. فأما الجنس العام فوجوده في القلوب والنفوس  
علما ومعرفة وتصورا - واما الخاص من الجنس مثل زيد وعمرو فوجوده هو حيث حل وهو  
الذي يقال وجود في الاعيان وفي الازهار الخارج<sup>(١)</sup> وقد يتصور هكذا في القلب خاصا متميزا -  
واما الجنس المطلق مثل الانسان المجرد عن عموم وخصوص الذي يقال له نفس الحقيقة ومطلق  
الجنس فهذا كمالا يتقيد في نفسه لا يتقيد بمحلله الا أنه لا يدرك الا بالقلوب فتجعل محلا له  
بهذا الاعتبار وربما جعل موجودا في الاعيان باعتبار أن في كل انسان حظا من مطلق الانسانية  
فالوجود في العين الممينة من النوع حظها وقسطها \* فاذا تبين هذا فقوله فانه كان لا يستنزه  
من البول بيان للبول المعهود وهو الذي كان يصيبه وهو بول نفسه \* يدل على هذا أيضا سبعة  
أوجه ( أحدها ) ما روى فانه كان لا يستبرئ من البول والاستبراء لا يكون الا من بول نفسه  
لانه طلب براءة الذكركاستبراء الرحم من الولد ( الثاني ) ان اللام تعاقب الاضافة فقوله من البول  
كقوله من بوله وهذا مثل قوله ( مفتحة لهم الابواب ) اي أبوابها ( الثالث ) أنه قد روى هذا

( ١ ) كذا بالاصلين ولعل الاصل وهو الذي يقال له وجود في الاعيان وفي خارج الازهار اه مصححه

الحديث من وجوه صحيحة فكان لا يستتر من بوله وهذا يفسر تلك الرواية . ثم هذا الاختلاف في اللفظ متأخر عن منصور زوى الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس ومعلوم ان المحدث لا يجمع بين هذين اللفظين والاصل والظاهر عدم تكرار قول النبي صلى الله عليه وسلم فلم أنهم روه بالمعنى ولم بين اى اللفظين هو الاصل . ثم ان كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال اللفظين مع ان معنى أحدهما يجوز ان يكون موافقا لمعنى الآخر ويجوز ان يكون مخالفا فالظاهر الموافقة . بين هذا أن الحديث في حكاية حال لما مرّ النبي صلى الله عليه وسلم بقبرين ومعلوم انها قضية واحدة ( رابع ) انه اخبار عن شخص بعينه أن البول كان يصيبه ولا يستتر منه ومعلوم أن الذى جرت المادة به بول نفسه ( الخامس ) أن الحسن قال البول كله نجس وقال أيضاً لأبى بأبوال الغنم فلم ان البول المطلق عنده هو بول الانسان ( السادس ) ان هذا هو المفهوم للسامع عند تجرد قلبه عن الوسواس والتمريج فانه لا يفهم من قوله فانه كان لا يستتر من البول الا بول نفسه—ولو قيل انه لم يخطر لا كثير الناس على بالهم جميع الابوال من بول بيمر وشاة وثور لكان صدقا ( السابع ) ان يكفى بان يقال اذا احتمل أن يريد بول نفسه لانه المهود وأن يريد جميع جنس البول لم يجر حمله على أحدهما الا بدليل فيقف الاستدلال . وهذا لعمري تنزل والا فالذى قدمنا أصل مستقر من انه يجب حمله على البول المهود وهو نوع من أنواع البول وهو بول نفسه الذى يصيبه غالبا ويترشش على أفخاذه وسوقه وربما استهان باتقائه ولم يحكم الاستنجاء منه فأما بول غيره من الآدميين فان حكمه وان ساوى حكم بول نفسه فليس ذلك من نفس هذه الكلمة بل لاستوائهما في الحقيقة والاستواء في الحقيقة يوجب الاستواء في الحكم . ألا ترى ان أحدا لا يكاد يصيبه بول غيره ولو اصابه لساه ذلك . والنبي صلى الله عليه وسلم إنما اخبر عن أمر موجود غالب في هذا الحديث وهو قوله اتقوا البول فان عامة عذاب القبر منه فكيف يكون عامة عذاب القبر من شيء لا يكاد يصيب أحدا من الناس وهذا بين لا خفاء به \*

( الوجه الثاني ) انه لو كان عاما في جميع الابوال فسوف نذكر من الأدلة الخاصة على طهارة هذا النوع ما يوجب اختصاصه من هذا الاسم العام ومعلوم من الاصول المستقرة اذا تعارض الخاص والعام فالعمل بالخاص أولى لان ترك العمل به باطل له وأهدار والعمل به ترك ليعض معاني للعام وليس استعمال العام وإرادة الخاص يبدع في الكلام بل هو غالب كثير . ولزمنا التعارض



على التساوي من هذا الوجه فان في أدلتنا من الوجوه الموجبة للتقديم والترجيح وجوهاً أخرى من الكثرة والعمل وغير ذلك مما سنبينه ان شاء الله تعالى \* ومن عجيب ما اعتمد عليه بعضهم قوله صلى الله عليه وسلم أكثر عذاب القبر في البول . والقول فيه كالتقول فيما تقدم مع أنا نلّم إصابة الانسان بول غيره قليل نادر وانما الكثير اصابته بول نفسه ولو كان اراد ان يدرج بوله في المجلس الذي يكثر وقوع المذاب بنوع . به لكان بمنزلة قوله أكثر عذاب القبر من النجاسات .— واعتمد أيضاً على قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي أحدكم بحضرة طامام ولا هو يدافعه الا خيثان يعني البول والنجو— وزعم ان هذا يفيد تسمية كل بول ونجو أخبث والاخبث حرام نجس وهذا في غاية السقوط فان اللفظ ليس فيه شمول لغير ما يدافع أصلاً \* وقوله ان الاسم يشمل المجلس كله فيقال له وما المجلس العام أ كل بول ونجو أم بول الانسان ونجوه وقد علم ان الذي يدافع كل شخص من جنس الذي يدافع غيره فأما ما لا يدافع أصلاً فلا مدخل له في الحديث فهذه عمدة المخالف

(وأما المسلك النظري) فالجواب عنه من طريقين مجمل ومفصل \* أما المفصل فالجواب عن الوجه الاول من وجهين (أحدهما) لانسلم ان العلة في الاصل أنه بول وروث وما ذكره من تنبيه النصوص فقد سلف الجواب بأن المراد بها بول الانسان—وما ذكره من المناسبة فنقول التعليل إيمان يكون نجس استنجات النفس واستنجاتها أو بقدر محدود من الاستنجات والاستنذار— فان كان الاول وجب تنجيس كل مستنجب مستنجد فيجب نجاسة المحاط والبصاق والنخامة بل نجاسة المني الذي جاء الأثر بإماطته من الثياب بل ربما نفرت النفوس عن بعض هذه الاشياء أشد من نفورها عن أرواث الماء كقول من البهائم مثل مخططة المجدوم اذا اختلطت بالطعام ونخامة الشيخ الكبير اذا وضعت في الشراب وربما كان ذلك مدعاة لبعض النفس الى أن يذره التقيء—وان كان التعليل بقدر موقت من الاستنذار فهذا قد يكون حقاً لكن لا بد من بيان الحد الفاصل بين القدر من الاستنجات الموجب للتنجيس وبين ما لا يوجب ولم يبين ذلك ولعل هذه الاعيان مما يقتضيان استنذارها الحد المعتبر \* ثم ان التقديرات في الاسباب والاحكام انما تعلم من جهة استنذارها عن الشرع في الامر الغالب فتقول متى حكم بنجاسة نوع علمنا أنه مما غلظ استنجاته . ومتى لم يحكم بنجاسة نوع علمنا أنه لم يغلظ استنجاته فنمود مستدلين بالحكم

على المعتز من العلة فتنى استبرئنا في الحكم فنحن في العلة أشد استبرأة فبطل هذا \* وأما التشابه  
 بالاعتبار فكنا انه شهد لجنس الاستنباط شهد للاستنباط الشديد والاستنباط الفليظ  
 (وثانيهما) أن تقول لم لا يجوز أن تكون العلة في الأصل أنه بول ما يؤكل لحمه وهذه  
 علة مطردة بالاجماع منا ومن المخالفين<sup>(١)</sup> هذه المسئلة والانعكاس ان لم يكن واجبا  
 فبعد حصول الغرض وان كان شرطاً في الملل فتقول فيه ما قالوا في اطراد العلة اولى حيث  
 خولفوا فيه وعدم الانعكاس أيسر من عدم الاطراد: واذا افترق الصنفان في اللحم والمظم  
 واللبن والشر فلم لا يجوز افتراضهما في الروث والبول وهذه المناسبة آيين فان لكل واحد من  
 هذه الاجزاء هو بعض من ألباض البهيمة او متولد منها فيلحق سائرهما قياساً لبعض الشيء  
 على جملة (فان قيل) هذا منقوض بالانسان فانه طاهر وابنه طاهر وكذلك سائر أمواهه  
 وفضلاته ومع هذا فروثه وبوله من أخبث الاخبث فحصل الفرق فيه بين البول وغيره  
 (فتقول) اعلم ان الانسان فارق غيره من الحيوان في هذا الباب طرداً وعكساً فقياس البهائم  
 بعضها ببعض وجمليها في حيز يباين حيز الانسان وجملي الانسان في حيز هو الواجب ألا ترى انه  
 لا يتجسس بالموت على المختار وهي تنجس بالموت ثم بوله أشد من بولها — ألا ترى ان تجرعه  
 مفارق لتحريم غيره من الحيوان لكرم نوعه وحرمة حتى يحرم الكافر وغيره وحتى لا يحمل أن  
 يذبح جلده مع ان بوله أشد وأغلظ فهذا وغيره يدل على أن بول الانسان فارق سائر فضلاته أشد من  
 مفارقة بول البهائم فضلاتها إما لمعوم ملاسته حتى لا يستخف به او لغير ذلك مما الله أعلم به على  
 انه يقال في عذرة الانسان وبوله من الخبث والنتن والقذر ما ليس في عامة الابل والاروات \*  
 وفي الجملة فالخلاق الابل واللحوم في الطهارة والنجاسة أحسن طرداً من غيره والله أعلم \*  
 (وأما الوجه الثاني) فنقول ذلك الاصل في الآدميين مسلم والذي جاء عن السلف  
 انما جاء فيهم<sup>(٢)</sup> من الاستحالة في أبدانهم وخروجه من الشق الاعلى او الاسفل فن أين يقال  
 كذلك سائر الحيوان وقد مضت الإشارة الى الفرق ثم مخالفوهم بمنعونهم أكثر الاحكام في البهائم  
 فيقولون قد ثبت أن ما خبث لحمه خبث لبنه ومنه بخلاف الآدمي فبطلت هذه القاعدة في  
 الاستحالة بل قد يقولون ان جميع الفضلات الرطبة من البهائم حكمها سواء فيما طاب لحمه طاب

(١) بياض بالاصليين (٢) أى في الآدميين لاجل الاستحالة اهـ ٥٥٠٥٥

لبته وبوله وروثه ومنيه وعرقه وريقه ودمعه — وما خبث لحمه خبث لبته وريقه وبوله وروثه ومنيه وعرقه ودمعه وهذا قول يقوله احمد في المشهور عنه وقد قاله غيره \* وبالجمله قال ابن المنى يشهد لهم بالفرق بين الانسان والحيوان شهادة قاطعة وباستواء الفضلات من الحيوان ضربا من الشهادة — فملى هذا يقال للانسان يفرق بين ما يخرج من أعلاه وأسفله لما الله أعلم به فانه منتصب القامة نجاسته كلها في أعاليه. ومعدته التي هي محل استحالة الطعام واشراب في الشق الاسفل \* وأما الثدي ونحوه فهو في الشق الاعلى وليس كذلك البهيمة فان ضرعها في الجانب المؤخر منها وفيه اللبن الطيب ولا مطعم في اثبات الاحكام بمثل هذه الخزورات \*

(وأما الوجه الثالث) فمداره على الفصل بينه وبين غيره من الطاهرات فان فصل بنوع الاستقذار بطل بجميع المستقذرات التي ربما كانت أشد استقذارا منه وان فصل بقدر خاص فلا بد من توقيته وقد مضى تقرير هذا \*

وأما الجواب العام فن اوجه ثلاثة (أحدها) ان هذا قياس في مقابلة الآثار المنصوصة وهو قياس فاسد الوضع. ومن جمع بين ما فرقت السنة بينه فقد ضاهى قول الذين قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا ولذلك طهرت السنة هذا ونجست هذا \*

(الثاني) ان هذا قياس في باب لم تظهر أسبابه وأنواطه ولم يتبين مأخذه وما<sup>(١)</sup> بل الناس فيه على قسمين إما قائل يقول هذا استبعاد محض وابتلاء صرف فلا قياس ولا إلحاق ولا اجتماع ولا افتراق وإما قائل يقول دقت علينا علله وأسبابه وخفيت علينا مسالكه ومذاهبه وقد بعث الله إلينا رسولا يزكينا ويعلمنا الكتاب والحكمة. بعثه إلينا ونحن لا نعلم شيئا فانما نصنع ما رأينا يصنع والسنة لا تضرب لها الامثال. ولا تعارض بأراء الرجال. والدين ليس بالرأى ويجب ان يتهم الرأي على الدين والقياس في مثل هذا الباب. ممتنع باتفاق اولى الالباب \*

(الثالث) ان يقال هذا كله مداره على التسوية بين بول ما يؤكل لحمه وبول مالا يؤكل لحمه وهو جمع بين شيئين مفترقين فان ربح المحرم خبيثة. واما ربح المباح فنه ما قد يستطاب مثل أرذات الظباء وغيرها وما لم يستطاب منه فليس ربحه كربح غيره وكذلك خلقه غالبا فانه يشتمل على أشياء من المباح وهذا لان الكلام في حقيقة المسئلة وسنعود اليه إن شاء الله في آخرها

(١) بياض بالإصليين

(الدليل الثاني) الحديث المستفيض أخرجه أصحاب الصحيح وغيرهم. حديث أنس بن مالك أن ناساً من عكل أو عريثة قدموا المدينة فاجتووها فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بلقاح وأمرهم أن يشربوا من أبوالها وألبانها فلما صحوا قتلوا راعي رسول الله صلى الله عليه وسلم واستاقوا الذود، وذكر الحديث. فوجه الحجة أنه أذن لهم في شرب الأبول ولا بد أن يصيب أفواههم وأيديهم وثيابهم وآيتهم فإذا كانت نجسة وجب تطهير أفواههم وأيديهم وثيابهم للصلاة وتطهير آيتهم فيجب بيان ذلك لهم لأن تأخير البيان عن وقت الاحتياج إليه لا يجوز ولم يبين لهم النبي صلى الله عليه وسلم أنه يجب عليهم إمطاة ما أصابهم منه فدل على أنه غير نجس ومن البين أن لو كانت أبوال الأبل كأبول الناس لا وشك أن يشتد تغليظه في ذلك - ومن قال أنهم كانوا يعلمون أنها نجسة وأنهم كانوا يعلمون وجوب التطهير من النجاسات فقد أبعد غاية الإبعاد وأتى بشيء قد يستيقن بطلانه لوجه

(أحدها) أن الشريعة أول ما شرعت كانت أخفى وبعد انتشار الإسلام وتناقل العلم وافشائه صارت أبدي وأظهر وإذا كنا إلى اليوم لم يستتب لنا نجاستها بل أكثر الناس على طهارتها وعامة التابعين عليه بل قد قال أبو طالب وغيره أن السلف ما كانوا ينجسونها ولا يتقونها - وقال أبو بكر ابن المنذر وعليه اعتماد أكثر المتأخرين في نقل الإجماع والخلاف وقد ذكر طهارة الأبول عن عامة السلف \* ثم قال قال الشافعي الأبول كلها نجس. قال ولا نعلم أحداً قال قبل الشافعي أن أبوال الأنعام وأبقارها نجس (قلت) وقد نقل عن ابن عمر أنه سئل عن بول الناقة فقال اغسل بما أصابك منه - وعن الزهري فيما يصيب الراعي من أبوال الأبل قال ينضح - وعن حماد بن أبي سليمان في بول الشاة والبعر ينسل - ومذهب أبي حنيفة نجاسة ذلك على تفصيل لم فيه فعل الذي أرادته ابن المنذر القول بوجوب اجتناب قليل البول والروث وكثيره فإن هذا لم يلفنا عن أحد من السلف ولعل ابن عمر أمر بفسله كما يفسل الثوب من الخاط والبصاق والمني ونحو ذلك وقد ثبت عن أبي موسى الأشعري أنه صلى على مكان فيه روث الدواب والصحراء أمامه وقال ههنا وههنا سواء - وعن أنس بن مالك لا بأس ببول كل ذي كرش ولست أعرف عن أحد من الصحابة القول بنجاستها بل القول بطهارتها إلا ما ذكر عن ابن عمر أن كان أراد النجاسة فن أين يكون ذلك مسلوماً لا وشك \*

(وثانيها) انه لو كان نجسا فوجوب النظر<sup>(١)</sup> من النجاسة ليس من الامور اليدينة قد انكره في الثياب طائفة من التابعين وغيرهم فمن أين يعلمه أولئك \*

(وثالثها) ان هذا لو كان مستقيضا بين ظهراني الصحابة لم يجب ان يعلمه أولئك لانهم حديثو العهد بالجاهلية والكفر فقد كانوا يجهلون أصناف الصلوات وأعدادها وأوقاتها وكذلك غيرها من الشرائع الظاهرة فجهلهم بشرط خفي في أمر خفي أولى وأحرى لاسيما والقوم لم يتفقهوا في الدين أدنى تفقه ولذلك ارتدوا ولم يخاطبوا أهل العلم والحكمة بل حين أسلموا واصابهم الاستيخام أمرهم بالبدواة فياليت شمري من أين لهم العلم بهذا الأمر الخفي \*

(ورابعها) أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن في تعليمه وإرشاده وإكلاً للتعليم الى غيره بل يبين لكل واحد ما يحتاج اليه وذلك معلوم لمن أحسن المعرفة بالسنة الماضية \*

(وخامسها) أنه ليس العلم بنجاسة هذه الأرواث أي من العلم بنجاسة بول الانسان الذي قد علمه العدادي في حجاب لمن وخذورهن ثم قد حذر منه للمهاجرين والانصار الذين أوتوا العلم والايمان فصار الاعراب الجفاة أعلم بالامور الخفية من المهاجرين والانصار بالامور الظاهرة فهذا كما ترى \*

(وسادسها) انه فرق بين الابوال والالبان وأخرجهما مخرجا واحدا والقران بين الشيتين ان لم يوجب استواءهما فلا بد أن يورث شبهة فلو لم يكن البيان واجبا لكانت المقارنة بينه وبين الطاهر موجبة للتمييز بينهما ان كان التمييز حقا \* ومن الحديث دلالة أخرى فيها تنازع وهو أنه أباح لهم شربها ولو كانت محرمة نجسة لم يبح لهم شربها ولست أعلم مخالفا في جواز التداوى بأبوال الابل كما جاءت السنة لكن اختلفوا في تخرج مناطه فقل هو أنها مباحة على الاطلاق للتداوى وغير التداوى - وقيل بل هي محرمة وانما إباحها للتداوى - وقيل هي مع ذلك نجسة والاستدلال بهذا الوجه يحتاج الى ركن آخر وهو ان التداوى بالمحرمات النجسة مجرم والدليل عليه من وجوه \*

(أحدها) أن الأدلة الدالة على التجريم مثل قوله (حرمت عليكم الميتة) و «كل ذي ناب من السباع جرام» و (انما الحجر والميسر رجس) عامة في حال التداوى وغير التداوى فمن فرق بينهما فقد فرق بين ما جمع الله بينه وخص الموموم وذلك غير جائز (فان قيل) فقد أباحها للضرورة

والتبداوى مضطر فتباح له أو انا تقيس إباحتها للمريض على إباحتها للجائع بجامع الحاجة إليها — يؤيد ذلك أن المرض يسقط الفرائض من القيام في الصلاة والصيام في شهر رمضان والانتقال من الطهارة بالماء الى الطهارة بالصعيد فكذلك يباح المحارم لأن الفرائض والمحارم من واحد واحد — يؤيد ذلك أن المحرمات من الحلية واللباس مثل الذهب والحريز قد جاءت السنة بإباحة اتخاذ الأنف من الذهب وربط الأسنان به ورخص للزير وعبد الرحمن في لباس الحريز من حكمة كانت بهما فدلّت هذه الأصول الكثيرة على إباحة المحظورات حين الاحتياج والافتقار إليها (قلت) أما إباحتها للضرورة فحق وليس للتداوى بضرورة لوجوه (أحدها) أن كثيرا من المرضى أو أكثر المرضى يشفون بلا تداوى لاسيما في أهل الوبى والقرى والساكنين في نواحي الأرض يشفيهم الله بما خلق فيهم من القوى المطبوعة في أبدانهم الرافعة للمرض وفيما يسره لهم من نوع حركة وعمل أو دعوة مستجابة أو رقية نافعة أو قوة للقلب وحسن التوكل الى غير ذلك من الاسباب الكثيرة غير الدواء وأما الأكل فهو ضروري ولم يجعل الله أبدان الحيوان تقوم إلا بالغذاء فلو لم يكن يأكل لمات فثبت بهذا أن التداوى ليس من الضرورة في شيء \*

(وثانيها) أن الأكل عند الضرورة واجب. قال مسروق بن أنس من اضطر الى الميتة فلم يأكل فأتى النار والتداوى غير واجب ومن نازع فيه خصمته السنة في المرأة السوداء التي خيرها النبي صلى الله عليه وسلم بين الصبر على البلاء ودخول الجنة وبين الدعاء بالعافية فاخترت البلاء والجنة — ولو كان دفع المرض واجبا لم يكن للتخير موضع كدفع الجوع وفي دعائه لا يبي بالحمى وفي اختياره الحمى لاهل قبا وفي دعائه بفناء أمته بالطعن والطاعون وفي نهيه عن الفرار من الطاعون — وخصمه حال أنبياء الله المبشرين بالصبرين على البلاء حين لم يتعاطوا الاسباب الدافعة له مثل أيوب عليه السلام وغيره — وخصمه حال السلف الصالح فان أبا بكر الصديق رضي الله عنه حين قالوا له ألا ندعو لك الطيب قال قد رأيته قالوا فاقال لك قال انى فعال لما أريد. ومثل هذا ونحوه يروى عن الربيع بن خيثم المحدث المنيب الذى هو أفضل الكوفيين وأكافضلهم — وعمر بن عبد العزيز الخليفة الراشد الهادى المهدي وخلق كثير لا يحصىون عددا. ولست أعلم سائلا أوجب التداوى وإنما كان كثير من أهل الفضل والمعرفة يفضل تركه تفضلا واختيلا لما اختار الله ورجى به ونسليا

له وهذا المنصوص عن أحمد وإن كان من أصحابه من يوجبهم من يستحبه ويرجحه كطريقة كثير من السلف استمساكا لما خلقه الله من الأسباب وجعله من سنته في عباده \*  
(ونالها) أن الدواء لا يستيقن بل وفي كثير من الأمراض لا يظن دفعه للمرض اذ لو اطرده ذلك لم يمت أحد بخلاف دفع الطعام للمسفة والجاعة فإنه مسيقن بحكم سنة الله في عباده وخلقته \*

(ورابعها) أن المرض يكون له أدوية شتى فإذا لم يندفع بالحزم انتقل إلى الخلل ومحال أن لا يكون له في الحلال شفاء أو دواء والذي أنزل الداء أنزل لكل داء دواء إلا الموت ولا يجوز أن يكون أدوية الأدوية في القسم المحرم وهو سبحانه الرؤف الرحيم - وإلى هذا الإشارة بالحديث المروي إن الله لم يجعل شفاء أمة فيما حرم عليها بخلاف المسفة فإنها وإن دفعت بأى طعام اتفق إلا أن الخبيث إنما يباح عند قد غيره فإن صورت مثل هذا في الدواء فتلك صورة نادرة لأن المرض أندر من الجوع بكثير وتعين الدواء المعين وعدم غيره نادر فلا ينتقض هذا على أن في الأوجه السالفة غنى \*

(خامسها) وفيه فقه الباب أن الله تعالى جعل خلقه مفتقرين إلى الطعام والنفاء لا يتدفع عماعتهم ومسقيتهم إلا بنوع الطعام وصنفة فقد هدانا وعلما النوع الكاشف للمسفة المزيلة للمخمصة. وأما المرض فإنه يزيله بأنواع كثيرة من الأسباب ظاهرة وباطنة روحانية وجسمانية فلم يتعين الدواء مزيلة ثم الدواء بنوعه لم يتعين نوع من أنواع الأجسام في إزالة الداء المعين. ثم ذلك النوع المعين يخفى على أكثر الناس بل على عامتهم دركه ومعرفة الخاصة المزاوون منهم هذا الفن أولو الأفهام والمقول يكون الرجل منهم قد أفنى كثيرا من عمره في معرفته ذلك ثم يخفى عليه نوع المرض وحقيقته ويخفى عليه دواؤه وشفائه ففارقت الأسباب المزيلة للمرض الأسباب المزيلة للمخمصة في هذه الحقائق البينة وغيرها فكذلك افترقت أحكامها كما ذكرنا وبهذا ظهر الجواب عن الاقيسة المذكورة \* والقول الجامع فيما يسقط ويباح للحاجة والضرورة ما حضرني الآن \* أما سقوط ما يسقط من القيام والصيام والغتسال فلا من منفعة ذلك مستيقنة بخلاف التداوى - وأيضا فإن ترك المأمور به أيسر من فعل المنهى عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم

فانظر كيف أوجب الاجتناب عن كل منهي عنه وفرق في الأمور به بين المستطاع وغيره وهذا يتكاد يكون دليلا مستقلا في المسئلة ( وأيضاً ) فان الواجبات من القيام والجمعة والحج تسقط بأنواع من المشقة التي لا تصلح لاستباحة شيء من المحظورات وهذا بين بالأمل \*

( وإما الحلية ) فانما يبيح الذهب للأنف وربط الاسنان لانه اضطرار وهو يسد الحاجة بقينا كالإكل في الخمصة ( وأما لبس الحرير ) للحكة والجرب ان سلم ذلك فان الحرير والذهب ليسا محررين على الإطلاق فانهما قد أبيحا لأحد صنف المكلفين وأبيح للصنف الآخر بعضهما وأبيح التجارة فيهما وإهداؤهما للمشركين فعلم انهما أبيحا لمطلق الحاجة والحاجة الي التداوي أقوى من الحاجة <sup>(١)</sup> تزين النساء بخلاف المحرمات من النجاسات وأبيح أيضا لحصول المصلحة بذلك في غالب الامر \* ثم الفرق بين الحرير والطعام أن باب الطعام يخالف باب اللباس لان تأثير الطعام في الأبدان أشد من تأثير اللباس على ما قد مضى فالحرم من الطعام لا يباح الا للضرورة التي هي المسبة والخمصة والمحرّم من اللباس يباح للضرورة وللحاجة أيضا هكذا جاءت السنة ولا جمع بين ما فرق الله بينه . والفرق بين الضرورات والحاجات معلوم في كثير من الشرعيات وقد حصل الجواب عن كل ما يمارض به في هذه المسئلة \*

( الوجه الثاني ) أخرج مسلم في صحيحه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الخمر أيتداوى بها فقال انها داء وليست بدواء فهذا نص في المنع من التداوي بالخمر ردا على من أباحه . وسائر المحرمات مثلها قياسا خلافا لمن فرق بينهما فان قياس المحرم من الطعام أشبه من الغراب بالغراب بل الخمر قد كانت مباحة في بعض أيام الاسلام وقد أباح بعض المسلمين من نوعها الشرب دون الاسكار والميتة والدم بخلاف ذلك ( فان قيل ) الخمر قد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنها داء وليست بدواء فلا يجوز ان يقال هي دواء بخلاف غيرها - وأيضا ففي اباحة التداوي بها اجازة اصطناعا واعتصارها وذلك داع الى شربها ولذلك اختصت بالحد فيها دون غيرها من المطاعم الخبيثة لقوة محبة الانفس لها - فأقول أما قولك لا يجوز ان يقال هي دواء فهو حق وكذلك القول في سائر المحرمات على ما دل عليه الحديث الصحيح ان الله لم يجعل شفاءكم في حرام - ثم ماذا تريد بهذا . أتريد أن الله لم يخلق فيها قوة طبيعية من

(١) بياض بالاصلين ولعل المتروك قوله الى اه مصححه



السخونة وغيرها . جرت العادة في الكفار والفساق أنه يندفع فيها بعض الأدواء الباردة<sup>(١)</sup> كسائر القوى والطبائع التي أودعها جميع الأدوية من الاجسام—أم تريد شيئاً آخر فإن أردت الاول فهو باطل بالقضايا المجربة التي توأمت عليها الامم وجرت عند كثير من الناس مجرى الضروريات بل هو ردلاً يشاهد ويؤمن—بل قد قيل انه رد للقرآن لقوله تعالى ( فيهما اثم كبير ومنافع للناس ) ولعل هذا في الخمر أظهر من جميع المقالات المعلومة من طيب الابدان—وان أردت ان النبي صلى الله عليه وسلم أخبر انها داء للنفوس والقلوب والعقول وهي أم الخبائث والنفس . والقلب هو الملك المطلوب صلاحه وكماله وانما البدن آلة له وهو تابع له مطيع له طاعة الملائكة ربهـا فاذا صلح القلب صلح البدن كله—واذا فسد البدن كله فالحرم هي داء ومرضى للقلب مفسد له مضغضغ لا فضل خواصه الذي هو العقل والعلم واذا فسد القلب فسد البدن كله كما جاءت به السنة فتصير داء للبدن من هذا الوجه بواسطة كونها داء للقلب وكذلك جميع الاموال المنصوبة والمسروقة فانه ربما صلح عليها البدن ونبت وسمن لكن يفسد عليها القلب فيفسد البدن بفساده ( واما المصلحة ) التي فيها فانها منفعة للبدن فقط ونفعها متاع قليل فهي وان اصلحت شيئاً يسيراً فهي في جنب ما تفسده كلا إصلاح . وهذا بعينه معنى قوله تعالى ( فيهما اثم كبير ومنافع للناس وانما أكبر من نفعها ) فهذا لعمري شأن جميع المحرمات فان فيها من القوة الخبيثة التي تؤثر في القلب ثم البدن في الدنيا والآخرة ما يربي على ما فيها من منفعة قليلة تكون في البدن وحده في الدنيا خاصة—على أنا وان لم نعلم جهة المفسدة في المحرمات فانا نقطع أن فيها من المفسد ما يربي على ما نظنه من المصالح فافهم هذا فان به يظهر فقه المسئلة وسرها ( واما ) افضاؤه الي اعتصارها فليس بشيء لانه يمكن أخذها من أهل الكتاب على انه يحرم اعتصارها وانما القول اذا كانت موجودة أن هذا منتقض باطفاء الحرق بها ودفع النصة اذا لم يوجد غيرها ( واما ) اختصاصها بالحد فان الحسن البصري يوجب الحد في الميتة أيضاً والدم ولحم الخنزير لكن الفرق أن في النفوس داعياً طبعياً وباعثاً ارادياً الى الخمر فنصب رادع شرعي وزاجر دنيوي ايضاً ليتقلا ويكون مدعاة الى قلة شربها وليس كذلك غيرها مما ليس في النفوس اليه كثير ميل ولا عظيم طلب \*

(١) هنا بياض باحد الاصليين

(الوجه الثالث) ما روى حسان بن غزاق قال قالت أم سلمة اشتكت بنت لي فنبذت لها في كوز فدخل النبي صلى الله عليه وسلم وهو يغلي فقال ما هذا فقلت ان بنتي اشتكت فنبذنا لها هذا فقال ان الله لم يجعل شفاءكم في حرام. رواه أبو خاتم بن حبان في صحيحه - وفي رواية ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم وصحيحه بعض الحفاظ وهذا الحديث نص في المسئلة (الوجه الرابع) ما رواه أبو داود في السنن أن رجلا وصف له ضفدع يحملها في دواء فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل الضفدع وقال ان تقتلها تسبى فهدا حيوان محرم ولم يبع للتداوى وهو نص في المسئلة ولعل تحريم الضفدع أخف من تحريم الخبائث غيرها فانه أكثر ما قيل فيها ان تقتلها تسبى فما ظنك بالخنزير والميتة وغير ذلك \* وهذا كله بين لك استخفافه بطلب الطب واقتضائه واجرائه مجرى الرفق بالمرضى وتطبيب قلبه ولهذا قال الصادق المصدوق لرجل قال له انا طبيب قال أنت رفيق والله الطبيب (الوجه الخامس) ما روى ايضا في سننه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الدواء الخبيث وهو نص جامع مانع وهو صورة الفتوى في المسئلة

(الوجه السادس) الحديث المرفوع ما أبالي ما أثبت أو ما ركبت اذا شربت ترياقا أو تملقت تيممة أو قلت الشعر من نفسى مع ما روى من كراهة من كره الترياق من السلف الى<sup>(١)</sup> انه لم يقابل ذلك نص عام ولا خاص يبلغ ذروة المطلب وسنام المقصد في هذا الموضع ولولا اني كتبت هذا من حفظي لاستقصيت القول على وجه يحيط بما دق وجل والله الهادى الى سواء السبيل (الدليل الثالث) وهو في الحقيقة رابع الحديث الصحيح الذى خرج مسلم وغيره من حديث جابر بن سمرة وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في مرأبض الغنم فقال صلوا فيها فانها بركة - وسئل عن الصلاة في مبارك الابل فقال لا تصلوا فيها فانها خلقت من الشياطين \* ووجه الحجة من وجهين (أحدهما) أنه أطلق الاذن بالصلاة ولم يشترط حائلا يقي من ملامستها والموضع موضع حاجة الى البيان فلو احتاج لبيته وقد مضى تقرير هذا . وهذا شبهه بقول الشافعى ترك الاستفصال . في حكاية الحال . مع قيام الاحتمال . ينزل منزلة العموم في المقال . فانه ترك استفصال المسائل أهنالك حائل يحول بينك وبين

(١) كذا بالأصليين ولعل الصواب على أنه تدبر اه مصححه

أبمارها مع ظهور الاحتمال ليس مع قيامه فقط وأطلق الاذن بل هذا أوكد من ذلك لان الحاجة هنا الى البيان أمس وأؤكد (والوجه الثاني) انها لو كانت نجسة كأرواث الأتوميين لكانت الصلاة فيها إما محرمة كالحشوش والسكنف او مكروهة كراهية شديدة لانها مظنة الأخبث والانبجاس - فأما أن يستحب الصلاة فيها ويسمىها بركة ويكون شأنها شأن الحشوش او قريبا من ذلك فهو جمع بين المتنافيين المتضادين وحاشا الرسول صلى الله عليه وسلم من ذلك \* ويؤيد هذا ما روى أن اباموسي صلى في مبارك الغنم وأشار الى البرية وقال هنا وثم سواء وهو صاحب الفقيه العالم بالتنزيل القاهم للتأويل سوى بين عمل الأبار وبين ما خلا عنها فكيف يجامع هذا القول بنجاستها - وأما نهي عن الصلاة في مبارك الابل فليست اختصت به دون البقر والغنم والظباء والخيول اذ لو كان السبب نجاسة البول لكان تفرقا بين المتماثلين وهو ممتنع يقينا \*

(الدليل الرابع) وهو في الحقيقة سابع ما ثبت واستفاض من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف على راحلته وأدخلها المسجد الحرام الذي فضله الله على جميع بقاع الارض وبركها حتى طاف بها اسبوعا - وكذلك أذنه لام سلة ان تطوف راكبة ومعلوم انه ليس مع الدواب من العقل ما تمتنع به من تلويث المسجد المأمور بتطهيره للطائفين والمالكين والركع السجود فلو كانت أبوالها نجسة لكان فيه تمريض المسجد الحرام للتنجيس مع أن الضرورة مادعت الى ذلك وانما الحاجة دعت اليه ولهذا استنكر بعض من يرى تنجيسها إدخال الدواب المسجد الحرام وحسبك بقول بطلاناً رذء في وجه السنة التي لا ريب فيها \*

(الدليل الخامس) وهو الثامن ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال فأما ما أكل لحمه فلا بأس بهوله وهذا ترجمة المسئلة الا أن الحديث قد اختلف فيه قبولاً ورداً فقال أبو بكر عبد العزيز ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال غيره هو موقوف على جابر - فان كان الاول فلا ريب فيه - وان كان الثاني فهو قول صاحب وقد جاء مثله عن غيره من الصحابة أبي موسى الاشعري وغيره فينبني على أن قول الصحابة اولى من قول من بعدهم وأحق أن يتبع - وان علم انه انتشر في سائرهم ولم ينكروه فصار إجماعاً سكوتياً \*

(الدليل السادس) وهو التاسع الحديث المتفق عليه عن عبد الله بن مسعود أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم كان ساجدا عند الكعبة فأرسلت قريش عقبة بن أبي معيط الى قوم قد نحرروا جزورا لهم فجاء بفرثها وسلاها فوضعهما على ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ساجد ولم ينصرف حتى قضى صلاته فهذا ايضا<sup>(١)</sup> في ان ذلك الفرث والسلي لم يقطع الصلاة — ولا يمكن حمله فيما أرى الا على أحد وجوه ثلاثة إما أن يقال هو منسوخ وأعني بالنسخ أن هذا الحكم مرتفع وان لم يكن قد ثبت بخطاب لانه كان بمكة وهذا ضعيف جدا لان النسخ لا يصر اليه الا يبين وأما بالظن فلا يثبت النسخ — وأيضا فانا ما علمنا أن اجتناب النجاسة كان غير واجب ثم صار واجبا لاسيما من يحتج على اجتناب النجاسة بقوله تعالى (وثيابك فطهر) وسورة المدثر في أول المنزل فيكون فرض التطهير من النجاسات على قول هؤلاء من أول الفرائض فهذا هذا — وإما أن يقال هذا دليل على جواز حمل النجاسة في الصلاة وعامة من يخالف في هذه المسئلة لا يقول بهذا القول فيلزمهم ترك الحديث ثم هذا قول ضعيف بخلافه الاحاديث الصحاح في دم الحيض وغيره من الاحاديث ثم انهم لا أعلمهم يختلفون أنه مكروه وان إعادة الصلاة منه أولى فهذا هذا لم يبق الا أن يقال الفرث والسلي ليس بنجس وانما هو طاهر لانه فرث ما يؤكل لحمه وهذا هو الواجب ان شاء الله تعالى لكثرة القائلين به وظهور الدلائل عليه وبطول الوجبهين الاولين يوجب تمين هذا (فان قيل) ففيه السلي وقد يكون فيه دم (قلنا) يجوز ان يكون دما يسير ابل الظاهر انه يسير والدم اليسير معفو عن حمله في الصلاة (فان قيل) فالسلي لحم من ذبيحة المشركين وذلك نجس وذلك باتفاق (قلنا) لانسلم انه قد كان حرم حينئذ ذبائح المشركين بل<sup>(٢)</sup> او المقطوع به انها لم تكن حرمت حينئذ فان الصحابة الذين أسلموا لم يقتل انهم كانوا ينجسون ذبائح قومهم وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتل عنه انه كان يجتنب الا ماذبح للأصنام أما ما ذبحه قومه في دورهم لم يكن يقبضه ولو كان تحريم ذبائح المشركين قد وقع في صدر الاسلام لكان في ذلك من المشقة على النفر القليل الذين أسلموا مالا قبل لهم به فان عامة أهل البلد مشركون وهم لا يمكنهم ان يأكلوا ويشربوا الا من طعمهم وخبزهم وفي أوانيهم لقتهم وضعفهم وفقهم ثم الاصل عدم التحريم حينئذ فن ادعاه اجتناب الى دليل

(الدليل السابع) وهو العاشر ما صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الاستجمار بالمعظم

(١) بياض بالاصين ولعل المتروك قوله بن (٢) بياض بالاصين ولعل الاصل بل المظنون او المقطوع به اه

والبحر وقال انه زاد اخوانكم من الجن - وفي لفظ قال فسألوني الطعام لهم ولدوا بهم فقلت لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه أو فرما يكون لحما وكل برة علف لدوا بكم قال النبي صلى الله عليه وسلم فلا تستنجوا بهما فانها زاد اخوانكم من الجن \* فوجه الدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يستنجى بالمعظم والبحر الذي هو زاد اخواننا من الجن وعلف دوابهم ومعلوم انه انما نهى عن ذلك لئلا نجسه عليهم ولهذا استنبط الفقهاء من هذا أنه لا يجوز الاستنجاء بزاد الانس \* ثم انه قد استفاد النهي في ذلك والتخليط حتى قال من تقلد وترا او استنجى بعظم او رجيع فان محمد آمنه بري. (١) ومعلوم انه لو كان البحر في نفسه نجسا لم يكن الاستنجاء به بنجسه ولم يكن فرق بين البحر المستنجى به والبحر الذي لا يستنجى به وهذا جمع بين ما فرقت الشعة بينه - ثم ان البحر لو كان نجسا لم يصح أن يكون علفا لقوم مؤمنين فانها تصير بذلك جلالة ولو جاز أن تصير جلالة لجاز أن تعلق رجيع الانس ورجيع الدواب فلا فرق حينئذ ولانه لما جعل الزاد لهم مافضل عن الانس ولدوابهم ما فضل عن دواب الانس من البحر شرط في طعامهم كل عظم ذكر اسم الله عليه فلا بد أن يشرب في علف دوابهم نحو ذلك وهو الطهارة \* وهذا يبين لك أن قوله في حديث ابن مسعود لما أتاه بحجرين وروثة فقال لهما ركس انما كان لكونها روثه آدمي ونحوه - على انها قضية عين فيحتمل أن تكون روثه ما يؤكل لحمه وروثة ما لا يؤكل لحمه فلا يتم الصنفين ولا يجوز القطع بانها مما يؤكل لحمه مع أن لفظ الركس لا يدل على النجاسة لان الركس هو المركوس أي المردود وهو معنى الرجيع ومعلوم أن الاستنجاء بالرجيع لا يجوز بحال إيمان نجاسته وإما لكونه علف دواب اخواننا من الجن (الوجه الثامن) وهو الحادي عشر أن هذه الاعيان لو كانت نجسة لينه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يبينه فليست نجسة وذلك لان هذه الاعيان تكثر ملابسة الناس لها ومباشرتهم لكثير منها خصوصا الاممة التي بعث فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الابل والنعم غالب أموالهم ولا يزالون يباشرونها ويبشرون أماكنها في مقامهم وسفرهم مع كثرة الاحتفاء فيهم حتى ان عمر رضي الله عنه كان يأمر بذلك تمعدوا واخشوشوا وامشوا حفاة واشتلوا ومحالب الابلان كثيرا ما يقع فيهما من ألبانها (٢) وليس ابتلاؤهم بها باقل من ولوغ الكلب في أوانيهم فلو كانت نجسة يجب غسل الثياب والابدان والاواني منها وعدم مخالطته ويمنع من الصلاة مع ذلك ويجب تطهير

(١) في نسخة بري منه (١) كذا بالاصلين والصواب من أبعارها أو أبوالها اه مصححه

الارض مما فيه ذلك اذا صلى فيها والصلاة فيها تكثر في أسفارهم وفي مراح أغنامهم ويحرم شرب اللبن الذي يقع فيه برها وتفسل اليد اذا أصابها البول أو طوبية البحر الى غير ذلك من أحكام النجاسة لوجب أن يبين النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بيانا تحصل به معرفة الحكم - ولزينا ذلك لنقل جميعه او بعضه فان الشريعة وعادة القوم توجب مثل ذلك فلما لم ينقل ذلك علم أنه لم يبين لهم نجاستها \* وعدم ذكر نجاستها دليل على طهارتها من جهة تقريره لهم على مباشرتها وعدم النهي عنه والتقرير دليل الاباحة - ومن وجه أن مثل هذا يجب بيانه بالخطاب ولا تحال الامة فيه على الرأي لانه من الاصول لا من الفروع - ومن جهة أن ما سكنت الله عنه فهو مما عفا عنه لاسيما اذا وصل بهذا الوجه -

( الوجه التاسع ) وهو الثاني عشر وهو أن الصحابة والتابعين وعامة السلف قد ابتلي الناس في أزمانهم بأضعاف ما ابتلوا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يشك عاقل في كثرة وقوع الحوادث المتعلقة بهذه المسئلة ثم المنقول عنهم أحد شيئين إما القول بالطهارة او عدم الحكم بالنجاسة مثل ما ذكرناه عن أبي موسى وأنس وعبد الله بن مغفل أنه كان يصلي وعلى رجله أثر السرقين. وهذا قد عاين أكابر الصحابة بالعراق - وعن عبيد بن عمير قال ان لي غنما تبخر في مسجدى وهذا قد عاين أكابر الصحابة بالحجاز - وعن ابراهيم النخعي فيمن يصلي وقد أصابه السرقين قال لا بأس - وعن أبي جعفر الباقر ونافع مولى ابن عمر <sup>(١)</sup> أصابت حمامته بول بعير فقالا جميعا لا بأس - وسألها جعفر الصادق وهو أشبه الدليل على أن ما روى عن ابن عمر في ذلك من النسل اما ضعيف او على سبيل الاستحباب والتبذير فان نافعا لا يكاد يخفى عليه طريقة ابن عمر في ذلك ولا يكاد يخالفه والمأثور عن السلف في ذلك كثير - وقد نقل عن بعضهم الفاظ ان ثبتت فليست مريحة بنجاسة محل النزاع مثل ما روى عن الحسن أنه قال البول كله يفسل وقد روى عنه أنه قال لا بأس بأبوال النعم فلم أنه أراد بول الانسان الذكر والانثى والكبير والصغير وكذلك ما روى عن أبي الشعثاء أنه قال الأبوال كلها نجاسة فله أراد ذلك ان ثبت عنه وقد ذكرنا عن ابن المنذر وغيره أنه لم يعرف عن أحد من السلف القول بنجاستها ومن المعلوم الذي لا شك فيه أن هذا اجماع على عدم النجاسة بل مقتضاه أن التحجيس من الأقوال المحدثة فيكون مردودا

بالادلة الدالة على إبطال الحوادث لاسيما مقالة محدثة مخالفة لما عليه الصدر الاول ومن المعلوم أن الاعيان الموجودة في زمانهم ومكانهم اذا أمسكوا عن تحريمها وتنجيسها مع الحاجة الى بيان ذلك كان تحريمها وتنجيسها ممن بعدم بمنزلة ان يمسكوا عن بيان أفعال يحتاج الى بيان وجوبها لو كان ثابتا فيجئ من بعدهم فيوجبها \* ومتى قام المقتضى للتحريم أو الوجوب ولم يذكرها وجوبا ولا تحريما كان إجماعا منهم على عدم اعتقاد الوجوب والتحريم وهو المطلوب . وهذه الطريقة معتمدة في كثير من الاحكام وهي أصل عظيم ينبئ للفقهاء أن يتأملها ولا يغفل عن عورها<sup>(١)</sup> لكن لا يسلم الا بعدم ظهور الخلاف في الصدر الاول فان كان فيه خلاف تحقق بطلت هذه الطريقة والحق أحق ان يتبع \*

الوجه العاشر \* وهو الثالث عشر في الحقيقة أنا نعلم يقينا أن الجوب من الشعر والبيضاء والذرة ونحوها كانت تزرع في مزارع المدينة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأهل بيته ويعلم ان الدواب اذا داست فلا بد أن تروث وتبول ولو كان ذلك ينجس الجوب لحرمت مطلقا أو لوجب تنجيسها وقد أسلمت الحجاز واليمن ونجد وسائر جزائر العرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعث اليهم سعاته وعماله يأخذون عشور حبوبهم من الحنطة وغيرها وكانت سمرات الشام تجلب الى المدينة فيأكل كل منها رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون على عهده . وعامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من تمر وزرع وكان يعطى المرأة من نسلته ثمانين وستي شعير من غلة خيبر وكل هذه تداس بالدواب التي تروث وتبول عليها فلو كانت تنجس بذلك لكان الواجب على أقل الأحوال تطهير الحب وغسله ومعلوم أنه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك ولا فعل على عهده فعلم أنه صلى الله عليه وسلم لم يحكم بنجاستها . ولا يقال هو لم يتيقن أن ذلك الحب الذي أكله مما أصابه البول والاصل الطهارة — لانا نقول فصاحب الحب قد يتيقن نجاسة بعض حبه واشتبه عليه الطاهر بالنجس فلا يحل له استعمال الجميع بل الواجب تطهير الجميع كما اذا علم نجاسة بعض البدن أو الثوب أو الارض وخفى عليه مكان النجاسة غسل ما يتيقن به غسلها وهو لم يأمر بذلك . ثم اشتباه الطاهر بالنجس نوع من اشتباه الطعام الحلال بالحرام فكيف يباح أحدهما من غير تحرر فان القائل اما أن يقول

(١) كذا بالاصلين ولعله عن عودها أى معاودتها اه مصححه

يحرم الجميع وإما أكثره ما يقول<sup>(١)</sup> بالتحري فأما الاكل من أحدهما بلا تحريم فلا أعرف أحدا جوزه وإنما يستمسك<sup>(٢)</sup> بالأصل مع تيقن النجاسة \* ولا يحصى عن هذا الدليل إلا إلى أحد أمرين - إما أن يقال بطهارة هذه الأبوال والارواث - أو أن يقال عفى عنها في هذا الموضع للحاجة كما يعفى عن ريق الكلب في بدن الصيد على أحد الوجهين وكما يطهر محل الاستنجاء بالحجر في أحد الوجهين إلى غير ذلك من مواضع الحاجات - فيقال الأصل فيما استعمل جريانه على وفاق الأصل فن ادعى أن استحلال هذا يخالف للدليل لأجل الحاجة فقد ادعى ما يخالف الأصل فلا يقبل منه إلا بحجة قوية وليس معه من الحجة ما يوجب أن يحمل هذا مخالفا للأصل ولا شك أنه لو قام دليل يوجب الحظر لا يمكن أن يستثنى هذا الموضع فأما ما ذكر من العموم الضعيف والقياس الضعيف فدلالة هذا الموضع على الطهارة المطلقة أقوى من دلالة تلك على النجاسة المطلقة على ما تبين عند التأمل على أن ثبوت طهارتها والعفو عنها في هذا الموضع أحد موارد الخلاف فيبقى الحاق الباقي به بعدم القائل بالفرق \*

ومن جنس هذا (الوجه الحادى عشر) وهو الرابع عشر وهو إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم في كل عصر ومصر على دياس الحبوب من الحنطة وغيرها بالبقر ونحوها مع القطع ببولها وروثها على الحنطة ولم ينكر ذلك منكر ولم يفصل الحنطة لأجل هذا أحد ولا احتراز عن شيء مما في البيادر للوصول البول إليه . والعلم بهذا كله علم اضطرارى ما أعلم عليه سؤالا ولا أعلم لمن يخالف هذا شبهة . وهذا العمل إلى زماننا متصل في جميع البلاد لكن لم نحتاج بإجماع الأعصار التي ظهر فيها هذا الخلاف لئلا يقول المخالف أنا أخالف في هذا وإنما احتجاجنا بالإجماع قبل ظهور الخلاف . وهذا الإجماع من جنس الإجماع على كونهم كانوا يأكلون الحنطة ويلبسون الثياب ويسكنون البناء فإنا نتيقن أن الأرض كانت تزرع - ونتيقن أنهم كانوا يأكلون ذلك الحب ويقرون على أكله - ونتيقن أن الحب لا يداس إلا بالدواب - ونتيقن أن لا بد أن تبول على البدر الذي يبقى أياما ويطول دياسها له وهذه كلها مقدمات يقينية \*

(الوجه الثانى عشر) وهو الخامس عشر أن الله تعالى قال (وطهر بيتي للطائفين والما كفين

(١) قوله ما يقول كذا بالأصلين ولعل الصواب وإما أن يقول بالتحري والله أعلم اه مصححه

(٢) كذا بالأصلين وصوابه ولا يستمسك أو مع عدم تيقن النجاسة اه مصححه



والركع السجود) فأمر بتطهير بيته الذي هو المسجد الحرام وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه أمر بتنظيف المساجد وقال جمعت لى كل أرض طيبة مسجدا وطهورا وقال الطواف بالبيت صلاة ومعلوم قطعا ان الحمام لم يزل ملازما للمسجد الحرام لآمنه وعبادة بيت الله وأنه لا يزال ذرقه ينزل في المسجد وفي المطاف والمصلى فلو كان نجسا لتنجس المسجد بذلك ولو يجب تطهير المسجد منه إما بإعداد الحمام أو بتطهير المسجد أو بتسقيف المسجد ولم تصح الصلاة في أفضل المساجد وأما وسيدها لنجاسة أرضه وهذا كله مما يعلم فسادة يقينا . ولا بد من أحد قولين إما طهارته مطلقا أو العفو عنه كما في الدليل قبله وقد بينا رجحان القول بالطهارة المطلقة \*

(الدليل الثالث عشر) وهو في الحقيقة السادس عشر مسلك التشبيه والتوجيه فنقول والله الهادى اعلم ان الفرق بين الحيوان المأكول وغير المأكول إنما فرق بينهما لافتراق حقيقتها وقد نسمى الله هذا طيبا وهذا خبيثا . وأسباب التحريم إما اقوة السبعة التى تكون في نفس البهيمة فأكلها يورث نبات أبداننا منها فتصير أخلاق الناس أخلاق السباع ولما الله اعلم به وإما خبث مطعمها كما يأكل الجيف من الطير أو لأنها في نفسها مستخبثة كالخشرات فقد رأينا طيب المطعم يؤثر في الحل وخبثه يؤثر في الحرمة كما جاءت به السنة في لحوم الجلالة ولبنها ويبيضها فانه حرم الطيب لا غتذاته بالخبيث وكذلك النبات المسقى بالماء النجس والمسمد بالسرقين عند من يقول به وقد رأينا عدم الطعام يؤثر في طهارة البول أو خفة نجاسته مثل الصبي الذى لم يأكل الطعام فهذا كله بين أشياء - منها أن الأبول قد يخفف شأنها بحسب المطعم كالصبي وقد ثبت أن المباحات لا تكون مطاعها الاطبية فغير مستنكر أن تكون أبوالها طاهرة لذلك - ومنها أن المطعم اذا خبث وفسد حرم ما ثبت منه من لحم ولبن ويبيض كالجلالة والزرع المسمد كالطير الذى يأكل الجيف فاذا كان فساده يؤثر في تنجيس ما توجه الطهارة والحل فغير مستنكر أن يكون طيبه وحله يؤثر في تطهير ما يكون في محل آخر نجسا محرما فان الأرواث والأبول مستحيلة مخلوقة في باطن البهيمة كغيرها من اللبن وغيره \* بين هذا ما يوجد في هذه الأرواث من مخالفتها غيرها من الأرواث في الخلق والريح واللون وغير ذلك من الصفات فيكون فرق ما بينها فرق ما بين اللبنين والمسنن<sup>(١)</sup> وبهذا يظهر خلافها للإنسان \* يؤكد ذلك ما قد بناء من ان

(١) كذا بالاصلين بالأعمال ولعله والنتبين والله أعلم اهـ مصححه

المسلمين من الزمن المتقدم الى اليوم في كل عصر ومصر مازالوا يدوسون الزروع المأكولة بالبقرويصيب الحب من أرواث البقر وأبوالها وما سمعنا أحدا من المسلمين غسل حبا ولو كان ذلك منجسا أو مستقدرا لأوشك أن ينهوا عنها وأن تنفر عنه نفوسهم نفورها عن بول الانسان . ولو قيل هذا اجماع على كان حقا وكذلك مازال يسقط في المحالب من أبقار الأتنام ولا يكاد أحد يحترز من ذلك ولذلك عفا عن ذلك بعض من يقول بالتنجيس على أن ضبط قانون كل في الطاهر والنجس طرد منعكس لم يسرى<sup>(١)</sup> وليس ذلك بالواجب علينا بعد علمنا بالانواع الطاهرة والانواع النجسة . فهذه اشارة لطيفة الى مسالك الراى في هذه المسئلة . وتمامه ما حضرني كتابه في هذا المجلس والله يقول الحق والله يهدي السبيل \*

الفصل الثاني في معنى الآدمي وفيه أقوال ثلاثة (أحدها) أنه نجس كالبول فيجب غسله وطبا وبإسائه من البدن والثوب وهذا قول مالك والاوزاعي والثوري وطائفة (وثانيها) أنه نجس يجرى فركه بإسائه وهذا قول أبي حنيفة وإسحق ورواية عن أحمد \* ثم هنا اوجه قيل يجرى فركه بإسائه ومسح رطبه من الرجل دون المرأة لانه يعنى عن يسيره ومعنى الرجل يتأتى فركه ومسحه بخلاف معنى المرأة فانه رقيق كاللدى وهذا منصوص أحمد - وقيل يجرى<sup>(٢)</sup> فركه فقط منهما لذهابه بالفرك وبقاء أثره بالمسح - وقيل بل الجواز مختص بالفرك من الرجل دون المرأة كما جاءت به السنة كما سنذكره (وثالثها) أنه مستقدر كالمخاطو والبصاق وهذا قول الشافعي وأحمد في المشهور عنه وهو الذى نصرناه والدليل عليه وجوه \*

(أحدها) ما أخرج مسلم وغيره عن عائشة قالت كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يذهب فيصلي فيه - وروى في لفظ الدارقطني كنت أفركه اذا كان بإسائه وأغسله اذا كان رطبا \* فهذا نص في أنه ليس كالبول نجسا يكون نجاسة غليظة . فبقي ان يقال يجوز ان يكون نجسا كالدم أو طاهرا كالصباغ لكونه الثاني أرجح لان الاصل وجوب تطهير الثياب من الانجاس قليلا وكثيرا فاذا ثبت جواز حمل قليله في الصلاة ثبت ذلك في كثيره فان القياس لا يفرق بينهما (فان قيل) فقد أخرج مسلم في صحيحه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينسل المني ثم يخرج الى الصلاة في ذلك الثوب وأنا أنظر

(١) كذا بالاصلين ولعل صوابه لم يتيسر والله أعلم اهـ مصححه (٢) في نسخة يجوز

الى أثر الغسل فيه . فهذا يعارض حديث الفرق في منى رسول الله صلى الله عليه وسلم والغسل دليل النجاسة فان الطاهر لا يطهر — فيقال هذا لا يخالفه لان الغسل للطهر والفرق لليباس كما جاء مفسرا في رواية الدارقطني أو هذا أحيانا وهذا أحيانا — وأما الغسل فان الثوب قد يغسل من الخاط والبصاق والنخامة استقذارا لا تنجيسا ولهذا قال سعد بن أبي وقاص وابن عباس أمطه عنك ولو بأذخيرة فانما هو بمنزلة الخاط والبصاق \*

(الدليل الثاني) ما روي الامام أحمد في مسنده بأسناد صحيح عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسات المنى من ثوبه بعرق الاذخر ثم يصلي فيه <sup>(١)</sup> ويحته من ثوبه يابس ثم يصلي فيه . وهذا من خصائص المستقذرات لأن أحكام النجاسات فان عامة القائلين بنجاسته لا يجوزون مسح رطبه \*

(الدليل الثالث) ما احتج به بعض أولينا بما رواه اسحق الأزرق عن شريك عن محمد ابن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عباس قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن المنى يصيب الثوب فقال إنما هو بمنزلة الخاط والبصاق وإنما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو بأذخرة . — قال الدارقطني لم يرفعه غير اسحق الأزرق عن شريك (قالوا) وهذا لا يقدح لان اسحق بن يوسف الأزرق أحد الأئمة . وروى عن سفيان وشريك وغيرهما وحدث عنه أحمد ومن في طبقته وقد أخرج له صاحبنا الصحيح فيقبل رفعه وما ينفرده <sup>(٢)</sup> وأنا أقول <sup>(٣)</sup> أما هذه الفتيا فهي ثابتة عن ابن عباس وقبله سعد بن أبي وقاص ذكر ذلك عنهما الشافعي وغيره في كتبهم — وأما رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم فنكر باطل لا اصل له لان الناس كلهم يرووه عن شريك موقوفا \* ثم شريك ومحمد بن عبد الرحمن وهو ابن أبي ليلى ليسا في الحفظ بذلك والذين هم أعلم منهم بمطاء مثل ابن جريج الذي هو أثبت فيه من القطب وغيره من المكين لم يرووه أحد الا موقوفا وهذا كله دليل على وهم تلك الرواة (فان قلت) أليس من الاصول المستقرة أن زيادة المدل مقبولة وان الحكم لمن رفعه لا لمن وقف لانه زائد (قلت) هذا عندنا حق مع تكافؤ المحدثين المخبرين وما ذلهم وأما مع زيادة عدد من لم يزد فقد اختلف فيه أولونا . وفيه نظر — وأيضا فانما ذلك اذا لم تصادم الروايتان وتعارضتا وامامتى تعارضتا بسقط رواية الأقل بالارب وهما المروي ليس هو مقابلة <sup>(٤)</sup>

(١) هنا بياض باحد الاصلين (٢) كذا بالاصلين وفي العبارة بعض تحريف أو سقط والله اعلم اهـ صححه

بكون النبي صلى الله عليه وسلم قد قالها ثم قالها صاحبه تارة — تارة ذا كرا وتارة آثرا وانما هو حكاية حال وقضية عين في رجل استفتي على صورة وحروف، أثورة فالناس ذكروا أن المستفتي ابن عباس وهذه الرواية ترفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وليست القضية الا واحدة اذ لو تعددت القضية لما أهمل الثقات الأثبات ذلك على ما يعرف من اهتمامهم بمثل ذلك — وأيضا فأهل نقد الحديث والمعرفة به أقعد بذلك وليسوا يشكون في ان هذه الرواية وهم \*

(الدليل الرابع) أن الأصل في الأعيان الطهارة فيجب القضاء بطهارته حتى يمحى ما يوجب القول بأنه نجس وقد بحثنا وسبرنا فلم نجد لذلك أصلا فلم ان كل ما لا يمكن الاحتراز عن ملابسته معفو عنه ومعلوم أن المني يصيب أبدان الناس وثيابهم وفرشهم بغير اختيارهم أكثر مما يبلغ الهر في آيتهم فهو طواف الفضلات بل قد يتمكن الانسان من الاحتراز من البصاق والمخاط المصيب ثيابه ولا يقدر على الاحتراز من مني الاحتلام والجماع وهذه المشقة الظاهرة توجب طهارته ولو كان المقتضى للتنجيس قائما — الا ترى ان الشارع خفف في النجاسة المعتادة فاجتزأ فيها بالجمامد مع ان إيجاب الاستنجاء عند وجود الماء أهون من إيجاب غسل الثياب من المني لاسيما في الشتاء في حق الفقير ومن ليس له الا ثوب واحد \*

(فان قيل) الذي يدل على نجاسة المني وجوه (أحدها) ما روى عن عمار بن ياسر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انما يغسل الثوب من البول والغائط والمني والقيء، رواه ابن عدى وحديث عائشة قد مضى في أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغسله \*

﴿ الوجه الثاني ﴾ أنه خارج يوجب طهارته الخبث والحدث فكان نجسا كالبول والحيض وذلك لان إيجاب نجاسة الطهارة دليل على انه نجس فان إمامته وتنحيته أخف من التطهير منه فاذا وجب الاثقل فالأخف أولى لاسيما عند من يقول بوجوب الاستنجاء منه فان الاستنجاء إمامة وتنحية فاذا وجب تنحيته في مخرجه ففي غير مخرجه أحق وأولى \*

﴿ الوجه الثالث ﴾ أنه من جنس المذي فكان نجسا كالمذي وذاك لان المذي يخرج عند مقدمات الشهوة والمني أصل المذي عند استكمالها وهو يجري في مجراه ويخرج من مخرجه فاذا نجس الفرع فلان ينجس الأصل أولى \*

﴿ الوجه الرابع ﴾ أنه خارج من الذكر أو خارج من القبل فكان نجسا كجميع

الخوارج مثل البول والمذى والودى وذلك لان الحكم في النجاسة منوط بالخروج . — ألا ترى  
أن الفضلات الخارجة من أعالي البدن ليست نجسة وفي أسافله تكون نجسة وان جمعا  
الاستحالة في البدن \*

﴿ الوجه الخامس ﴾ أنه مستحيل عن الدم لانه دم قصرته الشهوة ولهذا يخرج عند  
الاكثر من الجماع أحمر والدم نجس والنجاسة لا تطهر بالاستحالة عنكم \*

﴿ الوجه السادس ﴾ أنه يجري في مجرى البول فيتنجس بملاقاة البول فيكون كاللبن في  
الطرف النجس فهذه أدلة كلها تدل على نجاسته \*

﴿ فنقول ﴾ الجواب وعلى الله قصد السبيل \* أما حديث عمار بن ياسر فلا أصل له . في  
اسناده ثابت بن حماد قال الدارقطني ضعيف جداً وقال ابن عدى له مناكير وحديث عائشة  
مضي القول فيه \*

﴿ وأما الوجه الثاني ﴾ فقولهم بوجوب طهارة الخبث والحدث أما الخبث فمنوع بل الاستنجاء  
منه مستحب كما يستحب إمامته من الثوب والبدن وقد قيل هو واجب كما قد قيل يجب غسل  
الاثنين من المذى وكما يجب غسل أعضاء الوضوء اذا خرج الخارج من الفرج فهذا كله طهارة  
وجبت لخارج وان لم يكن المقصود به إمامته وتنجيسه بل سبب آخر كما يفصل منه سائر  
البدن \* فالأصل ان سبب الاستنجاء منه ليس هو النجاسة بل سبب آخر فقولهم بوجوب  
طهارة الخبث وصف مميّز في الفرع فليس غسله عن الفرج للخبث وليست الطهارات  
منحصرة في ذلك كفصل اليد عند القيام من نوم الليل وغسل الميت والغسل المستحب وغسل  
الاثنين وغير ذلك . فهذه الطهارة ان قيل بوجوبها فهي من القسم الثالث فيبطل قياسه على  
البول لفساد الوصف الجامع \* وأما إيجابه طهارة الحدث فهو حق لكن طهارة الحدث ليست  
أسبابها منحصرة في النجاسات فان الصغرى يجب من الريح اجماعاً ويجب بموجب الحجة من  
ملامسة الشهوة ومن مس الفرج ومن لحوم الابل ومن الردة وغسل الميت وقد كانت يجب  
في صدر الاسلام من كل ما غيرته النار وكل هذه الاسباب غير نجسة — وأما الكبرى فتجب  
بالإيلاج اذا انتهى الاختانان ولا نجاسة وتجب بالولادة التي لادم معها على رأى مختار والولد  
طاهر ويجب بالموت ولا يقال هو نجس — ويجب بالاسلام عند طائفة . فقولهم انما أوجب

طهارة الحدث أو أوجب الاغتسال نجس منتقض بهذه الصور الكثيرة فبطل طرده فان ضموا الى العلة كونه خارجا انتقض بالرجح والولد نقضا قادحا - ثم يقال قولكم خارج وصف طردى فلا يجوز الاحتراز به - ثم ان عكسه أيضا باطل والوصف عديم التأثير فان مالا يوجب طهارة الحدث منه شيء كثير نجس كالدم الذي لم يسلم واليسير من القيء - وأيضا فسيأتي الفرق ان شاء الله تعالى فهذه أوجه ثلاثة أو<sup>(١)</sup> وأما قولهم التطهير منه أبعد من تطهيره فجمع ما بين متفاوتين متباينين فان الطهارة منه طهارة عن حدث وتطهيره ازالة خبث وهما جنسان مختلفان في الحقيقة والاسباب والاحكام من وجوه كثيرة فان هذه تجب لها النية دون تلك - وهذه من باب فعل المأمور به وتلك من باب اجتناب المنهي عنه - وهذه مخصوصة بالماء أو التراب وقد تزال تلك بغير الماء في مواضع بالاتفاق وفي مواضع على رأى - وهذه يتعمد حكمها على سببها الى جميع البدن وتلك يختص حكمها بمحلها - وهذه تجب في غير محل السبب أو فيه وفي غيره وتلك تجب في محل السبب فقط - وهذه حسية وتلك عقلية - وهذه جارية في أكثر أحوالها على سنن مقاييس الباحثين وتلك مستصعبة على سبر القياس - وهذه واجبة بالاتفاق وفي وجوب الاخرى خلاف معلوم - وهذه لها بدل وفي بدل تلك في البدن خاصة خلاف ظاهر \* وبالجمله فقياس هذه الطهارة على تلك الطهارة كقياس الصلاة على الحج لان هذه عبادة وتلك عبادة مع اختلاف الحقيقتين \*

(وأما الوجه الثالث) وهو الحاقه بالمدى فقد منع الحكم في الاصل على قول بطهارة المذى والا كثرون سلموه وفرقوا باقتراح الحقيقتين فان هذا يخلق منه الولد الذي هو أصل الانسان وذلك بخلافه - ألا ترى ان عدم الامناء عيب يبنى عليه أحكام كثيرة منشؤها على انه نقص وكثرة الامضاء ربما كانت مرضا و<sup>(٢)</sup> هو فضلة محضة لا منفعة فيه كالبول وان اشتركا في انبعاثهما عن شهوة النكاح فليس الموجب لطهارة المذى أنه عن شهوة الباه فقط بل شيء آخر وان أجريناه مجراه فنتكلم عليه ان شاء الله تعالى \* وأما كونه فرعا فليس كذلك بل هو بمنزلة الجنين الناقص كالانسان اذا أسقطته المرأة قبل كمال خلقه فانه وان كان مبدأ خلق الانسان فلا يناظر به من أحكام الانسان الا ما قل ولو كان فرعا فان النجاسة استخبات

(١) يياض بالاسلين (٢) يياض بالاصلين

وليس استنجات الفرع بالموجب خبت أصله كالفضول الخارجة من الانسان \*  
 (وأما الوجه الرابع) فقياسه على جميع الخارجات بجامع اشتراكهن في المخرج منقوض بالنم  
 فانه مخرج النخامة والبصاق الطاهرين والقيء النجس - وكذلك الدبر يخرج الريح الطاهر والغائط  
 النجس - وكذلك الانب يخرج المخاط الطاهر والدم النجس - وان فصلوا بين ما يعتاد الناس  
 من الامور الطبيعية وبين ما يمرض لهم لاسباب حادثة - قلنا النخامة المعدية اذا قيل بنجاستها  
 معتادة وكذلك الريح - وايضا فانا نقول لم قلتم ان الاعتبار بالمخرج. ولم لا يقال الاعتبار بالمدن  
 والمستحال فما خلق في أعلى البدن فطاهر وما خلق في أسفله فنجس والمنى يخرج من بين  
 الصلب والترائب بخلاف البول والودي وهذا أشد اطرادا لان القيء والنخامة المنجسة خارجان  
 من الفم لكن لما استحالا في المعدة كانا نجسين وايضا فسوف نفرق ان شاء الله تعالى \*  
 (وأما الوجه الخامس) فقولهم مستحيل عن الدم والاستحالة لا تطهر عنه عدة أجوبة  
 مستنيرة قاطعة \*

(أحدها) انه منقوض بالآدي وبمضغته فانهما مستحيلان عنه وبمده عن الملقه وهي  
 دم ولم يقل أحد بنجاسته وكذلك سائر البهائم المأ كولة \*

(وثانيها) انا لا نسلم ان الدم قبل ظهوره وبروزه يكون نجسا فلا بد من الدليل على  
 تنجيسه ولا يفي القياس عليه اذا ظهر وبرز باتفاق الحقيقة لانا نقول للدليل على طهارته وجوه  
 (أحدها) ان النجس هو المستقدر المستنبت وهذا الوصف لا يثبت لهذه الاجناس  
 الا بعد مفارقتها مواضع خلقها فوصفها بالنجاسة فيها وصف بما لا تصف به \*

(وثانيها) ان خاصة النجس وجوب مجانته في الصلاة وهذا مفقود فيها في البدن من  
 الدماء وغيرها - ألا تري ان من صلى حاملا وماء مسدودا قد أوعى دما لم تصح صلاته فلتن  
 قلت عني عنه لمشقة الاحتراز - قلت بل جعل طاهرا لمشقة الاحتراز فما المانع منه والرسول  
 صلى الله عليه وسلم يطل طهارة المرأة بمشقة الاحتراز حيث يقول انها ليست بنجسة انها من  
 الطوافين عليكم والطوافات - بل أقول قد رأينا جنس المشقة في الاحتراز مؤثرا في جنس  
 التخفيف فان كان الاحتراز من جميع الجنس مشقا عني عن جميعه فحكم بالطهارة - وان كان من  
 بعضه عني عن القدر المشق وهنا يشق الاحتراز من جميع ما في داخل الابدان فيحكم لنوعه

بالطهارة كالهر وما دونها وهذا وجه ثالث \*

﴿ الوجه الرابع ﴾ أن الدماء المستخبثة في الابدان وغيرها هي أحد اركان الحيوان التي لا تقوم حياته الا بها حتى سميت نفسا فالحكم بان الله يحمل أحد أركان عبادته من الناس والدواب نوعا نجسا في غاية البعد \*

﴿ الوجه الخامس ﴾ أن الاصل الطهارة فلا تثبت النجاسة الا بدليل وليس في هذه الدماء المستخبثة شيء من أدلة النجاسة وخصائصها \*

﴿ الوجه السادس ﴾ انا قد رأينا الاعيان تفرق حالها بين ما اذا كانت في موضع عملها ومنفعتها وبين ما اذا فارقت ذلك فالماء المستعمل مادام جاريا في أعضاء المتطهر فهو طهور فاذا انفصل تغيرت حاله - والماء في المحل النجس مادام عليه فعله باق وتطهيره ولا يكون ذلك الا لانه طاهر مطهر فاذا فارق محل عمله فهو اما نجس أو غير مطهر وهذا مع تغير الامواه في موارد التطهير تارة بالطاهرات وتارة بالنجاسات فاذا كانت المخالطة التي هي أشد أسباب التغير لا تؤثر في محل عملنا وانتفاعنا فما ظنك بالجسم المفرد في محل عمله بخلق الله وتديره فافهم هذا افانه لباب الفقه \*

( الوجه الثالث عن أصل الدليل ) أنا لو سلمنا أن الدم نجس فانه قد استحال وتبدل . وقولهم لاستحالة لا تطهر - قلنا من أفتى بهذه الفتوى الطويلة العريضة المخالفة للاجماع فان المسلمين أجمعوا ان الخمر اذا بدأ الله بفسادها وتحويلها خلا طهرت وكذلك تحويل الدواب والشجر بل أقول الاستقراء دلنا ان كل ما بدأ الله بتحويله وتبديله من جنس الى جنس مثل جعل الخمر خلا والدم منيا والعلقة مضغة ولحم الجلالة الخبيث طيبا وكذلك بيضها ولبنها والزرع المستسقى بالنجس . اذا سقي بالماء الطاهر وغير ذلك فانه يزول حكم التنجيس ويزول حقيقة النجس واسمه التابع للحقيقة وهذا ضروري لا يمكن المنازعة فيه فان جميع الأجسام المخلوقة في الارض فان الله يحولها من حال الى حال ويبدلها خلقا بعد خلق ولا التفات الى موادها وعناصرها وأما ما استحال بسبب كسب الانسان كاحراق الروث حتى يصير رمادا ووضع الخنزير في الملاحه حتى يصير ملحاً فقيه خلاف مشهور . وللقول بالتطهير اتجاه وظهور ومستثنتا من القسم الاول والله الحمد \*



(الدليل الخامس) أن المني مخالف لجميع ما يخرج من الذكر في خلقه فإنه غليظ وتلك رقيقة — وفي لونه فإنه أبيض شديد البياض — وفي ريحه فإنه طيب كرائحة الطلع وتلك خبيثة ثم جعله الله أصلاً لجميع أنبيائه وأوليائه وعباده الصالحين والانسان المكرم فكيف يكون أصله نجساً ولهذا قال ابن عقيل وقد ناظر بعض من يقول بنجاسته لرجل قال له ما بالاك وبالحق هذا قال أريد أن أجعل أصله طاهراً وهو يأتي إلا أن يكون نجساً. ثم ليس شأنه شأن النضول بل شأن ما هو غذاء ومادة في الابدان اذ هو قوام النسل فهو بالاصول أشبه منه بالفضل \*

﴿ الوجه السادس ﴾ وفيه أجوبة (أحدها) لا نسلم أنه يجري في مجرى البول فقد قيل ان بينهما جلد رقيقة وان البول انما يخرج رشحاً وهذا مشهور \* وبالحكمة فلا بد من بيان اتصالهما وليس ذلك معلوماً الا في ثقب الذكر وهو طاهر أو معفو عن نجاسته \*

﴿ الوجه الثاني ﴾ أنه لو جرى في مجراه فلا نسلم أن البول قبل ظهوره نجس كما مر تقريره في الدم وهو في الدم أين منه في البول لان ذلك ركن وبعض وهذا فضل \*

( الثالث ) أنه لو كان نجساً فلا نسلم أن الماسة في باطن الحيوان موجبة للتنجيس كما قد قيل في الاستحالة وهو في الماسة أين \* يؤيد هذا قوله تعالى (من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغاً للشاربين) ولو كانت الماسة في الباطن للفرث مثلاً موجبة للتنجاسة لنجس اللبن ( فان قيل ) فلعل بينهما حاجزاً ( قيل ) الاصل عدمه على ان ذكره هذا في معرض بيان ذكر الاقتدار باخراج طيب من بين خبيثين في الاغتذاء ولا يتم الا مع عدم الحاجز والا فهو مع الحاجز ظاهر في كمال خلقه سبحانه \* وكذلك قوله خالصاً والخلوص لا بد ان يكون مع قيام الموجب للشوب وبالحكمة نفروج اللبن من بين الفرث والدم أشبه شئاً بخروج المني من مخرج البول وقد سلك هذا المسلك من رأي إنفحة الميتة ولبنها طاهر لأنه كان طاهراً وانما حدث نجاسة الوعاء فقال الملاقاة في الباطن غير ظاهرة — ومن نجس هذا فرق بينه وبين المني بأن المني ينفصل عن النجس في الباطن أيضاً بخلاف اللبن فإنه لا يمكن فصله من الميتة الا بعد ابراز الضرع وحينئذ يصير في حد ما ياحقه النجاسة \* والله يقول الحق وهو يهدي السبيل والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى \* وهذا الذي حضرني في هذا الوقت ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم \*

﴿ المسئلة السابعة عشرة ﴾ في تصرفات السكران قد تنازع الناس فيه قديماً وجديماً وفيه

التنازع في مذهب أحمد وغيره وكثير من أجوبة أحمد فيه كان التوقف \* والاقوال الواقعة في مذهب أحمد وغيره القول بصحة تصرفاته مطلقاً أقواله وأفعاله — والقول بفسادها مطلقاً والفرق بين أقواله وأفعاله والفرق بين الحدود وغيرها والفرق بين ماله وما عليه والفرق بين ما ينفرد به وما لا ينفرد به وهذا التنازع موجود في مذهب أحمد وغيره — ثم تنازعوا فيمن زال عقله بغير سكر كالبنج هل يالحق بالسكران أو المجنون على قولين في مذهب أحمد وغيره — وكل من أصحاب أحمد يمتدك في ذلك بشئ من كلامه وليس عنه رواية ووجهها بل روايتان متأولتان وتنازعوا فيمن أكره على شرب الخمر هل ياثم بذلك على وجهين ومن أصحاب أحمد كالخلال من ينصر أنه لا يقع عليه طلاقه — ومنهم كالفقاضي من ينصر وقوع طلاقه \* والذين أوقعوا طلاقه لهم ثلاثة مأخذ \*

(أحدها) ان ذلك عقوبة له وصاحب هذا قد يفرق بين الحدود وغيرها وهذا ضعيف فان الشريعة لم تعاقب أحدا بهذا الجنس من إيقاع الطلاق او عدم إيقاعه ولان في هذا من الضرر على زوجته البرية وغيرها مالا يجوز فانه لا يجوز أن يعاقب الشخص بذنب غيره ولأن السكران عقوبته ما جاءت به الشريعة من الجلد ونحوه فعقوبته بغير ذلك تغيير لحدود الشريعة ولان الصحابة إنما عاقبته بما السكر مظنته وهو الهذيان والافتراء في القول على انه اذا سكر هذى واذا هذى اقترى وحد المفتري ثمانون فيمن أن اقدامه على السكر الذي هو مظنة الافتراء يالحقه بالمقدم على الافتراء اقامة لمظنة الحكمة مقام الحقيقة لان الحكمة هنا خفية منتشرة لانه قد لا يعلم اقترائه ولا متى يفترى ولا على من يفترى كما ان المضطجع يحدث ولا يدري هل أحدث أم لا فقام النوم مقام الحدث فهذا فقه معروف فلو كانت تصرفاته من هذا الجنس لكان ينبغي ان تطلق امرأته سواء طلق او لم يطلق كما يجحد حد المفتري سواء اقترى او لم يفتر وهذا لا يقوله أحد \*

(المأخذ الثاني) أنه لا يعلم زوال عقله الا بقوله وهو فاسق بشره فلا يقبل قوله في عدم العقل والسكر وحقيقة هذا القول أنه لا يقع الطلاق في الباطن ولكن في الظاهر لا يقبل دعوى المسقط . ومن قال بهذا قد يفرق بين ما ينفرد به <sup>(١)</sup>

(المأخذ الثالث) وهو مأخذ الأئمة منصوصاً عنهم. الشافعي وأحمد أن حكم التكليف جار عليه ليس للمجنون المرفوع عنه القلم ولا النائم وذلك أن القلم مرفوع عن المجنون والسكران معاقب كما ذكره الصحابة وليس مأخذ أجود من هذا. وكذلك قال أحمد ما قيل فيه أحسن من هذا وهذا ضعيف أيضاً فإنه إن أريد أنه وقت السكر يؤمر وينهى فهذا باطل فإن من لا عقل له ولا يفهم الخطأ لم يدر بشرع ولا غيره على أنه يؤمر وينهى بل أدلة الشرع والعقل تنفي أن يخاطب مثل هذا - وإن أريد أنه قد يؤخذ بما يفعله في سكره فهذا صحيح في الجملة لكن هذا لأنه خاطب في صحوه بأن لا يشرب الخمر الذي يقتضي تلك الجنايات فإذا فصل المنهى عنه لم يكن معذوراً فيما فعله من المحرم كما قلت في سكر الأحوال الباطنة إذا كان سبب السكر معذوراً لم يكن السكران معذوراً. هذا الذي قلته قد يقتضي أنه في الحدود كالصاحي وهذا قريب وأنا إنما تكلمت على تصرفاته صحته وفسادها \* وأما قوله تعالى (ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) فهو نهى لهم أن يسكروا سكرًا يفوتون به الصلاة أو نهى لهم عن الشرب قرب الصلاة أو نهى لمن يذب فيه أوائل النشوة \* وأما في حال السكر فلا يخاطب بحال \* والدليل على أنه لا تصح تصرفاته وجوه (أحدها) حديث جابر بن سمرة الذي في صحيح مسلم لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم باسنكاها معز بن مالك \*

(الثاني) أن عبادته كالصلاة لا تصح بالنص والاجماع فإن الله نهى عن قرب الصلاة مع السكر حتى يعلم ما يقوله وأتفق الناس على هذا بخلاف الشارب غير السكران فإن عبادته تصح بشروطها ومعلوم أن صلاته إنما لم تصح لأنه لم يعلم ما يقول كما دل عليه القرآن فنقول كل من بطلت عبادته لعدم عقله فبطلان عقوده أولى وأحرى كالنائم والمجنون ونحوهما فإنه قد تصح عبادات من لا يصح تصرفه لنقص عقله كالصبي والمجنون عليه لفسه \*

(الثالث) أن جميع الأقوال والعقود مشروطة بوجود التمييز والعقل فن لا تميز له ولا عقل ليس لكلامه في الشرع اعتبار أصلاً كما قال النبي صلى الله عليه وسلم إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد إلا وهي القلب فإذا كان القلب قد زال عقله الذي به يتكلم ويتصرف فكيف يجوز أن يجعل له أجر ونهى أو أثبات ملك أو إزالة وهذا معلوم بالعقل مع تقرير الشارع له \*

(والزابع) أن العقود وغيرها من التصرفات مشروطة بالقصود كما قال النبي صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات وقد قررت هذه القاعدة في كتاب بيان الدليل . على بطلان التحليل وقررت أن كل لفظ بغير قصد من المتكلم لسهو وسبق لسان أو عدم عقل فانه لا يترتب عليه حكم . وأما اذا قصد اللفظ ولم يقصد معناه كالحازل فهذا فيه تفصيل . والمراد هنا بالقصد القصد العقلي الذي يختص بالعقل فأما القصد الحيواني الذي يكون لكل حيوان فهذا لا بد منه في وجود الامور الاختيارية من الالفاظ والافعال وهذا وحده غير كاف في صحة العقود والاقوال فان المجنون والعبي وغيرهما لهما هذا القصد كما هو للبهائم ومع هذا فأصواتهم وألفاظهم باطلة مع عدم التمييز لكن العبي المميز والمجنون الذي يميز أحيانا يعتز بقوله حين التمييز \*

(الخامس) أن هذا من باب خطاب الوضع والاخبار لا من باب خطاب التكليف وذلك أن كون السكران معاقبا أو غير معاقب ليس له تعلق بصحة عقوده وفسادها فان العقود ليست من باب المبادات التي يثاب عليها ولا الجنائيات التي يعاقب عليها بل هي من التصرفات التي يشترك فيها البر والفاجر والمؤمن والكافر وهي من لوازم وجوب الخلق فان اليهود والوفاء بها أمر لا يتم مصلحة الآدميين الا بها لاجتياج بعض الناس الى بعض في جلب المنافع ودفع المضار وانما تصدر عن العقل فن لم يكن له عقل ولا تمييز لم يكن قد عاهد ولا خلف ولا يباع ولا نكح ولا طلق ولا اعتق \* يوضح ذلك أنه معلوم أن قبل تحريم الخمر كان كلام السكران باطلا بالاتفاق ولهذا لما تكلم حمزة بن عبد المطلب رضى الله عنه في سكره قبل التحريم بقوله وهل أنتم الا عبيد لابي لم يكن مؤاخذا عليه . وكذلك لما خلط الخلط من المهاجرين والأنس في سورة قل يأيتها الكافرون قبل النهي لم يمتب عليه . وكذلك الكفار لو شربوا الخمر وعاهدوا وشرطوا لم يلتفت الى ذلك منهم بالاتفاق ومن سكر سكر الا يعاقب عليه مثل أن يشرب ما لا يعلم أنه يسكره ونحو ذلك . فأما من سكر بشرب محرم فلا ريب أنه يأثم بذلك ويستحق من عقوبة الدنيا والآخرة ما جاء به أمر الله تعالى فهذا الفرق ثابت بينه وبين من سكر سكر لا يمتد فيه فاما كون عهده الذي يعاهد به الآدميين منقدا يترتب عليه أثره ويحصل به مقصوده فهذا لا فرق فيه بين سكر المعذور وغير المعذور لان هذا انما كان الموجب لصحته أن صاحبه فعله وهو عاقل مميز لا أنه بر وفاجر والشرع لم يجعل السكران بمنزلة الصاحي

أصلاً \* هذا آخر ما وجد في هذه المسئلة من الكلام لشيخ الاسلام ابن تيمية والله أعلم .  
 (المسئلة الثامنة عشرة) سئل أيضا شيخ الاسلام ابن تيمية عن جماعة اشتركوا شركة  
 الأبدان بغير رضا بعضهم وعملوا عملاً مجتمعين فيه وعملاً متفرقين فيه فهل تصح هذه  
 الشركة - وما يستحق كل منهم من أجرة ما عمل - وهل يجوز لمن لا عمل له أن يأخذ أجرة  
 عن عمل غيره بغير رضا من عمل \*

(أجاب) رضى الله عنه شركة الأبدان التي تنازع الفقهاء فيها نوعان (أحدهما) أن يشتركا  
 فيما يتقبلان من العمل في ذمتهم كاهل الصناعات من الخياطة والنجارة والحياكة ونحو ذلك  
 الذين تقدر أجزائهم بالعمل لا بالزمان ويسمى الاجير المشترك ويكون العمل في ذمة أحدهم بحيث  
 يدوّن له أن يقيم غيره أن يعمل ذلك العمل والعمل دين في ذمته كديون الايمان ليس واجبا  
 على عينه كالاجير الخاص فهو لا يجوز أكثر الفقهاء اشتراكهم كابي حنيفة ومالك وأحمد وذلك  
 عندهم بمنزلة شركة الوجوه وهو أن يشتري أحد الشريكين بجاهه شيئاً له ولشريكه كما يتقبل  
 الشريك العمل له ولشريكه - قالوا وهذه الشركة مبناه على الوكالة فكل من الشريكين  
 يتصرف لنفسه بالملك ولشريكه بالوكالة ولم يجوزها الشافعي بناء على أصله وهو أن مذهبه أن  
 الشركة لا تثبت بالمقد وإنما تكون الشركة شركة الاملاك خاصة فإذا كانا شريكين في مال كان  
 لهما نماء وعليهما غرمه ولهذا لا يجوز شركة العنان مع اختلاف جنس المدين ولا يجوزها الا مع  
 خلط المدين ولا يجمل الربح الا على قدر المالين \* والجمهور يخالفونه في هذا ويقولون الشركة نوعان  
 شركة أملاك وشركة عقود وشركة العقود أصلاً لا تفتقر الى شركة الاملاك كما أن شركة  
 الاملاك لا تفتقر الى شركة العقود وان كانا قد يجتمعان . والمضاربة شركة عقود بالاجماع ليست  
 شركة أملاك اذ المال لاحدهما والعمل للآخر وكذلك المساقاة والمزارعة وان كان من الفقهاء  
 من يزعم أنها من باب الاجارة وانها خلاف القياس فالصواب انها أصل مستقل وهي من باب  
 المشاركة لا من باب الاجارة الخاصة وهي على وفق قياس المشاركات \* ولما كان مبنى الشركة  
 على هذا الاصل تنازعوا في الشركة في اكتساب المباحات بناء على جواز التوكل فيها فجوز ذلك  
 أحمد ومنعه أبو حنيفة واحتج أحمد بحديث سعد وعمار وابن مسعود - وقد يقال هذه من النوع  
 الثاني اذا تشارك فيها يؤجران فيه أبدانها ودأبتيها اجارة خاصة ففي هذه الاجارة قولان مرتبان

والبطالان مذهب أبي خنيفة وطائفة من أصحاب أحمد كابي الخطاب والقاضي في أحد قولييه  
وقال هو قياس المذهب بناء على أن شركة الابدان لا يشترط فيها الضمان بذلك الاشتراك على  
كسب المباح كالاصطياد والاحتطاب لانه لم يجب على أحدهما من العمل الذي وجب على  
الآخر شيء وإنما كان ذلك بمنزلة اشتراكها في نتائج ما شيتهما وراثت بسايتينهما ونحو ذلك . - ومن  
جوزوه قال هو مثل الاشتراك في اكتساب المباحات لانه لم يثبت هناك في ذمة أحدهما عمل  
ولكن بالشركة صار ما يعمل أحدهما عن نفسه وعن شريكه . كذلك هنا ما يشترطه أحدهما من  
الاجرة او شرط له من الجمل هو له ولشريكه والعمل الذي يعمل عن نفسه وعن شريكه وهذا  
القول أصح لا سيما على قول من يجوز شركة العنان مع عدم اختلاط المالين ومع اختلاف  
الجنسين وقد قال تعالى (أوفوا بالعقود) وقال النبي صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شروطهم الا  
شرطا أحل حراما أو حرم حلالا وأظن هذا قول مالك \* وأما اشتراك الشهود فقد يقال من  
مسئلة شركة الابدان التي تنازع الفقهاء فيها فان الشهادة لا تثبت في الذمة ولا يصح التوكل فيها  
حتى يكون احد الشريكين متصرفا لنفسه بحكم الملك ولشريكه بحكم الوكالة والعوض في الشهادة  
من باب الجمالة لا من باب الاجارة اللازمة فانما هي اشتراك في العقد لا عقد الشركة بمنزلة من  
يقول جماعة ابناؤى هذا الحائط ولكم عشرة أو اب بنيتموه فلكم عشرة وان خطم هذا الثوب  
فلكم عشرة أو ان رددتم عبدى الآبق فلكم عشرة . وان لم يقدر الجمل وقد علم انهم يعملون  
بالجمل مثل حمالين يحملون مال تاجر متعاونين على ذلك فهم يستحقون جعل مثلهم عند  
جهور العلماء ابى خنيفة ومالك واحمد وغيرهم كما يستحقه الطباخ الذي يطبخ بالاجرة والخباز  
الذى يخبز بالاجرة والنساج الذى ينسج بالاجرة والقصار الذى يقصر بالاجرة وصاحب الحمام  
والسفينة والعرف الذى جرت عادته بان يستوفى منفعة بالاجر فهو لاء يستحقون عوض المثل عند  
الاطلاق فكذلك اذا استعمل جماعة من أن يشهدوا عليه ويكتبوا خطوطهم بالشهادة يستحقون الجمل  
فهو بمنزلة استعماله اياهم في نحو ذلك من الاعمال اذا قيل انهم يستحقون الجمل فيستحقون جعل مثلهم  
على قدر أعمالهم فان كانت أعمالهم ومنافعهم متساوية استحقوا الجمل بالسواء والصواب ان هذا الذى قاله  
هذا القائل صحيح اذا لم يتقدم منهم شركة فأما اذا اشتركوا فيما يكتسبونه بالشهادة فهو كاشتراكهم  
فما يكتسبونه بسائر الجمالات والاجارات . ثم الجمل في الشهادة قد يكون على عمل في الذمة

وللشاهد أن يقيم مقامه من يشهد للجاعل فيها تكون شركة صحيحة عند كل من يقول بشركة  
الابدان وهم الجمهور ابوحنيفة ومالك واحمد وغيرهم وهو الصحيح الذي يدل عليه الكتاب  
والسنة والاعتبار الا ان يكون الجعل على أن يشهد الشاهد بسينه فيكون فيها القولان المتقدمان  
والصحيح ايضا جواز الاشتراك في ذلك كما هو قول مالك في اصح القولين لكن ليس لاحد  
الشريكين أن يدع العمل ويطلب مقاسمة الآخر بل عليه ان يعمل ما اوجبه العقد لفظا او عرفا  
واما اذا اكرههم القضاة على هذه الشركة بغير اختيارهم فهذا ليس من باب الاكراه على العقود  
بغير حق لان القضاة هم الذين يأذنون لهم في الارتزاق بالشهادة وذلك موقوف على تعديلهم  
ليس بمنزلة الصنائع الذين يكتسبون بدون اذن ولى الامر واذا كان للقضاة أمر في ذلك جاز  
ان يكون لهم في التشريك بينهم فانه لا بد من قعود اثنين فصاعدا ولا بد من اشتراكهما في  
الشهادة اذ شهادة الواحد لا تحصل مقصود الشهادة واذا كان كذلك فالواجب ان يراعى في  
ذلك موجب العدل بينهم فلا يمتنع احدهم عن عمل هو عليه ولا يختص احدهم بشئ من  
الرزق الذي وقعت الشركة عليه سواء كانوا مجتمعين او متفرقين والله سبحانه اعلم \*

(المسئلة التاسعة عشرة) سئل شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى عن الزيت اليسير  
اذا وقعت فيه النجاسة مثل الفأرة ونحوها ومات فيه هل نجس أم لا — واذا قيل بنجس فهل  
يجوز أن يكأثر بغيره حتى يبلغ قلتين أم لا — واذا قيل تجوز المكثرة هل يلقى الطاهر على النجس  
أو بالعكس أولا فرق — واذا لم تجز المكثرة وقيل بنجاسته هل لهم طريق في الانتفاع به مثل  
الاستصباح به او غسله اذا قيل يطهر بالنسل أم لا . واذا كانت المياه النجسة اليسيرة تطهر بالمكثرة  
فهل تطهر سائر المائعات بالمكثرة ايضا أم لا \* أفتونا مأجورين \*

(أجاب) رضى الله عنه أصل هذه المسئلة أن المائعات اذا وقعت فيها نجاسة فهل تنجس  
وان كانت كثيرة فوق القلتين او تكون كالماء فلا تنجس مطلقا الا بالتنيز او لا ينجس الكثير  
الا بالتنيز كما اذا بلغت قلتين ففيه عن الامام أحمد ثلاث روايات (احداهن) انها تنجس ولو  
مع الكثرة وهو قول الشافعي وغيره (والثانية) انها كالماء سواء كانت مائة أو غير مائة وهو  
قول طائفة من السلف والخلف كابن مسعود وابن عباس وإبراهيم وأبي ثور وغيرهم نقله  
المروزي عن أبي ثور وحكى ذلك عن الامام أحمد وقال ان أبانور يشبهه بالماء ذكر ذلك الخلال

في جامعه عن المروزي وكذلك ذكر أصحاب أبي حنيفة أن حكم المائعات عندهم حكم الماء ومذهبهم في المائعات معروف فإذا كانت منبسطة بحيث لا يتحرك أحد طرفيها يتحرك الطرف الآخر لم تنجس عندهم كالماء. وأما أبو ثور فإنه يقول بالعكس بالقلتين كالشافعي والقول أنها كالماء يذكر قولاً في مذهب مالك. وقد ذكر أصحابه عنه في سير النجاسة إذا وقعت في الطعام الكثير روايتين وروى عن ابن نافع من المالكية في الحباب<sup>(١)</sup> التي في الشام للزيت تموت فيها الفأرة أن ذلك لا يضر الزيت قال وليس الزيت كالماء \* وقال ابن الماجشون في الزيت وغيره تقع فيه الميتة ولم تتغير أوصافه وكان كثيراً لم ينجس بخلاف موتها فيه ففرق بين موتها فيه ووقوعها فيه \* ومذهب ابن حزم وغيره من أهل الظاهر أن المائعات لا تنجس بوقوع النجاسة فيها إلا السمن إذا وقعت فيه فأرة كما يقولون أن الماء لا ينجس إلا إذا بال فيه بائل (والثالثة) يفرق بين المائع المائي كخُل التمر وغير المائي كخُل العنب فيلحق الأول بالماء دون الثاني \* وفي الجملة للعلماء في المائعات ثلاثة أقوال (أحدها) أنها كالماء (والثاني) أنها أولى بعدم التنجيس من الماء لأنها طعام وادام فأنلأها فيه فساد ولا أنها أشد إحالة للنجاسة من الماء أو مباينة لها من الماء (والثالث) أن الماء أولى بعدم التنجيس منها لانه طهور وقد بسطنا الكلام على هذه المسئلة في غير هذا الموضع وذكرنا حجة من قال بالتنجيس وأنهم احتجوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم إن كان جامداً فألقوها وما حولها وكلوا سمنكم وإن كان مائلاً فلا تقربوه. رواه أبو داود وغيره ويضعف هذا الحديث وطعن البخاري والترمذي وأبي حاتم الرازي والدارقطني وغيرهم فيه وأنهم يذنبوا أنه غلط فيه معمر على الزهري \*

قال أبو داود ﴿باب في الفأرة تقع في السمن﴾ ثنا مسدد ثنا سفيان ثنا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة أن فأرة وقعت في سمن فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال ألقوها وما حولها وكلوه ﴿وقال﴾ حدثنا أحمد بن صالح والحسن بن علي واللفظ للحسن قال ثنا عبد الرزاق قال أنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وقعت الفأرة في السمن فإن كان جامداً فألقوها وما حولها وإن كان مائلاً فلا تقربوه قال الحسن قال عبد الرزاق وروى بإسناد به معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن

(١) بكسر الحاء المهملة جمع حب يضمها وهي الجرة أو الضخمة منها اه مصححه



عباس عن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال أبو داود) ثنا أحمد بن صالح قال ثنا عبد الرزاق قال ثنا عبد الرحمن بن بوزويه عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديث الزهري عن سعيد بن المسيب \* وقال أبو عيسى الترمذي في جامعه \* ﴿باب ما جاء في الفأرة تموت في السمن﴾

حدثنا سعيد بن عبد الرحمن وأبو عمار قال حدثنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة أن فارة وقعت في سمن فاستل عنها النبي صلى الله عليه وسلم فقال ألقوها وما حولها وكلوه (قال أبو عيسى) هذا حديث حسن صحيح وقد روى هذا الحديث عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل ولم يذكره فيه عن ميمونة وحديث ابن عباس عن ميمونة أصبح وروى معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وهو حديث غير محفوظ (قال) سمعت محمد بن اسمعيل يقول حديث معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا خطأ (قال) والصحيح حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة (قلت) وحديث معمر هذا الذي خطأ البخاري وقال الترمذي إنه غير محفوظ هو الذي قال فيه إن كان جامدا فألقوها وما حولها وإن كان مائلا فلا تقربوه كما رواه أبو داود وغيره وكذلك الإمام أحمد في مسنده وغيره وقد ذكر عبد الرزاق أن معمر كان يرويه أحيانا من الوجه الآخر فكان يضطرب في إسناده كما اضطرب في متنه وخالف فيه الحفاظ الثقات الذين رووه بغير اللفظ الذي رواه معمر ومعمر كان معروفا بالغلط وأما الزهري فلا يعرف منه غلط فلهذا بين البخاري من كلام الزهري ما دل على خطأ معمر في هذا الحديث \*

وقال البخاري في صحيحه \* ﴿باب إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب﴾ حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أنه سمع ابن عباس يحدث عن ميمونة أن فارة وقعت في سمن فاستل عنها النبي صلى الله عليه وسلم عنها فقال ألقوها وما حولها وكلوه - قيل لسفيان فإن معمر يحدث عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال ما سمعت الزهري يقول إلا عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولقد سمعته منه مرارا \* حدثنا عبدان حدثنا عبد الله يعني ابن المبارك عن يونس عن الزهري

أنه سئل عن الدابة تموت في السم من الزيت وهو جامد أو غير جامد — الفأرة أو غيرها قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بفارة ماتت في سم فأسر بما قرب منها فطرح ثم أكل من حديث عبيد الله بن عبد الله \* ثم رواه من طريق مالك كما رواه من طريق ابن عيينة \* وهذا الحديث رواه الناس عن الزهري كما رواه ابن عيينة بسنده ولفظه وأما معمر فاضطرب فيه في سنده ولفظه فرواه تارة عن ابن المسيب عن أبي هريرة وقال فيه أن كان جامدا فألقوها وما حولها وإن كان مائما فلا تقربوه وقيل عنه وإن كان مائما فاستصحبوا به . واضطرب عن معمر فيه فظن طائفة من العلماء أن حديث معمر محفوظ فعملوا به ومن يثبته محمد بن يحيى الذهلي فيما جمعه من حديث الزهري وكذلك احتج به أحمد رحمه الله لما أفتى بالفرق بين الجامد والمائع وكان أحمد يحتج أحيانا بأحاديث ثم يدين له أنها معلولة كاحتجاجه بقوله لا نذري معصية وكفارته كفارة عيين ثم يدين له بعد ذلك أنه معلول فاستدل بغيره \* وأما البخاري والترمذي وغيرهما فعملوا حديث معمر وبنوا غلطه والصواب معهم فذكر البخاري هنا عن ابن عيينة أنه قال سمعت من الزهري مرارا لا يرويه إلا عن عبيد الله بن عبد الله وليس في لفظه إلا قوله ألقوها وما حولها وكلوه . وكذلك رواه مالك وغيره وذكر من حديث يونس أن الزهري سئل عن الدابة تموت في السم الجامد وغيره فأفتى بأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بفارة ماتت في سم فأسر بما قرب منها فطرح \* فهذه فتيا الزهري في الجامد وغير الجامد فكيف يكون قد روى في هذا الحديث الفرق بينهما وهو يحتج على استواء حكم النوعين بالحديث ورواه بالمعنى والزهري حفظ أهل زمانه حتى يقال أنه لا يعرف له غلط في حديث ولا نسيان مع أنه لم يكن في زمانه أكثر حديثا منه ويقال أنه حفظ على الأمة تسعين سنة لم يأت بها غيره وقد كتب عنه سليمان ابن عبد الملك كتابا من حفظه ثم استعادته منه بعد عام فلم يخطئ منه حرفا فلو لم يكن في الحديث إلا نسيان الزهري أو معمر لكان نسبة النسيان إلى معمر أولى باتفاق أهل العلم بالرجال مع كثرة الدلائل على نسيان معمر وقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أن معمر أكثر الغلط على الزهري \* قال الامام أحمد فيما حدثه به محمد بن جعفر غندر عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلمة أسلم وتحتة ثمان نسوة فقال أحمد هكذا حدث به معمر بالبصرة وحدثهم بالبصرة من حفظه وحدث به باليمن عن الزهري بالاستقامة . وقال أبو حاتم الرازي ما حدث

معمر بن راشد بالبصرة فيه أغاليط وهو صالح الحديث. واكثر الرواة الذين رووا هذا الحديث عن معمر عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضى الله عنه هم البصريون كعبد الواحد بن زياد وعبد الاعلى بن عبد الاعلى الشامي والاضطراب في المتن ظاهر فان هذا يقول ان كان ذائبا او مائما لم يؤكل — وهذا يقول وان كان مائما فلا تنتفعوا به واستصحبوا به — وهذا يقول فلا تقربوه — وهذا يقول فامر بها ان تؤخذ وما حولها فيطرح فاطلق الجواب ولم يذكر التفصيل \* وهذا بين أنه لم يروه من كتاب بلفظ مضبوط وانما رواه بحسب مآلظه من المعنى فلفظ \* وبقتدير صحة هذا اللفظ وهو قوله وان كان مائما فلا تقربوه فانما يدل على نجاسة القليل الذى وقعت فيه النجاسة كالسمن المسئول عنه فانه من المعلوم أنه لم يكن عند السائل سمن فوق قلتين يقع فيه فارة حتى يقال فيه ترك الاستفصال في حكاية الحال. مع قيام الاحتمال. ينزل منزلة العموم في المقال . بل السمن الذي يكون عند أهل المدينة وأوعيتهم يكون في الغالب قليلا فلو صح الحديث لم يدل الاعلى نجاسة القليل فان المائعات الكثيرة اذا وقعت فيها نجاسة فلا يدل على نجاستها لانصحيح ولا ضعيف ولا اجماع ولا قياس صحيح. وعمدة من ينسجه يظن أن النجاسة اذا وقعت في ماء أو مائع سرت فيه كله فنجسته وقد عرف فساد هذا فانه لم يقل أحد من المسلمين بطرده فان طرده يوجب نجاسة البحر بل الذين قالوا هذا الاصل الفاسد منهم من استثنى مالا يتحرك أجد طرفه يتحرك الآخر — ومنهم من استثنى في بعض النجاسات مالا يمكن نزحه — ومنهم من استثنى ما فوق القلتين وعال بعضهم المستثنى بشقة التجسس وبعضهم بعدم وصول النجاسة الى الكثير وبعضهم بتذو الطير وهذه المال موجودة في الكثير من الأدهان فانه قد يكون في الحب العظيم قناطير مقطرة من الزيت ولا يمكن صيانتها عن الواقع والدور والحوانيت مملوءة مالا يمكن صيانتها كالسكر وغيره<sup>(١)</sup> فالعسر والخرج بتجسس هذا عظيم جدا ولهذا لم يرد بتجسس الكثير أثر عن النبي صلى الله عليه ولا عن أصحابه واختلاف كلام أحمد في تجسس الكثير \* وأما القليل فانه ظن صحة حديث معمر فأخذ به وقد اطلع غيره على الملة القادحة فيه ولو اطلع عليها لم يقل به. ولهذا نظائر كان يأخذ بحديث ثم يبين له ضعفه فيترك الاخذ به وقد يترك الاخذ به قبل أن يتبين صحته فاذا تبين له صحته أخذ

(١) السكر محرك الحمر ونبيذ يتخذ من التمر والكشوث وكل ما يسكر وما حرم من ثمره واغلاها قاموس

به . وهذه طريقة أهل العلم والدين رضي الله عنهم . ولظنه صحته عدل اليه عمارآه . من آثار الصحابة رضي الله عنهم فروى صالح بن أحمد في مسأله عن أبيه حدثنا أبي حدثنا اسمعيل حدثنا عمارة ابن أبي حفصة عن عكرمة ان ابن عباس سئل عن فأرة ماتت في سمن فقال تؤخذ الفأرة وما حولها . قلت يامولانا فان أثرها كان في السمن كله قال عضضت عضضت بهن أيك انما كان أثرها في السمن وهي حية وانما ماتت حيث وجدت \* وثنا أبي ثنا وكيع ثنا النضر بن عريبي عن عكرمة قال جاء رجل الى ابن عباس يسأله عن جرفيه زيت وقع فيه جرد فقال اين عباس خذه وما حوله فألقه وكله - قلت اليس جال الجرذ فيه قال انه جال وفيه لروح فاستقر حيث مات وروى الخلال عن صالح قال ثنا أبي ثنا وكيع ثنا سفيان عن حران بن أعين عن أبي حرب ابن أبي الاسود الدثلي قال سئل ابن مسعود عن فأرة وقعت في سمن فقال انما حرم من الميتة لحمها ودهنها قلت \* فهذه فتاوى ابن عباس وابن مسعود والزهرى مع ان ابن عباس هو راوى حديث ميمونة \* ثم ان قول معمر في الحديث الضعيف فلا تقربوه متروك عند عامة السلف والخلف من الصحابة والتابعين والأئمة فان جمهورهم يجوزون الاستصباح به وكثير منهم يجوز يمه أو تطهيره وهذا مخالف لقوله فلا تقربوه \* ومن نصر هذا القول يقول قول النبي صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شئ احتراز عن الثوب والبدن والانا . ونحو ذلك مما يتنجس والمفهوم لا عموم له وذلك لا يقتضى ان كل ما ليس بماء يتنجس فان الهواء ونحوه لا يتنجس وليس بماء كما أن قوله ان الماء لا ينجب احتراز عن البدن فانه ينجب ولا يقتضي ذلك أن كل ما ليس بماء ينجب ولكن خص الماء بالذكر في الموضعين للحاجة الى بيان حكمه فان بعض أزواجه صلى الله عليه وسلم اغتسلت بغاء النبي صلى الله عليه وسلم ليتوضأ بسورها فأخبرته أنها كانت جنباً فقال ان الماء لا ينجب مع ان الثوب لا ينجب والارض لا تنجب فتخصيص الماء بالذکر لمفارقة البدن لا لمفارقة كل شئ وكذلك قالوا له أنتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقي فيها الحيض ولحوم الكلاب والذين فقال الماء طهور لا ينجسه شئ فنفى عنه النجاسة للحاجة الى بيان ذلك كما نفى عنه الجنابة للحاجة الى بيان ذلك والله سبحانه قد أباح لنا الطيبات وحرم علينا الخبائث والنجاسات من الخبائث فالما اذا تغير بالنجاسة حرم استعماله لان ذلك استعمال للخبث وهذا مبنى على أصل وهو أن الماء الكثير اذا وقعت فيه النجاسة فهل مقتضى القياس تنجسه

لاختلاط الحلال بالحرام الى حيث يقوم الدليل على تطهيره — أو مقتضي القياس طهارته الى أن تظهر فيه النجاسة الخبيثة التي يحرم استعمالها \* للفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم في هذا الاصل قولان (أحدهما) قول من يقول الاصل النجاسة وهذا قول أصحاب أبي حنيفة ومن وافقهم من أصحاب الشافعي وأحمد بناء على أن اختلاط الحلال بالحرام يوجب تحريمهما جميعا \* ثم أن أصحاب أبي حنيفة طردوا ذلك فيما إذا كان الماء يتحرك أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر . قالوا لان النجاسة تلبقه اذا بلغت الحركة — ولم يمكنهم طرده فيما زاد على ذلك والالزم تنجيس البحر والبحر لا ينجسه شيء بالنص والاجماع ولم يطردوا ذلك فيما إذا كان الماء عميقا ومساحته قليلة ثم اذا تنجس الماء فالقياس عندهم يقتضي أن لا يطهر بنزح فيجب طم الآبار المتنجسة وطرد هذا القياس بشر المريسي \* واما أبو حنيفة وأصحابه فقالوا بالتطهير بالنزح استحسانا إما بنزح البثر كلها اذا كبر الحيوان أو تفسخ وإما بنزح بعضها اذا صغر بدلا . ذكروا عددها فما امكن طرد ذلك القياس . — وكذلك أصحاب الشافعي وأحمد قالوا بطهارة ما فوق القلتين لان ذلك يكون في الفلوات والتدريان التي لا يمكن صيانتها عن النجاسة فجعلوا طهارة ذلك رخصة لاجل الحاجة بخلاف القياس . وكذلك من قال من أصحاب أحمد ان البول والمذرة الرطبة لا ينجس بها الا ما كان يمكن نزحه ترك طرد القياس لان ما يتعد نزحه يتعد تطهيره فجعل تعدد التطهير مانعا من التنجيس فهذه الاقوال وغيرها من مقالات القائلين بهذا الاصل تبين انه لم يطرده أحد من الفقهاء وان كلهم خالفوا فيه القياس رخصة وابعوا ماخالطه النجاسات من المياه لاجل الحاجة ( واما القول الثاني ) فهو قول من يقول القياس أن لا ينجس الماء حتى يتغير كما قاله من قاله من فقهاء الحجاز من أهل المدينة والعراق وفقهاء الحديث وغيرهم كالأصحاب ومن وافقهم من أصحاب الشافعي وأحمد . وهذه طريقة القاضي أبي يعلى <sup>(١)</sup> ابن القاضي أبي حازم مع قوله ان القليل ينجس بالملاقاة واما ابن عقيل وابن المنى وطائفة غيرهما من أصحاب أحمد فنصروا هذا أنه لا ينجس الا بالتغير كالرواية الموافقة لقول أهل المدينة وهو قول أبي المحاسن الروياني وغيره من أصحاب الشافعي وقال الغزالي وودت أن مذهب الشافعي في المياه كان كذهب مالك وكلام أحمد وغيره موافق لهذا القول فانه لما سئل عن الماء اذا وقعت فيه نجاسة فتغير لونه

(١) بياض بالصلين

او طعمه بأى شئ ينجس والجديد المروى في ذلك وهو قوله الماء طهور لا ينجسه شئ الا ما غير لونه او طعمه أو ريحه ضعيف - فاجاب بان الله عز وجل حرم الميتة والدم ولحم الخنزير فاذا ظهر في الماء طعم الدم او الميتة او لحم الخنزير كان المستعمل لذلك مستعملا لهذه الخبائث ولو كان القياس عنده التحريم مطلقا لم يخص صورة التحريم باستعمال النجاسة \* وبالجمله فهذا القول هو الصواب وذلك أن الله تعالى حرم الخبائث التي هي الميتة والدم ولحم الخنزير ونحو ذلك فاذا وقعت هذه في الماء او غيره واستهلك لم يبق هناك دم ولا ميتة ولا لحم خنزير أصلا كما أن الحمر اذا استهلك في المائع لم يكن الشارب له شارباً للحم . والحمة اذا استحال بنفسها وصارت خلا كانت طاهرة باتفاق العلماء . وهذا على قول من يقول بأن النجاسة اذا استحال طهرت أقوى كما هو مذهب أبى حنيفة وأهل الظاهر وأحد قولين في مذهب مالك وأحمد فان انقلاب النجاسة ملحاً ورماداً ونحو ذلك هو كإقلابها ماء فلا فرق بين ان تستحيل رماداً او ملحاً او تراباً او ماءً او هواءً ونحو ذلك والله تعالى قد أباح لنا الطيبات وهذه الاثبان والأدهان والأشربة الحلوة والحامضة وغيرها من الطيبات والخبث قد استهلك واستحال فيها فكيف يحرم الطيب الذي أباحه الله - ومن الذي قال انه اذا خالطه الخبيث واستحال واستهلك فيه قد حرم وليس على ذلك دليل لا من كتاب ولا من سنة ولا اجماع ولا قياس ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه بئر بضاعة لما ذكر له أنها ياق فيها الخبيث ولحوم الكلاب والذين فقال الماء طهور لا ينجسه شئ وقال في حديث الثقلين اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث - وفي اللفظ الآخر لم ينجسه شئ رواها أبو داود وغيره . فقولہ صلى الله عليه وسلم لم يحمل الخبث يبين أن تنجيسه بأن يحمل الخبث اى بأن يكون الخبث فيه محمولا وذلك يبين انه مع استحالة الخبث لا ينجس الماء \* (فصل) اذا عرف أصل هذه المسئلة فالحكم اذا ثبت لعله زال بزوالها كالحمر لما كان الموجب لتحريمها ونجاستها هي الشدة فاذا زالت بفعل الله تعالى طهرت بخلاف ما اذا زالت بقصد آدمي على الصحيح كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا تأكلوا خل خمر الا خمرأ بدأ الله بفسادها ولا جناح على مسلم أن يشتري خل خمر من اهل الكتاب ما لم يعلم أنهم تعمدهوا فسادها وذلك لان اقتناء الحمر محرم فتى قصد باقتنائها التخلييل كان قد فعل محرماً والفعل المحرم لا يكون سبباً للحل والاباحة . وأما اذا اقتناها لشربها واستعمالها خراً فهو لا يريد تخلييلها واذا جعلها الله خلا كان

معاقبة له بنقيض قصده فلا يكون في حلها وطهارتها مفسدة . وأما سائر النجاسات فيجوز التعمد لإفسادها لأن إفسادها ليس بمحرم كما لا يحد شاربها لأن النفوس لا يخاف عليها بمقاربتها المحظور كما يخاف من مقارنة الحمر ولهذا جواز الجمهور أن تدفع جلود الميتة وجوزوا أيضا حالة النجاسة بالنار وغيرها \* والماء لنجاسته سيئان (أحدهما) متفق عليه والآخر مختلف فيه فالمتفق عليه التنفير بالنجاسة ففى كان الموجب لنجاسته التنفير فزال التنفير كان طاهرا كالثوب المضغ بالدم اذا غسل عاد طاهرا — (والثاني) القلة فاذا كان الماء قليلا ووقعت فيه نجاسة ففى نجاسته قولان للعلماء فذهب الشافعى وأحمد فى إحدى الروايات عنه أنه ينجس مادون القلتين — وأحمد فى الرواية المشهورة عنه يستثنى البول والمذرة المائعة فيجعل ما أمكن نزجه نجسا بوقوع ذلك فيه — ومذهب أبى حنيفة ينجس ما وصلت اليه الجرقة — ومذهب أهل المدينة وأحمد فى الرواية الثالثة أنه لا ينجس ولو لم يبلغ قلتين واختار هذا القول بعض الشافعية كالرويانى \* وقد نصر هذه الرواية بعض أصحاب الشافعى كما نصر الأولى طائفة كثيرة من أصحاب أحمد لكن طائفة من أصحاب مالك قالوا ان قليل الماء ينجس بقليل النجاسة ولم يحدوا ذلك بقلتين . وجمهور أهل المدينة أطلقوا القول فهو لا ينجسون شيئا الا بالتنفير \* ومن سوى بين الماء والمائعات كاحدى الروايتين عن أحمد وقال بهذا القول الذى هو رواية عن أحمد قال فى المائعات كذلك كما قاله الزهرى وغيره فهو لا ينجسون شيئا من المائعات الا بالتنفير كما ذكره البخارى فى صحيحه لكن على المشهور عن أحمد اعتبار القلتين فى الماء . وكذلك فى المائعات اذا سويت به — فنقول اذا وقع فى المائع القليل نجاسة فصب عليه مائع كثير فيكون الجميع طاهرا اذا لم يكن متغيرا — وان صب عليه ماء قليل دون القلتين وصار الجميع كثيرا فوق القلتين \* ففى ذلك وجهان فى مذهب أحمد (أحدهما) وهو مذهب الشافعى فى الماء ان الجميع طاهر (والوجه الثانى) انه لا يكون طاهرا حتى يكون المضاف كثيرا والمكثرة المعتبرة أن يصب الطاهر على النجس ولو صب النجس على الطاهر الكثير كان كما لو صب الماء النجس على ماء كثير طاهر أيضا وذلك مطهر له اذا لم يكن متغيرا وان صب القليل الذى لا يفته النجاسة على قليل لم تلاقه النجاسة وكان الجميع كثيرا فوق القلتين كان كالماء القليل اذا ضم الى القليل . وفى ذلك الوجهان المتقدمان وهذا القول الذى ذكرناه فى المائعات كالماء هو الاظهر فى الدلالة بل لو نجس

القليل من الماء لم يلزم تنجس الاشربة والاطعمة ولهذا أمر مالك باراقة ملولغ فيه الكلب من الماء القليل كما جاء في الحديث ولم يأمر باراقته من الاطعمة والاشربة واستعظم اراقة الطعام واشربا بمثل ذلك وذلك لان الماء لا ينجس له في العادة بخلاف اشربة المسلمين وأطعمتهم فان في نجاستها من المشقة والخرج مالا ينجس على الناس وقد تقدم أن جميع الفقهاء يعتبرون رفع الجرج في هذا الباب فإذا لم ينجسوا الماء الكثير للخرج فكيف ينجسون نظيره من الاطعمة والاشربة والخرج في ذلك اشق ولعل المائعات الكثيرة لانكاد تخلو من نجاسة (فان قيل) الماء يدفع النجاسة عن غيره فكن نفسه أولى وأحرى بخلاف المائعات (قيل) الجواب من وجوه (أحدها) ان الماء انما دفعها عن غيره لانه يزيلها عن ذلك المحل وتنقل معه فلا يبقى على المحل نجاسة وأما اذا سقطت فيه فانما كان طاهرا لاستحالتها فيه لا لكونه ازالها عن نفسه ولهذا يقول أصحاب أبي حنيفة ان المائعات كالماء في الازالة وهي كالماء في التنجيس فاذا كانت كذلك لم يلزم من كون الماء يزيلها اذا زال معها أن يزيلها اذا كانت فيه - ونظير الماء الذي فيه النجاسة الفسالة المنفصلة عن المحل وتلك نجاسة قبل طهارة المحل - وفيها بعد طهارة المحل ثلاثة أوجه هل هي طاهرة أو مطهرة أو نجسة وأبو حنيفة نظر الى هذا المعنى فقال الماء ينجس بوقوعها فيه وان كان يزيلها عن غيره كما ذكرناه فاذا كانت النصوص وقول الجمهور على أنها لا تنجس بمجرد الوقوع مع الكثرة كما دل عليه قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم طهور لا ينجسه شيء وقوله اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث فانه اذا كان طهورا يطهر به غيره علم انه لا ينجس بالملاقاة اذ لو نجس بها لكان اذا صب على النجاسة ينجس بملاقاتها فيثبت لا ينجس بوقوع النجاسة فيه لكن ان بقيت عين النجاسة حرمت وان استحالت زالت فدل ذلك على ان استحالة النجاسة بملاقاة لها فيه لا ينجس وان لم تكن قد زالت عن المحل فان من قال انه يدفعها عن نفسه كما يزيلها عن غيره فقد خالف المشاهدة وهذا المعنى يوجد في سائر الاشربة من المائعات وغيرها \*

(الوجه الثاني) ان يقال غاية هذا انه يقتضى انه يمكن ازالة النجاسة بالمائع وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد كما هو مذهب أبي حنيفة وغيره وأحمد جعله لازما لمن قال ان المائع لا ينجس بملاقاة النجاسة وقال يلزم على هذا ان تزال به النجاسة وهذا لانه اذا دفعها عن



نفسه دفعها عن غيره كما ذكره في الماء، فيلزم جواز إزالة النجاسات بكل مائع طاهر مزيل للعين قلاع للأثر على هذا القول وهذا هو القياس فنقول به على هذا التقدير - وإن كان لا يلزم من دفعها عن نفسه دفعها عن غيره لكون الاحالة أقوى من الإزالة فيلزم من قال أنه يجوز إزالة النجاسة بنير الماء من المائعات أن تكون المائعات كالماء، فإذا كان الصحيح في الماء أنه لا ينجس إلا بالتغير إما مطلقاً وإما مع الكثرة فكذلك الصواب في المائعات \* وفي الجملة التسوية بين الماء والمائعات ممكن على التقديرين وهذا مقتضى النص والقياس في مسألة إزالة النجاسات وفي مسألة ملاقاتها للمائعات الماء وغير الماء \* ومن تدبر الأصول المنصوصة المجمع عليها والمساقي الشرعية المعتمدة في الأحكام الشرعية تبين له أن هذا هو أصوب الأقوال فإن نجاسة الماء والمائعات بدون التغير بعيد عن ظواهر النصوص والقياسية، وكون حكم النجاسة يبقى في موارد ما بعد إزالة النجاسة بمائع أو غير مائع بعيد عن الأصول وموجب القياس ومن كان فقيهاً خبيراً بما أخذ الأحكام الشرعية وأزال عنه الهوى تبين له ذلك ولكن إذا كان في استعملها فساد فإنه ينهي عن ذلك كما كان ينهي عن ذبح الخيل التي يجاهد عليها والأبل التي يحجج عليها والبقر التي يحرث عليها ونحو ذلك لما في ذلك من الحاجة إليها لا لأجل الخبث كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم لما كان في بعض أسفاره مع الصحابة فنفتت أزوادهم فاستأذنوه في نحر ظهورهم فأذن لهم ثم أتى عمر رضى الله عنه فسأله أن يجمع الأزواد فيدعو الله بالبركة فيها ويبقى الظهر ففعل ذلك فنهيه لهم عن نحر الظهر كان لحاجتهم إليه للركوب لا لأن الأبل محرمة فهذا ينهي عما يحتاج إليه من الأطعمة والأشربة عن إزالة النجاسة بها كما ينهي عن الاستنجاء بما له حرمة من طعام الإنسان والجن وعلف دواب الإنسان والجن ولم يكن ذلك لكون هذه الأعيان لا يمكن الاستنجاء بها بل لحرمتها فالقول في المائعات كالقول في الجمادات \*

( الوجه الثالث ) ان يقال احالة المائعات للنجاسة الى طبعها اقوى من احالة الماء وتغير الماء بالنجاسات أسرع من تغير المائعات فاذا كان الماء لا ينجس بما يقع فيه من النجاسة لاستحالتها الى طبيعته فالمائعات أولى وأحرى \*

( الوجه الرابع ) ان النجاسة اذا لم يكن لها في الماء والمائع طعم ولا لون ولا ريح فلا نسلم بأن

يقال بنجاسته أصلاً كما في الحُر المنقلبة أو أبلغ وطرّد ذلك في جميع صور الاستحالة فإن الجمهور على أن المستحيل من النجاسات ظاهر كما هو المعروف عن الحنفية والظاهرية وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد ووجه في مذهب الشافعي \*

(الوجه الخامس.) أن دفع المائعات للنجاسة عن نفسها كدفع الماء لا يختص بالماء بل هذا الحكم ثابت في التراب وغيره فإن العلماء اختلفوا في النجاسة إذا أصابت الأرض وذهبت بالشمس أو الريح أو الاستحالة هل تطهر الأرض على قولين \*

(أحدهما) تطهر وهو مذهب أبي حنيفة وأحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد وهو الصحيح في الدليل فإنه قد ثبت عن ابن عمر أنه قال كانت الكلاب تقبل وتدبر وتبول في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك \* وفي السنن أنه قال إذا أتى أحدكم المسجد فليُنظر في نعليه فإن كان بهما أذى فليدلكهما بالتراب فإن التراب لهما طهور وكان الصحابة كعلي بن أبي طالب رضي الله عنه وغيره يخوضون في الوحل ثم يدخلون فيصلون بالناس ولا يفسلون أقدامهم \* وأؤكد من هذا قوله صلى الله عليه وسلم في ذبول النساء إذا أصابت أرضاً طاهرة بعد أرض خبيثة فتلك بتلك وقوله يطهره ما بعده وهذا هو أحد القولين في مذهب أحمد وغيره وقد نص عليه أحمد في رواية اسمعيل بن سعيد الشالنجي التي شرحها كريم ابن يعقوب بن الجوزجاني وهي من أجل المسائل وهذا لأن الذبول تكرر ملاقاتها للنجاسة فصارت كأَسفل الخف وكحل الاستنجاء. — فإذا كان الشارع قد جعل الجامدات تزيل النجاسة عن غيرها لأجل الحاجة كما في الاستنجاء بالأحجار وجعل الجامد طهوراً علم أن ذلك وصف لا يختص بالماء وإذا كانت الجامدات لا تنجس بما استحال إليها من النجاسة فالمائعات أولى وأحرى لأن أحوالها أشد وأسرع. ولبسط هذه المسائل وما يتعلق بها مواضع غير هذا (وأما من قال أن الدهن ينجس بما يقع فيه ففي جواز الاستصباح به قولان في مذهب مالك والشافعي وأحمد اظهرهما جواز الاستصباح به كما نقل ذلك عن طائفة من الصحابة وفي طهارته بالنفسان وجهان في مذهب مالك وهو المشهور في مذهب الشافعي وأحمد (أحدهما) يطهر بالنسل كما اختاره ابن شريح وابن شعبان وأبو الخطاب وغيرهم (والثاني) لا يطهر بالنسل وعليه أكثرهم

وهذا النزاع يجرى في الدهن المتغير بالنجاسة فانه نجس بلا ريب ففي جواز الاستصباح به هذا النزاع وكذلك في غسله هذا النزاع وأما بيعه فالمشهور انه لا يجوز بيعه لامن مسلم ولا من كافر وهو المشهور في مذهب الشافعي وغيره وعن أحمد انه يجوز بيعه من كافر اذا علم بنجاسته كما روي عن أبي موسى الأشعري وقد خرج قول بجواز بيعه \* منهم من خرج به على جواز الاستصباح به كما قيل أبو الخطاب وغيره وهو ضعيف لأن أحمد وغيره من الأئمة فرقوا بينهما - ومنهم من خرج جواز بيعه على جواز تطهيره لانه اذا جاز تطهيره صار كالثلوب النجس والاناء النجس وذلك يجوز بيعه وفاقا وكذلك اصحاب الشافعي لهم في جواز بيعه اذا قالوا بجواز تطهيره وجهان - ومنهم من قال يجوز بيعه مطلقا والله اعلم \*

في المسئلة المشرونة في القراءة خلف الامام \* قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله للعلماء فيه نزاع واضطراب منع عموم الحاجة اليه \* وأصول الاقوال ثلاثة طرفان ووسط \* فاحد الطرفين انه لا يقرأ خلف الامام بحال \* والثاني انه يقرأ خلف الامام بكل حال \* والثالث وهو قول اكثر السلف انه اذا سمع قراءة الامام أنصت ولم يقرأ فان استماعه لقراءة الامام خير من قراءته واذا لم يسمع قراءته قرأ لنفسه فان قراءته خير من سكوته فلاستماع لقراءة الامام أفضل من القراءة والقراءة أفضل من السكوت هذا قول جمهور العلماء كمالك وأحمد بن حنبل وجمهور اصحابهما وطائفة من اصحاب الشافعي وأبي حنيفة وهو القول القديم للشافعي وقول محمد بن الحسن - وعلى هذا القول قبل القراءة حال مخافته الامام بالفاتحة واجبة على الماء وم أو مستحبة على قولين في مذهب أحمد أشهرهما انها مستحبة وهو قول الشافعي في القديم والاستماع حال جهر الامام هو واجب أو مستحب والقراءة اذا سمع قراءة الامام هل هي محرمة أو مكروهة وهل تبطل الصلاة اذا قرأ على قولين في مذهب أحمد وغيره (أحدهما) ان القراءة حينئذ محرمة واذا قرأ بطلت صلاته وهذا أحد الوجهين اللذين حكاهما أبو عبد الله ابن حامد في مذهب أحمد (والثاني) ان الصلاة لا تبطل بذلك وهو قول اكثرين وهو المشهور من مذهب أحمد ونظير هذا اذا قرأ حال ركوعه وسجوده هل تبطل الصلاة على وجهين في مذهب أحمد لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يقرأ القرآن راكعا أو ساجدا والذين قالوا يقرأ حال الجهر والمخافة انما يأمرونه يقرأ حال الجهر بالفاتحة خاصة وما زاد على الفاتحة فان المشرع أن

يكون فيه مستمعا لا قارئا. — وهل قرأته للفاتحة مع الجهر واجبة أو مستحبة على قولين (أحدهما) أنها واجبة وهو قول الشافعي في الجديد وقول ابن حزم (والثاني) أنها مستحبة وهو قول الاوزاعي والليث بن سعد واختيار جدي أبي البركات ولا سبيل الى الاحتياط في الخروج من الخلاف في هذه المسئلة كما لا سبيل الى الخروج من الخلاف في وقت العصر وفي فسح الحج ونحو ذلك من المسائل. يتعين في مثل ذلك النظر فيما يوجبه الدليل الشرعي وذلك ان كثير من العلماء يقول صلاة العصر يخرج وقتها اذا صار ظل كل شيء مثله كالشهور من مذهب مالك والشافعي وهو احدي الروايتين عن أحمد وأبو حنيفة يقول حينئذ يدخل وقتها ولم يتفقوا على وقت تجوز فيه صلاة العصر بخلاف غيرها فانه اذا صلى الظهر بعد الزوال بعد مصير ظل كل شيء مثله سوى ظل الزوال صحت صلاته والمغرب ايضا تجزئ بانقائهم اذا صلى بعد الغروب والعشاء تجزئ بانقائهم اذا صلى بعد مغيب الشفق الابيض الى ثلث الليل والفجر تجزئ بانقائهم اذا صلاها بعد طلوع الفجر الى الاسفار الشديد وأما العصر فهذا يقول تصلي الى المثلين وهذا يقول لا تصلي الا بعد المثلين والصحيح انها تصلي من حين يصير ظل كل شيء مثله الى اصفرار الشمس فوقها أو سحبه كما قاله هؤلاء وهؤلاء وعلى هذا تبدل الاحاديث الصحيحة المدنية وهو قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن وهو الرواية الاخرى عن أحمد \* والمقصود هنا ان من المسائل مسائل لا يمكن أن يعمل فيها بقول يجمع عليه لكن والله الحمد القول الصحيح عليه دلائل شرعية تبين الحق. — ومن انفس فسح الحج الى العمرة فان الحج الذي اتفق الامة على جوازه أن يهل متمتعاً يحرم بعمرة ايتهاء ويهل قارنا وقد ساق الهندي فاما ان أفرد أو قرن ولم يسق الهندي ففي حجه نزاع بين السلف والخلف \* والمقصود هنا القراءة خاف الامام فنقول اذا جهر الامام استمع لقراءته فان كان لا يسمع بعده فانه يقرأ في أصح القولين وهو قول أحمد وغيره وان كان لا يسمع لصممه أو كان يسمع همهمة الامام ولا يفتقه ما يقول فقيه قولان في مذهب أحمد وغيره \* والاظهر انه يقرأ لا بالافضل أن يكون أمياً مستمعا وأما قارئا وهذا ليس بمستمع ولا يحصل له مقصود السماع فقراءته أفضل من سكوته فنذكر الدليل على الفصلين — على انه في حال الجهر يستمع وأنه في حال الخفية يقرأ \* فالدليل على الأول الكتاب والسنة والاعتبار (أما الاول) فانه تعالى قال (واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون) وقد استفاض عن السلف انها تزلت في القراءة في

الصلاة وقال بعضهم في الخطبة وفي ذكر أحمد بن حنبل الاجماع على انها نزلت في ذلك وذكر الاجماع على أنه لا تجب القراءة على المأموم حال الجهر \* ثم يقول قوله تعالى (واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون) لفظ عام فاما أن يختص في القراءة في الصلاة أو في القراءة في غير الصلاة أو يعمها والثاني باطل قطعا لانه لم يقل أحد من المسلمين انه يجب الاستماع خارج الصلاة ولا يجب في الصلاة ولان استماع المستمع الى قراءة الامام الذي يأتي به يجب عليه متابعتها اولى من استماعه الى قراءة من يقرأ خارج الصلاة داخله في الآية إما على سبيل الخصوص وإما على سبيل العموم وعلى التقديرين فالآية دالة على أمر المأموم بالانصات لقراءة الامام وسواء كان أمر إيجاب أو استحباب فالمقصود حاصل فإن المراد ان الاستماع اولى من القراءة وهذا صريح دلالة الآية على كل تقدير والمنازع يسلم ان الاستماع مأمور به دون القراءة فيما زاد على الفاتحة والآية أمرت بالانصات اذا قرأ القرآن والفاتحة أم القرآن وهي التي لا بد من قراءتها في كل صلاة والفاتحة أفضل سور القرآن وهي التي لم ينزل في التوراة ولا في الانجيل ولا في الزبور ولا في الفرقان مثلها فيمتنع ان يكون المراد بالآية الاستماع الى غيرها دونها مع اطلاق لفظ الآية وعمومها مع ان قراءتها أكثر واشهر وهي أفضل من غيرها فان قوله اذا قرأ القرآن يتناولها ولا يتناول غيرها اظهر لفظا ومعنى والعدل عن استماعها الى قراءتها انما يعدل لكون قراءتها عنده أفضل من الاستماع وهذا غلط مخالف للنص والاجماع فان الكتاب والسنة أمرت المؤمن بالاستماع دون القراءة والامة متفقون على ان استماعه لما زاد على الفاتحة أفضل من قراءة ما زاد عليها فلو كانت القراءة لما يقرؤه الامام أفضل من الاستماع لقراءته لكان قراءة الامام أفضل من قراءته لما زاد على الفاتحة وهذا لم يقله أحد وانما نازع من نازع في الفاتحة لظنه انها واجبة على المأموم مع الجهر أو مستحبة له حينئذ \* وجوابه ان المصلحة الخاصة له بالقراءة يحصل بالاستماع ما هو أفضل منها بدليل استماعه لما زاد على الفاتحة فلو لا أنه يحصل له بالاستماع ما هو أفضل من القراءة لكان الاولى أن يفعل أفضل الامرين وهو القراءة فلما دل الكتاب والسنة والاجماع على ان الاستماع أفضل من القراءة على ان المستمع يحصل له أفضل مما يحصل للقارئ وهذا المعنى موجود في الفاتحة وغيرها فالمستمع لقراءة الامام يحصل له أفضل مما يحصل بالقراءة وحينئذ فلا يجوز ان يؤمر بالادنى وينهى عن الاعلى وثبت أنه في هذه الحال قراءة

الامام له قراءة كما قال ذلك جماهير السلف والخلف من الصحابة والتابعين لهم باحسان وفي ذلك الحديث المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من كان له إمام قراءة الامام له قراءة وهذا الحديث روى مرسلًا وسندًا لكن أكثر الأئمة الثقات رَوَوْهُ مرسلًا عن عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم وأسنده بعضهم ورواه ابن ماجه مسندًا \* وهذا المرسل قد عضده ظاهر القرآن والسنة وقال به جماهير أهل العلم من الصحابة والتابعين ومرسله من أكبر التابعين ومثل هذا المرسل يحتاج به باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم وقد نص الشافعي على جواز الاحتجاج بمثل هذا المرسل فتبين ان الاستماع الى قراءة الامام أمر دل عليه القرآن دلالة قاطعة ولان هذا من الامور الظاهرة التي تحتاج اليها الامة فكان بيانها في القرآن ما يحصل به المقصود والبيان وجاءت السنة بموافقة القرآن \* ففي صحيح مسلم عن أبي موسى الاشعري رضي الله عنه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبنا فيين لنا سنتنا وعلمنا صلاتنا فقال أقيموا صفوفكم ثم ليؤم منكم أحكم فاذا كبر فكبروا واذا قرأ فأنصتوا وهذا مع حديث أبي موسى الطويل المشهور لكن بعض الرواة زاد فيه على بعض فنهى من لم يذكر قوله واذا قرأ فأنصتوا ومنهم من ذكرها وهي زيادة من الثقة لا تخالف المزيدي بل توافق معناه فان الانصات الى قراءة القارئ من تمام الائتمار به فان من قرأ على قوم لا يستمعون لقراءته لم يكونوا مؤتمنين به \* وهذا مما يبين حكمة سقوط القراءة عن المأموم فان متابعتة لامامه مقدمة على غيرها حتى في الافعال فاذا أدركه ساجدا سجد معه واذا أدركه في وتر من صلاته تشهد عقيب الوتر وهذا لو فعله منفردا لم يحز وانما فعله لاجل الائتمار فدل على أن الائتمار يجب به ما لم يجب على المنفرد ويسقط به ما يجب على المنفرد ولهذا روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا واذا قرأ فأنصتوا رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه قيل لمسلم بن الحجاج حديث أبي هريرة هو صحيح يعني واذا قرأ فأنصتوا قال هو عندي صحيح قليل له لم لم تضعه ههنا يعني في كتابه فقال ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا انما وضعت ههنا اجمعوا عليه وروى الزهري عن أبي أكيمة اللبي عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاة جهر فيها فقال هل قرأ معي أحد منكم آتفا قال رجل نعم يا رسول الله قال اني أقول مالى انازع

القرآن قال فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه النبي صلى الله عليه وسلم بالقراءة في الصلوات حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن \* قال ابو داود سمعت محمد ابن يحيى بن فارس يقول قوله فانتهى الناس : من كلام الزهرى وروى عن البخارى نحو ذلك وهذا اذا كان من كلام الزهرى فهو من أدل الدلائل على ان الصحابة لم يكونوا يقرؤن في الجهر مع النبي صلى الله عليه وسلم فان الزهرى من اعلم أهل زمانه بالسنة وقراءة الصحابة خلف النبي صلى الله عليه وسلم اذا كانت مشروعة واجبة او مستحبة تكون من الاحكام العامة التى يعرفها عامة الصحابة والتابعين لهم باحسان فيكون الزهرى من اعلم الناس فلو لم بينها لاستدل بذلك على انتفاها فكيف اذا قطع الزهرى بأن الصحابة رضى الله عنهم لم يكونوا يقرؤن خلف النبي صلى الله عليه وسلم في الجهر ( فان قيل ) قال البيهقي ابن أكيمة رجل مجهول لم يحدث الا بهذا الحديث وحده ولم يحدث عنه غير الزهرى ( قيل ) ليس كذلك بل قد قال أبو حاتم الرازى فيه : صحيح الحديث حديثه مقبول وحكي عن أبي حاتم البستي انه قال روى عن الزهرى وسعيد بن أبي هلال وابن ابيه عمر وسالم بن صمار بن أكيمة بن عمر وقد روى مالك في موطنه عن وهب انه سمع جابر بن عبد الله يقول من صلى ركعة لم يقرأ فيها لم يصل الا وراء الامام - وروى أيضا عن نافع عن عبد الله بن عمر كان اذا مثل هل يقرأ أحد خلف الامام يقول اذا صلى أحدكم خلف الامام فحسبه قراءة الامام واذا صلى وحده فليقرأ ( قال ) وكان عبد الله بن عمر لا يقرأ خلف الامام وروى مسلم في صحيحه عن عطية بن يسار انه سأل زيد بن ثابت عن القراءة مع الامام فقال لا قراءة مع الامام في ثى - وروى البيهقي عن أبي وائل ان زجلا سأل ابن مسعود عن القراءة خلف الامام فقال أنصت للقرآن فان في الصلاة شغلا وسيكفيك ذلك الامام وابن مسعود وزيد بن ثابت هما فقهاء أهل المدينة وأهل الكوفة ومن الصحابة . وفي كلامهما تنبيه على المانع انصاته لقراءة الامام - وأيضا في اجماع المسلمين على انه فيما يزداد على الفاتحة يؤمر بالاستماع دون القراءة دليل على ان استماعه لقراءة الامام خير له من قراءته معه بل على انه مأثور بالاستماع دون القراءة مع الامام - وأيضا فلو كانت القراءة في الجهر واجبة على المأموم لزم أحد أمرين إما أن يقرأ مع الامام وإما أن يجب على الامام ان يسكت له حتى يقرأ ولم نعلم نزاعا

بين العلماء أنه لا يجب على الامام ان يسكت ليقرا المأموم بالفاتحة ولا غيرها وقراءته معه منهمى عنها بالكتاب والسنة فثبت أنه لا يجب عليه القراءة معه بل نقول لو كانت قراءة المأموم في حال الجهر مستحبة لا يستحب للامام ان يسكت ليقرا المأموم ولا يستحب للامام السكوت ليقرا المأموم عند جماهير العلماء وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهم \* وحجتهم في ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يسكت ليقرا المأمومون ولا يقل أحد هذا عنه بل ثبت عنه في الصحيح سكوته بعد التكبير للاستفتاح \* وفي السنن انه كان له سكتتان سكتة في أول القراءة وسكتة بعد القراءة وهي لطيفة للفصل لا تتسع لقراءة الفاتحة وقد روى أن هذه السكتة كانت بعد الفاتحة ولم يقل أحد منهم انه كان له ثلاث سكتات ولا أربع سكتات فمن نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث سكتات أو أربعاً فقد قال قولاً لم يقله عنه أحد من المسلمين والسكتة التي عند قوله ولا الضالين من جنس السكتات التي عند رؤس الآي ومثل هذا لا يسمى سكوتاً ولم يقل أحد من العلماء انه يقرأ في مثل هذا وكان بعض من أدركنا من أصحابنا يقرأ عقيب السكوت عند رؤس الآي فإذا قال الحمد لله رب العالمين قال الحمد لله رب العالمين فإذا قال اياك نعبد واياك نستعين وهذا لم يقله أحد من العلماء \* وقد اختلف العلماء في سكوت الامام على ثلاثة أقوال فقيل لا سكوت في الصلاة بحال وهو قول مالك - وقيل فيها سكتة واحدة للاستفتاح كقول أبي حنيفة - وقيل فيها سكتتان وهو قول الشافعي وأحمد وغيرهما لحديث سمرة بن جندب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان له سكتتان سكتة حين يفتح الصلاة وسكتة اذا فرغ من السورة الثانية قبل ان يركع فذكر ذلك لعمران بن حصين فقال كذب سمرة فكتب في ذلك الى المدينة الى أبي بن كعب فقال صدق سمرة رواه أحمد واللفظ له وأبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن وفي رواية أبي داود سكتة اذا كبر وسكتة اذا فرغ من غير المغضوب عليهم ولا الضالين \* وأحمد رجح الرواية الاولى واستحب السكتة الثانية لاجل الفصل ولم يستحب أحمد أن يسكت الامام لقراءة المأموم ولكن بعض أصحابه استحب ذلك ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لو كان يسكت سكتة تتسع لقراءة الفاتحة لكان هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله فلما لم ينقل هذا أحد علم انه لم يكن \* والسكتة الثانية في حديث سمرة نفاها عمران بن حصين وذلك أنها



سكتة يسيرة لا يضبط مثلها وقد روي أنها بعد الفاتحة ومعلوم انه لم يسكت الا سكتين فلم  
ان احدهما طويلة والاخرى بكل حال لم تكن طويلة متسعة لقراءة الفاتحة. — وأيضا فلو كانت  
الصحابة كلهم يقرؤن الفاتحة خلفه إما في السكتة الاولى وإما في الثانية لكان هذا مما تتوفر  
الهمم والدواعي على نقله فكيف ولم ينقل أحد عن أحد من الصحابة انهم كانوا في السكتة  
الثانية يقرؤن الفاتحة مع ان ذلك لو كان مشروعا لكان الصحابة أحق الناس بعلمه فعلم انه  
بدعة. — وأيضا فالمقصود بالجهر استماع المأمومين ولهذا يؤمنون على قراءة الامام في الجهر دون  
السرا فاذا كانوا مشغولين عنه بالقراءة فقد أمر أن يقرأ على قوم لا يستمعون لقراءته وهو بمنزلة  
من يحدث من لا يستمع لحديثه ويخطب من لا يستمع لخطبته وهذا سفه تنزه عنه الشريعة  
ولهذا روي في الحديث مثل الذي يتكلم والامام يخطب كمثل الحمار يحمل أسفارا فهكذا اذا  
كان يقرأ والامام يقرأ عليه \*

﴿ فصل ﴾ واذا كان المأموم مأمورا بالاستماع والانصات لقراءة الامام لم يشتغل عن  
ذلك بغيرها لا بقراءة ولا ذكر ولا دعاء في حال جهر الامام لا يستفتح ولا يتعوذ \* وفي هذه  
المسئلة نزاع وفيها ثلاثة أقوال هي ثلاث روايات عن أحمد — قيل انه في حال الجهر يستفتح ويتعوذ  
ولا يقرأ لانه بالاستماع يحصل مقصود القراءة بخلاف الاستفتاح والاستاذة فانه لا يسمعها  
وقيل يستفتح ولا يتعوذ لان الاستفتاح تابع لتكبيرة الاحرام بخلاف التعوذ فانه تابع للقراءة  
فن لم يقرأ لا يتعوذ — وقيل لا يستفتح ولا يتعوذ حال الجهر وهذا أصبح فان ذلك يشغل عن  
الاستماع والانصات للمأمور به فليس له ان يشتغل عما أمر به بشئ من الاشياء \* ثم اختلف  
أصحاب احمد فمنهم من قال هذا الخلاف انما هو في حال سكوت الامام هل يشتغل في  
الاستفتاح والاستعاذة أو باحدهما أو لا يشتغل الا بالقراءة لكونها مختلفا في وجوبها وأما  
في حال الجهر فلا يشتغل في غير الانصات \* والمعروف عند أصحابه ان هذا النزاع هو في حال  
الجهر لما تقدم من التعليل وأما في حال المخافتة فالأفضل له أن يستفتح واستفتاحه حال سكوت  
الامام أفضل من قراءته في ظاهر مذهب أحمد وأبي حنيفة وغيرها لان القراءة يعتاض عنها  
بالاستماع بخلاف الاستفتاح \* وأما قول القائل ان قراءة المأموم مختلف في وجوبها فيقال وكذا  
الاستفتاح — وهل يجب فيه قولان مشهوران في مذهب أحمد ولم يختلف قوله انه لا يجب على

للمأموم القراءة في حال الجهر واختيار ابن بطه وجوب الاستفتاح وقد ذكر في ذلك روايتان عن احمد فعلم أن من قال من اصحابه كابي الفرج بن الجوزي إن القراءة حال المخافة افضل في مذهبه من الاستفتاح فقد غلط على مذهبه ولكن هذا يناسب قول من استحَب قراءة الفاتحة حال الجهر \* وهذا ما علمت احدا قاله من اصحابه مثل جدي ابي البركات وليس هو مذهب احمد ولا عامة اصحابه مع ان تعليل الاحكام بالخلاف علة باطلة في نفس الامر فان الخلاف ليس من الصفات التي يعاق الشارع بها الاحكام في نفس الامر فان ذلك وصف حادث بمذ النبي صلى الله عليه وسلم وليس يسلكه الا من لم يكن عالما بالدلة الشرعية في نفس الامر لطلب الاختياط . - فملى هذا في حال المخافة هل يستحب له مع الاستفتاح الاستعاذة اذا لم يقرأ على روايتين والصواب ان الاستعاذة لا تشرع الا لمن يقرأ فان اتسع الزمان استعاذ وقرأ والا أنصت \*

❦ فصل ❦ وأما الفصل الثاني وهو القراءة اذا لم يسمع قراءة الامام كحال مخافة الامام وسكوته فان الامر بالقراءة والترغيب فيها يتناول المصلي أعظم مما يتناول غيره فان قراءة القرآن في الصلاة أفضل منها خارج الصلاة وما ورد من الفضل لقارئ القرآن يتناول المصلي اعظم مما يتناول غيره لقوله صلى الله عليه وسلم من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات اما اني لا أقول ألم حرف ولكن ألف حرف ولام حرف وميم حرف . قال النزمذي حديث حسن وقد ثبتت خصوص الفاتحة قوله في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج ثلاثا أي غير تمام فقبيل لابي هريرة إني أحيانا أكون وراء الامام فقال اقرأ بها في نفسك فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين نصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدني عبدي فاذا قال الرحمن الرحيم قال الله أثنى على عبدي فاذا قال مالك يوم الدين قال الله مجدني عبدي وقال مرة فوض الى عبدي فاذا قال اياك نعبد واياك نستعين قال هذه بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال هذا لعبدي ولعبدي ما سأل \* وروى مسلم في صحيحه عن

عمران بن حصين: ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فجعل رجل يقرأ خلفه سبج اسم ربك الاعلى فلما انصرف قال ايكم قرأ وأيكم القارئ قال رجل أنا قال قد ظننت أن بعضكم خالفنيها وهذا قد قرأ خلفه في صلاة الظهر ولم ينه ولا غيره عن القراءة لكن قال قد ظننت أن بعضكم خالفنيها أي نازعنيها كما قال في الحديث الآخر قال أني أقول مالي أنازع القرآن \* وفي السنن عن ابن مسعود قال كانوا يقرؤون خلف النبي صلى الله عليه وسلم فقال خلطتم علي القرآن وهذا لا يكون. ممن قرأ في نفسه بحيث لا يسمعه غيره وإنما يكون من اسمع غيره وهذا مكروه لما فيه من المنازعة لغيره لا لاجل كونه قارئاً خلف الامام واما مع مخافة الامام فان هذا لم يرد حديث في النهي عنه ولهذا قال ايكم القارئ اي القارئ الذي نازعني لم يرد بذلك القارئ في نفسه فهذا لا ينازع ولا يعرف انه خالف النبي صلى الله عليه وسلم وكراهة القراءة خلف الامام انما هي اذا امتنع من الانصات للمأمور به أو اذا نازع غيره فاذا لم يكن هناك انصات مأمور به ولا منازعة فلا وجه للمنع من تلاوة القرآن في الصلاة والقارئ هنا لم يمتنع عن القراءة باستماع فيفوته الاستماع والقراءة جميعاً مع الخلاف المشهور في وجوب القراءة في مثل هذه الحال بخلاف وجوبها في حال الجهر فانه شاذ حتى نقل احمد الاجماع على خلافه \* وابو هريرة وغيره من الصحابة فهموا من قوله قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين أن ذلك يعم الامام والمأموم— وايضا لجميع الاذكار التي يشرع للامام أن يقولها سرا يشرع للمأموم أن يقولها سرا كالتسبيح في الركوع والسجود وكالتشهد والدعاء ومعلوم أن القرآن افضل من الذكر والدعاء فلا معنى لا تشرع له القراءة في السر وهو لا يسمع قراءة السر ولا يؤمن على قراءة الامام في السر— وايضا فان الله سبحانه لما قال (واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون) قال (واذكر ربك في نفسك تضرعا وخيفة ودون الجهر من القول بالندو والآصال ولا تكن من الغافلين) وهذا امر للنبي صلى الله عليه وسلم ولا مته فانه ما خاطب به صلى الله عليه وسلم خاطب به أمته ما لم يرد نص بالتخصيص كقوله تعالى (فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب) وقال (واقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل) وقال (اقم الصلاة لعلك الشمس الى غسق الليل) ونحو ذلك وهذا امر يتناول الامام والمأموم والمنفرد بان يذكر الله في نفسه بالندو والآصال وهو يتناول صلاة الفجر والظهر والعصر

فيكون المأموم مأمورا بذكر ربه في نفسه لكن اذا كان مستمعا كان مأمورا بالاستماع وان لم يكن مستمعا كان مأمورا بذكر ربه في نفسه والقرآن أفضل ، الذ كر كما قال تعالى ( وهذا ذ كر مبارك أنزلناه ) وقال تعالى ( وقد آتيناك من لدنا ذكرا ) وقال ( ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى ) وقال ( ما يأتيهم من ذكركم ربهم محدث ) وأيضا فالسكوت بلا ذكر ولا قراءة ولا دعاء ليس عبادة ولا مأمورا به بل يفتح باب الوسوسة فلا اشتغال بذكر الله أفضل من السكوت وقراءة القرآن من أفضل الخير \* واذا كان كذلك فالد كر بالقرآن أفضل من غيره كما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أفضل الكلام بعد القرآن وهن من القرآن سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر رواء مسلم \* وعن عبد الله بن أبي أوفى انه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني لا أستطيع ان آخذ من القرآن شيئا فعملني ما يحزنني فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله فقال يا رسول الله هذا لله فإني قال قل اللهم ارحمني وارزقني وعافني واهدني فلما قال هكذا بيديه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما هذا فقد ملأ يديه من الخير رواء أحمد وأبو داود والنسائي \* والذين أوجبوا القراءة في الجهر احتجوا بالحديث الذي في السنن عن عبادة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا كنتم وراء الامام فلا تقرأوا الا بما تحب الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها \* وهذا الحديث معلل عن أئمة أهل الحديث كاحمد وغيره من الأئمة \* وقد بسط الكلام على ضعفه في غير هذا الموضع ويزن أن الحديث الصحيح قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بام القرآن فهذا هو الذي أخرجه في الصحيح رواء الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة \* وأما الحديث فلفظ فيه بعض الشاميين وأصله ان عبادة كان يوما في بيت المقدس فقال هذا فاشتبه عليهم المرفوع بالموقوف على عبادة والله سبحانه أعلم

المسئلة الحادية والعشرون ✽ قال شيخ الاسلام ابن تيمية السنة تخفيف الصداق فقد روت عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان أعظم النساء بركة أيسرهن مؤنة . وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خيرهن أيسرهن صداقا . وعن الحسن البصري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الزموا النساء الرجال ولا تغالوا في المهور . وخطب عمر بن الخطاب الناس فقال ألا لا تغالوا بصداق النساء فانها لو كانت مكرمة في الدنيا وتقوى

عند الله كان أولاً كم بها النبي صلى الله عليه وسلم ما أصدق امرأة من نسائه ولا اصدقت امرأة من بناته أكثر من ثنتي عشرة أوقية قال الترمذي حديث صحيح ويكره للرجل ان يصدق المرأة صداقاً يضرب به ان نقده ويمجز عن وفائه ان كان ديناً \* قال أبو هريرة جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني تزوجت امرأة من الانصار فقال على كم تزوجتها قال على أربع اواق فقال النبي صلى الله عليه وسلم على أربع اواق فكأنما تسحون الفضة من عرض هذا الجبل ما عندنا ما نعطيك ولكن عسى ان نبعثك في بعث تصيب منه قال فبعث بعثا الى بنى عبس فبعث ذلك الرجل فيهم رواء مسلم في صحيحه والاوقية عندم أربعون درهما وهي مجموع الصداق ليس فيه مقدم ومؤخر وعن أبي عمرو الاسلمى انه ذكر انه تزوج امرأة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستعينه في صداقها فقال كم أصدقت قال قلت مائتي درهم فقال لو كنتم تعرفون الدرهم من اوديتكم ما زدتهم رواء الامام أحمد في مسنده واذا اصدقتها ديناً كثيراً في ذمته وهو ينوى ان لا يعطيها اياه كان ذلك حراماً عليه فانه قد روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تزوج امرأة بصداق ينوى ان لا يؤديه اليها فهو زان ومن اداها ديناً ينوى ان لا يقضيه فهو سارق \* وما يقبله بعض أهل الجفاء والخيلاء والرياء من تكثير المهر للرياء والفخر وهم لا يقصدون اخذه من الزوج وهو ينوى ان لا يعطيهم اياه فهذا منكر فيج مخالف للسنة خارج عن الشريعة - وان قصد الزوج ان يؤديه وهو في الغالب لا يطيقه فقد حمل نفسه وشغل ذمته وتعرض لنقص حسنة وارتهان بالدين وأهل المرأة قد آذوا صهرهم وضروه \* والمستحب في الصداق مع القدرة واليسار ان يكون جميع عاجله وآجله لا يزبد على مهر ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ولا بناته وكان ما بين اربعمائة الى خمسمائة بالدرهم الخالصة نحواً من تسعة عشر ديناراً فقد استن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصداق قال أبو هريرة رضى الله عنه كان صداقنا اذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة اواق وطبق بيديه وذلك أربعمائة درهم رواء الامام أحمد في مسنده وهذا لفظ أبي داود في سننه \* وقال أبو سلمة قلت لمائشة كم كان صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت كان صداقه لازواجه ثنتي عشرة اوقية ونشأ قالت أتدرى ما النشء قلت لا قالت نصف أوقية فذلك خمسمائة درهم رواء مسلم في صحيحه وقد تقدم عن عمران صداق بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ثلث ذلك

فمن دعتة نفسه الى ان يزيد صداق بنته على صداق بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم اللواتي هن خير خلق الله في كل فضيلة ومن افضل نساء العالمين في كل صفة فهو جاهل أحق وكذلك صداق أمهات المؤمنين وهذا مع القدرة واليسار \* فاما الفقير ونحوه فلا ينبغي له ان يصدق المرأة الا ما يقدر على وفائه من غير مشقة \* والاولى تعجيل الصداق كله للمرأة قبل الدخول اذا أمكن فان قدم البعض وآخر البعض فهو جائز وقد كان السلف الطيب يرخصون الصداق فتزوج عبد الرحمن بن عوف في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على وزن نواة من ذهب قالوا وزنها ثلاثة دراهم وثلاث وزوج سعيد بن المسيب بنته على درهمين وهي من أفضل ايم من قريش بعد ان خطبها الخليفة لابنه فأبى ان يزوجه به والذي نقل عن بعض السلف من تكثير صداق النساء قائما كان ذلك لان المال اتسع عليهم وكانوا يعجلون الصداق كله قبل الدخول لم يكونوا يؤخرون منه شيئا ومن كان له يسار ووجد فأحب ان يعطي امرأته صداقا كثيرا فلا بأس بذلك كما قال تعالى وآتيم احداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا أما من يشغل ذمته بصداق لا يريد ان يؤديه أو يعجز عن وفائه فهذا مكروه كما تقدم وكذلك من جعل في ذمته صداقا كثيرا من غير وفاء له فهذا ليس بمسنون والله أعلم

المسئلة الثانية والعشرون \* سئل شيخ الاسلام عن جماعة من المسلمين اشتد نكيرهم على من أكل من ذبيحة يهودى او نصرانى مطلقا ولا يدري ما حالهم هل دخلوا في دينهم قبل نسخه وتحريفه وقبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم أم بعد ذلك بل يتناكحون وتقرنا كحتمهم عند جميع الناس وهم أهل ذمة يؤدون الجزية ولا يعرف من ولا من هم آبؤهم فهل للمنكرين عليهم منهم من الذبح للمسلمين أم لهم الاكل من ذبائحهم كسائر بلاد المسلمين \*

(اجاب) رضى الله عنه ليس لاحد ان ينكر على احد أكل من ذبيحة اليهود والنصارى في هذا الزمان ولا يحرم ذبحهم للمسلمين ومن أنكر ذلك فهو جاهل غلطى يخالف لاجماع المسلمين فان أصل هذه المسئلة فيها نزاع مشهور بين علماء المسلمين ومسائل الاجتهاد لا يسوغ فيها الانكار الا ببيان الحجة وايضاح المحجة لا الانكار المجرد المستند الى محض التقليد فان هذا فعل أهل الجهل والا هواء كيف والقول بتحريم ذلك في هذا الزمان وقوله قول ضعيف جدا يخالف لما علم من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما علم من حال أصحابه والتابعين لهم

باحسان وذلك لان المنكر لهذا لا يخرج عن قولين إما ان يكون ممن يحرم ذبائح أهل الكتاب مطلقا كما يقول ذلك من يقوله من الرافضة وهؤلاء يحرمون نكاح نسائهم وأكل ذبائحهم وهذا ليس من أقوال أحد من أئمة المسلمين المشهورين بالفتيا ولا من أقوال أتباعهم وهو خطأ يخالف للكتاب والسنة والاجماع القديم فان الله تعالى قال في كتابه (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ووطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) (فان قيل) هذه الآية معارضة بقوله (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن) وبقوله تعالى (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) (قيل) الجواب من ثلاثة أوجه \*

(أحدها) ان الشرك المطلق في القرآن لا يدخل فيه أهل الكتاب وإنما يدخلون في الشرك المقيد قال الله تعالى (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين) فجعل المشركين قسما غير أهل الكتاب. وقال تعالى (ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا) فجعلهم قسما غيرهم \* فأما دخولهم في المقيد ففي قوله تعالى (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الها واحدا لا اله الا هو سبحانه عما يشركون) فوصفهم بأنهم مشركون \* وسبب هذا ان أصل دينهم الذي أنزل الله به الكتب وأرسل به الرسل ليس فيه شرك كما قال تعالى (وما أرسلنا من قبلك من رسول الا نوحي اليه أنه لا اله الا انا فاعبدون) وقال تعالى (واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون) وقال (ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) ولكنهم بدلوا وغيروا فابتدعوا من الشرك ما لم ينزل به الله سلطانا فصار فيهم شرك باعتبار ما ابتدعوا لا باعتبار أصل الدين. وقوله تعالى (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) هو تعريف للكوافر المعروفات اللاتي كن في عصم المسلمين وأولئك كن مشركات لا كتابيات من أهل مكة ونحوها \*

﴿ الوجه الثاني ﴾ اذا قدر أن لفظ المشركات والكوافر يم الكتابيات فآية المائدة خاصة وهي متأخرة نزلت بعد سورة البقرة والمنحثة باتفاق العلماء كما في الحديث « المائدة من آخر القرآن نزولا فأحلوا حلالها وخرموا حرامها » والخاص المتأخر يقضي على العام المتقدم باتفاق علماء المسلمين لكن الجمهور يقولون انه مفسر له فتبين ان صورة التخصيص لم ترد باللفظ

العام وطائفة يقولون ان ذلك نسخ بعد أن شرع \*  
 الوجه الثالث إذا فرضنا النصين خاصين فأحد النصين حرم ذبائحهم ونكاحهم والآخر  
 أحلها فالنص المحلل لهما هنا يجب تقديمه لوجهين \*

(أحدهما) ان سورة المائدة هي المتأخرة باتفاق العلماء فتكون ناسخة للنص المتقدم \* ولا يقال  
 ان هذا نسخ للحكم مرتين لان فعل ذلك قبل التحريم لم يكن بخطاب شرعي لحل ذلك بل كان لعدم  
 التحريم بمنزلة شرب الخمر وكل الخنزير ونحو ذلك والتحريم المبتدأ لا يكون نسخا لاستصحاب  
 حكم الفعل ولهذا لم يكن تحريم النبي صلى الله عليه وسلم لكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من  
 الطير ناسخا لما دل عليه قوله تعالى (قل لا أجد فيها أوحى الى محرما على طاعم يطعمه) الآية من ان الله  
 عز وجل لم يحرم قبل نزول الآية الا هذه الاصناف الثلاثة فان هذه الآية نفت تحريم ماسوى  
 الثلاثة الى حين نزول هذه الآية ولم يثبت تحليل ماسوى ذلك بل كان ماسوى ذلك عفوا لا تحليل  
 فيه ولا تحريم كفعل الصبي والمجنون وكما في الحديث المعروف «الحلال ما حله الله في كتابه  
 والحرام ما حرمه الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا عنه» وهذا محفوظ عن سلمان الفارسي  
 موقوفا عليه أو مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم \* ويدل على ذلك انه قال في سورة المائدة (اليوم  
 أحل لكم الطيبات) فاتخبر انه أحلها ذلك اليوم وسورة المائدة مدنية بالاجماع وسورة الانعام مكية  
 بالاجماع فلم ان تحليل الطيبات كان بالمدينة لا بمكة وقوله تعالى (يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل  
 لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم) الى آخرها \* فثبت نكاح  
 الكتابيات وقبل ذلك كان إما عفوا على الصحيح وإما محرما ثم نسخ يدل عليه ان آية المائدة  
 لم ينسخها شيء \*

الوجه الثاني انه قد ثبت حل طعام أهل الكتاب بالكتاب والسنة والاجماع  
 والكلام في نسائهم كالكلام في ذبائحهم فاذا ثبت حل احدهما ثبت حل الآخر وحل اطعمتهم  
 ليس له معارض أصلا \* ويدل على ذلك ان حذيفة بن اليمان تزوج يهودية ولم ينكر عليه أحد  
 من الصحابة فدل على انهم كانوا مجتمعين على جواز ذلك (فان قيل) قوله تعالى (وطعام الذين  
 أوتوا الكتاب حل لكم) محمول على الفواكه والحبوب (قيل) هذا خطأ لوجوه (أحدها) ان هذه  
 مباحة من أهل الكتاب والمشركون والمجوس فليس في تخصيصها بها الكتاب فائدة (الثاني)



ان اضافة الطعام اليهم يقتضي أنه صار طعاما بفعلهم وهذا انما يستحق في الذبائح التي صارت  
لها بذكائهم فأما القوا كه فان الله خلقها مطبوعة لم تصر طعاما بفعل آدمي (الثالث) انه قرن حل  
الطعام بحل النساء وأباح طعامنا لهم كما أباح طعامهم لنا ومعلوم ان حكم النساء مختص باهل  
الكتاب دون المشركين فكذلك حكم الطعام والفا كة والحب لا يختص باهل الكتاب  
(الرابع) ان لفظ الطعام عام وتناوله اللحم ونحوه أقوى من تناوله للفا كة فيجب اقرار اللفظ على  
عمومه لاسيما وقد قرن به قوله تعالى (وطعامكم حل لهم) ونحن يجوز لنا أن نطعمهم كل  
أنواع طعامنا فكذلك يحل لنا ان نأكل جميع أنواع طعامهم— وأيضاً فقد ثبت في الصحاح  
بل بالنقل المستفيض أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدت له اليهودية عام خير شاة مشوية فا كل  
منها لقمة ثم قال ان هذه تجربني أن فيها سما ولولا ان ذبائحهم حلال لما تناول من تلك الشاة \*  
وثبت في الصحيح انهم لما غزوا بخير أخذ بعض الصحابة جراباً فيه شحم قال قلت لأطعم  
اليوم من هذا أحداً فالتفت فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحك ولم ينكر عليه وهذا  
مما استدلل به العلماء على جواز كل جيش المسلمين من طعام أهل الحرب قبل القسمة —  
وأيضاً فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاب دعوة يهودي الى خبز شعير واهالة سنخة  
رواه الامام احمد. والاهالة من الودك الذي يكون من الذبيحة ومن السمن ونحوه الذي يكون  
في اوعيتهم التي يطبخون فيها في العادة ولو كانت ذبائحهم محرمة لسكانت أوانيهم كأواني  
المجوس ونحوهم وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الاكل في اوعيتهم حتى  
رخص ان يغسل — وايضاً فقد استفاد أن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فتحوا  
الشام والعراق ومصر كانوا يأكلون من ذبائح اهل الكتاب اليهود والنصارى وانما امتنعوا من  
ذبائح المجوس ووقع في جبن المجوس من النزاع ما هو معروف بين المسلمين لان الجبن يحتاج  
الى الانفة \* وفي انفة الميتة نزاع معروف بين العلماء فابو حنيفة يقول بطهارتها ومالك  
والشافعي يقولان بنجاستها وعن احمد روايتان

﴿ فصل في المأخذ الثاني الانكار على من يأكل ذبائح اهل الكتاب هو كون هؤلاء  
الموجودين لا يعلم أنهم من ذرية من دخل في دينهم قبل النسخ والتبديل وهو المأخذ الذي  
دلل عليه كلام السائل وهو المأخذ الذي تنازع فيه علماء المسلمين اهل السنة والجماعة \* وهذا مبني

على اصل وهو أن قوله تعالى (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) هل المراد به من هو بعد نزول القرآن متدين بدين اهل الكتاب أو المراد به من كان أبائهم قد دخلوا في دين اهل الكتاب قبل النسخ والتبديل على قولين للعلماء (فالقول الاول) هو قول جمهور المسلمين من السلف والخلف وهو مذهب ابي حنيفة ومالك وأحد القولين في مذهب احمد بل هو المنصوص عنه صريحا (والثاني) قول الشافعي وطائفة من اصحاب احمد \* وأصل هذا القول أن عليا وابن عباس تنازعا في ذبائح بني تغلب فقال علي لا تباح ذبائحهم ولا نساؤهم فانهم لم يتمسكوا من النصرانية إلا بشرب الخمر وروى عنه<sup>(١)</sup> فزروهم لانهم لم يقوموا بالشروط التي شرطها عليهم عثمان فانه شرط عليهم ان لا<sup>(٢)</sup> وغير ذلك من الشروط وقال ابن عباس بل تباح لقوله تعالى (ومن يتولهم منكم فانه منهم) وعامة المسلمين من الصحابة وغيرهم لم يحرّموا ذبائحهم ولا يعرف ذلك الا عن علي وحده وقد روى معنى قول ابن عباس عن عمر بن الخطاب فن العلماء من رجح قول عمر وابن عباس وهو قول الجمهور كأبي حنيفة ومالك وأحمد في احدى الروايتين عنه وصححها طائفة من اصحابه بل هي آخر قولي بل عامة المسلمين من الصحابة والتابعين وتابعيهم على هذا القول. وقال ابو بكر الاثم ماعلمت احدا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كرهه الا عليا وهذا قول جماهير فقهاء الحجاز والعراق وفقهاء الحديث والرأى كالحسن وابراهيم النخعي والزهري وغيرهم وهو الذي نقله عن احمد اكثر اصحابه وقال ابراهيم بن الحارث كان آخر قول أحمد على انه لا يرى بذبائحهم بأسا \* ومن العلماء من رجح قول علي وهو قول الشافعي وأحمد في احدى الروايتين. عنه وأحمد انما اختلف اجتهاده في بني تغلب وهم الذين تنازع فيهم الصحابة فأما سائر اليهود والنصارى من العرب مثل تنوخ وبهراء وغيرهما من اليهود فلا أعرف عن أحمد في حل ذبائحهم نزاعا ولا عن الصحابة ولا عن التابعين وغيرهم من السلف وانما كان النزاع بينهم في بني تغلب خاصة ولكن من اصحاب أحمد من جعل فيهم روايتين كبنى تغلب والحل مذهب الجمهور كأبي حنيفة ومالك وما أعلم للقول الآخر قدوة من السلف. ثم هؤلاء المذكورون من اصحاب أحمد<sup>(٣)</sup> بانه من كان أحد أبويه غير كثناني بل مجوسيا لم يحل ذبيحته

(١) يياض بالاصلين (٢) يياض بالاصلين (٣) كذا بالاصلين ولعله سقط من العبارة قوله قالوا له مصححه

ومنا كحة نسائه وهذا مذهب الشافعي فيما اذا كان الاب مجوسيا وأما الام فله فيها قولان فان كان الابوان مجوسيين حرمت ذبيحته عند الشافعي ومن وافقه من أصحاب أحمد وحكي ذلك عن مالك وغالب ظني ان هذا غلط على مالك فاني لم أجده في كتب اصحابه وهذا تقرير على الرواية المخرجة عن أحمد في سائر اليهود والنصارى من العرب \* وهذا مبني على احدي الروايتين عنه في نصارى بنى تغلب وهو الرواية التي اختارها هؤلاء فأما اذا جعل الروايتان في بنى تغلب دون غيرهم من العرب أو قيل ان النزاع عام وفرعنا على القول بحل ذبائح بنى تغلب ونسائهم كما هو قول الاكثرين فانه على هذه الرواية لا عبرة بالنسب بل لو كان الابوان جميعا مجوسيين أو وثنيين والولد من أهل الكتاب فحكم أهل الكتاب على هذا القول بلا ريب كما صرح بذلك الفقهاء من أصحاب أحمد وأبي حنيفة وغيرهم \* ومن ظن من أصحاب أحمد وغيرهم أن تحريم نكاح من أبواه مجوسيان أو أحدهما مجوسى قول واحد في مذهبه فهو غلط خطأ لا ريب فيه لانه لم يعرف أصل النزاع في هذه المسئلة ولهذا كان من هؤلاء من يتناقص فيجوز أن يقر بالجزية من دخل في دينهم بعد النسخ والتبديل ويقول مع هذا بتحريم نكاح نصرائي العرب مطلقا ومن كان أحد أبويه غير كتابي كما فعل ذلك طائفة من أصحاب أحمد وهذا تناقض \* والقاضي أبو يعلى وان كان قد قال هذا القول هو وطائفة من أتباعه فقد رجع عن هذا القول في الجامع الكبير وهو آخر كتبه فذكر فيمن انتقل الى دين أهل الكتاب من عبدة الاوثان كالزوم وقبائل من العرب وهم تنوخ وبهراء ومن بنى تغلب هل تجوز مناكحتهم وأكل ذبائحهم وذكر أن المنصوص عن أحمد انه لا بأس بنكاح نصارى بنى تغلب وان الرواية الاخرى مخرجة على الروايتين عنه في ذبائحهم واختار أن المنتقل الى دينهم حكمه حكمهم سواء كان انتقاله بعد مجيء شريعتنا أو قبلها وسواء انتقل الى دين المبدلين أو دين لم يبدل ويجوز مناكحته وأكل ذبيحته واذا كان هذا فيمن أبواه مشركان من العرب والروم فمن كان اجد أبويه مشركا فهو اولى بذلك هذا هو المنصوص عن أحمد فانه قد نص على أنه من دخل في دينهم بعد النسخ والتبديل كمن دخل في دينهم في هذا الزمان فانه يقر بالجزية قال اصحابه واذا اقرناه بالجزية حلت ذبائحهم ونسائهم وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وغيرهما \* وأصل النزاع في هذه المسئلة ما ذكرته من نزاع على وغيره من الصحابة في بنى تغلب والشافعي وأحمد في احدي الروايتين

عنه<sup>(١)</sup> والجمهور أجلوها وهي الرواية الأخرى عن أحمد \* ثم الذين كرهوا ذبائح بني تغلب تنازعوا في مأخذ على فظن بعضهم أن غلبا إنما حرم ذبائحهم ونساءهم لكونه لم يعلم أن آباهم دخلوا في دين أهل الكتاب قبل النسخ والتبديل — وبنوا على هذا أن الاعتبار في أهل الكتاب بالنسب لا بنفس الرجل وأن من شككنا في أجداده هل كانوا من أهل الكتاب أم لا أخذنا بالاحتياط فحفظنا دمه بالجزية احتياطاً وحرماناً ذبيحته ونسباً احتياطاً وهذا مأخذ الشافعي ومن وافقه من أصحاب أحمد \* وقال آخرون بل على لم يكره ذبائح بني تغلب إلا لكونهم ما تدينوا بدين أهل الكتاب في واجباته ومحظوراته بل أخذوا منه حل المحرمات فقط ولهذا قال أنهم لم يتسكروا من دين أهل الكتاب إلا بشرب الخمر وهذا المأخذ من قول علي هو المنصوص عن أحمد وغيره وهو الصواب \* وبالجملة فالقول بأن أهل الكتاب المذكورين في القرآن هم من كان دخل جده في ذلك قبل النسخ والتبديل قول ضعيف — والقول بأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أراد ذلك قول ضعيف بل الصواب المقطوع به أن تكون الرجل كتابياً أو غير كتابي هو حكم مستقل بنفسه لا بنسبه وكل من تدين بدين أهل الكتاب فهو منهم سواء كان أبوه أو جده دخل في دينهم أو لم يدخل وسواء كان دخوله قبل النسخ والتبديل أو بعد ذلك وهذا مذهب جمهور العلماء كابني حنيفة ومالك وهو المنصوص الصريح عن أحمد وإن كان بين أصحابه في ذلك نزاع معروف وهذا القول هو الثابت عن الصحابة رضي الله عنهم ولا أعلم بين الصحابة في ذلك نزاعاً. وقد ذكر الطحاوي أن هذا إجماع قديم واحتج بذلك في هذه المسئلة على من لا يقر الرجل في دينهم بعد النسخ والتبديل كمن هو في زماننا إذا انتقل إلى دين أهل الكتاب فإنه تؤكل ذبيحته وتنكح نسأؤه وهذا يبين خطأ من يناقض منهم \* وأصحاب هذا القول الذي هو قول الجمهور يقولون من دخل هو أو أبواه أو جده في دينهم بعد النسخ والتبديل أمراً بالجزية سواء دخل في زماننا هذا أو قبله \* وأصحاب القول الآخر يقولون متى علمنا أنه لم يدخل إلا بعد النسخ والتبديل لم تقبل منه الجزية كما يقوله بعض أصحاب أحمد مع أصحاب الشافعي والصواب قول الجمهور والدليل عليه وجوه \*

(أحدها) أنه قد ثبت أنه كان من أولاد الأنصار جماعة تهودوا قبل بعث النبي صلى

الله عليه وسلم بقليل كما قال ابن عباس ان المرأة كانت مقلتنا والمقلات التي لا يمشيها  
كثيرة القلت والقلت الموت والمهلك كما يقال امرأة مذكار وميناث اذا كانت كثيرة  
الولادة للذكور والاناث والسما<sup>(١)</sup> الكثيرة الموت \* قال ابن عباس فكانت المرأة تنذر  
ان عاش لها ولدان تجعل احدهما يهوديا لكون اليهود كانوا اهل علم وكتاب والعرب كانوا  
اهل شرك وأوثان فلما بعث الله محمدا كان جماعة من أولاد الانصار يهودوا فطلب آباؤهم  
أن يكبرهم على الاسلام فأمر الله تعالى (لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي)  
الآية \* فقد ثبت أن هؤلاء كان آباؤهم موجودين يهودوا ومعلوم أن هذا دخول بانفسهم  
في اليهودية قبل الاسلام وبعد مبعث المسيح صلوات الله عليه وهذا بعد النسخ والتبديل ومع  
هذا نهى الله عز وجل عن اكراه هؤلاء الذين يهودوا بعد النسخ والتبديل على الاسلام  
وأقرهم بالجزية. وهذا صريح في جواز عقد الذمة لمن دخل بنفسه في دين اهل الكتاب بعد  
النسخ والتبديل. فعلم ان هذا القول هو الصواب دون الآخر. ومتى ثبت انه يعقد له الذمة ثبت  
أن العبارة بنفسه لا ينسب له وانه تباح ذبيحته وطعامه باتفاق المسلمين فان المانع لذلك لم يمنعه الا  
بناء على ان هذا الصنف ليسوا من اهل الكتاب فلا يدخلون. فاذا ثبت بنص السنة أنهم من اهل  
الكتاب دخلوا في الخطاب بلا نزاع \*

(الوجه الثاني) أن جماعة من اليهود الذين كانوا بالمدينة وحولها كانوا عربا ودخلوا في دين  
اليهود ومع هذا فلم يفصل النبي صلى الله عليه وسلم في أكل طعامهم وحل نسائهم واقراءهم  
بالذمة بين من دخل ابواه بعد مبعث عيسى عليه السلام ومن دخل قبل ذلك ولا بين  
المشكوك في نفسه بل حكم في الجميع حكما واحدا عاما. فعلم ان التفريق بين طائفة وطائفة وجعل  
طائفة لا تقر بالجزية وطائفة تقر ولا تؤكل ذبائحهم وطائفة يقرن وتؤكل ذبائحهم تفريق  
ليس له اصل في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة عنه. وقد علم بالنقل الصحيح المستفيض  
أن اهل المدينة كان فيهم يهود كثير من العرب وغيرهم من بني كنانة وهمير وغيرهما من  
العرب ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لما بعثه الى اليمن انك تأتي قوما اهل كتاب وأمره  
ان يأخذ من كل حالم ديناراً وعدله معافى - ولم يفرق بين من دخل ابوه قبل النسخ او بعده

وكذلك وفد نجران وغيرهم من النصارى الذين كان فيهم عرب كثيرون اقرهم بالجزية وكذلك سائر اليهود والنصارى من قبائل العرب لم يفرق رسول الله صلي الله عليه وسلم ولا احد من خلفائه وأصحابه بين بعضهم وبعض بل قبلوا منهم الجزية واباحوا ذبائحهم ونساءهم وكذلك نصارى الروم وغيرهم لم يفرقوا بين صنف وصنف \* ومن تدبر السيرة النبوية علم كل هذا بالضرورة وعلم أن التفريق قول محدث لا اصل له في الشريعة \*

(الوجه الثالث) أن كون الرجل مسلماً او يهودياً او نصرانياً ونحو ذلك من اسماء الدين هو حكم يتعلق بنفسه لا باعتقاده وادائه وقوله وعمله لا يلحقه هذا الاسم بمجرد اتصاف آباءه بذلك لكن الصغير حكمه في أحكام الدنيا حكم أبويه لكونه لا يستقل بنفسه فإذا بلغ وتكلم بالاسلام أو بالكفر كان حكمه معتبراً بنفسه باتفاق المسلمين فلو كان أبواه يهودا او نصارى فأسلم كان من المسلمين باتفاق المسلمين ولو كانوا مسلمين فكفر كان كافراً باتفاق المسلمين فإن كفر بردة لم يقر عليه لكونه مرتدًا لاجل آباءه. وكل حكم علق باسماء الدين من اسلام وإيمان وكفر ونفاق وردة وتهود وتنصر إنما يثبت لمن اتصف بالصفات الموحدة لذلك. وكون الرجل من المشركين أو أهل الكتاب هو من هذا الباب فمن كان بنفسه مشركاً فحكمه حكم أهل الشرك وإن كان أبواه غير مشركين ومن كان أبواه مشركين وهو مسلم فحكمه حكم المسلمين لا حكم المشركين فكذلك إذا كان يهودياً أو نصرانياً وآبأوه مشركين فحكمه حكم اليهود والنصارى. — أما إذا تعلق عليه حكم المشركين مع كونه من اليهود والنصارى لاجل كون آباءه قبل النسخ والتبديل كانوا مشركين فهذا خلاف الاصول \*

(الوجه الرابع) أن يقال قوله تعالى (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين) وقوله (وقل للذين أتوا الكتاب والأُميين أُسلمتم فإن أسلموا فقد اهتدوا) وأمثال ذلك إنما هو خطاب لهؤلاء الموجودين وإخبار عنهم \* المراد بالكتاب هو الكتاب الذي بأيديهم الذي جرى عليه من النسخ والتبديل ما جرى ليس المراد به من كان متمسكاً به قبل النسخ والتبديل فإن أولئك لم يكونوا كفاراً ولا هم ممن خوطبوا بسرائر القرآن ولا قيل لهم في القرآن يا أهل الكتاب فإنهم قد ماتوا قبل نزول القرآن. وإذا كان كذلك فكل من تدين بهذا الكتاب الموجود عند أهل الكتاب فهو من أهل الكتاب وهم كفار تمسكوا بكتاب مبطل منسوخ

وهم مخلدون في نار جهنم كما يخلد سائر أنواع الكفار والله تعالى مع ذلك سوغ اقرارهم بالجزية وأحل طعامهم ونساءهم \*

في الوجه الخامس أن يقال هؤلاء الذين كفروا من أهل الكتاب بالقرآن هم كفار وإن كان أجدادهم كانوا مؤمنين وليس عذابهم في الآخرة بأخف من عذاب من كان أبوه من غير أهل الكتاب بل وجود النسب الفاضل هو إلى تليظ كفرهم أقرب منه إلى تخفيف كفرهم فمن كان أبوه مسلماً وارتد كان كفره أغلظ من كفر من أسلم هو ثم ارتد ولهذا تنازع الناس فيمن ولد على الفطرة إذا ارتد ثم عاد إلى الإسلام هل تقبل توبته على قولين هما روايتان عن أحمد. وإذا كان كذلك فمن كان أبوه من أهل الكتاب قبل النسخ والتبديل ثم أنه لما بعث الله عيسى ومحمد صلى الله عليهما كفر بهما وبما جاء به من عند الله وأبى الكتاب المبدل المنسوخ كان كفره من أغلظ الكفر ولم يكن كفره أخف من كفر من دخل بنفسه في هذا الدين المبدل ولأله بمجرد نسبه حرمة عند الله ولا عند رسوله ولا ينفعه دين آباءه إذا كان هو مخالفا لهم فإن آباءه كانوا إذ ذاك مسلمين فإن دين الله هو الإسلام في كل وقت فكل من آمن بكتب الله ورسله في كل زمان فهو مسلم ومن كفر بشيء من كتب الله ورسله فليس مسلماً في أي زمان كان وإذا لم يكن لاولاد بني إسرائيل إذا كفروا مزية على أمثالهم من الكفار الذين ماثلوهم في اتباع الدين المبدل المنسوخ علم بذلك بطلان الفرق بين الطائفتين وأكرام هؤلاء بأقرارهم بالجزية وحل ذبائحهم ونسائهم دون هؤلاء وأنه فرق مخالف لأصول الإسلام وأنه لو كان الفرق بالعكس كان أولى ولهذا يوجب الله بني إسرائيل على تكذيبهم بمحمد صلى الله عليه وسلم مالا يوجبونه غيرهم من أهل الكتاب لأنه تعالى أنعم على أجدادهم نعماً عظيمة في الدين والدنيا فكفروا نعمته وكذبوا رسوله وبدلوا كتابه وغيروا دينه فضربت عليهم الذلة أينما ثقفوا إلا بحبل من الله ونحبل من الناس وبأوا بغضب من الله وضربت عليهم المسكنة ذلك بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير الحق ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون. فهم مع شرف آباءهم وحق دين أجدادهم من أسوأ الكفار عند الله وهو أشد غضباً عليهم من غيرهم لأن في كفرهم من الاستكبار والجسد والمعاينة والقسوة وكتمان العلم وتحريف الكتاب وتبديل النص وغير ذلك ما ليس في كفر هؤلاء فكيف يحمل هؤلاء الأرجاس الاتجاس الذين هم من أبغض الخلق إلى

الله مزية على سائر اخوانهم الكفار مع ان كفرهم إما مماثل لدمر اخوانهم الكفار وإما اغلظ منه اذ لا يمكن احداً ان يقول إن كفر الداخلين اغلظ من كفر هؤلاء مع تماثلهما في الدين بهذا الكتاب الموجود \*

(الوجه السادس) أن تعليق الشرف في الدين بمجرد النسب هو حكم من احكام الجاهلية الذين اتبعتهم عليه الرافضة وأشباههم من اهل الجهل فان الله تعالى قال (يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثي وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم لافضل امرئى على عجمى ولا لعجمى على عربى ولا لاسود على ابيض ولا لايض على اسود الا بالتقوى. الناس من آدم وآدم من تراب—ولهذا ليس في كتاب الله آية واحدة يمدح فيها أحدا بنسبه ولا يذم أحدا بنسبه وانما يمدح الايمان والتقوى ويذم بالكفر والفسوق والعصيان \* وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيح أنه قال اربع من أمر الجاهلية في امتى لن يدعوهن. الفخر بالاحساب والطعن في الانساب والنياحة والاستسقاء بالنجوم فجعل الفخر بالاحساب من امور الجاهلية فاذا كان المسلم لا نفر له على المسلم بكون أجداده لهم حسب شريف فكيف يكون لكافر من اهل الكتاب فخر على كافر من اهل الكتاب بكون أجداده كانوا مؤمنين واذا لم تكن مع التماثل في الدين فضيلة لاجل<sup>(١)</sup> على الآخرين في الدين لاجل النسب علم انه لافضل لمن كان من اليهود والنصارى آباؤه مؤمنين متمسكين بالكتاب الاول قبل النسخ والتبديل على من كان ابوه داخلا فيه بعد النسخ والتبديل . واذا تماثل دينهما تماثل حكمهما في الدين . والثريعة انما علقت بالنسب أحكاما مثل كون الخلافة من قریش وكون ذوى القربى لهم الخمس وتحريم الصدقة على آل محمد صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك لان النسب الفاضل مظنة أن يكون أهله أفضل من غيرهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « الناس معادن كمدان الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا فقهوا » والمظنة تعلق الحكم بما اذا خفيت الحقيقة وانتشرت فأما اذا ظهر دين الرجل الذى به تتعلق الاحكام وعرف نوع دينه وقدره لم يتعلق بنسبه الا أحكام الدينية ولهذا لم يكن لابی لهب مزية على غيره . لما عرف كفره كان أحق بالدم من غيره ولهذا جعل لمن يأتي بفاحشة من أزواج

(١) كذا بالاصلين ولعل الصواب لاحد الفريقين اه مصححه



النبي صلى الله عليه وسلم ضعفين من الذناب كما جعل لمن يقتل منهن لله ورسوله أجرين من الثواب. فذوو الأنساب الفاضلة إذا أساؤا كانت أساءاتهم أغلظ من أساءة غيرهم وعقوبتهم أشد عقوبة من غيرهم فكفر من كفر من بنى إسرائيل ان لم يكن أشد من كفر غيرهم وعقوبتهم أشد عقوبة من غيرهم فلا أقل من المساواة بينهم ولهذا لم يقل أحد من العلماء إن من كفر وفسق من قريش والعرب تخفف عنه العقوبة في الدنيا أو في الآخرة بل إما أن تكون عقوبتهم أشد عقوبة من غيرهم في أشهر القولين أو تكون عقوبتهم أغلظ في القول الآخر لأن من أكرمه بنعمته ورفع قدره إذا قابل حقوقه بالمعاصي وقابل نعمه بالكفر كان أحق بالمعقوبة ممن لم ينعم عليه كما أنعم عليه \*

(الوجه السابع) ان يقال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فتحوا الشام والعراق ومصر وخراسان وغيرهم كانوا يأكلون ذبائحهم لا يميزون بين طائفة وطائفة ولم يعرف عن أحد من الصحابة الفرق بينهم بالانساب وإنما تنازعوا في بقى تغلب خاصة لامر يختص بهم كما أن عمر ضعف عليهم الزكاة وجعل جزيتهم مخالفة لجزية غيرهم ولم يلحق بهم سائر العرب وإنما ألحق بهم من كان بمنزلتهم \*

(الوجه الثامن) أن يقال هذا القول مستلزم أن لا يحل لنا طعام جمهور من أهل الكتاب لانا لا نعرف نسب كثير منهم ولا نعلم قبل أيام الاسلام ان أجداده كانوا يهودا او نصارى قبل النسخ والتبديل ومن المعلوم أن حل ذبائحهم ونسائهم ثبت بالكتاب والسنة والاجماع فاذا كان هذا القول مستلزما رفع ما ثبت بالكتاب والسنة والاجماع علم أنه باطل \*

(الوجه التاسع) أن يقال مازال المسلمون في كل عصر ومصر يأكلون ذبائحهم فمن أنكر ذلك فقد خالف اجماع المسلمين \* وهذه الوجوه كلها لبيان رجحان القول بالتحليل وأنه مقتضى الدليل \* فأما أن مثل هذه المسئلة او نحوها من مسائل الاجتهاد يجوز لمن تمسك فيها بأحد القولين أن ينكر على الآخر بغير حجة ودليل فهذا خلاف اجماع المسلمين فقد تنازع المسلمون في جبن المحبوس والمشركين وليس لمن رجح أحد القولين أن ينكر على صاحب القول الآخر إلا بحجة شرعية \* وكذلك تنازعوا في متروك التسمية وفي ذبائح أهل الكتاب اذا سماوا عليها غير الله وفي شحم الثرب والسكيتين وذبائح لذوات الظفر كالابل والبطة ونحو ذلك مما

حرمه الله عليهم وتنازعوا في ذبح الكتابي للضحايا ونحو ذلك من المسائل وقد قال بكل قول طائفة من أهل العلم المشهورين . فمن صار الى قول مقلدا لقائله لم يكن له أن يتكرر على من صار الى القول الآخر مقلدا لقائله لكن ان كان مع أحدهما حجة شرعية وجب الاتقياد للحجج الشرعية اذا ظهرت — ولا يجوز لاحد أن يرجح قولاً على قول بغير دليل ولا يتمصّب لقول على قول ولا لقائل على قائل بغير حجة بل من كان مقلدا لزم حل التقليد فلم يرجح ولم يزيّف ولم يصوّب ولم يخطئ ومن كان عنده من العلم والبيان ما يقوله سمع ذلك منه قبل ما تبين أنه حق ورد ما تبين أنه باطل ووقف ما لم يتبين فيه أحد الأمرين . والله تعالى قد فاوت بين الناس في قوى الأذهان كما فاوت بينهم في قوى الأبدان \* وهذه المسئلة ونحوها فيها من أغوار الفقه وحقائقه ما لا يعرفه الا من عرف أقاويل العلماء وما أخذهم فأما من لم يعرف الا قول عالم واحد وحجته دون قول العالم الآخر وحجته فانه من العوام المقلدين لا من العلماء الذين يرجحون ويريفون \* والله تعالى يهدينا واخواننا لما يحبه ويرضاه وبالله التوفيق والله أعلم \*

﴿ المسئلة الثالثة والشرون ﴾ في الأموال التي يحول مستحقها مطلقاً أو مبهماً فان هذه عامة النفع لان الناس قد يحصل في أيديهم أموال يعلمون أنها محرمة لحق الغير إما لكونها قبضت ظلماً كالنصب وأنواعه من الجنايات والسرقة والغلول وإما لكونها قبضت بعقد فاسد من ربا أو ميسر ولا يعلم عين المستحق لها وقد يعلم أن المستحق أحد رجلين ولا يعلم عينه كالإيراث الذي يعلم أنه لاحدى الزوجين الباقية دون المطلقة والعين التي يتداعاها اثنان فيقر بها ذو اليد لاحدهما . فذهب الامام أحمد وأبي حنيفة ومالك وعامة السلف اعطاء هذه الاموال لأولى الناس بها . ومذهب الشافعي أنها تحفظ مطلقاً ولا تنفق بحال فيقول فيما جهل مال كنه من الفصوب والمواري والودائع أنها تحفظ حتى يظهر أصحابها كسائر الاموال الضائعة — ويقول في العين التي عرفت لاحد رجلين يوقف الامر حتى يصطلحا . ومذهب أحمد وأبي حنيفة فيما جهل مال كنه أنه يصرف عن أصحابه في المصالح كالصدقة على الفقراء . وفيما استهم مال كنه القرعة عند أحمد والقسمة عند أبي حنيفة \* ويتفرع على هذه القاعدة ألف من المسائل نافعة واقعة . وبهذا يحصل الجواب عما فرضه ابو المعالي في كتابه النياتي وتبعه من تبعه اذا طبق الحرام الارض ولم يبق سبيل الى الحلال فانه يباح للناس قدر الحاجة من الطعام والملابس والمساكن والحاجة أوسع من

الضرورة وذكر أن ذلك يتصور إذا استتوت الظلمة من الملوك على الأموال بغير حق وبثنا  
 في الناس وإن زمانه قريب من هذا التقدير فكيف بما بعده من الأزمان \* وهذا الذي قاله فرض  
 محال لا يتصور لما ذكرته من هذه القاعدة الشرعية فإن المحرمات قسماً محرم لعينه كالنكاحات من  
 الدم والميتة ومحرم لحق الغير وهو ما جنسه مباح من المطاعم والمساكن والملابس والمراكب والنقود  
 وغير ذلك . وتحريم هذه جميعها يعود إلى الظلم فإنها إنما تحرم لسببين (أحدهما) قبضها بغير طيب  
 نفس صاحبها ولا إذن الشارع وهذا هو الظلم المحض كالسرقة والخيانة والنصب الظاهر وهذا  
 أشهر الأنواع بالتحريم (والثاني) قبضها بغير إذن الشارع وإن أذن صاحبها وبى العقود والقبوض  
 المحرمة كالربا والميسر ونحو ذلك والواجب على من سلبت يده ردها إلى مستحقها فإذا تعذر ذلك  
 فالجبريل كالمعدوم وقد دل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في اللقطة فإن وجدت صاحبها  
 فارددها إليه والا فبى مال الله يؤتية من يشاء - فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن اللقطة التي  
 عرف أنها ملك لمعدوم وقد خرجت عنه بلا رضاه إذا لم يوجد فقد آتاها الله لمن سلطه عليها  
 بالاتقاط الشرعي . وكذلك اتفق المسلمون على أنه من مات ولا وارث له معلوم فإله يصرف  
 في مصالح المسلمين مع أنه لا بد في غالب الخلق أن يكون له عصبه بعيد لكن جهلت عينه  
 ولم ترج معرفته فجعل كالمعدوم وهذا ظاهر وله دليلان قياسيان قطعان كما ذكرنا من السنة  
 والاجماع فإن مالا يعلم بحال أو لا يقدر عليه بحال هو في حقه بمنزلة المعدوم فلا تكلف إلا بما  
 نعلمه وتقدر عليه . - وكما أنه لا فرق في حقنا بين فعل لم تؤمر به وبين فعل أمرنا به جملة عند  
 فوت العلم أو القدرة كما في حق المجنون والعاجز كذلك لا فرق في حقنا بين مال لا مالك  
 له أمرنا بإيصاله إليه وبين ما أمرنا بإيصاله إلى مالكه جملة إذا فات العلم به أو القدرة عليه  
 والأموال كالأعمال سواء . وهذا النوع إنما حرم لتعلق حق الغير به فإذا كان الغير معدوماً  
 أو مجهولاً بالكلية أو معجوزاً عنه بالكلية يسقط حق تعلقه به مطلقاً كما يسقط حق تعلق حقه به  
 إذا رجب العلم به أو القدرة عليه إلى حين العلم والقدرة كما في اللقطة سواء كان به عليه صلى الله  
 عليه وسلم بقوله فإن جاء صاحبها والا فبى مال الله يؤتية من يشاء فإنه لو عدم المالك انتقل الملك  
 عنه بالاتفاق فكذلك إذا عدم العلم به إعداماً مستقراً وإذا عجز عن الإيصال إليه إعجازاً مستقراً  
 فالإعدام ظاهر والإعجاز مثل الأموال التي قبضها الملوك كالمكوس وغيرها من أصحابها وقد

يقن انه لا يمكننا إعادتها الى أصحابها فانفاقها في مصالح أصحابها من الجهاد عنهم أولى من إبقائها بأيدى الظلمة يأكلونها وإذا أنفقت كانت لمن يأخذها بالحق مباحة كما انها على من يأكلها بالباطل محرمة \*

(الدليل الثاني) القياس مع ما ذكرناه من السنة والاجماع أن هذه الاموال لا تخلو إما أن تحبس وإما أن تنفق وإما أن تنفق. فأما اتلافها ففساد والله لا يجب الفساد وهو إضاعة لها والنبي صلى الله عليه وسلم قد بمن عن إضاعة المال وإن كان في مذهب أحمد ومالك تجوز العقوبات المالية تارة بالأخذ وتارة بالاتلاف كما يقوله أحمد في متاع الغال كما يقوله أحمد ومن يقوله من المالكية في أوعية الخمر وعمل الخمر وغير ذلك فإن العقوبة باتلاف بعض الاموال أحيانا كالعقوبة باتلاف بعض النفوس أحيانا وهذا يجوز اذا كان فيه من التكيل على الجريمة من المصلحة ما شرع له ذلك كما في اتلاف النفس والطرف. وكما أن قتل النفس يحرم الا بنفس أو فساد كما قال تعالى (من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الارض) وقالت الملائكة أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء فكذلك اتلاف المال انما يباح قصاصا أو لافساد ماله كما أبجنا من اتلاف البناء والغراس الذي لاهل الحرب مثل ما يفعلون بنا بغير خلاف وجوزنا لافساد ماله ما جوزنا ولهذا لم أعلم أحدا من الناس قال ان الاموال المحترمة المجهولة المالك تنفق وانما يحكى بعض ذلك عن بعض الغالطين من المتورعة أنه اتى شيئا من ماله في البحر أو انه تركه في البر ونحو ذلك فهو لا تجز منهم حسن القصد وصدق الورع لاصواب العمل \* وأما حبسها دائما ابدا الى غير غاية منتظرة بل مع العلم أنه لا يرجي معزفة صاحبها ولا القدرة على إيصالها اليه فهذا مثل اتلافها فان الاتلاف انما حرم لتعطيلها عن انتفاع الأدميين بها وهذا تعطيل ايضا بل هو أشد منه من وجبهين (أحدهما) انه تعذيب للنفوس بإبقاء ما يحتاجون اليه من غير انتفاع به (الثاني) أن العادة جارية بان مثل هذه الامور لا بد ان يستولى عليها أحد من الظلمة بعد هذا اذا لم ينفعها أهل العدل والحق فيكون حبسها اعانة للظلمة وتسليما في الحقيقة الى الظلمة فيكون قد منمها أهل الحق وأعطاهم أهل الباطل ولا فرق بين القصد وعدمه في هذا فان من وضع انسانا بمسبحة فقد قتله ومن ألقى اللحم بين السباع فقد أكله ومن حبس الاموال العظيمة لمن يستولى عليها من الظلمة فقد أعطاهاهم فاذا كان اتلافها حراما وحبسها

أشد من اتلافها تدين انفاقها وليس لها مصرف معين فتصرف في جميع جهات البر والقرب  
التي يتقرب بها الى الله لان الله خلق الخلق لعبادته وخلق لهم الاموال ليستعينوا بها على عبادته  
فتصرف في سبيل الله والله أعلم \*

(المسئلة الرابعة والمشرون ) سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن المرأة والرجل اذا تباحثا  
في النفقة والكسوة هل القول قولها أم قول الرجل - وهل للحاكم تقدير النفقة والكسوة بشئ  
معين والمسؤل بيان حكم هاتين المسألتين بدلائلهما - وعن قبول الرواية هل كل من قبلت  
روايته قبلت شهادته - وهل من يلحق بالفتحة تصح صلاته - وهل تصح صلاة المأموم  
يخلف من يخالف مذهبه وعن العمرة هل هي واجبة وان كان فما الدليل عليه - وهل القصر  
في السفر سنة أو عزيمة - وعن صحة الحديث الذي رواه الشافعي عن ابراهيم بن محمد عن  
طلحة بن عمرو عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة قالت كل ذلك قد فعل النبي صلى الله عليه  
وسلم قصر الصلاة وأتم - وكيف اسناد هذا الحديث - وعن التربة التي دفن فيها النبي صلى  
الله عليه وسلم هل هي أفضل من المسجد الحرام وعن الاستئناء هل هو حرام أم لا - وعما  
روى عن مالك في اباحة وطء المرأة في الدبر الصحيح - وكذلك ما رواه نافع عن ابن عمر  
في معناه هل هو صحيح أم لا \*

أجاب الحمد لله \* اذا كانت المرأة مقيمة في بيت زوجها مدة تأكل وتشرب وتكتسى كما  
جرت به العادة ثم تنازع الزوجان في ذلك فقالت هي أنت ما أنفقت علي ولا كسوتني بل حصل  
ذلك من غيرك - وقال هو بل النفقة والكسوة كانت مني \* ففيها قولان للعلماء (أحدهما)  
القول قوله وهذا هو الصحيح الذي عليه الاكثرون . ونظير هذا أن يصدقها تعلم صناعة  
وتعلمها ثم يتنازعا فيمن علمها فيقول هو انا علمتها وتقول هي انا تعلمتها من غيره ففيها وجهان  
في مذهب الشافعي وأحمد \* والصحيح من هذا كله أن القول قول من يشهد له العرف  
والعادة وهو مذهب مالك . وأبو حنيفة يوافق على أنها لا تستحق عليه شيئاً لأن النفقة تسقط  
بمضى الزمان عنده كنفقة الاقارب وهو قول في مذهب أحمد . وأصحاب هذا القول يقولون  
وجبت على طريقة الصلة فتسقط بمضى الزمان والجمهور ومالك والشافعي وأحمد في المشهور  
عنه يقولون وجبت بطريق المأوضة فلا تسقط بمضى الزمان ولكن اذا تنازعا في قبضها

فقال بعض اصحاب الشافعى وأحمد القول قول المرأة لان الاصل عدم المقبوض كما لو تنازعا في قبض الصداق \* والصواب أنه يرجع في ذلك الى العرف والعادة فاذا كانت العادة أن الرجل ينفق على المرأة في بيته ويكسوها وادعت انه لم يقبل ذلك فالقول قول قوله مع يمينه وهذا القول هو الصواب الذى لا يسوغ غيره لا وجه \*

(أحدها) أن الصحابة والتابعين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين لم يعلم منهم امرأة قبل قولها في ذلك ولو كان قول المرأة مقبولا في ذلك لكانت المهم متوفرة على دعوى النساء وذلك كما هو الواقع فعلم انه كان مستقرا بينهم أنه لا يقبل قولها (الثاني) أنه لو كان القول قولها لم يقبل قول الرجل الا ببينة فكان يحتاج الى الاشهاد عليها كلها أطعمها وكساها وكان تركه ذلك تفريطا منه كما اذا ترك الاشهاد على الدين المؤجل ومعلوم ان هذا لم يفعله مسلم على عهد السلف \*

(الثالث) ان الاشهاد في هذا متعذر أو متعسر فلا يحتاج اليه كالا شهاد على الوطء فانهما لو تنازعا في الوطء وهى ثيب لم يقبل مجرد قولها في عدم الوطء عند الجمهور مع أن الاصل عدمه بل إما أن يكون القول قول الرجل أو يؤمر باخراج المنى أو يجامعها في مكان وقريب منهما من يعلم ذلك بعد انقضاء الوطء على ما للعلماء في ذلك من النزاع فهذا دعواها وافقت الاصل ولم تقبل لتعذر اقامة البينة على ذلك والانفاق في البيوت بهذه المثابة ولا يكلف الناس الاشهاد على إعطاء النفقة فان هذا بدعة في الدين وخرج على المسلمين واتباع لغير سبيل المؤمنين \*

(الرابع) ان العلماء متنازعون هل يجب تملك النفقة على قواين والاظهر انه لا يجب ولا يجب أن يفرض لها شيئا بل يطعمها ويكسوها بالمعروف \* وهذا القول هو الذى دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال في النساء لمن رزقهن وكسوتهن بالمعروف كما في المملوك وكسوته بالمعروف<sup>(١)</sup> وقال حقا ان تطعمها اذا طعمت وتكسوها اذا اكسيت كما قال في المالك إخوانكم حولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل ويلبسه مما يلبس<sup>(٢)</sup> وهذه عادة المسلمين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه لا يعلم قط أن رجلا فرض لزوجته نفقة بل يطعمها ويكسوها واذا كان كذلك كان له ولاية

(١) قوله كما في المملوك وكسوته بالمعروف ثابت في نسخة (٢) في نسخة وليكسه مما يكتسى

الاتفاق عليها كما له ولاية الاتفاق على رقيقه وبهائمه وقد قال الله تعالى (الرجال قوامون على النساء) وقال ريد بن ثابت الزوج سيد في كتاب الله وقرأ قوله (وألفيا سيدها لدى الباب) وقال عمر بن الخطاب النكاح رق فلي نظر أحدكم عند<sup>(١)</sup> من يرق كريمته \* ويدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم اتقوا الله في النساء فانهن عوان عندكم وانكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله - فقد أخبر ان المرأة عانية عند الرجل والمعاني الاسير وأن الرجل أخذها بأمانة الله فهو مؤتمن عليها ولهذا أباح الله للرجل بنص القرآن أن يضر بها وانما يؤدب غيره من له عليه ولاية فاذا كان الزوج مؤتمنا عليها وله عليها ولاية كان القول قوله فيما أؤتمن عليه وولي عليه كما يقبل قول الولي في الاتفاق على اليتيم وكما يقبل قول الوكيل والشريك والمضارب والمساق والمزارع فيما أنفق على مال الشركة وان كان في ذلك معنى المعاوضة وعقد النكاح من جنس المشاركة والمعاوضة والرجل مؤتمن فيه فقبول قوله في ذلك أولى من قبول قول أحد الشريكين \* وكذلك لو أخذت المرأة نفقتها من ماله بالمعروف وادعت أنه لم يعطها نفقة قبل قولها مع يمينها في هذه الصورة لان الشارع سلطها على ذلك كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لهند خذي ما يكفيك وولدت بالمعروف لما قالت إن اباسفيان رجل شحيح وإنه لا يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدت فقال خذي ما يكفيك وولدت بالمعروف \* وكذلك لو كان الزوج مسافرا عنها مدة وهي مقيمة في بيت أبيها وادعت أنه لم يترك لها نفقة ولا أرسل إليها بنفقة فالقول قولها مع يمينها وأمثال ذلك فلا بد من التفصيل في الماضي مطلقا في هذا الباب \* وهذه المعاني من تدبرها تبين له سر هذه المسئلة فان قبول قول النساء في عدم النفقة في الماضي فيه من الضرر والفساد . مالا يحصيه الا رب العباد . وهو يؤل الى أن المرأة تقيم مع الزوج خمسين سنة ثم تدعى نفقة خمسين سنة وكسوتها وتدعى أن زوجها مع يساره وفقرها لم يطمعها في هذه المدة شيئا وهذا مما يتبين<sup>(٢)</sup> الناس كذبها فيه قطعا وشريعة الاسلام منزهة عن أن يحكم فيها بالكذب والبهتان والظلم والعدوان \*

(الوجه الخامس) أن الاصل المستقر في الشريعة أن اليمين مشروعة في جنبه أقوى المتداعيين سواء ترجح ذلك بالبراءة الاصلية أو باليد الحسية أو بالمادة العملية ولهذا اذا ترجح جانب

(١) في نسخة الى من (٢) في نسخة يتيقن

المدعى كانت اليمين مشروعة في حقّه عند الجمهور كالك والشافى وأحمد كالايمان في القسامة وكما لو أقام شاهدا غدلا في الاموال فانه يحكم له بشاهد ويمين والنبي صلى الله عليه وسلم جعل البينة على المدعى عليه اذا لم يكن مع المدعى حجة ترجح جانبه ولهذا قال جمهور العلماء في الزوجين اذا تنازعا في متاع البيت فانه يحكم لكل منهما بما جرت العادة باستعماله اياه فيحكم للمرأة بمتاع النساء وللرجل بمتاع الرجال وان كانت اليد الحسية منهما ثابتة على هذا وهذا لانه يعلم بالعادة ان كلاهما يتصرف في متاع جنسه وهنا العادة جارية بأن الرجل ينفق على امرأته ويكسوها فان لم يعلم لها جهة تنفق منها على نفسها أجرى الامر على العادة \*

(الوجه السادس) أن هذه المرأة لا بد أن تكون اكلت واكتست في الزمان الماضي وذلك إما ان يكون من الزوج واما ان يكون من غيره والاصل عدم غيره فيكون منه كما قلنا في أصح الوجهين ان القول قوله في انه علمها الصناعة والقراءة التي أصدقها تعليمها لان الحكم الحادث يضاف الى السبب المعلوم كما لو سقط في الماء نجاسة فرث متغيرا بعد ذلك وشك هل تنير بالنجاسة أو غيرها فأصبح الوجهين أنه يضاف التغير الى النجاسة \* ويدل على ذلك ما ثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم أفنى عدى بن حاتم فيما اذا رمى الصيد وغاب عنه ولم يجد فيه أثر غير سهمه أنه يأكله لان الاصل عدم سبب آخر زهقت به نفسه بخلاف ما اذا تردى في ماء أو خالط كلبه كلاب أخر فان تلك الاسباب شاركت في الزهوق . وبسط هذه المسائل له موضع آخر غير هذا \*

﴿فصل﴾ وأما تقدير الحالك النفقة والكسوة فهنذا يكون عند التنازع فيها كما يقدر مهر المثل اذا تنازعا فيه وكما يقدر مقدار الوطء اذا ادعت المرأة أنه يضر بها فان الحقوق التي لا يعلم مقدارها الا بالمعروف متى تنازع فيها الخصمان قدرها ولى الامر وأما الرجل اذا كان ينفق على امرأته بالمعروف كما جرت عادة مثله لمثلها فهذا يكفي ولا يحتاج الى تقدير الحالك - ولو طلبت المرأة أن يفرض لها نفقة يسلمها اليها مع العلم بأنه ينفق عليها بالمعروف فالصحيح من قول العلماء في هذه الصورة أنه لا يفرض لها نفقة ولا يجب تملكها ذلك كما تقدم فان هذا هو الذي يدل عليه الكتاب والسنة والاعتبار المبني على العدل \* والصواب المقطوع به عند جمهور العلماء أن نفقة الزوجة مرجعها الى العرف وليست مقدرة بالشرع بل تختلف باختلاف أحوال



البلاد والازمنة وحال الزوجين وعادتهما فان الله تعالى قال (وعاشروهن بالمعروف) وقال النبي صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفينك وولديك بالمعروف وقال لمن رزقهن وكسوتهن بالمعروف \*

﴿فصل﴾ وأما قوله هل كل من ثبت روايته قبلت شهادته فهذا فيه نزاع فان العبد تقبل روايته باتفاق العلماء وفي قبول شهادته نزاع بين العلماء \* فذهب على وأنس وشرح تقبل شهادته وهو مذهب أحمد وغيره - ومذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي لا تقبل شهادته - والمرأة تقبل روايتها مطلقا وتقبل شهادتها في الجملة لكون الشهادة على شخص معين لا يتعدى حكمها الى الشاهد بخلاف الرواية فان الرواية يتعدى حكمها فان الراوى روى حكما يشترك فيه هو وغيره فلهذا لم يشترط في الرواية عدد بخلاف الشهادة \* وهذا مما فرقوا به بين الشهادة والخبر فقالوا المخبر يخبر بأمر يشترك فيه هو وغيره كالأخبار النبوية والدينية كالأخبار برؤية الهلال ونجاسة الماء وغير ذلك بخلاف الشاهد \*

﴿فصل﴾ \* وأما اللحن في الفاتحة الذي لا يحيل المعنى فتصح صلاة صاحبه لماما أو منفردا مثل أن يقول رب العالمين ولا الضالين ونحو ذلك وأما ما قد قرئ به مثل الحمد لله رب ورب ورب ورب ومثل الحمد لله والحمد لله بضم اللام أو بكسر الدال ومثل عليهم وعليهم عليهم وأمثال ذلك فهذا لا يمدح لنا - وأما اللحن الذي يحيل المعنى اذا علم صاحبه معناه مثل ان يقول صراط الذين أنعمت عليهم وهو يعلم ان هذا ضمير المتكلم لا تصح صلاته - وان لم يعلم أنه يحيل المعنى واعتقد أن هذا ضمير المتكلم فهذا لا تصح صلاته - وان لم يعلم أنه يحيل المعنى واعتقد ان هذا ضمير المخاطب ففيه نزاع والله أعلم \*

﴿فصل﴾ وأما صلاة الرجل خلف من يخالف مذهبه فهذه تصح باتفاق الصحابة والتابعين لهم باحسان والأئمة الاربعة ولكن النزاع في صورتين (احدهما) خلافها شاذ وهو ما اذا أتى الامام بالواجبات كما يعتقد المأموم لكن لا يعتقد وجوبها مثل التشهد الاخير اذا فعله من لم يعتقد وجوبه والمأموم يعتقد وجوبه فهذا فيه خلاف شاذ \* والصواب الذي عليه السلف وجمهور الخلف صحة الصلاة (والمسئلة الثانية) فيها نزاع مشهور اذا ترك الامام ما يعتقد المأموم وجوبه مثل أن يترك قراءة البسملة سرا وجهراً والمأموم يعتقد وجوبها أو مثل أن يترك الوضوء من مس الذكر أو لمس النساء أو أكل لحم الابل أو الفهقة أو خروج النجاسات أو النجاسة النادرة والمأموم

يرى وجوب الوضوء من ذلك فهذا فيه قولان أصحهما صحة صلاة المأموم وهو مذهب مالك وأصرح الروايتين عن أحمد في مثل هذه المسائل وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي بل هو المنصوص عنه فإنه كان يصلي خلف المالكية الذين لا يقرؤون بالبسملة ومذهبه وجوب قراءتها \* والدليل على ذلك ما رواه البخاري وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يصلون لكم فإن أصابوا فلكم ولهم وإن أخطؤا فلكم وعليهم فجعل خطأ الإمام عليه دون المأموم \* وهذه المسائل إن كان مذهب الإمام فيها هو الصواب فلا نزاع وإن كان مخطئاً فخطؤه مختص به والنزاع يقول المأموم يعتد بطلان صلاة إمامه وليس كذلك بل يعتد أن الإمام يصلي باجتهاد أو تقليد إن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر وهو ينفذ حكم الحاكم في مسائل الاجتهاد وهذا أعظم من اقتدائه به فإن كان المجتهد حكمه باطلاً لم يحز انفاذ الباطل ولو ترك الإمام الطهارة ناسياً لم يعد المأموم عند الجمهور كما ثبت عن الخلفاء الراشدين مع أن الناس عليه إعادة الصلاة والتأويل لا إعادة عليه فإذا صحت الصلاة خلف من عليه الإعادة فلا تنصح خلف من لا إعادة عليه أولى والإمام يبعد إذا ذكر دون المأموم ولم يصدر من الإمام ولا من المأموم تفريط لأن الإمام لا يرجع عن اعتقاده بقوله بخلاف ما إذا رأى على الإمام نجاسة ولم يحذر منها فإن المأموم هنا فرط فإذا صلى يبعد لأن ذلك لتفريطه وأما الإمام فلا يبعد في هذه الصورة في أصح قولي كقول مالك والشافعي في القديم وأحمد في أصح الروايتين عنه وعلم المأموم بحال الإمام جورة التأويل يقتضى أنه يعلم أنه مجتهد مغفور له خطؤه فلا تكون صلاته باطلة وهذا القول والصواب المقطوع به والله أعلم \*

﴿ فصل ﴾ والعمرة في وجوبها قولان للعلماء وهما قولان في مذهب الشافعي وأحمد والمشهور عنهما وجوبها والقول الآخر لا تجب وهو مذهب أبي حنيفة ومالك \* وهذا القول أزجج فإن الله إنما أوجب الحج بقوله تعالى ( والله على الناس حج البيت ) — لم يوجب العمرة كما أوجب إتمامها بقوله ( أو آمنوا الحج والعمرة لله )<sup>(١)</sup> إيجاب الإتمام وأوجب إتمامها وفي الابتداء إنما أوجب الحج وهكذا سائر الأحاديث الصحيحة ليس فيها إلا إيجاب الحج ولأن العمرة ليس فيها جنس غير ما في الحج فإنها أحرام واحلال وطواف بالبيت وبين الصفا والمروة وهذا

(١) يبايض بالاصلين

كله داخل في الحج وإذا كان كذلك فأفعال الحج لم يفرض الله منها شيئاً مرتين فلم يفرض وقوفين ولا طوافين ولا سعيين ولا فرض الحج مرتين فطواف الوداع ليس بركن بل هو واجب وليس هو من تمام الحج ولكن كل من خرج من مكة عليه أن يودع ولهذا من أقام بمكة لا يودع على الصحيح . فوجوبه ليكون آخر عهد الخارج بالبيت كما وجب الدخول بالأحرام في أحد قولي العلماء لسبب عارض لا ليكون ذلك واجبا بالسلام كوجوب الحج ولأن الصحابة المقيمين بمكة لم يكونوا يمتدرون بمكة لا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا على عهد خلفائه بل لم يمتدروا أحد عمرة بمكة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلا عائشة وحدها لسبب عارض . وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع \*

﴿ فصل ﴾ وأما القصر في السفر . فهو سنة النبي صلى الله عليه وسلم وسنة خلفائه الراشدين فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في السفر قط إلا ركعتين وكذلك أبو بكر وعمر وكذلك عثمان في السنة الأولى من خلافته لكنه في السنة الثانية أتمها بمنى لأعذار مذكورة في غير هذا الموضع \* وأما الحديث المذكور فلا ريب أنه خطأ على عائشة \* وإبراهيم بن محمد هو ابن أبي يحيى المدني القدرى وهو وطلحة بن عمرو المكي ضعيفان باتفاق أهل الحديث لا يمتنع بواحد منهما فيما هو دون هذا \* وقد ثبت في الصحيح عن عائشة أنها قالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر وقيل لعروة فلم أتمت عائشة الصلاة قال تأولت كما تأول عثمان . فهذه عائشة تخبر بأن صلاة السفر ركعتان وابن أخيها عروة أعلم الناس بها يذكر أنها أتمت بالتأويل لم يكن عندها بذلك سنة \* وكذلك ثبت عن عمر بن الخطاب أنه قال صلاة السفر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الاضحية ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم — وأيضا فإن المسلمين قد نقلوا بالتواتر أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في السفر إلا ركعتين ولم ينقل عنه أحد أنه صلى أربعا قط ولكن الثابت عنه أنه صام في السفر وأفطر وكان أصحابه منهم الصائم ومنهم المفطر \* وأما القصر فكل الصحابة كانوا يقصرون منهم أهل مكة وغير أهل مكة بمنى وعرفة وغيرهما وقد تنازع العلماء في التبريع هل هو محرم أو مكروه أو ترك للأولى أو مستحب أو هما سواء على خمسة أقوال — أحدها قول من يقول إن الاتمام أفضل كقول للشافعي — والثاني قول من يسوى بينهما كبعض أصحاب

مالك والثالث قول من يقول القصر أفضل كقول الشافعي الصحيح واحدى الروايتين عن أحمد والرابع قول من يقول الاتمام مكروه كقول مالك في احدهما الروايتين وأحمد في الرواية الاخرى - والخامس قول من يقول ان القصر واجب كقول أبي حنيفة ومالك في رواية \* وأظهر الأقوال قول من يقول إنه سنة وان الاتمام مكروه ولهذا لا تجب نية القصر عند أكثر العلماء كابى حنيفة ومالك وأحمد في احد القولين عنه في مذهبه \*

﴿ فصل ﴾ وأما التربة التي دفن فيها النبي صلى الله عليه وسلم فلا أعلم أحدا من الناس قال انها أفضل من المسجد الحرام أو المسجد النبوي أو المسجد الأقصى الا القاضي عياض فذكر ذلك اجماعا وهو قول لم يسبقه اليه أحد فيما علمناه ولا حجة عليه بل بدن النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من المساجد . وأما مامنه خلق أو ما فيه دفن فلا يلزم اذا كان هو أفضل ان يكون مامنه خلق أفضل فان أحدا لا يقول ان بدن عبد الله ابيه أفضل من أبدان الانبياء فان الله يخرج الحي من الميت والميت من الحي ونوح نبي كريم وابنه المفرق كافر وابراهيم خليل الرحمن وابوه آزر كافر \* والنصوص الدالة على تفضيل المساجد مطلقة لم يستثن منها قبور الانبياء ولا قبور الصالحين ولو كان ما ذكره حقا لكان مدفن كل نبي بل وكل صالح أفضل من المساجد التي هي بيوت الله فيكون بيوت المخلوقين أفضل من بيوت الخالق التي أذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه . وهذا قول مبتدع في الدين مخالف لاصول الاسلام \*

﴿ فصل ﴾ وأما الاستمنا باليد فهو حرام عند جمهور العلماء وهو أصح القولين في مذهب أحمد ولذلك يمز من فعله وفي القول الآخر هو مكروه غير محرم واكثرهم لا يبيحونه لخوف العنت ولا غيره \* ونقل عن طائفة من الصحابة والتابعين أنهم رخصوا فيه للضرورة مثل أن يخشي الزنا فلا يصم منه الا به ومثل ان يخاف ان لم يفعله أن يمرض وهذا قول احمد وغيره وأما بدون الضرورة فما علمت أحدا رخص فيه والله أعلم \*

﴿ فصل ﴾ واما إتيان النساء في أدبارهن فهذا محرم عند جمهور السلف والخلف كما ثبت ذلك بالكتاب والسنة وهو المشهور في مذهب مالك . وأما القول الآخر بالرخصة فيه فن الناس من يحكيه رواية عن مالك ومنهم من ينكر ذلك ونافع نقل عن ابن عمر أنه لما قرأ عليه (نساءكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) قال ابن عمر انها نزلت في إتيان النساء في أدبارهن فن الناس

من يقول غلط نافع على ابن عمر ولم يفهم مراده وكان مراده أنها نزلت في إتيان النساء من جهة الدبر في القبل فان الآية نزلت في ذلك باتفاق العلماء وكانت اليهود تنهى عن ذلك وتقول اذا أتى الرجل المرأة في قبلها من دبرها جاء الولد أحول فأُنزل الله هذه الآية \* والحديث موضع الولد وهو القبل فرخص الله للرجل أن يوطأ المرأة في قبلها من أى الجهات شاء— وكان سالم بن عبد الله بن عمر يقول كذب العبد على أبى \* وهذا مما يقوى غلط نافع على ابن عمر فان الكذب كانوا يطلقونه بازاء الخطأ كقول عبادة كذب أبو محمد لما قال الوتر واجب وكقول ابن عباس كذب نوف لما قال ان موسى صاحب الخضر ليس هو موسى بنى اسرائيل \* ومن الناس من يقول إن ابن عمر هو الذى غلط في فهم الآية والله يعلم أى ذلك كان لكن نقل عن ابن عمر انه قال أو يفعل هذا مسلم لكن بكل حال معنى الآية هو مفسرها به الصحابة والتابعون. وسبب النزول يدل على ذلك والله أعلم \*

﴿ المسئلة الخامسة والعشرون ﴾ سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن رجل تزوج بامرأة فشرط عليه عند النكاح أنه لا يتزوج عليها ولا ينقلها من منزلها وكانت لها ابنة فشرط عليه ان تكون عند أمها وعنده ما تزال فدخل على ذلك كله فهل يلزمه الوفاء. واذا أخلف هذا الشرط فهل للزوجة الفسخ أم لا \*

﴿ أجاب ﴾ الحمد لله \* نعم تصح هذه الشروط وما في معناها في مذهب الامام أحمد وغيره من الصحابة والتابعين وتابعيهم كعمر بن الخطاب وعمر بن العاص رضى الله عنهما وشرى القاضي والاوزاعي واسحق ولهذا يوجد في هذا الوقت صداقات أهل المغرب القديمة لما كانوا على مذهب الاوزاعي فيها هذه الشروط \* ومذهب مالك اذا شرط أنه اذا تزوج عليها أو تسرى ان يكون أمرها بيدها ونحو ذلك صح هذا الشرط أيضا وملكت المرأة نفسها وملكت الفرقة به \* وهو في المعنى نحو مذهب احمد في ذلك لما اخرجاه في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال إن احق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج— وقال عمر بن الخطاب مقاطع الحقوق عند الشروط فجعل النبي صلى الله عليه وسلم ما يستحل به الفروج من الشروط احق بالوفاء من غيره. وهذا نص في مثل هذه الشروط. — اذ ليس هناك شرط يوفى به بالاجماع غير الصداق والكلام فتمين ان تكون هي هذه الشروط وأما شرط مقام ولدها ونفقة عليه

فهذا مثل الزيادة في الصداق . والصداق يحتمل من الجهالة فيه في المنصوص عن أحمد وهو مذهب  
أبي حنيفة ومالك لا يحتمل في الثمن والاجرة وكل جهالة تنقص عن جهالة مهر المثل تكون أحق  
بالجواز لا سيما مثل هذا يجوز في الاجارة ونحوها في مذهب أحمد وغيره ان استأجر الاجير  
بطعامه وكسوته ويرجع في ذلك الى العرف فكذلك اشتراط النفقة على ولدها يرجع فيه الى العرف  
بطريق الاولى . ومتى لم يوف لها بهذه الشروط فتزوج او تسرى فلها فسخ النكاح لكن في توقف  
ذلك على الحاكم نزاع لكونه خيارا اجتهد فيه كخيار العنة والعيوب اذ فيه خلاف او قال لا يحتاج  
الى اجتهد في ثبوته وان وقع نزاع في الفسخ به كخيار المعتقة يثبت في مواضع الخلاف عند  
القائلين به بلا حكم حاكم مثل أن يفسخ على التراخي \* وأصل ذلك ان توقف الفسخ على  
الحكم هل هو الاجتهاد في ثبوت الحكم أيضا وان الفرقة يحاط لها \* والافوي أن الفسخ المختلف  
فيه كالمعنة لا يفتقر الى حكم حاكم لكن اذا رفع الى حاكم يرى فيه امضاء امضاء وان رأي  
ابطاله ابطله والله أعلم \*

المسئلة السادسة والعشرون \* سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن امرأة لها زوج ولها  
عليه صداق فلما حضرته الوفاة حضرت شاهد عدل وجماعة نسوة وأشهدت على نفسها أنها  
ابرائته من الصداق فهل يصح هذا البراء أم لا - وعن رجل وصف له شحم الخنزير لمرض به  
هل يجوز له ذلك أم لا - وعن رجل تزوج ببييمة صغيرة وعقد عقدها شافعي المذهب ولم تدرك  
الا بعد شهرين فهل هذا العقد جائز أم لا \*

( اجاب ) : الحمد لله \* ان كان الصداق ثابتا عليه الى أن مرضت مرض الموت لم يصح ذلك  
الا باجازة الورثة الباقين وأما ان كانت ابرائه في الصحة جاز ذلك وثبت بشاهد ويمين عند مالك  
والشافعي وأحمد وثبت أيضا بشهادة امرأتين ويمين عند مالك وقول في مذهب أحمد وان أقرت  
في مرضها أنها ابرائه في الصحة لم يقبل هذا الاقرار عند أبي حنيفة وأحمد وغيرهما ويقبل عند  
الشافعي وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه . فلا وصية لوارث  
وليس للمريض أن يخص الوارث بأكثر مما أعطاه الله \*

( وأما التدوى ) : بالكل شحم الخنزير فلا يجوز وأما التدوى بالتلطيخ به ثم يغسله بعد ذلك  
فهذا ينبغي على جواز مباشرة النجاسة في غير الصلاة وفيه نزاع مشهور والصحيح أنه يجوز

للحاجة كما يجوز استنجاء الرجل بيده وإزالة النجاسة بيده، وما أيسر للحاجة جاز التداوي به كما يجوز التداوي بلباس الحرير على أصح القولين—وما أيسر للضرورة كالمطاعم الخبيثة فلا يجوز التداوي بها كما لا يجوز التداوي بشرب الخمر لاسيما على قول من يقول أنهم كانوا ينتفعون بشحوم الميتة في طلي السفن ودهن الجلود والاستصباح به وأقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وإنما نهاهم عن ثمنه ولهذا رخص من لم يقل بطهارة جلود الميتة بالدباغ في الانتفاع بها في اليابسات في أصح القولين وفي المائعات التي لا تنجسها \*

(وأما اليتيمة) التي لم تبلغ قبل وولي تزويجها غير الأب والجد كالأخ والعلم والسلطان الذي هو حاكم ونواب الحاكم في العقود فلفقها في ذلك ثلاثة أقوال (أحدها) لا يجوز وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد في رواية (والثاني) يجوز النكاح بلا إذن لها والخيار إذا بلغت وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد (والثالث) أنها تزوج باذنها ولا خيار لها إذا بلغت وهذا هو مذهب أحمد المشهور عنه فلهذا التي لم تبلغ يجوز نكاحها في مذهب أبي حنيفة وأحمد وغيرهما ولو زوجها حاكم يرى ذلك فهل يكون تزويجه حكما لا يمكن نقضه أو يفترق إلى حكم من غيره يصحح ذلك على وجهين في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما. أحدهما الأول لكن الحاكم المزوج هنا شافعي فإن كان قد تقلد قول من يصحح هذا النكاح وراعى سائر شروطه وكان ممن له ذلك جاز—وان كان أقدم على<sup>(١)</sup> يعتقد تحريمه كان فعله غير جائز—وان كان قد ظنها بالافز وجها فبانت غير بالغ لم يكن في الحقيقة قد زوجها فلا يكون النكاح صحيحا والله أعلم \*

في المسئلة السابعة والمشرون في مثل شيخ الاسلام ابن تيمية عن أهل الجنة هل يتناسلون أم لا—وهل الولد إن أولاد أهل الجنة وما حكم الأولاد وعن أرواح أهل الجنة والنار إذا خرجت من الجسد هل تكون في الجنة تنعم والتي في النار تمذب أو تكون في مكان مخصوص إلى حيث يبعث الجسد—وما حكم ولد الزنا إذا مات هل يكون مع أهل الاعراف أو في الجنة—وما الصحيح في أولاد المشركين هل هم من أهل النار أم من أهل الجنة—وهل تسمى الأيام في الآخرة كما تسمى في الدنيا مثل السبت والاحد—ومثل عن قوله صلى الله عليه وسلم أسفر وأبافجر فأنه أعظم للأجر \* وعن فاطمة أنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم وقالت يا رسول

(١) بياض بالاصين ولعل الأصل على ذلك وهو يعتقد الخ اهـ صححه

الله إن عليا يقوم الليالي كلها إلا ليلة الجمعة فانه يصلي الوتر ثم ينام الى ان يطلع الفجر فقبال إن الله يرفع روح علي كل ليلة جمعة تسبح في السماء الى طلوع الفجر فهل ذلك صحيح أم لا وهل هذا صحيح عن علي انه قال اسألوني عن طرق السماء فاني أعرف بها من طرق الارض \*

(اجاب) الحمد لله \* الولد ان الذين يطوفون على أهل الجنة هم خلق من خلق الجنة ليسوا أبناء أهل الدنيا بل أبناء أهل الدنيا اذا دخلوا الجنة يكمل خلقهم كأهل الجنة على صورة آدم أبناء ثلاث وثلاثين سنة في طول ستين ذراعا \* وقد روى أيضا ان العرض سبعة اذرع \* وأرواح المؤمنين في الجنة وأرواح الكفار في النار الى ان تعاد الى الابدان وولد الزنا ان آمن وعمل صالحا دخل الجنة والا جوزى بعمله كما يجازى غيره والجزاء على الاعمال لا على النسب وانما يذم ولد الزنا لانه مظنة أن يعمل عملا خبيثا كما يقع كثيرا كما تحمد الأنساب الفاضلة لانها مظنة عمل الخير فاما اذا ظهر العمل فالجزاء عليه وأكرم الخلق عند الله أتقاهم \*

﴿ وأما أولاد المشركين ﴾ فاصح الوجه فيهم جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الصحيحين عنه أنه قال مامن مولود الا يولد على الفطرة الحديث قيل يا رسول الله أرأيت من يموت من أطفال المشركين وهو صغير قال الله أعلم بما كانوا عاملين فلا يحكم على معين منهم لاجنة ولا نار \* ويروى أنهم يوم القيمة يمتحنون في عرشات القيامة فن أطاع الله حينئذ دخل الجنة ومن عصى دخل النار ودلت الاحاديث الصحيحة أن بعضهم في الجنة وبعضهم في النار \*

﴿ والجنة ﴾ ليس فيها شمس ولا قر ولا ليل ولا نهار ولكن تعرف البكرة والمشية بنور يظهر من قبل العرش والله أعلم \*

﴿ وأما قوله ﴾ أسفروا بالفجر فانه أعظم للاجر فانه صحيح لكن استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يفتس بالفجر حتى كانت تنصرف نساء المؤمنين متلفعات بمروطهن ما يبرهن أحد من الناس فلماذا أول الحديث بوجهين (أحدهما) انه أراد الاسفار بالخروج منها أي أطيلوا القراءة حتى تخرجوا منها مسافرين فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيها بالسيتين آية الى المائة نحو نصف جزء ﴿ والوجه الثاني ﴾ انه أراد أن يتبين الفجر ويظهر فلا يصلي مع غلبة الظن بطلوعه \*



(وأما) الحديث المذكور عن علي فكذب . مارواه أحد من أهل العلم ( وأما قوله ) سألتوني عن طرق السماء فانه قاله ولم يرد بذلك طريقا للهدى وانما يريد بمثل هذا الكلام الاعمال الصالحة التي يتقرب بها والله أعلم \*

﴿ المسئلة الثامنة والعشرون ﴾ سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن رجل تدركه الصلاة وهو في مدرسة فيجد في المدارس بركا فيها ماء له مدة كثيرة ومثل ماء الحمام الذي في الحوض فهل يجوز من ذلك الوضوء والطهارة أم لا - وعن رجل مراب خلف مالا وولدا وهو يعلم بحاله فهل يكون المال حلالا للولد بالميراث ام لا - وعن رجل غصب له مال أو مطلق في دين سم مات فهل تكون المطالبة له في الآخرة أم للورثة أفقونا مأجورين \*

﴿ أجاب ﴾ الحمد لله \* قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه كحديث عائشة وأم سلمة وميمونة وابن عمر رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وزوجته من اناء واحد حتى يقول لها أبق لي وتقول هي أبق لي \* وفي صحيح البخاري عن عبد الله بن عمر قال كان الرجال والنساء يغتسلون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من اناء واحد ولم يكن بالمدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ماء جار ولا حمام - فإذا كانوا يتوضؤون جميعا يغتسلون جميعا من اناء واحد بقدر الفرق وهو بضعة عشر رطلا بالمصري أو أقل وليس لهم ينبوع ولا أنبوب فتوضؤهم وغتسلهم جميعا من حوض الحمام أولى وأحرى فيجوز ذلك وان كان الحوض ناقصا والأنبوب مسدودا فكيف اذا كان الأنبوب مفتوحا وسواء فاض أو لم يفيض وكذلك برك المدارس ومن منع غيره حتى ينفرد وحده بالاغتسال فهو مبتدع مخالف للسنة \*

وأما القدر الذي يعلم الولد أنه ربا يخرج به ! ان يرده الى أصحابه ان أمكن والا تصدق به والباقي لا يحرم عليه لكن القدر المأ به يستحب له تركه اذا لم يجب صرفه في قضاء دين أو نفقة عيال - وان كان الاب قبضه ' ماملات الربوية التي يرخص فيها لبعض الفقهاء جاز للوارث الانتفاع به - وان اختلط الحلال بالحرام وجهل قدر كل منهما جعل ذلك نصفين \*

وأما من غصب له مال أو مطلق به فالمطالبة في الآخرة له كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من كانت لآخيه عنده مظنة في دم او مال او عرض فليستحل

من قبل أن يأتي يوم لا دينار فيه ولا درهم فإن كانت له حسنات أخذ من حسناته وإن لم يكن له حسنات. أخذ من سيئات صاحبه فalcقت عليه - فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن الظلame إذا كانت في المال طالب المظلوم بها ظالمة ولم يحمل المطالبة لورثته وذلك أن الورثة يخلفونه في الدنيا فما امكن استيفاؤه في الدنيا كان للورثة وما لم يمكن استيفاؤه في الدنيا فالطلب به في الآخرة للمظلوم نفسه والله أعلم \*

المسئلة التاسعة والعشرون \* سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن الدعاء عقيب الصلاة هل هو سنة ام لا ومن أنكر على امام لم يدع عقيب صلاة العصر هل هو مصيب ام مخطئ - وسئل عن الصلاة على الميت الذي كان لا يصلي هل لاحد فيها أجر ام لا وهل عليه اثم اذا تركها مع علمه انه كان لا يصلي - وكذلك الذي يشرب الخمر وما كان يصلي هل يجوز لمن كان يعلم حاله ان يصلي عليه ام لا \* افتونا مأجورين \*

(اجاب) الحمد لله \* لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يدعو هو والمؤمنون عقيب الصلوات الخمس كما يفعله بعض الناس عقيب الفجر والعصر ولا نقل ذلك عن أحد ولا استحجب ذلك أحد من الأئمة \* ومن نقل عن الشافعي أنه استحجب ذلك فقد غلط عليه ولفظه الموجود في كتبه يناق ذلك وكذلك أحمد وغيره من الأئمة لم يستحبوا ذلك ولكن طائفة من أصحاب احمد وأبي حنيفة وغيرهما استحبوا الدعاء بعد الفجر والعصر (قالوا) لان هاتين الصلاتين لا صلاة بعدهما فتعوض بالدعاء عن الصلاة - واستحجب طائفة أخرى من اصحاب الشافعي وغيره الدعاء عقيب الصلوات الخمس وكلهم متفقون على ان من ترك الدعاء لم ينكر عليه ومن انكر عليه فهو مخطئ باتفاق العلماء فان هذا ليس مأمورا به لا أمر ايجاب ولا أمر استحباب في هذا الوطن والمنكر على التارك أحق بالانكار منه بل الفاعل أحق بالانكار فان المداومة على ما لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يداوم عليه في الصلوات الخمس ليس شرعا بل مكروه كما لو داوم على الدعاء قبل الدخول في الصلوات أو داوم على القنوت في الركعة الاولى او في الصلوات الخمس أو داوم على الجهر بالاستفتاح في كل صلاة ونحو ذلك فانه مكروه وان كان القنوت في الصلوات الخمس قد فعله النبي صلى الله عليه وسلم أحيانا وقد كان عمر يحجر بالاستفتاح أحيانا ووجه رجل خلف النبي صلى الله عليه وسلم بنحو ذلك فاقره عليه فليس كل ما يشرع فعله أحيانا تشرع المداومة

عليه ولو دعا الامام والمؤمنون أحيانا عقيب الصلاة لاضر لم يعد هذا مخالفا للسنّة كالذي يداوم على ذلك \* والاحاديث الصحيحة تدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو برب الصلاة قبل السلام ويأمر بذلك كما قد بسطنا الكلام على ذلك وذكرنا في ذلك من الاحاديث وما يظن أن فيه حجة للمنازع في غير هذا الموضع - وذلك لان المصلي يناجي ربه فاذا سلم انصرف عن مناجاته ومعلوم أن سؤال السائل لربه حال مناجاته هو الذي يناسب دون سؤاله بعد انصرافه كما أن من كان يحاطب ملكا أو غيره فان سؤاله له وهو مقبل على مخاطبته أولى من سؤاله له بعد انصرافه عنه - وأما من كان مظهرا للاسلام فانه يجري عليه احكام الاسلام الظاهرة من المناكحة والمواريثة وتفسيره والصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين ونحو ذلك لكن من علم منه النفاق والزندقة فانه لا يجوز لمن علم ذلك منه الصلاة عليه وان كان مظهرا للاسلام فان الله نهى نبيه عن الصلاة على المنافقين فقال ( ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره انهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون ) وقال ( سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم ) وأما من كان مظهرا للفسق مع ما فيه من الايمان كاهل الكباثر فهو لاء لا بد أن يصلي عليهم بعض المسلمين \* ومن امتنع من الصلاة على أحد من زجر الامثاله عن مثل ما فعل كما امتنع النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على قاتل نفسه وعلى الغال وعلى المدين الذي لا وفاء له وكما كان كثير من السلف يمتنعون من الصلاة على <sup>(١)</sup> كان عمله بهذه السنة حسنا وقد قال لجندب بن عبد الله البجلي ابنه إني لم اتم البارحة بشيء <sup>(٢)</sup> فقال أما انك لومت لم أصل عليك كانه يقول قتلت نفسك بكثرة الاكل . وهذا من جنس هجر المظهرين للكباثر حتى يتوبوا فاذا كان في ذلك مثل هذه المصلحة الراجعة كان ذلك حسنا ومن صلى على أحد من يرجو له رحمة الله ولم يكن في امتناعه مصلحة راجعة كان ذلك حسنا ولو امتنع في الظاهر ودعا له في الباطن ليجمع بين المصلحتين كان تحصيل المصلحتين أولى من تقويت احدهما وكل من لم يعلم منه النفاق وهو مسلم يجوز الاستغفار له والصلاة عليه بل يشرع ذلك ويؤمر به كما قال تعالى ( واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات ) وكل من أظهر الكباثر فانه تسوغ عقوبته بالهجر وغيره حتى ممن في هجره مصلحة راجعة فيحصل المصالح الشرعية في ذلك بحسب الامكان والله أعلم \*

(١) يابض بالاصليين (٢) بفتحتين اي تخمة

المسئلة الثلاثون ﴿ سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن رجل إمام بلد وليس هو من أهل العدالة وفي البلد رجل آخر يكره الصلاة خلفه فهل تصح سلاته خلفه أم لا — وإذا لم يصل خلفه وترك الصلاة مع الجماعة هل يأثم بذلك — والذي يكره الصلاة خلفه يعتقد أنه لا يصحح الفاتحة وفي البلد من هو أقرأ منه وأفق ( وسئل ) عن رجل دعا دعاء ملحونا فقال له رجل ما يقبل الله دعاء ملحونا ( وسئل ) عن يهودي قال هؤلاء المسلمون الكلاب أبناء الكلاب يتعصبون علينا وكان قد خاصمه بعض المسلمين ( وسئل ) عن رجل أراد أن يشتكي على رجل فشنع فيه جماعة فقال لو جاءني محمد بن عبد الله فيه ما قبلت فقالوا كفرت استغفر الله من قولك فقال ما أقول ( وسئل ) عن التبليغ خلف الإمام هل هو مستحب أو بدعة ( وسئل ) عن الكلب إذا ولغ في اللبن أو غيره ما الذي يجب في ذلك ( وسئل ) عن يكون مسافرا في رمضان ولم يصبه جوع ولا عطش ولا تعب فما الأفضل له الصيام أم الإفطار ( وسئل ) عن الإنسان إذا كان على غير طهر وحمل المصحف بأكماله ليقرا به ويرفمه من مكان إلى مكان هل يكره ذلك — وإذا مات الصبي وهو غير مختون هل يختن بعد موته ( وسئل ) ما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تجهلوا بيوتكم قبورا وهل يتكلم الميت في قبره أم لا \* ﴿ اجاب رحمه الله ﴿ الحمد لله \* أما كونه لا يصحح الفاتحة فهذا بعيد جدا فان عامة الخلق من العامة والخاصة يقرؤن الفاتحة قراءة تجزئ بها الصلاة فان اللحن الخفي واللحن الذي لا يحيل المعنى لا يبطل الصلاة وفي الفاتحة قراآت كثيرة قد قرئ بها فلو قرأ عليهم وعليهم وعليهم أو قرأ الصراط والسرط والزراط فهذه قراآت مشهورة ولو قرأ الحمد لله والحمد لله أو قرأ رب العالمين أو رب العالمين أو قرأ بالكسر ونحو ذلك لكانت قراآت قد قرئ بها وتصح الصلاة خلف من قرأ بها — ولو قرأ رب العالمين بالضم أو قرأ مالك يوم الدين بالفتح لكان هذا لحنا لا يحيل المعنى ولا يبطل الصلاة — وإن كان اماما راتبا وفي البلد من هو أقرأ منه صلى خلفه فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمن الرجل في سلطانه — وإن كان متظاهرا بالفسق وليس هناك من يقهر الجماعة غيره صلى خلفه أيضا ولم يترك الجماعة<sup>(١)</sup> فهو آثم مخالف للكتاب والسنة ولما كان عليه السلف \* وأما من دعا لله مخلصا له الدين بدعا جاز سمحه الله واجاب

دعاء سواء كان معرباً أو ملحوظاً والكلام المذكور لا أصل له بل ينبغي للداعي إذا لم يكن عادة الاعراب أن لا يتكلف الاعراب قال بعض السلف إذا جاء الاعراب ذهب الخشوع وهذا كما يكره تكلف السجع في الدعاء فإذا وقع بغير تكلف فلا بأس به فإن أصل الدعاء من القلب واللسان تابع للقلب ومن جعل همته في الدعاء تقويم لسانه أضعف توجه قلبه ولهذا يدعو المضطر بقلبه دعاء يفتح عليه لا يحضره قبل ذلك وهذا أمر يجده كل مؤمن في قلبه والدعاء يجوز بالعربية وبغير العربية والله سبحانه يعلم قصد الداعي ومراده وإن لم يقوم لسانه فإنه يعلم ضجيج الاصوات باختلاف اللغات على تنوع الحاجات \*

(وأما اليهودي) إذا كان أراد بشتمه طائفة معينة من المسلمين فإنه يماقب على ذلك عقوبة تجزئه وامثاله عن مثل ذلك — وأما أن ظهر منه قصد العموم فإنه ينتقض عبده بذلك ويجب قتله (وأما قول الرجل) لو جاءني محمد بن عبد الله إذا ثبت عليه هذا الكلام فإنه يقتل على ذلك ولو تاب بعد رفعه إلى الإمام لم يسقط عنه القتل في أظهر قولي العلماء لكن إن تاب قبل رفعه إلى الإمام سقط عنه القتل في أظهر القولين وإن عزر بعد التوبة كان سائماً \*

(وأما التبليغ) خلف الإمام لغير حاجة فهو بدعة غير مستحبة باتفاق الأئمة وإنما يجوز بالتكبير الإمام كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه يفعلون ولم يكن أحد يبلغ خلف النبي صلى الله عليه وسلم لكن لما مرض النبي صلى الله عليه وسلم ضعف صوته فكان أبو بكر رضي الله عنه يسمع بالتكبير \* وقد اختلف العلماء هل تبطل صلاة المبلغ على قولين في مذهب مالك وأحمد وغيرهما \*

وأما السكاب فقد تنازع العلماء فيه على ثلاثة أقوال (أحدها) أنه ظاهر حتى ريقه وهذا هو مذهب مالك (والثاني) نجس حتى شعره وهذا هو مذهب الشافعي وأحمد في الروايتين عن أحمد (والثالث) شعره طاهر وريقه نجس وهذا هو مذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين عنه وهذا أصح الأقوال فإذا أصاب الثوب أو البدن رطوبة شعره لم ينجس بذلك وإذا ولغ في الماء أريق الماء — وإن ولغ في اللبن ونحوه من العلماء من يقول يؤكل ذلك الطعام كقول مالك وغيره ومنهم من يقول يراق كذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد فأما أن كان اللبن كثيراً فالصحيح أنه لا ينجس كما تقدم \*

واما المسافر فيفطر باتفاق المسلمين وان لم يكن عليه مشقة والفطر له أفضل وان صام جاز عند  
 أكثر العلماء ومنهم من يقول لا يجوز له وليس لاحد أن يجهر بالقراءة بحيث يؤذى غيره كالمصلين \*  
 وأما اذا حمل الانسان المصحف بكفه فلا بأس ولكن لا يمسه بيديه \* ولا يجتن احد بعد  
 الموت \* واما لفظ الحديث اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا يعني أن القبور  
 موضع الموتى فاذا لم تصلوا في بيوتكم ولم تذكروا الله فيها كنتم كالميت وكانت كالقبور فان في  
 الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال - مثل الذي يذكر ربه والذي لا يذكر ربه كمثل الحى  
 والميت - وفي لفظ مثل الميت الذي يذكر الله فيه والذي لا يذكر الله فيه مثل الحى والميت \*  
 واما سؤال السائل هل يتكلم الميت في قبره فجوابه أنه يتكلم وقد يسمع أيضا من كلمة كما  
 ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انهم يسمعون قرع نعالهم \* وثبت عنه في  
 الصحيح أن الميت يسأل في قبره فيقال له من ربك وما دينك ومن نبيك فيثبت الله المؤمنين  
 بالقول الثابت فيقول الله ربى والاسلام دينى ومحمد نبي - ويقال له ما تقول في هذا الرجل  
 الذى يموت فيكم فيقول المؤمن هو عبد الله ورسوله جاءنا بالبينات والهدى فآمننا به واتبعناه \*  
 وهذا تأويل قوله تعالى (ثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة) وقد  
 صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنها نزلت في عذاب القبر وكذلك يتكلم المنافق فيقول آم آه  
 لا أدري سمعت الناس يقولون شيئا فقلته فيضرب بمرزبة من حديد فيصيح صيحة يسمعها كل  
 شيء الا الانسان \* وثبت عنه في الصحيح أنه قال لولا ان لا تدافنوا السألت الله ان يسمعكم  
 عذاب القبر مثل الذى أسمع \* وثبت عنه في الصحيح أنه نادى المشركين يوم بدر لما أقام في  
 انقلاب قال ما أنتم باسمع لما أقول منهم \* والآثار في هذا كثيرة منتشرة والله أعلم \*

المسئلة الحادية والثلاثون \* سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن النية في الدخول في  
 العبادات من الصلاة وغيرها هل تقتصر الى نطق اللسان مثل قول القائل نويت أصلي ونويت أصوم  
 \* أجاب \* الحمد لله \* نية الظهارة من وضوء أو غسل أو تيمم والصلاة والصيام والزكاة  
 والكفارات وغير ذلك من العبادات لا تقتصر الى نطق باللسان باتفاق أئمة الاسلام بل النية  
 عملها القلب باتفاقهم فلو لفظ بلسانه غاطا خلاف ما في قلبه فلا اعتبار بما نوى لا بما لفظ ولم  
 يذكر أحد في ذلك خلافا الا أن بعض متأخري أصحاب الشافعى خرج وجهه في ذلك وغلطه

فيه أئمة أصحابه \* ولكن تنازع العلماء هل يستحب اللفظ بالنية على قولين فقال طائفة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد يستحب التلفظ بها لكونه أوكد - وقالت طائفة من أصحاب مالك وأحمد وغيرهما لا يستحب التلفظ بها لأن ذلك بدعة لم ينقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه ولا أمر النبي صلى الله عليه وسلم أحدا من أمته أن يلفظ بالنية ولا علم ذلك أحدا من المسلمين ولو كان هذا مشروعا لم يهمله النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه مع أن الأمة مبتلاة به كل يوم وليلة \* وهذا القول أصبح بل التلفظ بالنية تقص في العقل والدين أما في الدين فلأنه بدعة. وأما في العقل فلأن هذا بمنزلة من يريد أكل الطعام فقال أنوى بوضع يدي في هذا الاناء، أتى أخذ منه لقمة فأضعها في فمي فأضعها ثم أبلعها لا شبع فهذا حق وجعل وذلك أن النية تتبع العلم فتعلم العبد ما يفعل كان قد نواه ضرورة فلا يتصور مع وجود العلم به أن لا تحصل نية وقد اتفق الأئمة على أن الجهر بالنية وتكريرها ليس بمشروع بل من اعتاده فإنه ينبغي له أن يؤدب تأديبا يمنعه عن التعبد بالبدع وإذا الناس برفع صوته والله أعلم \*

﴿المسئلة الثانية والثلاثون﴾ سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن زيارة القدس وقبر الخليل عليه السلام وما في أكل الخبز والعدس من البركة ونقله من بلد الى بلد للبركة وما في ذلك من السنة والبدعة \*

﴿أجاب﴾ الحمد لله \* أما السفر الى بيت المقدس للصلاة فيه والاعتكاف أو القراءة أو الذكر أو الدعاء فمشروع مستحب باتفاق علماء المسلمين وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة وأبي سعيد أنه قال لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا. والمسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل منه \* وفي الصحيحين عنه انه قال صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام (وأما السفر) الى مجرد زيارة قبر الخليل أو غيره من مقابر الانبياء والصالحين ومشاهدتهم وآثارهم فلم يستحبه أحد من أئمة المسلمين الا لاربعة ولا غيرهم بل لو نذر ذلك ناذر لم يجب عليه الوفاء بهذا النذر عند الأئمة الاربعة وغيرهم بخلاف المساجد الثلاثة فإنه اذا نذر السفر الى المسجد الحرام لحج أو عمرة لزمه ذلك باتفاق الأئمة واذا نذر السفر الى المسجدين الآخرين

لزمه السفر عند أكثرهم كالك وأحمد والشافعي في أظهر قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم من نذر أن يطعم الله فليطعمه ومن نذر أن يمضي الله فلا يمعه رواه البخاري . وإنما يجب الوفاء بنذر كل ما كان طاعة مثل من نذر صلاة أو صوما أو اعتكافا أو صدقة لله أو حجا ولهذا لا يجب بالنذر السفر الى غير المساجد الثلاثة لانه ليس بطاعة لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد فمنع من السفر الى مسجد غير المساجد الثلاثة فقير المساجد أولى بالمنع لان العبادة في المساجد أفضل منها في غير المساجد وغير البيوت بلا ريب ولانه قد ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال أحب البقاع الى الله المساجد مع أن قوله لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد يتناول المنع من السفر الى كل بقعة مقصودة بخلاف المنع للتجارة وطلب العلم ونحو ذلك فان السفر لطلب تلك الحاجة حيث كانت وكذلك السفر لزيارة الاخ في الله فانه هو المقصود حيث كان \* وقد ذكر بعض المتأخرين من العلماء أنه لا بأس بالسفر الى المشاهد واحتجوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتي قباء كل سبت راكبا وماشيا أخرجاه في الصحيحين ولا حجة لهم فيه لان قباء ليست مشهدا بل مسجد وهي منى عن السفر اليها باتفاق الأئمة لان ذلك ليس يسفر مشروع بل لو سافر الى قباء من ديرة أهله لم يجوز ولكن لو سافر الى المسجد النبوي ثم ذهب منه الى قباء فهذا يستحب كما يستحب زيارة قبور أهل البقيع وشهداء أحد \*

وأما كل الخبز والعصا المصنوع عند قبر الخليل عليه السلام فهذا لم يستحبه أحد من العلماء لا المتقدمين ولا المتأخرين ولا كان هذا مصنوعا لافى زمن الصحابة ولا التابعين لهم باحسان ولا بعد ذلك الى خمسمائة سنة من البعثة حتى أخذ النصارى تلك البلاد ولم تكن القبة التي على قبره مفتوحة بل كانت مسدودة ولا كان السلف من الصحابة والتابعين يسافرون الى قبره ولا قبر غيره لكن لما أخذ النصارى تلك البلاد فسوّوا حجرته واتخذوها كنيسة فلما أخذ المسلمون البلاد بعد ذلك اتخذوا ذلك من اتخذ مسجدوا ذلك بدعة منى عنها لما ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لمن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا - وفي الصحيح عنه أنه قال قبل موته بخمس إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد الا فلا تتخذوا القبور مساجد فاني أنهاكم



عن ذلك ثم وقف بعض الناس وقفا للعدس والخبز وليس هذا من الخليل ولا من أحد من بني إسرائيل ولا من النبي صلى الله عليه وسلم ولا من خلفائه بل قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أطلق تلك القرية للدارميين ولم يأمرهم أن يطعموا عند مشهد الخليل عليه السلام لاخبزا ولا عدسا ولا غير ذلك \* فن اعتقد أن الاكل من هذا الخبز والعدس مستحب شرعه النبي صلى الله عليه وسلم فهو مبتدع ضال بل من اعتقد أن العدس مطلقا فيه فضيلة فهو جاهل والحديث الذي يروى كذا العدس فانه يُرَقُّ القلب وقد قدس فيه سبعون نيا حديث مكذوب مختلق باتفاق أهل العلم ولكن العدس هو مما اشتبه اليهود وقال الله تعالى لهم (استبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير) ومن الناس من يتقرب الى الجن بالعدس فيطبخون عدسا ويضعونه في المراحيض أو يرسلونه ويطلبون من الشياطين بعض ما يطلب منهم كما يفعلون مثل ذلك في الحمام وغير ذلك وهذا من الايمان بالجبت والطاغوت \* وجماع دين الاسلام أن يبد الله وحده لا شريك له ويعبد بما شرعه سبحانه وتعالى على لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم من الواجبات والمستحبات والمندوبات \* فن تعبد بعبادة ليست واجبة ولا مستحبة فهو ضال والله أعلم \*

﴿المسئلة الثالثة والثلاثون﴾ سئل شيخ الاسلام ابن تيمية هل يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح على عنقه في الوضوء أو احد من اصحابه - وهل يجوز المسح على الجورب كالحف ام لا - وهل يكون الخرق الذي فيه الذي بين الطعن مانعا من المسح فقد يصف بشرة شيء من محل الفرض - واذا كان في الخلف خرق بقدر النصف أو اكثر هل يعنى عن ذلك ام لا \*

﴿الجواب﴾ الحمد لله \* لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح على عنقه في الوضوء بل ولا روى عنه ذلك في حديث صحيح بل الاحاديث الصحيحة التي فيها صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن<sup>(١)</sup> يمسح عنقه ولهذا لم يستحب ذلك جمهور العلماء كمالك والشافعي واحمد في ظاهر مذهبهم ومن استحب فاعتمد فيه على أثر يروى عن ابي هريرة او حديث يضعف نقله أنه مسح رأسه حتي بلغ القذال ومثل ذلك لا يصلح عمدة ولا يعارض ما دل عليه

(١) كذا بالاصلين ولعل الصواب لم يكن فيها انه كان يمسح الخ ونحوه والله أعلم اه مصححه

الاحاديث ومن ترك مسح العنق فوضوه صحيح باتفاق العلماء \*

(وأما مسح الجوارب) نعم يجوز المسح على الجوربين اذا كان يمشي فيها سواء كانت مجلدة او لم تكن في اصح قول العلماء . ففي السنن أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على جوربيه وتعليه وهذا الحديث اذا لم يثبت فالقياس يقتضى ذلك فان الفرق بين الجوربين والتعلين انما هو كون هذا من صوف وهذا من جلود ومعلوم أن مثل هذا الفرق غير مؤثر في الشريعة فلا فرق بين ان يكون جلودا او قطنيا أو كتانا او صوفيا كما لم يفرق بين سواد اللباس في الاحرام وبياضه ومحظوره ومباحه وغايته أن الجلد أبقى من الصوف فهذا لا تأثير له كما لا تأثير لكون الجلد قويا بل يجوز المسح على ما يبق وما لا يبق — وأيضا فمن المعلوم أن الحاجة الى المسح على هذا كالحاجة الى المسح على هذا سواء . ومع التساوى في الحكمة والحاجة يكون التفريق بينهما تفريقا بين المتماثلين وهذا خلاف العدل والاعتبار الصحيح الذي جاء به الكتاب والسنة وما أنزل الله به كتبه وارسل به رسله \* ومن فرق بكون هذا ينفذ الماء منه وهذا لا ينفذ منه فقد ذكر فرقا طرديا عديم التأثير — ولو قال قائل يصل الماء الى الصوف أكثر من الجلد فيكون المسح عليه أولى للصوف الطهور به أكثر كان هذا الوصف أولى بالاعتبار من ذلك الوصف واقرب الى الاوصاف المؤثرة وذلك اقرب الى الاوصاف الطردية وكلاهما باطل \* وخروق الطعن لا تمنع جواز المسح ولو لم تستر الجوارب الا بالشد جاز المسح عليها على الصحيح وكذلك الزبول الطويل الذي لا يثبت بنفسه ولا يستر الا بالشد والله أعلم \*

﴿فصل﴾ قال الشيخ رحمه الله لما ذهبت علي البرية كنا نجمع بين الصلاتين فكنت أولا أوذن عند الغروب وانا راكب ثم تأملت فوجدت النبي صلى الله عليه وسلم لما جمع ليلة جمع لم يؤذنوا للمغرب في طريقهم بل أخر التأذين حتى نزل فصرت أفعل ذلك لانه في الجمع صار وقت الثانية وقتا لهما والادان اعلام بوقت الصلاة ولهذا قلنا يؤذن للفائتة كما اذن بلال لما ناموا عن صلاة الفجر لانه وقتها والادان للوقت الذي يفعل فيه لا الوقت الذي وجب فيه \*

﴿فصل﴾ وقال الشيخ أيضا وجدنا بنا السير وقد انقضت مدة المسح فلم يمكن النزاع والوضوء الا باقطاع عن الرفقة او حبسهم على وجه يتضررون بالوقوف فغلب على ظني عدم التوقيت عند الحاجة كما قلنا في الجبيرة ونزلت حديث عمر وقوله لعقبة بن عامر أصبت السنة

على هذا توفيقا بين الآثار ثم رأيت مصر حابه في مغازى ابن عائذ أنه كان قد ذهب على البرية كما ذهبت لما فتحت دمشق ذهب بشيرا بالفتح من يوم الجمعة الى يوم الجمعة فقال له عمر منذ كم يوم لم تنزع خفيك قال منذ يوم الجمعة قال أصبت فخدمت الله على الموافقة . وهذا أظنه أحد القولين لاصحابنا وهو أنه اذا كان يتضرر بنزع الخف صار بمنزلة الجبيرة وفي القول الآخر أنه اذا خاف الضرر بالنزع تيمم ولم يمسح وهذا كالروايتين لنا اذا كان جرحه بارزا يمكنه مسحه بالماء دون غسله فهل يمسحه أو يتيمم له على روايتين والصحيح المسح لان طهارة المسح بالماء اولى من طهارة المسح بالتراب ولانه اذا جاز المسح على حائل العضو فعليه اولى وذلك أن طهارة المسح على الخفين طهارة اختيار وطهارة الجبيرة طهارة اضطرار فمسح الخف لما كان متمكنا من الغسل والمسح وقت له المسح وماسح الجبيرة لما كان مضطرا الى مسحهم يوقت وجاز في الكبرى فالحنف الذي يتضرر بنزعه جبيرة والضرورة بأشياء اما ان يكون في ثلج وبرد عظيم اذا نزع يئال رجله ضرر أو يكون الماء باردا لا يمكن معه غسلهما فان نزعهما تيمم فسحهما خيرا من التيمم او يكون خافا اذا نزعهما وتوضأ من عدو أو سب أو اتقطاع عن الرفقة في مكان لا يمكنه السير وحده ففي مثل هذا الحال له ترك طهارة الماء الى التيمم فلا أن يجوز ترك طهارة الغسل الى المسح اولى . ويلحق بذلك اذا كان عادما للماء ومعه قليل يكفي طهارة المسح لا طهارة الغسل فان نزعهما تيمم فالمسح خير خيرا من التيمم وأصل ذلك أن قوله صلى الله عليه وسلم يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن منطوقه اباحة المسح هذه المدة والمفهوم لاعموم له بل يكفي أن لا يكون المسكوت كالمضطوق فاذا خالفه في صورته حصلت المخالفة فاذا كان فيما سوى هذه المدة لا يباح مطلقا بل يحظر تارده ويباح أخرى حصل العمل بالحديث وهذا واضح وهي مسألة نافعة جدا فانه من باشر الاسفار في الحج والجهاد والتجارة وغيرها رأى أنه في أوقات كثيرة لا يمكن نزع الخفين والوضوء إلا بتضرر يباح التيمم بدونه واعتبر ذلك بما لو انقضت المدة والعدو بازائه ففائدة النزع الوضوء على الرجلين فحيث يسقط الوضوء على الرجلين يسقط النزع وقد يكرن الوضوء واجبا لو كانا بارزين لكن مع استتارها يحتاج الى قلمهما وغسل الرجلين ثم لبسهما ثانيا اذا لم تتم مصلحته إلا بذلك بخلاف ما اذا استمر فان طهارته باقية وبخلاف ما اذا توضأ ومسح عليهما فان ذلك قد لا يضره في هذين الموضعين لا يتوقت اذا كان الوضوء ساقطا فينتقل الى التيمم

فإن المسح المستمر اولى من التيمم واذا كان في النزاع واللبس ضرر يبيع التيمم فلان يبيع المسح اولى والله أعلم \*

المسئلة الرابعة والثلاثون \* سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن بنت الزنا هل تزوج بابنها - وعن زنى باخته ماذا يجب عليه \*

جواب \* الحمد لله \* مذهب الجمهور من العلماء أنه لا يجوز التزويج بها وهو الصواب المقطوع به حتى تنازع الجمهور هل يقتل من فعل ذلك على قولين، والمنقول عن أحمد أنه يقتل من فعل ذلك فقد يقال هذا اذا لم يكن متأولاً واما المتأول فلا يقتل وان كان غطثا وقد يقال هذا مطلقا كما قاله الجمهور إنه يجلد من شرب النبيذ المختلف فيه متأولا وان كان مع ذلك لا يفسق عند الشافعي وأحمد في احدى الرايتين وفسقه مالك وأحمد في الرواية الاخرى والصحيح ان المتأول المذمور لا يفسق بل ولا يأثم وأحمد لم يباينه أن في هذه المسئلة خلافا فان الخلاف فيها انما ظهر في زمنه لم يظهر زمن السلف فلهذا لم يعرفه \* والذين سوغوا نكاح البنت من الزنا حجتهم في ذلك أن قالوا ليست هذه بنتا في الشرع بدليل أنهما لا يتوارثان ولا يجب نفقتها ولا يلي نكاحها ولا تعتق عليه بالملك ونحو ذلك من أحكام النسب واذا لم تكن بنتا في الشرع لم تدخل في آية التحريم فتدق داخله في قوله (وأحل لكم ما وراء ذلكم) \* وأما حجة الجمهور فهو أن يقال قول الله تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم) الآية هو متناول لكل من شمله هذا اللفظ سواء كان حقيقة أو مجازا وسواء ثبت في حقه التوارث وغيره من الاحكام أم لم يثبت الا التحريم خاصة ليس العموم في آية التحريم كالعموم في آية الفرائض ونحوها كقوله (يوصيكم الله في أولادكم للذكور مثل حظ الانثيين) \* ويان ذلك من ثلاثة أوجه (أحدها) أن آية التحريم تتناول البنت وبنت الابن وبنت البنت كما يتناول لفظ العممة عمه الاب والام والجددة والجد وكذلك بنت الاخت وبنت ابن الاخت وبنت بنت الاخت ومثل هذا العموم لا يثبت لا في آية الفرائض ولا نحوها من الآيات والنصوص التي علق فيها الاحكام بالانساب (الثاني) أن تحريم النكاح يثبت بمجرد الرضاة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاة ما يحرم من الولادة - وفي لفظ ما يحرم من النسب - وهذا حديث متفق على صحته وعمل الائمة به فقد حرم الله على المرأة أن تزوج بطفل غذته من لبنها أو أن تنكح اولاده وحرم على أمهاتها وعماها

وخالتها بل حرم على الطفلة المرتضعة من امرأة أن تزوج بالفحل صاحب اللبن وهو الذى وطئ المرأة حتى در اللبن بوطئه فاذا كان يحرم على الرجل أن يتكح بنته من الرضاع ولا يثبت فى حقها شئ من أحكام النسب سوى التحريم وما يتبعها من الحرمة فكيف يباح له نكاح بنت خلقت من مائه وأين المخلوقة من مائه من المتغذية بلبن در بوطئه فهذا يبين التحريم من جهة عموم الخطاب ومن جهة التنبيه والفحوى وقياس الاولى (الثالث) أن الله تعالى قال (وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم) قال العلماء احتراز عن ابنة الذى تبناه كما قال (لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطرا) ومعلوم أنهم في الجاهلية كانوا يستلحقون ولد الزنا أعظم مما يستلحقون ولد المتبني فاذا كان الله تعالى قيد ذلك بقوله من أصلابكم علم أن لفظ البنات ونحوها يشمل كل من كان في لقتهم داخل في الاسم \* وأما قول القائل إنه لا يثبت في حقها الميراث ونحوه فجوابه أن النسب تتبع بعض أحكامه فقد ثبت بمض أحكام النسب دون بعض كما وافق أكثر المتأخرين في<sup>(١)</sup> الملاعنة على أنه يحرم على الملاعن ولا يرثه \* واختلف العلماء في استلحاق ولد الزنا إذا لم يكن فراشا على قولين كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ألحق ابن وليدة زمة بن الأسود بن زمة بن الاسود وكان قد أحبلها عتبة ابن أبي وقاص فاختصم فيه سعد وعبد بن زمة فقال سعد : ابن أخي . عهد إلى أن ابن وليدة زمة هذا ابني فقال عبد : أخي وابن وليدة أبي ولد على فراش أبي فقال النبي صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبد بن زمة الولد للفراش وللعاهر الحجر احتجبي منه يا سود لما رأى من شبهه البين بمتبة فجعله أخاها في الميراث دون الحرمة . وقد تنازع العلماء في ولد الزنا هل يعتق بالملك على قولين في مذهب أبي حنيفة وأحمد . وهذه المسئلة لها بسط لا تسمع هذه الورقة \* ومثل هذه المسئلة الضعيفة ليس لاحد أن يحكميها عن امام من أئمة المسلمين لا على وجه القدرح فيه ولا على وجه المتابعة له فيها فان في ذلك ضربا من الطعن في الأئمة وآتباع الأقوال الضعيفة وبمثل ذلك صار وزير التترياتي الفتنة بين مذاهب أهل السنة حتى يدعوهم الى الخروج عن السنة والجماعة ويوقعهم في مذاهب الرافضة وأهل الالحاد والله أعلم \*

(وأما من زنى باخته) مع علمه بتحريم ذلك وجب قتله \* والحجة في ذلك ما رواه البراء

(١) بياض باحد الاصلين

ابن عازب قال مررت بى خالى أبو بردة ومعه راية فقلت أين تذهب يا خالى قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج بامرأة أبيه فأمرني أن اضرب عنقه وأخمس ماله والله أعلم \*  
 \* المسئلة الخامسة والثلاثون \* سئل شيخ الإسلام ابن تيمية هل تصح الصلاة في المسجد اذا كان فيه قبر والناس يجتمع فيه لصلاحي الجماعة والجمعة أم لا - وهل يهد القبر أو يعمل عليه حاجز أحاط - وهل من كان عليه دين هل يجوز له ان يأخذ من زكاة أبيه لقضاء دينه أم لا \*  
 \* أجاب \* الحمد لله \* اتفق الاثمة أنه لا يبني مسجد على قبر لان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان من كان قبلهم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فاني أنهاكم عن ذلك وأنه لا يجوز دفن ميت في مسجد فان كان المسجد قبل الدفن غير اما بتسوية القبر واما بنشئه ان كان جديداً وان كان المسجد بنى بعد القبر فما ان يزال المسجد وإما ان تزال صورة القبر فالمسجد الذي على القبر لا يصلي فيه فرض ولا نفل فانه منهي عنه \*

(واذا كان) على الولد دين ولا وفاء له جاز له ان يأخذ من زكاة أبيه في أظهر القولين في مذهب أحمد وغيره وأما ان كان محتاجا الى النفقة وليس لايه ما ينفق عليه فقيه نزاع والاظهر انه يجوز له أخذ زكاة أبيه وأما ان كان مستغنيا بنفقة أبيه فلا حاجة به الى زكاته والله أعلم \*  
 \* المسئلة السادسة والثلاثون \* سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن جندي له أقطاع ونسخ بيده صحيح مسلم والبخاري والقرآن وهو ناوي كتابة الحديث والقرآن العظيم. وان سمع بورك أو انلام اشترى بألف درهم وقال انا ان شاء الله اكتب في جميع هذا الورق أحاديث الرسول والقرآن ويؤمل آمالاً بعيدة فهل يأثم أم لا - وأي التفاسير أقرب الى الكتاب والسنة الرخصى أم القرطبي أم البغوي أو غير هؤلاء - واذا نسخ الانسان لنفسه أو للبيع يكون له أجر وسوا<sup>(١)</sup> مثل احياء علوم الدين وقوت القلوب ومثل كتاب المنطق أفنونا \*

\* الجواب \* ليس عليه اثم فيما ينويه ويفعله من كتابة العلوم الشرعية فان كتابة القرآن والاحاديث الصحيحة والتفاسير الموجودة الثابتة من أعظم القربات والطاعات \* وأما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحها تفسير محمد بن جرير الطبري فانه يذكر مقالات السلف بالاسانيد الثابتة وليس فيه بدعة ولا ينقل عن المتهمين كقائل بن بكير والكلبي. والتفاسير

(١) بياض بالاصلين

المأثورة بالاسانيد كثيرة كتفسير عبد الرزاق وعبد بن حميد ووكيع بن أبي قتيبة وأحمد بن حنبل واسحق بن راهويه \*

وأما التفاسير الثلاثة المسؤل عنها فأسلمها من البدعة والاحاديث الضعيفة البغوي لكنه مختصر في تفسير الثعلبي وحذف منه الاحاديث الموضوعية والبدع التي فيه وحذف أشياء غير ذلك \* وأما الواحدى فانه تلميذ الثعلبي وهو أخبر منه بالعربية لكن الثعلبي فيه سلامة من البدع وان ذكرها تقليدا لغيره وتفسيره وتفسير الواحدى البسيط والوسيط والوجيز فيها فوائد جليلة وفيها غث كثير من المنقولات الباطلة وغيرها \* وأما الزمخشري فتفسيره محشو بالبدعة وعلى طريقة المعتزلة من انكار الصفات والرؤية والقول بخلق القرآن وأنكر أن الله يريد للكائنات وخالق لأفعال العباد وغير ذلك من أصول المعتزلة \* وأصولهم خمسة يسمونها التوحيد والعدل والمنزلة بين المنزلتين وانفاذ الوعيد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر لكن معنى التوحيد عندهم يتضمن نفي الصفات ولهذا سمي ابن التورث أصحابه الموحدين وهذا انما هو إلحاد في أسماء الله وآياته \* ومعنى العدل عندهم يتضمن التكذيب بالقدر وهو خلق أفعال العباد وإرادة الكائنات والقدرة على شئ ومنهم من ينكر مقدم العلم والكتاب لكن هذا قول أئمتهم وهؤلاء منسوب الزمخشري فان مذهبه مذهب المغيرة بن علي وأبي هاشم وأبائهم ومذهب أبي الحسين. والمعتزلة الذين على طريقته نوعان مسابحية وخشبية \* وأما المنزلة بين المنزلتين فهي عندهم أن الفاسق لا يسمى مؤمنا بوجه من الوجوه كالألأسمى كافرا فأنزلوه بين منزلتين. وانفاذ الوعيد عندهم معناه أن فساق الملة مخلدون في النار لا يخرجون منها بشفاعة ولا غير ذلك كما تقوله الخوارج. والامر بالمعروف والنهي عن المنكر يتضمن عندهم جواز الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف \* وهذه الأصول حشا كتابه بعبارة لا يهتدى أكثر الناس اليها ولا لمقاصده فيها مع ما فيه من الاحاديث الموضوعية ومن قلة النقل عن الصحابة والتابعين وتفسير القرطبي خير منه بكثير وأقرب الى طريقة أهل الكتاب والسنة وأبعد عن البدع وان كان كل من كتب هذه الكتب لابد أن تشتمل على ما ينقد لكن يجب العدل بينهما واعطاء كل ذي حق حقه وتفسير ابن عطية خير من تفسير الزمخشري وأصح نقلا وبحثا وأبعد عن البدع وان اشتمل على بعضها بل هو خير منه بكثير بل لعله أرجح هذه

التفسير لكن تفسير ابن جرير أصح من هذه كلها . وثم تفاسير أخر كثيرة جدا كتفسير ابن الجوزي والماوردي \*

(وأما) كتاب قوت القلوب وكتاب الاحياء تبع له فيما يذكره من أعمال القلوب مثل الصبر والشكر والحب والتوكل والتوحيد ونحو ذلك . وأبو طالب أعلم بالحديث والاثار وكلام أهل علوم القلوب من الصوفية وغيرهم من أبى حامد الغزالي وكلامه أسد وأجود تحقيقا وأبعد عن البدعة مع ان في قوت القلوب أحاديث ضعيفة وموضوعة وأشياء مردودة كثيرة (وأما) ما في الاحياء من المهلكات مثل الكلام على الكبر والعجب والرياء والحسد ونحو ذلك فغالبه منقول من كلام الحارث المحاسبي في الرعاية — ومنه ما هو مقبول ومنه ما هو مردود ومنه ما هو متنازع فيه والاحياء فيه فوائد كثيرة لكن فيه مواد مذمومة فان فيه مواد فاسدة من كلام الفلاسفة تتعلق بالتوحيد والنبوة والمعاد — فاذا ذكرت معارف الصوفية كان بمنزلة من أخذ عدوا للمسلمين ألبسه ثياب المسلمين وقد أنكر أئمة الدين على أبى حامد هذا في كتبه وقالوا أمرضه الشفاء يعنى شفاء ابن سينا في الفلسفة وفيه أحاديث وآثار ضعيفة بل موضوعة كثيرة وفيه أشياء من أغاليط الصوفية وترهاتهم وفيه مع ذلك من كلام المشايخ الصوفية العارفين المستقيمين في أعمال القلوب الموافق للكتاب والسنة ومن غير ذلك من العبادات والادب ما هو موافق للكتاب والسنة ما هو أكثر مما يرد منه فهذا يختلف فيه اجتهاد الناس وتنازعوا فيه \*

(وأما) كتب الحديث المعروفة مثل البخارى ومسلم فليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخارى ومسلم بعد القرآن <sup>(١)</sup> ما جمع بينهما مثل الجمع بين الصحيحين للحميدى ولعبد الحق الاشبيلي وبعد ذلك كتب السنن كسنن أبى داود والنسائى وجامع الترمذى والمسائيد كمسند الشافعى ومسند الامام أحمد وموطا مالك فيه الاحاديث والآثار وغير ذلك وهو من أجل الكتب حتى قال الشافعى ليس تحت أديم السماء بعد كتاب الله أصح من موطا مالك يعنى بذلك ما صنف على طريقته فان المتقدمين كانوا يجمعون في الباب بين المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين ولم تكن وضعت كتب

(١) بياض بالاصلين ولعل المتروك قوله وبعدها اه مصححه



الرأى التي تسمى كتب الفقه \* وبعد هذا جمع الحديث المسند في جمع الصحيح للبخارى ومسلم والكتب التي تحب ويؤجر الانسان على كتابتها سواء كتبها لنفسه أو كتبها ليعلمها كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة صانعه والراعى به والممد به فالكتابة كذلك لينتفع به أو لينتفع به غيره كلاهما يثاب عليه \*

(وأما) كتب المنطق فتلك لا تشتمل على علم يؤمر به شرعا وان كان قد أدى اجتهاد بعض الناس الى انه فرض على الكفاية وقال بعض الناس ان العلوم لا تقوم الا به كما ذكر ذلك أبو حامد فذا غلط عظيم عقلا وشرعا. أما عقلا فان جمع عقلاء بنى آدم من جميع أصناف المتكلمين في العلم حرزوا علومهم بدون المنطق اليونانى. وأما شرعا فانه من المعلوم بالاضطرار في دين الاسلام أن الله لم يوجب تعلم هذا المنطق اليونانى على أهل العلم والايمان وأما هو في نفسه فبعضه حق وبعضه باطل والحق الذي فيه كثير منه أو أكثره لا يحتاج اليه والقدر الذي يحتاج اليه منه فأكثر الفطر السليمة تستقل به والبليد لا ينتفع به والذي لا يحتاج اليه ومضرته على من لم يكن خيرا بعلوم الانبياء أكثر من نفعه فان فيه من انواع السليمة الفاسدة ما راجت على كثير من الفضلاء وكانت سبب نفاقهم وفساد علومهم \* قول من قال انه كله حق كلام باطل بل في كلامهم في الحد والصفات الذاتية والعرضية وأقسام القياس والبرهان وموارده من الفساد ما قد بيناه في غير هذا الموضوع وقد بين ذلك علماء المسلمين والله أعلم \*

﴿ المسئلة السابعة والثلاثون ﴾ سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل قال ما وسعنى لاجائى ولا أرضى ولكن وسعنى قلب عبدى المؤمن ﴿ أجاب ﴾ الحمد لله \* هذا ما ذكره في الاسرائيليات ليس له اسناد معروف عن النبي صلى الله عليه وسلم . ومعناه وسع قلبه محبتي ومعرفتي . وما يروي القلب بيت الرب هذا من جنس الاول فان القلب بيت الايمان بالله تعالى ومعرفته ومحبته ( وما يرووه ) كنت كنزا لا أعرف فأحببت ان أعرف فخلقت خلقا ففرقتهم في فبي عرفوني هذا ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولا أعرف له اسنادا صحيحا ولا ضعيفا ( وما يرووه ) عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الله خلق العقل فقال له أقبل فأقبل ثم قال له أدبر فأدبر فقال وعزنى وجلالى ما خلقت خلقا أشرف منك فبك آخذ وبك أعطى هذا الحديث باطل موضوع باتفاق أهل

العلم بالحديث (وما يرووه) حب الدنيا رأس كل خطيئة هذا معروف عن جندب بن عبد الله البجلي — وأما عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس له اسناد معروف (وما يرووه) الدنيا خطوة رجل مؤمن هذا لا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا غيره من سلف الامة ولا أئمتها (وما يرووه) من بورك له في شيء فليزمه ومن أزم نفسه شيئاً لزمه . الاول يؤثر عن بعض السلف — والثاني باطل<sup>(١)</sup> من أزم نفسه وقد لا يلزمه بحسب ما يأمر به الله ورسوله (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذوا مع الفقراء أيادي فان لهم في غد دولة وأي دولة . الفقر فخرى وبه افتخر كلاهما كذب لا يعرف في شيء من كتب المسلمين المعروفة (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم انا مدينة العلم وعلى بابها هذا الحديث ضعيف بل موضوع عند أهل العلم بالحديث ولكن قد رواه الترمذى وغيره ووقع هذا وهو كذب (وما يرووه) أنه يُعبد الفقراء يوم القيامة ويقول وعزتي وجلالى ما زويت الدنيا عنكم لخوانكم عليّ ولكن أردت ان أرفع قدركم في هذا اليوم انطلقوا الى الموقف فمن أحسن اليكم بكسرة او سقاكم شربة ماء أو كساكم خرقه انطلقوا به الى الجنة \* قال الشيخ : الثاني كذب لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث وهو باطل خلاف الكتاب والسنة والاجماع (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم الى المدينة خرجن بنات النجار بالدفوف وهن يقان طلع البدر علينا من ثنيات الوداع الى آخر الشعر فقال لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم هنوا غراييلكم بارك الله فيكم . حديث النسوة وضرب الدف في الأفراح صحيح فقد كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم — وأما قوله هنوا غراييلكم هذا لا يعرف عنه (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اللهم انك أخرجتني من أحب البقاع الى فأسكنني في أحب البقاع اليك هذا حديث باطل كذب وقد رواه الترمذى وغيره بل انه قال لمكة انك أحب بلاد الله الى وقال انك لا أحب البلاد الى الله (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم من زارني وزار أبي ابراهيم في عام دخل الجنة هذا كذب موضوع ولم يروه أحد من أهل العلم بالحديث (وما يرووه) عن علي رضي الله عنه أن اعرايا صلى وتقر صلاته فقال علي لا تنقر صلاتك فقال

(١) كذا بالاصلين ولعل في العبارة سقطا والاصل فان من الزم نفسه شيئاً قد يلزمه وقد لا يلزمه الخ والله أعلم اهـ مصححه

الاعرابي ياعلى لو نقرها أبوك ما دخل النار هذا كذب (وما يرووه) عن عمر أنه قتل أباه هذا كذب فان أباه مات قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم كنت نبيا وآدم بين الماء والطين. وكنت وآدم لاما، ولا طين هذا اللفظ كذب باطل (وما يرووه) العازب فراشه من نار. مسكين رجل بلا امرأة ومسكينة امرأة بلا رجل هذا ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم \* ولم يثبت عن ابراهيم الخليل عليه السلام لما بنى البيت صلى في كل ركن ألف ركعة فوحي الله تعالى اليه يا ابراهيم ما هذا سد جوعة أو ستر عورة هذا كذب ظاهر ليس هو في شيء من كتب المسلمين (وما يرووه) لا تكرر هو الفتنة فان فيها حصاد المتناقضين هذا ليس معروفا عن النبي صلى الله عليه وسلم (وما يرووه) من علم أخاه آية من كتاب الله ملك ربه هذا كذب ليس في شيء من كتب أهل العلم (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم اطلعت على ذنوب أمي فلم أجِد أعظم ذنبا من تعلم آية ثم نسيها وإذا صح هذا الحديث فهذا عنى بالنسيان التلاوة . ولفظ الحديث انه قال يوجد من سيأت أمي الرجل يؤتيه الله آية من القرآن فينام عنها حتى ينساها والنسيان الذي هو بمعنى الاعراض عن القرآن وترك الايمان والعمل به وإما اجمال درسه حتى ينسى فهو من الذنوب (وما يرووه) ان آية من القرآن خير من محمد وآل محمد القرآن كلام الله منزل غير مخلوق فلا يشبه بغيره اللفظ المذكور غير مأثور (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم من علم علما نافعا وأخفاه عن المسلمين أُلجِه الله يوم القيامة بلجام من نار هذا معناه معروف في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم من سئل عن علم يعلمه فكتمه أُلجِه الله يوم القيامة بلجام من نار (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا وصلتم الى ماشجر بين أحمجى فأمسكوا واذا وصلتم الى القضاء والقدر فأمسكوا هذا مأثور بأسانيد منقطعة (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لسلمان الفارسي وهو يأكل العنب دُو دُو يعني عنبتين عنبتين هذا ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وهو باطل (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم من زنى بأمرأة فجاءت منه بنت فلزاني ان يتزوج بابنته من الزنا هذا يقوله من ليس من اصحاب الشافعي وبمضمون ينقله عن الشافعي ومن أصحاب الشافعي من أنكر ذلك عنه وقال انه لم يصرح بتحليل ذلك ولكن صرح بحل ذلك من الرضاة اذا رضع من ابن المرأة الحامل من الزنا وعامة العلماء.

كاحمد وأبي حنيفة وغيرهما متفقون على تحريم ذلك وهذا اظهر القولين في مذهب مالك (وما يرووه) أحق ما أخذتم عليه أجره كتاب الله نعم ثبت ذلك انه قال أحق ما أخذتم عليه أجره كتاب الله لكنه في حديث الرقية وكان الجمل على عافية مريض القوم لا على التلاوة (وهل يحرم) اتخاذ أبراج الحمام اذا طارت من الابراج تحط على زراعات الناس وتأكل الحب فهل يحرم اتخاذ أبراج الحمام في القرى والبلدان لهذا السبب نعم اذا كان يضر بالناس منع منه (وما يرووه) عن النبي صلى الله عليه وسلم من ظلم ذميا كان الله خصمه يوم القيامة أو كنت خصمه يوم القيامة هذا ضعيف لكن المعروف عنه انه قال من قتل معاهداً بغير حق لم يرح رائحة الجنة (وما يرووه) عنه من أسرج سراجاً في مسجد لم تزل الملائكة وحمة العرش تستغفر له ما دام في المسجد ضوء ذلك السراج . هذا لا أعرف له اسناداً عن النبي صلى الله عليه وسلم

**المسألة الثامنة والثلاثون** وردت هذه المسائل من اصهبان على الشيخ الامام العالم شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن تيمية وسئل أن يشرح ما ذكره نجم الدين بن حمدان في آخر كتاب الرعاية وهو قوله من التزم مذهباً انكر عليه مخالفته بغير دليل أو تقليداً أو عذر آخر - وبين لنا ما أشكل علينا من كون بعض المسائل يذكر فيها في السكافي والمحرورو والمنع والرعاية والخلصة والهداية روايتان أو وجهان ولم يذكر الأصح والارجح فلا ندرى بأيهما نأخذ . وان سألونا عنه اشكل علينا \*

(اجاب) الحمد لله \* أما هذه الكتب التي يذكر فيها روايتان أو وجهان ولا يذكر فيها الصحيح فطالب العلم يمكنه معرفة ذلك من كتب أخرى مثل كتاب التعليق للقاضي أبي يعلى والانتصار لأبي الخطاب وعمدة الأدلة لابن عقيل وتعليق القاضي يعقوب البرزنجي وأبي الحسن الزاغوني وغير ذلك من الكتب الكبار التي يذكر فيها مسائل الخلاف ويذكر فيها الراجح وقد اختصرت رؤس مسائل هذه الكتب في كتب مختصرة مثل رؤس المسائل للقاضي أبي يعلى ورؤس المسائل للشريف أبي جعفر ورؤس المسائل لأبي الخطاب ورؤس المسائل للقاضي أبي الحسين وقد نقل عن الشيخ أبي البركات صاحب المحرر أنه كان يقول لمن يسأله عن ظاهر مذهب أحمد أنه ما رجحه أبو الخطاب في رؤس مسأله . ومما يعرف منه ذلك كتاب المغني للشيخ أبي محمد وكتاب شرح الهداية لجداً أبي البركات وقد شرح الهداية غير واحد

كأبي حليم النهرواني وأبي عبد الله بن تيمية صاحب التفسير الخطيب عم أبي البركات وأبي المعالي ابن المنجا وأبي البقاء النحوي لكن لم يكمل ذلك وقد اختلف الاصحاب فيما يصححونه فمنهم من يصحح رواية ويصحح آخرون رواية فمن عرف ذلك نقله ومن ترجع عنده قول واحد على قول آخر اتبع القول الراجح ومن كان مقصوده نقل مذهب أحمد نقل ما ذكره من اختلاف الروايات والوجوه والطرق كما ينقل أصحاب الشافعي وأبي حنيفة ومالك مذاهب الأئمة فإنه في كل مذهب من اختلاف الاقوال عن الأئمة واختلاف أصحابهم في معرفة مذهبهم ومعرفة الراجح شرعا ما هو معروف. ومن كان خيرا بأصول أحمد ونصوده عرف الراجح في مذهبه في عامة المسائل وإن كان له بصيرة بالأدلة الشرعية عرف الراجح في الشرع وأحمد كان أعلم من غيره بالكتابات والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولهذا لا يكاد يوجد له قول يخالف نصا كما يوجد لغيره ولا يوجد له قول ضعيف في الغالب الا وفي مذهبه قول يوافق القول الأقوى وأكثر مفاريدته التي لم يختلف فيها مذهبه يكون قوله فيها راجحا كقوله بجواز فسح الافراد والقران الى التمتع وقوله شهادة أهل الذمة على المسلمين عند الحاجة كالوصية في السفر وقوله بتحريم نكاح الزانية حتى تتوب وقوله بجواز شهادة العبد وقوله بأن السنة للمتمتع ان يمسح الكوعين بضربة واحدة وقوله في المستحاضة بانها تارة ترجع الى العادة وتارة ترجع الى التميز وتارة ترجع الى غالب عادات النساء فإنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها ثلاث سن عمل بالثلاثة أحمد دون غيره وقوله بجواز المساقاة والمزارعة على الارض البيضاء والتي فيها شجر وسواء كان البذر منهما أو من أحدهما وجواز ما يشبه ذلك وإن كان من باب المشاركة ليس من باب الاجارة لولا هو على خلاف القياس ونظير هذا كثير. وأما ما يسميه بعض الناس مفردة لكونه انفرد بها - سر أبي حنيفة والشافعي مع ان قول مالك فيها موافق لقول أحمد أو قريب منه وهي التي صنف لها الهراشي ردا عليها وانتصر لها جماعة كابن عقيل والقاضي أبي يعلى الصغير وأبي الفرج ابن الجوزي وأبي محمد بن المثنى فهذه غالبيتها يكون قول مالك وأحمد ارجح من القول الآخر وما يترجح فيها القول الآخر يكون مما اختلف فيه قول أحمد وهذا كإبطال الحليل المسقط للزكاة والشفعة. ونحو ذلك الحليل المبيحة الربا والفواحش ونحو ذلك. وكاعتبار المقاصد والنيات في العقود والرجوع في الأيمان الى سبب اليمين وما هيجهبها مع نية الخالف وكإقامة

الحدود على أهل الجنايات كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه الراشدون يقيمونها كما كانوا يقيمون الحد على الشارب بالرائحة والقيء ونحو ذلك وكاعتبار العرف في الشروط وجعل الشرط العرفي كالشرط اللفظي والاكتفاء في العقود المطلقة بما يعرفه الناس وان ما عده الناس بيعا فهو بيع وما عده اجارة فهو اجارة وما عده هبة فهو هبة وما عده وقفا فهو وقف لا يعتبر في ذلك لفظ معين ومثل هذا كثير \*

﴿ فصل ﴾ وأما قول الشيخ نجم الدين بن حمدان من التزم مذهبنا انكر عليه مخالفته بغير دليل أو تقليد أو عذر آخر فهذا يراد به شيآن (أحدهما) أن من التزم مذهبنا معينا ثم فعل خلافه من غير تقليد لما لم آخر افتاء ولا استدلال بدليل يقتضى خلاف ذلك ومن غير عذر شرعي يبيح له فعله فانه يكون متبعا لهواه وعاملا بغير اجتهاد ولا تقليد فاعلا للتحريم بغير عذر شرعي وهذا منكر . وهذا المعنى هو الذي اراد الشيخ نجم الدين رحمه الله وقد نص الامام أحمد وغيره على انه ليس لاحد أن يعتقد الشيء واجبا أو حراما ثم يعتقد غير واجب أو محرم بمجرد هواه هوامثل أن يكون طالبا لشفعة الجوار فيعتقدها انها حق له ثم اذا طلبت منه شفعة الجوار اعتقدتها انها ليست ثابتة أو مثل من يعتقد اذا كان أخا مع جد أن الاخوة تقاسم الجد فاذا صار جدا مع أخ اعتقد ان الجد لا يقاسم الاخوة أو اذا كان له عدو يفعل بعض الامور المختلف فيها كشرب النبيذ المختلف فيه ولبس الشطرنج وحضور السماع اعتقد ان هذا ينبغي ان يهجر وينكر عليه فاذا فعل ذلك صديقه اعتقد ذلك ان هذا من مسائل الاجتهاد التي لا تنكر فمثل هذا ممن يكون في اعتقاده حل الشيء وحرمة وجوبه وسقوطه بسبب هواه هو مذموم مجروح خارج عن المدالة وقد نص أحمد وغيره على ان هذا لا يجوز \* وأما اذا تبين له ما يوجب رجحان قول على قول إما بالادلة المفصلة ان كان يعرفها ويفهمها وإما بان يرى أحد رجلين أعلم بتلك المسئلة من الآخر أو هو أتقى لله فيما يقول فيرجع عن قول الى قول لمثل هذا فهذا يجوز بل يجب وقد نص الامام أحمد على ذلك وما ذكره ابن حمدان المراد به القسم الاول ولهذا قال من التزم مذهبنا انكر عليه مخالفته بغير دليل أو تقليد يسوغ له ان يقلد في خلافه أو عذر شرعي أباح المحظور الذي يباح بمثل ذلك المذموم ينكر عليه \* وهنا مسئلة ثانية قد يظن أنه أرادها ولم يردّها لكننا نتكلم على تقدير ارادتها وهو أن من التزم مذهبنا لم يكن له أن ينتقل عنه قاله بعض

أصحاب أحمد وكذلك غير هذا ما يذكره ابن حمدان وغيره يكون مما قاله بعض أصحابه وإن لم يكن منصوباً عنه—وكذلك ما يوجد في كتب أصحاب الشافعي ومالك وأبي حنيفة كثير منه يكون مما ذكره بعض أصحابهم وليس منصوباً عنهم بل قد يكون المنصوص خلاف ذلك \* وأصل هذه المسئلة أن العامي هل عليه أن يلتزم مذهباً مسيناً يأخذ بعزمته ورخصه—فيه وجهان لأصحاب أحمد وهما وجهان لأصحاب الشافعي والجمهور من هؤلاء وهؤلاء لا يوجبون ذلك والذين أوجبوه يقولون إذا التزمه لم يكن له أن يخرج عنه ما دام ملتزماً له أو ما لم يتبين له أن غيره أولى بالالتزام منه ولا زب أن التزم المذاهب والخروج عنها إن كان لغير أمر ديني مثل أن يلتزم مذهباً للحصول غرض دنيوي من مال أو جاه ونحو ذلك فهذا مما لا يحمد عليه بل يذم عليه في نفس الأمر ولو كان ما انتقل إليه خيراً مما انتقل عنه وهو بمنزلة من يسلم لا يسلم الا لغرض دنيوي أو يهاجر من مكة إلى المدينة لاسرأة يتزوجها أو دنيا يصيبها وقد كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم رجل هاجر إلى امرأة يقال لها أم قيس فكان يقال له مهاجر أم قيس فقال النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر في الحديث الصحيح «انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى فن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه » \*

(وأما) إن كان انتقاله من مذهب إلى مذهب لا مذهب لا مذهب مثل أن يتبين له رجحان قول على قول فراجع إلى القول الذي يرى أنه أقرب إلى الله ورسوله فهو مثاب على ذلك بل واجب على كل أحد إذا تبين له حكم الله ورسوله في أمر أن لا يعدل ولا يتبع أحداً في مخالفة حكم الله ورسوله فإن الله فرض طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم على كل أحد في كل حال فقال تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسلياً) وقال تعالى (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم) وقال تعالى (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أنفسهم) وقد صنف الإمام أحمد كتاباً في طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا متفق عليه بين أئمة المسلمين - فطاعة الله ورسوله وتحليل ما أحله الله ورسوله وتحريم ما حرّمه الله ورسوله وإيجاب ما أوجبه الله ورسوله واجب على جميع الثقلين الانس والجن واجب على

كل أحد في كل حال سرا وعلاية لكن لما كان من الاحكام مالا يعرفه كـ من الناس رجع  
الناس في ذلك الى من يعلمهم ذلك لانه أعلم بما قاله الرسول وأعلم بمراده قائمة المسلمين الذين  
اتبعوهم وسائل وطرق وأدلة بين الناس وبين الرسول يبلغونهم ما قاله ويفهمونهم مراده بحسب  
اجتهادهم واستطاعتهم وقد يخص الله هذا العالم من العلم والفهم ما ليس عند الآخر—وقد  
يكون عند ذلك في مسألة أخرى من العلم ما ليس عند هذا وقد قال تعالى (وداود وسليمان اذ  
يحكما في الحرب اذ نفشت فيه غم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ففهمناها سليمان وكلا آتينا  
حكما وعلما) فهذان نبيان كريمان حكما في قضية واحدة يخص الله أحدهما بالفهم وأثنى على كل  
منهما والعلماء ورثة الانبياء واجتهاد العلماء في الأحكام كاجتهاد المستدلين على جهة الكعبة—فاذا  
كان أربعة أنفس يصلي كل واحد بطائفة الى أربع جهات لاعتقادهم أن الكعبة هناك فان  
صلاة الاربعة صحيحة والذي صلى الى جهة الكعبة واحد وهو المصيب الذي له اجران كما في  
الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «اذا اجتهد الحاكم فأصاب فله اجران وان اجتهد  
فأخطأ فله اجر» وأكثر الناس انما التزموا المذاهب بل الاديان بحكم ماتيين لهم فان الانسان ينشأ  
على دين أبيه أو سيده أو أهل بلده كما يتبع الطفل في الدين أبويه وسادته وأهل بلده ثم اذا بلغ  
الرجل فعلية أن يلتزم طاعة الله ورسوله حيث كانت ولا يكون ممن اذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل  
الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا فكل من عدل عن اتباع الكتاب والسنة وطاعة الله ورسوله  
الى عادته وعادة أبيه وقومه فهو من أهل الجاهلية المستحقين للوعيد—وكذلك من تبين له في  
مسئلة من المسائل الحق الذي بعث الله به رسوله ثم عدل عنه الى عادته فهو من أهل الذم  
والعقاب \* وأما من كان عاجزا عن معرفة ما أمر الله به ورسوله وقد اتبع فيها من هو من أهل العلم  
والدين ولم يتبين له أن قول غيره أرجح من قوله فهو مجرود مثاب لا يذم على ذلك ولا يعاقب  
وان كان قادرا على الاستدلال ومعرفة ما هو الراجح ولو في بعض المسائل فعدل عن ذلك الى  
التقليد فهذا قد اختلف فيه . فذهب أحمد المنصوص عنه الذي عليه أصحابه أن هذا آثم أيضا  
وهذا مذهب الشافعي وأصحابه وحكي عن محمد بن الحسن وغيره أنه يجوز له التقليد قيل مطلقا  
وقيل يجوز تقليد الا علم وحكي بعضهم هذا عن أحمد كما ذكره أبو اسحق في اللمع وهذا غلط  
على أحمد فان أحمد انما يقول هذا في الصحابة فقط على اختلاف عنه في ذلك . وأما مثل مالك



والشافعي وسفيان ومثل اسحق بن راهويه وأبي عبيد فقد نص في غير موضع على أنه لا يجوز للعالم القادر على الاستدلال أن يقلدهم وقال لا تقلدوني ولا تقلدوا مالكا ولا الشافعي ولا الثوري وكان يحب الشافعي ويثنى عليه ويجب اسحق ويثنى عليه ويثنى على مالك والثوري وغيرهما من الأئمة ويأمر العاصي بأن يستفتي اسحق وأبا عبيد وأبا ثور وأبا مصعب وينهى العلماء من أصحابه كـأبي داود وعثمان بن سعيد وإبراهيم الحربي وأبي بكر الأثرم وأبي زرعة وأبي حاتم السجستاني ومسلم وغير هؤلاء أن لا يقلدوا أحدا من العلماء ويقول عليهم بالأصل بالكتاب والسنة

﴿فصل﴾ وأما العنب الذي يصير زيبا فإذا أخرج عنه زيبا بقدر عشرة لو كان يصير زيبا جاز وهو أفضل وأجزأ ذلك بلا ريب ولا يتعين على صاحب المال الإخراج من عين المال لافي هذه الصورة ولا غيرها بل من كان معه ذهب أو فضة أو عرض تجارة أوله حب أو ثمر يجب فيه العشر أو ما شئت تجب فيها الزكاة وأخرج مقدار الواجب المنصوص من غير ذلك المال أجزأه فكيف في هذه الصورة \* وإن أخرج العشر عينا فقيه قولان في مذهب أحمد أحدهما وهو المنصوص عنه أنه لا يجزئه - والثاني يجزئه وهو قول القاضي أبي يعلى وهذا قول أكثر العلماء وهو أظهر \* وأما العنب الذي يصير زيبا لكنه قطعه قبل أن يصير زيبا فنأخر

زيبا بلا ريب فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث سماته فيخرسون النخل والكرم ويطلب أهله بمقدار الزكاة يابسا وإن كان أهل الثمار يأكلون كثيرا منها رطبا ويأمر النبي صلى الله عليه وسلم الخارصين أن يدعوا لأهل الأموال الثلث أو الربع لا يؤخذ منه عشر ويقول إذا خرصتم فدعوا الثلث فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع - وفي رواية فإن في المال العربة والرطبة والسائلة يعني أن صاحب المال ينتزع بما يمر به من النخل لمن يأكله وعليه ضيف يطؤون حديقته يطعمهم ويطعم السائلة وهم أبناء السبيل وهذا الإسقاط مذهب الإمام أحمد وغيره من فقهاء الحديث . وفي هذه المسئلة نزاع بين العلماء وكذلك في الأولى . وأما الثانية فما علمت فيها نزاعا فإن حق أهل السهمان لا يسقط باختيار قطعه رطبا . كان يبيس نعم لو باع عنبه أو رطبه بعد بدو صلاحه فقد نص أحمد في هذه الصورة على أنه يجزئه إخراج عشر الثمن ولا يحتاج إلى إخراج عنب أو زبيب فإن في إخراج القيمة نزاعا في مذهبه ونصوصه الكثيرة تدل على أنه يجوز ذلك للحاجة ولا يجوز بدون الحاجة والمشهور عند كثير من أصحابه لا يجوز مطلقا وخرجت عنه

رواية بالجواز مطلقا ونصوصه الصريحة انما هي بالفرق ومثل هذا كثير في مذهبه ومذهب الشافعي وغيرهما من الاثمة قد ينص على مسئلتين متشابهتين بجوابين مختلفين ويخرج بعض أصحابه جواب كل واحدة الى الاخرى ويكون الصحيح اقرار نصوصه بالفرق بين المسئلتين كما قد نص على ان الوصية للقاتل تجوز بعد الجرح ونص على أن المدبر اذا قتل سيده بطل التدبير فن أصحابه من خرج في المسئلتين روايتين - ومنهم من قال بل اذا قتل بعد الوصية بطلت الوصية كما يمنع قتل الوارث لمورثه أن يرثه وأما اذا أوصى له بعد الجرح فنما الوصية صحيحة فانه وصى بها بعد جرحه ونظائر هذا كثيرة \*

فصل في وأما المزارعة فاذا كان البذر من العامل أو من رب الارض أو كان من شخص أرض ومن آخر بذر ومن ثالث العمل في ذلك روايتان عن أحمد \* والصواب أنها تصح في ذلك كله وأما اذا كان البذر من العامل فهو أولى بالصحة مما اذا كان البذر من المالك فان النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر على ان يعمروها من أموالهم بشرط ما يخرج منها من ثمر وزرع رواء البخارى وغيره . وقصة أهل خيبر هي الاصل في جواز المساقاة والمزارعة وانما كانوا يبذرون من أموالهم لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يعطيهم بذرا من عنده وهكذا خلفاؤه وأصحابه من بعده مثل عمر وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وغير واحد من الصحابة كانوا يزارعون ببذر من العامل . وقد نص الامام أحمد في رواية عامة اصحابه في أجوبة كثيرة جدا على أنه يجوز ان يؤجر الارض ببعض ما يخرج منها واحتج على ذلك بقصة أهل خيبر وأن النبي صلى الله عليه وسلم عاملهم عليها ببعض الخارج منها وهذا هو معنى اجارتها ببعض الخارج منها ذلك ان البذر من العامل فان المستأجر هو الذي يبذر الارض وفي صورتين للمالك بعض الزرع ولهذا قال من حقق هذا الموضع من أصحابه كأبي الخطاب وغيره ان هذا مزارعة على أن البذر من العامل - وقالت طائفة من أصحابه كلقاضي وغيره بل يجوز هذا العقد بلفظ الاجارة ولا يجوز بلفظ المزارعة لانه نص في موضع آخر أن المزارعة يجب ان يكون فيها البذر من المالك - وقالت طائفة ثالثة بل يجوز هذا مزارعة ولا يجوز مؤاجرة لان الاجارة عقد لازم بخلاف المزارعة في أحد الوجهين ولان هذا يشبه فقير الطحان وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن فقير الطحان وهو ان يستأجر ليطحن الحب بجزء من الدقيق

(والصواب) هو الطريقة الاولى فان الاعتبار في العقود بالمعاني والمقاصد لا بمجرد اللفظ هذا أصل أحمد وجهور العلماء وأحد الوجهين في مذهب الشافعي ولكن بعض اصحابه قد يحملون الحكم يختلف بتأير اللفظ كما قد يذكر الشافعي ذلك في بعض المواضع وهذا كاسلم الحال في لفظ البيع والخلع بلفظ الطلاق والاجارة بلفظ البيع ونحو ذلك مما هو مبسوط في موضعه (وأما) من قال ان المزارعة يشترط فيها ان يكون البذر من المالك فليس معهم بذلك حجة شرعية ولا أثر عن الصحابة ولكنهم قاسوا ذلك على المضاربة—قالوا كما أنه في المضاربة يكون العمل من شخص والمال من شخص فكذلك المساقاة والمزارعة يكون العمل من واحد والمال من واحد والبذر من رب المال وهذا قياس فاسد لان المال في المضاربة يرجع الى صاحبه ويقتسمان الربح فنظيره الارض أو الشجر يعود الى صاحبه ويقتسمان الثمر والزرع وأما البذر فانهم لا يعيدونه الى صاحبه بل يذهب بلا بدل كما يذهب عمل العامل وعمل بقره بلا بدل فكان من جنس النفع لا من جنس المال وكان اشتراط كونه من العامل أقرب في القياس مع موافقة هذا المنقول عن الصحابة رضى الله عنهم فان منهم من كان يزارع والبذر من العامل وكان عمر يزارع على أنه ان كان البذر من المالك فله كذا وان كان من العامل فله كذا ذكره البخارى فجوز عمر هذا وهذا هو الصواب \* وأما الذين قاوا لا يجوز ذلك اجارة لنيه عن قفيز الطحان فيقال هذا الحديث باطل لا أصل له وليس هو في شيء من كتب الحديث المعتمدة ولا رواه امام من الاثمة والمدينة النبوة لم يكن بها طحان يطحن بالاجرة ولا خباز يخبز بالاجرة—وأياها فاهل المدينة لم يكن لهم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم مكيال يسمى القفيز وانما حدث هذا المكيال لما فتحت العراق وضرب عليهم الخراج فالعراق لم يفتح على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وهذا وغيره مما يبين أن هذا ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو من كلام بعض العراقيين الذين لا يسوغون مثل هذا قولا باجتهادهم. والحديث ليس فيه نهي عن اشتراط جزء مشاع من الدقيق بل عن شيء مسمى وهو القفيز وهو من المزارعة لو شرط لاحدهما زرعه بقعة بعينها أو شيئا مقدرا كانت المزارعة فاسدة . وهذا هو المزارعة التي نهى عنها النبي صلى الله عليه وسلم في حديث رافع بن خديج في حديثه المفق عليه أنهم كانوا يشترطون لرب الارض زرعه بقعة بعينها فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقد بسط الكلام على هذه المسائل في

غير هذا الموضع وبين أن المزارعة أحل من المؤاجرة بأجرة مسماة وقد تنازع المسلمون في الجميع فإن المزارعة مبناهما على العدل أن حصل شيء فهو لها وإن لم يحصل شيء اشتركا في الحرمان — وأما الاجارة فالمؤجر يقبض الاجرة والمستأجر على خطر قد يحصل له مقصوده وقد لا يحصل فكانت المزارعة أبعد عن المخاطرة من الاجارة وليست المزارعة مؤاجرة على عمل معين حتى يشترط فيها العمل بالاجرة بل هي من جنس المشاركة كالمضاربة ونحوها وأحمد عنده هذا الباب هو القياس . ويجوز عنده أن يدفع الخيل والبغال والحمير والجمال الى من يكارى عليها والسكراء بين المالك والعامل وقد جاء في ذلك أحاديث في سنن أبي داود وغيره . ويجوز عنده أن يدفع ما يصطاد به الصقر والشباك والبهائم وغيرها الى من يصطاد بها وما حصل بينهما . ويجوز عنده أن يدفع الحنطة الى من يطحنها وله الثلث أو الربع وكذلك الدقيق الى من يعجنه والغزل الى من ينسجه والثياب الى من يخطيطها بجزء في الجميع من الثمن . وكذلك الجلود الى من يجذوها نمالا وإن حكى عنه في ذلك خلاف . وكذلك يجوز عنده في أظهر الروايتين أن يدفع الماشية الى من يعمل عليها بجزء من درهما ونسلها ويدفع دود القر والورق الى من يطعمه ويخدمه وله جزء من القر \* وأما قول من فرق بين المزارعة والاجارة بأن الاجارة عقد لازم بخلاف المزارعة فيقال له هذا ممنوع بل إذا زارعه حولا بعينه فالمزارعة عقد لازم كما تلزم إذا كانت بلفظ الاجارة والاجارة قد لا تكون لازمة كما إذا قال آجرتك هذه الدار كل شهر بدرهمين فإنها صحيحة في ظاهر مذهب أحمد وغيره وكما دخل شهر فله فسخ الاجارة . والجمالة في معنى الاجارة وليست عقدا لازما فالعقد المطلق الذي لا وقت له لا يكون لازما وأما الموقت فقد يكون لازما \*

﴿ فصل ﴾ وأما اجارة الارض بجنس الطعام الخارج منها كاجارة الارض لمن يزرعها حنطة أو شعيراً بمقدار معين من الحنطة والشعير فهو أيضا جائز في أظهر الروايتين عن أحمد وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وفي الاخرى ينهى عنه كقول مالك — قالوا لأن المقصود بالاجارة هو الطعام فهو في معنى بيعه بجنسه وقالوا هو من المخاربة التي نهى عنها النبي صلى الله عليه وسلم وهو في معنى المزارعة لأن المقصود بيع الشيء بجنسه جراً فاف \* والصحيح قول الجمهور لأن المستحق بعقد الاجارة هو الانتفاع بالارض ولهذا إذا تمكن من الزرع ولم يزرع وجبت

عليه الإجرة والطعام انما يحصل بعمله وبذره وبذره لم يعطه اياه المؤجر فليس هذا من الربا في شيء. ونظير هذا أن يستأجر قوما ليستخرجوا له معدن ذهب أو فضة أو ركازا من الارض بدراهم أو دنانير فليس هذا كبيع الدراهم بدراهم. وكذلك من استأجر من يشق الارض ويبذر فيها ويسقيها بطعام من عنده وقد استأجره على أن يبذر له طعاما فهذا مثل ذلك \* والمخبرة التي نهى عنها النبي صلى الله عليه وسلم قد فسر ها رافع راوى الحديث بأنها المراجعة التي يشترط فيها لرب الارض زرع بقعة بعينها ولكن من العلماء من جعل المراجعة كلها من المخبرة ككأبي حنيفة — ومنهم من قال المراجعة على الارض البيضاء من المخبرة كالشافعي — ومنهم من قال المراجعة على ان يكون البذر من العامل من المخبرة — ومنهم من قال كراء الارض بمجنس الخارج منها من المخبرة كما في الصحيح ان المخبرة المنهى عنها كما فسر ها به رافع بن خديج وكذلك قال الليث بن سعد الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء اذا نظر فيه ذو البصيرة بالخلال والحرام علم أنه محرم . وهذا مذهب عامة فقهاء الحديث كأحمد واسحق وابن المنذر وابن خزيمة وغيرهم والنبي صلى الله عليه وسلم حرم أشياء داخلية فيما حرمه الله في كتابه فان الله حرم في كتابه الربا والميسر وحرم النبي صلى الله عليه وسلم بيع الغرر فانه من نوع الميسر وكذلك بيع الثمار قبل بدو صلاحها وبيع جبل الحبة وحرم صلى الله عليه وسلم بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة الا مثلا بمثل وغير ذلك مما يدخل في الربا فصار لبعض أهل العلم يظنون أنه دخل في العام أو علته العامة أشياء وهي غير داخلية في ذلك كما أدخل بعضهم ضمان البساتين حولا كاملا أو أحوالامن يسقيها ويخدمها حتى تثمر فظنوا أن هذا من باب بيع الثمار قبل بدو صلاحها فحرموه وانما هذا من باب الاجارة كاجارة الارض فلما نهى عن بيع الحب حتى يشتد وجوز اجارة الارض لمن يعمل عليها حتى تثبت وكذلك نهى عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها ولم ينه أن تضمن لمن يخدمها حتى تثمر ويحصل الثمر بخدمته على ملكه وبائع الثمر والزرع عليه سقيه الى كمال صلاحه خلاف المؤجر فانه ليس يسقى ما للمستأجر من ثمر وزرع بل سقى ذلك على الضامن المستأجر وعمر بن الخطاب ضمن حديقته أسيد بن الحضير ثلاث سنين وتسلف كراءها فوفي به ديناً كان عليه ونظائر هذا الباب كثيرة \*

﴿ فصل ﴾ وأما العشر فهو عند جمهور العلماء كالك والشافعي وأحمد وغيرهم على من نبت

الزرع على ملكه كما قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض) فالأول يتضمن زكاة التجارة—والثاني يتضمن زكاة ما أخرج الله لنا من الأرض فن أخرج الله له الحب فعليه العشر فإذا استأجر أرضاً ليرزعا فالعشر على المستأجر عندهؤلاء العلماء كلهم وكذلك عند أبي يوسف ومحمد وأبو حنيفة يقول العشر على المؤجر -- وإذا زرع أرضاً على النصف فما حصل للمالك فعليه عشرة وما حصل للعامل فعليه عشرة على كل واحد منهما عشر ما أخرج الله له ومن أعير أرضاً أو أقطمها أو كانت موقوفة على عيئه فازدوع فيها زرعاً فعليه عشرة وإن آجرها فالعشر على المستأجر وإن زارعا فالعشر بينهما \* وأصل هؤلاء الأئمة أن العشر حق الزرع ولهذا كان عندهم يجتمع العشر والخراج لأن العشر حق الزرع ومستحقه أهل الزكاة والخراج حق الزرع ومستحقه أهل القى، فهما حقان لمستحقين بسببين مختلفين فاجتمعا كما لو قتل مسلماً خطأ فعليه الدية لأهله والكفارة حقاً لله وكما لو قتل صيداً مملوكاً وهو محرم فعليه البديل للمالكه وعليه الجراء حقاً لله. وأبو حنيفة يقول العشر حق الأرض فلا يجتمع عليها حقان \* ومما احتج به الجمهور أن الخراج يجب في الأرض التي يمكن أن تزرع سواء زرعت أو لم تزرع. وأما العشر فلا يجب إلا في الزرع والحديث المرفوع لا يجتمع العشر والخراج كذب باتفاق أهل الحديث \*

﴿فصل ١٠﴾ وأما من أدى فرضه اماماً أو مأموماً أو منفرداً فهل يجوز أن يؤم في تلك الصلاة لمن يؤدي فرضه مثل أن يصلى الإمام مرتين هذه فيها نزاع مشهور وفيها ثلاث روايات عن أحمد (أحدها) أنه لا يجوز وهي اختيار كثير من أصحابه ومذهب أبي حنيفة ومالك (والثانية) يجوز مطلقاً وهي اختيار بعض أصحابه كالشيخ أبي محمد المقدسى وهي مذهب الشافعى (والثالثة) يجوز عند الحاجة كصلاة الخوف. قال الشيخ وهو اختيار جنداً أبي البركات لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه بعض الاوقات صلاة الخوف مرتين وصلى بطائفة وسلم ثم صلى بطائفة أخرى وسلم \* ومن جوز ذلك مطلقاً احتج بحديث معاذ المعروف أنه كان يصلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم ثم ينطلق فيؤم قومه—وفى رواية فكانت الأولى فرضاً له والثانية نفلاً \* والذين منعوا ذلك ليس لهم حجة مستقيمة فانهم احتجوا بلفظ لا يدل على محل النزاع كقوله إنما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه وبأن الامام ضامن فلا تكون صلاته أنقص

من صلاة المأموم وليس في هذين ما يدفع تلك الحجج . والاختلاف المراد به الاختلاف في  
الافعال كما جاء مفسراً . والا فيجوز للمأموم ان يعيد الصلاة فيكون متنفلاً خلف مفترض كما  
هو قول جماهير العلماء . وقد دل على ذلك قوله في الحديث الصحيح يصلون بعدى أمره يؤخرون  
الصلاة عن وقتها فصلوا الصلاة لوقتها ثم اجعلوا صلاتكم معهم نافلة — وأيضاً فإنه صلى بمسجد  
الخيف فرأى رجلين لم يصليا فقال ما منعكما أن تصليا قالوا صلينا في رحالنا فقال اذا صليتما في  
رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكما نافلة — وفي السنن انه رأى رجلاً وحده  
فقال ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه . فهذا قد ثبت صلاة المتنفل خلف المفترض في عدة  
أحاديث وثبت أيضاً بالعكس فعلم ان موافقة الامام في نية الفرض أو النفل ليست بواجبة  
والامام ضامن وان كان متنفلاً . ومن هذا الباب صلاة العشاء الآخرة خلف من يصلي قيام  
رمضان . يصلي خلفه ركعتين ثم يقوم فيتم ركعتين فأظهر الاقوال جواز هذا كله لكن لا ينبغي  
ان يصلي بغيرهم ثانياً إلا الحاجة أو مصاحبة مثل ان يكون ليس هناك من يصالح للامامة غيره  
أو هو أحق الحاضرين بالامامة لكونه أعلمهم بكتاب الله وسنة رسوله أو كانوا مستوين في  
العلم وهو أسبقهم الى هجرة ما حرم الله ورسوله أو أقدمهم سناً فإنه قد ثبت في الصحيح عن  
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يؤم القوم أقرؤم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم  
بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سناً فقدم النبي  
صلى الله عليه وسلم بالفضيلة في العلم بالكتاب والسنة فإن استووا في العلم قدم بالسبق الى العمل  
الصالح وقدم السابق باختياره وهو المهاجر على من سبق بخلق الله له وهو الكبير السن \* وقد  
ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده  
والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه فمن سبق الى هجرة السيئات بالتوبة منها فهو أقدمهم هجرة  
فيقدم في الامامة فاذا حضر من هو أحق بالامامة وكان قد صلى فرضه فإنه يؤمهم كما أم النبي  
صلى الله عليه وسلم لطائفة بعد طائفة من أصحابه مرتين وكما كان معاذ يصلي ثم يؤم قومه أهل  
قبا . لانه كان أحقهم بالامامة وقد ادعى بعضهم أن حديث معاذ منسوخ ولم يأثروا على ذلك بحجة  
صحيحة وما ثبت من الاحكام بالكتاب والسنة لا يجوز دعوي نسخه بامور محتملة للنسخ وعدم  
النسخ . وهذا باب واسع قد وقع في بعضه كثير من الناس كما هو مبسوط في غير هذا الموضع

وكذلك الصلاة على الجنازة اذا صلى عليها الرجل إماماً ثم قدم آخرون فله ان يصلي بالطائفة الثانية اذا كان أحقهم بالإمامة وله اذا صلى غيره على الجنازة مرة ثانية أن يعيدها معهم تبعاً كما يعيد الفريضة تبعاً مثل أن يصلي في بيته ثم يأتي مسجداً فيه إمام راتب فيصلي معهم فان هذا مشروع في مذهب الإمام أحمد بلا نزاع وكذلك مذهبه فيمن لم يصل على الجنازة فله أن يصلي عليها بغيره وله ان يصلي على القبر اذا فاتته الصلاة. وهذا مذهب فقهاء الحديث قاطبة كالشافعي وأحمد وإسحق وغيرهم. والله لا يرى الاعادة وأبو حنيفة لا يراها الا للولى (وأما) اذا صلى هو على الجنازة ثم صلى عليها غيره فهل له أن يعيدها مع الطائفة الثانية فيه وجهان في مذهب أحمد - قيل لا يعيدها - قالوا لان الثانية نفل وصلاة الجنازة لا يتنفل بها - وقيل بل له أن يعيدها وهو الصحيح فان النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى على قبر مدفون صلى معه من كان صلى عليها أولاً. وإعادة صلاة الجنازة من جنس إعادة الفريضة فتشريع حيث شرعها الله ورسوله - وعلى هذا فهل يؤم على الجنازة مرتين على روايتين والصحيح أن له ذلك والله أعلم \*

﴿ المسئلة التاسعة والثلاثون ﴾ سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن الرجل يغتسل الى جانب الحوض أو الجرن في الحمام وغيره وهو نافس ثم يرجع بعض الماء من على بدنه الى الجرن هل يصير ذلك الماء مستعملاً أم لا - وكذلك الجنب اذا وضع يده في الماء أو الجرن هل يصير مستعملاً أم لا - وعن مقدار الماء الذي اذا اغتسل فيه الجنب لا يصير مستعملاً - وعن الطاسة التي تحط على أرض الحمام والماء المستعمل جار عليها ثم يغترف بها من الجرن الناقص من غير أن تغسل أفتونا مأجورين \*

﴿ أجاب ﴾ الحمد لله \* ما يطير من بدن المقتسل أو المتوضىء من الرشاش في اناء الطهارة لا يجعله مستعملاً وكذلك غمس الجنب يده في الاناء والجرن الناقص لا يصير مستعملاً (وأما) مقدار الماء التي اذا اغتسل فيه الجنب لا يصير مستعملاً اذا كان كثيراً مقدار قلتين (وأما) الطاسة التي توضع على أرض الحمام فالماء المستعمل طاهر لا ينجس الا بملاقاة النجاسة فلا يصل في الارض الطهارة حتى تلم نجاستها لا سيما ما بين يدي الحياض الفائضة في الحمامات فان الماء يجري عليها كثيراً والله أعلم \*

﴿ المسئلة الأربعون ﴾ سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن أقوام يعاشرون المردان



وقد يقع من أحدهم قبله ومضاجعة للصبي ويدعون انهم يصحبون الله ولا يعدون ذلك ذنباً ولا عاراً ويقولون نحن نصحبهم بغير خنا ويعلم أبو الصبي بذلك وعمه وأخوه فلا ينكرون فاحكم الله تعالى في هؤلاء وما ذا ينبغي للمرأة المسلم أن يعاملهم به والحالة هذه \*

﴿أجاب﴾ الحمد لله \* الصبي الا مرد المليح بمنزلة المرأة الاجنبية في كثير من الامور ولا يجوز تقبيله على وجه اللذة بل لا يقبله الا من يؤمن عليه كالأب والاختوة ولا يجوز النظر اليه على هذا الوجه باتفاق الناس بل يحرم عند جمهورهم النظر اليه عند خوف ذلك وانما ينظر اليه لحاجة بلا ريبة مثل معاملته والشهادة عليه ونحو ذلك كما ينظر الى المرأة للحاجة (وأما مضاجعته فهذا أخش من ان يسأل عنه فان النبي صلى الله عليه وسلم قال مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع اذا بلغوا عشرين ولم يحتلموا بعد فكيف بما هو فوق ذلك واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال لا يخلو رجل بامرأة الا كان ثالثهما الشيطان وقال واياكم والدخول على النساء قالوا يا رسول الله أفرايت اللحم<sup>(١)</sup> قال اللحم الموت. فاذا كانت الخلوة محرمة لما يخاف منها فكيف بالمضاجعة (وأما قول القائل انه يفعل ذلك لله فهذا أكثره كذب وقد يكون لله مع هوى النفس كما يدعى من يدعى مثل ذلك في صحبة النساء الاجانب فيبقى كما قال الله تعالى في الحجر (فيهما اثم كبير ومنافع للناس واثمهما أكبر من نفعهما) وقد روى الشعبي عن النبي صلى الله عليه وسلم أن وفد عبد القيس لما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم وكان فيهم غلام ظاهر الوضوء أجلسه خلف ظهرة وقال انما كانت خطيئة داود عليه السلام النظر. هذا وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مزوج بتسع نسوة والوفد قوم صالحون ولم تكن الفاحشة معروفة في العرب - وقد روى عن المشايخ من التحذير عن صحبة الأحداث ما يطول وصفه وليس لاحد من الناس أن يفعل ما يقضى الى هذه المفاسد المحرمة وان ضم الى ذلك مصلحة من تعليم أو تأديب فان المردان يمكن تعليمهم وتأديبهم بدون هذه المفاسد التي فيها مضرة عليهم وعلى من يصحبهم وعلى المسلمين بسوء الظن تارة وبالشبهة أخرى بل روى

(١) اللحم أحد الأسماء أقارب الزوج \* وقوله اللحم الموت هذه كلمة تتوهمها العرب كما تقول الأسد الموت والسلطان النار أي لقاؤهما مثل الموت والنار يعني أن خلوة اللحم معها أشد من خلوة غيره من الغرباء لانه ربما حسن لها أشياء وحملها على امور تنقل على الزوج من التماس ما ليس في وسعه أو سوء عشرة أو غير ذلك ولان الزوج لا يؤثر ان يطلع اللحم على باطن حاله بدخول بيته كذا في النهاية نقله مصححه عن

ان رجلا كان يجلس اليه المردان فنهى عمر رضي الله عنه عن مجالسته ولقي عمر بن الخطاب شابا فقطع شعره لميل بعض النساء اليه مع ما في ذلك من اخراجه من وطنه والتفريق بينه وبين أهله - ومن أقر صبيبا يتولاه مثل ابنة أو أخيه أو مملوكه أو يقيم عند من يعاشره على هذا الوجه فهو ديوث ملعون ولا يدخل الجنة ديوث فان الفاحشة الباطنة ما يقوم عليها بيعة في العادة وانما تقوم على الظاهرة وهذه العشرة القبيحة من الظاهرة وقد قال الله تعالى (ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن) وقال تعالى (قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن) فلو ذكرنا ما حصل في مثل هذا من الضرر والمفاسد وما ذكره العلماء لطلال سواء كان الرجل تقيا أو فاجرا فان التقي يبالغ مرارة في نجاهة هواه وخلاف نفسه وكثيرا ما يفلبه شيطانه ونفسه بمنزلة من يحمل حملا لا يطيقه فيعذبه أو يقتله والفاجر يكمل فجوره بذلك والله أعلم \*

المسئلة الحادية والاربعون \* سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن جماعة من المسلمين رجال كهول وشبان وشيوخ وهم قوم حجاج مواظبون على أداء ما افترض الله عليهم من صوم وصلاة وعبادة ومنهم كبير القدر معروفون بالثقة والامانة بين المسلمين في أقوالهم وأفعالهم ليس عليهم شيء من ظواهر السوء والفسوق وقد اجتمعت عقولهم وأذهانهم ورأيهم على كل الغيبيات<sup>(١)</sup> وكان قولهم واعتقادهم فيها أنها سيئة غير انهم مع ذلك يقولون مع اعتقادهم بدليل كتاب الله تعالى أن الحسنيات يذهبن السيئات وذكروا أيضا أنها حرام لكن يزعمون أن لهم وردا من الليل وتعبادات وانها اذا حصلت نشأتها برؤسهم تأمرهم بتلك العبادة ولا تأمرهم بسوء ولا فاحشة ونسبوا أنه ليس لها ضرر لاحد من خلق الله تعالى كالتزنا وشرب الخمر والسرقة وأنه لا يجب على من أكلها حد من الحدود الا أنها تتعلق بمخالفة أمر من أمور الله تعالى والله تعالى يغفر للعبد ما بينه وبينه واجتمع بهم رجل صادق القول وذكر عنهم ذلك وواقفهم على أكلها بحكمهم عليه وحديثهم له واعترف على نفسه بذلك فهل يجب على آكلها حد شارب الخمر أم لا \* أفتونا \*

(اجاب) الحمد لله رب العالمين \* نعم يجب على آكلها حد شارب الخمر وهؤلاء القوم ضلال

(١) الغيبيات ضرب من الشراب يتخذ من الحيش من البذرة وتسمى السكركة وقال نعلب وهو خمر يعمل الغيبياء هذا القوم المعروف أي مثل الخمر التي يتعارفها جميع الناس لافضل بينهما في التحريم انه نهاية ابن الاثير

جهال عصاة الله ورسوله وكفى برجل جهلاً أن يعرف بأن هذا الفعل محرم وأنه معصية لله ورسوله ثم يقول إنه يطيب له العبادة ويصلح له حاله - ومح هذا القائل أيظن أن الله تعالى ورسوله حرم على الخلق ما ينفعهم ويصلح لهم حالهم نعم قد يكون في الشيء منفعة وفيه مضرة أكثر من منفعته فيحرمه الله سبحانه وتعالى لأن المضرة إذا كانت أكثر من المنفعة بقيت الزيادة محض مضرة وصار هذا كزجل قال لرجل خذ هذا الدينار وأعطني درهما فجعله يقول له يعطيك درهما فخذ والعمل يقول إنما يحصل الدرهم بفوات الدينار وهذا ضرر لا منفعة له بل جميع ما حرمه الله ورسوله أن ثبت أثب فيه منفعة فأقل بل يكون ضرره أكثر فلهذه الحشيشة الملعونة هي وآكلوها ومستجلوها الموجهة لسخط الله وسخط رسوله وسخط عباده المؤمنين المعترضة صاحبها لعقوبة الله إذا كانت كما يقول الظالمون من أنها تجمع الممهم وتدعو إلى العبادة فإنها مشتملة على ضرر في دين المرء وعقله وخلقه وطبعه أضاع ما فيها من خير ولا خير فيها ولكن هذا تحليل للرطوبات فتصاعد الانبجاسة إلى الدماغ فتورث خيالات فاسدة فيهبون على المرء ما يفعله من عبادة وتشغله بتلك الخيالات عن إضرار الناس وهذه رشوة الشيطان يرشوها المبطلون ليطيعوه فهي بمنزلة النضة القليلة في الدرهم المنعش وكل منفعة يحصل بها السبب فإنها تغلب مضرة في المال ولا يبارك لصاحبها فيها وإنما هذا نظير السكر في الخمر فإنها يطيش عقله حتى يسخو بماله ويتشجع على أقرانه فيعتقد الغير أنها ورثته الشجاعة والسخاء وهو جاهل إنما ورثته عدم العقل ومن لا عقل له لا يعرف قدر النفس والمال فيجود بهجهل لا عن عقل فيه كذلك هذه الحشيشة الملعونة إذا أضعفت العقل وفتحت باب الخيال تبقى العبادات مثل العبادات في الدين الباطل دين النصارى فإن الراهب تجده يجهد في أنواع العبادات لا يفعلها المسلم الحنيفي فازدينه باطل والباطل خفيف ولهذا تجود النفس في المحرم والعشرة المحرمة من الأموال ومن حسن الخلق بما لا تجود به في الحق وما هذا بالذي يبيح تلك المحارم أريدعو المؤمن إلى فعلها لأن ذلك إنما كان لأن الطبع لما أخذ نصيبه من الحظ المحرم لم يزال ما بذله عوضاً عن ذلك وليس في ذلك منفعة في دين المرء ولا ديار وإنما ذلك لذة ساعة الزاني حال الفجور ولذة شفا، المصطب حال القتل ولذة الخمر حال النشوة ثم قد صحا من ذلك وجد عمله باطلاً وذنبه محيطة به وقد نقص عليه عقله ودينه وخلفه وأبن هؤلاء الضلال مما

تورثه هذه الملعونة من قلة الغيرة وزوال الحمية حتى يصير آكلها إما ديوتا وإماماً بونا وإما كليهما وتفسد الامزجة حتى جعلت خلقاً كثيراً مجانين وتجعل الكبد بمنزلة السفنج ومن يحسن منهم فقد أعطته نقص العقل ولو حتماً منها فانه لا بد أن يكون في عقله خيل ثم ان كثيراً يسكر حتى يصدده عن ذكر الله وعن الصلاة وهي وان كانت لا توجب قوة نفس صاحبها حتى يضارب ويشاتم فكفى بذلك والله أعلم \*

المسئلة الثانية والاربعون في حكم البناء في طريق المسلمين الواسع اذا كان البناء لا يضر في المارة وذلك نوعان (أحدهما) أن يبنى لنفسه فهذا لا يجوز في المشهور من مذهب أحمد وحوزه بعضهم باذن الامام وقد ذكر القاضي أبو يلى ومن خطه نقلته أن هذه المسئلة حدثت في أيامه واختلف فيها جواب المفتين فذكر في مسئلة حادثة في الطريق الواسع هل يجوز للامام أن يأذن في حيازة بعضه بئناً أن بعضهم أفتى بالجواز وأفتى بعضهم بالمنع واختاره القاضي وذكر أنه ظاهر كلام أحمد فانه قال في رواية ابن القاسم اذا كان الطريق قد سلمه الناس وصير طريقاً فليس لاحد ان يأخذ منه شيئاً قليلاً ولا كثيراً قيل له وان كان واسعاً مثل الشوارع قال وان كان واسعاً وهو أشد ممن أخذ حداً بينه وبين شريكه لان هذا يأخذ من واحد وهذا يأخذ من جماعة المسلمين (قلت) وقد صنف أبو عبد الله بن بطه مصنفاً فيمن أخذ شيئاً من طريق المسلمين وذكر في ذلك آثاراً عن أحمد وغيره من السلف وقد ذكر هذه المسئلة غير واحد من المتقدمين والمتأخرين من أصحاب أحمد منهم الشيخ أبو محمد المقدسى - قال في المغني وما كان من الشوارع والطرق والرحبات بين العمران فليس لاحد إحياؤه سواء كان واسعاً أو ضيقاً وسواء ضيق على الناس بذلك أو لم يضيق لان ذلك يشترك فيه المسلمون وتعلق به مصالحهم فأشبهه مساجدهم ويجوز الارتفاق بالعود في الواسع من ذلك للبيع والشراء على وجه لا يضيق على أحد ولا يضر بالمارة لاتفاق أهل الامصار في جميع الاعصار على إقرار الناس على ذلك من غير انكار ولانه ارتفاق بمباح من غير اضرار فلم يمنع كالاحتياز \* قال أحمد في السابق الى دكاكين السوق غدوة فهو له الى الليل وكان هذا في سوق المدينة فيما مضى وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم منى مناخ من سبق وله ان يظلل على نفسه بما لا ضرر فيه من بارية وتابوت وكساء ونحوه لان الحاجة تدعو اليه من غير مضرة فيه وليس له البناء لادكة ولا غيرها لانه يضيق على

الناس وتمسك به المارة بالليل وللضرب بالليل والنهار ويبقى على الدوام فربما ادعى ملكه بسبب ذلك والسابق أحق به مادام فيه (قلت) هذا كله فيما إذا بني الدكة لنفسه كما يدل عليه أول الكلام وآخره ولهذا علل بأنه قد يدعى ملكه بسبب ذلك مع أن تعليله هذه المسئلة يقتضى أن المنع إنما يكون في مظنة الضرر فإذا قدر أن البناء يحاذى ما على يمينه وشماله ولا يضر بالمارة أصلاً فهذه العلة منتزعة فيه وموجب هذا التعليل الجواز إذا انتفت العلة كأحد القولين اللذين ذكرهما القاضي \* وفي الجملة في جواز البناء المختص بالباني الذي لا ضرر فيه أصلاً بأذن الامام قولان. ونظير هذا إذا أخرج روضنا أو ميزاباً إلى الطريق النافذ ولا مضرة فيه فهل يجوز بأذن الامام على قولين في مذهب أحمد (أحدهما) يجوز كما اختاره ابن عقيل وأبو البركات (والثاني) لا يجوز كما اختاره غير واحد والمشهور عن أحمد تحريماً أو تنزيهاً وذكر أبو بكر المروزي في كتابه الورع آثاراً في ذلك - منها ما نقله المروزي عن أحمد أنه سقف له داراً وجعل ميزاباً إلى الطريق فلما أصبح قال ادع لي التجار حتى يحول الماء إلى الدار - فدعوته له فحوله وقال ان يحيي القطان كانت مياهه في الطريق فعزم عليها وصيرها إلى الدار. وذكر عن أحمد أنه ذكر ورع شعيب بن حرب وأنه قال ليس لك ان تعطين الحائط لئلا يخرج إلى الطريق. وسأله المروزي عن الرجل يحتفر في فئائه البئر أو المحرم للعلو قال لا - هذا طريق المسلمين قال المروزي قلت إنما هو بئر يحفر ويسد رأسها قال أليس هي في طريق المسلمين. وسأله ابن الحكم عن الرجل يخرج إلى طريق المسلمين الكنيف أو الاسطوانة هل يكون عدلاً قال لا يكون عدلاً ولا تجوز شهادته - وروى أحمد بإسناده عن علي أنه كان يأمر بالثعالب<sup>(١)</sup> والكنف تقطع عن طريق المسلمين وعن عائذ بن عمرو المزني قال لأن يصب طيناً في حجائي<sup>(٢)</sup> أحب إلى من يصب في طريق المسلمين - قال وبلنا أنه لم يكن يخرج من داره إلى الطريق ماء السماء قال فرئى له أنه من أهل الجنة قيل له بم ذلك قال بكنت أذاء عن المسلمين. ومن جوز ذلك احتج بحديث ميزاب العباس (النوع الثاني) أن يبنى في الطريق الواسع ما لا يضر المارة لمصلحة المسلمين مثل بناء مسجد يحتاج إليه الناس أو توسيع مسجد ضيق بأدخال بعض الطريق الواسع فيه أو أخذ بعض الطريق لمصلحة المسجد مثل حانوت ينتفع به المسجد فهذا النوع يجوز في مذهب أحمد

(١) أى مسائل الماء (٢) الحجلة بالتحريض بيت كالقبة يستر بالثياب وتكون له أزرار كبار

المعروف . وكذلك ذكره أصحاب أبي حنيفة ولكن هل يقتصر الى اذن ولي الامر على روايتين  
 عن أحمد ومن أصحاب أحمد من لم يحك نزاعاً في جواز هذا النوع ومنهم من ذكر رواية ثالثة  
 بالتحريم مطلقاً . والمسئلة في كتب أصحاب أحمد القديمة والحديثة من زمن أصحابه وأصحاب أصحابه  
 الى زمن متأخرى المصنفين منهم كابي البركات وابن تيم وابن حمدان وغيرهم . والفاظ أحمد في  
 جامع الخلال والشافى لابى بكر عبد العزيز وزاد المسافر والمترجم لابى اسحق الجوزجاني وغير  
 ذلك قال اسمعيل بن سعيد الشافى سألت أحمد عن طريق واسع للمسلمين عنه غني وبهم  
 الى ان يكون مسجداً حاجة هل يجوز أن يبنى هناك مسجد قال لا بأس اذا لم يضر بالطريق  
 ومسائل اسمعيل بن سعيد هذا من أجل مسائل أحمد وقد شرحها أبو اسحق ابراهيم بن  
 يعقوب الجوزجاني في كتابه المترجم وكان خطيباً بجامع دمشق هنا وله عن أحمد مسائل وكان  
 يقرأ كتب أحمد اليه على منبر جامع دمشق فأحمد أجاز البناء هنا مطلقاً ولم يشترط اذن الامام  
 وقال له محمد بن الحكم تكره الصلاة في المسجد الذي يؤخذ من الطريق فقال أكره الصلاة  
 فيه الا ان يكون باذن الامام فهنا اشترط في الجواز اذن الامام . ومسائل اسمعيل عن أحمد  
 بعد مسائل ابن الحكم فان ابن الحكم صاحب أحمد قديماً ومات قبل موته بنحو عشرين سنة  
 وأما اسمعيل فانه كان على مذهب أهل الرأي ثم انتقل الى مذهب أهل الحديث وسأل  
 أحمد متأخراً وسأل معه سليمان بن داود الهاشمي وغيره من علماء أهل الحديث وسليمان كان  
 يُقرن بأحمد حتى قال الشافى ما رأيت ببغداد أعقل من رجلين أحمد بن حنبل وسليمان  
 ابن داود الهاشمي \* وأما الذين جعلوا في المسئلة رواية ثالثة فأخذوها من قوله في رواية  
 المروزي حكم هذه المساجد التي قد بنيت في الطريق أن تهدم وقال محمد بن يحيى الكحال قلت  
 لأحمد الرجل يزيد في المسجد من الطريق قال لا يصلي فيه — ومن لم يثبت رواية ثالثة فانه يقول  
 هذا اشارة من أحمد الى مساجد ضيقت الطريق وأضررت بالمسلمين وهذه لا يجوز بناؤها بلا  
 ريب فان في هذا جمعاً بين نصوصه فهو أولى من التناقض بينها وأبلغ من ذلك أن أحمد يجوز  
 ابدال المسجد بغيره للمصلحة كما فعل ذلك الصحابة — قال صالح بن أحمد قلت لابى المسجد  
 يخرج ويذهب أهله ترى أن يحول الى مكان آخر قال اذا كان يريد منفعة الناس فنعم والا فلا  
 قال وابن مسعود قد حول الجامع المسجد من التمارين فاذا كان على المنفعة فلا بأس والا فلا

وقد سألت أبي عن رجل بنى مسجدا ثم أراد تحويله الى موضع آخر قال ان كان الذي بنى المسجد يريد أن يحوله خوفا من ابروص أو يكون موضعه موضعاً قدراً فلا بأس \* قال أحمد حدثنا يزيد بن هرون ثنا المسعودي عن القاسم قال لما قدم عبد الله بن مسعود الى بيت المال كان سعد بن مالك قد بنى القصر واتخذ مسجداً عند أصحاب النمر قال فنقب بيت المال فأخذ الرجل الذي نقبه فكتب فيه الى عمر بن الخطاب فكتب عمر أن اقطع الرجل وانقل المسجد واجعل بيت المال في قبلة المسجد فانه ان يزال في المسجد مصلّى فتقله عبد الله فخط له هذه الخطّة . قال صالح قال أبي يقال ان بيت المال نقب في مسجد الكوفة فحول عبد الله بن مسعود المسجد . موضع التأذين اليوم في موضع المسجد العتيق يعني أحمد ان المسجد الذي بناه ابن مسعود كان موضع التأذين في زمان أحمد وهذا المسجد هو المسجد العتيق ثم غير مسجد الكوفة مرة ثانية \* وقال أبو الخطاب سئل أبو عبد الله يحول المسجد قال اذا كان ضيقاً لا يسع أهله فلا بأس . أن يحول الى موضع أوسع منه وجوز أحمد أن يرفع المسجد الذي على الارض ويبني تحته سقاية للمصاحبة وان تنازع الجيران فقال بعضهم نحن شيوخ لا نصعد في الدرج واختار بعضهم بناءه فقال أحمد ينظر الى ما يختار الاكثر وقد تأول بعض أصحابه هذا على أنه ابتداء البناء ومحققو أصحابه يعلمون أن هذا التأويل خطأ لان نصوصه في غير موضع صريحة بتحويل المسجد فاذا كان أحمد قد أفتى بما فعله الصحابة حيث جعلوا المسجد غير المسجد لاجل المصلحة مع ان حرمة المسجد أعظم من حرمة سائر البقاع فانه قد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أحب البقاع الى الله مساجدها وأبغض البقاع الى الله أسواقها فاذا جاز جعل البقعة المحترمة المشتركة بين المسامين بقعة غير محترمة للمصلحة فلأن يجوز جعل المشتركة التي ليست محترمة كالطريق الواسع بقعة محترمة ونابعة للبقعة المحترمة بطريق الاولى والاخرى فانه لا ريب أن حرمة المساجد أعظم من حرمة الطرقات وكلاهما منفعة مشتركة

هو فصل في الامور المتعلقة بالامام متعلقة بنوابه فما كان الى الاحكام فأمر الحاكم الذي هو نائب الامام فيه كامر الامام مثل تزويج الايامى والنظر في الوقوف واجرائها على شروط واقفيها وعمارة المساجد ووقوفها حيث يجوز للامام فعل ذلك فما جاز<sup>(١)</sup> لثابته فيه واذا كانت

(١) يباح بالاصل ولعل الاصل فما جاز للامام التصرف فيه جاز لثابته التصرف فيه والله أعلم اهـ مصححه

المسئلة من مسائل الاجتهاد التي شاع فيها النزاع لم يكن لاحد أن ينكر على الامام ولا على نائبه من حاكم وغيره ولا ينقض مافعله الامام ونوابه من ذلك وهذا اذا كان البناء في الطريق وان كان متصلا بالطريق عند أكثر العلماء مالك والشافعي وأحمد . وكذلك فناء الدار ولكن هل الفناء ملك لصاحب الدار أو حق من حقوقها فيه وجهان في مذهب أحمد (أحدهما) أنه مملوك لصاحبها وهو مذهب مالك والشافعي حتى قال مالك في الألفية التي في الطريق يكرها أهلها فقال ان كانت ضيقة تضر بالمسلمين وصنع شيء فيها منعوا ولم يمكنوا . وأما كل فناء اذا انتفع به أهله لم يضيق على المسلمين في ممرهم فلا أرى به بأسا . قال الطحاوي وهذا يدل على انه كان يرى الألفية مملوكة لأهلها اذا جاز أجزائها فيبني ان لا يفسد البيع بشرطها - قال والذي يدل عليه قول الشافعي أنه ان كان فيه صلاح للدار فهو ملك لصاحبها الا أنه لا يجوز بيعه عنده وذكر الطحاوي أن مذهب أبي حنيفة ان الألفية لجماعة المسلمين غير مملوكة كسائر الطريق \* والذي ذكره القاضي وابن عقيل وغيرهما من أصحاب أحمد هو الوجه الثاني وهو أن الارض تملك دون الطريق الا أن صاحب الارض أحق بالمرافق من غيره ولذلك هو أحق بفناء الدار من غيره وهذا مذهب أحمد في السكلا النابت في ملكه أنه أحق به من غيره وان كان لا يملكه<sup>(١)</sup> على قول الجمهور مالك والشافعي وأحمد<sup>(٢)</sup> فاذا كان البناء في فناء المسجد والدار فانه أحق بالجواز منه في جادة الطريق وقد ثبت في الصحيح عن عائشة أن أبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه اتخذ مسجدا بفناء داره وهذا كالبطحاء التي كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعلها خارج مسجدا رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن يتحدث ويفعل ما يئسان عنه المسجد فلم يكن مسجدا ولم يكن كالطريق بل<sup>(٣)</sup> اختصاص بالمسجد فمثل هذه يجوز البناء فيها بطريق الأولى والبناء كالدخالات التي تكون منحرفة عن جادة الطريق متصلة بالدار والمسجد ومتصلة بالطريق وأهل الطريق لا يحتاجون اليها الا اذا قدر رحبة خارجة عن العادة وهي تشبه الطريق الذي ينفذ المتصل بالطريق النافذ فان هذا كله أحق من غيرهم ولو أردوا أن يبنوا فيه ويجعلوا عليه بابا جاز عند الأكثرين لما تقدم - وعند أبي حنيفة ليس لهم ذلك لمافيه من ابطال حق غيرهم من الدخول اليه عند الحاجة . والا كثرون يقولون حقهم فيه انما هو جواز الانتفاع اذا لم يحجر عليه أصحابه

(١) بياض باحد الاصاين (٢) بياض باحد الاصاين أيضا (٣) بياض أيضا



كما يجوز الانتفاع بالصحراء المملوكة على وجه لا يضر بأصحابها كالصلاة فيها والمقيل فيها ونزول المسافرين فيها فإن هذا جائز فيها وفي أفنية الدور بدون إذن المالك عند جماهير العلماء وذكر أصحاب الشافعي في الانتفاع بالفناء بدون إذن المالك قولين وذكر بعض أصحاب أحمد في الصحراء وجهها بالمنع من الصلاة فيها وهو بعيد على نصوص أحمد وأصوله فإنه يجوز أكل الثمرة في مثل ذلك فكيف بالمنافع التي لا تضره ويجوز على المنصوص عنه رعي السكلا في الأرض المنصوبة فيدخلها بفير إذن صاحبها لاحتل السكلا وإن كان من أصحابه من منع ذلك. وأما الانتفاع الذي لا يضر بوجه فهو كالاستغلال بظله والاستضاءة بناره ومثل هذا لا يحتاج إلى إذن فإذا حصر عليها صاحبها صارت ممنوعة ولهذا يفرق بين الثمار التي ليس عليها حائط ولا ناطور فيجوز فيها من الاكل بلا عوض مالا يجوز في المنوعة على مذهب أحمد إما مطلقا وإما للمحتاج وإن لم ينجز الحمل وإذا جاز البناء في فناء المالك لصاحبه ففي فناء المسجد للمسجد بطريق الأولى. وفناء الدار والمسجد لا يختص بناحية الباب بل قد يكون من جميع الجوانب قال القاضي وابن عقيل وغيرهما إذا كان المحيا أرضا كان أحق بفنائها فلو أراد غيره أن يحفر في أصل حائطه بثرا لم يكن له ذلك وكذلك ذكر أبو حامد والماوردي وغيرهما من أصحاب الشافعي والله أعلم \*

المسئلة الثالثة والاربعون في اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم بصحيح العقول \* قال الشيخ الحمد لله رب العالمين وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا \* أما بعد اعلم أنه يجب على كل بالغ عاقل من الانس والجن أن يشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيذا . أرسله الى جميع انماق انهم وكنهم وعربهم وعجمهم وفرسهم وهندهم وبربرهم ورومهم وسائر أصناف العجم أسودهم وأبيضهم . والراد بالعجم من ليس بعربي على اختلاف السننهم فحمد صلى الله عليه وسلم أرسل الى كل أحد من الانس والجن كتابهم وغير كتابهم في كل ما يتعلق بدينه من الامور الباطنة والظاهرة في عقائده وحقائقه وطرائقه وشرائعه فلا عقيدة الا بعقيدته ولا حقيقة الا حقيقته ولا طريقة الا طريقته ولا شريعة الا شريعته ولا يصل أحد من الخلق الى الله والى رضوانه وجنته وكرامته وولايته الا بتبائعه بآطنا وظاهرا

في الافعال والاعمال الباطنة والظاهرة في أقوال القلب وعقائده وأحوال القلب وحقائقه وأقوال  
 اللسان وأعمال الجوارح وليس لله وليّ الا من اتبعه باطنا وظاهرا فصدقه فيما أخبر به من  
 الغيوب والتزم طاعته فيما فرض على الخلق من أداء الواجبات وترك المحرمات. فمن لم يكن له مصدقا  
 فيما أخبر ملتزما لطاعته فيما أوجب وأمر<sup>(١)</sup> في الامور الباطنة التي في القلوب والاعمال  
 الظاهرة التي على الابدان لم يكن مؤمنا فضلا عن أن يكون وليا لله. ولو حصل له من خوارق  
 العادات ما ذاعسى أن يحصل فانه لا يكون مع تركه لفعل الماء. و ترك المحظور من أداء الواجبات  
 من الصلاة وغيرها بطهارتها وواجباتها الا من أهل الاحوال الشيطانية المبعدة لصاحبها عن الله  
 المقربة الى سخطه وعذابه لكن من ليس بمكلف من الاطفال والمجانين قد رفع القلم عنهم  
 فلا يعاقبون وليس لهم من الايمان بالله وتقواه باطنا وظاهرا ما يكونون به من أولياء الله المتقين  
 وحزبه المفليحين وجنده الغالبين لكن يدخلون في الاسلام تبعا لا بأنهم كما قال تعالى (والذين  
 آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم وما ألتناهم من عملهم من شيء كل امرئ بما  
 كسب رهين) وهم مع عدم العقل لا يكونون ممن في قلوبهم حقائق الايمان ومعارف أهل ولاية  
 الله وأحوال خواص الله لان هذه الامور كلها مشروطة بالعقل فالجنون مضاد العقل والتصديق  
 والمعرفة واليقين والهدى والثناء وانما يرفع الله الذين آمنوا والذين أوتوا العلم درجات. فالجنون  
 وان كان الله لا يعاقبه ويرحمه في الآخرة فانه لا يكون من أولياء الله المقربين والمقتصدين  
 الذين يرفع الله درجاتهم. ومن ظن ان أحدا من هؤلاء الذين لا يؤدون الواجبات ولا يتركون  
 المحرمات سواء كان عاقلا أو مجنونا أو مولها أو متولها فن اعتقد أن أحدا من هؤلاء من أولياء  
 الله المتقين وحزبه المفليحين وعباده الصالحين وجنده الغالبين السابقين المقربين والمقتصدين الذين  
 يرفع الله درجاتهم بالعلم والايمان مع كونه لا يؤدي الواجبات ولا يترك المحرمات كان المعتقد  
 لولاية مثل هذا كافرا مرتدا عن دين الاسلام غير شاهد لمحمد صلى الله عليه وسلم بأنه رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم بل هو مكذب لمحمد صلى الله عليه وسلم فيما شهد به لان محمدا أخبر  
 عن الله أن أولياء الله هم المتقون المؤمنون قل تعالى (ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم  
 يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون) وقال تعالى (يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى

وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إذا كرمكم عند الله أتقاكم) والتقوى أن يعمل الرجل بطاعة الله على نور من الله يرجو رحمة الله وأن يترك معصية الله على نور من الله يخاف عذاب الله ولا يتقرب إلى الله إلا بأداء فرائضه ثم بأداء نوافله قال تعالى ما تقرب إلى عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه ولا يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه كما جاء في الحديث الصحيح الإلهي الذي رواه البخاري \*

هو فصل \* ومن أحب الأعمال إلى الله وأعظم الفرائض عنده الصلوات الخمس في مواقيتها وهي أول ما يحاسب عليها العبد من عمله يوم القيامة وهي التي فرضها الله تعالى بنفسه ليلة المعراج لم يجعل فيها بينه وبين محمد واسطة وهي عمود الاسلام الذي لا يقوم إلا به وهي أهم أسر الدين كما كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب يكتب إلى عماله إن أهم أمركم عندي الصلاة فن حفظها وحافظ عليها حفظ دينه \* ومن ضيعها كان لما سواها من عمله أشد إضاعة وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بين العبد وبين الشرك ترك الصلاة وقال العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فن تركها فقد كفر \* فمن لم يعتد وجوبها على كل عاقل بالغ إلا الحائض والنفساء فهو كافر مرتد باتفاق أئمة المسلمين وإن اعتقد أنها عمل صالح وأن الله يحبها ويثيب عليها وصلى مع ذلك وقام الليل وصام النهار وهو مع ذلك لا يعتد وجوبها على كل بالغ فهو أيضا كافر مرتد حتى يعتد أنها فرض واجب على كل بالغ عاقل. ومن اعتقد أنها تسقط عن بعض الشيوخ العارفين والمكاشفين والواصلين أو أن الله خواصا لا تجب عليهم الصلاة بل قد سقطت عنهم لوصولهم إلى حضرة القدس أو لاستغنائهم عنها بما هو أهم منها أو أولى أو أن المقصود حضور القلب مع الرب أو أن الصلاة فيها تفرقة فذا كان العبد في جمعيته مع الله فلا يحتاج إلى الصلاة بل المقصود من الصلاة هي المعرفة فإذا حصلت لم يحتاج إلى الصلاة فإن المقصود أن يحصل لك خرق عادة كالطيران في الهواء والمشي على الماء أو ملء الأوعية ماء من الهواء أو تفوير المياه واستخراج ما تحتها من الكوز وقتل من يبعثه بالأحوال الشيطانية فتى حصل له ذلك استغنى عن الصلاة ونحو ذلك — أو أن الله رجالا خواصا لا يحتاجون إلى متابعة محمد صلى الله عليه وسلم بل استغنوا عنه كما استغنى الخضر عن موسى أو أن كل من كشف وطار في الهواء أو هشي على الماء فهو ولي سواء صلى أو لم يصل — أو اعتقد أن الصلاة تقبل

من غير طهارة أو أن المولحين والمتولحين والمجانين الذين يكونون في المقابر والمزابل والطهارات والخلانات والقمامين وغير ذلك من البقاع وهم لا يتوضئون ولا يصلون الصلوات المفروضات فن اعتقد ان هؤلاء أولياء فهو كافر مرتد عن الاسلام باتفاق أئمة الاسلام ولو كان في نفسه زاهدا عابدا فالرهبان أزهد وأعبد وقد آمنوا بكثير مما جاء به الرسول وجهورهم يعظمون الرسول ويعظمون اتباعه ولكنهم لم يؤمنوا بجميع ما جاء به بل آمنوا ببعض وكفروا ببعض فصاروا بذلك كافرين كما قال تعالى (ان الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسوله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلا أولئك هم الكافرون حقا وأعتدنا للكافرين عذابا مهينا) والذين آمنوا بالله ورسوله ولم يفرقوا بين أحد منهم أولئك سوف يؤتيهم أجورهم وكان الله غفورا رحيما \* ومن كان مسلوب العقل أو مجنونا فغايته أن يكون القلم قد رفع عنه فليس عليه عقاب ولا يصح إيمانه ولا صلاته ولا صيامه ولا شيء من أعماله فان الأعمال كلها لا تقبل الا مع العقل فن لا عقل له لا يصح شيء من عبادته لافرائضه ولا نوافله ومن لا فريضة له ولا نافلة ليس من أولياء الله ولهذا قال تعالى (ان في ذلك لآيات لاوى انتهى) أي العقول وقال تعالى (هل في ذلك قسم لذي حجر) أي لذي عقل وقال تعالى (فتنقون يا أولى الألباب) وقال (ان شر الذباب عند الله الصم البكم الذين لا يمعنون) وقال تعالى (انا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون) فانما مدح الله وأثنى على من كان له عقل فاما من لا يعقل فان الله لم يحمده ولم يثن عليه ولم يذكره بخير قط بل قال تعالى عن أهل النار (وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير) وقال تعالى (ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والانس لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها أولئك كالانعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون) وقال (أم تحسب أن أكرمهم يسمعون أو يمعنون انهم الا كالانعام بل هم أضل سبيلا) فن لا عقل له لا يصح إيمانه ولا فرضه ولا نفعه ومن كان يهوديا أو نصرانيا ثم جن وأسلم بعد جنونه لم يصح اسلامه لا باطنا ولا ظاهرا. ومن كان قد آمن ثم كفر وجن بعد ذلك فخكه حكم الكفار — ومن كان مؤمنا ثم جن بعد ذلك أثيب على إيمانه الذي كان في حال عقله ومن ولد مجنونا ثم استمر جنونه لم يصح منه إيمان ولا كفر. وحكم المجنون حكم الطفل اذا كان أبوه مسلما كان مسلما تبعا لأبويه باتفاق المسلمين وكذلك

إذا كانت أمه مسلمة عند جمهور العلماء كأبي حنيفة والشافعي وأحمد . وكذلك من جن بعد الإسلامه  
يثبت لهم حكم الإسلام تبعاً لآبائهم . وكذلك المجنون الذي ولد بين المسلمين يحكم له بالإسلام  
ظاهراً تبعاً لآبائه أو لأهل الدار كما يحكم بذلك للأطفال لاجل إيمان قلم به فأطفال المسلمين  
ومجانينهم يوم القيامة تبع لآبائهم وهذا الإسلام لا يوجب له مزية على غيره ولا أن يصير به من  
أولياء الله المتقين الذين يتقربون إليه بالفرائض والنوافل وقد قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا  
الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا) فهي الله  
عز وجل عن قربان الصلاة إذا كانوا سكارى حتى يعلموا ما يقولون . وهذه الآية نزلت باتفاق  
العلماء قبل أن تحرم الخمر بالآية التي أنزلها الله في سورة المائدة . وقد روى أنه كان سبب نزولها  
أن بعض الصحابة صلى بأصحابه وقد شرب الخمر قبل أن تحرم فخط فخط في القراءة فأنزل الله  
هذه الآية فإذا كان قد حرم الله الصلاة مع السكر والشرب الذي لم يحرم حتى يعلموا ما يقولون  
علم أن ذلك يوجب أن لا يصلي أحد حتى يعلم ما يقول . فمن لم يعلم ما يقول لم يحل له الصلاة وإن كان  
عقله قد زال بسبب غير محرم ولهذا اتفق العلماء على أنه لا تصح صلاة من زال عقله بأي سبب زال  
فيكيف بالمجنون وقد قال بعض المفسرين وهو يروى عن الضحاك لا تقربوها وأنتم سكارى من  
النوم . وهذا إذا قيل إن الآية دلت عليه بطريق الاعتبار أو شمول معنى اللفظ العام والا فلا ريب  
أن سبب نزول الآية كان السكر من الخمر واللفظ صريح في ذلك والمعنى الآخر صحيح أيضاً  
وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا قام أحدكم يصلي بالليل فاستمع  
القرآن على لسانه فليرقد فإنه لا يدري لعله يريد أن يستغفر فيسب نفسه — وفي لفظ إذا قام يصلي  
فنعس فليرقد فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة مع النعاس الذي يغلط معه النعاس  
وقد احتج العلماء بهذا على أن النعاس لا ينقض الوضوء اذ لو نقض بذلك لبطلت الصلاة أو  
لوجب الخروج منها لتجديد الطهارة والنبي صلى الله عليه وسلم إنما علل ذلك بقوله فإنه لا يدري  
لعله يريد أن يستغفر فيسب نفسه فعلم أنه قصد النهي عن الصلاة لمن لا يدري ما يقول وإن  
كان ذلك بسبب النعاس . وطرد ذلك أنه ثبت عنه في الصحيح أنه قال لا يصلي أحدكم وهو يدافع  
الأخبثين ولا بمحضرة طعام لما في ذلك من شغل القلب — وقال أبو الدرداء من فقه الرجل أن  
يبدأ بحاجته فيقضيها ثم يقبل على صلاته وقلبه فارغ فإذا كانت الصلاة محرمة مع ما ينزل العقل

ولو كان بسبب مباح حتى يعلم ما يقول كانت صلاة المجنون ومن يدخل في مسعى المجنون وان سعى ، ولها أو متولها أولى أن لا تجوز صلاته . ومعلوم أن الصلاة أفضل العبادات كما في الصحيحين عن ابن مسعود أنه قال قلت للنبي صلى الله عليه وسلم أى العمل أحب الى الله قال الصلاة على وقتها - قلت ثم أى قال بزوال الدين - قلت ثم أى قال الجهاد - قال حدثني بهن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو استزده لزدني . وثبت أيضا في الصحيحين عنه انه جعل أفضل الاعمال ايمان بالله وجهاد في سبيله ثم الحج المبرور ولا منافاة بينهما فان الصلاة داخلة في مسعى الايمان بالله كما دخلت في قوله تعالى ( وما كان الله ليضيع ايمانكم ) قال البراء بن عازب وغيره من السلف أى صلاتكم الى بيت المقدس ولهذا كانت الصلاة كالايان لا تدخلها الثيابة بحال فلا يصلى أحد عن أحد الفرض لا المندر ولا لغير عذر كما لا يؤمن أحد عنه ولا تسقط بحال كما لا يسقط الايمان بل عابه الصلاة مادام عقله حاضرا وهو متأكد من فعل بعض أفعالها فاذا عجز عن جميع الافعال ولم يقدر على الأقوال فهل يصلى بتحريك طرفه ويستحضر الافعال بقلبه . فيه قولان للعلماء وان كان الاظهر أن هذا غير مشروع . فاذا كان كذلك تبين أن من زال عقله فقد حرم ما يتقرب به الى الله من فرض ونفل والولاية هي الايمان والتقوى المتضمنة للتقرب بالفرائض والنوافل فقد حرم ما به يتقرب أولياء الله اليه لكنه مع جنونه قد رفع القلم عنه فلا يعاقب كما لا يعاقب الاطفال واليهام اذ لا تكليف عليهم في هذه الحال . ثم ان كان مؤمنا قبل حدوث الجنون به وله أعمال صالحة وكان يتقرب الى الله بالفرائض والنوافل قبل زوال عقله كان له من ثواب ذلك الايمان والعمل الصالح ما تقدم وكان له من ولاية الله تعالى بحسب ما كان عليه من الايمان والتقوى كما لا يسقط ذلك بالموت بخلاف ما لو ارتد عن الاسلام فان الردة تحبط الاعمال وليس من السيئات ما يحبط الاعمال الصالحة الا الردة كما أنه ليس من الحسنات ما يحبط جميع السيئات الا التوبة فلا يكتب للمجنون حال جنونه مثل ما كان يعمل في حال إفاقته كما لا يكون مثل ذلك لسيئاته في زوال عقله فالاعمال المسكرة والنوم<sup>(١)</sup> لانه في هذه الحال ليس له قصد صحيح ولا يمكن في الحديث الصحيح عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم - وفي الصحيح عن

(١) فالاعمال المسكرة والنوم كذا بالاصحاب وفي العبارة سقط ونحريف والله أعلم اهـ مع صححه

النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في غزوة تبوك إن بالمدينة لرجالا ما سرتهم مسيرا ولا قطعهم واديا الا كانوا معكم قالوا وهم بالمدينة قال وهم بالمدينة حبسهم العذر فهؤلاء كانوا قاصدين للعمل الذي كانوا يعملونه راغبين فيه لكن عجزوا فصاروا بمنزلة العامل بخلاف من زال عقله فانه ليس له قصد صحيح ولا عبادة أصلا بخلاف أولئك فان لهم قصدا صحيحا يكتب لهم به الثواب. وأما ان كان قبل جنونه كافرا أو فاسقا أو مذنباً لم يكن حدوث الجنون به مزيلا لما ثبت من كفره وفسقه ولهذا كان من جن من اليهود والنصارى بعد تهوده وتنصره محشورا معهم—وكذلك من جن من المسلمين بعد إيمانه وتقواه محشور مع المؤمنين من المتقين. وزوال العقل بجنون أو غيره سواء سمي صاحبه مولها أو متولها لا يوجب مزيد حال صاحبه من الايمان والتقوي ولا يكون زوال عقله سببا لمزيد خيره ولا صلاحه ولا ذنبه ولكن الجنون يوجب زوال العقل فيبقى على ما كان عليه من خير وشر لا أنه يزيد ولا ينقصه لكن جنونه يحرمه الزيادة من الخير كما أنه يمنع عقوبته على الشر—وأما ان كان زوال عقله بسبب محرم كشرب الخمر وأكل الحشيشة أو كان يحضر السماع الملعن فيستمع حتى يغيب عقله أو الذي يتعبد بعبادات بدعية حتى يفتن به بعض الشياطين فيغيروا عقله أو يأكل بنجاً يزيل عقله فهؤلاء يستحقون الذم والعقاب على ما أزالوا به العقول. وكثير من هؤلاء يستجاب الحال الشيطاني بأن يفعل ما يحبه فيرقص رقصا عظيما حتى يغيب عقله أو يفتن ويخور حتى يبيته الحال الشيطاني وكثير من هؤلاء يقصد التوله حتى يصير مولها. فهؤلاء كلهم من حزب الشيطان وهذا معروف من غير واحد منهم \* واختلف العلماء هل هم مكلفون في حال زوال عقلهم والاصل مسألة السكران والمنصوص عن الشافعي وأحمد وغيرهما أنه مكلف حال زوال عقله—وقال كثير من العلماء ليس مكلفا وهو أحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد وأحمدى الروايتين عن أحمد أن طلاق السكران لا يقع وهذا أظهر القولين ولم يقل أحد من العلماء ان هؤلاء الذين زال عقلهم بمثل هذا يكونون من أولياء الله الموحدين المقربين وحزبه المفلحين. ومن ذكره العلماء من عقلاء المجانين الذين ذكروهم بخير فهم من القسم الاول الذين كان فيهم خير ثم زالت عقولهم. ومن علامة هؤلاء أنهم اذا حصل لهم في جنونهم نوع من الصحو تكلموا بما كان في قلوبهم من الايمان لا بالكفر والبهتان بخلاف غيرهم ممن يتكلم اذا حصل له نوع أفاقه بالكفر والشرك ويهذى في زوال

عقله بالكفر فهذا انما يكون كافرا لا مسلما ومن كان يهذى بكلام لا يعقل بالفارسية أو التركية أو البربرية وغير ذلك مما يحصل لبعض من يحضر السماع ويحصل له وجد يغيب عقله حتى يهذى بكلام لا يعقل أو بغير العربية فهؤلاء انما يتكلم على ألسنتهم الشيطان كما يتكلم على لسان المصروع \* ومن قال ان هؤلاء أعطاهم الله عقولا وأحوالاً فأتى أحوالهم وأذهب عقولهم وأسقط ما فرض عليهم بما سلب - قيل قولك وهب الله لهم أحوالاً كلام بجمل فإن الأحوال تنقسم الى حال رحمان وحال شيطان وما يكون لهؤلاء من خرق عادة بمكاشفة وتصرف عجيب فتارة يكون من جنس ما يكون للسحرة والكهان وتارة يكون من الرحمن من جنس ما يكون من أهل التقوى والايان فإن كان هؤلاء في حال عقولهم كانت لهم مواهب إيمانية وكانوا من المؤمنين المتقين فلا ريب أنه اذا زالت عقولهم سقطت عنهم الفرائض بما سلب من العقول - وان كان ما أعطوه من الأحوال الشيطانية كما يعطاه المشركون وأهل الكتاب والمنافقون فهؤلاء اذا زالت عقولهم لم يخرجوا بذلك مما كانوا عليه من الكفر والفسوق كما لم يخرج الاولون عما كانوا عليه من الايمان والتقوى كما أن نوم كل واحد من الطائفتين وموته واغماه لا يزيل حكم ما تقدم قبل زوال عقله من ايمانه وطاعته أو كفره وفسقه بزوال العقل غايته أن يسقط التكليف ورفع القلم لا يوجب حمدا ولا مدحا ولا ثوابا ولا يحصل لصاحبه بسبب زوال عقله موهبة من مواهب أولياء الله ولا كرامة من كرامات الصالحين بل قد رفع القلم عنه كما قد يرفع القلم عن النائم والمنعمى عليه والميت ولا مدح في ذلك ولا ذم بل النائم أحسن حالا من هؤلاء. ولهذا كان الانبياء عليهم السلام ينامون وليس فيهم مجنون ولا موله والنبي صلى الله عليه وسلم يجوز عليه النوم والاغماه ولا يجوز عليه الجنون وكان نبينا محمد صلى الله عليه وسلم تنام عيناه ولا ينام قلبه وقد أغمى عليه في مرضه . وأما الجنون فقد نزه الله أنبياءه عنه فإنه من أعظم نقائص الانسان اذ كمال الانسان بالعقل ولهذا حرم الله ازالة العقل بكل طريق وحرم ما يكون ذريعة الى ازالة العقل كشرب الخمر فحرم الفطرة منها وان لم تزل العقل لانها ذريعة الى شرب الكثير الذي يزيل العقل فكيف يكون مع هذا زوال العقل سببا أو شرطا أو مقربا الى ولاية الله كما يظنه كثير من أهل الضلال حتى قال قائلهم في هؤلاء \*  
هم معشر حلوا النظام وخرقوا السـياج فلا فرض لديهم ولا نفل



مجانين الا أنه سر جنونهم عزيز على أبوابه يسجد العقل  
فهذا كلام ضال بل كافر يظن أن للمجنون سرا يسجد العقل على بابه وذلك لما رآه من  
بعض المجانين من نوع مكاشفة أو تصرف عجيب خارق للعادة ويكون ذلك بسبب ما اقترن  
به من الشياطين كما يكون للسحرة والكهان فيظن هذا الضال أن كل من كاشف أو خرق  
عادة كان وليا لله. ومن اعتقد هذا فهو كافر بإجماع المسلمين<sup>(١)</sup> اليهود والنصارى فإن كثيرا  
من الكفار والمشركين فضلا عن أهل الكتاب يكون لهم من المكاشفات وخرق العادات  
بسبب شياطينهم أضغاث ملهؤلاء لانه كلما كانت الرجل أضل واكفر كان الشيطان اليه  
أقرب لئلا لا بد في جميع مكاشفة هؤلاء من الكذب والبهتان ولا بد في أعمالهم من فجور  
وطغيان كما يكون لأخوانهم من السحرة والكهان قال الله تعالى (هل أنبئكم على من تنزل  
الشياطين تنزل على كل أفك أثيم) فكل من تنزلت عليه الشياطين لا بد أن يكون فيه كذب  
وفجور من أى قسم كان والنبي صلى الله عليه وسلم قد أخبر أن أولياء الله هم الذين يتقربون  
اليه بالفرائض وحزبه المفلحون وجنبد المالبون وعباده الصالحون فن اعتقد فيمن لا يفعل  
الفرائض ولا التوافل أنه من أولياء الله المتقين إما لعدم عقله أو جهله أو لغير ذلك فن اعتقد  
في مثل هؤلاء انه من أولياء الله المتقين وحزبه المفلحين وعباده الصالحين فهو كافر مرتد عن  
دين رب العالمين واذا قال انا أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله كان من  
الكاذبين الذين قيل فيهم (إذا جاءك المنافقون قاوا نشهد انك رسول الله والله يعلم انك لرسوله  
والله يشهد ان المنافقين لكاذبون اتخذوا أيمانهم جنة فصدوا عن سبيل الله انهم ساء ما كانوا  
يعملون ذلك بأنهم آمنوا ثم كفروا فطبع على قلوبهم فهم لا يفقهون) \* وقد ثبت في الصحيح عن  
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من ترك ثلاث جمع تهاونا من غير عذر طبع الله على قلبه فإذا  
كان طبع على قلب من ترك الجمع وان صلى الظهر فكيف بمن لا يصلي ظهرا ولا جمعة ولا فريضة  
ولا نافلة ولا يتطهر للصلاة لا الطهارة الكبرى ولا الصغرى فهذا لو كان قبل مؤمنا وكان  
قد طبع على قلبه كان كافرا مرتدا بما تركه ولم يعتد وجوبه من هذه الفرائض وان اعتقد  
أنه مؤمن كان كافرا مرتدا فكيف يعتد أنه من أولياء الله المتقين وقد قال تعالى في صفة

(١) بياض بالاصلين

المتناقضين ( استحوذ عليهم الشيطان ) أى استولى يقال حاذ الابل حوذا اذا استاقها فالذين استحوذ عليهم الشيطان فساقهم الى خلاف ما أمر الله به ورسوله قال تعالى ( ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا ) أى تزعمهم ازعاجا فهؤلاء استحوذ عليهم الشيطان فأنسأهم ذكر الله ( أولئك حزب الشيطان الا ان حزب الشيطان هم الخاسرون ) - وفى السنن عن أبى الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما من ثلاثة فى قرية لا يؤذن ولا تقام فيهم الصلاة الا استحوذ عليهم الشيطان فأى ثلاثة كانوا من هؤلاء لا يؤذن ولا تقام فيهم الصلاة كانوا من حزب الشيطان . استحوذ عليهم لا من أولياء الرحمن الذين أكرمهم فان كانوا عبادا زهادا ولهم جوع وسهر وصمت وخلوة كرهبان الديارات والمقيمين فى الكهوف والمغارات كأهل جبل لبنان وأهل جبل الفتح الذى بأسون وجبل ليدون ومنارة الدم بجبل قاسيون وغير ذلك من الجبال والبقاع التى يقصدها كثير من العباد لجمال الفضل ويملون فيها خلوات ورياضات من غير أن يؤذن وتقام فيهم الصلاة الخمس بل يتعبدون بعبادات لم يشرعها الله ورسوله بل يعبدونه بأذواقهم ومواجيدهم من غير اعتبار لآحوالهم بالكتاب والسنة ولا قصد للمتابعة لرسول الله الذى قال الله فيه ( قل ان كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم ) الآية فهؤلاء أهل البدع والضلالات من حزب الشيطان لا من أولياء الرحمن فمن شهد لهم بولاية الله فهو شاهد زور كاذب . وعن طريق الصواب ناكب . ثم ان كان قد عرف أن هؤلاء مخالفون للرسول وشهد مع ذلك انهم من أولياء الله فهو مرتد عن دين الاسلام إما مكذب للرسول وإما شاك فيما جاء به مرتاب وإما غير متقاده بل يخالف له جحوداً وعناداً واتباعاً لهواه وكل من هؤلاء كافر وأما ان كان جاهلاً بما جاء به الرسول وهو معتقد مع ذلك أنه رسول الله الى كل أحد فى الامور الباطنة والظاهرة وأنه لا طريق الى الله الا باتباعه صلى الله عليه وسلم لكن ظن أن هذه العبادات البدعية والحقائق الشيطانية هى مما جاء بها الرسول ولم يعلم أنها من الشيطان لجهله بسنته وشريعته ومنهاجه وطريقته وحقيقته لا لقصد مخالفته ولا يرجو الهدى فى غير متابعتة فهذا يبين له الصواب ويعرف ما به من السنة والكتاب فان تاب وأتاب والا لحق بالقسم الذى قبله وكان كافراً مرتداً ولا تنجيته عبادته ولا زهادته من عذاب الله كما لم ينج من ذلك الرهبان وعباد الصلبان وعباد النيران وعباد الاوثان . مع كثرة

من فيهم ممن له خوارق شيطانية ومكاشفات شيطانية قال تعالى ( قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ) قال سعد بن أبي وقاص وغيره من السلف نزلت في أصحاب الصوامع والديارات وقد روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وغيره<sup>(١)</sup> أنهم كانوا<sup>(٢)</sup> الحزورية ونحوهم من أهل البدع والضلالات وقال تعالى ( هل أنبئكم على من تنزل الشياطين تنزل على كل أفاك أثيم ) فلا فاك هو الكذاب والأثيم الفاجر كما قال (لنسفعا بالناسية ناصية كاذبة خاطئة) ومن تكلم في الدين بلا علم كان كاذبا وإن كان لا يعتمد الكذب كما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم لما قالت له سبيعة الأسلمية وقد توفي عنها زوجها سعد بن خولة في حجة الوداع فكانت حاملا فوضعت بعد موت زوجها بلبال فلائل فقال لها أبو السنابل بن معك ما أنت بنا كحة حتى يعضى عليك آخر الاجلين فقال النبي صلى الله عليه وسلم كذب أبو السنابل بل حلت فانكحي وكذلك لما قال سلمة بن الأكوع أنهم يقولون ان عامرا قتل نفسه وحبط عمله فقال كذب من قالها انه لجاهد مجاهد وكان قاتل ذلك لم يعتمد الكذب فانه كان رجلا صالحا وقد روى انه كان أسيد ابن الحضير لـ كنه لما تكلم بلا علم كذبه النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال أبو بكر وابن مسعود وغيرهما من الصحابة فيما يفتون فيه باجتهادهم ان يكن صوابا فمن الله وان يكن خطأ فهو مني ومن الشيطان والله ورسوله بريان منه فاذا كن خطأ المجتهد المغمور له هو من الشيطان فكيف بمن تكلم بلا اجتهاد يبيع له الكلام في الدين فهذا خطؤه أيضا من الشيطان مع انه يعاقب عليه اذا لم يتب والمجتهد خطؤه من الشيطان وهو مغفور له كما أن الاحتلام والنسيان وغير ذلك من الشيطان وهو مغفور بخلاف من تكلم بلا اجتهاد يبيع له ذلك فهذا كذب آثم في ذلك وان كانت له حسنات في غير ذلك فان الشيطان ينزل على كل انسان ويوحى بحسب موافقته له ويطرد بحسب اخلاصه لله وطاعته له قال تعالى ( إن عبادي ليس لك عليهم سلطان ) وعباده هم الذين عبدوه بما أمرت به رسله من أداء الواجبات والمستحبات وأما من عبده بغير ذلك فانه من عباد الشيطان لا من عباد الرحمن قال تعالى ( ألم أعهد إليكم يا بني آدم أن لا تعبدوا الشيطان انه ليكم عدو مبين وان اعبدوني هذا صراط مستقيم ولقد أضل منكم جبلا كثيرا )

(١) يياض باحد الاصلين (٢) يياض بالاصلين

أفلم تكونوا تعلمون) والذين يعبدون الشيطان أكثرهم لا يعرفون أنهم يعبدون الشيطان بل قد يظنون أنهم يعبدون الملائكة أو الصالحين كالذين يستغيثون بهم ويسجدون لهم فهم في الحقيقة انما عبدوا الشيطان وان ظنوا أنهم يتوسلون ويستشفعون بعباد الله الصالحين قال تعالى (ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقول للملائكة أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون قالوا سبحانك أنت ولينا من دونهم بل كانوا يعبدون الجن أكثرهم بهم مؤمنون) ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة وقت طلوع الشمس ووقت غروبها فإن الشيطان يقارنها حينئذ حتى يكون سجود عباد الشمس له وهم يظنون أنهم يسجدون للشمس وسجودهم للشيطان وكذلك أصحاب دعوات الكواكب الذين يدعون كوكباً من الكواكب ويسجدون له ويناجونه ويدعونه ويضمون له من الطعام واللباس والبخور والتسبيحات ما يناسبه كما ذكره صاحب السر المكنون المشرق وصاحب الشعلة النورانية البوني المغربي وغيرهما فإن هؤلاء تنزل عليهم أرواح تخاطبهم وتجبرهم ببعض الأمور وتقضى لهم بعض الحوائج ويسمون ذلك روحانية الكواكب ومنهم من يظن أنها ملائكة وانما هي شياطين تنزل عليهم قال تعالى (ومن يش عن ذكر الرحمن تقيض له شيطاناً فهو له قرين) وذكر الرحمن هو الذى أنزله وهو الكتاب والسنة اللذان قال الله فيهما (واذكروا نعمة الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم به) وقال تعالى (لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة) وقال تعالى (هو الذى بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة) وهو الذكر الذى قال الله فيه (انما نحن نزلنا الذكر وانما له لحافظون) فمن أعرض عن هذا الذكر وهو الكتاب والسنة تقيض له قرين من الشياطين فصار من أولياء الشيطان بحسب ما تابمه — وان كان موالياً للرحمن تارة وللشيطان أخرى كان فيه من الإيمان وولاية الله بحسب ما ولى فيه الرحمن وكان فيه من عداوة الله والنفاق بحسب ما ولى فيه الشيطان كما قال حذيفة ابن اليمان القلوب أربعة قلب أجرد فيه سراج يزهر فذلك قلب المؤمن — وقلب أغلف فذلك قلب الكافر والأغلف قلب ياف عليه غلاف كما قال تعالى عن اليهود (وقالوا قلوبنا غلف بل طبع الله عليها بكفرهم) وقد تقدم قوله صلى الله عليه وسلم من ترك ثلاث جمع طبع الله على قلبه — وقلب منكوس فذلك قلب المنافق — وقلب فيه مادتان مادة تمده للإيمان ومادة تمده للنفاق

فاليها غلب كان الحكم له وقد روى هذا في مسند الامام أحمد مرفوعاً \* وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها اذا اؤتمن خان واذا حدث كذب واذا عاهد غدر واذا خاصم فجر - فقد بين النبي صلى الله عليه وسلم ان القلب يكون فيه شعبة نفاق وشعبة ايمان فاذا كان فيه شعبة نفاق كان فيه شعبة من ولايته وشعبة من عداوته ولهذا يكون بعض هؤلاء يجري على يديه خوارق من جهة ايمانه بالله وتقواه تكون من كرامات الاولياء وخوارق من جهة نفاقه وعداوته تكون من أحوال الشياطين ولهذا أمرنا الله تعالى ان نقول في كل صلاة (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين) والمغضوب عليهم هم الذين يعلمون الحق ويعملون بخلافه. والضالون الذين يبعدون الله بنير علم فن اتبع هواه وذوته ووجدته مع علمه أنه يخلف للسكناب والسنة فهو من المغضوب عليهم وان كان<sup>(١)</sup> فذلك من الضالين نسأل الله أن يهدينا الصراط المستقيم صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا والحمد لله رب العالمين والدابة للمتقين \*

المسئلة الرابعة والاربعون قاعدة تكاحية قال الله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) الى قوله (وبعولتهن أحق بردهن في ذلك ان أرادوا اصلاحا ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة) الى قوله تعالى (الطلاق مرتان فامساك بمعروف او تسريح باحسان) فجعل المباح أحد أمرين إما امساك بمعروف او تسريح باحسان وأخبر ان الرجال ليسوا أحق بالرد الا اذا أرادوا اصلاحا وجعل لمن مثل الذي عليهن بالمعروف وقال تعالى (واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف او سرحوهن بمعروف) وقال تعالى في الآية الاخرى (فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) وقال تعالى (ولا تمسكوهن أن ينكحن أزواجهن اذا تراضوا بينهم بالمعروف) \* وقوله هنا بالمعروف يدل على أن المرأة لو رضيت بنفي المعروف لكان للاولياء العضل والمعروف تزويج الكف وقد يستدل به من يقول مهر مثلها من المعروف فان المعروف هو الذي يعرفه أولئك وقال

(١) بياض بالاصابن

تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تمضوهن لئذهبن ببيع بعض ما آتيتوهن) إلى قوله (وعاشروهن بالمعروف) فنفذ ذكر أن التراضي بالمعروف والامساك بالمعروف والتسريح بالمعروف والمعاشرة بالمعروف وأن لهن به عليهن بالمعروف كما قال (ولهن رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فهذا المذكور في القرآن هو الواجب العدل في جميع ما يتعلق بالنكاح من أمور النكاح وحقوق الزوجين فكما أن ما يجب للمرأة عليه من الرزق والكسوة هو بالمعروف وهو العرف الذي يعرفه الناس في حالهما نوعا وقدرًا وصفة. وإذا كان ذلك يتنوع بتنوع حالهما من اليسار والعسار والزمان كالشتاء والصيف والليل والنهار والمكان فيطعمها في كل بلد بما هو عادة أهل البلد وهو العرف بينهم. وكذلك ما يجب لها عليه من المتعة والعشرة فعليه أن يبيت عندها ويطأها بالمعروف ويختلف ذلك باختلاف حالها وحاله وهذا أصبح القولين في الوطء الواجب أنه مقدر بالمعروف لا بتقدير من الشرع كما قررته في غير هذا الموضوع والمثال المشهور هو النفقة فانها مقدرة بالعرف تتنوع بتنوع حال الزوجين عند جمهور المسلمين ومنهم من قال هي مقدرة بالشرع نوعا وقدرًا مدام من حنطة او مدا ونصفا او مدين قياسا على الاطعام الواجب في الكفارة على أصل القياس \* والصواب المقطوع به ما عليه الامة علما وعملا قديما وحديثا فان القرآن قد دل على ذلك \* وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لهند امرأة أبي سفيان لما قالت له يا رسول الله ان أبا سفيان رجل شحيح وانه لا يعطيني ما يكفيني وولدي فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذي ما يكفيك وولدت بالمعروف فأمرها أن تأخذ الكفاية بالمعروف ولم يقدر لها نوعا ولا قدرا - ولو تقدر ذلك بشرع او غيره لبين لها القدر والنوع كما بين فرائض الزكاة والديات \* وفي صحيح مسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته العظيمة بعرفات ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف وإذا كان الواجب هو الكفاية بالمعروف فمعلوم أن الكفاية بالمعروف تتنوع بحال الزوجة في حاجتها ويتنوع الزمان والمكان ويتنوع حال الزوج في يساره وعساره وليست كسوة القصيرة الضئيلة ككسوة الطويلة الجسيمة ولا كسوة الشتاء ككسوة الصيف ولا كفاية طعامه كطعامه ولا طعام البلاد الحارة كالباردة ولا المعروف في بلاد البحر والشمير كالمعروف في بلاد الفاكهة والخبير \* وفي مسند الامام أحمد وسنن أبي داود وابن ماجه عن حكيم بن معاوية النخعي

عن أبيه أنه قال قالت يا رسول الله ما حق زوجة أحدنا عليه قال تطعمها اذا أكلت وتكسوها اذا اكتسبت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر الا في البيت \* فهذه ثلاثة أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أذن للزوجة مرة أن تأخذ كفايتها وكفاية ولدها بالمعروف - وقال في الخطبة التي خطبها يوم أكل الله الدين في أكبر مجمع كان له في الاسلام لمن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف - وقال للسائل المستفتى له عن حق الزوجة تطعمها اذا أكلت وتكسوها اذا اكتسبت - لم يأصر في شيء من ذلك بقدر معين لكن قيد ذلك بالمعروف تارة وبالمواساة بالزوج أخرى وهكذا قال في نفقة المالك . في الصحيحين عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هم إخوانكم وخولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يديه <sup>(١)</sup> فليطعمه مما يأكل وليلبسه بما يلبس ولا تكلفوهم ما يغلبهم فان كلفتموهم فأعينوهم \* وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمملوك طعامه وكسوته ولا يكاف من العمل الا ما يطبق في الزوجة والمملوك أمره واحد تارة يذكر أنه يجب الرزق والكسوة بالمعروف وتارة يأصر بمواساتهم بالنفس فن العلماء من جعل المعروف هو الواجب والمواساة مستحبة وقد يقال أحدهما تفسير للآخر وعلى هذا فالواجب هو الرزق والكسوة بالمعروف في النوع والقدر وصفة الاتفاق وان كان العلماء قد تنازعوا في ذلك . أما النوع فلا يتعين أن يعطيها مكيلا كالبر ولا نموزونا كالخبز ولا ثمن ذلك كالدرهم بل يرجع في ذلك الى العرف فاذا أعطها كفايتها بالمعروف مثل أن يكون عادتهم أكل التمر والشعير فيعطى ذلك او يكون أكل الخبز والادام فيعطى ذلك وان كان عادتهم أن يعطيها حبا فتطحنه في البيت فعل ذلك وان كان يطعن في الطاحون ويخبز في البيت فعل ذلك وان كان يخبز في البيت فعل ذلك وان كان يشتري خبزا <sup>(٢)</sup> من السوق فعل ذلك وكذلك الطبخ ونحوه فعل ما هو المعروف فلا يتعين عليه دراهم ولا حبات أصلا لا بشرع ولا بفرض فان تعين ذلك دائما من المنكر ليس من المعروف وهو مضر به تارة وبها أخرى وكذلك القدر لا يتعين مقدار مطرد بل تتنوع المقادير بتنوع الاوقات \* واما الاتفاق فقد قيل ان الواجب تملكها النفقة والكسوة وقيل لا يجب التملك وهو الصواب فان ذلك ليس هو المعروف بل عرف النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين

(١) في نسخة تحت يده (٢) في نسخة مجبوزا

الى يومنا هذا ان الرجل يأتي بالطعام الى منزله فيأكل هو وامرأته ومملوكه تارة جميعا وتارة  
أفرادا ويفضل منه فضل تارة فيدخرونه ولا يعرف المسلمون انه يملكها كل يوم دراهم  
تتصرف فيها تصرف المالك بل من عاشر امرأة بمثل هذا الفرض كان عند المسلمين قد تعاثرا  
بغير المعروف وتضاروا في العشرة وإنما يفعل أحدهما ذلك بصاحبه عند الضرر لا عند العشرة  
بالمعروف - وأيضا فان النبي صلى الله عليه وسلم أوجب في الزوجة مثل ما أوجب في المملوك تارة  
قال لمن رزقهن وكسوتهن بالمعروف كما قال في المملوك وتارة قال تطعمها اذا اكلت وتكسوها  
اذا اكتسبت كما قال في المملوك وقد اتفق المسلمون على أنه لا يجب تملك المملوك نفقته فلم  
ان هذا الكلام لا يقتضى إيجاب التملك واذا تنازع الزوجان قتي اعترفت الزوجة انه يطعمها  
اذا أكل ويكسوها اذا اكتسب وذلك هو المعروف لثلاثها في بلدها فلا حق لها سوى ذلك  
وان أنكرت ذلك أمره الحاكم ان ينفق بالمعروف بل ولا له ان يأمر بدراهم مقدرة مطلقا  
أوجب مقدر مطلقا لكن يذكر المعروف الذي يليق بهما \*

﴿فصل﴾ وكذلك قسم الابتداء والوطء والعشرة والمتعة هما واجبان كما قد قررناه  
بأكبر من عشرة أدلة ومن شك في وجوب ذلك فقد أبعد تأمل الأدلة الشرعية والسياسة  
الإنسانية \* ثم الواجب فيل مبيت ليلة من أربع ليال والوطء في كل أربعة أشهر مرة كما  
ثبت ذلك في المولى والمتزوج أربعا - وقيل ان الواجب وطؤها بالمعروف فيقل ويكثر بحسب  
حاجتها وقدرته كالقوت سواء \*

﴿فصل﴾ وكذلك ما عليها من موافقته في المسكن وعشرته ومطاعته في المتعة فان  
ذلك واجب عليها بالاتفاق عليها ان تسكن معه في أى بلد أو دار اذا كان ذلك بالمعروف  
ولم تشترط خلافه وعليها ان لا تفارق ذلك بغير أمره الا لموجب شرعى فلا تنتقل ولا تسافر  
ولا تخرج من منزله لغير حاجة الا باذنه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فانهن عوان عندكم  
بمنزلة العبد والاسير وعليها تمكينه من الاستمتاع بها اذا طلب ذلك وذلك كله بالمعروف غير  
المنكر فليس له أن يستمتع استمتعا يضربها ولا يسكنها مسكنا يضربها ولا يحبسها حبسا  
يضر بها \*

﴿فصل﴾ وتنازع العلماء هل عليها أن تخدمه في مثل فراش المنزل ومناولة الطعام



والشراب والخبز والبطحن والطعام لما يلكه وبهائمه مثل علف دابته ومحو ذلك فمنهم من قال لا تجب الخدمة وهذا القول ضعيف كضعف قول من قال لا تجب عليه العشرة والوطء فان هذا ليس معاشرته له بالمعروف بل الصاحب في السفر الذي هو نظير الانسان وصاحبه في المسكن إن لم يعاونه على مصلحته لم يكن قد عاشره بالمعروف وقيل وهو الصواب وجوب الخدمة فان الزوج سيدها في كتاب الله وهي عانية عنده بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى العاني والعبد الخدمة ولان ذلك هو المعروف \* ثم من هؤلاء من قال تجب الخدمة اليسيرة ومنهم من قال تجب الخدمة بالمعروف وهذا هو الصواب فليها أن تخدمه الخدمة المعروفة من مثلها لمثله ويتنوع ذلك بتنوع الاحوال فخدمة البدوية ليست كخدمة القروية وخدمة القوية ليست كخدمة الضعيفة \*

﴿فصل﴾ والمعروف فيما له ولها هو موجب العقد المطلق فان العقد المطلق يرجع في موجهه الى العرف كما يوجب العقد المطلق في البيع النقد المعروف فان شرط أحدهما على صاحبه شرطا لا يحرم حلالا ولا يحلل حراما فالمسألة عند شروطهم فان موجبات العقود تتلقى من اللفظ تارة ومن العرف تارة أخرى لكن كلاهما مقيد بما لم يحرمه الله ورسوله فان لكل من العاقدين أن يوجب للآخر على نفسه ما لم يمنعه الله من ايجابه ولا يمنعه الله أن يوجب في المعاوضة ما يباح بذله بلا عوض فأما ما يحرم بذله بلا عوض كمارية البضع والولاء لتبديل المعتقد فلا سبيل الى أن يجب بالشرط فانه اذا حرم بذله كيف يجب بالشرط فهذه أصول جامعة مع اختصار والله أعلم \*

﴿المسئلة الخامسة والاربعون﴾ قال الشيخ اختلف الفقهاء فيما تدرك به الجمعة والجماعة على ثلاثة أقوال (أحدها) أنهما لا يدركان الا بركمة وهو مذهب مالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه اختارها جماعة من أصحابه وهو وجه في مذهب الشافعي واختاره بعض أصحابه أيضا كابي المحاسن الرياني وغيره (والقول الثاني) أنهما يدركان بتكبيره وهو مذهب أبي حنيفة (والقول الثالث) ان الجمعة لا تدرك الا بركمة والجماعة تدرك بتكبيره وهذا القول هو المشهور من مذهب الشافعي وأحمد والصحيح هو القول الاول لوجوه (أحدها) أن قدر التكبير لم يعلق به الشارع شيئا من الاحكام لافي الوقت ولا في الجمعة ولا الجماعة ولا غيرها فهو

وصف ملني في نظر الشارع فلا يجوز اعتباره (الثاني) أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما علق الأحكام بأدراك الركعة فتطبيقها بالتكبيره التام لما اعتبره واعتبار لما ألتزم وكل ذلك فاسد فيما اعتبر فيه الركعة وعلق الإدراك بها في الوقت \* ففي الصحيحين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أدرك أحدكم ركعة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته وإذا أدرك ركعة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته \* وأما ما في بعض طرقه إذا أدرك أحدكم سجدة فالمراد بها الركعة التامة كما في اللفظ الآخر ولأن الركعة التامة تسمى باسم الركوع فيقال ركعة وباسم السجود فيقال سجدة وهذا كثير في ألفاظ الحديث مثل هذا الحديث وغيره (الثالث) أن النبي صلى الله عليه وسلم علق الإدراك مع الإمام بركعة وهو نص في المسئلة \* ففي الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك الصلاة وهذا نص رافع للنزاع (الرابع) أن الجماعة لا تدرك إلا بركعة كما أفتى به أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم ابن عمر وابن مسعود وأنس وغيرهم ولا يعلم لهم في الصحابة مخالف . وقد حكى غير واحد أن ذلك إجماع الصحابة والتفريق بين الجماعة والجماعة غير صحيح ولهذا أبو حنيفة طرد أصله وسوى بينهما ولكن الأحاديث الثابتة وآثار الصحابة تبطل ما ذهب إليه (الخامس) أن مادون الركعة لا يمتد به من الصلاة فإنه يستقبلها جميعها منفردا فلا يكون قد أدرك مع الإمام شيئا يحتسب له به فلا يكون قد اجتمع هو والإمام في جزء من أجزاء الصلاة يمتد له به فتكون صلاته جميعا صلاة منفرد \* يوضح هذا أنه لا يكون مدركا للركعة إلا إذا أدرك الإمام في الركوع وإذا أدركه بعد الركوع لم يمتد له بما قبله معه مع أنه قد أدرك معه القيام من الركوع والسجود وجلسة الفصل ولكن لما فإنه معظم الركعة وهو القيام والركوع فإنه الركعة فكيف يقال مع هذا أنه قد أدرك الصلاة مع الجماعة وهو لم يدرك معهم ما يحتسب له به فأدراك الصلاة بأدراك الركعة نظير إدراك الركعة بأدراك الركوع لأنه في الموضعين قد أدرك ما يمتد له به وإذا لم يدرك من الصلاة ركعة كان كمن لم يدرك الركوع مع الإمام في فوت الركعة لأنه في الموضعين لم يدرك ما يحتسب له به وهذا من أصح القياس (السادس) أن ينبغي على هذا أن المسافر إذا ائتم بتميم وأدرك معه ركعة فزادها فإنه يتم الصلاة وإن أدرك معه أقل من ركعة صلاحها مقصورة نص عليه الإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه وهذا

لانه بادراك الركعة قد اتم بجمع في جزء من صلاته فلزمه الانتماء واذا لم يدرك معه ركعة فصلاته صلاة منفرد فيصليها مقصورة - وبني عليه أيضا ان المرأة الحائض اذا طهرت قبل غروب الشمس بقدر ركعة لزمها العصر وان طهرت قبل الفجر بقدر ركعة لزمها العشاء وان حصل ذلك باقل من مقدار ركعة لم يلزمها شيء \* وأما الظهر والمغرب فبل يلزمها بذلك فيه خلاف مشهور (فقليل) لا يلزمها وهو قول أبي حنيفة (وقيل) يلزمها وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد ورواه الامام أحمد عن ابن عباس وعبد الرحمن بن عوف \*

ثم اختلف هؤلاء فيما تلزم به الصلاة الاولى على قولين (أحدهما) تجب بما تجب به الثانية وهل هو ركعة أو تكبيرة على قولين (والثاني) لا تجب الا بان تذكر زمنا يتسع لفعلها وهو أصبح - وقريب من هذا اختلافهم فيما اذا دخل عليها الوقت وهي طاهرة ثم حاضت هل يلزمها قضاء الصلاة أم لا - على قولين (أحدهما) لا يلزمها كما يقوله مالك وأبو حنيفة (والثاني) يلزمها كما يقوله الشافعي وأحمد \* ثم اختلف الموجبون عليها الصلاة فيما يستقر به الوجوب على قولين (أحدهما) قدر تكبيرة وهو المشهور في مذهب أحمد (والثاني) أن يمضي عليها زمن تتمكن فيه من الطهارة وفعل الصلاة وهو القول الثاني في مذهب أحمد والشافعي \* ثم اختلفوا بعد ذلك هل يلزمها فعل الثانية من المجموعتين مع الاولى على قولين وهما روايتان عن الامام أحمد \* والاظهر في الدليل مذهب أبي حنيفة ومالك انها لا يلزمها شيء لان القضاء انما يجب بامر جديد ولا أمر هنا يلزمها بالقضاء ولانها أخرت تأخيرًا جائزًا فهي غير مفرطة \* وأما النائم أو الناسى وان كان غير مفرط أيضا فان ما يفعله ليس قضاء بل ذلك وقت الصلاة في حقه حين يستيقظ وبذلك كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث واحد بقضاء الصلاة بعد وقتها وانما وردت السنة بالاعادة في الوقت لمن ترك واجبا من واجبات الصلاة كأمرة للمسيء في صلاته بالاعادة لما ترك الطهارة المأمور بها وكأمرة لمن صلى خلف الصف منفردا بالاعادة لما ترك المصافحة الواجبة وكأمرة لمن ترك لمعة من قدمه لم يصبها الماء بالاعادة لما ترك الرضوء المأمور به وأمر النائم والناسى بان يصليا اذا ذكر ذلك هو الوقت في حقهما والله سبحانه وتعالى أعلم \*

﴿ المسئلة السادسة والاربعون ﴾ في رجل من أهل القبلة ترك الصلاة مدة سنتين ثم تاب بعد ذلك وواظب على أدائها فهل يجب عليه قضاء ما فاتته منها أم لا \*

﴿ الجواب ﴾ أما من ترك الصلاة أو فرضاً من فرائضها فإما أن يكون قد ترك ذلك ناسياً له بعد علمه بوجوبه وإما أن يكون جاهلاً بوجوبه وإما أن يكون لم يتركها بغير علمه جواز التأخير وأما أن يتركها عالماً عمداً ( فأما الناسي ) للصلاة فعليه أن يصلّيها إذا ذكرها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم المستفيضة عنه باتفاق الأئمة قال صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها الا ذلك . وقد استفاض في الصحيح وغيره أنه نام هو وأصحابه عن صلاة الفجر في السفر فصلوها بعد ما طلعت الشمس السنة والفريضة بأذان وإقامة . وكذلك من نسي طهارة الحدث وصلى ناسياً فعليه أن يعيد الصلاة بطهارة بلا نزاع حتى لو كان الناسي اماماً كان عليه أن يعيد الصلاة ولا إعادة على المأمومين إذا لم يعلموا عند جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد في المنصوص المشهور عنه كما جرى ذلك لعمر وعثمان رضي الله عنهما . وأما من نسي طهارة الخبث فإنه لا إعادة عليه في مذهب مالك وأحمد في أصح الروايتين عنه والشافعي في أحد قوليه لأن هذا من باب فعل المنهي عنه وتلك من باب ترك المأمور به ومن فعل ما نهى عنه ناسياً فلا إثم عليه بالكتاب والسنة كما جاءت به السنة فيمن أكل في رمضان ناسياً وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد . وطرّد ذلك فيمن تكلم في الصلاة ناسياً ومن تطيب ولبس ناسياً كما هو مذهب الشافعي وأحمد في أحدي الروايتين عنه . وكذلك من فعل المحلوف عليه ناسياً كما هو أحد القولين عن الشافعي وأحمد . وهنا مسائل تنازع العلماء فيها مثل من نسي الماء في رحله وصلى بالتيمم وأمثال ذلك ليس هذا موضع تفصيلها ( وأما ) من ترك الصلاة جاهلاً بوجوبها مثل من أسلم في دار الحرب ولم يعلم أن الصلاة واجبة عليه فهذه المسئلة للفقهاء فيها ثلاثة أقوال وجهان في مذهب أحمد ( أحدها ) عليه الاعادة مطلقاً وهو قول الشافعي وأحد الوجهين في مذهب أحمد ( والثاني ) عليه الاعادة إذا تركها بدار الاسلام دون دار الحرب وهو مذهب أبي حنيفة لأن دار الحرب دار جهل يعذر فيه بخلاف دار الاسلام ( والثالث ) لا إعادة عليه مطلقاً وهو الوجه الثاني في مذهب أحمد وغيره \* وأصل هذين الوجهين أن حكم الشارع هل يثبت في حق المكلف قبل بلوغ الخطاب له فيه ثلاثة أقوال

في مذهب أحمد وغيره (أحدها) يثبت مطلقا (والثاني) لا يثبت مطلقا (والثالث) يثبت حكم الخطاب المتبدل دون الخطاب الناسخ كفضية أهل قبا، وكان نزاع المعروف في الوكيل اذا عزل فهل يثبت حكم العزل في حقه قبل العلم. وعلى هذا لو ترك الطهارة الواجبة لعدم بلوغ النص مثل أن يأكل لحم الابل ولا يتوضأ ثم يبلغه النص ويتبين له وجوب الوضوء أو يصلي في أعطان لابل ثم يبلغه ويتبين له النص فهل عليه إعادة ما مضى فيه قولان هما روايتان عن أحمد، ونظيره أن يمس ذكره ويصلي ثم يتبين له وجوب الوضوء من مس الذكر \* والصحيح في جميع هذه المسائل عدم وجوب الإعادة لأن الله عفا عن الخطأ والنسيان ولأنه قال ( وما كنا معذنين حتى نبعث رسولا ) فمن لم يبلغه أمر الرسول في شيء معين لم يثبت حكم وجوبه عليه ولهذا لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم عمر وعمار لما أجنبيا فلم يصل عمر وصلى عمار بالتمترغ أن يعيد واحدا منهما وكذلك لم يأمر أباذر بالإعادة لما كان يجنب وينكث أيا لا يصل وكذلك لم يأمر من أكل من الصحابة حتى يتبين الجبل الأبيض من الجبل الأسود بالقضاء كما لم يأمر من صلى إلى بيت المقدس قبل بلوغ النسخ لهم بالقضاء \* ومن هذا الباب المستحاضة اذا مكثت مدة لا تصلح لاعتقادها عدم وجوب الصلاة عليها في وجوب القضاء عليها قولان (أحدهما) لا إعادة عليها كما نقل عن مالك وغيره لأن المستحاضة التي قالت للنبي صلى الله عليه وسلم اني حضت حيضة شديدة كبيرة بمنكرة متعتي الصلاة والصيام أمرها بما يجب في المستقبل ولم يأمرها بقضاء صلاة الماضي \* وقد ثبت عندى بالنقل المتواتر أن في النساء والرجال بالبوادى وغير البوادى من يبلغ ولا يعلم أن الصلاة عليه واجبة بل اذا قيل للمرأة صلى تقول حتى أكبر وأصير عجوزة طائفة أنه لا يخاطب بالصلاة الا المرأة الكبيرة كالعجوز ونحوها . وفي أتباع الشيوخ طوائف كثيرون لا يملكون ان الصلاة واجبة عليهم فهؤلاء لا يجب عليهم في الصحيح قضا الصلوات سواء قيل كانوا كفارا او كانوا معذورين بالجهل . وكذلك من كان منافقا زنديقا يظهر الاسلام ويبطن خلافه وهو لا يصلي أو يصلي حياء بلا وضوء، او لا يمتد وجوب الصلاة فانه اذا تاب من نفاقه وصلى فانه لا قضاء عليه عند جمهور العلماء . والمرتب الذي كان يمتد وجوب الصلاة ثم ارتد عن الاسلام ثم عاد لا يجب عليه قضاء ما تركه حال الردة عند جمهور العلماء كمالك وأبي حنيفة وأحمد في ظاهر مذهبه فان المرتدين

الذين ارتدوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كعبد الله بن سعد بن أبي سرح وغيره مكثوا على الكفر مدة ثم أسلموا ولم يأمر أحدا منهم بقضاء ما تركوه وكذلك المرتدون على عهد أبي بكر لم يؤمروا بقضاء صلاة لالا<sup>(١)</sup> واما من كان عالما بوجوبها وتركها بلا تاويل حتى خرج وقتها الموقت فهذا يجب عليه القضاء عند الاثمة الاربعة وذهب طائفة منهم ابن حزم وغيره الى أن فعلها بعد الوقت لا يصح من هؤلاء، وكذلك قالوا فيمن ترك الصوم متعمدا والله سبحانه وتعالى اعلم \*

\* المسئلة السابعة والاربعون \* سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن رجل تزوج امرأة من سنين ثم طلقها ثلاثا وكان ولي نكاحها فاسقا فهل يصح عقد الفاسق بحيث اذا طلق ثلاثا لا تحل له إلا بعد نكاح غيره أولا يصح عقده فله ان يتزوجها بعقد جديد وولى مرشد من غير أن ينكحها غيره \*

\* أجاب \* الحمد لله \* ان كان قد طلقها ثلاثا فقد وقع به الطلاق وليس لأحد بعد الطلاق الثلاث أن ينظر في الولي هل كان عدلا أو فاسقا ليحمل فسق الولي ذريعة الى عدم ونوع الطلاق فان أكثر الفقهاء يصححون ولاية الفاسق وأكثرهم يوقعون الطلاق في مثل هذا النكاح بل وفي غيره من الأنكحة الفاسدة واذا فرغ على ان النكاح فاسد وان الطلاق لا يقع فيه فانما يجوز أن يستحل الحلال من يحرم الحرام وليس لاحد أن يعتد بالشئ حلالا حراما وهذا الزوج كان يستحل وطأها قبل الطلاق ولو ماتت لورثها فهو عامل على صحة النكاح فكيف يعمل بعد الطلاق على فساد النكاح فيكون النكاح صحيحا اذا كان له غرض في صحته فاسدا اذا كان له غرض في فسادة . وهذا القول يخالف اجماع المسلمين فانهم متفقون على أن من اعتقد حل الشئ كان عليه أن يعتد ذلك سواء وافق غرضه أو خالفه . ومن اعتقد تحريمه كان عليه أن يعتد ذلك في الحاليين \* وهؤلاء المطلقون لا يفكرون في فساد النكاح بفسق الولي الا عند الطلاق الثلاث لا عند الاستمتاع والتوارث يكونون في وقت يقدون من يفسده وفي وقت يقدون من يصححه بحسب الغرض والهوى ومثل هذا لا يجوز باتفاق الامة — وأما ان كان هذا حلف يمين بالطلاق فليذكر يمينه ليفتي بما يجب في ذلك فان كثيرا من

الناس قد يظن أنه حنث ووقع به الطلاق ويكون الامر بخلاف ذلك وفي الحنث مسائل فيها نزاع بين العلماء فالأخذ بقول سائغ في ذلك خير من الدخول فيما يخالف الاجماع \* ونظير هذا أن يعتقد الرجل ثبوت شفعة الجوار اذا كان طالبا لها وعدم ثبوتها اذا كان مشتريا فان هذا لا يجوز بالاجماع . وكذا من بنى على صحة ولاية الفاسق في حال نكاحه وبني على فساد ولايته في حال طلاقه لم يجز ذلك باجماع المسلمين ولو قال المستفتى المعين أنا لم أكن أعرف ذلك وأنا من اليوم ألزم ذلك لم يكن من ذلك لان ذلك يفتح باب التلاعب بالدين وفتح الذريعة الى ان يكون التحليل والتحريم بحسب الأهواء ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح الشغار وهو ان يزوجه أبخته على أن يزوجه أخته وقد ظن بعض الفقهاء ان ذلك لأجل شرط عدم المهر فصحح النكاح وأوجب مهر المثل . وآخرون قالوا إنما نهى عن ذلك لأجل الاشتراك في البضع فان كل واحدة يصير بضعها مملوكا لزوجهما وللزوجة الأخرى التي أصدقته لان الصداق ملك الزوجة ولهذا قال بعض الفقهاء ان سموا مهر اصح النكاح والا لم يصح وقال بعضهم ان قال وبضع كل واحدة منهما مهر للأخرى فسد والا لم يفسد \* والصواب ان نكاح الشغار فاسد كما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم وان من صورته ما اذا سموا مبرا وغيره لانه قد صار مشروطا في نكاح الأخرى وان كانت هي لم تملكه وانما ملكه ولها فانه يكون ما يستحقه من المهر لولها وهو انما أخذ بضعاً . وفي ذلك مفسد (أحدها) اشتراط عدم المهر وفرق بين عدم تسميته وبين اشتراط نفيه فالاول لا يفسد بالاتفاق \* والثاني يفسد في أحد القولين في مذهب مالك وأحمد وهو الصحيح (والثاني) ان ذلك يقتضي محابة للخاطب وانه لا ينظر في مصلحة وليته (والثالث) ان هذا يقتضي ان يكون العوض المشروط لغير المرأة بل لزوجهما حقيقة الامر أن المرأة زوجت لأجل غيرها وصار بضعها مبدولا لأجل مقصود غيرها والاب له حق في مال ولده كما قال النبي صلى الله عليه وسلم انت ومالك لايك وليس له حق في بضعها لانه لا يتمتع به والله سبحانه أعلم \*

﴿المسئلة الثامنة والاربعون﴾ في قوله تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكاف نفس الاوسعها) الى قوله (واعلموا ان الله بما تعملون بصير) مع قوله (وان كن أولات حمل فانفقوا عليهن حتى

يضمن حملهن فان ارضعن لكم فآتهن أجورهن) الى قوله (سيجعل الله بعد عسر يسرا) \* وفي ذلك أنواع من الاحكام بعضها مجمع عليه وبعضها متنازع فيه . واذا تدبرت كتاب الله تبين انه يفصل النزاع بين من يحسن الرد اليه وأن من لم يهتد الى ذلك فهو إما لعدم استطاعته فيعذر أو لتفريطه فيلام \* قوله تعالى (حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة) يدل على أن هذا تمام الرضاعة وما بعد ذلك فهو غذاء من الاغذية وبهذا يستدل من يقول الرضاع بعد الحولين بمنزلة رضاع الكبير \* وقوله حولين كاملين يدل على ان لفظ الحولين يقع على حول وبعض آخر وهذا معروف في كلامهم يقال لفلان عشرون عاما اذا كمل ذلك . قال الفراء والزجاج وغيرهما لما جاز ان يقول حولين ويريد أقل منهما كما قال تعالى (فن تمجل في يومين) ومعلوم انه يتعجل في يوم وبعض آخر وتقول لم أر فلانا يومين وانما تريد يوما وبعض آخر قال كاملين ليبين انه لا يجوز ان ينقص منهما وهذا بمنزلة قوله تعالى (تلك عشرة كاملة) فان لفظ العشرة يقع على تسعة وبعض العاشر فيقال أقت عشرة أيام وان لم يكملها فقولها هناك كاملة بمنزلة قوله هنا كاملين \* وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الخازن الامين الذي يعطى ما أمر به كاملا موفرا طيبة به نفسه أحد المتصدقين فالكمال الذي لم ينقص منه شيء اذ الكمال ضد النقصان وأما الموفر فقد قال أجروهم موفر يقال الموفر للزائد ويقال لم يكلم أي يجرح كما جاء في الحديث الذي رواه الامام أحمد في كتاب الزهد عن وهب بن منبه أن الله تعالى قال لموسى وما ذاك لهوانهم على ولكن ليستكملوا نصيبهم من كرامتي سالما موفرا لم تكلمه الدنيا ولم تكلمه نطفة الهوى وكان هذا تيسير الصفة وذاك نقصان القدر—وذكر أبو الفرج هل هو عام في جميع الوالدات أو يختص بالمطلقات على قولين . واخصوص قول سعيد بن جبير ومجاهد والضحاك والسدي ومقاتل في آخرين . والعموم قول أبي سليمان الدمشقي والقاضي أبي يعلى في آخرين قال القاضي ولهذا يقول لها ان تؤجر نفسها لرضاع ولدها سواء كانت مع الزوج أو مطلقة (قلت) الآية حجة عليهم فانها أوجبت للمرهمات رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا زيادة على ذلك وهو يقول تؤجر نفسها بأجرة غير النفقة والآية لا تدل على هذا بل اذا كانت الآية عامة دلت على انها ترضع ولدها مع اتفاق الزوج عليها كما لو كانت حاملا فانها ينفق عليها وتدخل نفقة الولد في نفقة الزوجية لان الولد ينزى بنذاه أمه وكذلك في حال الرضاع فان نفقة الحمل هي نفقة المارضع وعلى هذا



فلا منافاة بين القولين فإن الذين خصوه بالمطلقات أوجبوا نفقة جديدة بسبب الرضاع كما ذكر في سورة الطلاق وهذا مختص بالمطلقة وقوله تعالى (حولين كاملين) قد علم أن مبدأ الحول من حين الولادة . والكمال إلى نظير ذلك فإذا كان من عاشر المحرم كان الكمال في عاشر المحرم في مثل تلك الساعة فإن الحول المطلق هو اثنا عشر شهرا من الشهر الهلالي كما قال تعالى (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله) وهكذا ما ذكره من العدة أربعة أشهر وعشر أولها من حين الموت وآخرها إذا مضت عشر بعد نظيره فإذا كان في منتصف المحرم فأخرها خامس عشر المحرم وكذلك الاجل المسمى في البيوع وسائر ما يؤجل بالشرع وبالشرط وللفقهاء هنا قولان آخران ضعيفان (أحدهما) قول من يقول إذا كان في أثناء الشهر كان جميع الشهور بالعدد فيكون الحولان ثلثمائة وستين وثلثمائة وستين وعلى هذا القول تزيد المدة اثني عشر يوما وهو غلط بين (والقول الثاني) قول من يقول منها واحد بالعدد وسائرهما بالاهلة . وهذا أقرب لكن فيه غلط فانه على هذا إذا كان المبدأ عاشر المحرم وقد نقص المحرم كان تمامه تاسعه فيكون التكميل أحد عشر فيكون المنتهى حادى عشر المحرم وهو غلط أيضا وظاهر القرآن يدل على أن على الأم ارضاعه لأن قوله يرضعن خبر في معنى الامر وهى مسئلة نزاع ولهذا تأولها من ذهب إلى القول الآخر . قال القاضي أبو يعلى وهذا الامر انصرف إلى الآباء لأن عليهم الاسترضاع لآعلى الوالدات بدليل قوله (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن) وقوله (فآتوهن أجورهن) فلو كان متحتماً على الوالدة لم يكن عليه الاجرة فيقال بل القرآن دل على أن للابن على الأم الفعل وعلى الاب نفقة ولولم يوجد غيرها تعين عليها وهى تستحق الاجرة والاجنبية تستحق الاجرة ولولم يوجد غيرها \* وقوله تعالى (لمن أراد أن يتم الرضاعة) دليل على أنه يجوز أن يريد اتمام الرضاع ويجوز القبطام قبل ذلك إذا كان مصلحة وقد بين ذلك بقوله تعالى (فإن أرادوا فصلا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما) وذلك يدل على أنه لا يفصل الا برضى الابوين فلو أراد أحدهما الا تمام والآخر الفصل قبل ذلك كان الامر لمن أراد الا تمام لانه قال تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن) وقوله تعالى (يرضعن) صيغة خبر ومعناه الامر والتقدير الوالدة مأمورة بارضاعه حولين كاملين إذا أريد اتمام الرضاعة فإذا أرادت الا تمام كانت مأمورة بذلك وكان على الاب رزقها وكسوتها وإن

أراد الاب الاتمام كان له ذلك فانه لم يبح الفصال الا بتراضيهما جميعاً. يدل على ذلك قوله تعالى (لمن أراد ان يتم الرضاعة) ولقطة من إما ان يقال هو عام يتناول هذا وهذا ويدخل فيه الذكر والانثى فمن أراد الاتمام ارضعن له وإما ان يقال قوله تعالى (لمن أراد ان يتم الرضاعة) انما هو المولود له فهو المولود له وهو المرضع له فالام تلده وترضع له كما قال تعالى (فان ارضعن لكم والام كالاجير مع المستأجر فان أراد الاب الاتمام ارضعن له وان أراد أن لا يتم<sup>(١)</sup>) وعلى هذا التقدير فنطوق الآية أمرهن بارضاعه عند ارادة الاب ومفهومها أيضا جواز الفصل بتراضيهما يبقى اذا أرادت الام دون الاب مسكوتاً عنه لكن مفهوم قوله تعالى (عن تراض) أنه لا يجوز كما ذكر ذلك مجاهد وغيره ولكن تناوله قوله تعالى (فان ارضعن لكم فأتوهن أجورهن) فانها اذا أرضعت تمام الحول فله أرضعت وكفته بذلك مؤنة الطفل فلولا رضاعها لاحتاج الى ان تطعمه شيئاً آخر. ففي هذه الآية بين أن على الام الاتمام اذا أراد الاب وفي تلك بين أن على الاب الأجر اذا أبت المرأة قال مجاهد التشاور فيما دون الحولين ان أرادت ان تقطم وأبى فليس لها وان أراد هو ولم ترد فليس له ذلك حتى يقع ذلك على تراض منهما وتشاور يقول غير مسسن<sup>(٢)</sup> الى أنفسها ولا رضاعها. وقوله تعالى (اذا سلمتم ما آتيتن بالمعروف) قال اذا سلمتم أيها الالباء الى أمهات الاولاد أجر ما أرضعن قبل امتناعهن روى عن مجاهد والسدى وقيل اذا سلمتم الى الظئر أجرها بالمعروف روى عن سعيد بن جبير ومقاتل وقراً ابن كثير أتيتم بالقصر. وقوله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) ولم يقل وعلى الوالدين كما قال والوالدان لان المرأة هي التي تلده وأما الاب فلم يلده بل هو مولود له ولكن اذا قرن بينهما قيل وبالوالدين احساناً فأما مع الافراد فليس في القرآن تسميته والدابل أبا وفيه بيان ان الولد ولد للاب لا للام ولهذا كان عليه نفقته حملاً وأجرة رضاعه وهذا يوافق قوله تعالى (يهب لمن يشاء إناثاً ويهب لمن يشاء الذكور) فجعله موهوباً للاب وجعل بيته بيته في قوله تعالى (لا جناح عليكم ان تأكلوا من بيوتكم) واذا كان الاب هو المنفق عليه جنيته ورضيعا والمرأة وعاء فالولد زرع الاب قال تعالى (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) فالمرأة هي الارض المزروعة والزرع فيها للاب وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يسقى الرجل ماءه وزرع

(١) يياض بالاصلين (٢) كذا بالاصلين

غيره يريد به النهي عن وطء الحبالى فان ماء الواطئ يزيد في الحمل كما يزيد الماء في الزرع وفي الحديث الآخر الصحيح لقد هممت أن ألته لئلا تدخل معه في قبره كيف يورثه وهو لا يحل له وكيف يستعبده وهو لا يحل له وإذا كان الولد للاب وهو زرعه كان هذا مطابقا لقوله صلى الله عليه وسلم أنت ومالك لانيك وقوله صلى الله عليه وسلم إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه فقد خصل الولد من كسبه كما دلت عليه هذه الآية فان الزرع الذي في الارض كسب المزدرع له الذي بذره وسقاه واعطى أجرة الارض فان الرجل أعطى المرأة مهرها وهو أجر الوطء كما قال تعالى ( ولا جناح عليكم أن تنكحوهن إذا آتيتهن أجورهن ) وهو مطابق لقوله تعالى ( ما أغنى عنه ماله وما كسب ) وقد فسر ما كسب بالولد فالأم هي الحرث وهي الارض التي فيها زرع والاب استأجرها بالهر كما يستأجر الارض وأنفق على الزرع بأنقائه لما كانت حاملا ثم أنفق على الرضيع كما ينفق المستأجر على الزرع والثمر إذا كان مستورا وإذا برز فالزرع هو الولد وهو من كسبه وهذا يدل على ان للاب أن يأخذ من ماله مالا يضربه كما جاءت به السنة وأن ماله للاب مباح وإن كان ملكا لابن فهو مباح للاب أن يملكه والابن إذا مات ولم يترك له ورث عن الابن وللاب أيضا ان يستخدم الولد ما لم يضربه وفي هذا وجوب طاعة الاب على الابن إذا كان العمل مباحا لا يضرب بالابن فإنه لو استخدم عبده في<sup>(١)</sup> أو اعتدي عليه لم يجرز فالابن أولو. ونفع الابن له إذا لم يأخذه الاب بخلاف نفع المملوك فإنه لملكه كما ان ماله لو مات لملكه لا لوارثه ودل ما ذكره على انه لا يجوز للرجل ان يطأ حاملا من غيره وأنه إذا وطئها كان كسبي الزرع يزيد فيه وينمي ويبقى له شركة في الولد فيحرم عليه استعباد هذا الولد فلو ملك أمة حاملا من غيره ووطئها حرم استعباد هذا الولد لانه سقاه ولقوله صلى الله عليه وسلم كيف يستعبده وهو لا يحل له وكيف يورثه أي يجعله موروثا منه وهو لا يحل له ومن ظن ان المراد كيف يجعله وارثا فقد غلط لان تلك المرأة كانت أمة للواطئ والعبد لا يجعل وارثا إنما يجعل موروثا فأما إذا استبرئت المرأة علم انه لا زرع هناك ولو كانت بكرًا أو عند من لا يطؤها فقيه نزاع والظاهر جواز الوطء لانه لا زرع هناك وظهور براءة الرحم هنا أقوى من براءتها من الاستبراء بحبضة فان الحامل قد

(١) يابض بالأصليين ولعل الأصل فيما يضربه اهـ صححه

يخرج منها من الدم مثل دم الحيض وان كان نادراً وقد تنازع العلماء هل هو حيض أولاً  
 فالاستبراء ليس دليلاً قاطعاً على براءة الرحم بل دليل ظاهر وبكارة وكونها كانت مملوكة  
 لصبي أو امرأة أدل على البراءة . وان كان البائع صادقاً وأخبره أنه استبرأها حصل المقصود  
 واستبراء الصغيرة التي لم تحض والمجوز والآيسة في غاية البعد ولهذا اضطرب الفائلون هل  
 تستبرأ بشهر أو شهر ونصف أو شهرين أو ثلاثة أشهر وكلها أقوال ضعيفة وابن عمر رضي الله  
 عنهما لم يكن يستبرئ البكر ولا يعرف له مخالف من الصحابة والنبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر  
 بالاستبراء الا في المسبيات كما قال في سبايا أوطاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات  
 حمل حتى تستبرأ بحيضة لم يأمر كل من ورث أمة أو اشتراها أن يستبرئها مع وجود ذلك في  
 زمنه فلم انه أمر بالاستبراء عند الجهل بالحال لا مكان ان تكون حاملاً وكذلك من ملكت  
 وكان سيدها يطؤها ولم يستبرئها لكن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكّر مثل هذا إذ لم يكن  
 المسلمون يفعلون مثل هذا لا يرضى لنفسه أحد ان يبيع أمة الجامل منه بل لا يبيعها اذا وطئها  
 حتى يستبرئها فلا يحتاج المشتري الى استبراء ثانٍ ولهذا لم يته عن وطء الحبالى من<sup>(١)</sup> ذات  
 اذا ملكت يبيع أو هبة لان هذا لم يكن يقع بل هذه دخلت في نهيه صلى الله عليه وسلم أن  
 يسقى الرجل ماءه زرع غيره \* وقوله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) وقال  
 تعالى في تلك الآية (فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن) يدل على ان هذا الاجر هو رزقهن  
 وكسوتهن بالمعروف اذا لم يكن بينهما مسمى يرجعان اليه وأجرة المثل انما تقدر بالمسمى اذا كان  
 هناك مسمى يرجعان اليه كما في البيع والاجارة لما كان السلعة هي أو مثلها بشئ مسمى وجب ثمن  
 المثل اذا أخذت بغير اختياره وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم من أعتق شركاً له في عبد وكان له  
 من المال ما يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل فأعطى شركاء حصصهم وعقب العبد فهناك أقيم العبد  
 لانه ومثله يباع في السوق فتعرف القيمة التي هي السعر في ذلك الوقت وكذلك الاجير والصانع  
 كما نهى النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لعل أن يعطى الجازر من البدن شيئاً وقال  
 نحن نعطيهم من عندنا فان الذبح وقسمة اللحم على المهدى فعله أجرة الجازر الذي فعل ذلك وهو  
 يستحق نظير ما يستحقه مثله اذا عمل ذلك لان الجزارة معروفة ولها عادة معروفة وكذلك سائر

الصناعات كالحياكة والخياطة والبناء وقد كان من الناس من يخطب بالاجرة على عمله فيستحق هذا الخياط ما يستحقه نظراؤه وكذلك أجير الخدمة يستحق ما يستحقه نظيره لان ذلك عادة معروفة عند الناس . وأما الام المرضعة فهي نظير سائر الامهات المرضعات بمدة الطلاق وليس لمن عادة مقدرة الا اعتبار حال الرضاع بما ذكر وهي اذا كانت حاملا منه وهي مطلقة استحققت نفقتها وكسوتها بالمعروف وهي في الحقيقة نفقة على الحمل وهذا أظهر قولي العلماء كما قال تعالى (وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضمن حملن) \* وللعلماء هنا ثلاثة أقوال (أخذها) ان هذه النفقة نفقة زوجة معتدة ولا فرق بين ان تكون حاملا أو حائلا وهذا قول من يوجب النفقة للبائن كما يوجبها للرجعية كقول طائفة من السلف والخلف وهو مذهب أبي حنيفة وغيره ويروى عن عمر وابن مسعود ولكن على هذا القول ليس لكونها حاملا تأثير فانهم ينفقون عليها حتى تنقضي العدة سواء كانت حاملا أو حائلا (القول الثاني) أنه ينفق عليها نفقة زوجة لاجل الحمل كأحد قولي الشافعي واحدى الروايتين عن أحمد وهذا قول متناقض فانه ان كان نفقة زوجة فقد وجب لكونها زوجة لاجل الولد وان كان لاجل الولد فنفقة الولد تجب مع غير الزوجة كما يجب عليه أن ينفق على سريته الحامل اذا اعتقها وهؤلاء يقولون هل وجبت النفقة للحمل أو لها من أجل الحمل على قولين فان ارادوا لها من أجل الحمل أى لهذه الحامل من أجل حملها فلا فرق - وان ارادوا وهو مرادهم أنه يجب لها نفقة زوجة من أجل الحمل فهذا تناقض فان نفقة الزوجة تجب وان لم يكن حمل ونفقة الحمل تجب وان لم تكن زوجة (والقول الثالث) وهو الصحيح أن النفقة تجب للحمل ولها من أجل الحمل لكونها حاملا بولده فهي نفقة عليه لكونه اباه لاعليها لكونها زوجة وهذا قول مالك وأحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد والقرآن يدل على هذا فانه قال تعالى (وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضمن حملن) ثم قال تعالى (فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن) وقال هنا (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فجعل أجر الارضاع على من وجبت عليه نفقة الحامل ومعلوم ان أجر الارضاع يجب على الاب لكونه أباً فكذلك نفقة الحامل ولان نفقة الحامل ورزقها وكسوتها بالمعروف وقد جعل أجر المرضعة كذلك ولانه قال (وعلى الوارث مثل ذلك) أي وارث الطفل فأوجب عليه ما يجب على الاب . وهذا كله يبين ان نفقة الحمل والرضاع

من باب نفقة الاب على ابنه لامن باب نفقة الزوج على زوجته وعلى هذا فلم تكن زوجة بل كانت حاملاً بوطء شبهة يلحقه نسبه أو كانت حاملاً منه وقد أعتقها وجب عليه نفقة الحمل كما يجب عليه نفقة الارضاع ولو كان الحمل لغيره كمن وطئ أمة غيره بشكاح أو شبهة أو إرث فالولدهنا لسيد الامة فليس على الواطئ شيء وان كان زوجاً ولو تزوج عبد حرة فحملت منه فالنسب ههنا لاحق لكن الولد حر والولد الحر لا تجب نفقته على أبيه العبد ولا أجرة رضاعه فان العبد ليس له مال ينفق منه على ولده وسيده لاحق له في ولده فان ولده إما حر وإما مملوك لسيد الامة نعم ولو كانت الحامل أمة والولد حر مثل المغرور الذي اشترى أمة فظهر أنها مستحقة لغير البائع أو تزوج حرة فظهر أنها أمة فهنا الولد حر وان كانت أمة مملوكة لغير الواطئ لأنه انما وطئ من يتقدها مملوكة له أو زوجة حرة وبهذا قضت الصحابة لسيد الامة بشراء الولد وهو<sup>(١)</sup> فهنا الآن ينفق على الحامل كما ينفق على المرضعة له والله سبحانه وتعالى أعلم \*

المسئلة التاسعة والاربعون ❦ سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عما يفعله الناس في يوم عاشوراء من الكحل والاعتسال والحناء والمصافحة وطبخ الحبوب واظهار السرور وعزوا ذلك الى الشارع فهل ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك حديث صحيح أم لا - واذا لم يرد حديث صحيح في شيء من ذلك فهل يكون فعل ذلك بدعة أم لا \*

❦ اجاب ❦ الحمد لله رب العالمين \* لم يرد في شيء من ذلك حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه ولا استحب ذلك أحد من أئمة المسلمين لا الأئمة الاربعة ولا غيرهم ولا روى أهل الكتب المعتمدة في ذلك شيئاً لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا الصحابة ولا التابعين لا صحيحاً ولا ضعيفاً لا في كتب الصحيح ولا الذين ولا المسانيد ولا يعرف شيء من هذه الاحاديث على عهد القرون الفاضلة ولكن روى بعض المتأخرين في ذلك أحاديث مثل ما رويوا أن من اكتحل يوم عاشوراء لم يرمد ذلك العام ومن اغتسل يوم عاشوراء لم يمرض ذلك العام وأمثال ذلك ورووا فضائل في صلاة يوم عاشوراء ورووا أن في يوم عاشوراء توبة آدم واستواء السفينة على الجودي ورد يوسف على يعقوب وانجاء ابراهيم من النار وفداء الذبيح بالكبش

(١) يابض بالاصلين

ونحو ذلك ورووا ذلك في حديث موضوع على النبي صلى الله عليه وسلم ورووا أنه من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته . ورواية هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم كذب ولكنه معروف من رواية سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه قال بلغنا أنه من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته وإبراهيم بن محمد بن المنتشر من أهل الكوفة وأهل الكوفة كان فيهم طائفتان — طائفة رافضة يظهر من موالاة أهل البيت وهم في الباطن إما ملاحدة زنادقة وإما جهال وأصحاب هوى — وطائفة ناصبة تبغض علياً وأصحابه لما جرى من القتال في الفتنة ما جرى وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سيكون في ثقيف كذاب ومبير فكان الكذاب هو المختار بن أبي عبيد الثقفي وكان يظهر موالاة أهل البيت والانتصار لهم وقتل عبيد الله بن زياد أمير العراق الذي جهز السرية التي قتلت الحسين بن علي رضي الله عنهما ثم أنه أظهر الكذب وادعى النبوة وإن جبريل عليه السلام ينزل عليه حتى قالوا لابن عمر وابن عباس قالوا لاحدهما إن المختار بن أبي عبيد يزعم أنه ينزل عليه فقال صدق قال الله تعالى ( قل هل أنبئكم على من تنزل الشياطين تنزل على كل أفاك أنبيم ) وقالوا للآخر إن المختار يزعم أنه يوحى إليه فقال صدق ( وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوك ) \* وأما المبير فهو الحجاج بن يوسف الثقفي وكان منحرفاً عن علي وأصحابه فكان هذا من النواصب والاول من الروافض وهذا الرافض كان أعظم كذباً وافتراءً والحادا في الدين فانه ادعى النبوة وذلك كان أعظم عقوبة لمن خرج على سلطانه واستقاما لمن اتهمه بمعصية أميره عبد الملك بن مروان وكان في الكوفة بين هؤلاء وهؤلاء فنن قتال فلما قتل الحسين بن علي رضي الله عنهما يوم عاشوراء وقتلته الطائفة الظالمة الباغية وأكرم الله الحسين بالشهادة كما أكرم من أكرم من أهل بيته . أكرم بها حمزة وجعفر وأباه علياً وغيرهم وكانت شهادته مما رفع الله بها منزلته وأعلى درجته فانه هو وأخوه الحسن سيدا شباب أهل الجنة . والمنازل العالية لا تنال إلا بالبلاء كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل أي الناس أشد بلاء فقال الأنبياء ثم الصالحون ثم الأمثل فالأمثل يبتلى الرجل على حسب دينه فإن كان في دينه صلابة زيد في بلائه وإن كان في دينه رقة خفف عنه ولا يزال البلاء بالمؤمن حتى يمشي على الأرض وليس عليه خطيئة رواه الترمذي وغيره . فكان الحسن والحسين قد سبق لهما من الله تعالى ما سبق

من المنزلة العلية ولم يكن قد حصل لهما من البلاء ما حصل لسلفهما الطيب فانهما ولدا في عز الاسلام وترى في عز وكرامة والمسلمون يعظمونهما ويكرمونهما ومات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يستكملا سن التمييز فكان نعمة الله عليهما أن ابتلاهما بما يلحقهما باهل بيتهما كما ابتلى من كان أفضل منهما فان علي بن أبي طالب أفضل منهما وقد قتل شهيدا وكان مقتل الحسين مما نارت به الفتن بين الناس كما كان مقتل عثمان رضى الله عنه من أعظم الاسباب التي اوجبت الفتن بين الناس وبسببه تفرقت الامة الى اليوم ولهذا جاء في الحديث ثلاث من نجا منهن فقد نجا موقى وقتل خليفة مضطهد والدجال . فكان موت النبي صلى الله عليه وسلم من أعظم الاسباب التي افتتن بها خلق كثير من الناس وارتدوا عن الاسلام فأقام الله تعالى الصديق رضى الله عنه حتى ثبت الله به الايمان واعاد به الامر الى ما كان فأدخل أهل الردة في الباب الذي منه خرجوا وأقر أهل الايمان على الدين الذي فيه ولجوا وجعل فيه من القوة والجهاد والشدة على اعداء الله والذين لا ولياء الله ما استحق أن يكون به وبغيره خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استخلف عمر فقهر الكفار من المجوس وأهل الكتاب وأعز الاسلام ومصر الأمصار وفرض العطاء ووضع الديوان ونشر العدل وأقام السنة وظهر الاسلام في أيامه ظهورا بان به تصديقه قوله تعالى (هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا) وقوله تعالى (وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئا) وقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده . والذي نفسى بيده لتنفق كنوزهما في سبيل الله فكان عمر رضى الله عنه هو الذي أنفق كنوزهما فلم أنه أنفقها في سبيل الله وأنه كان خليفة راشدا مهديا ثم جعل الامر شورى في ستة فأتفق المهاجرون والانصار على تقديم عثمان بن عفان من غير رغبة بذلها لهم ولا رهبة أخافهم بها وبايموه بأجمعهم طائعين غير كارهين وجرى في آخر أيامه أسباب ظهر بالشر فيها أهل العلم والجهل والمدوان وما زالوا يسمعون في الفتن حتى قتل الخليفة مظلوما شهيدا بغير سبب يبيح قتله وهو صابر محتسب لم يقاتل مسلما فلما قتل رضى الله عنه تفرقت القلوب وعظمت الكروب وظهر الاشرار وذلل الأخيار وسعى في الفتنة من كان عاجزا



عنها وعجز عن الخير والصلاح. من كان يحب اقامته فبايموا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو أحق الناس بالخلافة حينئذ وأفضل من بقي لـكن كانت القلوب متفرقة ونار الفتنة موقدة فلم تنمق الكلمة ولم تنظم الجماعة ولم يتمكن الخليفة وخيار الامة من كل ما يريدونه من الخير ودخل في الفرقة والفتنة أقوام وكان ما كان الى أن ظهرت الحزبية المارقة مع كثرة صلاتهم وصيامهم وقراءتهم فقاتلوا أمير المؤمنين عليا ومن معه فقتلهم بأمر الله ورسوله طاعة لقول النبي صلى الله عليه وسلم لما وصفهم بقوله يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة. وقوله تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين يقتلهم أدنى الطائفتين الى الحق أخرجاه في الصحيحين فكانت هذه الحزبية هي المارقة وكان بين المؤمنين فرقة. ولقتال بين المؤمنين لا يخرجهم عن الايمان كما قال تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اقاتلتا فأصلحوا بينهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلتا التي تبغي حتى تفي الى أمر الله فان فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأئسطوا ان الله يحب المتقسطين) فبين سبحانه وتعالى أنهم مع الاقتال وبني بعضهم على بعض مؤمنون اخوة وأمر بالاصلاح بينهم فان بغت احدهما بعد ذلك فوالت الباغية ولم يأمر بالاقتال ابتداء وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن الطائفة المارقة يقتلها أدنى الطائفتين الى الحق فكان علي بن أبي طالب ومن معه هم الذين قاتلوهم فدل كلام النبي صلى الله عليه وسلم أنهم أدنى الى الحق من معاوية ومن معه مع ايمان الطائفتين. ثم ان عبد الرحمن بن ملجم من هؤلاء المارقين قتل أمير المؤمنين عليا فصار الى كرامة الله ورضوانه شهيدا وباع الصحابة للحسن ابنه فظهرت فضيلته التي أخبر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح حيث قال ان ابني هذا سيد ويصالح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين فنزل عن الولاية وأصالح الله به بين الطائفتين وكان هذا مما مدحه به النبي صلى الله عليه وسلم وأثنى عليه ودل ذلك على ان الاصلاح بينهما مما يحبه الله ورسوله ويحمده الله ورسوله. ثم انه مات وصار الى كرامة الله ورضوانه فقامت طوائف كاتبوا الحسين ووعده بالنصر والمعاونة اذا قام بالامر ولم يكونوا من أهل ذلك بل لما أرسل اليهم ابن عمه أخلفوا وبعده ونقضوا عهده وأعانوا عليه من وعدوه أن يدفوه عنه ويقاتلوه

معه وكان أهل الرأي والمحبة للحسين كابن عباس وابن عمر وغيرهما أشاروا عليه بأن لا يذهب اليهم ولا يقبل منهم ورأوا أن خروجه اليهم ليس بمصلحة ولا يترتب عليه ما ييسر وكان الأمر كما قالوا وكان أمر الله قدرا مقدورا فلما خرج الحسين رضي الله عنه ورأي أن الأمور قد تغيرت طلب منهم أن يدعوه يرجع أو يلحق ببعض النفر أو يلحق بابن عمه يزيد فنعوه هذا وهذا<sup>(١)</sup> يستأسر وقتلوه فقاتلهم فقتلوه وطائفة ممن معه مظلوما شهيدا شهادة أكرمها الله بها وألحقه بأهل بيته الطيبين الطاهرين وأهان بها من ظلمه واعتدى عليه وأوجب ذلك شرًا بين الناس فصارت طائفة جاهلة ظالمة إما ملحدة منافقة وإما ضالة غاوية تظهر موالاة وموالاة أهل بيته تتخذ يوم عاشوراء يوم مأتم وحزن ونيابة وتظهر فيه شعار الجاهلية من لطم الخدود وشق الجيوب والتعزي بزاز الجاهلية. والذي أمر الله به ورسوله في المصيبة إذا كانت جديدة إنما هو الصبر والاحتساب والاسترجاع كما قال تعالى (وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون) \* وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وقال أنا بريء من الصائقة والخائفة والشاقة وقال النائحة إذا لم تتب قبل موتها فأنها تلبس يوم القيامة درعا من جرب وسربالا من قطران. وفي المسند عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها الحسين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما من رجل يصاب بمصيبة فيذكر مصيبتة وإن قدمت فيحدث لها استرجاعا إلا أعطاه الله من الاجر مثل أجره يوم أصيب بها وهذا من كرامة الله للمؤمنين فإن مصيبة الحسين وغيره إذا ذكرت بعد طول العمد فينبغي للمؤمن أن يسترجع فيها كما أمر الله ورسوله ليعطى من الاجر مثل أجر المصاب يوم أصيب بها. وإذا كان الله تعالى قد أمر بالصبر والاحتساب عند حدثان العمد بالمصيبة فكيف مع طول الزمان فكان ما زينه الشيطان لأهل الضلال والتي من اتخاذ يوم عاشوراء مأتما وما يصنعونه فيه من الندب والنيابة وإنشاد قصائد الحزن ورواية الاخبار التي فيها كذب كثير والصدق منها ليس فيه إلا تجديد الحزن والنضب وأثارة الشحن والحرب والفاء الفتن بين أهل الاسلام والتوسل بذلك الى سب السابقين الاولين وكثرة الكذب والفتن في الدين ولم يعرف طوائف الاسلام

(١) يابض بالاصطين ولعل المتروكة كلمة حتى اه مضعحه

أكثر كذبا وفتنا ومعاونة للكفار على أهل الاسلام من هذه الطائفة الضالة الغاوية فانهم شر من الخوارج المارقين. وأولئك قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الاوثان. وهؤلاء يماونون اليهود والنصارى والمشركين على أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وأمتة المؤمنين كما أعانوا المشركين من الترك والتتار على ما فعلوه ببغداد وغيرها بأهل بيت النبوة ومعدن الرسالة ولد العباس وغيرهم من أهل البيت والمؤمنين من القتل والسبي وخراب الديار. وشر هؤلاء وضرهم على أهل الاسلام لا يحصيه الرجل الفصيح في الكلام فعارض هؤلاء قوم إما من النواصب المتعصبين على الحسين وأهل بيته وإما من الجهال الذين قابلوا الفاسد بالفاسد والكذب بالكذب والشر بالشر والبدعة بالبدعة فوضعوا الآثار في شعائر الفرح والسرور يوم عاشوراء كالاحتفال والاختضاب وتوسيع النفقات على العيال وطبخ الاطعمة الخارجة عن العادة ونحو ذلك مما يفعل في الاعياد والمواسم فصار هؤلاء يتخذون يوم عاشوراء موسما كمواسم الاعياد والافراح. وأولئك يتخذونه مأتما يقيمون فيه الأحزان والأبراح وكلا الطائفتين مخطئة خارجة عن السنة وان كان أولئك أسوأ قصدا وأعظم جهلا وأظهر ظلما لكن الله يأمر بالعدل والاحسان وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم إنه من يمش معكم بعدي فسيرى اختلافا كثيرا فليكن بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الامور فان كل بدعة ضلالة \* ولم يسن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا خلفاؤه الراشدون في يوم عاشوراء شيئا من هذه الامور لاشعائر الحزن والترحم. ولا شعائر السرور والفرح. ولكنه صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة وجد اليهود تصوم يوم عاشوراء فقال ما هذا فقالوا هذا يوم نجي الله فيه موسى من الغرق فحزن نصومه فقال نحن أحق بموسى منكم فصامه وأمر بصيامه وكانت قريش أيضا تعظمه في الجاهلية واليوم الذي أمر الناس بصيامه كان يوما واحدا فانه قدم المدينة في شهر ربيع الاول فلما كان في العام القابل صام يوم عاشوراء وأمر بصيامه ثم فرض شهر رمضان ذلك العام ففسخ صوم عاشوراء \* وقد تنازع العلماء هل كان صوم ذلك اليوم واجبا أو مستحبا على قولين مشهورين أحدهما انه كان واجبا ثم إنه بعد ذلك كان يصومه من يصومه استحبابا ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم العامة بصيامه بل كان يقول هذا يوم عاشوراء وأنا صائم فيه فمن شاء صام. وقال صوم يوم عاشوراء يكفر سنة ١

وصوم يوم غرة يكفر سنتين ولما كان آخر عمره صلى الله عليه وسلم وبلغه ان اليهود يتخذونه عيداً قال لئن عشت الى قابل لا صوم من التاسع ليخاف اليهود ولا يشابههم في اتخاذه عيداً وكان من الصجابة والعلماء من لا يصومه ولا يستحب صومه بل يكره افراده بالصوم كما نقل ذلك عن طائفة من الكوفيين ومن العلماء من يستحب صومه \* والصحيح انه يستحب لمن صامه ان يصوم معه التاسع لان هذا آخر أمر النبي صلى الله عليه وسلم لقوله لئن عشت الى قابل لا صوم من التاسع مع العاشر كما جاء ذلك مفسراً في بعض طرق الحديث فهذا الذي سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم \* وأما سائر الأمور مثل اتخاذ طعام خارج عن العادة إما محبوب وإما غير محبوب أو تجديد لباس أو توسيع نفقة أو اشتراء حوائج العام ذلك اليوم أو فعل عبادة مختصة كصلاة مختصة به أو قصد الذبح أو ادخار لحوم الاضاحى لطبخ بها الجيوب أو الا كتحال أو الاختصاب أو الاغتسال أو التصفاح أو التزاور أو زيارة المساجد والمشاهد ونحو ذلك فهذه من البدع المنكرة التي لم ينسها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا خلفاؤه الراشدون ولا استحبها أحد من أئمة المسلمين لا مالك ولا الثوري ولا الليث بن سعد ولا أبو حنيفة ولا الاوزاعي ولا الشافعي ولا أحمد بن حنبل ولا اسحق بن راهويه ولا أمثال هؤلاء، من أئمة المسلمين وعلماء المسلمين وان كان بعض المتأخرين من أتباع الأئمة قد كانوا يأمرون ببعض ذلك ويروون في ذلك أحاديث وأثاراً ويقولون ان بعض ذلك صحيح فهم مخطئون غلطون بلا ريب عند أهل المعرفة بمخالفات الأمور وقد قال حرب الكرماني في مسائله سئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث من وسع على أهله يوم عاشوراء فلم يره شيئاً . وأعلى ما عندهم أثر يروى عن ابراهيم ابن محمد بن المنتشر عن أبيه انه قال بلغنا انه من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته قال سفيان بن عيينة جربناه منذ سنتين عاماً فوجدناه صحيحاً وابراهيم بن محمد كان من أهل الكوفة ولم يذكر من سمع هذا ولا ممن بلغه فلمل الذي قال هذا من أهل البدع الذين يبغضون علياً وأصحابه ويريدون أن يقابلوا الرافضة بالكذب مقابلة الفاسد بالفاسد والبدعة بالبدعة \* وأما قول ابن عيينة فانه لا حجة فيه فان الله سبحانه أنعم عليه برزقه وليس في انعام الله بذلك ما يدل على أن سبب ذلك كان التوسيع يوم عاشوراء وقد وسع الله على من هم أفضل الخلق من المهاجرين والانصار ولم يكونوا يقصدون أن يوسعوا على أهلهم يوم عاشوراء

بخصوصه وهذا كما ان كثيرا من الناس يندرون نذرا لحاجة يطلبها فيقضى الله حاجته فيظن  
 أن النذر كان سببها \* وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن النذر وقال  
 انه لا يأتي بخير وانما يستخرج به من البخل فمن ظن أن حاجته انما قضيت بالنذر فقد كذب على  
 الله ورسوله والناس مأمورون بطاعة الله ورسوله واتباع دينه وسبيله . واقتفاء هدايه ودليله  
 وعليهم ان يشكروا الله على ما عظمت به النعمة حيث بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم  
 آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح  
 ان خير الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد وشر الامور محدثاتها وكل بدعة ضلالة وقد  
 اتفق أهل المعرفة والتحقيق على أن الرجل لو طار في الهواء أو مشى على الماء لم يتبع الا أن  
 يكون موافقا لامر الله ورسوله ومن رأى من رجل مكاشفة أو تأثيرا فاتبعه في خلاف الكتاب  
 والسنة كان من جنس أنبياء الدجال فان الدجال يقول للسماء أمطري فتمطر ويقول للارض  
 أنبتي فتنبت ويقول للشجرة أخرجي كنوزك فتخرج معه كنوز الذهب والفضة ويقتل رجلا ثم يأمره  
 أن يقوم فيقوم وهو مع هذا كافر ملعون عند الله قال النبي صلى الله عليه وسلم ما من نبي الا  
 قد أنذر أمته الدجال وانا أنذركموه إنه أعور وان الله ليس بأعور مكشوب بين عينيه كافر ف  
 يقرؤه كل مؤمن قارئ وغير قارئ واعلموا ان أحدا منكم لن يرى ربه حتى يموت \* وقد ثبت  
 عنه في الصحيح انه قال اذا قدم أحدكم في الصلاة فليستند بالله من أربع يقول اللهم اني أعوذ  
 بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال وقال  
 صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون دجالون كذابون كلهم يزعم أنه رسول  
 الله وقال صلى الله عليه وسلم يكون بين ايدى الساعة كذابون دجالون يحدثنكم بما لم تسمعوا  
 أنتم ولا آباؤكم فاياكم و هؤلاء تنزل عليهم الشياطين وتوحى اليهم كما قال تعالى (هل أنبئكم  
 على من تنزل الشياطين تنزل على كل أفك أثيم يلقون السمع وأكثزم كاذبون) ومن أول من  
 ظهر من هؤلاء المختارين أبي عبيد المتقدم ذكره . ومن لم يفرق بين الاحوال الشيطانية والاحوال  
 الرحمانية والا كان بمنزلة من سوى بين محمد رسول الله وبين مسيلمة الكذاب فان مسيلمة  
 كان له شيطان ينزل عليه ويوحى اليه \* ومن علامات هؤلاء أن الاحوال اذا تنزلت عليهم  
 وقت سماع المساء والتصديقة اذ بدوا وأرغوا . كالمصروع وتكلموا بكلام لا يفقه معناه فان الشياطين

تتكلم على ألسنتهم كما تتكلم على لسان المصروع \* والاصل في هذا الباب أن يعلم الرجل أن أولياء الله هم الدين نعمتهم الله في كتابه حيث قال (الأن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون) فكل من كان مؤمناً تقياً كان لله ولياً \* وفي الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يقول الله تعالى من عادى لي ولياً فقد بارزني بالمحاربة وما تقرب إلى عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه ولا يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها فبي يسمع وبني يبصر وبني يبطش وبني يمشي ولئن سألتني ل أعطينه ولئن استعاذني لأ أعيننه وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي في قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه \* ودين الاسلام مبني على أصليين على ان لا نعبد الا الله وان نمجده بما شرع لانعبده بالبدع قال تعالى (فن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً) فالعمل الصالح ما أحبه الله ورسوله وهو المشروع المسنون ولهذا كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول في دعائه اللهم اجعل عملي كله صالحاً واجعله لوجهك خالصاً ولا تجعل لأحد فيه شيئاً ولهذا كانت أصول الاسلام تدور على ثلاثة أحاديث . قول النبي صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى وقوله من عمل عملاً ليس عليه امرنا فهو رد . وقوله الحلال بين والحرام بين وبين ذلك أمور مشبهات لا يعلمن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يواقعها ألا وإن لكل ملك حمى ألا وإن حمى الله محارمه ألا وإن في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي القلب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم \*

المسئلة الخمسون \* سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن قول النبي صلى الله عليه وسلم دعوة أخى ذى النون لا اله الا أنت سبحانك انى كنت من الظالمين ما دعا بها مكروب الا فرج الله كربته مامعنى هذه الدعوة ولم كانت كاشفة للكرب و هل لها شروط باطنة عند النطق بلفظها وكيف مطابقة اعتقاد القلب لمعناها حتى يوجب كشف ضره وما مناسبة ذكره انى كنت من الظالمين مع التوحيد وهل مجرد الاعتراف بالظلم مع التوحيد يوجب كشف الضر وهل يكفيه اعترافه أم لا بد من التوبة والعزم في المستقبل وما هو السر في ان كشف

الضر وزواله يكون عند انقطاع الرجاء عن الخلق والتعلق بهم وما الحيلة في انصراف القلب عن الرجاء للمخلوقين والتعلق بهم بالسكينة وتملقه بالله تعالى ورجائه وانصرافه اليه بالكلية وما السبب المدين على ذلك \*

﴿ فَأَجَاب ﴾ الحمد لله رب العالمين \* لفظ الدعاء والدعوة في القرآن يتناول معنيين دعاء العبادة ودعاء المسئلة قال الله تعالى ( فلا تدع مع الله الها آخر فتكون من المخذين ) وقال تعالى ( ومن يدع مع الله الها آخر لا برهان له به فانما حسابه عند ربه انه لا يفلح الكافرون ) وقال تعالى ( ولا تدع مع الله الها آخر لا اله الا هو ) وقال ( وانه لما قام عبد الله يدعوه كادوا يكونون عليه لبدا ) وقال ( ان يدعون من دونه الا انانا وان يدعون الا شيطانا مريدا ) وقال تعالى ( له دعوة الحق والذين يدعون من دونه لا يستجيبون لهم بشئ الا كباطط كفيه الى الماء ليبلغ فاه وما هو بباله ) وقال تعالى ( والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون ) وقال في آخر السورة ( قل ما يعبأ بكم ربي لولا دعاؤكم قيل لولا دعاؤكم اياه وقيل لولا دعاؤه اياكم فان المصدر يضاف الى الفاعل تارة والى المفعول تارة ولكن اضافته الى الفاعل أقوى لانه لا بد له من فاعل فلماذا كان هذا أقوى القولين أي ما يعبأ بكم لولا أنكم تدعونهم فتعبدونهم وتسألونهم ( فقد كذبتم فسوف يكون لزاما ) أي عذاب لازم للمكذبين ولفظ الصلاة في اللغة أصله الدعاء وسميت الصلاة دعاء لتضمنها معنى الدعاء وهو العبادة والمسئلة وقد فسر قوله تعالى ( ادعوني أستجب لكم ) بالوجهين قيل اعبدوني وامثلوا أمرى استجب لكم كما قال تعالى ( ويستجيب الذين آمنوا وعملوا الصالحات ) أي يستجيب لهم وهو معروف في اللغة يقال استجاب واستجاب له كما قال الشاعر \*

وداع دعا يامن يجيب الى الندى \* فلم يستجبه عند ذاك محجب  
وقيل سلوني اعطكم \* وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ينزل ربنا كل ليلة الى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول من يدعوني فأستجيب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له فذكر أولا لفظ الدعاء ثم ذكر السؤال والاستغفار والمستغفر سائل كما ان السائل داع لكن ذكر السائل لدفع الشر بعد السائل الطالب للخير وذكرهما جميعا بعد ذكر الداعي الذي يتناولهما وغيرهما فهو من باب عطف الخاص على العام وقال تعالى

(واذا سألك عبادى عنى فانى قريب أجيب دعوة الداع اذا دعان) وكل سائل راغب راهب وهو عابد للمسؤول وكل عابد له فهو أيضا راغب وراهب يرجو رحمته ويخاف عذابه فكل عابد سائل وكل سائل عابد فأحد الاسمين يتناول الآخر عند تجرده عنه ولكن اذا جمع بينهما فانه يراد بالسائل الذى يطلب جلب المنفعة ودفع المضرة بصنيع السؤال والطلب ويراد بالعابد من يطلب ذلك بامتنال الامر وان لم يكن فى ذلك صنيع سؤال. والعابد الذى يريد وجه الله والنظر اليه هو أيضا راج خائف راغب راهب يرغب فى حصول مراده ويرهب من فواته قال تعالى (انهم كانوا يسارعون فى الخيرات ويدعوننا رغبا ورهبا) وقال تعالى (تتجافى جنوبهم عن المضاجع يدعون ربهم خوفا وطمعا) ولا يتصور أن يخلو داع لله دعاء عبادة أو دعاء مسئلة من الرغب والرهب من الخوف والطمع \* وما يذكر عن بعض الشيوخ أنه جعل الخوف والرجاء من مقامات العامة فهذا قد يفسر مراده بأن المقرين يريدون وجه الله فيقصدون التلذذ بالنظر اليه وان لم يكن هناك مخلوق يتلذذون به وهؤلاء يرجون حصول هذا المطلوب ويخافون حرمانه فلم يخلوا عن الخوف والرجاء لكن مرجوهم ومخوفهم بحسب مطلوبهم. ومن قال من هؤلاء لم أعبدك شوقا الى جنتك ولا خوفا من نارك فهذا يظن أن الجنة اسم لما يتمتع فيه بالمخلوقات والنار اسم للملا عذاب فيه الا ألم المخلوقات وهذا قصور وتقصير منهم عن فهم مسمى الجنة بل كل ما أعده الله لولائه فهو من الجنة والنظر اليه هو من الجنة ولهذا كان أفضل الخلق يسأل الله الجنة ويستعين به من النار ولما سأل بعض أصحابه عما يقول فى صلاته قال إني أسأل الله الجنة وأعوذ بالله من النار أما انى لأحسن ذندتك ولا ذندنة معاذ فقال حولها ندندن \* وقد أنكر على من قال هذا الكلام. يعنى أسألك لذّة النظر الى وجهك فريق من أهل الكلام ظنوا أن الله لا يتلذذ بالنظر اليه وانه لا نعيم الا بمخلوق فغلط هؤلاء فى معنى الجنة كما غلط أولئك لكن أولئك طلبوا ما يستحق أن يطلب وهؤلاء انكروا ذلك واما التألم بالنار فهو أمر ضرورى ومن قال لو أدخلنى النار لكنت راضيا فهو عزم منه على الرضا والبرائى قد تنفسح عند وجود الحقائق ومثل هذا يقع فى كلام طائفة مثل سمون الذى قال .  
 . وليس لى فى سواك حظ \* فكيف ما شئت فامتحنى  
 فابتلى بمسر البول فجعل يطوف على صبيان المسكاتب ويقول ادعوا لعمكم الكذاب قال تعالى



( ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه فقد رأيتموه وأنتم تنظرون ) \* وبعض من تكلم في علل المقامات جمل الحب والرضا والخوف والرجاء من مقامات العامة بناء على مشاهدة القدر وان من شهد القدر<sup>(١)</sup> فشهد توحيد الافعال حتى في من لم يكن وبقي من لم يزل يخرج عن هذه الامور وهذا كلام مستدرك حقيقة وشرعا \* أما الحقيقة فإن الحى لا يتصور أن لا يكون حساسا محبا لما يلائمه مبغضا لما ينافره ومن قال ان الحى يستوى عنده جميع المقدورات فهو أحد رجلين إما أنه لا يتصور ما يقول بل هو جاهل وإما انه مكابر معاند ولو قدر ان الانسان حصل له حال أزال عقله سواء سمي اصطلا ما او محو او فناء او غشايا اضعفا فهذا لم يسقط احساس نفسه بالكلية بل له احساس بما يلائمه وما ينافره وان سقط احساسه ببعض الاشياء فانه لم يسقط بجميعها فن زعم ان المشاهد لتوحيد الربوبية يدخل الى مقام الجمع والفناء فلا يشهد فرقا فانه غلط بل لا بد من الفرق فانه أمر ضرورى لكن اذا خرج عن الفرق الشرعى بقي في الفرق الطبعى فيبقى متبعا لمواء لا مطيعا لمولاه ولهذا لما وقعت هذه المسئلة بين الجنيد وأصحابه ذكر لهم الفرق الثانى وهو أن يفرق بين المأمور والمحذور وبين ما يحببه الله وما يكرهه مع شهوده للقدر الجامع فشهد الفرق في القدر الجامع ومن لم يفرق بين المأمور والمحذور والا خرج عن دين الاسلام وهؤلاء الذين يتكلمون في الجمع لا يخرجون عن الفرق الشرعى بالكلية وان خرجوا عنه كانوا كفارا من شر الكفار وهم الذين يخرجون الى التسوية بين الرسل وغيرهم ثم يخرجون الى القول بوحدة الوجود فلا يفرقون بين الخالق والمخلوق ولكن ليس كل هؤلاء يتنهون الى هذا الاتحاد بل يفرقون من وجه دون وجه فيطيعون الله ورسوله تارة ويعصون الله ورسوله تارة كالعصاة من أهل القبلة \* وهذه الامور مبسوسة في غير هذا الموضع \* والمقصود هنا ان لفظ الدعوة والدعاء يتناول هذا وهذا قال الله تعالى ( وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ) وفي الحديث أفضل الذكر لا اله الا الله وأفضل الدعاء الحمد لله رواء ابن ماجه وابن أبى الدنيا وقال النبى صلى الله عليه وسلم في الحديث الذى رواه الترمذى وغيره دعوة أخى ذى النون لا اله الا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين ما دعا بها مكروب الا فرج الله كربته سماها دعوة لانها تتضمن نوعى الدعاء فقوله لا اله الا أنت اعتراف بتوحيد الالهية وتوحيد الالهية يتضمن أحد

(١) كذا في نسختين وفي نسخة وأما من نظر الى القدر الخ

نوعى الدعاء فان الاله هو المستحق لأن يدعى دعاء عبادة ودعاء مسئلة وهو الله لا اله الا هو \*  
 وقوله إني كنت من الظالمين اعتراف بالذنب وهو يتضمن طلب المغفرة فان الطالب السائل تارة  
 يسأل بصيغة الطلب وتارة يسأل بصيغة الخبر اما بوصف حاله واما بوصف حال المسؤل وإما  
 بوصف الحالين كقول نوح عليه السلام (رب إني أعوذ بك ان أسألك ما ليس لي به علم والا  
 تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين) فهذا ليس بصيغة طلب وانما هو إخبار عن الله أنه ان لم  
 يغفر له ويرحمه خسر ولكن هذا الخبر يتضمن سؤال المغفرة وكذلك قول آدم عليه السلام  
 (ربنا ظلمنا أنفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) هو من هذا الباب ومن  
 ذلك قول موسى عليه السلام (رب إني لما انزلت الي من خير فقير) فان هذا وصف لحاله بأنه  
 فقير الى ما أنزل الله اليه من الخير وهو يتضمن لسؤال الله انزال الخير اليه . وقد روى الترمذى  
 وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من شغله قراءة القرآن عن ذكرى ومسألتي أعطيته  
 أفضل ما أعطى السائلين رواه الترمذى وقال حديث حسن ورواه مالك بن الحويرث وقال من  
 شغله ذكرى عن مسألتي أعطيته أفضل ما أعطى السائلين وأظن البيهقي رواه مرفوعا بهذا اللفظ  
 وقد سئل سفيان بن عيينة عن قوله أفضل الدعاء يوم عرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له  
 له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير فذكر هذا الحديث وأنشد قول أمية بن أبي الصلت  
 يمدح ابن جدعان \*

أأذكر حاجتي أم قد كفاني \* حباؤك إن شيمتك الحباء

إذا اتى عليك المرء يوما \* كفاه من تعرضه الثناء

قال فهذا مخلوق يخاطب مخلوقا فكيف بالخالق تعالى . ومن هذا الباب الدعاء المأثور عن  
 موسى عليه السلام اللهم لك الحمد واليك الماشي وأنت المستعان وبك المستغاث وعليك التكلان فهذا  
 خبر يتضمن السؤال . ومن هذا الباب قول أيوب عليه السلام (مسئى الضر وأنت أرحم الراحمين)  
 فوصف نفسه ووصف ربه بوصف يتضمن سؤال رحمته بكشف ضره وهي صيغة خبر تضمنت  
 السؤال وهذا هو من باب حسن الادب في السؤال والدعاء فقول القائل لمن يعظمه ويرغب  
 اليه انا جائع أنا مريض حسن أدب في السؤال وان كان في قوله أطمعنى ودأونى ونحو ذلك  
 مما هو بصيغة الطلب طلب جازم من المسؤل فذاك فيه اظهار حاله وإخباره على وجه الذل

والافتقار المتضمن لسؤال الحال وهذا فيه الرغبة التامة والسؤال المحض بصيغة الطلب وهذه الصيغة صيغة الطلب والاستدعاء اذا كانت لمن يحتاج اليه الطالب او من يقدر على قهر المطلوب منه ونحو ذلك فانها تقال على وجه الامر إما لما في ذلك من حاجة الطالب وإما لما فيه من نفع المطلوب فأما اذا كانت من الفقير من كل وجه للنفي من كل وجه فانها سؤال محض بتدلل وافتقار واظهار الحال . ووصف الحاجة والافتقار هو سؤال بالحال وهو ابلغ من جهة العلم والبيان وذلك اظهر من جهة القصد والارادة فلهذا كان غالب الدعاء من القسم الثاني لان الطالب السائل يتصور مقصوده ومراده فيطلبه ويسأله فهو سؤال بالمطابقة والقصد الاول وتصریح به باللفظ وان لم يكن فيه وصف لحال السائل والمسؤل فان تضمن وصف حالهما كان اكمل من النوعين فانه يتضمن الخبر والعلم المقتضى للسؤال والاجابة ويتضمن القصد والطلب الذي هو نفس السؤال فيتضمن السؤال والمقتضى له والاجابة لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا بى بكر الصديق رضي الله تعالى عنه لما قال له علمنى دعاء أدعوه به فى صلاتى فقال قل اللهم انى ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لى مغفرة من عندك وارحمنى إنك أنت الغفور الرحيم اخرجاه فى الصحيحين . فهذا فيه وصف العبد لحال نفسه المقتضى حاجته الى المغفرة وفيه وصف ربه الذى يوجب انه لا يقدر على هذا المطلوب غيره وفيه التصريح بسؤال العبد لمطلوبه وفيه بيان المقتضى للاجابة وهو وصف الرب بالمغفرة والرحمة فهذا ونحوه اكمل أنواع الطلب وكثير من الأدعية يتضمن بعض ذلك كقول موسى عليه السلام ( أنت ولينا فاغفر لنا وارحمنا وأنت خير الغافرين ) فهذا طلب ووصف للمولى بما يقتضى الاجابة . وقوله ( رب انى ظلمت نفسي فاغفر لى ) فيه وصف حال النفس والطلب . وقوله ( انى لما أنزلت الى من خير فقير ) فيه الوصف المتضمن للسؤال بالحال فهذه أنواع لكل نوع منها خاصة يبق أن يقال فصاحب الحوت ومن اشبهه لماذا ناسب حالهم صيغة الوصف والخبر دون صيغة الطلب فيقال لان المقام مقام اعتراف بان ما أصابنى من الشر كان بذنبى فأصل الشر هو الذنب والمقصود دفع الضر . والاستغفار جاء بالقصد الثاني فلم يذكر صيغة طلب كشف الضر لاستشعاره انه مسمى ، ظالم وهو لذى ادخل الضر على نفسه فناسب حاله أن يذكر ما يرفع سببه من الاعتراف بظلمه ولم يذكر صيغة طالب المغفرة لانه مقصود للعبد المذنب . وكروب بالقصد الثاني بخلاف كشف الكرب فانه مقصود له

في حال وجوده بالقصد الاول اذ النفس بطبعها تطلب ما هي محتاجة اليه من زوال الضرر الحاصل من الحال قبل طلبها زوال ما تخاف وجوده من الضرر في المستقبل بالقصد الثاني والمقصود الاول في هذا المقام هو المغفرة وطلب كشف الضر فهذا مقدم في قصده وارادته وابلغ ما ينال به رفع سببه فجاء بما يحصل مقصوده \* وهذا يتبين بالكلام على قوله سبحانه فان هذا اللفظ يتضمن تعظيم الرب وتزبيحه والقيام يقتضى تزبيحه عن الظلم والعقوبة بغير ذنب يقول انت مقدس ومنزه عن ظلمي وعقوبتي بغير ذنب بل أنا الظالم الذي ظلمت نفسي قال تعالى (وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون) وقال تعالى (وما ظلمناهم ولكن ظلموا أنفسهم) وقال (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين) وقال آدم عليه السلام (ربنا ظلمنا أنفسنا) وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح الذي في مسلم في دعاء الاستفتاح اللهم أنت الملك لا اله الا أنت أنت ربى وأنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبى جميعا فانه لا يغفر الذنوب الا أنت \* وفي صحيح البخارى سيد الاستغفار ان يقول العبد اللهم أنت ربى لا اله الا أنت خلقتى وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت أبوء لك بنعمتك على وأبوء بذنبي فاغفر لي فانه لا يغفر الذنوب الا أنت من قالها اذا أصبح موقنا بها فأت من يومه دخل الجنة ومن قالها اذا أمسى موقنا بها فأت من ليلته دخل الجنة فالعبد عليه أن يتعرف بعبد الله واحسانه فانه لا يظلم الناس شيئا فلا يعاقب أحدا الا بذنبه وهو يحسن اليهم فكل تقمة منه عدل وكل نعمة منه فضل. فقوله لا اله الا أنت فيه اثبات انفراد بالالهية والالهية تتضمن كمال علمه وقدرته ورحمته وحكمته ففيها اثبات احسانه الى العباد فان الاله هو المألوه والمألوه هو الذى يستحق ان يعبد وكونه يستحق أن يعبد هو بما اتصف به من الصفات التى تسلزم ان يكون هو المحبوب غاية الحب المخضوع له غاية الخضوع والعبادة تتضمن غاية الحب بغاية لذل. وقوله سبحانه يتضمن تعظيمه وتزبيحه عن الظلم وغيره من النقائص فان التسبيح وان كان يقال يتضمن نفي النقائص وقد روى في حديث مرسل من مر اسيل موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم في قول العبد سبحانه الله انها براءة الله من السوء فالنفي لا يكون مدحا الا اذا تضمن ثبوتها والا فالمدح المحض لا مدح فيه ونفي السوء والنقص عنه يستلزم اثبات محاسنه وكماله والله الاسماء الحسنى وهكذا عامة ما يأتي به القرآن في نفي السوء والنقص عنه يتضمن

إثبات محاسنه وإكمله كقوله تعالى (الله لا اله الا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم) فنفى أخذ السنة والنوم له يتضمن كمال حياته وقيوميته وقوله (وما مسنا من لغوب) يتضمن كمال قدرته ونحو ذلك فالتسبيح المتضمن تنزيهه عن السوء ونفى النقص عنه يتضمن تعظيمه فنفى قوله سبحانه تبرئته من الظلم وإثبات العظمة الموجبة له براءته من الظلم فان الظلم انما يظلم لحاجته الى الظلم أو لجهله والله غنى عن كل شيء عليم بكل شيء وهو غنى بنفسه وكل ما سواه فقير اليه وهذا كمال العظمة — وأيضا فنفى هذا الدعاء التهليل والتسبيح ق قوله لا اله الا أنت تهليل وقوله سبحانه تسبيح . وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أفضل الكلام بعد القرآن أربع وهن من القرآن سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر والتحميد مقرون بالتسبيح وتابع له والتكبير مقرون بالتهليل وتابع له وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أي الكلام أفضل قال ما اصابني الله ملائكته سبحانه الله وبحمده \* وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان الى الرحمن سبحانه الله وبحمده سبحانه الله العظيم وفي القرآن فسبح بحمد ربك وقالت الملائكة ونحن نُسبح بحمديك . وهاتان الكلمتان أحدهما مأمورة بالتحميد والاخرى بالتعظيم فانا قد ذكرنا أن التسبيح فيه نفى السوء والنقائص المتضمن إثبات المحاسن والكمال والحمد انما يكون على المحاسن . وقرن بين الحمد والتعظيم كما قرن بين الجلال والاكرام اذ ليس كل معظم محبوبا محمودا ولا كل محبوب محمودا معظما وقد تقدم أن العبادة تتضمن كمال الحب المتضمن معنى الحمد وتتضمن كمال الذل المتضمن معنى التعظيم ففي العبادة حبه وحمده على المحاسن وفيها الذل له الناشئ عن عظمته وكبريائه ففيها اجلاله واكرامه وهو سبحانه المستحق للجلال والاكرام فهو مستحق غاية الاجلال وغاية الاكرام . ومن الناس من يحسب ان الجلال هو الصفات السلبية والاكرام الصفات الثبوتية كما ذكر ذلك الرازي ونحوه — والتحقيق ان كليهما صفات ثبوتية وإثبات الكمال يستلزم نفى النقائص لكن ذكر نوعي اثبوت وهو ما يستحق أن يحب وما يستحق أن يعظم كقوله ان الله هو الغني الحميد وقول سليمان عليه السلام فان ربي غني كريم وكذلك قوله له الملك وله الحمد فان كثيرا مما يكون له الملك والغنى لا يكون محمودا بل مذموما اذ الحمد يتضمن الاخبار عن الم محمود بمحاسنه المحبوبة فيتضمن إخبار المحاسن المحبوبة بحبه له وكثير ممن له نصيب من الحمد

والمحبة يكون فيه عجز وضعف وذل ينافي العظمة والذنى والمالك قلاول يهاب ويخاف ولا يجب وهذا يجب ويحمد ولا يهاب ولا يخاف والكمال اجتماع الرصعين كما ورد في الاثر إن المؤمن رزق حلاوة ومهابة وفي نعت النبي صلى الله عليه وسلم كان من رآه بديهة هابه ومن خالطه معرفة أحبه فقرن التسبيح بالتحميد وقرن التهليل بالتكبير كما في كلمات الأذان . ثم ان كل واحد من النوعين يتضمن الآخر اذا أفرد فان التسبيح والتحميد يتضمن التعظيم ويتضمن اثبات ما يحمد عليه وذلك يستلزم الالهية فان الالهية تتضمن كونه محبوبا بل يتضمن انه لا يستحق كمال الحب الا هو والحمد لله هو الاخبار عن المعبود بالصفات التي يستحق ان يحب فالالهية تتضمن كمال الحمد ولهذا كان الحمد لله مفتاح الخطاب وكل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم وسبحان الله فيها اثبات عظمتة كما قدمناه ولهذا قال (فسبح باسم ربك العظيم) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اجملوها في ركوعكم رواه أهل السنن وقال أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فيه بالدعاء فقم ان يستجاب لكم رواه مسلم فجعل التعظيم في الركوع أخص منه بالسجود والتسبيح يتضمن التعظيم . ففي قوله سبحان الله وبحمده اثبات تنزيهه وتعظيمه بآلهيته وحمده . وأما قوله لا اله الا الله والله أكبر ففي لا اله الا الله محامده فانها كلها داخله في آلهيته وفي قوله الله أكبر اثبات عظمتة فان الكبرياء تتضمن العظمة ولكن الكبرياء اكمل ولهذا جاءت الالفاظ المشروعة في الصلاة والأذان بقول الله أكبر فان ذلك اكمل من قول الله أعظم كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يقول الله تعالى الكبرياء ردائي والعظمة إزاري فمن نازعني واحدا منهما عذبت فجعل العظمة كالإزار والكبرياء كالرداء ومعلوم ان الرداء أشرف فلما كان التكبير أبلغ من التعظيم صرح بلفظه وتضمن ذلك التعظيم وفي قوله سبحان الله صرح فيها بالتنزيه من السوء المتضمن للتعظيم فصار كل من الكلمتين متضمنا معنى الكلمتين الاخرين اذا أفردتا وعند الاقتران تعطى كل كلمة خاصيتها . وهذا كما ان كل اسم من أسماء الله فانه يستلزم معنى الآخر فانه يدل على الذات والذات تستلزم معنى الاسم الآخر لكن هذا بالازوم . وأما دلالة كل اسم على خاصيته وعلى الذات بمجموعهما بالمطابقة ودلالاتها على أحدهما بالتضمن . فقول الداعي لا اله الا أنت سبحانك يتضمن معنى الكلمات الأربع اللاتي هن أفضل الكلام بعد القرآن . وهذه الكلمات تتضمن معاني أسماء الله الحسنى وصفاته

العليا ففهمها بحال المدح . وقوله انى كنت من الظالمين فيه اعتراف بحقيقة حاله وليس لاحد من العباد أن يرى نفسه عن هذا الوصف لاسيما في مقام مناجاته لربه \* وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى وقال من قال أنا خير من يونس بن متى فقد كذب فمن ظن أنه خير من يونس بحيث إنه ليس عليه ان يعترف بظلم نفسه فهو كاذب ولهذا كان سادات الخلائق لا يفضلون أنفسهم على يونس في هذا المقام بل يقولون كما قال أبوهم آدم وخاتمهم محمد صلى الله عليه وسلم تسليما \*

﴿فصل﴾ وأما قول السائل لم كانت موجبة لكشف الضر فذلك لان الضر لا يكشفه الا الله كما قال تعالى ( وان يمسسك الله بضر فلا كاشف له الا هو وإن يردك بخير فلا راد لفضله ) والذنوب سبب للضر . والاستغفار يزيل سببه كما قال تعالى ( وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون ) فاخبر أنه سبحانه لا يمدب مستغفرا . وفي الحديث من أكثر الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجا ومن كل ضيق مخرجا ورزقه من حيث لا يحتسب وقال تعالى ( وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير ) وقوله انى كنت من الظالمين اعتراف بالذنوب وهو استغفار فان هذا الاعتراف متضمن طلب المغفرة وقوله لا اله الا أنت تحقيق لتوحيد الالهية فان الخير لا موجب له الا مشيئة الله فإشاء كان وما لم يشأ لم يكن والمعوق له من العبد هو ذنوبه وما كان خارجا عن قدرة العبد فهو من الله وان كانت أفعال العباد بقدر الله تعالى لكن الله جعل فعل المأمور وترك المحذور سببا للنجاة والسعادة فشهادة التوحيد تفتح باب الخير والاستغفار من الذنوب يفتح باب الشر . ولهذا ينبغي للعبد ان لا يملق رجاءه الا بالله ولا يخاف من الله أن يظلمه فان الله لا يظلم الناس شيئا . ولكن الناس أنفسهم يظلمون بل يخاف ان يجزيه بذنوبه وهذا معنى ما روى عن علي عليه السلام أنه قال لا يرجون عبد الا ربه ولا يخافن الا ذنبه . وفي الحديث المرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم أنه دخل على مريض فقال كيف تجدك فقال ارجو الله وأخاف ذنوبي فقال ما اجتمعما في قلب عبد في مثل هذا الموطن الا أعطاه الله ما يرجو وآمنه مما يخاف فالرجاء ينبغي ان يتعلق بالله ولا يتعلق بمخلوق ولا بقوة العبد ولا عمله فان تعليق الرجاء بغير الله اشراك وان كان الله قد جعل لها اسبابا فالسبب لا يستقل بنفسه بل لا بد له من معاون ولا بد أن يمنع

المرض المموق له وهو لا يحصل ويبقى الإنشئة الله تعالى ولهذا قيل الالتفات إلى الأسباب  
 شرك في التوحيد ومحو الأسباب ان تكون أسبابا نقص في العقل والاعراض عن الأسباب  
 بالكلية قدس في الشرع ولهذا قال الله تعالى ( فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب ) فامر  
 بأن تكون الرغبة إليه وحده وقال ( وعلى الله فتوكلوا ان كنتم مؤمنين ) فالقلب لا يتوكل الا على  
 من يرجوه . فمن رجا قوته أو عمله أو علمه أو حاله أو صديقه أو قرابته أو شيخه أو ملكه أو  
 ماله غير ناظر الى الله كان في نوع توكل على ذلك السبب وما رجا أحد مخفوقا أو توكل عليه  
 الا خاب ظنه فيه فانه مشرك ( ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير أو تهوى  
 به الريح في مكان سحيق ) وكذلك المشرك يخاف المخلوقين ويرجوهم فيحصل له رعب كما قال  
 تعالى ( سنلقى في قلوب الذين كفروا الرعب بما أشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا ) والخالص  
 من الشرك يحصل له الامن كما قال تعالى ( الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم أولئك لهم الامن  
 وهم مهتدون ) وقد فسر النبي صلى الله عليه وسلم الظلم هنا بالشرك . ففي الصحيح عن ابن مسعود  
 ان هذه الآية لما نزلت شق ذلك على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا اينالم يظلم نفسه  
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما هذا الشرك الم تسموا الى قول المبدأ الصالح ان الشرك لظلم  
 عظيم وقال تعالى ( ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا  
 أشد حبا لله ولو يرى الذين ظلموا اذ يرون العذاب أن القوة لله جميعا وأن الله شديد العذاب  
 اذ تبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ورأوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب وقال الذين اتبعوا  
 لو أن لنا كرة فنتبرأ منهم كما تبرؤا منا كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم وما هم بخارجين  
 من النار ) وقال تعالى ( قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا  
 تحويلا أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه ان  
 عذاب ربك كان محذورا ) ولهذا يذكر الله الأسباب ويأمر بان لا يعتمد عليها ولا يرجي الا الله  
 قال تعالى لما أنزل الملائكة ( وما جعله الله الا بشري لكم ولتطمئن قلوبكم به وما النصر الا من  
 عند الله العزيز الحكيم ) وقال ( ان ينصركم الله فلا غالب لكم وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم  
 من بعده وعلى الله فليتوكل المؤمنون ) وقد قدمنا أن الدعاء نوعان دعاء عبادة ودعاء مسئلة وكلاهما  
 لا يصلح الا لله فمن جمل مع الله الها آخر فقد مذموما مخذولا والراجي سائل طالب فلا



يصلح أن يرجو الا الله ولا يسأل غيره ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح ما أتاك من هذا المال وأنت غير سائل ولا مشرف نخذه ومالا فلا تتبعه نفسك. فالمشرف الذي يستشرف بقلبه والسائل الذي يسأل بلسانه وفي الحديث الذي في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري قال أصابتنا فاقة فجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سأله فوجدته يخطب الناس وهو يقول أيها الناس والله مهما يكن عندنا من خير فلن ندخره عنكم وانه من يستغن يغنه الله ومن يستعفف يعفه الله ومن يتصبر يصبره الله وما أعطي أحد عطاء خيرا اوسع من الصبر. والاستغناء أن لا يرجو بقلبه أحدا فيستشرف اليه. والاستغفاف أن لا يسأل بلسانه أحدا ولهذا لما سئل أحد ابن حنبل عن التوكل فقال قطع الاستشراف الى الخلق أى لا يكون في قلبك أن أحدا يأتيك بشئ فقيل له فما الحجة في ذلك فقال قول الخليل لما قال له جبريل هل لك من حاجة فقال أما اليك فلا. فهذا وما يشبهه مما بين ان العبد في طلب ما ينفعه ودفع ما يضره لا يوجه قلبه الا الى الله فلهذا قال المكروب لا اله الا أنت : ومثل هذا ما في الصحيحين عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول عند الكرب لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الارض رب العرش الكريم فان هذه الكلمات فيها تحقيق التوحيد وتأله العبد ربه وتعلق رجائه به وحده لا شريك له وهى لفظ خبر يتضمن الطلب. والناس وان كانوا يقولون بالسبتهم لا اله الا الله فقول العبد لها مخلصا من قلبه له حقيقة أخرى وبحسب تحقيق التوحيد تكمل طاعة الله قال تعالى ( أفرايت من اتخذ الهه هواه أفانت تكون عليه وكيلا أم تحسب ان أكثرهم يسمعون أو يعقلون ان هم الا كالا نعم بل هم عن طغيانهم سيميلون ) فمن جعل ما ياله هو ما يهواه فقد اتخذ الهه هو ما يهواه وهذا حال المشركين الذين يعبد أحدهم ما يستحسنه فهم يتخذون أندادا من دون الله يحبونهم كحب الله ولهذا قال الخليل ( لا أحب الآفلين ) فان قومه لم يكونوا منكرين للصانع ولكن كان أحدهم يعبد ما يستحسنه ويظنه نافعا له كالشمس والقمر والكواكب والخليل بين ان الآفل يغيب عن عابده ويحجبه عنه الحواجب فلا يرى عابده ولا يسمع كلامه ولا يعلم حاله ولا ينفعه ولا يضره بسبب ولا غيره فأى وجه لعبادة من يأفل. وكلما حقق العبد الاخلاص في قول لا اله الا الله خرج من قلبه تأله ما يهواه ويصرف عنه المعاصى والذنوب كما قال تعالى ( كذلك لنصرف

عنه السوء والفحشاء انه من عبادنا المخلصين) فعمل صرف السوء والفحشاء عنه بأنه من عباد الله المخلصين وهؤلاء هم الذين قال فيهم ( ان عبادي ليس لك عليهم سلطان) وقال الشيطان (فبمرك لا غوينهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصين) \* وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من قال لا إله الا الله مخلصا من قلبه حرمة الله على النار فان الاخلاص ينفي أسباب دخول النار فن دخل النار من الفائلين لا إله الا الله لم يحقق اخلاصها المحرم له على النار بل كان في قلبه نوع من الشرك الذي أوقعه فيما أدخله النار والشرك في هذه الامة أخفى من ديب الخمل ولهذا كان العبد مأمورا في كل صلاة أن يقول إياك نعبد وإياك نستعين والشيطان يأمر بالشرك والنفس تطيعه في ذلك فلا تزال النفس تلتفت الى غير الله إما خوفا منه وإما رجاء له فلا يزال العبد مفتقرا الى تخلص توحيدة من شوائب الشرك \* وفي الحديث الذي رواه ابن أبي عاصم وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يقول الشيطان أهلكم الناس بالذنوب وأهلكوني بلا إله الا الله والاستغفار فلما رأيت ذلك ثبت فيهم الا هوأ فهم يذنبون ولا يستغفرون لانهم يحسبون انهم يحسنون صنعا فصاحب الهوي الذي اتبع هواه بغير هدى من الله نصيب من اتخذ الهه هواه فصار فيه شرك منه من الاستغفار وأما من حقق التوحيد والاستغفار فلا بد أن يرفع عنه الشر فهذا قال ذوالنون (لا إله الا أنت سبحانك اني كنت من الظالمين) ولهذا يقرن الله بين التوحيد والاستغفار في غير موضع كقوله تعالى (فاعلم انه لا إله الا الله واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات) وقوله (ألا تعبدوا الا الله انني لكم منه نذير وبشير وأن استغفروا ربكم ثم توبوا اليه) وقوله (والى عاد أخاهم هودا قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره) الى قوله (وأن استغفروا ربكم ثم توبوا اليه) وقوله (فاستقيموا اليه واستغفروه) وخاتمة المجلس سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله الا أنت أستغفرك وأتوب اليك ان كان مجلس رحمة كانت كالطابع عليه وان كان مجلس لنو كانت كفارة له وقد روى أيضا أنها يقال في آخر الوضوء بعد ان يقال أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وهذا الذكر يتضمن التوحيد والاستغفار فان صدره الشهادتان اللتان هما أصبلا الدين وجماعه فان جميع الدين داخل في الشهادتين اذ مضمونهما أن لا نعبد الا الله وان نطيع رسوله والدين كله داخل في هذا

في عبادة الله بطاعة الله و طاعة رسوله وكل ما يجب أو يستحب داخل في طاعة الله ورسوله - وقد روى انه يقول سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا أنت أستغفرك وأتوب اليك وهذا كفارة المجلس فقد شرع في آخر المجلس وفي آخر الوضوء وكذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يختم الصلاة كما في الحديث الصحيح أنه كان يقول في آخر صلاته اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أبهرت وما أعلنت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت وهنا قدم الدعاء وختمه بالتوحيد لان الدعاء مأمور به في آخر الصلاة وختم بالتوحيد ليختم الصلاة بأفضل الامرين وهو التوحيد بخلاف ما لم يقصد فيه هذا فان تقديم التوحيد أفضل فان جسد الدعاء الذي هو ثناء وعبادة أفضل من جنس الدعاء الذي هو سؤال وطلب وان كان المفضل قد يفضل على الفاضل في موضعه الخاص بسبب وبأشياء أخر كما ان الصلاة أفضل من القراءة والقراءة أفضل من الذكر الذي هو ثناء والذكر أفضل من الدعاء الذي هو سؤال ومع هذا فالمفضل له أمانة وأزمنة وأحوال يكون فيها أفضل من الفاضل لكن أول الدين وآخره وظاهره وباطنه هو التوحيد وإخلاص الدين كله لله وتحقيق قول لا اله الا الله فان المسلمين وان اشتركوا في الاقرار بها فهم متفاضلون في تحقيقها تفاضلا لا تقدر ان تضبطه حتى ان كثيرا منهم يظنون أن التوحيد المفروض هو الاقرار والتصديق بأن الله خالق كل شيء وربهم ولا يميزون بين الاقرار بتوحيد الربوبية الذي أقر به مشركو العرب وبين توحيد الالهية الذي دعاهم اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجمعون بين التوحيد القولي والعملي فان المشركين ما كانوا يقولون ان العالم خلقه اثنان ولا إن مع الله ربا ينفرد دونه بخلق كل شيء بل كانوا كما قال الله عنهم (وائن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) وقال تعالى (وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون) وقال تعالى (قل لمن الارض ومن فيها ان كنتم تعلمون سيقولون لله قل أفلا تذكرون قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون لله قل أفلا تتقون قل من يده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه ان كنتم تعلمون سيقولون لله قل فأنى تسحرون) وكانوا مع اقرارهم بأن الله هو الخالق وحده يجمعون معه آلهة أخرى يجعلونهم شفعا لهم اليه ويقولون ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى ويحبونهم كحب الله . والاشراك في الحب والعبادة والدعاء والسؤال غير الاشراك في الاعتقاد والافرار كما قال

تعالى (ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله) فمن أحب مخلوقا كما يحب الخلاق فهو مشرك به قد اتخذ من دون الله أندادا يحبهم كحب الله وإن كان مقرا بأن الله خالقه ولهذا فرق الله ورسوله بين من أحب مخلوقا لله وبين من أحب مخلوقا مع الله فالاول يكون الله هو محبوبه ومعبوده الذي هو منتهى حبه وعبادته لا يجب معه غيره لكنه لما علم أن الله يحب أنبياءه وعباده الصالحين أحبهم لاجله وكذلك لما علم أن الله يحب فعل المأمور وترك المحذور أحب ذلك فكان حبه لما يحبه تابعا لحبه الله وفرعا عليه وداخلا فيه بخلاف من أحب مع الله فجعله ندا لله يرجوه ويخافه أو يطيعه من غير أن يعلم أن طاعته طاعة لله ويتخذ شفعاله من غير أن يعلم أن الله يأذن له أن يشفع فيه قال تعالى (وعبدون من دون الله مالا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله) وقال تعالى (اتخذوا أhabارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم وما أسروا الا ليعبدوا الها واحدا لا اله الا هو سبحانه عما يشركون) وقد قال عدى بن حاتم للنبي صلى الله عليه وسلم ما عبدوهم قال أحلوا لهم الحرام فأطاعوهم وحرمو عليهم الحلال فأطاعوهم فكانت تلك عبادتهم اياهم قال تعالى (أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله) وقال تعالى (ويوم يعض الظالم على يديه يقول يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا يا ليتني ليتني لم اتخذ فلانا خليلا لقد أضلني عن الذكر بعد اذ جاءني وكان الشيطان للإنسان خذولا) فالرسول وجبت طاعته لانه من يطع الرسول فقد أطاع الله فالاحلال ما حله والحرام ما حرمه والدين ما شرعه ، ومن سوى الرسول من العلماء والمشايخ والامراء والملوك انما تجب طاعتهم اذا كانت طاعتهم طاعة لله وهو اذا أمر الله ورسوله بطاعتهم فطاعتهم داخله في طاعة الرسول قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم) فلم يقل وأطيعوا الرسول وأطيعوا أولى الامر منكم بل جعل طاعة أولى الامر داخله في طاعة الرسول وطاعة الرسول طاعة لله وأعاد الفعل في طاعة الرسول دون طاعة أولى الامر فانه من يطع الرسول فقد أطاع الله فليس لاحد اذا أمره الرسول بأمر أن ينظر هل أمر الله به أم لا بخلاف أولى الامر فانهم قد يأمرون بمعصية الله فليس كل من أطاعهم مطيعا لله بل لابد فيما يأمرون به ان يعلم انه ليس بمعصية لله وينظر هل أمر الله به أم لا سواء كان أولى الامر من العلماء أو الأمراء ويدخل في هذا تقليد العلماء وطاعة أمراء السرايا وغير ذلك

وبهذا يكون الدين كله لله قال تعالى (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) وقال النبي صلى الله عليه وسلم لما قيل له يا رسول الله الرجل يقاتل شجاعة ويقاتل حية ويقاتل رياء فأى ذلك في سبيل الله فقال من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله . ثم ان كثيرا من الناس يحب خليفة أو عالما أو شيخا أو أميراً فيجعله ندا لله وان كان قد يقول إنه يحبه لله فمن جعل غير الرسول تجب طاعته في كل ما يأمر به وينهى عنه وان خالف أمر الله ورسوله فقد جعله ندا وربما صنع به كما تصنع النصارى بالمسيح ويدعوه ويستغيث به ويوالي أوليائه ويمادى أعداءه مع إيجابه طاعته في كل ما يأمر به وينهى عنه ويحمله ويحرمه ويقيم مقام الله ورسوله فهذا من الشرك الذي يدخل أصحابه في قوله تعالى (ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله) فالتوحيد والاشراك يكون في أقوال القلب ويكون في أعمال القلب ولهذا قال الجنيد التوحيد قول القلب والتوكل عمل القلب أراد بذلك التوحيد الذي هو التصديق فانه لما قرنه بالتوكل جعله أصله وإذا أفرد لفظ التوحيد فهو يتضمن قول القلب وعمله والتوكل من تمام التوحيد . وهذا كلفظ الايمان فانه اذا أفرد دخلت فيه الاعمال الباطنة والظاهرة وقيل الايمان قول وعمل أى قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه الايمان بضع وستون شعبة أعلاها قول لا إله الا الله وأدناها إماطة الاذي عن الطريق والحياء شعبة من الايمان ومنه قوله تعالى (انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون) وقوله (انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا وعلى ربهم يتوكلون الذين يقيمون الصلاة وما رزقناهم ينفقون أولئك هم المؤمنون حقا) وقوله (انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله واذا كانوا معاً على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه) والايمان المطلق يدخل فيه الاسلام كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لو فد عبد القيس أمركم بالايمان بالله . أتدرون ما الايمان بالله شهادة ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله واقام الصلاة وابتاء الزكاة وأن تؤدوا خمس ما غنمتم ولهذا قال من قال من السلف كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمننا . واما اذا قرن لفظ الايمان بالعمل أو بالاسلام فانه يفرق بينهما كما في قوله تعالى (ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات) وهو في القرآن

كثير وكما في قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لما ساله جبريل عن الاسلام والايان والاحسان فقال الاسلام أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت. قال فما الايمان قال أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت وتؤمن بالقدر خيره وشره. قال فما الاحسان قال أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك. ففرق في هذا النص بين الاسلام والايان لما قرن بين الاسمين وفي ذلك النص أدخل الاسلام في الايمان لما أفرد به بالذكر. وكذلك لفظ العمل فإن الاسلام المذكور هو من العمل والعمل الظاهر هو موجب ايمان القلب ومقتضاه فإذا حصل ايمان القلب حصل ايمان الجوارح ضرورة وإيمان القلب لا بد فيه من تصديق القلب وانفياده والا فلو صدق قلبه بأن محمدا رسول الله وهو ينفذه ويحسده ويستكبر عن متابعتة لم يكن قد آمن قلبه. والايان وإن تضمن التصديق فليس هو مرادفا له فلا يقال لكل مصدق بشئ إنه مؤمن به فلو قال انا أصدق بأن الواحد نصف الاثنين وأن السماء فوقنا والارض تحتنا ونحو ذلك مما يشاهده الناس ويعلمونه لم يقل لهذا انه مؤمن بذلك بل لا يستعمل الا فيمن أخبر بشئ من الامور الغائبة كقول اخوة يوسف (وما أنت بمؤمن لنا) فانهم أخبروه بما غاب عنه وهم يعرفون بين من آمن له وآمن به فالاول يقال للمخبر والثاني يقال للمخبر به كما قال اخوة يوسف (وما أنت بمؤمن لنا) وقال تعالى (فا آمن لموسى الا ذرية من قومه) وقال تعالى (ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو أذن قل أذن خير لكم يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين) ففرق بين ايمانه بالله وايمانه للمؤمنين لان المراد يصدق المؤمنين اذا أخبروه وأما ايمانه بالله فهو من باب الاقرار به ومنه قوله تعالى عن قول فرعون وملئه (أنؤمن لبشرين مثلنا) أي نفر لهما ونصدقهما. ومنه قوله (أفتطمعون ان يؤمنوا لكم) وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون) ومنه قوله تعالى (فآمن له لوط وقال اني مهاجر الى ربي). ومن المعنى الآخر قوله تعالى (يؤمنون بالقيظ) وقوله (آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا تفرق بين أحد من رسله) وقوله (ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين) أي أقر بذلك ومثل هذا في القرآن كثير. والمقصود هنا ان لفظ الايمان انما يستعمل في بعض الاخبار وهو مأخوذ من الآمن كما ان الاقرار مأخوذ من أقر فالؤمن

صاحب أمن كما ان المقر صاحب اقرار فلا بد في ذلك من عمل القلب بموجب تصديقه فاذا كان عالما بأن محمد رسول الله ولم يقترب بذلك حبه وتعظيمه بل كان يفضيه ويحسده ويستكبر عن اتباعه فان هذا ليس بمؤمن به بل كافر به. ومن هذا الباب كفر ابليس وفرعون وأهل الكتاب الذين يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وغير هؤلاء فان ابليس لم يكذب خبراً ولا يخبر بل استكبر عن أمر ربه. وفرعون وقومه قال الله فيهم (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً) وقال له موسى (لقد علمت بما أنزل هؤلاء الرب السموات والارض بصائر) وقال تعالى (الذين آتيناكم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم) فمجرد علم القلب بالحق ان لم يقترب به عمل القلب بموجب علمه مثل محبة القلب له واتباع القلب له لم ينفع صاحبه بل أشد الناس عذاباً يوم القيامة عالم لم ينفعه الله بعلمه وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول اللهم اني أعوذ بك من علم لا ينفع ونفس لا تشبع ودعاء لا يسمع وقلب لا يخشع ولكن الجهمية ظنوا ان مجرد علم القلب وتصديقه هو الايمان وان من دل الشرع على انه ليس بمؤمن فان ذلك يدل على عدم علم قلبه وهذا من أعظم الجهل شرعاً وعقلاً. وحقيقته توجب التسوية بين المؤمن والكافر ولهذا اطلق وكيع بن الجراح وأحمد ابن حنبل وغيرهما من الأئمة كفرهم بذلك فانه من المعلوم ان الانسان يكون عالماً بالحق ويبغضه لغرض آخر فليس كل من كان مستكبراً عن الحق يكون غير عالم به. وحينئذ فالإيمان لا بد فيه من تصديق القلب وعمله وهذا معنى قول السلف الايمان قول وعمل. ثم انه اذا تحقق القلب بالتصديق والمحبة التامة المتضمنة للارادة لزم وجود الافعال الظاهرة فان الارادة الجازمة اذا اقترنت بها القدرة التامة لزم وجود المراد قطعاً وانما ينتفي وجود الفعل لعدم كمال القدرة أو لعدم كمال الارادة والافعال كمالها يجب وجود الفعل الاختياري فاذا أقر القلب اقراراً تاماً بأن محمد رسول الله وأحبه محبة تامة امتنع مع ذلك ان لا يتكلم بالشهادتين مع قدرته على ذلك لكن ان كان عاجزاً لخرس ونحوه او لخوف ونحوه لم يكن قادراً على النطق بهما وأبو طالب وان كان عالماً بأن محمد رسول الله وهو محب له فلم تكن محبته له لمحبة لله بل كان يحبه لانه ابن أخيه فيجبه للقربة واذا أحب ظهوره فلما يحصل له بذلك من الشرف والرئاسة فأصل محبته هو الرئاسة فهذا لما عرض عليه الشهادتين عند الموت رأى أن بالافرار بهما زوال دينه الذي يحبه فكان دينه أحب اليه من ابن أخيه فلم يقربهما فلو كان يحبه لانه رسول الله





وحده وخشية الله وحده ونحو هذا كل هذا يدخل في توحيد الله تعالى قال تعالى في الحجة (ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله) وقال تعالى (قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم وأخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب اليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فمربصوا حتى يأتي الله بأمره) وقال تعالى (ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون) فجعل الطاعة لله والرسول وجعل الخشية والتقوى لله وحده وقال تعالى (ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا الى الله راغبون) وقال تعالى (فاذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب) فجعل التحسب والرغبة الى الله وحده وهذه الامور مبسطة في غير هذا الموضع \* والمقصود هنا ان قول القائل لا اله الا أنت فيه افراد الالهية لله وحده وذلك يتضمن التصديق لله قولا وعملا والمشركون كانوا يقولون بان الله رب كل شيء لكن كانوا يعملون معه آلهة أخرى فلا يخصونه بالالهية وتخصيصه بالالهية ان لا يبعد الا اياه وان لا يسأل غيره كما في قوله (اياك نعبد واياك نستعين) فان الانسان قد يقصد سؤال الله وحده والتوكل عليه لكن في أمور لا يحبها الله بل يكرها وينهى عنها فهذا وان كان مخلصا في سؤاله والتوكل عليه لكن ليس هو مخلصا في عبادته وطاعته وهذا حال كثير من أهل التوجهات الفاسدة أصحاب الكشوفات والتصرفات المخالفة لامر الله ورسوله فانهم يمانون على هذه الامور وكثير منهم يستعين الله عليها لكن لما لم تكن موافقة لامر الله ورسوله حصل لهم نصيب من العاجلة وكانت عاقبتهم عاقبة سيئة قال تعالى (واذا مسكم الضر في البحر ضل من تدعون الا اياه فلما نجاكم الى البر أعرضتم وكان الانسان كافورا) وقال تعالى (واذا مس الانسان ضر دعا لجنيه أوقاعا أو فلما كشفنا عنه ضره مر كأن لم يدعنا الى ضره) وطائفة أخرى قد يقصدون طاعة الله ورسوله لكن لا يحققون التوكل عليه والاستمانة به فهو لا يثابون على حسن نيتهم وعلى طاعتهم لكنهم يخذلون فيما يقصدونه اذا لم يحققوا الاستمانة بالله والتوكل عليه ولهذا يتلى الواحد من هؤلاء بالضمف والجزع تارة وبالعجاب أخرى فان لم يحصل مراده من الخير كان لضعفه وربما حصل له جزع فان حصل مراده نظر الى نفسه وقوته فحصل له عجاب وقد يعجب بحاله فيظن حصول مراده فيدخل قال تعالى (ويوم نحين

اذ أعجبكم كثير منكم فلم تكن عنكم شيأ وضافت عليكم الارض بما رحبت ثم وليتم مدبرين ) الي قوله ( ثم يتوب الله من بعد ذلك على من يشاء والله غفور رحيم) وكثيرا ما يقرن الناس بين الرياء والعجب فالرياء من باب الاشراك بالخلق والعجب من باب الاشراك بالنفس وهذا حال المستكبر فالمرائي لا يحقق قوله (اياك نعبد) والمعجب لا يحقق قوله (اياك نستعين) فن حقق قوله (اياك نعبد) خرج عن الرياء ومن حقق قوله (اياك نستعين) خرج عن الاعجاب وفي الحديث المعروف ثلاث مهلكات شح مطاع وهوى متبع واعجاب المرء بنفسه . وشر من هؤلاء وهؤلاء من لا تكون عبادته لله ولا استعانتة بالله بل يعبد غيره ويستعين غيره وهؤلاء المشركون من الوجهين . ومن هؤلاء من يكون شره بالشياطين كأصحاب الاحوال الشيطانية فيفعلون ماتجبه الشياطين من الكذب والفجور ويدعون به بأدعية تحبها الشياطين ويعزمون بالعزم التي تطيعها الشياطين مما فيها اشراك بالله كما قد بسط الكلام عليهم في مواضع أخر وهؤلاء قد يحصل لهم من الخوارق ما يظن أنه من كرامات الاولياء وانما هو من أحوال السحرة والكهان ولهذا يجب الفرق بين الاحوال الايمانية القرآنية والاحوال النفسانية والاحوال الشيطانية \* وأما القسم الرابع فهم أهل التوحيد الذين أخلصوا دينهم لله فلم يعبدوا الاياه ولم يتكلموا الا عليه \* وقول المكروب لا اله الا أنت قد يستحضر في ذلك أحد النوعين دون الآخر فمن أتم الله عليه النعمة استحضر التوحيد في النوعين فان المكروب همهته منصرفة الى دفع ضره وجلب نفعه فقد يقول لا اله الا الله مستشعرا أنه لا يكشف الضر غيرك ولا يأتي بالنعمة الا أنت فهذا مستحضر توحيد الربوبية ومستحضر توحيد السؤال والطلب والتوكل عليه معرض عن توحيد الالوية الذي يحبه الله ويرضاه ويأمر به وهو أن لا يعبد الاياه ولا يعبد الا بطاعته وطاعة رسوله فن استشعر هذا في قوله لا اله الا أنت كان عابدا لله متوكلا عليه وكان ممثلا لقوله (فاعبده وتوكل عليه) وقوله (عليه توكلت واليه أنيب) وقوله (واذ كرا اسم ربك وتبتل اليه بتبلا رب المشرق والمغرب لا اله الا هو فاتخذك وكيفا ) ثم ان كان مطلوبه محرما أتم وان قضيت حاجته . وان كان طالبا مباحا لغير قصد الاستعانة به على طاعة الله وعبادته لم يكن آثما ولا مثابا . وان كان طالبا ما يمينه على طاعة الله وعبادته لقصد الاستعانة به على ذلك كان مثابا مأجورا . وهذا مما يفرق به بين العبد الرسول وخلفائه وبين النبي الملك فان نبينا محمدا صلى الله

عليه وسلم خير بين أن يكون نبيا ملكاً وعبدًا رسولاً فاختار أن يكون عبدًا رسولاً فإن العبد الرسول هو الذي لا يفعل إلا ما أمر به ففعله كله عبادة لله فهو عبد محض منفذ أمر مرسله كما ثبت عنه في صحيح البخاري أنه قال إني والله لا أعطي أحدا ولا أمتنع أحدا وإنما أنا قاسم أضع حيث أمرت وهو لم يرد بقوله لا أعطي أحدا ولا أمتنع أفراد الله بذلك قدرا وكونا فإن جميع المخلوقين يشاركونه في هذا فلا يعطى أحد ولا يمنع إلا بقضاء الله وقدره وإنما أراد أفراد الله بذلك شرعا ودينا أى لا أعطي إلا من أمرت بأعطائه ولا أمتنع إلا من أمرت بمنعه فأنا مطيع لله في عطائى ومنى فهو يقسم الصدقة والفى والغنائم كما يقسم الموارث بين أهلها لأن الله أمره بهذه القسمة ولهذا كان المال حيث أضيف إلى الله ورسوله فالمراد به ما يجب أن يصرف في طاعة الله ورسوله ليس المراد به أنه ملك للرسول كما ظنه طائفة من الفقهاء ولا المراد به كونه مملوكا لله خلقا وقدرا فإن جميع الاموال بهذه المثابة. وهذا كقوله (قل الأنفال لله والرسول) وقوله (واعلموا أنما غنمتم من شئ فإن لله خمسة وللرسول) الآية وقوله (وما أفاء الله على رسوله منهم فإا أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب) إلى قوله (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى لله وللرسول ولذى القربى) الآية فذكر في الآية ما ذكر في الخمس فظن طائفة من الفقهاء أن الاضافة إلى الرسول تقتضى أنه يملكه كما يملك الناس أملاكهم ثم قال بعضهم إن غنائم بدر كانت ملكا للرسول وقال بعضهم إن الفى وأربعة أخماسه كان ملكا للرسول وقال بعضهم إن الرسول إنما كان يستحق من الخمس خمسة وقال بعض هؤلاء وكذلك كان يستحق من خمس الفى خمسة وهذه الأقوال توجد في كلام طوائف من أصحاب الشافعي وأحمد وأبى حنيفة وغيرهم وهذا غلط من وجوه منها ١ أن الرسول لم يكن يملك هذه الاموال كما يملك الناس أموالهم ولا كما يتصرف الملوك في ملكهم فإن هؤلاء وهؤلاء لهم أن يصرفوا أموالهم في المباحات فإما أن يكون مالكه فيصرفه في أغراضه الخاصة وإما أن يكون ملكه فيصرفه في مصلحة ملكه وهذه حال النبي الملك كداود وسليمان قال تعالى (فأمنن أو أمسك بفير حساب) أى أعط من شئت واحرم من شئت لا حساب عليك ونينا كان عبدًا رسولاً لا يعطى إلا من أمر بأعطائه ولا يمنع إلا من أمر بمنعه فلم يكن يصرف الاموال إلا في عبادة الله وطاعته ٢ ومنها ٣ أن النبي لا يورث ولو كان ملكا فإن الأنبياء لا يورثون فإذا كان ملوك

الانبياء لم يكونوا ملاكا كما يملك الناس أموالهم فكيف يكون صفوة الرسل الذي هو عبد رسول ماله كما ومنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينفق على نفسه وعياله قدر الحاجة ويصرف سائر المال في طاعة الله لا يستفضله وليست هذه حال الملاك بل المال الذي يتصرف فيه كله هو مال الله ورسوله بمعنى أن الله أمر رسوله أن يصرف ذلك المال في طاعته فتجب طاعته في نفسه كما تجب طاعته في سائر ما يأمر به فإنه من يطع الرسول فقد أطاع الله وهو في ذلك مبلغ عن الله \* والاموال التي كان يقسمها النبي صلى الله عليه وسلم على وجهين . منها ما تلين مستحقه ومصرفه كالموارث . ومنها ما يحتاج الى اجتهاده ونظره ورأيه فان ما أمر الله به منه ما هو محدود بالشرع كالصلوات الخمس وطواف الاسبوع بالبيت ومنه ما يرجع في قدره الى اجتهاد المأمور فيزيده وينقصه بحسب المصلحة التي يحجبها الله . فمن هذا ما اتفق عليه الناس ومنه ما تنازعوا فيه كتنازع الفقهاء فيما يجب للزوجات من النفقات هل هي مقدرة بالشرع أم يرجع فيها الى العرف فتختلف في قدرها وصفتها باختلاف أحوال الناس . وجهود الفقهاء على القول الثاني وهو الصواب لقول النبي صلى الله عليه وسلم لهند خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف وقال أيضا في خطبته المعروفة<sup>(١)</sup> للنساء كسوتهن ونفقتهن بالمعروف . وكذلك تنازعوا أيضا فيما يجب من الكفارات هل هو مقدر بالشرع أو بالعرف . فما أضيف الى الله والرسول من الاموال كان المراجع في قسمته الى أمر النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف ما سمي مستحقوه كالموارث ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم عام حنين ليس لي مما أفاء الله عليكم الا الخمس والخمس مردود عليكم أي ليس له بحكم القسم الذي يرجع فيه الى اجتهاده ونظره انخاص الا الخمس ولهذا قال وهو مردود عليكم بخلاف أربعة أخماس الغنيمة فإنه لمن شهد الواقعة ولهذا كانت الغنائم يقسمها الأمراء بين الغانمين والخمس يرفع الى الخلفاء الراشدين المهديين الذين خلفوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمته فيقسمونها بأمرهم فأما أربعة الاخماس فأتما يرجعون فيها ليعلم حكم الله ورسوله كما يستفتى المستفتى وكما كانوا في الحدود لمعرفة الامر الشرعي والنبي صلى الله عليه وسلم أعطى المؤلفة قلوبهم من غنائم حنين ما أعطاهم فليل إن ذلك كان من الخمس وقيل إنه كان من أصل الغنيمة وعلى هذا القول فهو فعل ذلك لطيب نفوس المؤمنين

(١) في نسخة برفرة

بذلك ولهذا أجاب من عتب من الانصار بما أزال عتبه وأراد تمويضهم عن ذلك . ومن الناس من يقول الفتيمة قبل القسمة لم يملكها النائمون وإن للامام ان يتصرف فيها باجتهاده كما هو مذكور في غير هذا الموضع فان المقصود هنا بيان حال العبد المحض لله الذي يعبد ويستعينه فيعمل له ويستعينه ويحقق قوله ( إياك نعبد وإياك نستعين ) توحيد الالهية وتوحيد الربوبية وإن كانت الالهية تتضمن الربوبية والربوبية تستلزم الالهية فان أحدهما إذا تضمن الآخر عند الانفراد لم يمنع ان يختص بعمناه عند الاقتران كما في قوله ( قل أعوذ برب الناس ملك الناس اله الناس ) وفي قوله ( الحمد لله رب العالمين ) فجمع بين الاسمين اسم الاله واسم الرب فان الاله هو المعبود الذي يستحق ان يعبد والرب هو الذي يرب عبده فينبره ولهذا كانت العبادة متعلقة باسمه الله والسؤال متعلقا باسمه الرب فان العبادة هي الناية التي لها خلق الخلق والالهية هي الناية والربوبية تتضمن خلق الخلق وإنشاءهم فهو متضمن ابتداء عالم والمصلي اذا قال ( إياك نعبد وإياك نستعين ) فبدأ بالمقصود الذي هو الناية على الوسيلة التي هي البداية فالعبادة غاية مقصودة والاستعانة وسيلة اليها تلك حكمة وهذا سبب والفرق بين العلة الغائية والعلة الفاعلية معروف ولهذا يقال أول الفكرة آخر العمل وأول البغية آخر الدرك . فالعلة الغائية متقدمة في التصور والارادة وهي متأخرة في الوجود فالؤمن يقصد عبادة الله ابتداءً وهو يعلم ان ذلك لا يحصل الا باعانتة فيقول ( إياك نعبد وإياك نستعين ) . ولما كانت العبادة متعلقة باسمه الله تعالى جاءت الأذكار المشروعة بهذا الاسم مثل كلمات الاذان الله أكبر الله أكبر ومثل الشهادتين أشهد أن لا اله الا الله ومثل التشهد التحيات لله ومثل التسبيح والتحميد والتهليل والتكبير سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر \* وأما السؤال فكثيرا ما يمجى باسم الرب كقول آدم وحواء ( ربنا ظلمنا أنفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين ) وقول نوح ( رب اني أعوذ بك أن أسألك ما ليس لي به علم ) وقول موسى ( رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي ) وقول الخليل ( ربنا اني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم ربنا ليقيموا الصلاة ) الآية وقوله مع اسمعيل ( ربنا تقبل منا انك أنت السميع العليم ) وكذلك قول الذين قالوا ( ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ) ومثل هذا كثير وقد نقل عن مالك أنه قال أكره للرجل أن يقول في دعائه ياسيدي ياسيدي يا حنان يا حنان ولكن

يدعو بما دعت به الانبياء ربنا ربنا تقيه عنه العتي في العتية وقال تعالى (عن أولى الالباب الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السموات والارض) (ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانه ففنا عذاب النار) الآيات فاذا سبق الى قلب العبد قصد السؤال ناسبه أن يسأله باسمه الرب . وان سأل به باسمه الله لتضمنه اسم الرب كان حسنا وأما اذا سبق الى قلبه قصد العبادة فاسم الله أولى بذلك . اذا بدأ بالثناء ذكر اسم الله واذا قصد الدعاء دعا باسم الرب ولهذا قال يونس (لا اله الا أنت سبحانه انى كنت من الظالمين) وقال آدم (ربنا ظلمنا أنفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) فان يونس عليه السلام ذهب مغاضبا وقال تعالى (واصبر لحكم ربك ولا تكن كصاحب الحوت) وقال تعالى (فالتقمه الحوت وهو مليم) ففعل ما يلام عليه فكان المناسب لحاله أن يبدأ بالثناء على ربه والاعتراف بأنه لا إله الا هو فهو الذي يستحق أن يعبد دون غيره فلا يطاع الهوى فان اتباع الهوى يضعف عبادة الله وحده وقد روى ان يونس عليه السلام نادى من ارتفاع العذاب عن قومه بعد أن أظلم وخاف أن ينسبوه الى الكذب فغاضب وفعل ما اقتضى الكلام الذي ذكره الله تعالى وان يقال لا إله الا أنت وهذا الكلام يتضمن براءة ماسوى الله من الالهية سواء قدر ذلك هوى النفس أو طاعة الخلق أو غير ذلك ولهذا قال (سبحانك انى كنت من الظالمين) . والعبد يقول مثل هذا الكلام فيما يظنه وهو غير مطابق وفيما يريد وهو غير حسن وأما آدم عليه السلام فانه اعترف أولا بذنبه فقال ظلمنا أنفسنا ولم يكن عند آدم من ينازعه الارادة لما أمر الله به ما يزاحم الالهية بل ظن صدق الشيطان الذي قاسمها إنى لكما لمن الناصحين فدلاهما بفروور فالشيطان غرهما وأظهر نصحهما فكانا في قبول غروره وما أظهر من نصحه حالهما مناسبا لقولهما (ربنا ظلمنا أنفسنا) لما حصل من التفريط لا لأجل هوى وحظ يزاحم الالهية وكانا محتاجين الى ان يرتبهما ربوبية تكمل علمهما وقصدهما حتى لا يفترأ بمثل ذلك فهما يشهدان حاجتهما الى الله ربهما الذى لا يقضى حاجتهما غيره وذو النون شهد ما حصل من التقصير في حق الالهية بما حصل من المناضبة وكرهية انجاء أولئك نفى ذلك من المعاوضة في الفعل لحب شئ آخر ما يوجب تجريد محبته لله وتألمه له وان يقول لا إله الا أنت فان قول العبد لا إله الا أنت يحجو أن يتخذ الهه هواه وقد روي ماتحت أديم السماء اله يعبد أعظم عند الله من هوى متبع فكمل يونس صلوات الله عليه تحقيق الهيته لله ومحو

الهوى الذى يتخذ الهما من دونه فلم يبق له صلوات الله عليه وسلامه عند تحقيق قوله لا إله إلا أنت إرادة تراحم الهية الحق بل كان مخلصا لله الدين اذ كان من أفضل عباد الله المخلصين وأيضا فحين هذه الحال تعرض لمن تعرض له فيبقى فيه نوع مغاضبة للقدر ومعارضة له فى خلقه وأمره ووساوس فى حكمته ورحمته فيحتاج العبد أن ينق عنه شينين الآراء الفاسدة والا هواء الفاسدة فيعلم أن الحكمة والعدل فيما اقتضاه عليه وحكمته لا فيما اقتضاه علم العبد وحكمته ويكون هواء تبعا لما أمر الله به فلا يكون له مع أمر الله وحكمه هوى يخالف ذلك قال الله تعالى ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ) وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال والذى نفسى بيده لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواء تبعا لما جئت به رواه أبو حاتم فى صحيحه وفى الصحيح أن عمر قال له يا رسول الله والله لأن أت أحب الى من نفسى قال الآن يا عمر . وفى الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب اليه من ولده ووالده والناس أجمعين وقال تعالى ( قل ان كان آبؤكم وأبنؤكم وأزواجكم وإخوانكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب اليكم من الله ورسوله وجهاد فى سبيله قترصوا ) فاذا كان الايمان لا يحصل حتى يحكم العبد رسوله ويسلم له ويكون هواء تبعا لما جاء به ويكون الرسول والجهاد فى سبيله مقدما على حب الانسان نفسه وماله وأهله فكيف فى تحكيمه الله تعالى والتسليم له فن رأى قوما يستحقون العذاب فى ظنه وقد غفر الله لهم ورحمهم وكره هو ذلك فهذا إما ان يكون عن ارادة تخالف حكم الله وإما عن ظن يخالف علم الله والله عليم حكيم واذا علمت أنه عليم وأنه حكيم لم يبق لسكراهية ما فعله وجه وهذا يكون فيما أمر به وفيما خلقه ولم يأمرنا ان نكرهه ونفضب عليه . فأما ما أمرنا بكرهته من الموجودات كالكفر والفسوق والعصيان فعلىنا أن نطيعه فى أمره بخلاف توبته على عبادته وإنجائه إياهم من العذاب فان هذان مفعولاته التى لم يأمرنا ان نكرها بل هى مما يحبها فانه يحب التوابين ويجب المتطهرين فكراهة هذان نوع اتباع الارادة المزاحمة الالهية ذلى صاحبها أن يحقق توحيد الالهية فيقول لا إله إلا أنت فعلىنا ان نحب ما يحب ونرضى ما يرضى ونأمر بما أمر ونهى عما ينهى فاذا كانت يحب التوابين ويجب المتطهرين فعلىنا أن نحبهم ولأنه مرادنا الخاتمة

لحاجته \* والكلام في هذا المقام مبنى على أصل وهو أن الانبياء صلوات الله عليهم معصومون فيما يخبرون به عن الله سبحانه وفي تبليغ رسالاته باتفاق الامة ولهذا وجب الايمان بكل ما أوتوه كما قال تعالى (قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل الى ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والألسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وإن تولوا فاننا هم في شقاق فسيكسبهم الله وهو السميع العليم) وقال (ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين) وقال (آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير) بخلاف غير الانبياء فانهم ليسوا معصومين كما عصم الانبياء ولو كانوا أولياء الله ولهذا من سب نبيا من الانبياء قتل باتفاق الفقهاء ومن سب غيرهم لم يقتل وهذه العصمة الثابتة للانبياء هي التي يحصل بها مقصود النبوة والرسالة فان النبي هو المنبأ عن الله والرسول هو الذي أرسله الله تعالى وكل رسول نبي وليس كل نبي رسولا والعصمة فيما يبلغونه عن الله ثابتة فلا يستقر في ذلك خطأ باتفاق المسلمين. ولكن هل يصدر ما يستدركه الله فينسخ ما يلقى الشيطان ويحكم الله آياته هذا فيه قولان. والمأثور عن السلف يوافق القرآن بذلك. والذين منعوا ذلك من المتأخرين طعنوا فيما ينقل من الزيادة في سورة النجم بقوله «تلك الآيات التي أنزلنا بها روحنا على نبينا وما ندر ما ينسخها الله فأخبر به الروح الأمين» وقالوا ان هذا لم يثبت ومن علم أنه ثبت قال هذا أقامه الشيطان فيما معهم<sup>(١)</sup> ولم يلفظ به الرسول صلى الله عليه وسلم ولكن السؤال وارد على هذا التقدير أيضا وقالوا في قوله (الا اذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته) هو حديث النفس. وأما الذين قرروا ما نقل عن السلف فقالوا هذا منقول نقلا ثابتا لا يمكن القدح فيه والقرآن يدل عليه بقوله (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الا اذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته والله عليم حكيم ليجعل ما يلقي الشيطان فتنة للذين في قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم وإن الظالمين لفي شقاق بعيد وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له قلوبهم وإن الله لهادي الذين آمنوا الى صراط مستقيم) فقالوا الآثار في تفسير هذه الآية معروفة ثابتة في كتب التفسير والحديث والقرآن يوافق ذلك فان نسخ الله

(١) قوله فيما معهم كذا بالأصل ولعله في أسماهم اهـ مصححه



لما يلقي الشيطان وإحكامه آياته انما يكون لرفع ما وقع في آياته وتمييز الحق من الباطل حتى لا تخلط آياته بغيرها. وجعل ما اتقى الشيطان فتنة للذين في قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم انما يكون اذا كان ذلك ظاهرا يسمعه الناس لا باطيا في النفس والفتنة التي تحصل بهذا النوع من جنس الفتنة التي تحصل بالنوع الآخر من النسخ وهذا النوع أدل على صدق الرسول صلى الله عليه وسلم وبعده عن الهوى. من ذلك النوع فانه اذا كان يأمر بأمر ثم يأمر بخلافه وكلاهما من عند الله وهو مصدق في ذلك فاذا قال من نفسه إن الثاني هو الذي من عند الله وهو الناسخ وان ذلك المرفوع الذي نسخه الله ليس كذلك كان أدل على اعتماده للصدق وقوله الحق وهذا كما قالت عائشة رضي الله عنها لو كان محمد كائنا شيا من الوحي لكنتم هذه الآية (وتخفى في نفسك ما الله مبديه وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه) ألا ترى أن الذي يعظم نفسه بالباطل يريد أن ينصر كل ما قاله ولو كان خطأ فيبان الرسول صلى الله عليه وسلم أن الله أحكم آياته ونسخ ما ألقاه الشيطان هو أدل على تحريمه للصدق وبرأيه من الكذب وهذا هو المقصود بالرسالة فانه الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم تسليما ولهذا كان تكذيبه كفرا محضا بلا ريب \* واما العصمة في غير ما يتعلق بتبليغ الرسالة فلا بأس فيه نزاع هل هو ثابت بالعقل او بالسمع ومتنازعون في أن العصمة من الكبائر والصغائر او من بعضها ام هل العصمة انما هي في الافرار عليها لا في فعلها أم لا يجب القول بالعصمة الا في التبليغ فقط وهل يجب العصمة من الكفر والذنوب قبل المبعث أم لا والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع \* والقول الذي عليه جمهور الناس وهو الموافق للآثار المنقولة عن السلف أثبات العصمة من الافرار على الذنوب مطلقا والرد على من يقول انه يجوز اقرارهم عليها وحجج القائلين بالعصمة اذا حرت انما تدل على هذا القول وحجج النفاة لا تدل على وقوع ذنب أقر عليه الانبياء فان القائلين بالعصمة احتجوا بان التأسى بهم مشروع وذلك لا يجوز الا من تجوز كون الافعال ذنوبا<sup>(١)</sup> ومعلوم ان التأسى بهم انما هو مشروع فيما أقروا عليه دون ما نهوا ورجعوا عنه كما ان الامر والنهي انما تجب طاعتهم فيما لم ينسخ منه فأما ما نسخ من الامر والنهي فلا يجوز جعله مأمورا به ولا منهيًا عنه فضلا عن وجوب اتباعه والطاعة فيه . وكذلك ما احتجوا به من أن الذنوب تنافي الكمال أو أنها من عظمته عليه النعمة أقبح أو أنها توجب التقدير أو نحو

(١) كذا بالاصل وصوابه غير ذنوب اهـ مصححه

ذلك من الحجج العقلية فهذا انما يكون مع البقاء على ذلك وعدم الرجوع والا فالنوبة النصوح التي يقبلها الله يرفع بها صاحبها الى أعظم مما كان عليه كما قال بعض السلف كان داود عليه السلام بعد النوبة خيرا منه قبل الخطيئة وقال آخر لو لم تكن النوبة أحب الاشياء اليه لما ابتلى بالذنوب أكرم الخلق عليه وقد ثبت في الصحيح حديث التوبة لله أفرح بتوبة عبده من رجل نزل منزلا<sup>(١)</sup> وقد غل تعالى (ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) وقال تعالى (الا من تاب وآمن وعمل صالحا فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات) وقد ثبت في الصحيح حديث الذي يعرض الله صغار ذنوبه ويحبأ عنه كبارها وهو مشفق من كبارها أن تظهر فيقول الله له اني قد غفرتها لك وأبدلت مكان كل سيئة حسنة فيقول أي رب إن لي سيئات لم أرها فاذا رأى تبدل السيئات بالחסنات طاب رؤية الذنوب الكبار التي كان مشفقا منها أن تظهر ومعلوم ان حاله هذه مع هذا التبديل أعظم من حاله لو لم تقع السيئات ولا التبديل وقال طائفة من السلف منهم سعيد بن جبير إن العبد يعمل الحسنة فيدخل بها النار وان العبد يعمل السيئة فيدخل بها الجنة يعمل الحسنة فيمجب بها ويفتخر بها حتي تدخله النار ويعمل السيئة فلا يزال خوفه منها وتوبته منها حتي تدخله الجنة وقد قال تعالى (وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفورا رحيا) فناية كل انسان أن يكون من المؤمنين والمؤمنات الذين تاب الله عليهم وفي الكتاب والسنة الصحيحة والكتب التي أنزلت قبل القرآن مما يوافق هذا القول ما يتعذر إحصاؤه . والرادون لذلك تأولوا ذلك بمثل تأويلات الجهمية والقدرية والدهرية لنصوص الاسماء والصفات ونصوص القدر ونصوص المعاد وهي من جنس تأويلات القرامطة والباطنية التي يعلم بالاضطرار أنها باطلة وانها من باب تحريف الحكم عن مواضعه وهؤلاء يقصد أحدهم تنظيم الانبياء فيقيم في تكذيبهم ويريد الايمان بهم فيتم في الكبر بهم ثم ان المعصية المعلومه بدليل الشرع والعقل والاجماع وهي المعصية في التبليغ لم ينتفعوا بها اذ كانوا لا يقرؤن بموجب ما بلغته الانبياء وانما يقرؤن بلفظ حرفوا معناه او كانوا فيه كالأعمى الذين لا يعلمون الكتاب الا أماني والمعصية التي كانوا ادعوا لو كانت

(١) بياض بالاصل والمتروك نعمة الحديث ولما كانت الفاظ الحديث مختلفة لم نتجاسر على تميمه وأصل الحديث رواه الشيخان وابن ماجة اهـ مصححه

ثابتة لم ينتهوا بها ولا حاجة بهم اليها عندهم فانها متعلقة بغيرهم لا بما أمروا بالايمان به فيتكلم أحدهم فيها على الانبياء بغير سلطان من الله ويدع مايجب عليه من تصديق الانبياء وطاعتهم وهو الذى به تحصل السعادة وبضده تحصل الشقاوة قال تعالى (فإنما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم) الآية والله تعالى لم يذكر في القرآن شيئاً من ذلك عن نبي من الانبياء الا مقرونا بالتوبة والاستغفار كقول آدم وزوجته (ربنا ظلمنا أنفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) وقول نوح (رب انى أعوذ بك ان أسألك ما ليس لى به علم وإلا تغفر لى وترحمنى أكن من الخاسرين) وقول الخليل عليه السلام (ربنا اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب) وقوله (والذى أطعم ان يغفر لى خطيئتي يوم الدين) وقول موسى (أنت ولينا فاغفر لنا وارحمنا وأنت خير الغافرين) واكتب لنا فى هذه الدنيا حسنة وفى الآخرة إنا هدانا إليك) وقوله (رب انى ظلمت نفسى فاغفر لى) وقوله (فلما أفاق قال سبحانك تبت إليك وأنا أول المؤمنين) وقوله تعالى عن داود (فاستغفر ربه وخر راكعاً وأتاب فغفرنا له ذلك وان له عندنا لوفى وحسن مآب) وقوله تعالى عن سليمان (رب اغفر لى وهب لى ملكاً لا يذنبى لاحد من بعدى انك أنت الوهاب) . وأما يوسف الصديق فلم يذكر الله عنه ذنباً فهذا لم يذكر الله عنه ما يناسب الذنب من الاستغفار بل قال (كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء إنه من عبادنا المخلصين) فاخبر أنه صرف عنه السوء والفحشاء وهذا يدل على انه لم يصدر منه سوء ولا فحشاء وأما قوله (ولقد همت به وهم بها لولا أن رأى برهان ربه) فالهم اسم جنس تحت نوعان كما قال الامام أحمد اللهم هان هم خطرات وهم إصرار وقد ثبت فى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان العبد اذا هم بسية لم تكتب عليه واذا تركها لله كتبت له حسنة وان عملها كتبت له سيئة واحدة وان تركها من غير أن يتركها لله لم تكتب له حسنة ولا تكتب عليه سيئة ويوسف صلى الله عليه وسلم همهما تركه لله ولذلك صرف الله عنه السوء والفحشاء لا خلاصه وذلك انما يكون اذا قام المقتضى للذنب وهو الهم وعارضه الاخلاص الموجب لانصراف القلب عن الذنب لله يوسف عليه السلام لم يصدر منه الا حسنة ثياب عليها وقال تعالى (ان الذين اتقوا اذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فاذا هم مبصرون) وأما ما ينقل من انه حل سراويله وجلس مجلس الرجل من المرأة وانه رأى صورة يعقوب عاضاً على يده وأمثال ذلك فكله مما لم يخبر الله به

ولا رسوله وما لم يكن كذلك فانما هو مأخوذ عن اليهود الذين هم من أعظم الناس كذبا على الانبياء وقد حافهم وكل من نقله من المسلمين فمنهم نقله لم ينقل من ذلك أحد عن نبينا صلى الله عليه وسلم حرفا واحدا وقوله (وما أبرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء الا ما رحم ربي) فن كلام امرأة العزيز كما يدل القرآن على ذلك دلالة بيّنة لا يرتاب فيها من تدبر القرآن حيث قال تعالى (وقال الملك ائتوني به فلما جاءه الرسول قال ارجع الى ربك فاسأله ما بال النسوة اللاتي تطمن أيديهن ان ربي يكيدهن عليم قال ما خطبك ان اذ راودتن يوسف عن نفسه قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء قالت امرأة العزيز الآن حصحص الحق أنا راودته عن نفسه وانه لمن الصادقين ذلك ليعلم اني لم أخنه بالغيث وأن الله لا يهدي كيد الخائنين وما أبرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء الا ما رحم ربي ان ربي غفور رحيم) فهذا كله كلام امرأة العزيز ويوسف اذ دأب في السجن لم يحضر بعد الى الملك ولا سمع كلامه ولا رآه ولكن لما ظهرت براءته في غيبته كما قالت امرأة العزيز (ذلك ليعلم اني لم أخنه بالغيث) اى لم أخنه في حال مغيبه عني وان كنت في حال شهوده راودته فحينئذ (قال الملك ائتوني به أستخلصه لنفسي فلما كله قال انك اليوم لدينا مكين أمين) وقد قال كثير من المفسرين ان هذا من كلام يوسف ومنهم من لم يذكر الا هذا القول وهو قول في غاية الفساد ولا دليل عليه بل الادلة تدل على نقيضه وقد بسط الكلام على هذه الامور في غير هذا الموضع \* والمقصود هنا أن ما تضمنه قصة ذى النون مما يلام عليه كله مغفور بذله الله به حسنات ورفع درجاته وكان بعد خروجه من بطن الحوت وتوبته أعظم درجة منه قبل أن يقع ما وقع قال تعالى (فاصبر لحكم ربك ولا تكن كصاحب الحوت اذ نادى وهو مكظوم لولا أن تداركه نعمة من ربه لنبذ بالعراء وهو مذموم فاجتبه ربه فجعله من الصالحين) وهذا بخلاف حال التقام الحوت فانه قال (فالتقمه الحوت وهو مليم) فاخبر أنه في تلك الحال مليم والمليم الذى فعل ما يلام عليه فاللام في تلك الحال لا في حال نبذه بالعراء وهو سقيم فكانت حاله بعد قوله (لا إله الا أنت سبحانك انى كنت من الظالمين) أرفع من حاله قبل ان يكون ما كان والاعتبار بكمال النهاية لا بما جرى في البداية والاعمال بخواتيمها والله تعالى خلق الانسان وأخرجه من بطن أمه لا يعلم شيئا ثم علمه فنقله من حال النقص الى حال الكمال فلا يجوز ان يعتبر قدر الانسان بما وقع منه قبل حال الكمال بل

الاعتبار بحال كماله ويونس صلى الله عليه وسلم وغيره من الانبياء في حال النهاية حالهم آكل  
 الاحوال \* ومن هنا غلط من غلط في تفضيل الملائكة على الانبياء والصالحين فانهم اعتبروا كمال  
 الملائكة مع بداية الصالحين ونقصهم فغلطوا ولو اعتبروا حال الانبياء والصالحين بعد دخول الجنان  
 ورضى الرحمن وزوال كل ما فيه نقص وملام وحصول كل ما فيه رحمة وسلام حتى استقر بهم  
 القرار والملائكة يدخلون عليهم من كل باب (سلام عليكم بما صبرتم فنعم عبي الدار) فاذا اعتبرت  
 تلك الحال ظهر فضلها على حال غيرهم من المخلوقين والافهل يجوز لما قل أن يعتبر حال أحدهم  
 قبل الكمال في مقام المدح والتفضيل والبراءة من النقائص والعيوب . ولو اعتبر ذلك لا اعتبر  
 أحدهم وهو نطفة ثم علقه ثم مضغه ثم نحى نفخت فيه الروح ثم هو وليد ثم رضيع ثم فطيم  
 الى أحوال آخر فعلم ان الواحد في هذه الحال لم تقم به صفات الكمال التي يستحق بها كمال  
 المدح والتفضيل وتفضيله بها على كل صنف وجيل وانما فضله باعتبار المال عند حصول الكمال \*  
 وما يظنه بعض الناس أنه من ولد على الاسلام فلم يكفر قط أفضل ممن كان كافرا فأسلم ليس  
 بصواب بل الاعتبار بالمعاقبة وأيهما كان أنقى لله في عاقبته كان أفضل فانه من المعلوم أن السابقين  
 الاولين من المهاجرين والانصار الذين آمنوا بالله ورسوله بعد كفرهم هم أفضل ممن ولد على  
 الاسلام من أولادهم وغير أولادهم بل من عرف الشر وذاقه فقد تكون معرفته بالخير ومحبه  
 له ومعرفته بالشر وبفضله أكمل ممن لم يعرف الخير والشر ويزدقها كما ذاقهما بل من لم يعرف الا  
 الخير فقد يأتية الشر فلا يعرف انه شر فإما ان يقع فيه وإما ان لا ينكره كما أنكره الذي عرفه ولهذا  
 قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه انما تنقض عرى الاسلام عروة عروة اذا نشأ في الاسلام من لم  
 يعرف الجاهلية وهو كما قال عمر فان كمال الاسلام هو بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وتعام ذلك  
 بالجهاد في سبيل الله ومن نشأ في المعروف لم يعرف غيره فقد لا يكون عنده من العلم بالمنكر ضرورة  
 ما عند من علمه ولا يكون عنده من الاحتراز عنه ومنع أهله والجهاد لهم ما ليس عند غيره ولهذا  
 كان الصحابة رضى الله عنهم أعظم إيمانا وجهادا ممن بعدهم لكنهم لم يعرفهم بالخير والشر وكما يحبهم  
 للخير وبغضهم للشر لما علموه من حسن حال الايمان والعمل الصالح وقيح حال الكفر والمعاصي ولهذا  
 يوجد من ذاق الفقر والمرض والخوف أحصر على الفنى والصحة والامن ممن لم يذق ذلك  
 ولهذا يقال ( والضد يظهر حسنه الضد) ويقال ( وبضدها تبين الاشياء) وكان عمر بن الخطاب

رضي الله عنه يقول لست بخبث ولا يخذلني الحب قال قلب السليم المحمود هو الذي يريد الخير لا الشر وكال ذلك بأن يعرف الخير والشر فأما من لا يعرف الشر فذلك نقص فيه لا يمدح به وليس المراد أن كل من ذاق طعم الكفر والمعاصي يكون أعلم بذلك واكره له ممن لم يذوقه مطلقا فإن هذا ليس بمطرد بل قد يكون الطبيب أعلم بالأمر من المريض والانياء عليهم الصلاة والسلام أطباء الأديان فهم أعلم الناس بما يصلح القلوب ويفسدها وإن كان أحدهم لم يذوق من الشر ما ذاقه الناس ولكن المراد أن من الناس من يحصل له بذوقه الشر من المعرفة به والتفرد عنه والمحبة للخير إذا ذاقه ما لا يحصل لبعض الناس مثل من كان مشركا أو يهوديا أو نصرانيا وقد عرف ما في الكفر من الشبهات والأقوال الفاسدة والظلمة والشر ثم شرح الله صدره للإسلام وعرفه محاسن الإسلام فانه قد يكون أرغب فيه واكره للكفر من بعض من لم يعرف حقيقة الكفر والإسلام بل هو معرض عن بعض حقيقة هذا وحقيقة هذا أو مقلد في مدح هذا وذم هذا. وأمثال ذلك من ذاق طعم الجوع ثم ذاق طعم الشبع بعده أو ذاق المرض ثم ذاق طعم العافية بعده أو ذاق الخوف ثم ذاق الأمن بعده فإن محبة هذا ورغبته في العافية والأمن والشبع ونفوره عن الجوع والخوف والمرض أعظم ممن لم يتبل بذلك ولم يعرف حقيقته وكذلك من دخل مع أهل البدع والفجور ثم بين الله له الحق وتاب عليه توبة نصوحا ورزقه الجهاد في سبيل الله فقد يكون بيانه لحالهم وهجره لمساويهم وجهاده لهم أعظم من غيره قال نعيم بن حماد الخزاعي وكان شديدا على الجهمية أنا شديد عليهم لاني كنت منهم وقد قال الله تعالى (والذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا إن ربك من بعدها لغفور رحيم) نزلت هذه الآية في طائفة من الصحابة كان المشركون فتنوهم عن دينهم ثم تاب الله عليهم فهاجروا إلى الله ورسوله وجاهدوا وصبروا. وكان عمر بن الخطاب وخالد بن الوليد رضي الله عنهما من أشد الناس على الإسلام تقديما على من سبقهما إلى الإسلام وكان دونهما في الإيمان والعمل الصالح بما كان عندهما من كمال الجهاد للكفار والنصر لله ورسوله وكان عمر لكونه أكل إيمانا وإخلاصا وصدقا ومعرفة وفراصة ونورا أبعد عن هوى النفس وأعلى همة في إقامة دين الله مقديما على سائر المسلمين غير أبي بكر رضي الله عنهم أجمعين. وهذا

(١) أي من سبقهما إلى الإسلام اه مصححه

وغيره مما يبين أن الاعتبار بكمال النهاية لا ينقص البداية . وما يذكر في الاسرائيليات أن الله قال لداود أما الذنب فقد غفرناه وأما الود فلا يعود فهذا لو عرفت صحته لم يكن شرعا لنا أن نبين ديننا على هذا فان دين محمد صلى الله عليه وسلم في التوبة جاء بما لم يحى به شرع من قبله ولهذا قال أنا نبي الرحمة وأنا نبي التوبة وقد رفع به من الآصار والأغلال ما كان على من قبلنا وقد قال تعالى في كتابه ( إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين ) وأخبر أنه تعالى يفرح بتوبة التائب أعظم من فرح الفاعل لما يحتاج إليه من الطعام والشراب والمركب اذا وجده بعد اليأس فاذا كان هذا فرح الرب بتوبة التائب وتلك محبته كيف يقال إنه لا يعود لمودته وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ولكن وده وجهه بحسب ما يتقرب اليه العبد بعد التوبة فان كان ما يأتي به من محبوبات الحق بعد التوبة أفضل مما كان يأتي به قبل ذلك كانت مودته له بعد التوبة أعظم من مودته له قبل التوبة وان كان أنقص كان الامر انقص فان الجزاء من جنس العمل وما ربك بظلام للعبيد وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يقول الله تعالى من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب وما تقرب الى عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه ولا يزال عبدي يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه فاذا أحبته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها فبي يسمع وبني يبصر وبني يبطش وبني يمشي واثن سئلي لأعطينه واثن استعاذني لأعيذنه وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي في قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه . ومعلوم ان أفضل الاولياء بعد الانبياء هم السابقون الاولون من المهاجرين والانصار وكانت محبة الرب لهم ومودته لهم بعد توبتهم من الكفر والفسوق والعصيان أعظم محبة ومودة . وكلما تقربوا اليه بالنوافل بعد الفرائض أحبهم وودهم وقد قال تعالى ( عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتهم منهم مودة والله قدير والله غفور رحيم ) نزلت في المشركين الذين عادوا الله ورسوله مثل أهل الاحزاب كأبي سفين بن حرب وأبي سفين بن الحرث والحارث بن هشام وسهيل بن عمرو وعكرمة بن أبي جهل وصفوان بن أمية وغيرهم وانهم بعد معاداتهم لله ورسوله جعل الله بينهم وبين الرسول والمؤمنين مودة وكانوا في ذلك متفاضلين وكان عكرمة وسهيل والحارث بن هشام أعظم مودة من أبي سفين بن حرب ونحوه وقد ثبت في الصحيح ان هنذا امرأة أبي سفين أم معاوية قالت والله

يارسول الله ما كان على وجه الارض أهل خباء أحب الى أن يذلوا من أهل خبائك وقد أصبحت  
وما على وجه الارض أهل خباء أحب الى أن يمزوا من أهل خبائك فذكر النبي صلى الله  
عليه وسلم لها نحو ذلك ومعلوم أن المحبة والمودة التي بين المؤمنين انما تكون تابعة لحبهم لله  
تعالى فان أوثق عرى الايمان الحب في الله والبغض في الله فالحب لله من كمال التوحيد والحب  
مع الله شرك قال تعالى (ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين  
آمنوا أشد حبا لله) فذلك المودة التي صارت بين الرسول والمؤمنين وبين الذين عادوهم من  
المشركين انما كانت مودة لله ومحبة ومن أحب الله أحبه الله ومن ودَّ الله ودَّه الله فلم ان الله  
أحبهم وودهم بعد التوبة كما أحبوه وودوه فكيف يقال ان التائب انما تحصل له المغفرة دون  
المودة . وان قال قائل أولئك كانوا كفارا لم يعرفوا أن ما فعلوه محرم بل كانوا جهالا  
بخلاف من علم أن الفعل محرم وأناه - قيل الجواب من وجهين (أحدهما) انه ليس الامر كذلك  
بل كان كثير من الكفار يعلمون أن محمداً رسول الله ويعادونه حسداً وكبراً وأبو سفين  
قد سمع من أخبار نبوة النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يسمع غيره كما سمع من أمية بن أبي الصلت  
وما سمعه من هب قل ملك الروم وقد أخبر عن نفسه انه لم يزل موقناً أن أمر النبي صلى الله  
عليه وسلم سيظهر حتى أدخل الله عليه الاسلام وهو كاره له وقد سمع منه عام اليرموك وغيره  
ما دل على حسن اسلامه ومحبة لله ورسوله بعد تلك العداوة العظيمة وقد قال تعالى (والذين  
لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون ومن يفعل  
ذلك يلقى أثاماً يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً الا من تاب وآمن وعمل عملاً  
صالحاً فأولئك يبذل الله سيئاتهم حسنات) . فالحسنات توجب مودة الله لهم وتبديل السيئات  
حسنات ليس مختصاً بمن كان كافراً وقد قال تعالى (انما التوبة على الله للذين يعملون السوء  
بجهالة ثم يتوبون من قريب فأولئك يتوب الله عليهم وكان الله عليماً حكيماً) قال أبو العالية سألت  
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذه الآية فقالوا الى كل من عصى الله فهو جاهل  
وكل من تاب قبل الموت فقد تاب من قريب (الوجه الثاني) ان ما ذكر من الفرق بين تائب وتائب  
في محبة الله تعالى للتائبين فرق لا أصل له بل الكتاب والسنة يدل على ان الله يحب التوابين  
ويفرح بتوبة التائبين سواء كانوا عالمين بأن ما أتوه ذنباً أو لم يكونوا عالمين بذلك ومن علم أن



ما أتاه ذنب ثم تاب فلا بد أن يبدل وصفه المذموم بالمحمود فإذا كان يفيض الحق فلا بد أن يحبه وإذا كان يحب الباطل فلا بد أن يفيضه فإتي به التائب من معرفة الحق ومحبه والعمل به ومن يفيض الباطل واجتنابه هو من الأمور التي يحبها الله تعالى ويرضاها ومحبة الله كذلك بحسب ما يأتي به العبد من محابه فكل من كان أعظم فعلا لمحبوب الحق كان الحق أعظم محبة له وانتقاله من مكروه الحق الى محبوبه مع قوة بغض ما كان عليه من الباطل وقوة حب ما انتقل اليه من حب الحق فوجب زيادة محبة الحق له ومودته إياه بل يبدل الله سيئاته حسنات لانه بدل ذنابه المذمومة بالمحمودة فيبدل الله سيئاته حسنات فان الجزاء من جنس العمل وحينئذ فإذا كان آتيا التائب بما يحبه الحق أعظم من إتيان غيره كانت محبة الحق له أعظم وإذا كان فعله لما يوده الله منه أعظم من فعله له قبل التوبة كانت مودة الله له بعد التوبة أعظم من مودته له قبل التوبة فكيف يقال الود لا يعود \* وبهذا يظهر جواب شبهة من يقول إن الله لا يبعث نبيا الا من كان معصوما قبل النبوة كما يقول ذلك طائفة من الرافضة وغيرهم وكذلك من قال إنه لا يبعث نبيا الا من كان مؤمنا قبل النبوة فان هؤلاء توهموا أن الذنوب تكون نقصا وان تاب التائب منها وهذا منشأ غلطهم فن ظن أن صاحب الذنوب مع التوبة النصوح يكون ناقصا فهو غلط غلطا عظيما فان الدم والعقاب الذي يلحق أهل الذنوب لا يلحق التائب منها شيء أصلا لكن ان قدم التوبة لم يلحقه شيء وان أخر التوبة فقد يلحقه ما بين الذنوب والتوبة من الألم والعقاب ما يناسب حاله . والانبيا صلوات الله عليهم وسلامه كانوا لا يؤخرون التوبة بل يسارعون اليها ويسابقون اليها لا يؤخرون ولا يصبرون على الذنب بل هم معصومون من ذلك ومن أخر ذلك زمنا قليلا كفر الله ذلك بما يتلوه به كما فعل بذي النون صلى الله عليه وسلم هذا على المشهور أن إلقاءه كان بعد النبوة وأما من قال إن إلقاءه كان قبل النبوة فلا يحتاج الى هذا . والتائب من الكفر والذنوب قد يكون أفضل ممن لم يقع في الكفر والذنوب وإذا كان قد يكون أفضل فالأفضل أحق بالنبوة ممن ليس مثله في الفضيلة وقد أخبر الله عن اخوة يوسف بما أخبر من ذنوبهم وهم الأسباط الذين نبأهم الله تعالى وقد قال تعالى (فآمن له لوط وقال اني مهاجر الى ربى) فآمن لوط لآبراهيم عليه السلام ثم أرسله الله تعالى الى قوم لوط وقد قال تعالى في قصة شعيب (قال الملأ الذين استكبروا من قومه لنخرجنك يا شعيب والذين

آمنوا معك من قريبتنا أو لتعودن في ملتنا قال أو لو كنا كارهين قد اقتربنا على الله كذبا إن عدنا في ملتكم بعداذنجانا الله منها وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله ربنا وسع ربنا كل شئ علما على الله توكلنا ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين) وقال تعالى (وقال الذين كفروا لرسلم لنخرجنكم من أرضنا أو لتعودن في ملتنا فأوحى اليهم ربهم لنهلكن الظالمين ولنسكننكم الارض من بعدهم ذلك لمن خاف مقامى وخاف وعيد)\* واذا عرف ان الاعتبار بكمال النهاية وهذا الكمال إنما يحصل بالتوبة والاستغفار ولا بد لكل عبد من التوبة وهي واجبة على الاولين والآخرين كما قال تعالى (ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفورا رحيما) وقد أخبر الله سبحانه بتوبة آدم ونوح ومن بعدهما الى خاتم المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم وآخر ما نزل عليه أو من آخر ما نزل عليه قوله تعالى ( اذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا فسبح بحمد ربك واستغفره انه كان توابا)\* وفي الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفرلى يتأول القرآن وقد أنزل الله عليه قبل ذلك (لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والانصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ثم تاب عليهم انه بهم رؤوف رحيم)\* وفي صحيح البخارى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول يا أيها الناس توبوا الى الله ربكم فوالذى نفسى بيده إني لاستغفر الله وأتوب اليه في اليوم أكثر من سبعين مرة\* وفي صحيح مسلم عن الاغر المزنى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انى ليغان على قلبي وانى لاستغفر الله في اليوم مائة مرة\* وفي السنن عن ابن عمر انه قال كنا نعد لرسول الله صلى الله عليه وسلم في المجلس الواحد يقول رب اغفرلى وتب عليّ انك انت التواب الغفور مائة مرة\* وفي الصحيحين عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول اللهم اغفرلى خطيئتي وجهلى وإسرافي في أمري وما أنت أعلم به منى اللهم اغفرلى هزلى وجدى وخطيئى وعمدى وكل ذلك عندى اللهم اغفرلى ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أنت أعلم به منى أنت المقدم وأنت المؤخر وأنت على كل شئ قدير\* وفي الصحيحين عن أبي هريرة أنه قال يارسول الله أرايت سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول قال أقول اللهم باعد بينى وبين خطاياى

كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس اللهم أغسلني من خطاياي بالثلج والبرد والماء البارد \* وفي صحيح مسلم وغيره انه كان يقول نحو هذا اذا رفع رأسه من الركوع \* وفي صحيح مسلم عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول في دعاء الاستفتاح اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت أنت ربي وأنا عبدك ظلمت نفسي وعملت سوياً فاعفُ لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت واصرف عني سيئها فإنه لا يصرف عني سيئها إلا أنت \* وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول في سجوده اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله وأعلنته وسره وأوله وآخره \* وفي السنن عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بدابة ليركبها وأنه حمد الله وقال سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون ثم كبره وحمده ثم قال سبحانك ظلمت نفسي فاعفُ لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ثم ضحك وقال إن الرب يعجب من عبده إذا قال اغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت . يقول علم عبيدي أنه لا يغفر الذنوب إلا أنا وقد قال تعالى ( واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات ) وقال ( إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ) وثبت في الصحيحين في حديث الشفاعة أن المسيح يقول اذهبوا إلى محمد عبد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر \* وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوم حتى ترم قدماه فيقال له أتفعل هذا وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر قال أفلا أكون عبداً شكوراً \* ونصوص الكتاب والسنة في هذا الباب كثيرة متظاهرة والآثار في ذلك عن الصحابة والتابعين وعلماء المسلمين كثيرة لكن المنازعون بتأولون هذه النصوص من جنس تأويلات الجهمية والباطنية كما فعل ذلك من صنف في هذا الباب . وتأويلاتهم تين لمن تدبرها أنها فاسدة من باب تحريف الكلم عن مواضعه كتباً وإلهم لوله ( ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ) ذنب أمته <sup>(١)</sup> وهذا معلوم البطلان ويدل على ذلك وجوه ( أحدها ) أن آدم قد تاب الله عليه قبل أن ينزل إلى الأرض فضلاً عن عام الحديبية الذي أنزل الله فيه هذه السورة قال تعالى ( وعصى آدم ربه فغوى ثم اجتبه ربه فتاب عليه وهدى ) وقال ( فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه أنه هو التواب الرحيم ) وقد ذكر أنه

---

(١) كذا بالأصل وفي العبارة سقط كما تدل عليه الوجوه المذكورة ولعل الأصل ما تقدم من ذنبك أي ذنب من تقدمك من الأمم ( وما تأخر ) أي ذنب أمته اه مصححه

قال (ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) (الثاني) أن يقال فآدم عندكم من جملة موارد النزاع ولا يحتاج أن يغفر له ذنبه عند المنازع فانه نبي أيضا ومن قال إنه لم يصدر من الانبياء ذنب يقول ذلك عن آدم ومحمد وغيرهما

(الثالث) أن الله لا يجعل الذنب ذنباً لمن لم يفعله فانه هو التأويل (ولا تزروا زرة وزر أخرى) فمن الممتنع أن يضاف الى محمد صلى الله عليه وسلم ذنب آدم صلى الله عليه وسلم أو أمته أو غيرهما وقد قال تعالى (فإنما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم) وقد قال تعالى (فقاتل في سبيل الله لا تكاف الانفسك) ولو جاز هذا لجاز أن يضاف الى محمد ذنوب الانبياء كلهم ويقال ان قوله (ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر) المراد ذنوب الانبياء وأممهم قبلك فانه يوم القيامة يشفع للخلائق كلهم وهو سيد ولد آدم وقال أنا سيد ولد آدم ولا تغفروا آدم فمن دونه تحت لوائي يوم القيامة أنا خطيب الانبياء اذا وفدوا وإمامهم اذا اجتمعوا وحيثئذ فلا يختص آدم باضافة ذنبه الى محمد بل تجعل ذنوب الاولين والآخرين على قول هؤلاء ذنوباً له . فان قال ان الله لم يغفر ذنوب جميع الامم قيل وهو أيضا لم يغفر ذنوب جميع أمته \*

الوجه الرابع \* انه قد ميز بين ذنبه وذنوب المؤمنين بقوله ( واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات ) فكيف يكون ذنب المؤمن ذنباً له \*

الوجه الخامس \* أنه ثبت في الصحيح ان هذه الآية لما نزلت قال الصحابة يا رسول الله هذا لك فما لنا فأُنزل الله ( هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم ) فدل ذلك على ان الرسول والمؤمنين علموا أن قوله ( ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ) يختص به دون أمته \*

الوجه السادس \* أن الله لم يغفر ذنوب جميع أمته بل قد ثبت أن من أمته من يعاقب بذنوبه إما في الدنيا وإما في الآخرة وهذا مما تواتر به النقل وأخبر به الصادق المصدوق واتفق عليه ساف الامة وأئمتها وشوهد في الدين ان ذلك مالا يحصىه الا الله وقد قال الله تعالى ( ليس بآمانكم ولا أمانى أهل الكتاب من يعمل سوءاً يجز به ) والاستغفار والتوبة قديكون من ترك الافضل فمن نقل الى حال أفضل مما كان عليه قد يتوب من الحال الاول لكن الذم والوعيد لا يكون الا على ذنب \*

﴿ وأما قول السائل: هل الاعتراف بالخطيئة بمجرد مع التوحيد موجب لغفرانها وكشف الكربة الصادرة عنها أم يحتاج الى شيء آخر - فجوابه أن الموجب للغفران مع التوحيد هو التوبة المأمور بها فإن الشرك لا يغفره الله إلا بتوبة كما قال تعالى ( ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ) في موضعين من القرآن . وما دون الشرك فهو مع التوبة مغفور وبدون التوبة معلق بالمشيئة كما قال تعالى ( قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا ) فهذا في حق التائبين ولهذا عم وأطلق وحتم أنه يغفر الذنوب جميعا وقال في تلك الآية ( ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ) فخص ما دون الشرك وعلقه بالمشيئة فإذا كان الشرك لا يغفر إلا بتوبة . وأما ما دونه فيغفره الله للتائب وقد يغفره بدون التوبة لمن يشاء . فالاعتراف بالخطيئة مع التوحيد إن كان متضمنا للتوبة أوجب المغفرة وإذا غفر الذنب زالت عقوبته فإن المغفرة هي وقاية شر الذنب . ومن الناس من يقول الغفر الستر ويقول إنما سمي المغفرة والغفار لما فيه من معنى الستر وتفسير اسم الله الغفار بأنه الستر وهذا تقصير في معنى الغفر فإن المغفرة معناها وقاية شر الذنب بحيث لا يعاقب على الذنب فمن غفر ذنبه لم يعاقب عليه . وأما مجرد ستره فقد يعاقب عليه في الباطن ومن عوقب على الذنب باطنا أو ظاهرا فلم يغفر له وإنما يكون غفران الذنب إذا لم يعاقب عليه العقوبة المستحقة بالذنب . وأما إذا ابتلى مع ذلك بما يكون سببا في حقه لزيادة أجره فهذا لا ينافي المغفرة وكذلك إذا كان من تمام التوبة ان يأتي بحسنات فعملها فإن ما يشترط في التوبة من تمام التوبة وقد بظن الظان أنه تائب ولا يكون تائبا بل يكون تاركا والتارك غير التائب فإنه قد يعرض عن الذنب لعدم خطوره . بهاله أو المقتضى لعجزه عنه أو تنتفي إرادته له بسبب غير ديني وهذا ليس بتوبة بل لا بد من ان يستعد أنه سيئته ويكره فعله لنهي الله عنه ويدعه لله تعالى لا لرغبة مخلوق ولا رهبة مخلوق فإن التوبة من أعظم الحسنات والحسنات كلها يشترط فيها الاخلاص وموافقة أمره كما قال الفضيل ابن عياض في قوله ( ليبلوكم أيكم أحسن عملا ) قال أخلصه وأصوبه قالوا يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه قال ان العمل اذا كان خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل واذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا . والخالص ان يكون لله . والصواب ان يكون على السنة . وكان عمر بن الخطاب رضي الله يقول في دعائه اللهم اجعل عملي كله صالحا واجعله لوجهك خالصا ولا

تجمل لاحد فيه شياً وبسط الكلام في التوبة له موضع آخر \* وأما الاعتراف بالذنب على وجه الخضوع لله من غير افلاخ عنه فهذا في نفس الاستغفار المجرد الذي لا توبة معه وهو كالذي يسأل الله تعالى أن يغفر له الذنب مع كونه لم يتب منه وهذا يأس من رحمة الله ولا يقطع بالمغفرة له فانه داع بدعوة مجردة وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما من داع يدعو بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم الا كان بين إحدى ثلث إيمان يعجل له دعوته وإما ان يدخر له من الجزاء مثلها وإما ان يصرف عنه من الشر مثلها قالوا يا رسول الله اذا نكثرت قال الله أكثر . فمثل هذا الدعاء قد تحصل معه المغفرة واذا لم تحصل فلا بد ان يحصل معه صرف شر آخر أو حصول خير آخر فهو نافع كما ينفع كل دعاء \* وقول من قال من العلماء الاستغفار مع الاصرار توبة الكذابين فهذا اذا كان المستغفر يقوله على وجه التوبة أو يدعى أن استغفاره توبة وأنه تائب بهذا الاستغفار فلا رب أنه مع الاصرار لا يكون تائباً فان التوبة والاصرار ضدان الاصرار يضاد التوبة لكن لا يضاد الاستغفار بدون التوبة \*

وقول القائل هل الاعتراف بالذنب المعين يوجب رفع ما حصل بذنوب متعددة أم لا بدمن استحضار جميع الذنوب فجواب هذا مبني على أصول (أحدها) ان التوبة تصح من ذنب مع الاصرار على ذنب آخر اذا كان المقتضي للتوبة من أحدهما أقوى من المقتضي للتوبة من الآخر أو كان المانع من أحدهما أشد وهذا هو القول المعروف عند السلف والخلف . وذهب طائفة من أهل الكلام كأبي هاشم الى أن التوبة لا تصح من قبيل مع الاصرار على الآخر قالوا لان الباعث على التوبة ان لم يكن من خشية الله لم يكن توبة صحيحة والخشية مانعة من جميع الذنوب لان بعضها وحكي القاضي أبو يعلى وابن عقيل هذا رواية عن أحمد لان الروزي نقل عنه انه سئل عن تائب من الفاحشة وقال لو مرضت لم أعد لكن لا يدع النظر فقال أحمد أي توبة ذه قال جرير بن عبد الله سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظرة الفجأة فقال اصرف بصرك والمعروف عن أحمد وسائر الأئمة هو القول بصحة التوبة وأحمد في هذه المسئلة انما أراد ان هذه ليست توبة عامة يحصل بسببها من التائبين توبة مطلقا لم يرد ان ذنب هذا كذنب المصير على الكبائر فان نصوصه المتواترة عنه وأقواله الثابتة تنافي ذلك وحمل كلام الامام علي ما يصدق بمضه بعضاً أولى من حمله على التناقض لاسيما اذا كان القول الآخر مبتدعاً لم يعرف عن أحمد

من السلف وأحمد يقول إياك ان تتكلم في مسألة ليس لك فيها امام وكان في الحنة يقول كيف أقوله فلم يقل وأتباع أحمد للسنة والآثار وقوة رغبته في ذلك وكراهته لخلافه من الامور المتواترة عنه يعرفها من يعرف حاله من الخاصة والعامة \* وما ذكره من أن الخشية توجب العموم بخوابه انه قد يعلم قبيح أحد الذنوب دون الآخر وإنما يتوب مما يعلم قبحه وأيضاً فقد يعلم قبحها ولكن هواه يفضله في أحدهما دون الآخر فيتوب من هذا دون ذلك كمن أدى بعض الواجبات دون بعض فان ذلك يقبل منه ولكن المعتزلة لهم أصل فاسد وافقوا فيه الخوارج في الحكم وإن خالفهم في الاسم فقالوا ان أصحاب الكبائر يخلدون في النار ولا يخرجون منها بشقاعة ولا غيرها وعدم تمتع أن يكون الرجل الواحد بمن يعاقبه الله ثم يشبه ولهذا يقولون بمجبوب جميع الحسنات بالكبيرة . وأما الصحابة وأهل السنة والجماعة فلي أن أهل الكبائر يخرجون من النار ويشفع فيهم وإن الكبيرة الواحدة لا تحبط جميع الحسنات ولكن قد يحبط ما يقابلها عند أكثر أهل السنة ولا يحبط جميع الحسنات الا الكفر كما لا يحبط جميع السيئات الا التوبة فصاحب الكبيرة اذا أتى بحسنات ينبغي بها رضى الله أنابه الله على ذلك وإن كان مستحقاً للعقوبة على كبريته وكتاب الله عز وجل يفرق بين حكم السارق والزاني وقتال المؤمنين بعضهم بعضاً وبين حكم الكفار في الاسماء والاحكام . والسنة المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم واجماع الصحابة يدل على ذلك كما هو مبسوط في غير هذا الموضع وعلى هذا تنازع الناس في قوله ( انما يتقبل الله من المتقين ) فلي قول الخوارج والمعتزلة لا تقبل حسنة الا من اتقاه مطلقاً فلم يأت كبرية وعند المرجئة انما يتقبل من اتقى الشرك فجعلوا أهل الكبائر داخلين في اسم المتقين وعند أهل السنة والجماعة يتقبل العمل ممن اتقى الله فيه فعمله خالصاً لله موافقاً لأمر الله فن اتقاه في عمل تقبله منه وإن كان عاصياً في غيره ومن لم يتقه فيه لم يتقبله منه وإن كان مطيعاً في غيره والتوبة من بعض الذنوب دون بعض كفعل بعض الحسنات المأمور بها دون بعض اذا لم يكن المتروك شرطاً في صحة المفعول كالايمان المشروط في غيره من الاعمال كما قال الله تعالى ( ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكوراً ) وقال تعالى ( ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجزيه حياة طيبة ) وقال ( ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار

هم فيها خالدون) \*

﴿الأصل الثاني﴾ ان من له ذنوب فتأب من بعضها دون بعض فإن التوبة إنما تقضى مغفرة ما تأب منه أما ما لم يتب منه فهو باق فيه على حكم من لم يتب لأعلى حكم من تأب وما علمت في هذا نزاعاً إلا في الكافر إذا أسلم فإن إسلامه يتضمن التوبة من الكفر فيغفر له بالإسلام الذي تأب منه وهل تغفر له الذنوب التي فعلها في حال الكفر ولم يتب منها في الإسلام هذا فيه قولان معروفان ﴿أحدهما﴾ يغفر له الجميع لإطلاق قوله صلى الله عليه وسلم الإسلام يهدم ما كان قبله رواء مسلم . مع قوله تعالى ( قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ) ﴿والقول الثاني﴾ انه لا يستحق ان يغفر له بالإسلام إلا ما تأب منه فإذا أسلم وهو مصر على كبره دون الكفر فحكمه في ذلك حكم أمثاله من أهل الكبائر وهذا القول هو الذي تدل عليه الاصول والنصوص فإن في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له حكيم بن حزام يا رسول الله أنؤاخذ بما عملنا في الجاهلية فقال من أحسن منكم في الإسلام لم يؤاخذ بما عمل في الجاهلية ومن أساء في الإسلام أخذ في الأول والآخر فقد دل هذا النص على انه إنما ترفع المؤاخذة بالأعمال التي فعلت في حال الجاهلية عن أحسن لاعن لا يحسن وان لم يحسن أخذ بالأول والآخر ومن لم يتب منها فلم يحسن . وقوله تعالى ( قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ) يدل على أن المنتهى عن شيء يغفر له ما قد سلف منه لا يدل على أن المنتهى عن شيء يغفر له ما سلف من غيره وذلك لان قول القائل لغيره ان انتهيت غفرت لك ما تقدم ونحو ذلك يفهم منه عند الإطلاق أنك ان انتهيت عن هذا الامر غفر لك ما تقدم منه واذا انتهيت عن شيء غفر لك ما تقدم منه كما يفهم مثل ذلك في قوله ان تب ان لا يفهم منه انك بالانتهاء عن ذنب يغفر لك ما تقدم من غيره \* وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم الإسلام يهدم ما قبله وفي رواية يجب ما كان قبله فهذا قاله لما أسلم عمرو بن العاص وطلب أن يغفر الله له ما تقدم من ذنبه فقال له يا عمرو أما علمت ان الإسلام يهدم ما كان قبله وان التوبة تهدم ما كان قبلها وان الهجرة تهدم ما كان قبلها ومعلوم ان التوبة إنما توجب مغفرة ما تأب منه لا توجب التوبة غفران جميع الذنوب \*

﴿الأصل الثالث﴾ أن الانسان قد يستحضر ذنوباً فيتوب منها وقد يتوب توبة مطلقة



لا يستحضر معها ذنوبه لكن اذا كانت نيته التوبة العامة فهي تتناول كل ما يراه ذنباً لان التوبة العامة تتضمن عزماً عاماً بفعل المأمور وترك المحذور وكذلك تتضمن ندماً عاماً على كل محذور . والندم سواء قيل انه من باب الاعتقادات او من باب الارادات أو قيل انه من باب الآلام التي تلحق النفس بسبب فعل ما يضرها فاذا استشعر القلب أنه فعل ما يضره حصل له معرفة بان الذي فعله كان من السيئات وهذا من باب الاعتقادات وكراهية لما كان فعله وهو من جنس الارادات وحصل له أذى وغم لما كان فعله وهذا من باب الآلام كالغموم والاحزان كإحزان الفرح والسرور هو من باب اللذات ليس هو من باب الاعتقادات والارادات وهو من المناسفة ومن اتبعهم ان اللذة هي ادراك الملائم من حيث هو ملائم وان الالم هو ادراك المنافر من حيث هو منافر فقد غلط في ذلك فان اللذة والالم حالان يتعقبان ادراك الملائم والمنافر فان الحب لما يلائمه كاطعام المشتى مثلاً له ثلاثة أحوال أحدها الحب كالشهوة للطعام والثاني ادراك المحبوب كاكل الطعام والثالث اللذة الحاصلة بذلك واللذة أمر مغاير للشهوة ولذوق المشتى لتشتت نفس ذوق المشتى . وكذلك المكروه كالضرب مثلاً فان كراهته شيء وحصوله شيء آخر والالم الحاصل به ثالث وكذلك ما للعارفين أهل محبة الله من النعيم والسرور بذلك فان جهيم شيء ثم ما يحصل من ذكر المحبوب شيء ثم اللذة الحاصلة بذلك أمر ثالث ولا رب ان الحب مشروط بشعور المحبوب كما ان الشهوة مشروطة بشعور المشتى لكن الشعور المشروط في اللذة غير الشعور المشروط في المحبة فهذا الثاني يسمى ادراكاً وذوقاً ونيلًا ووجدًا ووصالًا ونحو ذلك مما يعبر به عن ادراك المحبوب سواء كان بالباطن أو الظاهر ثم هذا الذوق يستلزم اللذة واللذة يجتنبها الحى باطنًا وظاهرًا . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح ذاق طعم الايمان من رضى بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً . وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الايمان من كان الله ورسوله أحب اليه مما سواهما ومن كان يحب المرء لا يحبه الا الله ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ انقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار . فبين صلى الله عليه وسلم أن ذوق طعم الايمان لمن رضى بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً وأن وجد حلاوة الايمان حاصل لمن كان حبه لله ورسوله أشد من حبه لغيرهما ومن كان يحب شخصاً هو لاغيره ومن

كان يكره ضد الايمان كما يكره ان يلقى في النار فهذا الحب للايمان والكراهة للكفر يستلزم خلاوة الايمان كما يستلزم الرضى المتقدم ذوق طعم الايمان وهذا هو اللذة وليس هو نفس التصديق والمعرفة الحاصلة في القلب ولا نفس الحب الحاصل في القلب بل هذا نتيجة ذاك وثمرته ولازم له وهي أمور متلازمة فلا توجد اللذة الا بحب وذوق والا فمن أحب شيئاً ولم يذق منه شيئاً لم يجد لذة كالذي يشتهي الطعام ولم يذق منه شيئاً ولو ذاق مالا يحبه لم يجد لذة كمن ذاق مالا يريد فإذا اجتمع حب الشيء وذوقه حصلت اللذة بعد ذلك وان حصل بغضه وذوق البغض حصل الألم فالذي يبغض الذنب ولا يفعله لا يندم والذي لا يبغضه لا يندم على فعله فإذا فعله وعرف أن هذا مما يبغضه ويضره ندم على فعله إياه\* وفي المسند عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الندم توبة إذا تين هذا ممن تاب توبة عامة كانت هذه التوبة مقتضية لغفران الذنوب كلها وان لم يستحضر أعيان الذنوب الا أن يعارض هذا العام معارض يوجب التخصيص مثل ان يكون بعض الذنوب لو استحضره لم يتب منه لقوة ارادته إياه ولا اعتقاده أنه حسن ليس بقبيح فإكان لو استحضره لم يتب منه لم يدخل في التوبة وأما ما كان لو حضر بعينه لكان مما يتوب منه فإن التوبة العامة شاملتها وأما التوبة المطلقة وهي ان يتوب توبة مجملة ولا تلزم التوبة من كل ذنب فهذه لا توجب دخول كل فرد من أفراد الذنوب فيها ولا يمنع دخوله كاللفظ المطلق لكن هذه تصالح ان تكون سببا لغفران العين كما تصالح ان تكون سببا لغفرانه<sup>(١)</sup> بخلاف العامة فانها مقتضية للغفران العام كما تناولت الذنوب تناولاً عاماً وكثير من الناس لا يستحضر عند التوبة الا بعض المتصفات بالفاحشة أو مقدماتها أو بعض الظلم باللسان أو اليد وقد يكون ما تركه من المأمور الذي يحب لله عليه في باطنه وظاهره من شعب الايمان وحقائقه أعظم ضرراً عليه مما فعله من بعض الفواحش فان ما أمر الله به من حقائق الايمان التي بها يصير العبد من المؤمنين حقاً أعظم نفعاً من نفع ترك بعض الذنوب الظاهرة بحسب الله ورسوله فان هذا أعظم الحسنات الفعلية حتى ثبت في الصحيح أنه كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم رجل يدعى حماراً وكان يشرب الخمر وكان كلما أتى به الى النبي صلى الله عليه وسلم جلده الحد فلما كثر ذلك منه أتى به مرة فأمر بجلده فلعله رجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تلمنه فانه يحب الله ورسوله

(١) قوله لكن هذه تصالح الى قوله سببا لغفرانه كذا بالأصل ولعل في العبارة سقطاً ومخرجا اهـ صحيحه

فهمى عن لعنه مع اصراره على الشرب لكونه يحب الله ورسوله مع انه صلى الله عليه وسلم  
 لمن الحمر وعاصرها ومعتصرها للمعنى الذى قام به مما يمنع لحوق اللعنة له وكذلك التكفير المطلق  
 والوعيد المطلق ولهذا كان الوعيد المطلق في الكتاب والسنة مشروعا بثبوت شروط وانتفاء  
 موانع فلا يلحق التائب من الذنب باتفاق المسلمين ولا يلحق من له حسنات تمحو سيئاته ولا  
 يلحق المشفوع له والمغفور له فان الذنوب تزول عقوبتها التي هي جهنم باسباب التوبة والحسنات  
 الماحية والمصائب المكفرة لكنهما من عقوبات الدنيا وكذلك ما يحصل في البرزخ من الشدة  
 وكذلك ما يحصل في عرصات القيامة وتزول أيضا بدعاء المؤمنين كالصلاة عليه وشفاعة الشفيع  
 المطاع كمن يشفع فيه سيد الشفعاء محمد صلى الله عليه وسلم تسليما وحينئذ فأى ذنب تاب منه  
 ارتفع موجهه وما لم يتب منه فله حكم الذنوب التي لم يتب منها فالشدة اذا حصلت بذنوب  
 وتاب من بعضها خفف منه بقدر ما تاب منه بخلاف ما لم يتب منه بخلاف صاحب التوبة  
 العامة والناس في غالب أحوالهم لا يتوبون توبة عامة مع حاجتهم الى ذلك فان التوبة واجبة  
 على كل عبد في كل حال لانه دائما يظهر له ما فرط فيه من ترك مأمور أو ما اعتدى فيه من  
 فعل محظور فعليه أن يتوب دائما والله أعلم \*

وأما قول السائل ما السبب في أن الفرج يأتي عند انقطاع الرجاء عن الخلق وما الحيلة في  
 صرف القلب عن اتعاق بهم وتعلقه بالله فيقال سبب هذا تحقيق التوحيد وتوحيد الربوبية  
 وتوحيد الالهية فتوحيد الربوبية أنه لا خالق الا الله فلا يستقل شيء سواه باحداث أمر  
 من الامور بل ما يشاء كان وما لم يشأ لم يكن فكل ما سواه اذا قدر سبباً فلا بد له من  
 شريك معاون وضد معوق فاذا طلب مما سواه إحداث أمر من الامور طلب منه ما لا  
 يستقل به ولا يقدر وحده عليه حتى ما يطلب من العبد من الافعال الاختيارية لا يفعلها الا  
 باعانة الله له كأن يجعله فاعلا لها بما يخلقه فيه من الارادة الجازمة ويخلقه له من القدرة التامة  
 وعند وجود القدرة التامة والارادة الجازمة يجب وجود المقدور فشيئة الله وحده  
 مستلزمة لكل ما يريد فاشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وما سواه لا يستلزم ارادته شيأ  
 بل ما أراداه لا يكون الا بامور خارجة عن مقدوره إن لم يكنه الرب بها لم يحصل مراده  
 ونفس ارادته لا تحصل الا بمشيئة الله تعالى كما قال تعالى ( لمن شاء منكم أن يستقيم وما

تَشَاوُنُ الا أَن يَشَاءَ (الله رب العالمين) وقال تعالى (فمن شاء اتخذ إلى ربه سبيلاً وما تشاؤون إلا أن يشاء الله ان الله كان عليهما حكيمًا يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً) وقال (فمن شاء ذكره وما يذكرون إلا أن يشاء الله هو أهل التقوى وأهل المنفعة) والراجح للخلق طالب بقلبه لما يريد من ذلك المخلوق وذلك المخلوق عاجز عنه ثم هذا من الشرك الذي لا يغفره الله فمن كمال نعمته وإحسانه إلى عباده المؤمنين أن يمنع حصول مطالبهم بالشرك حتى يصرف قلوبهم إلى التوحيد ثم ان وحده العبد توحيد الالهية حصلت له سعادة الدنيا والآخرة وان كان ممن قيل فيه (واذا مس الانسان الضر دعانا لجنبه أو قاعداً أو قائماً فلما كشفنا عنه ضره مر كأن لم يدعنا إلى ضره منه كذلك زين للمسرفين ما كانوا يعملون) وفي قوله (واذا مسكم الضر في البحر ضل من تدعون إلا إياه فلما نجاكم إلى البر أعرضتم وكان الانسان كفوراً) كان اجصل له من وحيديته حجة عليه كما احتج سبحانه على المشركين الذين يقرون بأنه خالق كل شيء ثم يشركون ولا يعبدونه وحده لا شريك له قال تعالى (قل لمن الأرض ومن فيها ان كنتم تعلمون سيقولون لله قل أفلا تذكرون . قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون لله قل أفلا تتقون . قل من بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه ان كنتم تعلمون سيقولون لله قل فأنى تسحرون) وقال تعالى (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله قل فأنى تؤفكون) وهذا قد ذكر في القرآن في غير موضع فمن تمام نعمة الله على عباده المؤمنين أن ينزل بهم الشدة والغر وما يلجئهم إلى توحيده فيدعونه مخلصين له الدين ويرجون له لا يرجون أحدًا سواه وتعلق قلوبهم به لا يغيره فيحصل لهم من التوكل عليه والافتاب إليه وجلالة الإيمان وذوق طعمه والبراءة من الشرك ما هو أعظم نعمة عليهم من زوال المرض والخوف أو الجذب أو الحصول البسر وزوال العسر في المعيشة فان ذلك لذات بدنية ونعم دينية قد يحصل للكافر منها أعظم مما يحصل للمؤمن . وأما ما يحصل لاهل التوحيد المخلصين لله الذين فأعظم من ان يعبر عن كنهه مقال أو يستحضر تفصيله بال ولكل مؤمن من ذلك نصيب بقدر إيمانه ولهذا قال بعض السلف يا ابن آدم لقد بورك لك في حاجة أكثرت فيها من قرع باب سيدك وقال بعض الشيوخ إنه ليكون لى الى الله حاجة فأدعوه فيفتح لى من لذيذ مفرقة وحلاوة مناجاته ما لا أحب معه أن يعجل قضاء حاجتي خشية ان تنصرف نفسى عن ذلك لان النفس لا تريد الا

حطها. فاذا قضى انصرف \* وفي بعض الاسرائيليات يا ابن آدم بالبلاء. يجمع بيني وبينك والعافية  
تجمع بينك وبين نفسك وهذا المعنى كثير وهو موجود مفقود محسوس بالحس الباطن  
للمؤمن وملمن مؤمن الا وقد وجد من ذلك ما يعرف به ما ذكرناه فان ذلك من باب الذوق  
والحس لا يعرفه الا من كان له ذوق وحس بذلك. ولفظ الذوق وان كان قد يظن انه في  
الاصل مختص بنفوس اللسان فاستعماله في الكتاب والسنة يدل على انه اعم من ذلك مستعمل  
في الاحساس باللائم والمنافر كما ان لفظ الاحساس في عرف الاستعمال عام فيما يحس بالحواس  
الحس بل وبالباطن وأما في اللغة فأصله الرؤية كما قال (هل تحس منهم من أحد) \* والمقصود  
لفظ الذوق قال تعالى (فأذاقها الله لباس الجوع والخوف) فجعل الخوف والجوع مذكوراً وأضاف  
ليهما اللباس ليظهر أنه ليس الجائع والخائف فشمله وأحاط به أحاطة اللباس باللباس بخلاف من  
كان الألم لا يستوعب مشاعره بل يختص ببعض المواضع وقال تعالى (فذاقوا العذاب الاليم)  
وقال تعالى (ذوقوا العذاب) (ذوقوا العذاب) وقال تعالى (ذوقوا العذاب) وقال (لا يذوقون فيها الموت)  
وقال تعالى (لا يذوقون فيها برداً ولا شراباً الا حميماً وغساقاً) وقال (ولنذيقهم من العذاب  
الأدنى دون العذاب الأكبر) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ذاق طعم الايمان من رضى  
بالله رباً وبالاسلام ديناً وبمحمد نبياً فاستعمال لفظ الذوق في ادراك اللائم والمنافر كثير  
وقال النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الايمان كما تقدم ذكر الحديث  
فوجد المؤمن حلاوة الايمان في قلبه وذوق طعم الايمان أمر يعرفه من حصل له هذا الوجد  
وهذا الذوق وأصحابه فيه يتفاوتون فالذي يحصل لاهل الايمان عند تجريد توحيد قلوبهم الى  
الله وإقبالهم عليه دون ماسواه بحيث يكونون حقاً له مخلصين له الدين لا يحبون شيئاً الا له ولا  
يتوكلون الا عليه ولا يوالون الا فيه ولا يعادون الا له ولا يسألون الا اياه ولا يرجون الا اياه  
ولا يخافون الا اياه يعبدونه ويستعينون له وبه بحيث يكونون عند الحق بلا خلق وعند الخلق  
بلا هوى قد فزيت عنهم ارادة ماسواه بارادته وحجة ماسواه بمحبته وخوف ماسواه بخوفه  
ورجاء ماسواه برجائه ودعاء ماسواه بدعائه هو أمر لا يعرفه بالذوق والوجد الا من له نصيب  
وما من مؤمن الا له منه نصيب وهذا هو حقيقة الاسلام الذي بمت الله به الرسل وأنزل به  
التكليف وهو قطب القرآن الذي يدور عليه رساه والله سبحانه أعلم \*

﴿ المسئلة الحادية والخسون ﴾ سئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن قوله عز وجل (يا أيها الناس اعبدوا ربكم) فما العبادة وفروعها وهل مجموع الدين داخل فيها أم لا - وما حقيقة العبودية وهل هي أعلى المقامات في الدنيا والآخرة أم فوقها شيء من المقامات وليسطوا لنا القول في ذلك \*

﴿ أجاب ﴾ الحمد لله رب العالمين \* العبادة هي اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة فالصلاة والزكاة والصيام والحج وصدق الحديث وأداء الأمانة وبر الوالدين وصلة الأرحام والوفاء بالعهود والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد للكفار والمنافقين والإحسان إلى الجار واليتيم والمسكين وابن السبيل والمملوك من الآدميين والبهائم والدعاء والذكر والقراءة وأمثال ذلك من العبادة وكذلك حب الله ورسوله وخشيته الله والأمانة إليه وإخلاص الدين له والصبر لحكمه والشكر لنعمه والرضا بقضائه والتوكل عليه والرجاء لرحمته والخوف من عذابه وأمثال ذلك هي من العبادة لله وذلك أن العبادة لله هي الغاية المحبوبة له والمرضية له التي خلق الخلق لها كما قال تعالى (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) وبها أرسل جميع الرسل كما قال نوح لقومه (اعبدوا الله ما لكم من إله غيره) وكذلك قال هود وصالح وشعيب وغيرهم لقومهم . وقال تعالى (ولقد بنشأ في كل أمة رسولاً أن اعبدوا الله واجتنبوا الطواغوت فمنهم من هدى الله ومنهم من حقت عليه الضلالة) وقال تعالى (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) وقال تعالى (وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) كما قال في الآية الأخرى (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً إني بما تعملون عليم) وجعل ذلك لازماً لرسوله إلى الموت كما قال (واعبد ربك حتى يأتيك اليقين) وبذلك وصف ملائكته وأنبياءه فقال تعالى (وله من في السموات والأرض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته ولا يستحسرون يسبحون الليل والنهار لا يفترون) وقال تعالى (إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون) وذم المستكبرين عنها بقوله (وقال ربكم ادعوني أستجب لكم إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين) ونمت صفوة خلقه بالعبودية له فقال تعالى (عينا يشرب بها عباد الله يفجرونها تفجيروا) وقال (وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هونا) الآيات ولما قال الشيطان (فما

أغويتني لازنين لهم في الارض ولأغوينهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصين) قال الله تعالى (إن عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين) وقال في وصف الملائكة بذلك (وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون) الى قوله (وهم من خشيته مشفقون) وقال تعالى (وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا إدا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا أن دعوا للرحمن ولدا وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا ان كل من في السموات والارض الا أتى الرحمن عبدا فقد أحصاهم وعدهم عدا وكلهم آتية يوم القيامة فردا) وقال تعالى عن المسيح الذي ادعيت فيه الالهية والنبوة (ان هو الا عبد أنعمنا عليه وجعلناه مثلاً لى اسرائيل) ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لا تطروني كما أطرت البصاري عيسى ابن مريم فانما أنا عبد فقولوا عبد الله ورسوله وقد نعت الله بالعبودية في أكل أحواله فقال في الاسراء (سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً) وقال في الايحاء (فأوحى الى عبده ما أوحى) وقال في الدعوة (وأنه لما قام عبد الله يدعوه كادوا يكونون عليه لبدا) وقال في التحدي (وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله) فالدين كله داخل في العبادة وقد ثبت في الصحيح أن جبريل لما جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم في صورة اعرابي وسأله عن الاسلام قال أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلاً \* قال فما الايمان قال أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت وتؤمن بالقدر خيره وشره \* قال فما الاحسان قال أن تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك ثم قال في آخر الحديث هذا جبريل جاءكم يعلمكم دينكم فجعل هذا كله من الدين والدين يتضمن معنى الخضوع والذل يقال ذلت فدان أى أذلت فذل ويقال يدين الله ويدين لله أى يعبد الله ويطيعه ويخضع له فدين الله عبادته وطاعته والخضوع له والعبادة أصل معناها الذل أيضاً يقال طريق معبد اذا كان مذللاً قد وطئته الاقدام لكن العبادة للمأمور بها تتضمن معنى الذل ومعنى الحب فهمي تتضمن غاية انذل لله بغاية المحبة له فان آخر مراتب الحب هو التتيم وأوله العلاقة لتعلق القلب بالمحبوب ثم الصباية لانصباب القلب اليه ثم التزم وهو الحب اللازم للقلب ثم المشق وآخرها التتم يقال تيم الله أى عبد الله فالتتيم المعبود المحبوبة ومن خضع

لأنسان مع بفضه له لا يكون عابدا له ولواجب شياً ولم يخضع له لم يكن عابدا له كما قد يجب .  
ولده وصديقه ولهذا لا يكتفى أحدهما في عبادة الله تعالى بل يجب ان يكون الله أحب الى العبد  
من كل شيء وأن يكون الله أعظم عنده من كل شيء بل لا يستحق المحبة والذل التام الا الله  
وكل ما أحب لغير الله فحبته فاسدة وما عظم بغير أمر الله كان تعظيمه باطلا قال الله تعالى ( قل  
ان كان آباؤكم وأبناؤكم وأخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون  
كسادها ومساكن ترضونها أحب اليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتي يأتي  
الله بأمره ) فجنس المحبة تكون لله ورسوله كالطاعة فان الطاعة لله ورسوله والا رضاه لله  
ورسوله ( والله ورسوله أحق ان يرضوه ) والاياء لله ورسوله ( ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله )  
وأما العبادة وما يناسبها من التوكل والخوف ونحو ذلك فلا يكون الا لله وحده كما قال تعالى  
( قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد الا الله ولا نشرك به شيأ ) الى  
قوله ( فان تولوا فقولوا اشهدوا بانا مسلمون ) وقال تعالى ( ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله  
وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله انا الى الله راغبون ) فالاياء لله والرسول  
كقوله ( وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ) . وأما الحسب وهو الكافي فهو  
الله وحده كما قال تعالى ( الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا  
وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ) وقال تعالى ( يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين )  
أي حسبك وحسب من اتبعك الله ومن ظن ان المعنى حسبك الله والمؤمنون معه فقد غلط  
غلطا فاحشا كما قد بسطنا في غير هذا الموضع وقال تعالى ( أليس الله بكاف عبده ) وتحرير  
ذلك ان العبد يراد به المعبود الذي عبده الله فذلكه ودره وصرفه وبهذا الاعتبار المخلوقون كلهم  
عباد الله من الابرار والفقار والمؤمنين والكفار وأهل الجنة وأهل النار اذ هو ربهم كلهم ومليكهم  
لا يخرجون عن مشيئته وقدرته وكللته التامات التي لا يجاوزهن برولا فاجر فاشاء كان وان  
لم يشاؤا . وماشاؤا ان لم يشأ لم يكن كما قال تعالى ( أفتيردين الله يبعون له . أسلم من في السموات  
والارض طوعا وكرها واليه يرجعون ) فهو سبحانه رب العالمين وخالقهم ورازقهم ومحييهم  
ومميتهم ومقلب قلوبهم ومصرف أمورهم لا رب لهم غيره ولا مالك لهم سواء ولا خالق الا  
هو . سواء اعترفوا بذلك أو أنكروه وسواء علموا ذلك أو جهلوه لكن أهل الايمان منهم



عبرفوا ذلك واعترفوا به بخلاف من كان جاهلا بذلك أو جاحدا له مستكبرا على ربه لا يقر ولا يخضع له مع علمه بأن الله ربه وخالقه فالمعرفة بالحق اذا كانت مع الاستكبار عن قبوله والحجبه له كان عذابا على صاحبه كما قال تعالى ( وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا فانظر كيف كان عاقبة المفسدين ) وقال تعالى ( الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وإن فريقا منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون ) وقال تعالى ( فانهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون ) فان اعترف العبد أن الله ربه وخالقه وأنه مفتقر اليه محتاج اليه عرف العبودية المتعلقة بربوبية الله وهذا العبد يسأل ربه فيتضرع اليه ويتوكل عليه لكن قد يطيع أمره وقد يعصيه وقد يعبد مع ذلك وقد يعبد الشيطان والاصنام ومثل هذه العبودية لا تفرق بين أهل الجنة والنار ولا يصير بها الرجل مؤمنا كما قال تعالى ( وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون ) فان المشركين كانوا يقولون أن الله خالقهم ورازقهم وهم يعبدون غيره قال تعالى ( ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله ) وقال تعالى ( قل لمن الأرض ومن فيها ان كنتم تعلمون سيقولون لله قل أفلا تذكرون ) الى قوله ( قل فأني تسحرون ) وكثير ممن يتكلم في الحقيقة ويشهدا يشهد هذه الحقيقة وهي الحقيقة الكونية التي يشترك فيها وفي شهودها ومعرفتها المؤمن والكافر والبر والفاجر والابليس معترف بهذه الحقيقة وأهل النار وقال ابليس ( رب فأظفرني الى يوم يبعثون ) وقال ( رب بما أغويتني لأزين لهم في الأرض ولا غوينهم أجمعين ) وقال ( فبعتك لا غوينهم أجمعين ) وقال ( أرايتك هذا الذي كرمت علي ) وأمثال هذا من الخطباء الذي يقر فيه بأن الله ربه وخالقه وخالق غيره وكذلك أهل النار قالوا ( ربنا غلبت علينا شقوتنا وكنا قوما ضالين ) وقال تعالى ( ولو ترى اذ وقفوا على ربهم قال أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا ) فن وقف عند هذه الحقيقة وعند شهودها ولم يقم بما أمر به من الحقيقة الدينية التي هي عبادته المتعلقة بالهيته وطاعة أمره وأمر رسوله كان من جنس ابليس وأهل النار وان ظن مع ذلك أنه من خواص أولياء الله وأهل المعرفة والتحقيق الذين يسقط عنهم الأمر والنهي الشرعيان كان من أشر أهل الكفر والالحاد. ومن ظن ان الخضر وغيره سقط عنهم الأمر لمشاهدة الارادة ونحو ذلك كان قوله هذا من شر أوال الكافرين بالله ورسوله حتى يدخل في النوع الثاني من معنى العبد وهو العبد بمعنى العابد فيكون سائدا لله لا يعبد الا إياه فيطيع

أمره وأمر رسله ويوالى أوليائه المؤمنين المتقين ويمادى أعداءه وهذه العبادة متعلقة بالهية ولهذا كان عنوان التوحيد لا إله الا الله بخلاف من يقر ربوبيته ولا يعبد أو يعبد معه الها آخر فالاله الذى يأله القلب بكمال الحب والتعظيم والاحلال والا كرام والخوف والرجاء ونحو ذلك وهذه العبادة هى التى يحبها الله ويرضاها وبها وصف المصطفين من عباده وبها يمت رسله . وأما العبد بمعنى المعبود سواء أقر بذلك أو أنكره فتلك يشترك فيها المؤمن والكافر \* وبالفارق بين هذين النوعين يعرف الفرق بين الحقائق الدينية الداخلة فى عبادة الله ودينه وأمره الشرعى التى يحبها ويرضاها ويوالى أهلها ويكرمهم بحجته وبين الحقائق الكونية التى يشترك فيها المؤمن والكافر والبر والفاجر التى من اكتفى بها ولم يتبع الحقائق الدينية كان من أتباع إبليس اللعين والكافرين رب العالمين . ومن اكتفى بها فى بعض الامور دون بعض أو فى مقام أو حال نقص من إيمانه وولايته لله بحسب ما نقص من الحقائق الدينية وهذا مقام عظيم فيه غاط الغالطون وكثير فيه الاشتباه على السالكين حتى زلق فيه من أكابر الشيوخ المدعين<sup>(١)</sup> الى التحقيق والتوحيد والعرفان مالا يحصيهم الا الله الذى يعلم السر والاعلان والى هذا أشار الشيخ عبد القادر رحمه الله فيما ذكر عنه فيبين ان كثيرا من الرجال اذا وصلوا الى القضاء والقدر أمسكوا الا أنا فاني انفتحت لي فيه روزنة فنازعت أقدار الحق بالحق للحق والرجل من يكون منازعا للقدر لا من يكون موافقا للقدر \* والذى ذكره الشيخ رحمه الله هو الذى أمر الله به ورسوله لكن كثير من الرجال غلطوا فاتهم قد يشهدون ما يقدر على أحدهم من المعاصي والذنوب أو ما يقدر على الناس من ذلك بل من الكفر ويشهدون ان هذا جار بمشيئة الله وقضائه وقدره داخل فى حكم ربوبيته ومقتضى مشيئته فيظنون الاستسلام لذلك وموافقة الرضاء به ونحو ذلك دينا وطريقا وعبادة فيضاهون المشركين الذين قالوا (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباءنا ولا حرمنا من شيء) . وقالوا (أنظم من لو يشاء الله أطعمه) . وقالوا (لو شاء الرحمن ما عبدناهم) ولو هدوا لعلموا أن القدر أمرنا أن نرضى به ونصبر على موجبيه فى المصائب التى تصيبنا كال فقر والمرض والخوف قال تعالى ( ما أصاب من مصيبة الا باذن الله ومن يؤمن بالله يهد قلبه ) قال بعض السلف هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله

(١) كذا بالاصلين ولعله المتنين اه . صححه

فيرضي ويسلم وقال تعالى ( ما أصاب من مصيبة في الارض ولا في أنفسكم الا في كتاب من قبل أن نبرأها ان ذلك على الله يسير لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم ) وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال احتج آدم وموسى فقال موسى أنت آدم الذي خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه وأسجد لك ملائكته وعلمك أسماء كل شيء فلما ذا أخرجتنا ونفسك من الجنة فقال آدم أنت موسى الذي اصطفاك الله برسائه وبكلامه فهل وجدت ذلك مكتوبا عليّ قبل ان أخلق قال نعم قال فحج آدم موسى . وآدم عليه السلام لم يحتج على موسى بالقدر ظنا أن المذنب يحتاج بالقدر فان هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل ولو كان هذا عذرا لكان عذرا لا بليس وقوم نوح وقوم هود وكل كافر ولا موسي لام آدم أيضا لاجل الذنب فان آدم قد تاب الى ربه فاجتنبه وهدى ولكن لانه لاجل المصيبة التي لحقهم بالخطيئة ولهذا قال فلما ذا أخرجتنا ونفسك من الجنة فأجابه آدم أن هذا كان مكتوبا قبل أن أخلق فكان العمل والمصيبة المترتبة عليه مقدرًا وما قدر من المصائب يجب الاستسلام له فانه من تمام الرضا بالله ربا وأما الذنوب فليس للعبد أن يذنب واذا أذنب فعليه أن يستغفر ويتوب فيتوب من المعاصي ويصبر على المصائب قال تعالى ( فاصبر ان وعد الله حق واستغفر لذنبك ) وقال تعالى ( وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا ) وقال ( وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور ) وقال يوسف ( انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين ) وكذلك ذنوب العباد يجب على العبد فيها أن يأمر بالمعروف وينهي عن المنكر بحسب قدرته ويجاهد في سبيل الله الكفار والمنافقين ويوالي أولياء الله ويمادى أعداء الله ويجب في الله وينص في الله كما قال تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون اليهم بالموودة ) الى قوله ( قد كانت لكم أسوة حسنة في ابراهيم والذين معه اذ قالوا لقومهم انا برآء منكم ومما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبدا حتى تؤمنوا بالله وحده ) وقال تعالى ( لا تجدد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ) الى قوله ( أولئك كتب في قلوبهم الايمان وأيدهم بروح منه ) وقال تعالى ( أفنجمل المسلمين كالحجرمين ) وقال ( أم نجمل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الارض أم نجمل المتقين كالفجار ) وقال تعالى ( أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا

وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون ( وقال تعالى ( وما يستوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الأحياء ولا الأموات ) وقال تعالى ( ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل هل يستويان مثلا ) وقال تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء الى قوله ( وهو على صراط مستقيم ) وقال تعالى ( لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة أصحاب الجنة هم الفائزون ) ونظائر ذلك مما يفرق الله فيه بين أهل الحق والباطل وأهل الطاعة وأهل المعصية وأهل البر وأهل الفجور وأهل الهدى والضلال وأهل النبي والرشاد وأهل الصدق والكذب فمن شهد الحقيقة الكونية دون الدينية سوى بين هذه الاجناس المختلفة التي فرق الله بينها غاية التفريق حتى يؤل به الامر الى أن يسوى الله بالاصنام كما قال تعالى عنهم ( تالله ان كنا لفي ضلال مبين اذ نسويكم رب العالمين ) بل قد آل الامر بهؤلاء الى أن سوا الله بكل موجود وجعلوا ما يستحقه من العباد والطاعة حقلا لكل موجود اذ جعلوه هو وجود المخلوقات وهذا من أعظم الكفر والاحاد برب العباد وهؤلاء يصل بهم الكفر الى أنهم لا يشهدون أنهم عباد لا بمعنى أنهم معبدون ولا بمعنى أنهم عابدون اذ يشهدون أنفسهم هي الحق كما صرح بذلك طواغيتهم كابن عربي صاحب الفصوص وأمثاله من الملحدين المقتربين كابن سبئين وأمثاله ويشهدون أنهم هم العابدون والمعبودون وهذا ليس بشهود الحقيقة لا كونية ولا دينية بل هو ضلال وعمى عن شهود الحقيقة الكونية حيث جعلوا وجود الخالق هو وجود المخلوق وجعلوا كل وصف مذموم وممدوح نعما للخالق والمخلوق اذ وجود هذا هو وجود هذا عندهم . وأما المؤمنون بالله ورسوله ووامهم خواصهم الذين هم أهل الكتاب كما قال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله أهلين من الناس قيل من هم يارسول الله قال أهل القرآن هم أهل الله وخاصته فهؤلاء يأمون أن الله رب كل شيء ومليكه وخالفه وأن الخالق سبحانه مبين للمخلوق ليس هو حالا فيه ولا متحدا به ولا وجوده وجوده والنصارى كفرهم الله بأن قالوا بالحللول والاتحاد بالمسيح خاصة فكيف من جعل ذلك عاما في كل مخلوق ويعلمون مع ذلك أن الله أمر بطاعته وطاعة رسوله ونهي عن معصيته ومعصية رسوله وأنه لا يجب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر وأن على الخلق أن يبدوه فيطيعوا أمره ويستعينوا به على ذلك كما قال

( اياك نعبد و اياك نستعين ) ومن عبادته وطاعته الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بحسب الامكان والجهاد في سبيله لاهل الكفر والتفارق فيجتهدون في اقامة دينه مستعينين به دافعين مزيلين بذلك ما قدر من السيئات دافعين بذلك ما قد يخاف من ذلك كما يزيل الانسان الجوع الحاضر بالاكل ويدفع به الجوع المستقبلي وكذلك اذا آنا وان البرد دفعه باللباس وكذلك كل مطلوب يدفع به مكروه كما قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ارايت اذوبة نتداوى بها ورقى نستري بها وتقى<sup>(١)</sup> تتقى بها هل ترد من قدر الله شيئا فقال هي من قدر الله \* وفي الحديث ان الدعاء والبلاء ليتغيا فيعتلجان بين السماء والارض فهذا حال المؤمنين بالله ورسوله العابدين لله وكل ذلك من العبادة \* وهؤلاء الذين يشهدون الحقيقة الكونية وهو ربوبيته تعالى لكل شيء ويحملون ذلك مانعا من اتباع أمره الديني الشرعي على مراتب في الضلال فغلاتهم يحملون ذلك مطلقا عاما فيحتجون بالقدر في كل ما يخالفون فيه الشريعة . وقول هؤلاء شر من قول اليهود والنصارى وهو من جنس قول المشركين الذين قالوا (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء) . وقالوا (لو شاء الرحمن ما عبدناهم) وهؤلاء من أعظم أهل الأرض تناقضا بل كل من احتج بالقدر فانه متناقض فانه لا يمكن أن يقر كل آدمي على ما فعل فلا بد اذا ظلمه ظالم أو ظلم الناس ظالم وسعى في الأرض بالفساد وأخذ يسفك دماء الناس ويستحل الفروج ويهلك الحرث والنسل ونحو ذلك من أنواع الضرر التي لا تقوم للناس بها أن يدفع هذا القدر وان يعاقب الظالم بما يكف عدوان أمثاله فيقال له ان كان القدر حجة فدع كل أحد يفعل ما يشاء بك وبغيرك وان لم يكن حجة بطل أصل قولك حجة وأصحاب هذا القول يحتجون بالحقيقة الكونية لا يطردون هذا القول ولا يلتزمونه وانماهم يحسب آرائهم وأهوائهم كما قال فيهم بعض العلماء انت عند الطاعة قدرى وعند المعصية جبرى أى مذهب وافق هواك تمذهب به ومنهم صنف يدعون التحقيق والمعرفة فيزعمون ان الامر والنهي لازم لمن شهد لنفسه فعلا وأثبت له صنعا أما من شهد أن أفعاله مخلوقة وأنه مجبور على ذلك وأن الله هو المتصرف فيه كما يحرك سائر المتحركات فانه يرتفع عنه الامر والنهي والوعد والوعيد وقد يقولون من شهد الارادة سقط عنه التكليف ويزعم أحدهم ان الخضر سقط عنه التكليف لشهوده الارادة فهؤلاء لا يفرقون بين العامة

(١) كذا بالاصاين وفي نسخة وقاه

والخاصة الذين شهدوا الحقيقة الكونية فشهدوا أن الله خالق أفعال العباد وأنه يدبر جميع الكائنات وقد يفرقون بين من يعلم ذلك علما وبين من يراه شهودا فلا يسقطون التكليف ممن يؤمن بذلك ويعلمه فقط ولكن ممن يشهده فلا يرى لنفسه فعلا أصلا وهؤلاء لا يحملون الجبر وإثبات القدر مانعا من التكليف على هذا الوجه وقد وقع في هذا طوائف من المنتسبين إلى التحقيق والمعرفة والتوحيد . وسبب ذلك أنه ضاق نطاقهم عن كون العبد يؤمر بما يقدر عليه خلافاً كما ضاق نطاق المعتزلة ونحوهم من القدرية عن ذلك ثم المعتزلة أثبتت الأمر والنهي الشرعيين دون القضاء والقدر الذي هو إرادة الله العامة وخلق أفعال العباد وهؤلاء أثبتوا القضاء والقدر ونفوا الأمر والنهي في حق من شهد القدر اذ لم يمكنهم نفي ذلك مطلقا وقول هؤلاء شر من قول المعتزلة ولهذا لم يكن في السلف من هؤلاء أحد وهؤلاء يحملون الأمر والنهي للحجويين الذين لم يشهدوا هذه الحقيقة الكونية ولهذا يحملون من وصل إلى شهود هذه الحقيقة يسقط عنه الأمر والنهي وصار من الخاصة وربما تأولوا على ذلك قوله تعالى ( واعبد ربك حتى يأتيك اليقين ) وجعلوا اليقين هو معرفة هذه الحقيقة وقول هؤلاء كفر صريح وإن وقع فيه طوائف لم يعلموا أنه كفر فانه قد علم بالاضطرار من دين الاسلام أن الأمر والنهي لازم لكل عبدا دام عقله حاضرا إلى أن يموت لا يسقط عنه الأمر والنهي لا بشهوده القدر ولا بغير ذلك فمن لم يعرف ذلك عرفه وبين له فإن أصر على اعتقاد سقوط الأمر والنهي فانه يقتل وقد كثرت مثل هذه المقالات في المستأخرين وأما المستقدمون من هذه الأمة فلم تكن هذه المقالات معروفة فيهم وهذه المقالات هي محادة لله ورسوله ومعاداة له وصد عن سبيله ومشاققة له وتكذيب لرسله ومضادة له في حكمه وإن كان من يقول هذه المقالات قد يحمل ذلك ويمتد أن هذا الذي هو عليه هو طريق الرسول وطريق أولياء الله المحققين فهو في ذلك بمنزلة من يمتد أن الصلاة لا تجب عليه لاستغنائها بما حصل له من الأحوال القلبية أو أن الخمر حلال له لكونه من الخواص الذين لا يضرهم شرب الخمر أو أن الفاحشة حلال له لانه صار كالبحر لا تذكره الذنوب ونحو ذلك . ولا ريب أن المشركين الذين كذبوا الرسل يترددون بين البدعة المخالفة لشرع الله وبين الاحتجاج بالقدر على مخالفة أمر الله هؤلاء الاصناف

(١) في نسخة وأنه مرید لجميع الكائنات

فيهم شبه من المشركين إما ان يتدعوا وإما ان يحتجوا بالقدر واما أن يجمعوا بين الامرين كما قال تعالى عن المشركين ( واذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها قل ان الله لا يأمر بالفحشاء أتقولون على الله مالا تعلمون ) وكما قل تعالى عنهم ( وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء ) . وقد ذكر عن المشركين ما ابتدعوه من الدين الذي فيه تحليل الحرام والعبادة التي لم يشرعها الله بمثل قوله تعالى ( وقالوا هذه أنعام وحرث حجر لا يطعمها الا من نشاء بزعمهم وأنعام حزمت ظهورها وأنعام لا يذكرون اسم الله عليها اقترأ عليه ) الى آخر السورة وكذلك في سورة الاعراف في قوله ( يا بني آدم لا يفتنك الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة ) الى قوله ( واذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها قل ان الله لا يأمر بالفحشاء ) الى قوله ( قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد ) الى قوله ( وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ) الى قوله ( قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبني بغير الحق وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله مالا تعلمون ) وهؤلاء قد يسمون ما أحدثوه من البدع حقيقة كما يسمون ما يشهدون من القدر حقيقة . وطريق الحقيقة عندهم هو السلوك الذي لا يتقيد صاحبه بأمر الشارع ونهيه ولكن بما يراه ويذوقه ويجده ونحو ذلك وهؤلاء لا يحتجون بالتدبر مطلقا بل عمدتهم اتباع آرائهم وأهوائهم وجعلهم لا يرونه ويهوونه حقيقة وأمرهم باتباعها دون اتباع أمر الله ورسوله نظير بدع أهل الكلام من الجهمية وغيرهم الذين يجمعون ما ابتدعوه من الأقوال المخالفة للكتاب والسنة حقائق عقلية يجب اعتقادها دون ما دلت عليه السمعية . ثم الكتاب والسنة إما أن يحرفوه عن مواضعه واما أن يرضوا عنه بالسكينة فلا يتدبرونه ولا يعقلونه بل يقولون نفوض معناه الى الله مع اعتقادهم نقيض مدلوله واذا حقق على هؤلاء ما يزعمونه من العقلية المخالفة للكتاب والسنة وجدت جهليات واعتقادات فاسدة وكذلك أولئك اذا حقق عليهم ما يزعمونه من حقائق أولياء الله المخالفة للكتاب والسنة وجدت من الاهواء التي يتبعها أعداء الله لا أولياؤه . وأصل ضلال من ضل هو بتقديم قياسه على النص المنزل من عند الله واختياره الهوى على اتباع أمر الله فان الذوق والوجد ونحو ذلك هو بحسب ما يحبه العبد فكل محب له ذوق ووجد بحسب محبته . فأهل الايمان

لهم من الذوق والوجد مثل ما بينه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في الحديث الصحيح ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الايمان من كان الله ورسوله أحب اليه مما سواهما ومن كان يحب المرء لا يحبه الا الله ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد أن أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار . وقال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح ذاق طعم الايمان من رضى بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً . وأما أهل الكفر والبدع والشهوات فكل بحسبه . قيل لسفيان ابن عيينة ما بال أهل الاهواء لهم حبة شديدة لاهوائهم فقال سببه <sup>(١)</sup> قوله تعالى ( وأشرزوا في قلوبهم العجل بكفرهم ) او نحو هذا من الكلام فباد الاصنام يحبون آلهتهم كما قال تعالى ( ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله ) وقال ( فان لم يستجيبوا لك فاعلم أنما يتبعون أهواءهم ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله ) وقال ( ان يتبعون الا الظن وما تهوى النفس واتقد جاءهم من ربهم الهدى ) ولهذا يميل هؤلاء الى سماع الشعر والاصوات التي تهيج المحبة المطلقة التي لا تختص بأهل الايمان بل يشترك فيها حب الرحمن وحب الاوثان وحب الصليان وحب الاوطان وحب الاخوان وحب المردان وحب النسوان . وهؤلاء الذين يتبعون أذواقهم ومواجيدهم من غير اعتبار لذلك بالكتاب والسنة وما كان عليه سلف الامة . فالخالف لما بعث الله به رسوله من عبادته وطاقته وطاعة رسوله لا يكون متبعا لدين شرعه الله كما قال تعالى ( ثم جعلناك على شريعة من الامر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون إنهم لن ينفوا عنك من الله شيئا ) الى قوله ( والله ولي المتقين ) بل يكون متبعا لهواه بغير هدى من الله قال تعالى ( أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ) وهم في ذلك تارة يكونون على بدعة يسمونها حقيقة يقدمونها على ما شرعه الله وتارة يحتجون بالقدر الكوني على الشريعة كما أخبر الله به عن المشركين كما تقدم . ومن هؤلاء طائفة هم أعلام قدرهم مستمسكون بالدين في أداء الفرائض المشهورة واجتناب المحرمات المشهورة لكن يغلطون في ترك ما أمروا به من الاسباب التي هي عبادات ظانين أن العارف اذا شهد القدر أعرض عن ذلك مثل من يجعل التوكل منهم أو الدعاء ونحو ذلك من مقامات العامة دون الخاصة بناء على أن من شهد القدر علم أن ما قدر سيكون فلا حاجة الى ذلك وهذا غلط عظيم فان الله قدر الاشياء باسبابها

(١) في نسخة أنسيت



كما قدر السعادة والشقاوة بأسبابها كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله خلق الجنة أهلا خلقها لهم وهم في أصلا بآبائهم ويعمل أهل الجنة يعملون وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم لما أخبرهم بأن الله كتب المقادير فقالوا يا رسول الله أفلا ندع العمل ونشكل على الكتاب فقال لا تعملوا فشكل ميسر لما خلق له . أما من كان من أهل السعادة فسييسر لعمل أهل السعادة وأما من كان من أهل الشقاوة فسييسر لعمل أهل الشقاوة فما أمر الله به عباده من الأسباب فهو عبادة والتوكل مقرون بالعبادة كما في قوله تعالى ( فاعبدوه وتوكل عليه ) وفي قوله ( قل هو ربي لا اله الا هو عليه توكلت واليه متاب ) وقول شعيب عليه السلام ( عليه توكلت واليه أئيب ) ومنهم طائفة طائلة قد تركت المستحبات من الاعمال دون الواجبات فتتقص بقدر ذلك . ومنهم طائفة يفترون بما يحصل لهم من خرق عادة مثل مكاشفة او استجابة دعوة مخالفة للعادة العامة ونحو ذلك فيشتغل أحدهم عما أمر به من العبادة والشكر ونحو ذلك فهذه الامور ونحوها كثيرا ما تعرض لأهل السلوك والتوجه وانما ينجو العبد منها بملازمة أمر الله الذي يمت به رسوله في كل وقت كما قال الزهري كان من مضي من سلفنا يقولون الاعتصام بالسنة نجاة وذلك أن السنة كما قال مالك رحمه الله مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق والعبادة والطاعة والاستقامة وزوم الصراط المستقيم ونحو ذلك من الاسماء مقصودها واحد ولها أصلا ن أحدهما ألا يعبد الا الله والثاني أن يعبد بما أمر وشرع لا بغير ذلك من البدع قال تعالى ( فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا ) وقال تعالى ( بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ) وقال تعالى ( ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة ابراهيم حنيفا واتخذ الله ابراهيم خليلا ) فالعمل الصالح هو الاحسان وهو فعل الحسنات والحسنات هي ما أحبه الله ورسوله وهو ما أمر به أمر ايجاب أو استحباب فما كان من البدع في الدين التي ليست مشروعة فإن الله لا يحبها ولا رسوله فلا تكون من الحسنات ولا من العمل الصالح كما أن من يعمل ما لا يجوز كالفواحش والظلم ليس من الحسنات ولا من العمل الصالح . وأما قوله ( ولا يشرك بعبادة ربه أحدا ) وقوله ( أسلم وجهه لله ) فهو اخلاص الدين لله وحده وكان عمر بن الخطاب يقول اللهم اجعل عملي كله صالحا واجعله لوجهك خالصا ولا تجعل لأحد فيه شيئا . وقال الفضيل بن عياض في قوله ( ليلوكم

أيكم أحسن عملاً ) قال أخلصه وأصوبه قالوا يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه قال ان العمل اذا كان خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل واذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا والخالص أن يكون لله والصواب أن يكون على السنة \* فان قيل فاذا كان جميع ما يحبه الله داخلا في اسم العبادة فلماذا عطف عليها غيرها كقوله ( إياك نعبد وإياك نستعين ) وقوله ( فاعبدوه وتوكل عليه ) وقول نوح ( اعبدوا الله واتقوه وأطيعون ) وكذلك قول غيره من الرسل قيل هذا له نظائر كما في قوله ( إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ) والفحشاء من المنكر وكذلك قوله ( ان الله يأمر بالعدل والاحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى ) وإيتاء ذى القربى هو من العدل والاحسان كما ان الفحشاء والبغى من المنكر . وكذلك قوله ( والذين يسكنون بالكتاب وأقاموا الصلاة ) وإقامة الصلاة من أعظم التمسك بالكتاب . وكذلك قوله ( انهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغبا ورهبا ) ودعاؤهم رغبا ورهبا من الخيرات وأمثال ذلك في القرآن كثير . وهذا الباب يكون تارة مع كون أحدهما بعض الآخر فيعطف عليه تخصيصا له بالذكر لكونه مطلوبا بالمعنى العام والمعنى الخاص وتارة تكون دلالة الاسم تتنوع بحال الانفراد والاقتران فاذا أفرد عم واذا قرن بنيره خص كاسم الفقير والمسكين لما أفرد أحدهما في مثل قوله ( للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله ) وقوله ( أو اطعام عشرة مساكين ) دخل فيه الآخر ولما قرن بينهما في قوله ( انما الصدقات للفقراء والمساكين ) صاروا نوعين وقد قيل ان الخاص المعطوف على العام لا يدخل في العام حال الاقتران بل يكون من هذا الباب . والتحقيق أن هذا ليس لازما قال تعالى ( من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال ) وقال تعالى ( واخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ابن مريم ) وذكر الخاص مع العام يكون لاسباب متنوعة تارة لكونه له خاصية ليست لسائر أفراد العام كما في نوح وإبراهيم وموسى وعيسى وتارة لكون العام فيه اطلاقا قد لا يفهم منه العموم كما في قوله ( هدي للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك ) فقوله يؤمنون بالغيب يتناول الغيب الذي يجب الايمان به لكن فيه اجمال فليس فيه دلالة على أن من الغيب ما أنزل اليك وما أنزل من قبلك . وقد يكون المقصود انهم يؤمنون بالخبر به وهو الغيب وبالاخبار بالغيب وهو ما أنزل اليك وما أنزل من قبلك

ومن هذا الباب قوله تعالى ( انا ما أوحى اليك من الكتاب وأتم الصلاة ) وقوله ( والذين  
يسكنون بالكتاب وأقاموا الصلاة ) وتلاوة الكتاب هي اتباعه كما قال ابن مسعود في قوله تعالى  
( الذين آتيناهم الكتاب يتلونه حق تلاوته ) قال يحللون حلاله ويحرمون حرامه ويؤمنون بمشابهة  
ويعملون بمحكمه فاتباع الكتاب يتناول الصلاة وغيرها لكن خصها بالذكر لمزيتها وكذلك قوله  
لموسى ( انا الله لا اله الا انا فاعبدني وأتم الصلاة لذكرى ) واقامة الصلاة لذكره من أجل  
عبادته وكذلك قوله تعالى ( اتقوا الله وقولوا قولا سديدا ) وقوله ( اتقوا الله وابتغوا اليه  
الوسيلة ) وقوله ( اتقوا الله وكونوا مع الصادقين ) فان هذه الامور هي أيضا من تمام تقوي  
الله وكذلك قوله ( فاعبده وتوكل عليه ) فان التوكل والاستعانة هي من عبادة الله لكن  
خصت بالذكر ليقصدها المتعبد بخصوصها فانها هي العون على سائر أنواع العبادة اذ هو سبحانه  
لا يعبد الا بعموته \* اذا تبين هذا فكمال المخلوق في تحقيق عبوديته لله وكما ازداد العبد تحقيقا  
للعبودية ازداد كماله وعلت درجته ومن توهم أن المخلوق يخرج عن العبودية بوجه من الوجوه  
أو أن الخروج عنها أكل فهو من أجهل الخلق وأضلهم قال تعالى ( وقالوا اتخذ الرحمن ولداً  
سبحانه بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون ) الى قوله ( وهم من خشيته  
مشفقون ) وقال تعالى ( وقالوا اتخذ الرحمن ولداً لقد جئتم شيأ إداً ) الى قوله ( ان كل من في السموات  
والارض الا آتى الرحمن عبداً لقد أحصاهم وعدهم عدا وكلهم آتية يوم القيامة فردا ) وقال تعالى  
في المسيح ( ان هو الا عبد أنعمنا عليه وجعلناه مثلاً لى اسرائيل ) وقال تعالى ( وله من في السموات  
والارض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته ولا يستحسرون يسبحون الليل والنهار لا يفترون )  
وقال تعالى ( ان يستكف المسيح ان يكون عبداً لله ولا الملائكة المقربون ومن يستنكف عن  
عبادته ويستكبر فسيحشرهم اليه جميعاً ) الى قوله ( ولا يجحدون لهم من دون الله ولياً ولا نصيراً )  
وقال تعالى ( وقال ربكم ادعوني أستجب لكم ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم  
داخرين ) وقال تعالى ( ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر  
واسجدوا لله الذى خلقهن ان كنتم إياه تعبدون فان استكبروا فالذين عند ربك يسبحون  
له بالليل والنهار وهم لا يسأمون ) وقال تعالى ( واذكر ربك في نفسك تضرعا وخيفة ) الى قوله  
( ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون ) \* وهذا ونحوه مما فيه

وصف أكابر المخلوقات بالعبادة وذم من خرج عن ذلك متعدد في القرآن وقد أخبر أنه أرسل جميع الرسل بذلك فقال تعالى (وما أرسلنا من قبلك من رسول الا نوحي اليه أنه لا اله الا أنا فاعبدون) وقال (ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) وقال تعالى لبني اسرائيل (يا عبادي الذين آمنوا ان أرضي واسمعة فاي اي فاعبدون) (واياي فاتقون) وقال (يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون) وقال (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) وقال تعالى (قل اني أمرت أن أعبد الله مخلصا له الدين وأمرت لأن أكون أول المسلمين قل اني أخاف ان عصيت ربي عذاب يوم عظيم قل الله أعبد مخلصا له ديني فاعبدوا ما شئتم من دونه) وكل رسول من الرسل افتتح دعوته بالدعاء الى عبادة الله كقول نوح ومن بعده عليهم السلام (اعبدوا الله ما لكم من اله غيره) \* وفي المسند عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له وجعل رزقي تحت ظل رمحي وجعل الذلة والصغار على من خالف أمرى وقد بين أن عباده هم الذين ينجون من السيئات قال الشيطان (فما أغويتني لآزنين لهم في الارض ولا غوينهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصين) قال تعالى (ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين) وقال (فبمنازك لا غوينهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصين) وقال في حق يوسف (كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء انه من عبادنا المخلصين) وقال (سبحان الله عما يصفون الا عباد الله المخلصين) وقال (انه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون انما سلطانه على الذين يتولونه والذين هم به مشركون) وبها نمت كل من اصطفى من خلقه كقوله (واذكر عبادنا ابراهيم واسحق ويعقوب أولي الايدي والابصار انا اخالصناهم لمخالصة ذكرى الدار وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار) وقوله (واذكر عبدنا داود ذا الایداه أواب) وقال عن سليمان (نعم العبد انه أواب) وعن أيوب (نعم العبد) وقال (واذكر عبدنا أيوب اذ نادى ربه) وقال عن نوح عليه السلام (ذرية من حملنا مع نوح انه كان عبدا شكورا) وقال (سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى) وقال (وأنه لما قام عبد الله يدعوه) وقال (وان كنتم في ريب مما أنزلنا على عبدنا) وقال (فأوحى الى عبده ما أوحى) وقال (عيناً يشرب بها عباد الله) وقال (وعباد الرحمن الذين يمشون على الارض هونا) ومثل هذا كثير متعدد في القرآن

﴿ فصل ﴾ اذا تبين ذلك فبمعلوم ان هذا الباب يتفاضلون فيه تفاضلا عظيما وهو تفاضلهم في حقيقة الايمان وهم ينقسمون فيه الى عام وخاص ولهذا كانت ربوبية الرب لم فيها عموم وخصوص ولهذا كان الشرك في هذه الامة أخفى من ديب النمل \* وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تمس عبد الدرهم تمس عبد الدينار تمس عبد القطيفة تمس عبد الخبيصة تمس وانتكس واذا شيك فلا انتقش اذا أعطى رضى وان منع سخط فسماء النبي صلى الله عليه وسلم عبد الدرهم وعبد الدينار وعبد القطيفة وعبد الخبيصة وذكر ما فيه دعاء وخبر وهو قوله تمس وانتكس واذا شيك فلا انتقش والنفش اخراج الشوك من الرجل والمنقاش ما يخرج به الشوك وهذه حال من اذا اصابه شر لم يخرج منه ولم يفلح لتكونه تمس وانتكس فلا نال المطلوب ولا خلس من المكروه وهذه حال من عبد المال وقد وصف ذلك بأنه اذا أعطى رضى واذا منع سخط كما قال تعالى (ومنهم من يلزمك في الصدقات فان أعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها اذا هم يسخطون) فرضاهم لغير الله وسخطهم لغير الله وهكذا حال من كان متعلقا برئاسة أو بصورة ونحو ذلك من أهواء نفسه ان حصل له رضى وان لم يحصل له سخط فهذا عبد ما يهواه من ذلك وهو رقيق له اذ الرق والعبودية في الحقيقة هو رق القلب وعبوديته فما استرق القلب واستعبده فهو عبده ولهذا يقال

العبد حر ما قنع \* والحر عبد ما طمع

﴿ وقال القائل ﴾

أطمت مطامعي فاستعبدتني \* ولو أنى قمت لكنت حرا

ويقال الطمع غل في العنق قيد في الرجل فاذا زال النل من العنق زال القيد من الرجل ويرى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال الطمع فقر واليأس غنى وان أحدكم اذا يئس من شيء استغنى عنه وهذا أمر يجده الانسان من نفسه فان الامر الذي يئس منه لا يطلبه ولا يطعم به ولا يبق قلبه فقيرا اليه ولا الى من يفعله وأما اذا طمع في أمر من الامور ورجاه تعلق قلبه به فصار فقيرا الى حصوله والى من يظن أنه سبب في حصوله وهذا في المال والجاه والصور وغير ذلك قال الخليل صلى الله عليه وسلم (فابتغوا عند الله الرزق واعبدوه واشكروا له اليه ترجعون) فالعبد لا بد له من رزق وهو محتاج الى ذلك فاذا طلب رزقه من الله صار عبدا لله

فقيرا اليه وان طلبه من مخلوق صار عبدا لذلك المخلوق فقيرا اليه ولهذا كانت مسألة المخلوق محرمة في الاصل وانما أبيحت للضرورة وفي النهي عنها أحاديث كثيرة في الصحاح والسنن والمسانيد كقوله صلى الله عليه وسلم لا تزال المسألة بأحدكم حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مزعة لحم وقوله من سأل الناس وله ما يغنيه جاءت مسألته يوم القيامة خدوشا أو خموشا أو كدوحا في وجهه وقوله لا تخل المسألة الا لذي غرم مفطع أو دم موجد أو قعر مدفع هذا المذني في الصحيح وفيه أيضا لأن يأخذ أحدكم حبله فيذهب فيحطب خير له من ان يسأل الناس أعطوه أو منعوه وقال ما أتاك من هذا المال وأنت غير سائل ولا مشرف نخذه ومالا فلا تتبعه نفسك فذكره أخذه من سؤال اللسان واستشرف القلب وقال في الحديث الصحيح من يستغن يغنيه الله ومن يستعفف يعفه الله ومن يتصبر يصبره الله وما أعطى أحد عطاء خيرا وأوسع من الصبر وأوصى خواص أصحابه ان لا يسألوا الناس شيئا \* وفي المسند أن أبا بكر كان يسقط السوط من يده فلا يقول لاحد ناولني اياه ويقول ان خيلي أمرني ان لا أسأل الناس شيئا وفي صحيح مسلم وغيره عن عوف بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم بايعه في طائفة وأسر اليهم كلمة خفية أن لا تسألوا الناس شيئا فكان بعض أولئك للنفر يسقط السوط من يدا أحدهم ولا يقول لاحد ناولني اياه \* وقد دلت النصوص على الامر بمسألة الخالق والنهي عن مسألة المخلوق في غير موضع كقوله تعالى ( فاذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب ) وقول النبي صلى الله عليه وآله لابن عباس اذا سألت فاسأل الله واذا استعنت فاستعن بالله ومنه قول الخليل ( فابتنوا عند الله الرزق ) ولم يقل فابتنوا الرزق عند الله لان تقديم الظرف يشعر بالاختصاص والحصر كأنه قال لا تبتنوا الرزق الا عند الله وقد قال تعالى ( واسألوا الله من فضله ) والانسان لا بدله من حصول ما يحتاج اليه من الرزق ونحوه ودفع ما يضره وكلا الامرين شرع له أن يكون دعاؤه لله فله أن يسأل الله واليه يشتكي كما قال يعقوب عليه السلام ( انما أشكو بني وحزني الى الله ) والله تعالى ذكر في القرآن المهجر الجليل والصفح الجليل وقد قيل ان المهجر الجليل هو هجر بلا اذى والصفح الجليل صفح بلا معاتبة والصبر الجليل صبر بغير شكوى الى المخلوق ولهذا فرى على أحمد بن حنبل في مرضه أن طائوسا كان يكره أن ين المريض ويقول انه شكوى فما أن أحمد حتى مات وأما الشكوى الى الخالق فلا تنافي الصبر الجليل فان يعقوب قال ( فصبر جميل ) وقال

(انما أشكو بني وحزنى الى الله) وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقرأ في الفجر بسورة يونس ويوسن والنحل فرب بهذه الآية في قراءته فبكى حتى سمع نسيجه من آخر الصفوف ومن دعاء موسى اللهم لك الحمد وإليك المشتكى وأنت المستعان وبك المستغاث وعليك التكلان ولا حول ولا قوة الا بك وفي الدعاء الذى دعا به النبي صلى الله عليه وسلم لما قبل به أهل الطائف ما فعلوا اللهم اليك أشكو ضعف قوتى وقلة حيلتى وهو انى على الناس انت رب المستضعفين وأنت ربي اللهم إلى من تنكئني إلى بعيد يتجهمني أم إلى عدو ما كنته أمرى ان لم يكن بك غضب على فلا أبالى غير ان عافيتك أوسع لى أعوذ بنور وجهك الذى أشرقت به الظلمات وصلح عليه أمر الدنيا والآخرة أن ينزل فى سخطك أو يحل على غضبك لك العتي حتى ترضى فلا حول ولا قوة الا بك وفي بعض الروايات ولا حول ولا قوة الا بك . وكلما قوى طمع العبد فى فضل الله ورحمته ورجاه لقضاء حاجته ودفع ضرورته قويت عبوديته له وحرية مما سواه فكما أن طمعه فى المخلوق يوجب عبوديته له ويأسه منه يوجب غنى قلبه عنه كما قيل استغن عن شئت تكون نظيره . وأفضل على من شئت تكن أميره . واحتج الى من شئت تكن أسيره فكذلك طمع العبد فى ربه ورجاؤه له يوجب عبوديته له واعراض قلبه عن الطلب من غير الله والرجاء له يوجب انصراف قلبه عن العبودية لله لاسيما من كان يرجو المخلوق ولا يرجو الخالق بحيث يكون قلبه معتمدا إما على رئاسته وجنوده وأتباعه ومماليكه وإما على أهله وأصدقائه وإما على أمواله وذخائره وإما على ساداته وكبرائه كمالكه وملوكه وشيخه ومخدومه وغيرهم ممن هو قد مات أو يموت قال تعالى (وتوكل على الحي الذى لا يموت وسبح بحمده وكفى به بذنوب عباده خبيرا) وكل من علق قلبه بالمخلوقات أن ينصروه أو يرزقوه أو ان يهدوه خضع قلبه لهم وصار فيه من العبودية لهم بقدر ذلك وان كان فى الظاهر أميرا لهم مدبرا لهم متصرفا بهم فالعاقل ينظر الى الحقائق لا الى الظواهر فالرجل اذا تعلق قلبه بامرأة ولو كانت مباحة له يبقى قلبه أسيرا لها تحكم فيه وتتصرف بما تريد وهو فى الظاهر سيدها لانه زوجها وفى الحقيقة هو أسيرها ومملوكها لاسيما اذا درت بقره اليها وعشقه لها وأنه لا يمتاض عنها بغيرها فانها حينئذ تحكم فيه بحكم السيد القاهر الظالم فى عبده المقهور الذى لا يستطيع الخلاص منه بل أعظم فان أسر القلب أعظم من أسر البدن واستعباد القلب

أعظم من استعباد البدن فإن من استعبد بدنه واسترق لا يبالي إذا كان قلبه مستريحاً من ذلك مطمئناً بل يمكنه الإحتيال في الخلاص وأما إذا كان القلب الذي هو الملك رقيقاً مستعبداً متيناً لغير الله فهذا هو الذل والأسر المحض والعبودية لما استعبد القلب . وعبودية القلب وأسرته هي التي يترتب عليها الثواب والعقاب فإن المسلم لو أسره كافر أو استرقه فاجر بغير حق لم يضره ذلك إذا كان قائماً بما يقدر عليه من الواجبات ومن استعبد بحق إذا أدى حق الله وحق مواليه له أجران ولو أكره على التكلم بالكفر فتكلم به وقلبه مطمئن بالإيمان لم يضره ذلك وأما من استعبد قلبه فصار عبداً لغير الله فهذا يضره ذلك ولو كان في الظاهر ملك الناس فالحرية حرية القلب والعبودية عبودية القلب كما إن الغنى غنى النفس<sup>(١)</sup> قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس الغنى عن كثرة العرض وإنما الغنى غنى النفس وهذا لعمرى إذا كان قد استعبد قلبه صورة مباحة فأما من استعبد قلبه صورة محرمة امرأة أوصبي فهذا هو العذاب الذي لا يذان فيه<sup>(٢)</sup> وهؤلاء من أعظم الناس عذاباً وأقلهم ثواباً فإن العاشق لصورة إذا بقي قلبه متعلقاً بها مستعبداً لها اجتمع له من أنواع الشر والفساد ما لا يحصىه إلا رب العباد ولو سلم من فعل الفاحشة الكبرى فدوام تعلق القلب بها بلا فعل الفاحشة أشد ضرراً عليه ممن يفعل ذنباً ثم يتوب منه ويحول أثره من قلبه وهؤلاء يشبهون بالسكارى والمجانين كما قيل \*

سکران سکر هوى وسکر مدامة \* ومتى إفاقة من به سکران

وقيل قالوا جنات بمن نهوى فقلت لهم \* العشق أعظم مما بالمجانين

العشق لا يستفيق الدهر صاحبه \* وإنما يصرع المجنون في الحين

ومن أعظم أسباب هذا البلاء اعراض القلب عن الله فإن القلب إذا ذاق طعم عبادة الله والاخلاص له لم يكن عنده شئ قط أحلى من ذلك ولا ألد ولا أطيب والانسان لا يترك محبوباً إلا بمحسوب آخر يكون أحب إليه منه أو خوفاً من مكرهه فالحب الفاسد إنما ينصرف القلب عنه بالحب الصالح أو بالخوف من الضرر قال تعالى في حق يوسف ( كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء إنه من عبادنا المخلصين ) فالله يصرف عن عبده ما يسوءه من الميل إلى الصور والتعلق بها ويصرف عنه الفحشاء بإخلاصه لله ولهذا يكون قبل أن يذوق حلاوة العبودية

(١) في نسخة غنى القلب (٢) أي لاطاقة له به



لله والاخلاص له تغلبه نفسه على اتباع هواها فاذا ذاق طعم الاخلاص وقوى في قلبه اتقهر له هواه بلا علاج قال تعالى ( ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ولذكر الله أكبر ) فان الصلاة فيها دفع للمكروه وهو الفحشاء والمنكر وفيها تحصيل المحبوب وهو ذكر الله وحصول هذا المحبوب أكبر من دفع المكروه فان ذكر الله عبادة لله وعبادة القلب لله مقصودة لذاتها وأما اندفاع الشر عنه فهو مقصود لغيره على سبيل التبع والقلب خلق يحب الحق ويريد به ويطلبه فلما عرضت له إرادة الشر طلب دفع ذلك فانه يفسد القلب كما يفسد الزرع بما زبنت فيه من الدغل ولهذا قال تعالى ( قد أفلح من زكاها وقد خاب من دساها ) وقال تعالى ( قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى ) وقال ( قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم ) وقال تعالى ( ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكا منكم من أحد أبداً ) فجعل سبحانه غض البصر وحفظ الفرج هو أزكى للنفس وبين أن ترك الفواحش من زكاة النفوس وزكاة النفوس تتضمن زوال جميع الشرور من الفواحش والظلم والشرك والكذب وغير ذلك وكذلك طالب الرئاسة والعلو في الارض قلبه رقيق لمن يعينه عليها ولو كان في الظاهر مقدمهم والمطاع فيهم فهو في الحقيقة يرجوهم ويخافهم فيبذل لهم الاموال والولايات ويعفو عنهم ليطعموه ويمينوه فهو في الظاهر رئيس مطاع وفي الحقيقة عبد مطيع لهم والتحقيق ان كلاهما فيه عبودية للآخر وكلاهما تارك لحقيقة عبادة الله واذا كانا تعاونهما على العلو في الارض بغير الحق كانا بمنزلة المتعاونين على الفاحشة أو قطع الطريق فكل واحد من الشخصين لهواه الذي يستعبده واسترقه يستعبده الآخر وهكذا أيضا طالب المال فان ذلك يستعبده ويسترقه وهذه الامور نوعان منها ما يحتاج العبد اليه كما يحتاج اليه من طعامه وشرابه ومسكنه ومنكحه ونحو ذلك فهذا يطلبه من الله ويرغب اليه فيه فيكون المال عنده يستعمله في حاجته بمنزلة حماره الذي يركبه وبساطه الذي يجلس عليه بل بمنزلة الكنيف الذي يقضى فيه حاجته من غير أن يستعبده فيكون هلوها اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا. ومنها ما لا يحتاج العبد اليه فهذه لا ينبغي له أن يعلق قلبه بها فاذا تعلق قلبه بها صار مستعبدا لها وربما صار معتمدا على غير الله فلا يسبق معه حقيقة العبادة لله ولا حقيقة التوكل عليه بل فيه شعبة من العبادة لغير الله وشعبة من التوكل على غير الله وهذا من أحق الناس بقوله صلى الله عليه وسلم تعس عبد الدرهم تعس

عبد الدينار تمس عبد القطيفة تمس عبد الخيصة وهذا هو عبد هذه الامور فلو طلبها من الله فان الله اذا أعطاه اياها رضى واذا منعه اياها سخط وانما عبد الله من يرضيه ما يرضى الله ويسخطه ما يسخط الله ويحب ما أحبه الله ورسوله ويبغض ما أبغضه الله ورسوله وبوالى أولياء الله ويمادى أعداء الله تعالى وهذا هو الذي استكمل الايمان كما فى الحديث من أحب لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الايمان وقال اوثق عرى الايمان الحب فى الله والبغض فى الله \* وفى الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الايمان من كان الله ورسوله أحب اليه مما سواهما ومن كان يحب المرء لا يحبه الا الله ومن كان يكره أن يرجع فى الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى فى النار فهذا وافق ربه فيما يحبه وما يكرهه فكان الله ورسوله أحب اليه مما سواهما وأحب المخلوق لله لا لغرض آخر فكان هذا من تمام حبه لله فان محبة محبوب محبوب من تمامة محبة المحبوب فاذا أحب أنبياء الله وأولياء الله لاجل قيامهم بمجوبات الحق لا لشيء آخر فقد أحبه الله لا لغيره وقد قال تعالى ( فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين ) ولهذا قال تعالى ( قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ) فان الرسول يأمر بما يحب الله وينهى عما يبغضه الله ويفعل ما يحبه الله ويحذر بما يحب الله التصديق به فن كان محبا لله لزم ان يتبع الرسول فيصدقه فيما أخبر ويطيعه فيما أمر ويتأسى به فيما فعل ومن فعل هذا فقد فعل ما يحبه الله فيحبه الله فجعل الله لاهل محبته علامتين اتباع الرسول والجهاد فى سبيله وذلك لأن الجهاد حقيقة الاجتهاد فى حصول ما يحبه الله من الايمان والعمل الصالح ومن دفع ما يبغضه الله من الكفر والفسوق والعصيان وقد قال تعالى ( قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم وأخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم الى قوله ) حتى يأتي الله بأمره ) فتوعد من كان أهله وماله أحب اليه من الله ورسوله والجهاد فى سبيله بهذا الوعيد بل قد ثبت عنه فى الصحيح أنه قال والذى نفسى بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب اليه من ولده ووالده والناس أجمعين \* وفى الصحيح أن عمر بن الخطاب قال له يا رسول الله والله لأنت أحب الى من كل شيء الا من نفسى فقال لا يا عمر حتى أكون أحب اليك من نفسك فقال فوالله لأنت أحب الى من نفسى فقال الآن يا عمر لحقيقة المحبة لا تتم الا بموالاتة المحبوب وهو موافقته فى حب ما يحب وبغض ما يبغض والله يحب الايمان والتقوى

ويغض الكفر والفسوق والمصيان ومعلوم أن الحب يحرك ارادة القلب فكما قويت المحبة في القلب طلب القلب فعمل المحبوبات فاذا كانت المحبة تامة استلزمت ارادة جازمة في حصول المحبوبات فاذا كان العبد قادرا عليها حصلها وان كان عاجزا عنها فعمل ما يقدر عليه من ذلك كان له كأجر الفاعل كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من دعا الى هدى كان له من الاجر مثل اجور من اتبعه من غير أن ينقص من اجورهم شيئا ومن دعا الى ضلالة كان عليه من الوزر مثل أوزار من اتبعه من غير أن ينقص من أوزارهم شيئا \* وقال ان بالمدينة لرجالا ما سرتهم مسيرا ولا قطعتم واديا الا كانوا معكم قالوا وهم بالمدينة قال وهم بالمدينة حبسهم العذر. والجهاد هو بذل الوسع وهو القدرة في حصول محبوب الحق ودفع ما يكرهه الحق فاذا ترك العبد ما يقدر عليه من الجهاد كان دليلا على ضعف محبة الله ورسوله في قلبه ومعلوم ان المحبوبات لا تنال غالبا الا باحتمال المكروهات سواء كانت محبة صالحة او فاسدة فالمحبون للمال والرياسة والصور لا ينالون مطالبهم الا بضرر يلحقهم في الدنيا مع ما يصيبهم من الضرر في الدنيا والآخرة فالمحب لله ورسوله اذا لم يحتمل ما يرى ذو الرأي من المحبين لغير الله نما يحتملون في حصول محبوبهم دل ذلك على ضعف محبتهم لله اذا كان ما يسلكه اولئك هو الطريق الذي يشير به العقل ومن المعلوم ان المؤمن أشد حبا لله كما قال تعالى (ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله) نعم قد يسلك المحب لضعف عقله وفساد تصوره طريقا لا يحصل بها المطلوب فمثل هذه الطريق لا تحمد اذا كانت المحبة صالحة محدودة فكيف اذا كانت المحبة فاسدة والطريق غير موصل كما يفعله المتهورون في طلب المال والرياسة والصور في حب أمور توجب لهم ضررا ولا تحصل لهم مطلوبا وانما المقصود الطرق التي يسلكها العقل لحصول مطلوبه \* واذا تبين هذا فكما ازداد القلب حبا لله ازداد له عبودية. وكما ازداد له عبودية ازداد له حبا وحرية عما سواه والقلب قفسير بالذات الى الله من وجهين من جهة العبادة وهي العلة الغائية ومن جهة الاستعانة والتوكل وهي العلة الفاعلية فالقلب لا يصلح ولا يفلح ولا يلتذ ولا يسر ولا يطيب ولا يسكن ولا يطمئن الا بعبادته وجهه والانابة اليه ولو حصل له كل ما يلتذ به من المخلوقات لم يطمئن ولم يسكن اذ فيه فقر ذاتي الى ربه ومن حيث هو معبوده ومحبوبه ومطلوبه وبذلك يحصل له الفرح والسرور واللذة والنعمة والسكون والطمأنينة وهذا لا يحصل

له الا باعانة الله له لا يقدر على تحصيل ذلك له الا الله فهو دائماً مفتقر الى حقيقة (إياك نعبد وإياك نستعين) فانه لو أعين على حصول ما يحبه ويطلبه ويشتهي ويريد ولم يحصل له عبادته لله بحيث يكون هو غاية مراده ونهاية مقصوده وهو المحبوب له بالقصد الاول وكل ما سواه انما يحبه لاجله لا يجب شيئاً لذاته الا الله ففى لم يحصل له هذا لم يكن قد حقق حقيقة لا إله الا الله ولا حقق التوحيد والعبودية والمحبة وكان فيه من النقص والعيب بل من الالم والحسرة والمذاب بحسب ذلك . ولو سمي في هذا المطلوب ولم يكن مستعيناً بالله متوكلاً عليه مفتقراً اليه في حصوله لم يحصل له فانه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فهو مفتقر الى الله من حيث هو المطلوب المحبوب المراد المعبود ومن حيث هو المسؤول المستعان به المتوكل عليه فهو اله لا إله له غيره وهو ربه لا رب له سواه ولا تتم عبوديته لله الا بهذين ففى كان يجب غير الله لذاته أو يلتفت الى غير الله أنه يعينه كان عبداً لما أحبه وعبداً لما رجاه بحسب حبه له ورجائه إياه . واذا لم يجب لذاته الا الله وكلما أحب سواه فانما أحبه له ولم يرج قط شيئاً الا الله واذا فعل ما فعل من الاسباب أو حصل ما حصل منها كان مشاهداً أن الله هو الذى خلقها وقدرها وأن كل ما فى السموات والارض فالله ربه ومليكه وخالقه وهو مفتقر اليه كان قد حصل له من تمام عبوديته لله بحسب ما قسم له من ذلك . والناس فى هذا على درجات متفاوتة لا يحصى طرفها الا الله فأكمل الخلق وأفضلهم وأعلام وأقربهم الى الله وأقوامهم وأهداهم أتمهم عبودية لله من هذا الوجه وهذا هو حقيقة دين الاسلام الذى أرسل به رسله وأنزل به كتبه وهو أن يستسلم العبد لله لا لغيره فالمستسلم له ولغيره مشرك والممتنع عن الاستسلام له مستكبر وقد ثبت فى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الجنة لا يدخلها من فى قلبه مثقال ذرة من كبر كما أن النار لا يدخلها من فى قلبه مثقال ذرة من إيمان فجعل الكبر مقابلاً للإيمان فان الكبر ينا فى حقيقة العبودية كما ثبت فى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يقول الله العظمة ازارى والكبرياء ردائى فمن نازعنى واحداً منهما عذبتى فالعظمة والكبرياء من خصائص الربوبية والكبرياء أعلى من العظمة ولهذا جعلها بمنزلة الرداء كما جعل العظمة بمنزلة الازار ولهذا كان شمار الصلوات والأذان والأعياد هو التكبير وكان مستحباً فى الامكنة العالية كالصفاء والمروة واذا علا الانسان شرفاً أو ركب دابة ونحو ذلك وبه يطفأ الحريق وان عظم وعند الاذان يهرب

الشیطان قال تعالى ( وقال ربکم ادعونی أستجب لکم ان الذین یستکبرون عن عبادتی سیدخلون جہنم داخرین ) وكل من استکبر عن عبادة الله لا بد أن یبعد غیره فان الانسان حساس یتحرك بالارادة وقد ثبت فی الصحیح عن النبی صلی الله علیه وسلم أنه قال اصدق الاسماء حارث وهام فالخارث السکاسب الفاعل والهام فعال من الهم والهم أول الارادة فالانسان له ارادة دائماً وكل ارادة فلا بد لها من مراد تنتهی الیه فلا بد لكل عبد من مراد محبوب هو منتهی حبه وارادته فمن لم یکن الله معبوده ومنتهی حبه وارادته بل استکبر عن ذلك فلا بد ان یكون له مراد محبوب یستعبده غیر الله فیكون عبداً لذلك المراد المحبوب إما المال وإما الجاه وإما الصور وإما ما یتخذها الهام من دون الله كالشمس والقمر والکواکب والاونان وقبور الانبیاء والصالحین أو من الملائكة والانبیاء الذین یتخذهم أزبأباً أو غیر ذلك مما عبد من دون الله وإذا کان عبداً لغير الله یكون مشرکاً وكل مستکبر فهو مشرک ولهذا کان فرعون من أعظم الخلق استکباراً عن عبادة الله وكان مشرکاً قال تعالى ( ولقد أرسلنا موسى بآیاتنا وساطن مبین الی فرعون وهامان وقارون فقالوا ساحر کذاب ) الی قوله ( وقال موسى انی عذت بربی وربکم من کل متکبر لا یؤمن بیوم الحساب ) الی قوله ( كذلك یطیع الله علی کل قلب متکبر جبار ) وقال تعالى ( وقارون وفرعون وهامان ولقد جاءهم موسى بالبینات فاستکبروا فی الارض وما کانوا سابقین ) وقال تعالى ( ان فرعون علا فی الارض وجعل أهلها شیعا یتضعف طائفة منهم یدبج أبناءهم ویستحي نساءهم ) الی قوله ( فانظر کیف کان عاقبة المفسدین ) ومثل هذا فی القرآن کثیر وقد وصف فرعون بالشرک فی قوله ( وقال الملأ من قوم فرعون أنذر موسى وقومه لیفسدوا فی الارض ویدرک وآلهتک ) بل الاستقراء یدل علی انه كلما کان الرجل أعظم استکباراً عن عبادة الله کان أعظم اشراً بالله لانه كلما استکبر عن عبادة الله ازداد فقره وحاجته الی المراد المحبوب الذی هو المقصود مقصود القلب بالقصد الاول فیکون مشرکاً بما استعبده من ذلك ولن یستغنی القلب عن جمیع المخلوقات إلا بأن یكون الله هو مولاه الذی لا یعبد الا اياه ولا ینتمین الا به ولا یتوکل الا علیه ولا ینفرج الا بما یحبه ویرضاه ولا ینکره الا ما ینقضه الرب ویکرهه ولا یوالی الا من والاه الله ولا یصادی الا من عاداه الله ولا یحب الا الله ولا ینقض شیئاً الا الله ولا یعطي الا الله ولا ینزع الا الله فکلما قوی اخلاص دینه لله کلت عبودیته واستغناؤه عن المخلوقات وبکمال عبودیته لله

تبريه<sup>(١)</sup> من الكبر والشرك والشرك غالب على النصارى والكبر غالب على اليهود قال تعالى في النصارى (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الها واحدا لا اله الا هو سبحانه عما يشركون) وقال في اليهود (أفكلما جاءكم رسول بما لاتهى أنفسكم استكبرتم ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون) وقال تعالى (سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الارض بنفير الحق وان يروا كل آية لا يؤمنوا بها وان يروا سبيل الرش لا يتخذوه سبيلا وان يروا سبيل الفى يتخذوه سبيلا) ولما كان الكبر مستلزما للشرك والشرك ضد الاسلام وهو الذنب الذي لا يغفره الله قال تعالى (ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ومن يشرك بالله فقد افترى إثما عظيما) وقال (ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ومن يشرك بالله فقد ضل ضللا بعيدا) كان الانبياء جميعهم بموئين بدين الاسلام فهو الدين الذي لا يقبل الله غيره لا من الاولين ولا من الآخريين قال نوح (فان توليتم فاسألتكم من أجر ان أجرى الا على الله وأمرت أن أكون من المسلمين) وقال في حق ابراهيم (ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه ولقد اصطفيناه في الدنيا وانه في الآخرة لمن الصالحين اذ قال له ربه أسلم قال أسلمت رب العالمين) الى قوله (فلاتمتن الا واثم مسلمون) وقال يوسف (توفنى مسلما وألحقنى بالصالحين) وقال موسى (يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين فقالوا على الله توكلنا) وقال تعالى (انا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا) وقالت بلقيس (رب انى ظلمت نفسي وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين) وقال (واذ أوحيت الى الحواريين ان آمنوا بى ورسولي قالوا آمنا واشهد بأننا مسلمون) وقال (ان الدين عند الله الاسلام) وقال (ومن يتبع غير الاسلام ديننا فلن يقبل منه) وقال تعالى (أفغير دين الله ينبون وله أسلم من في السموات والارض طوعا وكرها) فذكر اسلام الكائنات طوعا وكرها لأن المخلوقات جميعها متعبدة له التبعيد العام سواء أقر المقر بذلك أو أنكره وهم مدينون مدبرون فهم مسلمون له طوعا وكرها ليس لاحد من المخلوقات خروج عما شاء وقدره وقضاه ولا حول ولا قوة الا به وهو رب العالمين ومليكمهم يعرفهم كيف يشاء وهو خالقهم كلهم وبارئهم ومصورهم وكل ما سواه فهو مربوب مصنوع مفعول فقير محتاج معبد مقهور وهو الواحد القهار الخالق البارئ المصور وهو وان

(١) فى نسخة وكال عبوديته لله ببرته

كان قد خلق ما خلقه بأسباب فهو خالق السبب والمقدر له وهو مفترق اليه كافتقار هذا وليس في المخلوقات سبب مستقل بفعل ولا دفع ضرر بل كل ما هو سبب فهو محتاج الى سبب آخر يعاونه والى ما يدفع عنه الضد الذي يعارضه ويماثله وهو سبحانه وحده الغني عن كل ما سواه ليس له شريك يعاونه ولا ضد يناوئه ويعارضه قال تعالى ( قل أرايتم ما تدعون من دون الله ان أرادني الله بضر هل هن كاشفات ضره أو أرادني برحمة هل هن ممسكات رحمته قل حسبي الله عليه يتوكل المتوكلون ) وقال تعالى ( وان يمسسك الله بضر فلا كاشف له الا هو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير ) وقال تعالى عن الخليل ( يا قوم اني برى عما تشركون اني وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وما انا من المشركين وحاجه قومه قال اتحاجونني في الله وقد هدان ولا أخاف ما تشركون به الا أن يشاء ربي شيئا ) الى قوله تعالى ( الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون ) وفي الصحيحين عن ابن مسعود رضي الله عنه أن هذه الآية لما نزلت شق ذلك على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا يا رسول الله أينما لم يلبس ايمانه بظلم فقال إنما هو الشرك ألم تسمعون الى قول العبد الصالح ( ان الشرك لظلم عظيم ) و ابراهيم الخليل امام الخنفاء المخلصين حيث بعث وقد طبق الارض دين المشركين قال الله تعالى ( واذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فأتمهن قال اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدى الظالمين ) فمنه أن عهده بالامامة لا يتناول الظالم فلم يأمر الله سبحانه ان يكون الظالم اماما وأعظم الله وقال تعالى ( ان ابراهيم كان أمة قانتا لله حنيفا ولم يك من المشركين ) والامة هو معلم الخير الذي يؤتم به كما ان القدوة الذي يقتدى به والله تعالى جعل في ذريته النبوة والكتاب وإنما بعث الانبياء بعده بملته قال تعالى ( ثم أوحينا اليك أن اتبع مله ابراهيم حنيفا وما كان من المشركين ) وقال تعالى ( ان أولى الناس بابراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا والله ولي المؤمنين ) وقال تعالى ( ما كان ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن كان حنيفا مسلما وما كان من المشركين ) وقال تعالى ( وقالوا كونوا هودا أو نصارى تهتدوا قل بل مله ابراهيم حنيفا وما كان من المشركين قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل الى ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والاسباط ) الى قوله ونحن له مسلمون ) وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ابراهيم خير البرية فهو أفضل الانبياء بعد النبي صلى الله عليه وسلم وهو خليل الله تعالى وقد ثبت في الصحيح (١) عن

عن  
عنه  
عن  
عنه  
(١)

النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه أنه قال ان الله اتخذني خليلا كما اتخذ ابراهيم خليلا. وقال لو كنت متخذاً من أهل الارض خليلا لاتخذت أباً بكر خليلا ولكن صاحبكم خليل الله يعني نفسه. وقال لا يقيم في المسجد خوخة الا سدت الا خوخة أباً بكر وقال ان من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فاني أنهاكم عن ذلك وكل هذا في الصحيح وفيه انه قال ذلك قبل موته بأيام وذلك من تمام رسالته فان في ذلك تمام تحقيق غائته لله التي أصلها محبة الله تعالى للعبد ومحبة العبد لله خلافاً للجهمية وفي ذلك تحقيق توحيد الله وأن لا يعبدوا الا إياه ورد على أشباه المشركين وفيه رد على الرافضة الذي يخسرون الصديق حقه وهم أعظم المنتسبين الى القبلة اشرا كما بالبشر والخلقة هي كمال المحبة المستزمنة من العبد كمال العبودية لله ومن الرب سبحانه كمال الربوبية لعباده الذين يحبهم ويحبونه ولفظ العبودية يتضمن كمال الذل وكمال الحب فانهم يقولون قلب متيم اذا كان متعبداً للمحبوب والمتيم المتعبد وتيم الله عبده وهذا على الكمال حصل لابراهيم ومحمد صلى الله عليهما وسلم ولهذا لم يكن له من أهل الارض خليل اذ الخلقة لا تحتل الشراكة فانه كما قيل في المعنى \*

قد تخللت مسلك الروح مني \* وبذا سمي الخليل خليلا

بمخلاف أصل الحب فانه صلى الله عليه وسلم قد قال في الحديث الصحيح في الحسن واسامة اللهم اني أحبهما فأحبهما وأحب من يحبهما وسأل عمرو بن العاص أي النساء<sup>(١)</sup> أحب اليك قال عائشة قال فن الرجال قال أبوها وقال لبي رضى الله عنه لا عطين الراية رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله وأمثال ذلك كثير وقد أخبر تعالى انه يحب المتقين ويحب المحسنين ويحب المقسطين ويحب التوايين ويحب المتطهرين ويحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص وقال (فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه) فقد أخبر بمحبته لعباده المؤمنين ومحبة المؤمنين له حتى قال (والذين آمنوا أشد حبا لله) واما الخلقة خاصة \* وقول بعض الناس ان محمداً حبيب الله وابراهيم خليل الله وظنه ان المحبة فوق الخلقة قول ضعيف فان محمداً أيضاً خليل الله كما ثبت ذلك في الاحاديث الصحيحة المستفيضة \* وما يروى أن العباس يحشر بين حبيب و خليل وأمثال ذلك فاحاديث موضوع لا تصلح ان يعتمد عليها وقد قدمنا أن محبة الله تعالى محبة ما أحب كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ثلاث من كن فيه وجد حلوة الايمان من كان

(١) في نسخة أي الناس



لله ورسوله أحب إليه مما سواها ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله ومن كان يكرهه أن يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار. أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن هذه الثلاث من كن فيه وجد حلاوة الايمان لان وجد الحلاوة بالشئ يتبع المحبة له فمن أحب شيئاً أو اشتهاه إذا حصل له مراده فإنه يجد الحلاوة واللذة والسرور بذلك . اللذة . أمر يحصل عقيب ادراك الملائم الذي هو المحبوب أو المشتى \* ومن قال ان اللذة ادراك الملائم كما يقوله من يقوله من المتفلسفة والأطباء فقد غلط في ذلك غلطاً بيناً فان الادراك يتوسط بين المحبة واللذة فان الانسان مثلاً يشتهي الطعام فإذا اكمله حصل له عقيب ذلك اللذة فاللذة تتبع النظر الى الشئ فإذا نظر اليه التذ فاللذة تتبع النظر ليست نفس النظر وليست هي رؤية الشئ بل تحصل عقيب رؤيته وقال تعالى ( وفيها ما تشتهي الانفس وتلذ الاعين ) وهكذا جميع ما يحصل للنفس من اللذات والآلام من فرح وحزن ونحو ذلك يحصل بالشعور بالمحبوب أو الشعور بالمكروه وليس نفس الشعور هو الفرح ولا الحزن فحلاوة الايمان المتضمنة من اللذة به والفرح ما يجده المؤمن الواحد من حلاوة الايمان يتبع كمال محبة العبد لله وذلك بثلاثة أمور تكميل هذه المحبة وتفرمها ودفع ضدها . فتكميلها أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواها فان محبة الله ورسوله لا يكتفى فيها بأصل الحب بل لابد أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواها كما تقدم . وتفرمها أن يحب المرء لا يحبه إلا لله . ودفع ضدها ان يكره ضد الايمان أعظم من كراهته الالتقاء في النار فإذا كانت محبة الرسول والمؤمنين من محبة الله وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب المؤمنين الذين يحبهم الله لانه اكل الناس محبة الله وأحقهم بأن يحب ما يحبه الله ويبغض ما يبغضه الله والخلة ليس لغير الله فيها نصيب بل قال لو كنت متخذاً من أهل الارض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً علم مزيد مرتبة الخلة على مطلق المحبة والمقصود هو ان الخلة والمحبة لله تحقيق عبوديته وانما يغلط من يغلط في هذه من حيث يتوهون العبودية مجرد ذل وخضوع فقط لا محبة معه او أن المحبة فيها انبساط في الاهواء او إدلال لاتحتمله الربوبية ولهذا يذكر عن ذى النون انهم تكلموا عنده في مسألة المحبة فقال أمسكوا عن هذه المسئلة لا تسمعها النفوس فتدعيها وكره من كره من أهل المعرفة والعلم مجالسة أقوام يكثرون الكلام في المحبة بلا خشية وقال من قال من السلف من عبد الله بالحب وحده فهو زنديق ومن عبده بالرجاء وحده

فهو مرجئ ومن عبده بالخوف وحده فهو حرورى ومن عبده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن. وموحد ولهذا وجد في المستأخرين من انبسط في دعوى المحبة حتى أخرجه ذلك الى نوع من الرعونة والدعوى التي تنافي العبودية وتدخل العبد في نوع من الربوبية التي لا تصلح الا لله ويدعى أحدهم دعاوي تتجاوز حدود الانبياء والمرسلين أو يطلبون من الله ما لا يصلح بكل وجه الا لله لا يصلح الانبياء والمرسلين وهذا باب وقع فيه كثير من الشيوخ وسببه ضعف تحقيق العبودية التي ينهها الرسل وحررها الامر والهي الذي جاءوا به بل ضعف العقل الذي به يعرف العبد حقيقته واذا ضعف العقل وقل العلم بالدين وفي النفس حجة انبسطت النفس بحمقتها في ذلك كما ينبسط الانسان في حجة الانسان مع حقه وجهله ويقول أنا محب فلا أوخذ بما أفعله من أنواع يكون فيها عدوان وجهل فهذا عين الضلال وهو شبيه يقول اليهود والنصارى (نحن أبناء الله وأحباؤه) قال الله تعالى ( قل فلم يعذبكم بذنوبكم بل أنتم بشر ممن خلق يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء ) فان تعذبه لهم بذنوبهم يقتضى أنهم غير محبوبين ولا منسوبين اليه بنسبة النبوة بل يقتضى أنهم مربوبون مخلوقون فمن كان الله يحبه استعمله فيما يحبه ومحبوه لا يفعل ما يفضيه الحق ويسخطه من الكفر والفسوق والعصيان ومن فعل الكبائر وأصر عليها ولم يتب منها فان الله يفيض منه ذلك كما يحب منه ما يفعله من الخير اذ حبه للعبد بحسب ايمانه وتقواه ومن ظن أن الذنوب لا تضره لكون الله يحبه مع اصراره عليها كان بمنزلة من زعم ان تناول السم لا يضره مع مداومته عليه وعدم تداويه منه بصحة مزاجه ولو تدبر الاحق ما قص الله في كتابه من قصص أنبيائه وما جرى لهم من التوبة والاستغفار وما أصيبوا به من أنواع البلاء الذي فيه تمحيص لهم وتطهير بحسب أحوالهم علم بعض ضرر الذنوب بأصحابها ولو كان أرفع الناس مقاما فان الحب للمخلوق اذا لم يكن عارفا بمصلحته ولا مريدا لها بل يعمل بمقتضى الحب وان كان جهلا وظلما كان ذلك سببا لبغض المحبوب له ونفوره عنه بل لمقوبته وكثير من السالكين سلكوا في دعوى حب الله أنواعا من أوهام الجهل بالدين إيمانهم تعدى حدود الله وإيمانهم تضييع حقوق الله وإيمانهم ادعاء الدعوى الباطلة التي لا حقيقة لها كقول بعضهم أئمة مرید لی ترك فی النار أحدا فاننا منه بري، فقال الآخر أئمة مرید لی ترك أحدا من المؤمنین يدخل النار فاننا منه بري، فالاول جعل مریده يخرج كل من في النار والثاني

جعل مریده بمنع أهل الكباثر من دخول النار ويقول بعضهم اذا كان يوم القيامة نصبت خيمتي على جهنم حتى لا يدخلها أحد وأمثال ذلك من الأقوال التي تؤثر عن بعض المشايخ المشهورين وهي إما كذب عليهم وإما غلط منهم ومثل هذا قد يصدر في حال سكر وغلبة وفناء يسقط فيها تمييز الانسان أو يضعف حتى لا يدري ما قال والسكر هو لذة مع عدم تمييز ولهذا كان بين هؤلاء من اذا صحا استغفر من ذلك الكلام . والذين توسعوا من الشيوخ في سماع القصائد المتضمنة للحب والشوق واللوم والمبذل والغرام كان هذا أصل مقصدهم ولهذا أنزل الله للمحبة حنة يمتحن بها المحب فقال ( قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ) فلا يكون محبا لله الا من يتبع رسوله وطاعة الرسول ومتابعته بتحقيق العبودية . وكثير ممن يدعى المحبة يخرج عن شريعته وسننه ويدعي من الخيالات ما لا يتسع هذا الموضع لذكره حتى قد يظن أحدهم سقوط الامر وتحليل الحرام له وغير ذلك مما فيه مخالفة شريعة الرسول وسننه وطاعته بل قد جعل محبة الله ومحبة رسوله الجهاد في سبيله والجهاد يتضمن كمال محبة بنا أمر الله به وكال بغض ما نهى الله عنه ولهذا قال في صفة من يحبهم ويحبونه ( أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ) ولهذا كانت محبة هذه الامة لله أكمل من محبة من قبلها وعبوديتهم لله أكبر من عبودية من قبلهم . وأكمل هذه الامة في ذلك أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم . ومن كان بهم أشبه كان ذلك فيه أكمل فأين هذا من قوم يدعون المحبة وكلام بعض الشيوخ المحبة نار تحرق في القلب ما سوى مراد المحبوب وأرادوا أن السكون كله قد أراد الله وجوده فظنوا أن كمال المحبة أن يحب العبد كل شيء حتى الكفر والفسوق والمصيان ولا يمكن أحدا أن يحب كل موجود بل يحب ما يلائمه وينفعه ويبغض ما ينفيه ويضره ولكن استفادوا بهذا الضلال اتباع أهوائهم فهم يحبون ما يهونونه كالصور والرئاسة وفضول المال والبذع المضلة زاعمين أن هذا من محبة الله ومن محبة الله بغض ما يبغضه الله ورسوله وجهاد أهله بالنفس والمال \* وأصل ضلالهم أن هذا القائل الذي قال ان المحبة نار تحرق ما سوى مراد المحبوب قصد بمراد الله تعالى الارادة الدينية الشرعية التي هي بمعنى محبته ورضاه فكأنه قال تحرق من القلب ما سوى المحبوب لله وهذا معنى صحيح فان من تمام الحب أن لا يحب الا ما يحبه الله فاذا أحببت ما لا يحب كانت المحبة ناقصة وأما قضاؤه وقدره فهو يبغضه ويكرهه ويسخطه وينهى عنه

فان لم أواقفه في بغضه وكرهته وسخطه لم أكن محبا له بل محبا لما يبغضه فاتباع الشريعة والقيام  
 بالجهاد من أعظم الفروق بين أهل محبة الله وأوليائه الذين يحبهم ويحبونه وبين من يدعى محبة  
 الله ناظرا الى عموم ربوبيته أو متبعا لبعض البدع المخالفة لشريعته فان دعوى هذه المحبة لله  
 من جنس دعوى اليهود والنصارى المحبة لله بل قد تكون دعوى هؤلاء شرأ من دعوى  
 اليهود والنصارى لما فيهم من النفاق الذين هم به في الدرك الاسفل من النار كما قد تكون  
 دعوى اليهود والنصارى شرأ من دعواهم اذا لم يصلوا الى مثل كفرهم وفي التوراة والانجيل  
 من محبة الله ما هم متفقون عليه حتى ان ذلك عندهم أعظم وصايا الناموس ففي الانجيل ان  
 المسيح قال أعظم وصايا المسيح أن تحب الله بكل قلبك وعقلك ونفسك والنصارى يدعون  
 قيامهم بهذه المحبة وأن ما هم فيه من الزهد والعبادة هو من ذلك وهم برآء من محبة الله اذ لم  
 يتبعوا ما أحبه بل اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم والله يبغض الكافرين  
 ويمقتهم ويلعنهم وهو سبحانه يحب من يحبه لا يمكن أن يكون العبد محبا لله والله تعالى غير  
 محب له بل بقدر محبة العبد لربه يكون محب الله له وان كان جزاء الله لعبده أعظم كما في الحديث  
 الصحيح الالمي عن الله تعالى أنه قال من تقرب الى شبرا تقربت اليه ذراعا ومن تقرب الى  
 ذراعا تقربت اليه باحا ومن أتاني يمشي أتيته هرولة وقد أخبر سبحانه أنه يحب المتقين والحسنين  
 والصابرين ويحب التوايين ويحب المتطهرين بل هو يحب من فعل ما أمر به من واجب ومستحب  
 كما في الحديث الصحيح لا يزال عبدي يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه فاذا أحببته كنت سمعه  
 الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به والحديث \* وكثير من المخطئين الذين اتبعوا اشياء في الزهد  
 والعبادة وقعوا في بعض ما وقع فيه النصارى من دعوى المحبة لله مع مخالفة شريعته وترك  
 الجهاد في سبيله ونحو ذلك ويتمسكون في الدين الذي يتقربون به الى الله بنحو ما تمسك  
 به النصارى من الكلام المتشابه والحكايات التي لا يعرف صدق قائلها ولو صدق لم يكن  
 قائلها معصوما فيجعلون متبوعين لهم ديننا كما جعل النصارى قسيسهم ورهبانهم شارعين  
 لهم ديننا ثم انهم ينتقصون العبودية ويدعون ان الخاصة تعدونها كما يدعى النصارى في المسيح ويثبتون  
 للخاصة من المشاركة في الله من جنس ما تثبته النصارى في المسيح وأمه الى أنواع أخر يطول شرحها  
 في هذا الموضوع وانما دين الحق هو تحقيق العبودية لله بكل وجه وهو تحقيق محبة الله بكل درجة

وبقدر تكميل العبودية تكمل محبة العبد لربه وتكمل محبة الرب لعبده وبقدر نقص هذا يكون نقص هذا وكلما كان في القلب حب لغير الله كانت فيه عبودية لغير الله بحسب ذلك وكلما كان فيه عبودية لغير الله كان فيه حب لغير الله بحسب ذلك وكل محبة لا تكون لله فهي باطلة وكل عمل لا يراد به وجه الله فهو باطل فالدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ما كان لله ولا يكون لله إلا ما أحبه الله ورسوله وهو المشروع فكل عمل أريد به غير الله لم يكن لله وكل عمل لا يوافق شرع الله لم يكن لله بل لا يكون لله إلا ما جمع الوصفين أن يكون لله وأن يكون موافقا لمحبة الله ورسوله وهو الواجب والمستحب كما قال (فن) كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحداً) فلا بد من العمل الصالح وهو الواجب والمستحب ولا بد أن يكون خالصا لوجه الله تعالى كما قال تعالى (بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وقال النبي صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد وقال صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة أو بنوة فهجرته إلى ما هاجر إليه \* وهذا الأصل هو أصل الدين وبحسب تحقيقه يكون تحقيق الدين وبه أرسل الله الرسل وأنزل الكتب واليه دعا الرسول وعليه جاهد وبه أمر وفيه رغب وهو قطب الدين الذي يدور عليه رحاه والشرك غالب على النفوس وهو كما جاء في الحديث وهو في هذه الأمة أخفى من ديب النمل وفي حديث آخر قال أبو بكر يارسول الله كيف ننجو منه وهو أخفى من ديب النمل فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا بى بكر ألا أعلمك كلمة إذا قلتها نجت من دقه وجله قل اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك وأنا أعلم واستغفرك لما لا أعلم . وكان عمر يقول في دعائه اللهم اجعل عملي كله صالحا واجعله لوجهك خالصا ولا تجعل لأحد فيه شيئا . وكثيرا ما يخالط النفوس من الشهوات الخفية ما يفسد عليها تحقيق محبتها لله وعبوديتها له وإخلاص دينها له كما قال شداد بن أوس يا بقاء العرب إن أخوف ما أخاف عليكم الرياء والشهوة الخفية . قيل لأبي داود السجستاني وما الشهوة الخفية قال حب الرئاسة وعن كعب بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما ذنبان جائعان أرسلنا في زريبة غنم فافسد لها من حرص المرء على المال والشرف لدينه قال الترمذي حديث حسن صحيح فين صلى

لله عليه وسلم أن الحرص على المال والشرف في فساد الدين لا ينقص عن فساد الذنوب الجائنين  
 لزريبة الغنم وذلك بين فان الدين السليم لا يكون فيه هذا الحرص وذلك أن القلب اذا ذاق  
 حلاوة عبوديته لله ومحبه له لم يكن شئ أحب اليه من ذلك حتى يقدمه عليه وبذلك يصرف  
 عن أهل الاخلاص لله السوء والفحشاء كما قال تعالى ( كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء إنه  
 من عبادنا المخلصين ) فان المخلص لله ذاق من حلاوة عبوديته لله ما يمنعه عن عبوديته لغيره  
 ومن حلاوة محبه لله ما يمنعه عن محبة غيره اذ ليس عند القلب لا أحلى ولا أذ ولا أطيب ولا  
 ألين ولا أنعم من حلاوة الايمان المتضمن عبوديته لله ومحبه له واخلاصه الدين له وذلك يقتضى  
 ان يجذب القلب الى الله فيصير القلب منيبا الى الله خائفا منه راغبا راهبا كما قال تعالى ( من خشى  
 الرحمن بالغيب وجاء بقلب منيب ) اذ المحب يخاف من زوال مطلوبه وحصول مرغوبه فلا يكون  
 عبد الله ومحبه الا بين خوف ورجاء قال تعالى ( أولئك الذين يدعون يبتغون الى ربهم الوسيلة  
 أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه ان عذاب ربك كان محذورا ) واذا كان العبد مخلصا  
 له اجتباؤه به فيحي قلبه واجتذبه اليه فينصرف عنه ما يضاد ذلك من السوء والفحشاء ويخاف  
 من حصول ضد ذلك بخلاف القلب الذي لم يخلص لله فانه في طلب وارادة وحب مطلق فيهوى  
 ما يسع له ويتشبث بما يهواه كالغصن أى نسيم مر بمطفه أماله فتارة تجتذبه الصور المحرمة  
 وغير المحرمة فيبقى أسيرا عبدا لمن لو اتخذته هو عبدا له لكان ذلك عيبا ونقصا وذما وتارة يجتذبه  
 الشرف والرئاسة فترضيه الكلمة وتفضيه الكلمة ويستعبده من شئ عليه ولو بالباطل وبما دى  
 من يذمه ولو بالحق . وتارة يستعبده الدرهم والدينار وأمثال ذلك من الامور التي تستعبد القلوب  
 والقلوب تهواها فيتخذ الهه هواه ويتبع هواه بغير هدى من الله ومن لم يكن خالصا لله عبدا  
 له قد صار قلبه معبدا لربه وحده لا شريك له بحيث يكون الله أحب اليه من كل ما سواه  
 ويكون ذليلا له خاضعا والاستعبادة الكائنات واستولت على قلبه الشياطين وكان من الغاوين  
 اخوان الشياطين وصار فيه من السوء والفحشاء ما لا يعلمه الا الله وهذا أمر ضرورى لا  
 حيلة فيه فالقلب ان لم يكن حنيفا مقبلا على الله معرضا عما سواه والا كان مشركا ( فأقم وجهك  
 للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن  
 أكثر الناس لا يعلمون ) الى قوله ( كل حزب بما لديهم فرحون ) وقد جعل الله سبحانه ابراهيم

وآل ابراهيم ائمة لهؤلاء الحنفاء المخلصين أهل محبة الله وعبادته واخلاص الدين له كما جعل فرعون وآل فرعون ائمة المشركين المتبعين أمواءهم قال تعالى في ابراهيم (ووهبنا له إسحق ويعقوب نافلة وكلا جعلنا صالحين وجعلناهم ائمة يهدون بامرنا وأوحينا اليهم فمسل الخيرات وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وكانوا لنا عابدين) وقال في فرعون وقومه (وجعلناهم ائمة يدعون الى النار ويوم القيامة لا ينصرون وأتبعناهم في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة هم من المقبوحين) ولهذا يصير أتباع فرعون اولاً الى ان لا يميزوا بين ما يحبه الله ويرضاه وبين ما قدر الله وقضاه بل ينظرون الى المشيئة المطلقة الشاملة ثم في آخر الامر لا يميزون بين الخالق والمخلوق بل يجمعون وجود هذا وجود هذا ويقول محققهم الشريعة فيها طاعة ومعبية والحقيقة فيها معصية بلا طاعة والتحقيق ليس فيه طاعة ولا معصية وهذا تحقيق مذهب فرعون وقومه الذين أنكروا الخالق وأنكروا تكليمه لعبد موسى وما أرسله به من الامر والنهي \* وأما ابراهيم وآل ابراهيم الحنفاء والانبيا فهم يعلمون أنه لا بد من الفرق بين الخالق والمخلوق ولا بد من الفرق بين الطاعة والمعبية وأن العبد كلما ازداد تحقيقاً ازدادت محبته لله وعبوديته له وطاعته له واعراضه عن عبادة غيره ومحبة غيره وطاعة غيره وهؤلاء المشركون الضالون يسوون بين الله وبين خلقه والخليل يقول (أفأنتم ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الاقدمون فانهم عدوا لي الا رب العالمين) ويتمسكون بالمشابهة من كلام المشايخ كما فعلت النصارى \* مثال ذلك اسم الفناء فان الفناء ثلاثة أنواع . نوع للسكاملين من الانبياء والاولياء . ونوع للقاصدين من الاولياء والصالحين . ونوع للمنافقين الملحين المشبهين . (فاما الاول) فهو الفناء عن ارادة ماسوى الله بحيث لا يجب الا لله ولا يعبدا الاياه ولا يتوكل الا عليه ولا يطلب غيره وهو المعنى الذي يجب ان يقصد بقول الشيخ أبي يزيد حيث قال أريد ان لا أريد الا ما يريد اى المراد المحبوب المرضى وهو المراد بالارادة الدينية وكال العبد أن لا يريد ولا يحب ولا يرضى الا ما اراده الله ورضيه وأحبه وهو ما أمر به أمر ايجاب أو استحباب ولا يجب الا ما يحبه الله كاللائكة والانبيا والصالحين وهذا معنى قولهم في قوله (الا من أتى الله بقلب سليم) قالوا هو البليم مما سوى الله أو مما سوى عبادة الله أو مما سوى ارادة الله أو مما سوى محبة الله فالمعنى واحد وهذا المعنى ان سمى فناء أوليهم هو أول الاسلام وآخره وباطن الدين وظاهره (وأما النوع الثاني) فهو الفناء عن شهود سوى وهذا يحصل لكثير من

السالكين فانهم لفرط - انجذاب قلوبهم الى ذكر الله وعبادته ومحبتة وضعف قلوبهم عن أن تشهد غير ما تعبد وترى غير ما تقصد لا يخطر بقلوبهم غير الله بل ولا يشعرون كما قيل في قوله ( وأصبح فؤاد أم موسى فارغا ان كادت لتبدي به لولا أن ربطنا على قلبها ) قالوا فارغا من كل شيء الا من ذكر موسى وهذا كثير يعرض لمن ققمه أمر من الامور إما حب وإما خوف وإما رجاء يبقى قلبه منصرفا عن كل شيء الا عما قد أحبه أو خافه أو طلبه بحيث يكون عند استغراقه في ذلك لا يشعر بغيره فاذا قوى على صاحب الفناء هذا فانه يغيب بموجودة عن وجوده وبمشهوده عن شهوده وبمذكوره عن ذكره وبمعروفه عن معرفته حتى يفي من لم يكن وهي المخلوقات المعبدة ممن سواء ويقي من لم يزل وهو الرب تعالى . والمراد فناؤها في شهود العبد وذكره وفناؤه عن ان يدركها أو يشهدا واذا قوى هذا ضعف الحب حتى اضطرب في تمييزه فقد يظن انه هو محبوبه كما يذكر أن رجلا ألقى نفسه في اليم فألقى محبة نفسه خلفه فقال أنا وقعت فأوقعك خافي غبت بك عني فظننت أنك أنى . وهذا الموضع زل فيه أقوام وظنوا أنه اتحاد وأن الحب يتحد بالمحبوب حتى لا يكون بينهما فرق في نفس وجودهما وهذا غلط فان الخالق لا يتحد به شيء أصلا بل لا يتحد شيء بشيء الا اذا استحالوا وفسدوا وحصل من اتحادهما أمر ثالث لا هو هذا ولا هذا كما اذا اتحد الماء والابن والماء والحجر ونحو ذلك ولكن يتحد المراد والمحبوب والمكروه وينفقان في نوع الارادة والكراهة فيجب هذا ما يجب هذا . ويبغض هذا ما يبغض هذا ويرضى ما يرضى ويسخط ما يسخط ويكره ما يكره ويوالى من يوالى ويعادي من يعادي وهذا الفناء كله فيه نقص . وأكابر الاولياء كأبي بكر وعمر والسابقين الاولين من المهاجرين والانصار لم يقموا في هذا الفناء فضلا عن هو فوقهم من الانبياء وانما وقع شيء من هذا بعد الصحابة وكذلك كل ما كان من هذا النمط مما فيه غيبة العقل والتمييز لما يرد على القلب من أحوال الايمان فان الصحابة رضى الله عنهم كانوا اكمل وأقوى وأثبت في الأحوال الايمانية من ان تغيب عقولهم أو يحصل لهم غشى أو صمق أو سكر أو فناء أو وله أو جنون وانما كان مبادئ هذه الامور في التابعين من عباد البصرة فانه كان فيهم من يغشى عليه اذا سمع القرآن ومنهم من يموت كأبي جهم<sup>(١)</sup> الضرير وزرارة بن أبي اوفى قاضي

(١) في نسخة كابى جبير بالتصغير فليحذر اه مصححه



البصرة - وكذلك صار في شيوخ الصوفية من يمرض له من الفناء والسكر ما يضعف معه تمييزه حتى يقول في تلك الحال من الاقوال ما اذا صحا عرف انه غلط فيه كما يحكى نحو ذلك عن مثل أبي يزيد وأبي الحسن النوري وأبي بكر الشبلي وأمثالهم بخلاف أبي سليمان الداراني ومعرفة والكركخي والفضيل بن عياض بل وبخلاف الجنيد وأمثالهم ممن كانت عقولهم وتميزهم يصح بهم في أحوالهم فلا يقعون في مثل هذا الفناء والسكر ونحوه بل الكمل تكون قلوبهم ليس فيها سوى محبة الله وأرادته وعبادته وعندهم من سعة الدلم والتميز ما يشهدون الامور على ما هي عليه بل يشهدون المخلوقات قائمة بأمر الله مدبرة بمشيئته بل مستجيبة له قانتة له فيكون لهم فيها تبصرة وذكرى ويكون ما يشهدونه من ذلك مؤيداً وممدداً لما في قلوبهم من اخلاص الدين وتجريد التوسيد له والعبادة له وحده لا شريك له وهذه الحقيقة التي دعا اليها القرآن وقام بها أهل تحقيق الايمان والكمال من أهل العرفان ونبينا صلى الله عليه وسلم امام هؤلاء وأكلمهم ولهذا لما عرج به الى السموات وعان ما هنالك من الآيات وأوحى اليه ما أوحى من أنواع المناجاة أصبح فيهم وهو لم يتغير حاله ولا ظهر عليه ذلك بخلاف ما كان يظهر على موسى من التنشئ صلى الله عليهم وسلم أجمعين (وأما النوع الثالث) مما قد يسمى فناء فهو أن يشهد أن لا موجود الا الله وان وجود الخالق هو وجود المخلوق فلا فرق بين الرب والعبد فهذا فناء أهل الضلال وإلحاد الواقعيين في الحلول والاتحاد. والمشايخ المستقيمون اذا قال أحدهم ما أرى غير الله أولاً أنظر الى غير الله ونحو ذلك فرأهم بذلك ما أرى ربا غيره ولا خالقا غيره ولا مدبراً غيره ولا الها غيره ولا أنظر الى غيره محبة له أو خوفاً منه أو رجاء له فان العين تنظر الى ما يتعلق به القلب فمن أحب شيئاً أو رجاه أو خافه التفت اليه واذا لم يكن في القلب محبة له ولا رجاء له ولا خوف منه ولا بغض له ولا غير ذلك من تعلق القلب له لم يقصد القلب أن يلتفت اليه ولا أن ينظر اليه ولا أن يراه . ان رآه اتفاقاً رؤية مجردة كان كما لو رأى حائطاً ونحوه مما ليس في قلبه تعلق . به والمشايخ الصالحون رضئ الله عنهم يذكرون شيئاً من تجريد التوحيد وتحقيق اخلاص الدين كله بحيث لا يكون العبد ملتفتاً الى غير الله ولا ناظراً الى ما سواه لاحباله ولا خوفاً منه ولا رجاء له بل يكون القلب فارغاً من المخلوقات خالياً منها لا ينظر اليها الا بنور الله فبالحق يسمع وبالحق يبصر وبالحق يبطش وبالحق يمشي فيحب منها ما يحبه الله ويبغض منها ما يبغضه الله

ويؤلى منها ما والا الله ويمادى منها ما عاداه الله ويخاف الله فيها ولا يخافها في الله ويرجو الله فيها ولا يرجوها في الله فهذا هو القلب السليم الخفيف الموحد المسلم المؤمن المعارف المحقق الموجد بمعرفة الانبياء والمرسلين وبحقيقتهم وتوحيدهم (وأما النوع الثالث) وهو الفناء في الوجود فهو تحقيق آل فرعون ومعرفتهم وتوحيدهم كالقرامطة وأمثالهم وهذا النوع الذي عليه اتباع الانبياء هو الفناء المحمود الذي يكون صاحبه بمن أثنى الله عليهم من أوليائه المتقين وحزبه المفلحين وجنده الغالبين وليس مراد المشايخ والصالحين بهذا القول ان الذي أراه بسنى من المخلوقات هو رب الارض والسموات فان هذا لا يقوله الا من هو في غاية الضلال والفساد إما فساد العقل وإما فساد الاعتقاد فهو متردد بين الجنون والاحاد وكل المشايخ الذين يقتدى بهم في الدين متفقون على ما اتفق عليه سلف الامة وأئمتها من ان الخالق سبحانه مبين للمخلوقات وليس في مخلوقاته شيء من ذاته ولا في ذاته شيء من مخلوقاته وأنه يجب افراد القديم عن الحادث وتمييز الخالق عن المخلوق وهذا في كلامهم أكثر من أن يمكن ذكره هنا وهم قد تكلموا على ما يعرض للقلوب من الأمراض والشبهات وإن بعض الناس قد يشهد وجود المخلوقات فيظنه خالق الارض والسموات لعدم التمييز والفرقان في قلبه بمنزلة من رأى شعاع الشمس فظن ان ذلك هو الشمس الذي في السماء وهم قد يتكلمون في الفرق والجمع ويدخل في ذلك من المبارات المتلفة نظير ما دخل في الفناء فان البعد اذا شهد التفرقة والكثرة في المخلوقات يبقى قلبه متعلقاً بها متشتتاً ناظراً إليها وتعلقاً بها إما محبة وإما خوفاً وإما رجاء فاذا انتقل الى الجميع اجتمع قلبه على توحيد الله وعبادته وحده لا شريك له فالتفت قلبه الى الله بعد التفاته الى المخلوقين فصارت محبته لربه وخوفه من ربه ورجاؤه لربه واستعانة بربه وهو في هذا الحال قد لا يسع قلبه النظر الى المخلوق ليفرق بين الخالق والمخلوق فقد يكون مجتمعا على الحق مرضيا عن الخلق نظراً وقصداً وهو نظير النوع الثاني من الفناء ولكن بعد ذلك الفرق الثاني وهو أن يشهد أن المخلوقات قائمة بالله مدبرة بأمره ويشهد أكثرتها معدومة بوحدانية الله سبحانه وتعالى وأنه سبحانه رب المصنوعات والهيا وخالقها ومالكها فيكون مع اجتماع قلبه على الله إخلاصاً له ومحبة وخوفاً ورجاء واستعانة وتوكلاً على الله وموالاته فيه ومعاداة فيه وأمثال ذلك ناظراً الى الفرق بين الخالق والمخلوق بميزا بين هذا وهذا يشهد بفرق المخلوقات أكثرتها<sup>(١)</sup> مع شهادته أن الله رب كل شيء ومليكه وخالقه وأنه هو الله لا اله

نوع  
الفرق  
بين  
الخالق  
والمخلوق  
بأن  
الخالق  
هو  
الذي  
يخلق  
والمخلوق  
هو  
الذي  
يخلق  
فيه

الا هو وهذا هو الشهود الصحيح المستقيم وذلك واجب في علم القلب وشهادته وذكره ومعرفة  
في حال القلب وعبادته وقصده وارادته ومحبه وموالاته وطاعته وذلك بتحقيق شهادة أن لا إله  
الا الله فانه ينفي عن قلبه ألوهية ما سوى الحق ويثبت في قلبه ألوهية الحق فيكون نافيا لالوهية كل  
شيء من المخلوقات مثبتا لالوهية رب العالمين رب الارض والسماوات وذلك يتضمن اجتماع القلب  
على الله وعلى مفارقة ما سواه فيكون مفارقا في علمه وقصده في شهادته وارادته في معرفته ومحبه  
بين الخالق والمخلوق بحيث يكون عالما بالله تعالى ذا كرامه عارفا به وهو مع ذلك عالم بمباينته لخلق  
وانفراده عنهم وتوحيده دونهم ويكون محبا لله معظما له عابدا له راجيا له خائفا منه مواليا فيه معاديا  
فيه مستعينا به متوكلا عليه ممتنع عن عبادة غيره والتوكل عليه والاستعانة به والخوف منه والرجاء  
له والموالاته فيه والمعاداة فيه والطاعة لامرئه وأمثال ذلك مما هو من خصائص الهيبة الله  
سبحانه وتعالى . وافراده بالوهية الله تعالى دون ما سواه يتضمن اقراره بربوبيته وهو أنه رب  
كل شيء ومليكه وخالقه ومدبره فيثبتذ يكون موحد الله \* وبين ذلك ان أفضل الذكر لا إله  
الا الله كما رواه الترمذي وابن أبي الدنيا وغيرهما مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال  
أفضل الذكر لا إله الا الله وأفضل الدعاء الحمد لله وفي الموطأ وغيره عن طلحة بن عبد الله بن  
كثير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله الا الله وحده  
لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير \* ومن زعم أن هذا ذكر العامة وان ذكر  
الخاصة هو الاسم المفرد وذكر خاصة الخاصة هو الاسم المضمّر فهم ضالون غاطون واحتجاج  
بعضهم على ذلك بقوله ( قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون ) من أين غلط هؤلاء فان الاسم  
هو المذكور في الامر بجواب الاستفهام وهو قوله ( قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى  
نورا وهدى للناس ) الى قوله قل الله أي الله الذي أنزل الكتاب الذي جاء به موسى فالاسم مبتدأ  
وخبره قد دل عليه الاستفهام كما في نظائر ذلك تقول من جاره فيقول زيد وأما الاسم المفرد مظهرا  
أو مضمرا فليس بكلام تام ولا جملة مفيدة ولا يتعلق به إيمان ولا كفر ولا أمر ولا نهي ولم  
يذكر ذلك أحد من سلف الامة ولا شرع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يعطى القلب  
بنفسه معرفة مفيدة ولا حالا نافعا وانما يعطيه تصورا مطلقا لا يحكم عليه بنفي ولا اثبات فان لم يقتصر  
به من معرفة القاب وحاله ما يفيد بنفسه والالم يكن فيه فائدة والشرعة انما تشرع من الأذكار ما يفيد

بنفسه لا ماتكون الفائدة حاصلة بنيره وقد وقع بعض من واظب على هذا الله كرفى فنون من الالحاد وأنواع من الاتحاد كما قد بسط في غير هذا الموضع . وما يذكر عن بعض الشيوخ من انه قال أخاف ان أموت بين النفي والاثبات حال لا يقتدى فيها بصاحبها فان في ذلك من الغلط ما لا يخفى به اذ لو مات العبد في هذه الحال لم يمت الا على ما قصده ونواه اذ الاعمال بالنيات وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بتلقين الميت لا اله الا الله وقال من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة ولو كان ما ذكره محذورا لم يلحق الميت كلمة يخاف ان يموت في اثنا موثا غير محمود بل كان يلحق ما اختاره من ذكر الاسم المفرد . والذكر بالاسم المضمحل المفرد أبعد عن السنة وأدخل في البدعة وأقرب إلى اضلال الشيطان فان من قال ياهو ياهو أو هو هو ونحو ذلك لم يكن الضمير عائدا إلا الى ما يصوره قلبه والقلب قد يهتدى وقد يضل وقد صنف صاحب الفصوص كتابا سماه كتاب الهو وزعم بعضهم أن قوله (وما يعلم تأويله الا الله) معناه وما يعلم تأويل هذا الاسم الذى هو الهو . وقيل هذا وان كان مما اتفق المسلمون بل العقلاء على أنه من ابي الباطل فقد يظن ذلك من يظنه . من هؤلاء حتى قلت مرة لبعض من قال شيئا من ذلك لو كان هذا كما قلته لكتبت وما يعلم تأويل هو منفصلة . ثم كثيرا ما يذكر بعض الشيوخ أنه يحتج على قول القائل الله بقوله (قل الله ثم ذرهم) ويظن أن الله أمر نبيه بأن يقول الاسم المفرد وهذا غلط باتفاق أهل العلم فان قوله قل الله معناه الله الذى أنزل الكتاب الذى جاء به موسى وهو جواب لقوله (قل من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى نورا وهدى للناس يجعلونه قراطيس تبدونها وتخفون كثيرا وعلمهم ما لم تعلموا أنهم ولا آباؤكم قل الله) أى الله الذى أنزل الكتاب الذى جاء به موسى . رد بذلك قول من قال ما أنزل الله على بشر من شيء فقال من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى ثم قال قل الله أنزله ثم ذر هؤلاء المكذبين في خوضهم يلبون \* ومما يبين ما تقدم اذ كره سيديه وغيره من ائمة النحوي أن العرب يحكون بالقول ما كان كلاما لا يحكون به ما كان قولاً فالقول لا يحكى به الا كلام تام أو جملة اسمية أو فعلية ولهذا يكسرون ان اذا جاءت بعد القول فالقول لا يحكى به اسم والله تعالى لا يأمر أحدا بذكر اسم مفرد ولا شرع للمسلمين اسما مفردا مجردا والاسم المجرد لا يفيد الايمان باتفاق أهل الاسلام ولا يؤمر به في شيء من العبادات ولا في شيء من المخاطبات \* ونظير من اقتصر على الاسم المفرد

مايذ كر أن بعض الاعراب مر بمؤذن يقول أشهد ان محمدا رسول الله بالنصب فقال ماذا يقول هذا . هذا الاسم فاين الخبر عنه الذي يتم به الكلام وما في القرآن من قوله ( واذا كر اسم ربك وتبتل اليه تبتيلا ) وقوله ( سبح اسم ربك الاعلى ) وقوله ( قد أفصح من تركي وذكر اسم ربه فصلي ) وقوله ( فسبح باسم ربك العظيم ) ونحو ذلك لا يقتضى ذكره مفردا بل في السنن أنه لما نزل قوله ( فسبح باسم ربك العظيم ) قال اجعلوها في ركوعكم ولما نزل قوله ( سبح اسم ربك الاعلى ) قال اجعلوها في سجودكم فشرع لهم أن يقولوا في الركوع سبحان ربى العظيم وفي السجود سبحان ربى الاعلى . وفي الصحيح انه كان يقول في ركوعه سبحان ربى العظيم وفي سجوده سبحان ربى الاعلى . وهذا هو معنى قوله اجعلوها في ركوعكم وسجودكم باتفاق المسلمين فتسبيح اسم ربه الاعلى وذكر اسم ربه ونحو ذلك هو بالكلام التام المفيد كما في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال أفضل الكلام بعد القرآن أربع ومن من القرآن سبحان الله والحمد ولا اله الا الله والله أكبر \* وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان الى الرحمن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم \* وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من قال في يومه مائة مرة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير كتب الله له حرزا من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي . ولم يأت أحد بافضل مما جاء به الا رجل قال مثل ما قال أو زاد عليه . ومن قال في يومه مائة مرة سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم حطت عنه خطاياه ولو كانت مثل زبد البحر \* وفي الموطأ وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير \* وفي سنن ابن ماجه وغيره عنه صلى الله عليه وسلم انه قال أفضل الذكر لا اله الا الله وأفضل الدعاء الحمد لله . ومثل هذه الاحاديث كثيرة في أنواع ما يقال من الذكر والدعاء \* وكذلك ما في القرآن من قوله تعالى ( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ) وقوله ( فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه ) انما هو قوله بسم الله وهذا جملة تامة اما اسمية على أظهر قول النجاة أو فعلية والتقدير ذبحي باسم الله أو أذبح باسم الله وكذلك قول القارئ بسم الله الرحمن الرحيم فتقديره قرائتي بسم الله أو اقرأ بسم الله \* ومن الناس من يضم في مثل هذا ابتدائي بسم الله أو ابتدأت بسم الله

والاول أحسن لان الفعل كله مفعول بسم الله ليس مجرد ابتدائه كما أظهر المضمّر في قوله اقرأ بسم ربك الذي خلق وفي قوله (بسم الله مجربا ومرساها) وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم من كان ذبيح قبل الصلاة فليذبح مكانها أخرى ومن لم يكن ذبيح فليذبح بسم الله. ومن هذا الباب قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لرئيسه عمر بن أبي سلمة سم الله وكل يمينك وكل مما يليك فالمراد ان يقول بسم الله ليس المراد أن يذكر الاسم مجردا. وكذلك قوله في الحديث الصحيح لعدي بن حاتم اذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله فكل وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم اذا دخل الرجل منزله فذكر اسم الله عند دخوله وعند خروجه وعند طعامه قال الشيطان لا مبيت لكم ولا عشاء وأمثال ذلك كثير. وكذلك ما شرع للمسلمين في صلاتهم وأذانهم وحجهم وأعيادهم من ذكر الله تعالى انما هو بالجملة التامة كقول المؤذن الله أكبر الله أكبر أشهد ان لا اله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله وقول المصلي الله أكبر. سبحان ربي العظيم. سبحان ربي الاعلى. سمع الله لمن حمده. ربنا ولك الحمد. التحيات لله وقول المللي ابيك اللهم لييك وأمثال ذلك لجميع ما شرعه الله من الذكر انما هو كلام تام لا اسم مفرد لا مظهر ولا مضمّر. وهذا هو الذي يسمي في اللغة كلمة كقوله كلتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان الى الرحمن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم وقوله أفضل كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد (ألا كل شيء ما خلا الله باطل) ومنه قوله تعالى (كبرت كلمة تخرج من أفواههم) الآية وقوله (وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا) وأمثال ذلك مما استعمل فيه لفظ الكلمة من الكتاب والسنة بل وسائر كلام العرب فانما يراد به الجملة التامة كما كانوا يستعملون الحرف في الاسم فيقولون هذا حرف غريب أي لفظ الاسم غريب. وقسم سيديويه الكلام الى اسم وفعل وحرف جاء بمعنى ليس باسم وفعل وكل من هذه الاقسام يسمى حرفا لكن خاصة الثالث أنه حرف. جاء بمعنى ليس باسم ولا فعل وسمى حروف الهجاء باسم الحرف وهي أسماء ولفظ الحرف يتناول هذه الاسماء وغيرها كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ القرآن فأعربه فله بكل حرف عشر حسنات أما اني لا أقول الم حرف ولكن الف حرف ولام حرف وميم حرف وقد سأل الخليل أصحابه عن النطق بحرف الزاي من زيد فقالوا زاي فقال جثم بالاسم وانما الحرف «ز» ثم ان النحاة اصطالحوا على ان هذا المسمى في الامة بالحرف يسمي كلمة وأن لفظ الحرف يخص

لما جاء لمعنى ايس باسم ولا فعل كحروف الجر ونحوها وأما الفاظ حروف الهجاء فيعبر تارة بالحرف عن نفس الحرف من اللفظ وتارة باسم ذلك الحرف ولما غلب هذا الاصطلاح صار يتوهم من اعتاده أنه هكذا في لغة العرب ومنهم من يجعل لفظ الكلمة في اللغة لفظا مشتركا بين الاسم مثلا وبين الجملة ولا يعرف في صريح اللغة من لفظ الكلمة الا الجملة التامة \* والمقصود هنا أن المشروع في ذكر الله سبحانه هو ذكره بجملة تامة وهو المسمى بالكلام والواحد منه بالكلمة وهو الذى ينفع القلوب ويحصل به الثواب والاجر والقرب الى الله ومعرفته ومحبته وخشيته وغير ذلك من المطالب العالية والمقاصد السامية \* وأما الاقتصار على الاسم المفرد مظهرا او مضمرا فلا أصل له فضلا عن أن يكون من ذكر الخاصة والعارفين بل هو وسيلة الى أنواع من البدع والضلالات وذريعة الى تصورات أحوال فاسدة من أحوال أهل الخلد وأهل الاتحاد كما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع \* وجماع الدين أصلان أن لا نعبد الا الله ولا نعبد الا بما شرع لا نعبد بالبدع كما قال تعالى ( فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا ) وذلك تحقيق الشهادتين شهادة أن لا اله الا الله وشهادة أن محمدا رسول الله في الاولى أن لا نعبد الا إياه وفي الثانية أن محمدا هو رسوله المبلغ عنه فليتنا أن نصدق خبره ونطيع أمره وقد بين لنا ما نعبد الله به ونهانا عن محدثات الأمور. وأخبر أنها ضلالة قال تعالى ( بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ) كما أنا مأمورون أن لا نخاف الا الله ولا نتوكل الا على الله ولا نرغب الا الى الله ولا نستعين الا بالله وأن لا تكون عبادتنا الا لله فكذا نحن مأمورون أن نتبع الرسول ونطيعه ونأسي به فالاحلال ماحله والحرام ما حرمه والدين ما شرعه قال تعالى ( ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله انا الى الله راغبون ) فجعل الايتاء لله والرسول كما قال ( وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ) وجعل التوكل على الله وحده بقوله ( وقالوا حسبنا الله ) ولم يقل ورسوله كما قال في ( الذين <sup>(١)</sup> قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ) ومثله قوله ( يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين ) أى حسبك وحسب المؤمنين كما قال ( أليس الله بكاف عبده ) ثم قال ( وقالوا سيؤتينا

(١) كذا بأحد الاصلين وفي الثاني بياض بقدر كلمة بعد في اه مصححه

الله من فضله ورسوله ) فجعل الايتاء لله والرسول وقدم ذكر الفضل لان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم وله الفضل على رسوله وعلى المؤمنين وقال ( انا الى الله راجعون ) فجعل الرغبة الى الله وحده كما في قوله ( فاذا فرغت فانصب الى ربك فارغب ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس اذا سألت فاسأل الله واذا استعنت فاستعن بالله والقرآن يدل على مثل هذا في غير موضع فجعل العبادة والخشية والتقوى لله وجعل الطاعة والمحبة لله ورسوله كما في قول نوح عليه السلام ( أن اعبدوا الله واتقوه وأطيعون ) وقوله ( ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فاولئك هم الفائزون ) وأما مثل ذلك فالرسل أمروا بعبادته وحده والرغبة اليه والتوكل عليه والطاعة لهم فأصل الشيطان النصارى وأشباهم فأشركوا بالله وعصوا الرسول فاتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم فجعلوا يرغبون اليهم ويتوكلون عليهم ويسألونهم مع معصيتهم لأمورهم ومخالفتهم لسننهم وهدى الله المؤمنين الخالصين لله أهل الصراط المستقيم الذين عرفوا الحق واتبعوه فلم يكونوا من المنضوب عليهم ولا الضالين فأخلصوا دينهم لله واسلموا وجوههم لله وأنابوا الى ربهم وأحبوه ورجوه وخافوه وسألوه ورغبوا اليه وفوضوا أمورهم اليه وتوكلوا عليه وأطاعوا رسله وعزروه ووفروا لهم وأحبوهم ووالوهم واتبعوهم واقتفوا آثارهم واهتدوا بشارهم وذلك هو دين الاسلام الذى بعث الله به الاولين والاخرين من الرسل وهو الدين الذى لا يقبل الله من أحد دينا الا اياه وهو حقيقة العبادة لرب العالمين \* فنسأل الله العظيم أن يثبتنا عليه ويكمله لنا ويميتنا عليه وسائر اخواننا المسلمين \* والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم \*

أجوبة للشيخ تقي الدين<sup>(١)</sup>

وكذلك في المائعات وذلك لأن الله اباح الطيبات وحرم الخبائث والخبيث متميز عن الطيب بصفاته فاذا كان صفات الماء وغيره صفات الطيب دون الخبيث وجب دخوله في الحلال دون الحرام \* وأيضا فقد ثبت من حديث أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له أنتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والذئب فقال الماء طهور لا ينجسه شيء

(١) هذه الاجوبة انفرد بها أصل واحد وظاهر ان الموجود في هذه المسألة مقتطع من مسألة تامة لكن لم تقف عليها في الاجزاء التي بأيدينا اهـ مصححه



قال الامام أحمد حديث صحيح \* وفي المسند أيضا عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الماء طهور لا ينجسه شيء وهذا اللفظ عام في القليل والكثير وهو عام في جميع النجاسات وأما اذا تغير بالنجاسة فأنما حرم استعماله لان جرم النجاسة باق في استعماله لها بخلاف ما اذا استحالت فان الماء طهور وليس هنالك نجاسة قائمة \* ومما يبين ذلك أنه لو وقع حمر في ماء واستحالت ثم شربها بشارب لم يكن شارباً للخمر ولم يجب عليه حد الخمر اذا لم يبق شيء من طعمها ولونها وريحها . ولو صب ابن امرأة في ماء واستحال حتى لم يبق له أثر وشرب طفل ذلك الماء لم يصير ابنها من الرضاعة \* وأيضا فان هذا باق على اوصاف خالفته فيدخل في عموم قوله ( فلم تجددوا ماء ) فان الكلام انما هو فيما لم يتغير بالنجاسة لا طعمه ولا ريحه ولا لونه ( فان قيل ) فان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى عن البول في الماء الدائم وعن الاغتسال منه ( قيل ) نهى عن البول في الماء الدائم لا يدل على أنه ينجس بمجرد البول اذ ليس في اللفظ ما يدل على ذلك بل قد يكون نهيه لان البول ذريعة الى تنجيسه فانه اذا بال هذا تغير بالبول فكان نهيا مبتدأ سدا للذريعة \* وأبضا فيقال نهيه عن البول في الماء الدائم يعم القليل والكثير فيقال لصاحب القلتين أتجوز بوله فيما فوق القلتين . ان جوزته فقد خالفت ظاهر النص وان حرمة فقد نقضت دليلك . وكذلك يقال لمن فرق بين ما يمكن نزحه وما لا يمكن أنسوغ للحاج ان يقولوا في المصانع التي بطريق مكة ان جوزته فقد خالفت ظاهر النص والا نقضت قولك . ويقال للمقدر بمشرة أذرع اذا كان للقرية غدير مستطيل أكثر من عشرة أذرع رقيق أنسوغ لاهل القرية البول فيه ان سوغته فقد خالفت ظاهر النص والا نقضت قولك \* وإما من فرق بين البول وبين صب البول فقوله ظاهر الفساد فان صب البول أبلغ من أن ينهى عنه من مجرد البول اذا لا انسان قد يحتاج الى البول في الماء وأما صب الأبول في المياه فلا حاجة اليه ( فان قيل ) ففي حديث القلتين أنه سئل عن الماء يكون بارض فلاة وما ينوبه من الدواب والسباع فقال اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث وفي لفظ لم ينجسه شيء وأمامه مفهومه اذا قلنا بدلالة مفهوم العبد فأنما يدل على أن الحكم في المسكوت مخالف للحكم في المنطوق بوجه من الوجوه ليظهر فائدة التخصيص بالمقدار ولا يشترط أن يكون الحكم في كل صورة من صور المسكوت مناقضة للحكم في كل صورة من صور المنطوق . وهذا معنى قولهم المفهوم

لا عموم له فلا يلزم أن كل ما لم يبلغ القلتين ينجس بل إذا قيل بالمخالفة في بعض الصور حصل المقصود \* وأيضاً فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر هذا التقدير ابتداءً وإنما ذكره في جواب من سأله عن مياه القلعة التي تردها السباع والدواب والتخصيص إذا كان له سبب غير اختصاص الحكم لم يبق حجة باتفاق كقوله تعالى (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق) فإنه خص هذه الصورة بالنهي لأنها الواقعة لا لأن التحريم يختص بها وكذلك قوله (وان كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة) فذكر الرهن في هذه الصورة للحاجة مع أنه قد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم مات ودرعه مرهونة فهذا رهن في الحضر فكذلك قوله إذا بلغ الماء قلتين في جواب سائل معين بيان لما احتاج السائل إلى بيانه فلما كان حال الماء المسؤول عنه كثيراً قد بلغ قلتين ومن شأن الكثير أنه لا يحمل الخبث فلا يبقى الخبث فيه محمولا بل يستحيل الخبث فيه لكثرة بين لهم أن ما سألتهم عنه لا خبث فيه فلا ينجس ودل كلامه صلى الله عليه وسلم على أن مناط التنجيس هو كون الخبث محمولا فحيث كان الخبث محمولا موجودا في الماء كان نجسا وحيث كان الخبث مستهلكا غير محمول في الماء كان باقيا على طهارته فصار حديث القلتين موافقا لقوله الماء طهور لا ينجسه شيء والتقدير فيه لبيان صورة السؤال لانه أراد ان كل ما لم يبلغ قلتين فإنه يحمل الخبث فإن هذا مخالف للحس اذا ما دون القلتين قد لا يحمل الخبث ولا ينجسه شيء كقوله الماء طهور لا ينجسه شيء وهو انما أراد اذا لم يتغير في الموضعين وأما اذا كان قليلا فقد يحمل الخبث لضعفه وعلى هذا يخرج أمره بتطهير الاناء اذا ولغ فيه السكب سبعا احداهن بالتراب وبارأته فإن قوله صلى الله عليه وسلم اذا ولغ السكب في إناء أحدكم فليرقه وليغسله سبعا اولاهن بالتراب كقوله اذا قام أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا فإنه لا يدري أين باتت يده . فاذا كان النهي عن غمس اليد في الاناء هو الاناء المعتاد للغمس وهو الواحد من آية المياه فكذلك تلك الآية المعتادة للولوج وهي آية الماء وذلك ان السكب يبلغ بلسانه شيئا بعد شيء فلا بد أن يبقى في الماء من ريقه ولعابه ما يبقى وهو لزج فلا يحيله الماء القليل بل يبقى فيكون ذلك الخبث محمولا والماء يسيراً فإراق ذلك الماء لا جعل كون الخبث محمولا فيه ويغسل الاناء الذي لا قاء ذلك الخبث وهذا بخلاف الخبث المستهلك المستحيل كاستحالة الخمر فإن الخمر اذا انقلبت في الدن

بإذن الله كانت طاهرة باتفاق العلماء وكذلك جوانب الدن فهناك ينسل الاناء وهنا لا ينسل لان الاستحالة حصلت في أحد الموضعين دون الآخر \* وأيضا فان النبي صلى الله عليه وسلم لو أراد الفصل بين المبتدأ<sup>(١)</sup> والذي ينجس بمجرد الملاقاة وما لا ينجس الا بالتغير لقيل اذا لم يبلغ قلتين نجس وما بلغهما لم ينجس الا بالتغير انجر<sup>(٢)</sup> ذلك من الكلام الذي يدل على ذلك . فاما مجرد قوله اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث مع ان الكثير ينجس بالاتفاق فلا يدل على هذا المقصود بل يدل على أنه في العادة لا يحمل الخبث فلا ينجسه فهو إخبار عن انتهاء سبب التنجس وبيان لكون التنجس في نفس الامر هو حمل الخبث والله أعلم \* وأما نهية صلى الله عليه وسلم أن يغمس القائم من نوم الليل يده في الاناء قبل أن يغسلها ثلاثا فهو لا يقتضي تنجس الماء بالاتفاق بل قد يكون لانه يؤثر في الماء أثرا أو أنه قد نفى الى التأثير وليس ذلك بأعظم من النهي عن البول في الماء الدائم وقد تقدم أنه لا يدل على التنجس \* وأيضا فان في الصحيحين عن أبي هريرة قال اذا استيقظ أحدكم من نومه فليستشق بمنخرجه من الماء فان الشيطان يبيت على خيشومه فانمر بالنسل ملاما بميت الشيطان على خيشومه فعمل أن ذلك سبب للنسل غير النجاسة والحدث المعروف \* وقوله فان أحدكم لا يدري أين بات يده يمكن ان يراد به ذلك فتكون هذه العلة من العلل المؤثرة التي شهد لها النص بالاقتدار \* وأما نهية صلى الله عليه وسلم عن الاغتسال فيه بعد البول فهذا ان صح عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو كنهية عن البول في المستعم ثم اذا اغتسل حصل له وسواس وربما بقي شيء من أجزاء البول فماد عليه رشاشها وكذلك اذا بال في ماء ثم اغتسل فيه فقد يغتسل قبل الاستحالة مع بقاء أجزاء البول فنهى عنه لذلك ونهية عن الاغتسال في الماء الدائم إن صح بتملق بمسئلة الماء المستعمل وهذا قد يكون لما فيه من تقدير الماء على غيره لا لاجل نجاسته ولا لمصيره مستعملا فانه قد ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال الماء لا يجنب والله أعلم

مسئلة في ازالة النجاسة بغير الماء ثلاثة أقوال للعلماء (أحدها) المنع كقول الشافعي وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد (والثاني) الجواز كقول أبي حنيفة وهز القول الثاني في مذهب مالك وأحمد (والقول الثالث) في مذهب أحمد أن ذلك يجوز للحاجة كما في طهارة

(١) كذا بالاصل ولعل الصواب بين المائتين الذي الخ اه مصححه (٢) كذا بالاصل

فم المرة برقيها وطهارة أفواه الصبيان بأرياقهم ونحو ذلك والسنة قد جاءت بالامر بالماء في قوله لأسماء حته ثم اقرصيه ثم اغسله بالماء وقوله في آية المجوس أرحضوها ثم اغسلوها بالماء وقوله في حديث الاعرابي الذي بال في المسجد صبوا على بوله ذنوبا من ماء فامر بالازالة بالماء في قضايا معينة ولم يأمر أمرا عاما بان تزال كل نجاسة بالماء وقد أذن في ازالها بنير الماء في مواضع منها الاستنجاء بالأحجار . ومنها قوله في التعلين ثم ليدلكهما بالتراب فان التراب لهما طهور . ومنها قوله في الذيل يطهره مابعد . ومنها ان الكلاب كانت تقبل وتدبر وتبول في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لم يكونوا يغسلون ذلك . ومنها قوله في الحر إنها من الطوافين عليكم والطوافات مع ان الحر في العادة تأكل الفأر ولم تكن هناك قناة تردها تطهر بها أفواهها وانما طهرها ريقها . ومنها ان الحر المتقلبة بنفسها تطهر باتفاق المسلمين واذا كان كذلك فالراجح في هذه المسئلة أن النجاسة متى زالت باى وجه كان زال حكمها فان الحكم اذا ثبت بعلة زال بزوالها لكن لا يجوز استعمال الاطعمة والاشربة في ازالة النجاسة لغير حاجة لما في ذلك من افساد الاموال كما لا يجوز الاستنجاء بها \* والذين قالوا لا تزول الا بالماء منهم من قال ان هذا تعبد وليس الامر كذلك فان صاحب الشرع أمر بالماء في قضايا معينة لان ازالها بالاشربة التي ينتفع بها المسلمون افساد لها وازالتها بالجامدات كانت متعذرة <sup>(١)</sup> يغسل الثوب والانه والارض بالماء فانه من المعلوم انه لو كان عنده ماء ورد وخل وغير ذلك لم يأمرهم بافساده فكيف اذا لم يكن عندهم . ومنهم من قال ان الماء له من اللطف ما ليس لغيره من المائعات فلا يلحق غيره به وليس الامر كذلك بل الخل وماء الورد وغيرهما يزيلان ما في الآتية من النجاسة كالماء وأبغ والاستحالة أبغ في الازالة من التسل بالماء فان الازالة بالماء قد يبقى معها لون النجاسة فيعفى عنه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم يكفيك الماء ولا يضر كثره وغير الماء يزيل الطعم واللون والريح . ومنهم من قال كان القياس أن لا تزول بالماء لتنجسه بالملاقاة لكن رخص في الماء للحاجة فجعل الازالة بالماء صورة استحسان فلا يقاس عليها وكلا المقدمتين باطلة فليست ازالها به على خلاف القياس <sup>(٢)</sup> ان الحكم اذا ثبت بعلة زال بزوالها وقولهم انه ينجس بالملاقاة ممنوع ومن سلمه فرق بين الوارد والمورود وبين الجارى والواقف

(١) بياض بالاصل بقدر كلمة (٢) بياض بالاصل

ولو قيل انها على خلاف القياس بالصواب انما خلف القياس عليه<sup>(١)</sup> اذا عرفت علته اذا الاعتبار  
 في القياس بالجماع والفارق واعتبار طهارة الخبث بطهارة الحدث ضعيف فان طهارة الحدث  
 من باب الافعال المأمور بها ولهذا لم تسقط بالنسيان والجهل واشترط فيها اثنية عند الجمهور وأما  
 طهارة الخبث فانها من باب التروك فمقصودها اجتناب الخبث ولهذا لا يشترط فيها فعل العبد  
 ولا قصده بل لو زالت بالمطر. النازل من السماء حصل المقصود كما ذهب اليه أئمة المذاهب وغيرهم.  
 ومن قال من أصحاب الشافعي وأحمد انهم اعتبروا فيها اثنية فهو قول شاذ يخالف للاجماع  
 السابق مع مخالفته لأئمة المذاهب وانما قيل هذا من ضيق المجال في المناظرة فان المنازع لهم في  
 مسألة النية قاس طهارة الحدث على طهارة الخبث فنعموا الحكم في الاصل وهذا ليس بشئ  
 ولهذا كان أصح قولي العلماء أنه اذا صلى بالنجاسة جاهلا أو ناسيا فلا إعادة عليه كما هو مذهب  
 مالك وأحمد في أظهر الروايتين عنه لأن النبي صلى الله عليه وسلم خلع نعليه في الصلاة للاذني  
 الذي كان فيهما ولم يستأنف الصلاة وكذلك في الحديث الآخر لما وجد في ثوبه نجاسة أمر  
 بنفسها ولم يعد الصلاة وذلك لأن ما كان مقصوده اجتناب المحذور اذا فعله العبد ناسيا أو غفلا  
 فلا اثم عليه كما دل عليه الكتاب والسنة قال الله تعالى (ولا جناح عليكم فيما أخطأتم به) وقال  
 تعالى (ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا) قال الله تعالى قد فعلت رواء مسلم في صحيحه ولهذا  
 كان أقوى الاقوال أن ما فعله العبد ناسيا أو غفلا من محظورات الصلاة والصيام والحج لا يبطل  
 العبادة كالكلام ناسيا والاكل ناسيا واللباس والطيب ناسيا وكذلك اذا فعل المحلوف عليه ناسيا  
 وفي هذه المسائل نزاع وتفصيل ليس هذا موضعه وانما المقصود التنبيه على ان النجاسة من باب  
 ترك المنهي عنه وحيث ذال الخبث بأي طريق كان حصل المقصود لكن ان زال بفعل  
 العبد ونيتة أثيب على ذلك والا ان عدم بغير فعله ولا نيته زالت المفسدة ولم يكن له ثواب ولم  
 يكن عليه عقاب

مسئلة في الجبن الإفرنجي والجوخ هل هما مكروهان أو قال أحدهما الأئمة ممن يعتمد  
 قوله إنهما نجسان وان الجبن يدهن بدهن الخنزير وكذلك الجوخ  
 الجواب الحمد لله أما الجبن المجلوب من بلاد الأفريج فالذين كبرهوه ذكروا لذلك  
 سببين أحدهما انه يوضع بينه شحم الخنزير اذا حمل في السفن. والثاني انهم لا يذكرون ما يصنع

منه الانفحة بل يضربون رأس البقر ولا يذكونه . فاما الوجه الاول فثبته ان ينجس ظاهره  
 الجبن فثبي كشط الجبن أو غسل طهر فان ذلك ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال ألقوها وما حولها وكلوا سمنكم فإذا كان ملاقة الفأرة للسمن  
 لا توجب نجاسة جميعه فكيف تكون ملاقة الشحم النجس للجبن توجب نجاسة باطنه ومع  
 هذا فأنما يجب إزالة ظاهره اذا تيقن اصابه النجاسة له وأما مع الشك فلا يجب ذلك \* وأما  
 الوجه الثاني فقد علم انه ليس كلما يعقرونه من الانعام يتركون ذكاته بل قد قيل انهم انما يفعلون هذا  
 بالبقر وقيل انهم يفعلون ذلك حتى يسقط ثم يذكونه ومثل هذا لا يوجب تحريم ذبائحهم بل  
 اذا اختلط الحرام بالحل في عدد لا ينحصر كاختلاط أخته بأهل بلد واختلاط الميتة والمنصوب  
 بأهل بلدة لم يوجب ذلك تحريم ما في البلد كما اذا اختلطت الاخت بالجنينة والمذكي بالميت فهذا  
 القدر المذكور لا يوجب تحريم ذبائحهم المجهولة الحال \* وبتقدير أن يكون الجبن مصنوعا من  
 انفحة ميتة فهذه المسئلة فيها قولان مشهوران للعلماء (أحدهما) أن ذلك مباح طاهر كما هو قول  
 أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين (والثاني) أنه حرام نجس كقول مالك والشافعي وأحمد  
 في الرواية الاخرى والخلاف مشهور في لبن الميتة وإنفتحها هل هو طاهر أم نجس والمطهرون  
 احتجوا بان الصحابة أكلوا جبن المجوس مع كون ذبائحهم ميتة ومن خالفهم نازعهم كما هو  
 مذكور في موضع آخر \* وأما الجوخ فقد حكي بعض الناس انهم يدهنونه بشحم الخنزير وقال  
 بعضهم انه ليس يفعل هذا به كله فإذا وقع الشك في عموم نجاسة الجوخ لم يحكم بنجاسة لعينه  
 لا مكان ان تكون النجاسة لم تصبها اذ العين طاهرة ومتى شك في نجاستها فالاصل الطهارة  
 ولو تيقنا نجاسة بعض أشخاص نوع دون بعض لم نحكم بنجاسة جميع أشخاصه ولا بنجاسة  
 ما شكنا في نجسته ولكن اذا تيقن النجاسة أو قصد قاصد إزالة الشك ففسل الجوخة  
 يطهرها فان ذلك صوف أصابه دهن نجس واصابة البول والدم لثوب القطن والكتان أشد  
 وهو به الصق وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لمن اصاب دم الحيض ثوبا حتىه ثم اقرصيه  
 ثم اغسله بالماء وفي رواية ولا يضرك أثره والله أعلم \*

\* مسألة \* في ناس في مفازة ومعهم ماء قليل فولغ الكلب فيه فما الحكم فيه  
 (الجواب) الحمد لله \* يجوز لهم حبسه لاجل الشرب اذا عطشوا ولم يجدوا ماء طيبا فان

الخبائث جميعها تباح للمضطر فله ان يأكل عند الضرورة الميتة والدم ولحم الخنزير وله ان يشرب عند الضرورة ما يرويه كالمياه النجسة والمائعات التي ترويه وانما منعه أكثر الفقهاء شرب الخمر قالوا لانها تزيد عطشا \* وأما التوضؤ بماء الولوج فلا يجوز عند جماهير العلماء بل يعدل عنه الى التيمم ويجب حتى المضطر أن يأكل ويشرب ما يقيم به بنيه . فمن اضطر الى الميتة أو الماء النجس فلم يأكل ولم يشرب حتى مات دخل النار ولو وجد غيره مضطرا الى مامعه من الماء الطيب والنجس<sup>(١)</sup> أو حدث صغير ومن اغتسل وتوضأ وهناك مضطر من أهل الملة أو الذمة ودوابهم المعصومة فلم يستغفره كان آثما عاصيا والله أعلم \*

﴿مسئلة﴾ في أواني النحاس المطعمة بالفضة كالطاسات وغيرها هل حكمها حكم آنية الذهب والفضة أم لا \*

(١) يباح بالأصل

(الجواب) الحمد لله \* أما المصنوب بالفضة من الآنية وما يجري مجراها من الآلات سواء سمي الواحد من ذلك إناء أو لم يسم وما يجري مجرى المصنوب كالمباخر والمجامر والطشوت والشمعدانات وأمثال ذلك فان كانت الضبة يسيرة لحاجة مثل تشعيب القدح وشعيرة السكين ونحو ذلك مما لا يباشر بالاستعمال فلا بأس بذلك . ومراد الفقهاء بالحاجة هنا أن يحتاج الى تلك الصورة كما يحتاج الى التشعيب والشعيرة سواء كان من فضة أو نحاس أو حديد أو غير ذلك وليس مرادهم أن يحتاج الى كونها من فضة بل هذا يسمونه في مثل هذا ضرورة والضرورة الذهب والفضة مفردا وتبعا حتى لو احتاج الى شد أسنانه بالذهب أو اتخذ أقلاما من ذهب ونحو ذلك جاز كما جاءت به السنة مع أنه ذهب ومع أنه مفرد وكذلك لو لم يجد ما يشربه الا في إناء ذهب أو فضة جاز له شربه ولو لم يجد ثوبا يقيه البرد أو يقيه السلاح أو يستر به عورته الا ثوبا من حرير منسوج بذهب أو فضة جاز له لبسه فان الضرورة تبيح أكل الميتة والدم ولحم الخنزير بنص القرآن والسنة واجماع الامة مع ان تحريم المطاعم أشد من تحريم الملابس لان تأثير الخبائث بالممازجة والمخالطة للبدن أعظم من تأثيرها باللباسة والمباشرة للظاهر ولهذا كانت النجاسات التي تحرم ملابسها يحرم أكلها ويحرم من أكل السموم ونحوها من المضرات ما ليس بنجس ولا يحرم مباشرتها . ثم ما حرم خبث جنسه أشد مما حرم لافيه من السرف والفقر والخيلاء فان هذا يحرم القدر الذي يقتضى ذلك منه ويباح للحاجة كما أبيع للنساء لبس

الذهب والحرير لحاجتهم الى التزين وحرم ذلك على الرجال وأبيح للرجال من ذلك اليسير كالعلم ونحو ذلك مما ثبت في السنة ولهذا كان الصحيح من القولين في مذهب أحمد وغيره جواز التداوى بهذا الضرب دون الاول كما رخص النبي صلى الله عليه وسلم الزبير وطلحة في لبس الحرير من حكمة كانت بهما ونهى عن التداوى بالخمر وقال أنها داء وليست بدواء ونهى عن الدواء الخبيث ونهى عن قتل الضفدع لأجل التداوى بها وقال ان تقتتها تسبيح وقال ان الله لم يجعل شفاء أمة فيما حرم عليها ولهذا استدلل بأذنه للمؤمنين في التداوى بأبوال الابل وألبانها على ان ذلك ليس من الخبائث المحرمة النجسة لئلا يهتدى عن التداوى بمثل ذلك ولكونه لم يأمر بفصل ما يصيب الأبدان والثياب والآنية من ذلك . واذا كان القائلون بطهارة ابوال الابل تنازعوا في جواز شربها لغير الضرورة وفيه عن أحمد روايتان منصوبتان فذاك لما فيها من القذارة المانع لها بالخطأ والبصاق والمني ونحو ذلك من المستقذرات التي ليست بنجسة التي يشرع النظافة منها كما يشرع تف الابط وحق العانة وتقليم الاظفار وإخفاء الشارب ولهذا أيضا كان هذا الضرب محرما في باب الآنية والمنقولات على الرجال والنساء فأنية الذهب والفضة حرام على الصنفين بخلاف التحلي بالذهب واللباس الحرير فانه مباح للنساء وباب الخبائث بالعكس فانه يرخص في استعمال ذلك فيما ينفصل عن بدن الانسان مالا يباح اذا كان متصلا به كما يباح اطفاء الحريق بالخمر واطعام الميتة للبراة والصقور واللباس الدابة الثوب النجس وكذلك الاستصباح بالدهن النجس في أشهر قولي العلماء وهو أشهر الروايتين عن أحمد وهذا لان استعمال الخبائث فيها يجري مجرى الاتلاف ليس فيه ضرر وكذلك في الامور المنفصلة بخلاف استعمال الحرير والذهب فان هذا غاية السرف والفخر والخيلاء \* وبهذا يظهر غلط من رخص من الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم في لباس دابته الثوب الحرير قياسا على لباس الثوب النجس فان هذا بمنزلة من يجوز اقتراش الحرير ووطأه قياسا على المصورات أو من يبيع تحلية دابته بالذهب والفضة قياسا على من يبيع لباسها الثوب النجس فقد ثبت بالنص تحريم اقتراش الحرير كما ثبت تحريم لباسه \* وبهذا يظهر ان قول من حرم اقتراشه على النساء كما هو قول المراوزة من أصحاب الشافعي اقرب الى القياس من قول من اباحه الرجال كما قاله أبو حنيفة وان كان الجمهور على ان الاقتراش كاللباس يحرم على الرجال دون النساء لان



الاقتراح لباس كما قال انس فقامت الى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس اذ لا يلزم من اباحة التزين على البدن اباحة المنفصل كما في آنية الذهب والفضة فانهم اتفقوا على ان استعمال ذلك حرام على الزوجين الذكر والانثى \* واذا تبين الفرق بين ما يسميه الفقهاء في هذا الباب حاجة وما يسمونه ضرورة فيسير الفضة التابع بباح عندهم للحاجة كما في حديث انس ان قدح رسول الله صلى الله عليه وسلم لما انكسر شرب بالفضة سواء كان الشاعب له رسول الله صلى الله عليه وسلم او كان هو أنسا \* وأما ان كان اليسير الزينة ففيه أقوال في مذهب أحمد وغيره التحريم والاباحة والكره . قيل والرابع انه يباح من ذلك ما لا يباشر بالاستعمال وهذا هو المنصوص عنه فيمنه عن العنبة في موضع الشرب دون غيره ولهذا كره حلقة الذهب في الاناء اتباعا لعبد الله بن عمر في ذلك فانه كره ذلك وهو أولى ما اتبع في ذلك \* وأما ما يروى عنه مرفوعا من شرب في إناء ذهب أو فضة أو إناء فيه شيء من ذلك فاستعماله ضعيف ولهذا كان المباح من الضبة انما يباح لنا استعماله عند الحاجة فأما بدون ذلك قبل بكره وقيل يحرم ولذلك كره أحمد الحلقة في الاناء اتباعا لعبد الله بن عمر . والكره منه هل تحمل على التنزيه أو التحريم على قولين لاصحابه وهذا المنع هو مقتضى النص والقياس فان تحريم الشيء مطلقا يقتضى تحريم كل جزء منه كما ان تحريم الخنزير والميتة والدم اقتضى ذلك وكذلك تحريم الاكل والشرب في آنية الذهب والفضة يقتضى المنع من ألباض ذلك وكذلك النهى عن لبس الحرير اقتضى النهى عن ألباض ذلك لولا ما ورد من استثناء موضع إصبعين أو ثلاث أو أربع في الحديث الصحيح ولهذا وقع الفرق في كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وكلام سائر الناس بين باب النهى والتحريم وباب الأمر والايحاج فاذا نهى عن شيء نهى عن بعضه واذا أمر بشيء كان أمرا بجميعة ولهذا كان النكاح حيث أمر به كان أمرا بجموعه وهو العقد والوطء وكذلك اذا أبيض كما في قوله ( فانكحوا ما طاب لكم من النساء ) ( حتى تنكح زوجا غيره ) ( وأنكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ) يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج . وحيث حرم النكاح كان تحريما لألباضه حتى يحرم العقد مفردا والوطء مفردا كما في قوله ( ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء الا ما قد سلف ) وكما في قوله ( حرمت عليكم أمهاتكم ) الآية الى آخرها وكما في قوله لا ينكح المحرم ولا ينكح ونحو ذلك ولهذا فرق مالك وأحمد في المشهور عنه بين من حلف ليفعلن شيئا

فقل بعرضه انه لاير ومن حلف لايفعل شيأ فقل بعرضه انه يحث . وإذا كان تحريم الذهب والحرير على الرجال وآنية الذهب والفضة على الزوجين يقتضى شمول التحريم لأبماض ذلك بقى اتخاذ اليسير لحاجة أو مطلقا فلا اتخاذ اليسير<sup>(١)</sup> ولهذا تنازع العلماء في جواز اتخاذ الآنية بدون استعمالها فرخص فيه أبو حنيفة والشافعي وأحمد في قول وإن كان المشهور عنهما تحريمه اذ الاصل أن ما حرم استعماله حرم اتخاذه كالآلات الملاهي \* واما ان كانت الفضة التابعة كثيرة ففيها ايضاً قولان في مذهب الشافعي واحد وفي تحديد الفرق بين الكثير واليسير والترخيص في لبس خاتم الفضة أو تحلية السلاح من الفضة وهذا فيه اباحة يسير الفضة مفرداً لكن في اللباس والتحلي وذلك يباح فيه مالا يباح في باب الآنية كما تقدم التنبيه على ذلك ولهذا غلط بعض الفقهاء من اصحاب احمد حيث حكى قولاً باباحة يسير الذهب تبعاً في الآنية عن ابى بكر عبد العزيز وابو بكر انما قال ذلك في باب اللباس والتحلي كعلم الذهب ونحوه \* وفي يسير الذهب في باب اللباس عن احمد اقوال (احدها) الرخصة مطلقاً لحديث معاوية نهى عن الذهب الا مقطعاً ولعل هذا القول اقوى من غيره وهو قول ابى بكر (والثاني) الرخصة في السلاح فقط (والثالث) في السيف خاصة وفيه وجه بتحريمه مطلقاً لحديث أسماء لا يباح من الذهب ولا خريصة<sup>(٢)</sup> والخريصة عين الجرادة<sup>(٣)</sup> لكن هذا قد يحمل على الذهب المفرد دون التابع ولا رب ان هذا محرم عند الأئمة الاربعة لانه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن خاتم الذهب وان كان قد لبسه من الصحابة من لم يبلغه النهي ولهذا فرق احمد وغيره بين يسير الحرير مفرداً كالتسكة فنهى عنه وبين يسيره تبعاً كالعلم اذ الاستثناء وقع في هذا النوع فقط . فكما يفرق في الرخصة بين اليسير والكثير فيفرق بين التابع والمفرد ويحمل قول معاوية الا مقطعاً على التابع لغيره واذا كانت الفضة قد رخص منها في باب اللباس والتحلي في اليسير وان كان مفرداً فالذين رخصوا في اليسير أو الكثير التابع في الآنية ألحقوها بالحرير الذي ابيح يسيره تبعاً للرجال في الفضة التي ابيح يسيرها مفرداً اولاً ولهذا ابيح في احد قولى العلماء وهو احدي الروايتين عن احمد حلية المنطقة من الفضة وما يشبه ذلك من لباس الحرب كالخوذ والجوشن والران وحائل السيف وأما تحلية

(١) كذا بالاصل ولعله سقط من العبارة شيء والله أعلم اهـ مصححه (٢) مصغر خرص بالضم وهى الحلقة الصغيرة من حلى الاذن اهـ مصححه (٣) كذا بالاصل

السيف بالفضة فليس فيه هذا الخلاف \* والذين منعوا قالوا الرخصة وقعت في باب اللباس دون باب الآنية وباب اللباس أوسع كما تقدم وقد يقال إن هذا أقوى إذ لا أثر في هذه الرخصة والقياس كما ترى وأما المصنوب بالذهب فهذا دخل في النهي سواء كان قليلا أو كثيرا والخلاف المذكور في الفضة منتف ههنا لكن في يسير الذهب في الآنية وجه للرخصة فيه وأما التوضؤ والغتسال من آنية الذهب والفضة فهذا فيه نزاع معروف في مذهب أحمد لكنه مركب على إحدى الروايتين بل أشهرهما عنه في الصلاة في الدار المنصوبة واللباس المحرم كالحرير والمنصوب والحج بالمال الحرام وذبح الشاة بالسكين المحرمة ونحو ذلك مما فيه أداء واجب واستحلال عظور فأما على الرواية الأخرى التي يصحح فيها الصلاة والحج ويبيح الذبح فإنه يصحح الطهارة من آنية الذهب والفضة \* وأما على المنع فلا صحابه قولان أحدهما الصحة كما هو قول الخرق وغيره والثاني البطلان كما هو قول أبي بكر طردا لقياس الباب . والذين نصروا قول الخرق أكثر اصحاب أحمد فرقوا بفرقين (أحدهما) أن المحرم ههنا منفصل عن العبادة فإن الاناء منفصل عن المتطهر بخلاف لابس المحرم وآكله والجالس عليه فإنه مباشر له (قالوا) فاشبهه بالوذهب إلى الجمعة بداية مغسوبة وضمت آخرون هذا الفرق بأنه لا فرق بين أن يمس يده في الاناء المحرم وبين أن يقترب منه وبأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الشارب من آنية الذهب والفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم وهو حين انصباب الماء في بطنه يكون قد انفصل عن الاناء (والفرق الثاني) وهو اتفاقه قالوا التحريم إذا كان في ركن العبادة وشرطها أثر فيها كما إذا كان في الصلاة في اللباس أو البقعة وأما إذا كان في اجنبي عنها لم يؤثر والاناء في الطهارة اجنبي عنها فلماذا لم يؤثر فيها والله اعلم

﴿مسئلة﴾ في لمس النساء هل ينقض الوضوء أم لا

(الجواب) الحمد لله \* أما نقض الوضوء بلمس النساء فلفقهاء فيه ثلاثة أقوال طرفان ووسط (اضعفها) أنه ينقض اللبس وإن لم يكن لشهوة إذا كان الملموس مظنة للشهوة وهو قول الشافعي تمسكا بقوله تعالى (أو لامستم النساء) وفي القراءة الأخرى أو لمستم (القول الثاني) أن اللبس لا ينقض بحال وإن كان لشهوة كقول أبي حنيفة وغيره وكلا القولين يذكر رواية عن أحمد لكن ظاهر مذهبه كذهب مالك والفقهاء السبعة أن اللبس إن كان لشهوة نقض والا فلا وليس في المسئلة قول متوجه إلا هذا القول أو الذي قبله . فأما تعليق النقض بمجرد اللبس

فهذا خلاف الاصول وخلاف اجماع الصحابة وخلاف الآثار وليس مع قائله نص ولا قياس فان كان اللمس في قوله تعالى (أو لمستم النساء) اذا أريد به اللمس باليد والقبلة ونحو ذلك كما قاله ابن عمر وغيره فقد علم انه حيث ذكر مثل ذلك في الكتاب والسنة فانما يراد به ما كان لشهوة مثل قوله في آية الاعتكاف (ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد) ومباشرة المعتكف لغير شهوة لا تحرم عليه بخلاف المباشرة لشهوة وكذلك المحرم الذي هو أشد لو باشر المرأة لغير شهوة لم يحرم عليه ولم يجب عليه به دم وكذلك قوله (ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن) وقوله (لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن) فانه لو مسها مسيسا خاليا من غير شهوة لم يجب به عدة ولا يستقر به مهر ولا تنتشر به حرمة المصاهرة باتفاق العلماء بخلاف ما لو لمس المرأة لشهوة ولم يخل بها ولم يطأها ففي استقرار المهر بذلك نزاع معروف بين العلماء في مذهب أحمد وغيره. فمن زعم أن قوله (أو لمستم النساء) يتناول اللمس وان لم يكن لشهوة فقد خرج عن اللغة التي جاء بها القرآن بل وعن لغة الناس في عرفهم فانه اذا ذكر اللمس الذي يقرن فيه بين الرجل والمرأة علم أنه لمس الشهوة كما انه اذا ذكر الوطء المقرون بين الرجال والمرأة علم انه الوطء بالفرج لا بالقدم \* وأيضا فانه لا يقول إن الحكم معلق بلمس النساء مطلقا بل بصنف من النساء وهو ما كان مظنة الشهوة فأما مس من لا يكون مظنة كذوات المحارم والصغيرة فلا ينقض بها فقد ترك ما ادعاه من الظاهر واشتراط لا أصل له بنص ولا قياس فان الاصول المنصوصة تفرق بين اللمس لشهوة واللمس لغير شهوة . لا تفرق بين ان يكون الملموس مظنة الشهوة أو لا يكون وهذا هو اللمس المؤثر في العبادات كلها كالأحرام والاعتكاف والصيام وغير ذلك وادنا كان هذا القول لا يدل عليه ظاهر اللفظ ولا القياس لم يكن له أصل في الشرع \* وأما من علق النقص بالشهوة فالظاهر المعروف في مثل ذلك دليل له وقياس أصول الشريعة دليل \* ومن لم يجعل اللمس ناقضا بحال فانه يجعل اللمس انما أريد به الجماع كما في قوله تعالى (وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن) ونظائره كثيرة \* وفي السنن أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ لكن تكلم فيه \* وأيضا فمن المعلوم ان مس الناس نساءهم مما تم به البلوى ولا يزال الرجل يمس امرأته فلو كان هذا مما ينقض الوضوء لكان النبي صلى الله عليه وسلم يئنه لامته ولكان مشهورا بين الصحابة ولم ينقل أحد إن أحد!

من الصحابة كان يتوضأ بمجرد ملاقة يده لأمرائه أو غيرها ولا نقل أحد في ذلك حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم فعمل أن ذلك قول باطل والله أعلم \*

\* مسألة \* هل التغليس أفضل أم الاسفار \*

(الجواب) الحمد لله \* بل التغليس أفضل إذا لم يكن ثم سبب يقتضى التأخير فإن الاحاديث الصحيحة المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم تبين انه كان يغتسل بصلاة الفجر كما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الفجر فيشهد معه نساء من المؤمنات متلفعات بمروطهن ثم يرجعن الى بيوتهن ما يعرفن أحد من الغلس والنبي صلى الله عليه وسلم لم يكن في مسجده قناديل كما في الصحيحين عن ابى برزة الأسلمي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر بما بين الستين آية الى المائة وينصرف منها حين يعرف الرجل جليسه وهذه القراءة هي نحو نصف جزء أو ثلث جزء وكان فراغه من الصلاة حين يعرف الرجل جليسه وهكذا في الصحيح من غير هذا الوجه أنه كان يغتسل بالفجر وكذلك خلفاؤه الراشدون بعده وكان بعده أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها فنشأ في دولتهم فقهاء رأوا عاداتهم فظنوا ان تأخير الفجر والعصر أفضل من تقديمها وذلك غلط في السنة \* واحتجوا بما رواه الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أسفروا بالفجر فانه أعظم الاجر وقد صححه الترمذي وهذا الحديث لو كان معارضاً لم يقاومها لأن تلك في الصحيحين وهي مشهورة مستفيضة والخبر الواحد اذا خالف المشهور المستفيض كان شاذاً وقد يكون مذبذباً لأن التغليس هو فعله حتى مات وفعل الخلفاء الراشدين بعده \* وقد تناول الطحاوى من أصحاب أبى حنيفة وغيره كابى حفص<sup>(١)</sup> البرمكى من أصحاب أحمد وغيرهما قوله أسفروا بالفجر على ان المراد الاسفار بالخروج منها أى أطيلوا صلاة الفجر حتى تخرجوا منها مسافرين \* وقيل المراد بالاسفار التبين أى صلوها اذا تبين الفجر وانكشف ووضح فان في الصحيحين عن ابن مسعود قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير وقتها الا صلاة الفجر بمزدلفة وصلاة المغرب بجمع وصلاة الفجر اثماً صلاتها يومئذ بعد طلوع الفجر هكذا في صحيح مسلم عن جابر قال وصلى صلاة الفجر حين برق الفجر وانما مراد عبد الله بن مسعود أنه كان يؤخر الفجر عن أول طلوع الفجر حتى يتبين ويتكشف ويظهر وذلك اليوم عجل اقبل وبهذا تتفق معاني

(١) في نسخة كان يجر

أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وأما إذا أخرها لسبب يقتضى التأخير مثل المتيمم عادة إنما يؤخرها ليصلي آخر الوقت بوضوء والمنفرد يؤخرها حتى يصلي آخر الوقت في جماعة أو أن يقدر على الصلاة آخر الوقت قائماً وفي أول الوقت لا يقدر إلا قاعداً ونحو ذلك مما يكون فيه فضيلة تزيد على الصلاة في أول الوقت فالتأخير لذلك أفضل والله أعلم \*

﴿مسئلة﴾ هل تجزئ الصلاة قدام الامام أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله \* أما صلاة المأموم قدام الامام ففيها ثلاثة أقوال للعلماء (أحدها) انها تصح مطلقاً وان قبل انها تكبره وهذا هو المشهور من مذهب مالك والقول القديم للشافعي (والقول الثاني) انها لا تصح كذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد في المشهور من مذهبهما (والثالث) انها تصح مع العذر دون غيره مثل ما اذا كان زحمة فلم يمكنه ان يصلي الجمعة والجماعة الاقدام الامام فتكون صلاته قدام الامام خيراً من ترك الصلاة وهذا قول طائفة من العلماء وهو قول في مذهب أحمد وغيره وهو أعدل الاقوال وأرجحها وذلك لان ترك التقدم على الامام غايته ان يكون واجباً من واجبات الصلاة في الجماعة والواجبات كلها تسقط بالعجز وهكذا يستقط عن المصلي ما يعجز عنه من القيام والقراءة واللباس والطهارة وغير ذلك وأما الجماعة فانه يجلس في الاوتار المتابعة للامام ولو فعل ذلك منفرداً عمداً بطلت صلاته واذا أدركه ساجداً أو قاعداً كبر وسجد معه وقعد معه لاجل المتابعة مع انه لا يعتد له بذلك ويسجد لسهو الامام وان كان هو لم يسه \* وأيضاً في صلاة الخوف يستدبر القبلة ويعمل العمل الكثير ويفارق الامام قبل السلام ويقضي الركعة الاولى قبل سلام الامام وغير ذلك مما يفعله لاجل الجماعة ولو فعله لغير عذر بطلت صلاته \* وأبلغ من ذلك ان مذهب البصريين وأكثر أهل الحديث أن الامام الراتب اذا صلى جالساً صلى المأمومون جلوساً لاجل متابعتهم فيتركون القيام الواجب لأجل المتابعة كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون \* والناس في هذه المسئلة على ثلاث أقوال قيل لا يؤم القاعد القائم فان ذلك من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم كقول مالك ومحمد بن الحسن . وقيل بل يؤمهم ويقومون فان الامر بالتعمود منسوخ كقول أبي حنيفة والشافعي . وقيل ذلك محكم وقد فعله غير واحد من الصحابة بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم كأسيد بن حضير وغيره وهذا مذهب حماد بن زيد وأحمد بن حنبل وغيرهما \* وعلى هذا فلو

صلوا قياما في صحة صلاتهم قولان \* والمقصود هنا أن الجماعة تفعل بحسب الامكان فإذا كان المأموم لا يمكنه الانتماء بامامه الا قدامه كان غاية ما في هذا الباب انه ترك الوقت لاجل الجماعة وهذا أخف من غيره ومثل هذا يسوغ له الصلاة خلف الصف ولم يدع الجماعة ولم يجذب أحدا يصلي معه كما ان المرأة اذا لم تجد امرأة تصافها فانها تقف وحدها خلف الصف باتفاق الأئمة وهو انما أمر بالمصافاة مع الامكان لامع العجز عن المصافاة والله أعلم \*

﴿ مسألة ﴾ في الصلاة يوم الجمعة بالسجدة هل تجب المداومة عليها أم لا \*

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله \* ليست قراءة ألم تنزيل التي فيها السجدة ولا غيرها من ذوات السجود واجبة في فجر الجمعة باتفاق الأئمة ومن اعتقد ذلك واجبا أو ذم من ترك ذلك فهو ضال غلط يجب عليه ان يتوب من ذلك باتفاق الأئمة وانما تنازع العلماء في استحباب ذلك وكرهيته فعند مالك يكره ان يقرأ بالسجدة في الظهر والصحيح انه لا يكره كقول أبي حنيفة والشافعي وأحمد لانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد في المشاء باذا السماء انشقت وثبت عنه في الصحيحين انه كان يقرأ في الفجر يوم الجمعة ألم تنزيل وهل أنى وعند مالك يكره ان يقصد سورة بعينها \* وأما الشافعي وأحمد فيستحبون ما جاءت به السنة مثل الجمعة والمناقضين في الجمعة والذاريات واقربب في العيد وألم تنزيل وهل أنى في فجر الجمعة لكن هنا مسئلتان نافقتان (احدهما) انه لا يستحب أن يقرأ بسورة فيها سجدة أخرى باتفاق الأئمة فليس الاستحباب لاجل السجدة بل للسورتين والسجدة جاءت اتفاقا فان هاتين السورتين فهما ذكر ما يكون في يوم الجمعة من الخلق والبعث (الثانية) انه لا ينبغي المداومة عليها بحيث يتروم الجهال انها واجبة وأن تاركها مسيء بل ينبغي تركها أحيانا لعدم وجوبها والله أعلم \*

﴿ مسألة ﴾ في صلاة الجماعة هل هي فرض عين أم فرض كفاية أم سنة مؤكدة فان كانت فرض عين وصلى أحد وحده من غير عذر هل تصح صلاته أم لا وما أقوال العلماء في ذلك وما حجة كل واحد منهم وما الراجح من قولهم \*

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله \* اتفق العلماء على انها من أوكد العبادات وأجل الطاعات وأعظم شمائر الاسلام وعلى ما ثبت من فضلها عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال بفضل صلاة الرجل في الجماعة على صلاته وحده بخمس وعشرين درجة هكذا في حديث أبي هريرة وأبي

سميد بخمس وعشرين وفي حديث ابن عمر بسبع وعشرين والثلاثة في الصحيح وقد جمع بينهما بان حديث الخمس والعشرين ذكر فيه الفضل الذي بين صلاة المنفرد والصلاة في الجماعة والفضل خمس وعشرون وحديث السبع والعشرين ذكر فيه صلاته منفردا وصلاته في الجماعة والفضل بينهما فصار المجموع سبعا وعشرين. ومن ظن من المتسكة أن صلاته وحده أفضل إما في خلوته وإما في غير خلوته فهو مخطئ ضال. وأصل منه من لم ير الجماعة الا خلف الامام المصوم فمطل المساجد عن الجمع والجماعات التي أمر الله تعالى بها ورسوله صلى الله عليه وسلم وعمر المشاهد بالبدع والضلالات التي نهى الله عنها ورسوله وصار مشابها لمن نهى عن عبادة الرحمن وأمر بعبادة الاوثان فان الله سبحانه شرع الصلاة وغيرها في المساجد كما قال تعالى (ومن أظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها) وقال تعالى (ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد) وقال تعالى (قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد) وقال تعالى (ما كان للمشركين ان يعمروا مساجد الله) الى قوله (انما يعمروا مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش الا الله فعسى أولئك ان يكونوا من المهتدين) وقال تعالى (في بيوت أذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وأقام الصلاة وإيتاء الزكاة) الآية وقال تعالى (وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا) وقال تعالى (ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا) \* واما مشاهد القبور ونحوها فقد اتفق أئمة المسلمين على انه ليس من دين الاسلام ان تخصص بصلاة أو دعاء أو غير ذلك. ومن ظن ان الصلاة والدعاء والذكر فيها أفضل منه في المساجد فقد كفر بل تواترت السنن بالنهي عن اتخاذها لذلك كما ثبت عنه في الصحيحين أنه قال لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا قالت عائشة ولولا ذلك لابرز قبره ولكن كره ان يتخذ مسجدا \* وفي الصحيحين أيضا انه ذكر له كنيسة بارض الحبشة وما فيها من الحسن والتصاوير فقال أولئك اذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا وصوروا فيه تلك التصاوير أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة \* وثبت عنه في صحيح مسلم من حديث جندب انه قال قبل ان يموت بخمس ان من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فاني أنهاكم عن ذلك \* وفي المسند عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ان



من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء والذين يتخذون القبور مساجد \* وفي موطأ مالك عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد \* وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا تتخذوا قبوري عبدا وصلوا عليّ حيث ما كنتم فان صلاتكم تبلغني \* والمقصود هنا ان أئمة المسلمين متفقون على ان اقامة الصلوات الخمس في المساجد هي من أعظم العبادات وأجل القربات ومن فضل تركها عليها ايثاراً للخلوة والانفراد على الصلوات الخمس في الجماعات أوجعل الدعاء والصلاة في المشاهد أفضل من ذلك في المساجد فقد انخلع من ربة الدين واتبع غير سبيل المؤمنين (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً) ولكن تنازع العلماء بعد ذلك في كونها واجبة على الاعيان أو على الكفاية أو سنة مؤكدة على ثلاثة أقوال ( قيل ) هي سنة مؤكدة فقط وهذا هو المعروف عن أصحاب أبي حنيفة واكثر أصحاب مالك وكثير من أصحاب الشافعي وبذكر رواية عن أحمد ( وقيل ) هي واجبة على الكفاية وهذا هو المرجح في مذهب الشافعي وقول بعض أصحاب مالك وقول في مذهب أحمد ( وقيل ) هي واجبة على الأعيان وهذا هو المنصوص عن أحمد وغيره من أئمة السلف وفقهاء الحديث وغيرهم \* وهؤلاء تنازعوا فيما إذا صلى منفرداً أم مع غيره هل تصح صلاته على قولين ( أحدهما ) لا تصح وهو قول طائفة من قدماء أصحاب أحمد ذكره القاضى أبو يعلى في شرح المذهب عنهم وبعض متأخريهم كابن عقيل وهو قول طائفة من السلف واختاره ابن حزم وغيره ( والثاني ) تصح مع ثمة بالترك وهذا هو المأثور عن أحمد وقول اكثر أصحابه \* والذين نفوا الوجوب احتجوا بتفضيل النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده ( قالوا ) ولو كانت واجبة لم تصح صلاة المنفرد ولم يكن هناك تفضيل وحلوا ما جاء من م النبي صلى الله عليه وسلم بالتجريب على من ترك الجمعة أو على المناقذين الذين كانوا يتخلفون عن الجماعة مع النفاق وأن محريمهم كان لاجل النفاق لا لاجل ترك الجماعة مع الصلاة في البيوت \* وأما الموجبون فاحتجوا بالكتاب والسنة والآثار أما الكتاب \* فقوله تعالى (واذا كنت فيهم فأقت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك) الآية وفيها دليلان ( أحدهما ) انه أمرهم بصلاة الجماعة معه في حال الخوف وذلك دليل على وجوبها حال

الخوف وهو يدل بطريق الاولى على وجوبها حال الأمن (الثاني) أنه سن صلاة الخوف جماعة وسوغ<sup>(١)</sup> فيها ما لا يجوز لغير عذر كما يستدبر القبله والعمل الكثير فانه لا يجوز لغير عذر بالاتفاق وكذلك مفارقة الامام قبل السلام عند الجمهور . وكذلك التخلف عن متابعة الامام كما يتخلف الصف المؤخر بعد ركوعه مع الامام اذا كان العدو أمامهم (قالوا) وهذه الامور تبطل الصلاة لو فعلت لغير عذر فلو لم تكن الجماعة واجبة بل مستحبة لكان قد التزم فعل محظور فيبطل الصلاة وترك المتابعة الواجبة في الصلاة لاجل فعل مستحب مع انه قد كان من الممكن ان يصلوا وحدانا صلاة تامة فعملهم انها واجبة \* وأيضا فقوله تعالى (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين) إما ان يراد به المقارنة في الفعل وهي الصلاة جماعة وإما ان يراد به ما يراد بقوله (وكونوا مع الصادقين) فان أريد الثاني لم يكن فرق بين قوله صلوا مع المصلين وصوموا مع الصائمين واركعوا مع الراكعين والسياق يدل على اختصاص الركوع بذلك (فان قيل) فالصلاة كلها تفعل في الجماعة (قيل) خص الركوع بالذكر لانه به تدرك الصلاة فمن أدرك الركعة فقد أدرك السجدة فامر بما يدرك به الركعة كما قال تعالى (يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين) فانه لو قيل اقنتي مع القانتين لدل على وجوب ادراك القيام ولو قيل اسجدي لم يدل على وجوب ادراك الركوع بخلاف قوله اركعي مع الراكعين فانه يدل على الامر بادراك الركوع وما بعده دون ما قبله وهو المطلوب ﴿واما السنة﴾ فالاحاديث المستفيضة في هذا الباب مثل حديث أبي هريرة المتفق عليه عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لقد هممت ان آمر بالصلاة فتقام ثم آمر رجلا فيصلي بالناس ثم أنطلق الى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار فهم بتحريق من لم يشهد الصلاة \* وفي لفظ قال أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر ولو يعلمون ما فيها لاتوهها ولو حجبوا ولقد هممت ان آمر بالصلاة فتقام الحديث \* وفي حديث في المسند وغيره لولا ما في البيوت من النساء والذرية لأمرت أن تقام الصلاة الحديث \* فبين صلى الله عليه وسلم انه هم بتحريق البيوت على من لم يشهد الصلاة وبين أنه انما منعه من ذلك من فيها من النساء والذرية فانهم لا يجب عليهم شهود الصلاة وفي تحريق البيوت قتل من لا يجوز قتله وكان ذلك بمنزلة اقامة الحد على الجبلي وقد قال سبحانه (ولولا رجال مؤمنون

(١) في نسخة وشرع

ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطؤهم فتصيبكم منهم مرة بنسب علم ليدخل الله في رحمته من يشاء لوتزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذابا أليما) \* ومن حمل ذلك على ترك شهود الجمعة فسياق الحديث يبين ضعف قوله حيث ذكر صلاة العشا والفجر ثم أتبع ذلك بهمه بتعريق من لم يشهد الصلاة \* وأما من حمل العقوبة على النفاق إلا على ترك الصلاة فقوله ضعيف لوجه (أحدها) أن النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يقتل المنافقين على الأمور الباطنة وإنما يعاقبهم على ما يظهر منهم من ترك واجب أو فعل محرم فلولا أن في ذلك ترك واجب لما حرقهم (الثاني) أنه رتب العقوبة على ترك شهود الصلاة فيجب ربط الحكم بالسبب الذي ذكره (الثالث) أنه سيأتي أن شاء الله حديث ابن أم مكتوم حيث استأذنه أن يصلي في بيته فلم يأذن له وابن أم مكتوم رجل مؤمن من خيار المؤمنين أتى عليه القرآن وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستخلفه على المدينة وكان يؤذن للنبي صلى الله عليه وسلم (الرابع) أن ذلك - حجة على وجوبها أيضا كما قد ثبت في صحيح مسلم وغيره عن عبد الله بن مسعود أنه قال من سره أن يلقي الله غدا مسلما فليصل هذه الصلوات الخمس حيث ينادى بهن فإن الله شرع لنبيه صلى الله عليه وسلم سنن الهدى وإن هذه الصلوات الخمس في المساجد التي ينادى بهن من سنن الهدى وانكم لو صليتم في بيوتكم كما صلى هذا المتخلف في بيته تركتم سنة نبيكم ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف \* فقد أخبر عبد الله بن مسعود أنه لم يكن يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق . وهذا دليل على استقرار وجوبها عند المؤمنين ولم يعلموا ذلك إلا من جهة النبي صلى الله عليه وسلم إذ لو كانت عندهم مستحبة كقيام الليل والتطوعات التي مع الفرائض وصلاة الضحى ونحو ذلك كان منهم من يفعلها ومنهم من لا يفعلها مع إيمانه كما قال له الأعرجي والله لا أزيد على ذلك<sup>(١)</sup> ولا أنقص منه فقال أفلح إن صدق . ومعلوم أن كل أمر كان لا يتخلف عنه إلا منافق كان واجبا على الأعيان كخروجهم إلى غزوة تبوك فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به المسلمين جميعا لم يأذن لاحد في التخلف إلا من ذكر أن له عذرا فاذن له لاجل عذره ثم لما رجع كشف الله أسرار المنافقين وهتك أستارهم وبين أنهم تخلفوا لغير عذر . والذين تخلفوا لغير عذر مع الإيمان عوقبوا بالمعجر

(١) في لسختين على هذا

حتى هجران نسايتهم لهم حتى تاب الله عليهم (فان قيل) فأتتم اليوم تحمكون بنفاق من تختلف عنها  
وتجوزون تحريق البيوت عليه اذا لم يكن فيها ذرية (قيل له) من الافعال ما يكون واجبا ولكن  
تأويل المتأول يسقط الحد عنه وقد صار اليوم كثير ممن هو مؤمن لا يراها واجبة عليه فيتركها  
متأولا وفي زمن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لاحد تأويل لان النبي صلى الله عليه وسلم قد  
باشروهم بالايجاب \* وأيضا مما ثبت في الصحيح والسنن أن أمي استأذن النبي صلى الله عليه  
وسلم ان يصلي في بيته فأذن له فلما ولى دعاه فقال هل تسمع النداء قال نعم قال فأجب فأمره  
بالاجابة اذا سمع النداء ولهذا أوجب أحمد الجماعة على من سمع النداء \* وفي لفظ في السنن أن  
ابن أم مكتوم قال يا رسول الله اني رجل شاسع الدار وانت المدينة كثيرة الهوام ولى قائد  
لا يلائمني فهل تجدي رخصة ان أصلي في بيتي فقال هل تسمع النداء قال نعم قال لا أجعلك رخصة  
وهذا نص في الايجاب للجماعة مع كون الرجل مؤمنا \* واما احتجاجهم بتفضيل صلاة الرجل  
في الجماعة على صلاته وحده فعنه جوابان مبنيان على صحة صلاة المنفرد لغير عذر. فن صحيح صلاته  
قال الجماعة واجبة وايدت شرطا في الصحة كالوقت فانه لو آخر العصر الى وقت الاصفراد كان  
آتما مع كون الصلاة صحيحة بل وكذلك لو آخرها الى ان يبقى مقدار ركعة كما ثبت في الصحيح  
من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر \* قال والتفضيل لا يدل على  
ان المفضل جائز فقد قال تعالى (اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا الى ذكر الله وذروا  
البيع ذلكم خير لكم) فجعل السمي الى الجمعة خيرا من البيع والسمي واجب والبيع حرام وقال  
تعالى (قل لله مؤمنين يفضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك اذكي لهم) \* ومن قال لا تصح  
صلاة المنفرد الا لعذر احتج بادلة الوجوب. قال وما ثبت وجوبه في الصلاة كان شرطا في الصحة  
كسائر الواجبات وأما الوقت فلا يمكن تلافيه فإذا فات لم يمكن فعل الصلاة فيه فظير ذلك فوت  
الجمعة وفوت الجماعة التي لا يمكن استدراكها فاذا فوت الجمعة الواجبة كان آتما وعليه الظاهر اذا لا يمكن  
سوى ذلك وكذلك من فوت الجماعة الواجبة التي يجب عليه شهودها وايس هناك جماعة أخرى  
فانه يصلي منفردا وتصح صلاته هنا لعدم امكان صلاته جماعة كما يصح الظاهر من نفوته الجمعة وايس  
وجوب الجماعة باعظم من وجوب الجمعة وانما الكلام فيمن صلى في بيته منفردا لغير عذر ثم أقيمت  
الجماعة فهذا عندهم عليه أن يشهد الجماعة كمن صلى الظهر قبل الجمعة عليه أن يشهد الجمعة <sup>(١)</sup> \* واستدلوا

الظاهر قبل الجمعة ان يشهد الجمعة

على ذلك بحديث أبي هريرة الذي في السنن عنه صلى الله عليه وسلم من سمع النداء ثم لم يجب من غير عذر فلا صلاة له \* ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد فان هذا معروف من كلام على وقد رواه الدارقطني وغيره مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم وقوى ذلك بعض الحفاظ (قالوا) ولا يعرف في كلام الله ، ورسوله حرف النبي دخل على فعل شرعي الا لترك واجب كقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بام القرآن ولا ايمان لمن لا امانة له ونحو ذلك \* واجاب هؤلاء عن حديث التفضيل بأن قالوا هو محمول على المذخور كالريض ونحوه فان هذا بمنزلة قوله صلى الله عليه وسلم صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم وصلاة النائم على النصف من صلاة القاعد وان تفضيله صلاة الرجل في جماعة على صلاته وحده كتفضيله صلاة القائم على صلاة القاعد ومعلوم ان القيام واجب في صلاة الفرض دون النفل كما ان الجماعة واجبة في الفرض دون النفل \* وتام الكلام في ذلك أن العلماء تنازعوا في هذا الحديث (١) هل المراد بهما المذخور أو غيره على قولين فقالت طائفة المراد بهما غير المذخور \* قالوا لان المذخور اجره تام بدليل ما ثبت في الصحيحين عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل كما كان يعمل وهو صحيح مقيم \* قالوا فاذا كان المريض والمسافر يكتب لهما ما كان يعملان في الصحة والا قامة كيف يكون صلاة المذخور قاعدا أو منفردا دون صلاته في الجماعة قائما \* وحمل هؤلاء تفضيل صلاة القائم على النفل دون الفرض لان القيام في الفرض واجب ومن قال هذا القول لزمه ان يجوز تطوع الصحيح مضطجعا لانه قد ثبت أنه قال ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم \* وقد طرد هذا الدليل طائفة من متأخري أصحاب الشافعي وأحمد وجوزوا ان يتطوع الرجل مضطجعا لغير عذر لاجل هذا الحديث ولتعذر حمله على المريض كما تقدم ولكن أكثر العلماء انكروا ذلك وعدوه بدعة وحدثا في الاسلام وقالوا لا يعرف أن احدا قط صلى في الاسلام على جنبه وهو صحيح ولو كان هذا مشروعا لفعله المسلمون على عهد نبيهم صلى الله عليه وسلم أو بعده وفعله النبي صلى الله عليه وسلم ولو مرة لتبين الجواز وقد كان يتطوع قاعدا ويصلي على راحته قبل أي وجه توجهت به ويوتر عليها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة فلو كان هذا سائنا لفعله ولو مرة أو لفعله أصحابه \* وهؤلاء

(١) كذا في ثلاث نسخ والصواب في هذين الحديثين

الذين انكروا هذا مع ظهور حجته قد تناقض من لم يوجب الجماعة منهم حيث حملوا قوله  
تفضل صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده بخمس وعشرين درجة على انه اراد غير المعذور  
فيقال لهم لم كان التفضيل هنا في حق غير المعذور والتفضيل هناك في حق المعذور وهل هذا الا  
تناقض وأما من أوجب الجماعة وحمل التفضيل على المعذور فطرد دليله وحينئذ فلا يكون  
في الحديث حجة على صحة صلاة المنفرد لتدبر عذر \* وأما ما احتج به منازعهم من قوله اذا  
مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم بجوابهم عنه ان هذا  
الحديث دليل على انه يكتب له مثل الثواب الذي كان يكتب له في حال الصحة والاقامة  
لاجل نيته له وعجزه عنه بالذبح \* وهذه قاعدة الشريعة أن من كان عازما على الفعل عزما  
جازما وفعل ما يقدر عليه منه كان بمنزلة الفاعل فهذا الذي كان له عمل في صحته ولقامته عزمه  
أنه يفعله وقد فعل في الرض والسفر ما أمكنه فكان بمنزلة الفاعل كما جاء في السنن فيمن أعطى  
في بيته ثم ذهب الى المسجد ليدرك الجماعة فوجدها قد فاتت أنه يكتب له أجر صلاة الجماعة  
وكما ثبت في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم إن بالمدينة لرجالا ماسرتم مسيرا ولا قطعتم  
وأديا الا كانوا معكم قالوا وهم بالمدينة قال وهم بالمدينة حبسهم العذر وقد قال تعالى (لا يستوى  
القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم) الآية . فهذا  
ومثله يبين ان المعذور يكتب له مثل ثواب الصحيح اذا كانت نيته أن يفعل ويقدر على ما يقدر عليه  
وذلك لا يقتضي ان يكون نفس عمله مثل عمل الصحيح فليس في الحديث أن صلاة المريض نفسها  
في الاجر مثل صلاة الصحيح ولا أن صلاة المنفرد المعذور في نفسها مثل صلاة الرجل في الجماعة  
وانما فيه أن يكتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم كما يكتب له أجر صلاة الجماعة اذا  
فاتته مع قصده لها \* وأيضا فليس كل معذور يكتب له مثل عمل الصحيح وانما يكتب له اذا كان  
يقصد عمل الصحيح ولكن عجز عنه فالحديث يدل على ان من كان من عادته الصلاة في جماعة  
والصلاة قائما ثم ترك ذلك لمرضه فانه يكتب له ما كان يعمل وهو صحيح مقيم . وكذلك من تطوع  
على الرحلة في السفر وقد كان يتطوع في الحضر قائما يكتب له ما كان يعمل في الاقامة . فأما من لم  
تكن عادته الصلاة في جماعة ولا الصلاة قائما اذا مرض فصلى وحده أو صلى قاعدا فهذا لا يكتب  
له مثل صلاة المقيم الصحيح \* ومن حمل الحديث على غير المعذور يلزمه ان يجعل صلاة هذا قاعدا

مثل صلاة القائم وصلاته منفردا مثل الصلاة في جماعة وهذا قول باطل لم يدل عليه نص ولا قياس ولا قاله أحد \* وأيضا فيقال تفضيل النبي صلى الله عليه وسلم لصلاة الجماعة على صلاة المنفرد ولصلاة القائم على صلاة القاعد والقاعد على المضطجع إنما دل على فضل هذه الصلاة على هذه الصلاة حيث يكون كل من الصلاتين صحيحة \* أما كون هذه الصلاة المفضولة تصح حيث تصح تلك أو لا تصح فالحديث لم يدل عليه بنى ولا أثبات ولا سيق الحديث لاجل بيان صحة الصلاة وفسادها بل وجوب القيام والقعود وسقوط ذلك وجوب الجماعة وسقوطها يتلقى من أدلة أخر . وكذلك أيضا كون هذا المعذور يكتب له تمام عمله أولا يكتب لم يتعرض له هذا الحديث بل يتلقى من أحاديث أخر وقد بينت سائر النصوص أن تكميل الثواب هو لمن كان يعمل العمل الفاضل وهو صحيح مقيم لا لكل أحد وبينت نصوص أخر وجوب القيام في الفرض بكقوله لعمران بن الحصين صل قائما فإن لم تستطع فقاعدا فإن لم تستطع فلي جنب وبين جواز التطوع قاعدا لما رآهم وهم يصلون قعودا فأفرهم على ذلك وكان يصلي قاعدا مع كونه كان يتطوع على الراحلة في السفر كذلك بينت نصوص أخر وجوب الجماعة فيعطى كل حديث حقه فليس بينها تعارض ولا تناف وإنما يظن التعارض والتنافي من حملها مالا تدل عليه ولم يعطها حقه بسوء نظره وتأويله والله سبحانه أعلم \*

﴿مسئلة﴾ في رجل لا يطهثن في صلاته ويرفع رأسه قبل الامام ويخفضه قبله وقد نهى عن ذلك فلم ينهه فما حكم صلاته وما يجب عليه في نفسه \*

﴿الجواب﴾ الحمد لله \* الطمأنينة في الصلاة واجبة وتاركها مسيء باتفاق الأئمة بل جمهور الأئمة الاسلام بكالك والشافعي واحمد واسحق وابي يوسف صاحب ابى حنيفة <sup>(١)</sup> وابو حنيفة ومحمد لا يخالفون في ان تارك ذلك مسيء غير محسن بل هو آثم عاص تارك للواجب وغيرهم يوجبون الاعادة على من ترك الطمأنينة \* ودليل وجوب الاعادة أن في الصحيحين أن رجلا صلى في المسجد ركعتين ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ارجع فصل فانك لم تصل مرتين او ثلاثا فقال والذي بعثك بالحق ما أحسن غير هذا فدلني ما يجزئني في صلاتي فقال اذا قمت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن

راكما ثم ارفع حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم اجلس حتى تطمئن جالسا ثم افعل ذلك في صلاتك كلها فهذا كان رجلا جاهلا ومع هذا فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يبعد الصلاة واخبره أنه لم يصل \* فتبين بذلك ان من ترك الطمأنينة فقد أخبر الله ورسوله أنه لم يصل وقد أمره الله ورسوله بالاعادة ومن يعص الله ورسوله فله عذاب اليم \* وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقبل الله صلاة رجل لا يقيم صلبه في الركوع والسجود يعني يقيم صلبه اذا رفع من الركوع واذا رفع من السجود \* وفي الصحيح ان حذيفة بن اليمان رضى الله عنه رأى رجلا لا يقيم صلبه في الركوع والسجود فقال منذ كم تصلى هذه الصلاة قال منذ كذا وكذا فقال أما انك لومت على غير الفطرة التي فطر الله عليها محمدا صلى الله عليه وسلم . وقد روى هذا المعنى ابن خزيمة في صحيحه مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم وانه قال لمن تقرأ في الصلاة أما انك لومت على هذا مت على غير الفطرة التي فطر الله عليها محمدا صلى الله عليه وسلم وانحو هذا \* وقال مثل الذى يصلى ولا يتم ركوعه وسجوده مثل الذى يأكل لقمة او لقمتين فما ثغنى عنه \* وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تلك صلاة المنافق تلك صلاة المنافق <sup>(١)</sup> يرقب احدهم الشمس حتى اذا كانت بين قرني شيطان قام فنقر أربعة لا يذكر الله فيها الا قليلا وقد كتبنا في ذلك من دلائل الكتاب والسنة في غير هذا الموضع ما يطول ذكره هنا والله اعلم \*

**فصل** \* وأما مسابقة الامام فحرام باتفاق الائمة لا يجوز لاحد أن يركع قبل امامه ولا يرفع قبله ولا يسجد قبله وقد استفاضت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنهاى عن ذلك كقوله في الحديث الصحيح لا تسبقونى بالركوع ولا بالسجود فاني معها أسبقكم به اذ اركعت تدركونى به اذا رفعت . انى قد بدئت . وقوله انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا فان الامام يركع قبلكم ويرفع قبلكم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فتلك بتلك . واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد بسمع الله لكم . واذا كبر وسجد فكبروا واسجدوا فان الامام يسجد قبلكم ويرفع قبلكم فتلك بتلك . وكذا قوله صلى الله عليه وسلم أما يخشى الذى يرفع رأسه قبل الامام أن يحول الله رأسه رأس حمار وهذا لأن المؤتم متبع للامام مقتد به والتابع المقتدى لا يتقدم على متبوعه وقدوته فاذا تقدم عليه كان كالخمار الذى لا ينفقه ما يراد بعمله كما جاء فى حديث آخر مثل الذى

(١) هكذا بالتكرار في الاصل فلتحرر الرواية والمحفوظ انها من غير تكرار اهـ مصححه



يتكلم والخطيب يخطب مثل الحمار يحمل أسفاراً ومن فعل ذلك استحق العقوبة والتعزير الذي يردعه وأمثاله كما روى عن عمر أنه رأى رجلاً يسابق الإمام فضربه وقال لا وحده صليت ولا بامامك اقتديت. وإذا سبق الإمام سهوا لم تبطل صلاته لكن يتخلف عنه بقدر ماسبق به الإمام كما أمر بذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن صلاة المأموم مقدرة بصلاة الإمام وما فعله قبل الإمام سهوا لا يبطل صلاته لانه زاد في الصلاة ما هو من جنسها سهوا فكان كما لو زاد ركوعا أو سجودا سهوا وذلك لا يبطل بالسنة والاجماع ولكن ما فعله قبل الإمام لا يعتد به على الصحيح لان فعله في غير محله لان ما قبل فعل الإمام ليس وقتا لفعل المأموم فصار بمنزلة من صلى قبل الوقت أو بمنزلة من كبر قبل تكبير الإمام فان هذا لا يجوز مما أوجب الله عليه بل لا بد أن يحرم إذا حل الوقت لاقبله وأن يحرم المأموم إذا أحرم الإمام لاقبله فكذلك المأموم لا بد أن يكون ركوعه وسجوده إذا ركع الإمام وسجد لاقبل ذلك فما فعله سابقا وهو ساء عني له عنه ولم يعتد له به فهذا أمره الصحابة والأئمة أن يتخلف بمقداره ليكون فعله بقدر فعل الإمام \* وأما إذا سبق الإمام عمدا ففي بطلان صلاته قولان معروفان في مذهب احمد وغيره ومن إبطالها قال ان هذا زاد في الصلاة عمدا فتبطل كما لو فعل قبله ركوعا أو سجودا عمدا فان الصلاة تبطل بلا ريب وكما لو زاد في الصلاة ركوعا أو سجودا عمدا وقد قال الصحابة للسابق لا وحده صليت ولا بامامك اقتديت. ومن لم يصل وحده ولا مؤتما فلا صلاة له وعلى هذا المصلي أن يتوب من المسابقة ويتوب من نقر الصلاة وترك الطمأنينة فيها وان لم ينته فبلى الناس كلهم أن يأمره بالمعروف الذي أمره الله به وينهوه عن المنكر الذي نهاه الله عنه فان قام بذلك بعضهم والا أنموا كلهم. ومن كان قادرا على تعزيره وتأديبه على الوجه المشروع فعل ذلك ومن لم يمكنه الا هجره وكان ذلك مؤثرا فيه هجره حتى يتوب والله اعلم \*

(مسئلة) فيمن صلى خلف الصف منفردا هل تصح صلاته ام لا والاحاديث الواردة في ذلك هل هي صحيحة ام لا. والأئمة القائلون بهذا من غير الأئمة الأربعة كحماد بن ابى سليمان وابن المبارك وسفيان الثوري والاوزاعي فذقال عنهم رجل اعنى عن هؤلاء الأئمة المذكورين هؤلاء لا يلتفت اليهم فصاحب هذا الكلام ما حكمه. وهل يسوغ تقليد هؤلاء الأئمة ان يجوز له التقليد كما يجوز تقليد الأئمة الأربعة ام لا \*

الجواب \* الحمد لله \* من قول العلماء أنه لا تصح صلاة المنفرد خلف الصف لان في ذلك حديثين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر المصلي خلف الصف بالاعادة وقال لا صلاة لقد خلف الصف وقد صحح الحديثين غير واحد من أئمة الحديث وأسانيدهما مما تقوم بهما الحجة بل المخالفون لهما يمتدنون في كثير من المسائل على ما هو اضعف إسنادا منها وليس فيهما ما يخالف الاصول بل ما فيهما هو مقتضى النصوص المشهورة والاصول المقررة فان صلاة الجماعة سميت جماعة لاجتماع المصلين في الفعل مكانا وزمانا فاذا أخلوا بالاجتماع المكاني أو الزماني مثل ان يتقدموا أو بعضهم على الإمام أو يتخلفوا عنه تخلفاً كثيراً لغير عذر كان ذلك منهيًا عنه باتفاق الأئمة وكذلك لو كانوا مفترقين غير منتظمين مثل ان يكون هذا خلف هذا وهذا خلف هذا كان هذا من اعظم الامور المذكورة بل قد امروا بالاصطفاف بل امرهم النبي صلى الله عليه وسلم بتقويم الصفوف وتمديدها وتراص الصفوف وسد الخلل وسد الاول فالاول كل ذلك مبالغة في تحقيق اجتماعهم على احسن وجه بحسب الامكان ولو لم يكن الاصطفاف واجبا لجاز ان يقف واحد خلف واحد وهم جرا . وهذا مما يعلم كل احدهما عاما أن هذه ليست صلاة المسلمين ولو كان هذا مما يجوز لفعله المسلمون ولو مرة بل وكذلك اذا جعلوا الصف غير منتظم مثل أن يتقدم هذا على هذا ويتأخر هذا عن هذا لكان ذلك شيئا قد علم نهي النبي صلى الله عليه وسلم عنه والنهي يقتضي التحريم بل اذا صلوا قدام الامام كان احسن من مثل هذا فاذا كان الجمهور لا يصححون الصلاة قدام الامام إماما مطلقا وإما لغير عذر فكيف تصح الصلاة بدون الاصطفاف فقياس الاصول يقتضي وجوب الاصطفاف وأن صلاة المنفرد لا تصح كما جاء به هذان الحديثان ومن خالف ذلك من العلماء فلا ريب انه لم تبلغه هذه السنة من وجه يثق به بل قد يكون لم يسمعها وقد يكون ظن أن الحديث ضعيف كما ذكر ذلك بعضهم \* والذين عارضوه احتجوا بصحة صلاة المرأة منفردة كما ثبت في الصحيح أن انسا، واليتيم صفا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وصفت المعجوز خلفهما وقد اتفق العلماء على صحة وقوفها منفردة اذا لم يكن في الجماعة امرأة غيرها كما جاءت به السنة \* واحتجوا ايضا بوقوف الامام منفردا واحتجوا بحديث ابى بكر لما ركع دون الصف ثم دخل في الصف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا ولا تئذ . وهذه حجة ضعيفة لا تقاوم حجة النهي عن ذلك وذلك من وجوه (احدها) أن وقوف المرأة خلف صف

الرجال سنة مأمور بها ولو وقفت في صف الرجال لكان ذلك مكروها وهل تبطل صلاة من يجاذيها فيه قولان للعلماء في مذهب أحمد وغيره (أحدهما) تبطل كقول أبي حنيفة وهو اختيار أبي بكر وأبي حفص من أصحاب أحمد (والثاني) لا تبطل كقول مالك والشافعي وهو قول ابن حامد والقاضي وغيرهما مع تنازعهم في الرجل الواقف معها هل يكون فذا أم لا والمنصوص عن أحمد بطلان صلاة من يليها في الموقف \* وأما وقوف الرجل وحده خلف الصف فكروه وترك للسنة باتفاقهم فكيف يقاس المنهي بالمأمور به وكذلك وقوف الامام أمام الصف هو السنة فكيف يقاس المأمور به بالمنهي عنه والقياس الصحيح انما هو قياس المسكوت على المنصوص أما قياس المنصوص على منصوص يخالفه فهو باطل باتفاق العلماء كقياس الربا على البيع وقد أحل الله البيع وحرم الربا (والثاني) ان المرأة وقفت خلف الصف لانه لم يكن لها من تصافه ولم يمكنها مصافاة الرجال ولهذا لو كان معها في الصلاة امرأة لكان من حقها أن تقوم معها وكان حكمها حكم الرجل المنفرد عن صف الرجال. ونظير ذلك أن لا يجحد الرجل موقفا الا خلف الصف فهذا فيه نزاع بين المبطلين لصلاة المنفرد والظاهر صحة صلاته في هذا الموضع لان جميع واجبات الصلاة تسقط بالعجز. وطرد هذا صحة صلاة المتقدم على الامام للحاجة كقول طائفة وهو قول في مذهب أحمد. واذا كان القيام والقراءة واتمام الركوع والسجود والطهارة بالاء وغير ذلك يسقط بالعجز فكذلك الاصطفاف وترك التقدم. وطرد هذا بقية مسائل الصفوف كمسئلة من صلى ولم ير الامام ولا من وراءه <sup>(١)</sup> سماعه للتكبير وغير ذلك وأما الامام فالتقدم ليراه المأمومون فيأمنون به وهذا منتف في المأموم \* وأما حديث أبي بكر فليس فيه انه صلى منفردا خلف الصف بل ان كان قد دخل في الصف قبل رفع الامام رأسه من الركوع فقد أدرك من الاصطفاف المأمور به ما يكون به مدركا للركعة فهو بمنزلة أن يقف وحده ثم يجي آخر فيصافه في القيام فان هذا جائز باتفاق الأئمة وحديث أبي بكر فيه النهي بقوله ولا تعد وليس فيه انه أسره باعادة الركعة كما في حديث الفذ فانه أسره باعادة الصلاة وهذا مبين مفسر وذلك مجمل حتى لو قدر انه صرح في حديث أبي بكر بأنه دخل في الصف بعد اعتدال الامام كما يجوز ذلك في أحد القولين في مذهب أحمد وغيره لكان سائغا في مثل هذا دون ما أسره فيه بالاعادة فهذا له وجه وهذا له وجه \* وأما التفريق بين العالم والجاهل كقول في مذهب أحمد فلا يسوغ فان

(١) يأنش بالاصل ولعل محله قوله وقد والله أعياه مصححه

المصلي المنفرد لم يكن عالماً بالنهاى وقد أمره بالاعادة كما أمر الأعرابي المسي في صلاته بالاعادة\*  
وأما الأئمة المذكورون فمن سادات أئمة الاسلام فان الثورى إمام أهل العراق وهو  
عند أكثرهم أجل من أقرانه كابن أبى ليلى والحسن بن صالح بن حبي وأبى حنيفة وغيره  
وله مذهب باق الى اليوم بارض خراسان . والاوزاعى امام أهل الشام وما زالوا على مذهبه  
الى المائة الرابعة بل أهل المغرب كانوا على مذهبه قبل أن يدخل اليهم مذهب مالك . وحماد بن  
أبى سليمان هو شيخ أبى حنيفة ومع هذا فهذا القول هو قول أحمد بن حنبل واسحق بن  
راهويه وغيرهما ومذهبه باق الى اليوم وهو مذهب داود بن علي وأصحابه ومذهبهم باق الى  
اليوم فلم يجمع الناس اليوم على خلاف هذا القول بل القائلون به كثير في المشرق والمغرب\*  
وليس في الكتاب والسنة فرق في الأئمة المجتهدين بين شخص وشخص فمالك والليث بن  
سعد والاوزاعى والثورى هؤلاء أئمة في زمانهم وتقليد كل منهم كتقليد الآخر لا يقول مسلم  
إنه يجوز تقليد هذا دون هذا ولكن من منع من تقليد احد هؤلاء في زماننا فأنما يمنعه  
لاحد شيئين (أحدهما) اعتقاده أنه لم يبق من يعرف مذاهبهم وتقليد الميت فيه نزاع مشهور فمن  
منعه قال هؤلاء موتى ومن سوغه قال لا بد أن يكون في الأحياء من يعرف قول الميت (والثاني)  
أن يقول الاجماع اليوم قد انقضى على خلاف هذا القول\* وينبئ ذلك على مسألة معروفة في اصول  
الفقه وهى أن الصحابة مثلاً أو غيرهم من أهل الاعصار اذا اختلفوا في مسألة على قولين ثم أجمع  
التابعون أو أهل العصر الثانى على أحدهما فهل يكون هذا اجماعاً يرفع ذلك الخلاف . وفي المسئلة  
نزاع مشهور في مذهب أحمد وغيره من العلماء فمن قال إن مع اجماع أهل العصر الثانى  
لا يسوغ الاخذ بالقول الآخر واعتقد أن أهل العصر أجمعوا على ذلك يركب من هذين  
الاعتقادين المنع . ومن علم أن الخلاف القديم حكمه باق لأن الاقوال لا تموت بموت قائلها فانه  
يسوغ الذهاب الى القول الآخر للمجتهد الذى وافق اجتهاده\* وأما التقليد فينبئ على مسألة تقليد  
الميت وفيها قولان مشهوران أيضاً في مذهب الشافعى وأحمد وغيرهما\* وأما اذا كان القول الذى  
يقول به هؤلاء الأئمة أو غيرهم قد قال به بعض العلماء الباقية مذاهبهم فلا ريب أن قوله مؤيد  
بموافقة هؤلاء ويعتضد به ويقابل بهؤلاء من خالفهم من أقرانهم فيقابل بالثورى والاوزاعى  
أبا حنيفة ومالك اذ الامة متفقة على انه اذا اختلف مالك والاوزاعى والثورى وأبو حنيفة لم يجوز

ان يقال قول هذا هو صواب دون هذا الا بحجة والله أعلم \*

\* مسألة \* في رجل حنفى صلى في جماعة وأسرّ نيته ثم رفع يديه في كل تكبيرة فأنكر عليه فقيه الجماعة وقال له هذا لا يجوز في مذهبك وأنت مبتدع فيه وأنت مذبذب لا بإمامك اقتديت ولا بمذهبك اهتديت فهل مافعله نقص في صلاته ومخالفة للسنة ولا مامه أم لا \*

\* الجواب \* الحمد لله \* اما الذي أنكر عليه إسراره بالنية فهو جاهل فان الجهر بالنية لا يجب ولا يستحب لا في مذهب أبي حنيفة ولا أحد من أئمة المسلمين بل كلهم متفقون على انه لا يشرع الجهر بالنية ومن جهر بالنية فهو مخطئ مخالف للسنة باتفاق أئمة الدين بل مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وسائر أئمة المسلمين أنه اذا نوى بقلبه ولم يتكلم بلسانه بالنية لا سرا ولا جهرا كانت صحيحة ولا يجب التكلم بالنية لا عند أبي حنيفة ولا عند أحد من الأئمة حتى ان بعض متأخري أصحاب الشافعي لما ذكر وجها مخرجا أن اللفظ بالنية واجب غلطه بقية أصحابه وقالوا انما أوجب الشافعي النطق في أول الصلاة بالتكبير لا بالنية وأما أبو حنيفة وأصحابه فلم يتنازعوا في أن النطق بالنية لا يجب وكذلك مالك وأصحابه وأحمد وأصحابه بل تنازع العلماء هل يستحب التلفظ بالنية سرا على قولين فقال طائفة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد يستحب التلفظ بالنية لا الجهر بها ولا يجب التلفظ ولا الجهر وقال طائفة من أصحاب مالك وأحمد وغيرهم بل لا يستحب التلفظ بالنية لا سرا ولا جهرا كما لا يجب باتفاق الأئمة لان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يكونوا يتلفظون بالنية لا سرا ولا جهرا وهذا القول هو الصواب الذي جاءت به السنة \* وأما رفع اليدين في كل تكبيرة حتى في السجود فليست هي السنة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعلها ولكن الامة متفقة على انه يرفع اليدين مع تكبيرة الافتتاح. وأما رفعهما عند الركوع والاعتدال من الركوع فلم يعرفه أكثر فقهاء الكوفة كابراهيم النخعي وأبي حنيفة والثوري وغيرهم وأما أكثر فقهاء الأمصار وعلماء الآثار فانهم عرفوا ذلك لما انه استفاضت به السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم كالأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحق وأبي عبيد وهو إحدى الروايتين عن مالك فانه قد ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه اذا افتتح الصلاة واذا ركع واذا رفع رأسه من الركوع ولا يفضل ذلك في السجود ولا كذلك بين السجدين وثبت

هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح من حديث مالك بن الحويرث ووائل بن حجر وأبي حميد الساعدي في عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة وهو معروف من حديث علي بن أبي طالب وأبي هريرة وعدد كثير من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر رضي الله عنهما إذا رأى من يصلي ولا يرفع يديه في الصلاة حصبه<sup>(١)</sup> وقال عقبة ابن عامر له بكل إشارة عشر خسنات \* والكوفيون حججهم أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه لم يكن يرفع يديه وهم معذورون قبل أن تبلغهم السنة الصحيحة فإن عبد الله بن مسعود هو الفقيه الذي بعثه عمر بن الخطاب ليعلم أهل الكوفة السنة لكن قد حفظ الرفع عن النبي صلى الله عليه وسلم كثير من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم وابن مسعود لم يصرح بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرفع إلا أول مرة لكنهم رأوه يصلي ولا يرفع إلا أول مرة والانساق قد ينسى وقد يذهل وقد خفي علي ابن مسعود التطبيق<sup>(٢)</sup> في الصلاة فكان يصلي وإذا ركع طبق بين يديه كما كانوا يفعلون أول الاسلام ثم ان التطبيق نسخ بعد ذلك وأمروا بالركب وهذا لم يحفظه ابن مسعود فان الرفع المتنازع فيه ليس من نواقض الصلاة بل يجوز ان يصلي بلا رفع وإذا رفع كان أفضل وأحسن \* وإذا كان الرجل متبعاً لأبي حنيفة أو مالك أو الشافعي أو أحمد ورأى في بعض المسائل أن مذهب غيره أقوى فاتبه كان قد أحسن في ذلك ولم يقدر ذلك في دينه ولا عدالته بلا نزاع بل هذا أولى بالحق وأحب إلى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ممن يتعصب لواحد معين غير النبي صلى الله عليه وسلم كمن يتعصب لمالك أو الشافعي أو أحمد أو أبي حنيفة ويرى أن قول هذا المعلن هو الصواب الذي ينبغي اتباعه دون قول الامام الذي خالفه . فمن فعل هذا كان جاهلاً ضالاً بل قد يكون كافراً فإنه متى اعتقد أنه يجب على الناس اتباع واحد بعينه من هؤلاء الأئمة دون الامام الآخر فإنه يجب ان يستتاب فإن تاب والا قتل بلا غاية ما يقال انه يسوغ أو ينبغي أو يجب على العاصي أن يقلد واحداً لا بعينه من غير تعيين زيد ولا عمرو وأما ان يقول قائل إنه يجب على العامة تقليد فلان أو فلان فهذا لا يقوله مسلم \* ومن كان موالياً للأئمة محبا لهم يقلد كل واحد منهم فيما يظهر له أنه موافق للسنة فهو محسن في ذلك

(١) أي رماه بالحصى وهي دقاق الحصى (٢) التطبيق أن يجمع بين أصابع يديه ويحلبها بين ركبتيه في الركوع والشهد كما في النهاية كتبه مصححه

بل هذا أحسن حالا من غيره ولا يقال لمثل هذا مذبذب على وجه الذم وانما المذبذب المذموم الذي لا يكون مع المؤمنين ولا مع الكفار بل يأتي المؤمنين بوجه ويأتي المنافقين بوجه كما قال تعالى في حق المنافقين (ان المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى يراؤن الناس) الى قوله (ومن يضلل الله فلن تجد له سبيلا) وقال النبي صلى الله عليه وسلم مثل المنافق كمثل الشاة المائرة بين الغنمين تدير الى هؤلاء مرة والى هؤلاء مرة. فهؤلاء المنافقون المذبذبون هم الذين ذمهم الله ورسوله وقال في حقهم (اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) وقال تعالى في حقهم (الم تر الى الذين تولوا قوما غضب الله عليهم ما هم منكم ولا منهم ويحلفون على الكذب وهم يملكون) فهؤلاء المنافقون الذين يتولون اليهود الذين غضب الله عليهم ما هم من اليهود ولا هم من النصارى من أظهر الاسلام من اليهود والنصارى والتتر وغيرهم وقلبه مع طائفته فلا هو مؤمن محض ولا هو كافر ظاهرا وباطنا فهؤلاء هم المذبذبون الذين ذمهم الله ورسوله وأوجب على عباده أن يكونوا مؤمنين لا كفارا ولا منافقين بل يحبون الله ويحسون الله ويعطون الله ويمنعون الله قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منهم فانه منهم) الى قوله (انما يوليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فان حزب الله هم الغالبون) وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون اليهم بالموادة وقد كفروا بما جاءكم من الحق) الآية وقال تعالى (لا تجدد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الایمان وأيديهم بروح منه) وقال تعالى (انما المؤمنون أخوة فأصلحوا بين أخويكم) وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وبما طفرهم كمثل الجسد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم انه قال المؤمن المؤمن كالبنان يشد بعضه بعضا وشبك بين أصابعه وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم انه قال المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يظلمه وفي الصحيحين أنه قال والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يحب لآخيه من الخير ما يحب لنفسه.

وقال والذي نفسى بيده لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا ألا أخبركم بشئ إذا فعلتموه تحاببتم أفشوا السلام بينكم وقد أمر الله تعالى المؤمنين بالاجتماع والائتلاف ونهاهم عن الاقتتال والاختلاف فقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) إلى قوله (لكم تهتدون) إلى قوله (يوم تبيض وجوه وتسود وجوه) قال ابن عباس رضي الله عنهما تبيض وجوه أهل السنة والجماعة وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة. فأئمة الدين هم على منهاج الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين والصحابة كانوا مؤتلفين متفقين وإن تنازعوا في بعض فروع الشريعة في الطهارة أو الصلاة أو الحج أو الطلاق أو الفرائض أو غير ذلك فاجماعهم حجة قاطعة وتنازعهم رحمة واسعة. ومن تعصب لواحد بعينه من الأئمة دون الباقيين فهو بمنزلة من تعصب لواحد بعينه من الصحابة دون الباقيين. كالرافضي الذي يتعصب لعلى دون الخلفاء الثلاثة وجمهور الصحابة وكالخرجي الذي يقدح في عثمان وعلى رضي الله عنهما فهذه طرق أهل البدع والأهواء الذين ثبت بالكتاب والسنة والاجماع أنهم مذمومون خارجون عن الشريعة والمناهج التي بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم فمن تعصب لواحد من الأئمة بعينه ففيه شبه من هؤلاء. سواء تعصب للمالك أو الشافعي أو أبي حنيفة أو أحمد أو غيرهم. ثم غاية التعصب لواحد منهم يكون جاهلا بقدره في العلم والدين وقدر الآخرين فيكون جاهلا ظالما والله يأمر بالعلم والعدل وينهى عن الجمل والظلم قال تعالى (وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا) لعذب الله المنافقين والمنافقات إلى آخر السورة وهذا أبو يوسف ومحمد أتبع الناس لأبي حنيفة وأعلمهم بقوله وهما قد خالفاه في مسائل لا تتكاد تحصى لما تبين لهما من السنة والحجة ماوجب عليهما أتباعه وهما مع ذلك معظمان لامامهما لا يقال فيهما مذهبان بل أبو حنيفة وغيره من الأئمة يقول القول ثم تبين له الحجة في خلافه فيقول بها ولا يقال له مذهب فان الإنسان لا يزال يطلب العلم والإيمان. فإذا تبين له من العلم ما كان خافيا عليه وليس هذا مذهبيا بل هذا مهتد زاده الله هدى وقد قال تعالى (وقل رب زدني علما) فالواجب على كل مؤمن موالاة المؤمنين وعلماء المؤمنين وإن يقصد الحق ويتبعه حيث وجدته ويعلم أن من اجتهد منهم فأصاب فله أجران ومن اجتهد منهم فأخطأ فله أجر لا جهاده وخطؤه مغفور له وعلى المؤمنين أن يتبعوا امامهم إذا فعل مايسوغ فان النبي صلى الله عليه



وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به وسواء رفع يديه أو لم يرفعه يديه لا يقدح ذلك في صلاتهم ولا يبطلها لا عند أبي حنيفة ولا الشافعي ولا مالك ولا أحمد ، ولو رفع الامام دون المأموم أو المأموم دون الامام لم يقدح ذلك في صلاة واحد منهما ولو رفع الرجل في بعض الاوقات دون بعض لم يقدح ذلك في صلاته . وليس لاحد أن يتخذ قول بعض العلماء شعارا يوجب اتباعه وينهى عن غيره مما جاءت به السنة بل كل ما جاءت به السنة فهو واسع مثل الاذان والاقامة فقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أمر بالالا أن يشفع الأذان ويوتر الاقامة . وثبت عنه في الصحيحين انه علم أبا محذورة الاقامة شفعاً شفعاً كالأذان فن شفع الاقامة فقد أحسن ومن أفردا فقد أحسن ومن أوجب هذا دون هذا فهو غلط . صال . وبلاد الشرق من أسباب تسليط الله التتر عليها كثرة التفرق والفن يسير في المذاهب وغيرها حتى تجد المنتسب الى الشافعي يتعصب لمذهبه على مذهب ابي حنيفة حتى يخرج عن الدين والمنتسب الى أبي حنيفة يتعصب لمذهبه على مذهب الشافعي وغيره حتى يخرج عن الدين والمنتسب الى أحمد يتعصب لمذهبه على مذهب هذا أو هذا . وفي المغرب تجد المنتسب الى مالك يتعصب لمذهبه على هذا أو هذا . وكل هذا من التفرق والاختلاف الذي نهى الله ورسوله عنه . وكل هؤلاء المنتسبين بالباطل المتبعين الظن وما تهوى الانفس المتبعين لا هوائهم بغير هدى من الله مستحقون للذم والعقاب . وهذا باب واسع لا تحتمل هذه الفتيا لبسطه فان الاعتصام بالجماعة والائتلاف من أصول الدين والفرع المتنازع فيه من الفروع الخفيفة فكيف يقدح في الاصل بحفظ الفرع وجسور المنتسبين لا يعرفون من الكتاب والسنة الا ما شاء الله بل يتسكون بأحاديث ضعيفة أو آراء فاسدة أو حكايات عن بعض العلماء والشيوخ قد تكون صدقا وقد تكون كذبا وان كانت صدقا فليس صاحبها معصوما يتسكون بنقل غير مصدق عن قائل غير معصوم ويدعون النقل المصدق عن القائل المعصوم وهو ما نقله الثقات الأئبات من أهل العلم ودونوه في الكتب الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم فان الناقلين لذلك مصدقون باتفاق أئمة الدين والمنقول عنه معصوم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى قد أوجب الله تعالى على جميع الخلق طاعته واتباعه قال تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في

أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً) وقال تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) والله تعالى يوفقنا وسائر إخواننا المؤمنين لما يحببه ويرضاه من القول والعمل والهدى والنية والله اعلم. والحمد لله وحده \*

﴿مسئلة﴾ في المذاهب الأربعة هل تصح صلاة بعضهم خلف بعض أم لا وهل قال أحد من السلف إنه لا يصلي بعضهم خلف بعض، ومن قال ذلك فهل هو مبتدع أم لا وإذا فعل الإمام ما يعتقد أن صلاته معه صحيحة والمأموم يعتقد خلاف ذلك مثل أن يكون الإمام تقياً أو رعياً أو اجتماعاً أو مس ذكره أو مس النساء بشهوة أو بغير شهوة أو فقهه في صلاته أو أكل مأمسته النار أو أكل لحم الأبل وصلى ولم يتوضأ والمأموم يعتقد وجوب الوضوء من ذلك أو كان الإمام لا يقرأ البسملة أو لم يتشهد التشهد الآخر أو لم يسلم من الصلاة والمأوم يعتقد وجوب ذلك فهل تصح صلاة المأموم والحال هذه. وإذا شرط في إمام المسجد أن يكون على مذهب معين فكان غيره أعلم بالقرآن والسنة منه ووُلِّيَ فهل يجوز ذلك وهل تصح الصلاة خلفه أم لا (الجواب) الحمد لله \* نعم يجوز صلاة بعضهم خلف بعض كما كان الصحابة والتابعون لهم

باحسان ومن بعدهم من الأئمة الأربعة يصلي بعضهم خلف بعض مع تنازعهم في هذه المسائل المذكورة وغيرها ولم يقل أحد من السلف إنه لا يصلي بعضهم خلف بعض ومن أنكر ذلك فهو مبتدع ضال مخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها وقد كانت الصحابة والتابعون ومن بعدهم منهم من<sup>(١)</sup> يقرأ البسملة ومنهم من لا يقرأها. ومنهم من يجهر بها ومنهم من لا يجهر بها. وكان منهم من يقنت في الفجر ومنهم من لا يقنت. ومنهم من يتوضأ من الحجامه والرافع والقي. ومنهم من لا يتوضأ من ذلك. ومنهم من يتوضأ من مس الذكر ومس النساء بشهوة ومنهم من لا يتوضأ من ذلك. ومنهم من يتوضأ من القهقهة في صلاته ومنهم من لا يتوضأ من ذلك. ومنهم من يتوضأ من أكل لحم الأبل ومنهم من لا يتوضأ من ذلك. ومع هذا فكان بعضهم يصلي خلف بعض مثل ما كان أبو حنيفة وأصحابه والشافعي وغيرهم يصلون خلف أئمة أهل المدينة من المالكية وإن كانوا لا يقرؤون البسملة لا سرا ولا جهرًا وصلى أبو يوسف خلف الرشيد وقد احتج وأفناه مالك بأنه لا يتوضأ فصلّى خلفه أبو يوسف ولم يُعَذِّبْ، وكان أحمد بن

(١) في نسخة وقد كان في الصحابة والتابعين ومن بعدهم من يقرأ البسملة

حنبل يرى الوضوء من الحجامة والرعاف قليل له فان كان الامام قد خرج منه الدم ولم يتوضأ  
تصلي خلفه يقال كيف لا أصلي خلف سعيد بن المسيب ومالك \* وبالجملة فهذه المسائل لها  
صورتان (احدهما) ان لا يعرف المأموم أن امامه فعل ما يبطل الصلاة فهنا يصلي المأموم خلفه  
باتفاق السلف والأئمة الاربعة وغيرهم وليس في هذا خلاف ، تقدم وانما خالف بعض المتعصبين  
من المتأخرين فزعم ان الصلاة خلف الحنفي لا تصح وان أتى بالواجبات لانه أداه وهو لا يعتقد  
وجوبها وقائل هذا القول الى ان يستتاب كما يستتاب أهل البدع أخرج منه الى ان يعتقد  
بمخلافه فانه مازال المسلمون على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه يصلي بعضهم ببعض  
وأكثر الأئمة لا يميزون بين المفروض والمسنون بل يصلون الصلاة الشرعية ولو كان العلم  
بهذا واجبا لبطلت صلوات أكثر المسلمين ولم يمكن الاحتياط فان كثيرا من ذلك فيه نزاع  
وأدلة ذلك خفية وأكثر ما يمكن المتدين أن يحتاط من الخلاف وهو لا يجزم بأحد القولين  
فان كان الجزم بأحدهما واجبا فأكثر الخلق لا يمكنهم الجزم بذلك وهذا القائل نفسه ليس معه  
الا تقليد بعض الفقهاء ولو طول بأدلة شرعية تدل على صحة قول امامه دون غيره لعجز عن  
ذلك ولهذا لا يمتد بخلاف مثل هذا فانه ليس من الاجتهاد (الصورة الثانية) أن يتيقن المأموم  
ان الامام فعل ما لا يسوغ عنده مثل أن يمس ذكره أو النساء لشهوة أو يحتجم أو يقتصد أو يتقيأ  
ثم يصلي بلا وضوء فهذه الصورة فيها نزاع مشهور فأحد القولين لا تصح صلاة المأموم لانه  
يعتقد بطلان صلاة امامه كما قال ذلك من قاله من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد \* والقول  
الثاني تصح صلاة المأموم وهو قول جمهور السلف وهو مذهب مالك وهو القول الآخر في  
مذهب الشافعي وأحمد بل وأبي حنيفة وأكثر نصوص أحمد على هذا ، وهذا هو الصواب  
لما ثبت في الصحيح وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يصلون لكم فان أصابوا فلكم ولم  
وان أخطوا فلكم وعليهم . فقد بين صلى الله عليه وسلم أن خطأ الامام لا ينعدي الى المأموم ولأن  
المأموم يعتقد أن ما فعله الامام سائغ له وأنه لا اثم عليه فيما فعل فانه مجتهد أو مقلد مجتهد وهو  
يعلم أن هذا قد غفر الله له خطأه فهو يعتقد صحة صلاته وأنه لا يأثم اذا لم يعد بها بل بحكم بمثل  
هذا لم يجز له نقض حكمه بل كان ينفذه ، واذا كان الامام قد فعل باجتهاده ولا يكلف الله نفسا  
إلا وسعها والمأموم قد فعل ماوجب عليه كانت صلاة كل منهما صحيحة وكان كل منهما قد أدى

ما يجب عليه وقد حصلت موافقة الامام في الافعال الظاهرة . وقول القائل ان المأموم يعتقد بطلان صلاة الامام خطأ . منه فان المأموم يعتقد أن الامام فعل ماوجب عليه وأن الله قد غفر له ما أخطأ فيه وأن لا تبطل صلاته لاجل ذلك . ولو اخطأ الامام والمأموم فسلم الامام خطأ واعتقد المأموم جواز متابعتة فسلم كما سلم المسلمون خاف النبي صلى الله عليه وسلم لما سلم من اثنتين سهوا مع علمهم بأنه إنما صلى ركعتين وكما لو صلى خمسا سهوا فصلوا خلفه خمسا كما صلى الصحابة خلف النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى بهم خمسا فتابعوه مع علمهم بأنه صلى خمسا لاعتقادهم جواز ذلك فانه تصح صلاة المأموم في هذه الحال فكيف اذا كان الخطي هو الامام وحده وقد اتفقوا كلهم على ان الامام لو سلم خطأ لم تبطل صلاة المأموم اذا لم يتابعه ولو صلى خمسا لم تبطل صلاة المأموم اذا لم يتابعه فدل ذلك على أن ما فعله الامام خطأ لا يلزم فيه بطلان صلاة المأموم والله أعلم \*

في آخر بعض أجزاء الفتاوى بخط بعض أفاضل نجد مانعه رأيت منسوباً للشيخ تقي الدين بخط الشيخ سايان بن الشيخ عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب غفر الله لهم ماصورته يجوز للرجل أن يصلي الصلوات الخمس والجمعة وغير ذلك خلف من لم يعلم منه بدعة ولا فسقا باتفاق الأئمة الاربعة وغيرهم . وليس من شرط الاتهام أن يعلم المأموم اعتقاد امامه ولا يمتحنه فيقول ماذا تعتقد بل يصلي بخلف مستور الحال . ولو صلى خلف من يعلم أنه فاسق أو مبتدع ففي صحة صلاته قولان في مذهب أحمد ومالك . ومذهب الشافعي وأبي حنيفة الصحة . وقول القائل لا أسلم مالى الا لمن أعرف مراده لا أصلي خلف من لا أعرفه كما لا أسلم مالى الا لمن أعرفه كلام جاهل لم يقله أحد من الأئمة فان المال اذا أودعته المجهول قد يخونه وقد يضيعه . وأما الامام فلو أخطأ أو نسي لم يؤخذ بذلك المأموم كما في البخاري وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أئمتكم يصلون لكم ولهم فان أصابوا فلكم ولهم وإن أخطؤا فلكم وعليهم فجعل خطأ الامام على نفسه دونهم وقد صلى عمر وغيره من الصحابة رضى الله عنهم وهو جنب ناسيا فأعاد ولم يأمر المأمومين بالاعادة وهذا مذهب الجمهور . وكذلك لو فعل الامام ما يسوغ عنده وهو عند المأموم يبطل الصلاة مثل أن يتقصد ويصلي ولا يتوضأ أو يمس ذكره أو يترك البسملة وهو يعتقد أن صلاته تسح والمأموم يعتقد أنها لا تصح فجمهور العلماء

على صحة صلاة المأموم. ولو قدر أن الامام صلى بلا وضوء منه: لداً والمأموم لم يعلم حتى مات لم يطلبه الله بذلك ولم يكن عليه إثم بالاتفاق بخلاف ما اذا علم أنه يصلي بلا وضوء فليس له أن يصلي خلفه فان هذا ليس بمصل بل لاعب ولو علم بعد الصلاة انه صلى بلا وضوء، ففي الاعادة نزاع \* ولو علم المأموم أن الامام مبتدع يدعرو الى بدعته أو فاسق ظاهر الفسق وهو الامام الراتب الذي لا يمكن الصلاة الا خلفه فان المأموم يصلي خلفه عند عامة السلف والخلف ولهذا قالوا في المقائيد إنه يصلي الجمعة والعيد خلف كل امام فان الصلاة في جماعة خير من صلاة الرجل وحده وان كان الامام فاسقاً هذا مذهب جماهير العلماء بل الجماعة واجبة على الأعيان في ظاهر مذهب أحمد \* ومن ترك الجمعة والجماعة خلف الامام الفاجر فهو مبتدع عند الامام وأحد وغيره من أئمة السنة كما ذكره في رسالة عبدوس \* والصحيح أنه لا يعيد فان الصحابة كانوا يصلون الجمعة والجماعة خلف الأئمة الفجار كما كان ابن عمر يصلي خلف الحجاج وابن مسعود وغيرهم يصلون خلف الوليد بن عقبة حتى انه صلى بهم مرة الصبح أربعاً ثم قال أزيدكم فقال ابن مسعود ما زلنا معك من منذ اليوم في زيادة ولهذا رفعوه الى عثمان \* وفي صحيح البخاري أن عثمان رضي الله عنه لما حُصر صلى بالناس شحصى فسأل سائل عثمان فقال انك امام عامة وهذا يصلي بالناس امام فتنة فقال يا ابن أخي ان الصلاة من أحسن ما يعمل الناس فاذا أحسنوا فأحسن معهم فاذا أساءوا فاجتنب أساءتهم ومثل هذا كثير والفاسق والمبتدع صلاته في نفسه صحيحة أو سقيمة<sup>(١)</sup> **مسئلة** في رجل تفقه في مذهب من المذاهب الاربعة وتبصر فيه واشتغل بعده بالحديث فرأى أحاديث صحيحة لا يعلم لها ناسخاً ولا مخصصاً ولا معارضاً وذلك المذهب مخالف لها هل يجوز له العمل بذلك المذهب أو يجب عليه الرجوع الى العمل بالأحاديث ومخالفة مذهبه **الجواب** الحمد لله \* قد ثبت بالكتاب والسنة والاجماع أن الله سبحانه وتعالى فرض على الخلق طاعته وطاعة رسوله ولم يوجب على هذه الامة طاعة أحد بعينه في كل ما يأمر به وينهى عنه الا رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كان صديق الامة وأفضلها بعد نبيها يقول أطيعوني ما أطعت الله فاذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم . واتفقوا كلهم على انه ليس أحد معصوماً في كل ما يأمر به وينهى عنه الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولهذا قال غير واحد من الأئمة

(١) هذا آخر ما وجدته بخط بعض افاضل نجد منسوباً لشيخ الاسلام كجاءت عليه اول المسألة كتبه مصححه

كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهؤلاء الأئمة  
الاربعة رضى الله عنهم قد نهوا الناس عن تقليد من في كل ما يقولونه وذلك هو الواجب عليهم  
فقال أبو خنيفة هذا رأيي فمن جاء برأى خير منه قبلناه ولهذا لما حج أفضل أصحابه أبو يوسف  
أتى مالكا فسأله عن مسألة الصاع وصدقة الخضر اوات ومسألة الأجناس فأخبره مالك بما  
يدل على السنة في ذلك فقال رجعت الى قولك يا أبا عبد الله ولو رأى صاحبي ما رأيت لرجع  
كما رجعت الى قولك يا أبا عبد الله . ومالك كان يقول إنما أنا بشر أصيب وأخطئ فأعرضوا  
قولى على الكتاب والسنة أو كلاما هذا معناه . والشافعي كان يقول اذا صح الحديث فأضربوا  
بقولى الخاطئ واذا رأيت الحجة موضوعة على الطريق فمضى قولى . وفي مختصر المزني لما ذكر  
أنه اختصر من مذهب الشافعي لمن أراد معرفة مذهبه قال مع إعلاميه تنبيه عن تقليد وتقليد  
غيره من العلماء . والامام أحمد كان يقول لا تقلدني ولا تقلد مالكا ولا الشافعي ولا الثوري وتعلم  
كما تعلمنا فكان يقول<sup>(١)</sup> من قلده علم الرجل ان يقلد دينه الرجال فقال لا تقلد دينك الرجال فانهم  
لن يسلموا من أن يغلطوا \* وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من يرد  
الله به خيرا يفقهه في الدين ولازم ذلك أن من لم يفقه الله في الدين لم يرد به خيرا فيكون  
التفقه في الدين فرضا . والفقه في الدين معرفة الاحكام الشرعية بأدلتها السمعية فمن لم يعرف  
ذلك لم يكن متفقا في الدين لكن من الناس من قد يعجز عن معرفة الأدلة التفصيلية في جميع  
أموره فيسقط عنه ما يعجز عن معرفته لا كل ما يعجز عنه من التفقه ويلزم ما يقدر عليه . وأما  
القادر على الاستدلال فليل محرم عليه التقليد مطلقا وقيل يجوز مطلقا وقيل يجوز عند الحاجة  
كما اذا ضاق الوقت عن الاستدلال وهذا القول أعدل . والاجتهاد ليس هو أمرا واحدا  
لا يقبل التجزى والاقسام بل قد يكون الرجل مجتهدا في فن أو باب أو مسألة دون فن وباب  
ومسألة وكل أحد فاجتهاده بحسب وسعه \* فمن نظر في مسألة تنازع العلماء فيها ورأى مع  
أحد القولين نصوصا لم يعلم لها معارضا بعد نظر مثله فهو بين أمرين إما ان يتبع قول  
القائل الآخر لمجرد كونه الامام الذي اشتغل على مذهبه ومثل هذا ليس بحجة شرعية بل

(١) قوله فكان يقول كذا بالاصل ولعل الصواب وكان يقول لمن قلده حرام على الرجل أن يقلد

دينه الرجال . وقال لا تقلد الخ كتبه مصححه

مجرد عادة يعارضها عادة غيره اشتغاله على مذهب امام آخر وإما ان يتبع القول الذي ترجح في نظره بالنصوص الدالة عليه وحينئذ فتكون موافقته لامام يقاوم ذلك الامام وتبقى النصوص سالمة في حقه عن المعارض بالعمل فهذا هو الذي يصلح . وانما تنزلنا هذا النزول لانه قد يقال إن نظر هذا قاصر وليس اجتهاده قائما في هذه المسئلة لضعف آلة الاجتهاد في حقه . أما اذا قدر على الاجتهاد التام الذي يعتقد معه أن القول الآخر ليس معه ما يدفع به النص فهذا يجب عليه اتباع النصوص وان لم يفعل كان متبعا للظن وما تهوى الانفس وكان من أكبر العصاة لله ولرسوله . بخلاف من قد يقول قد يكون للقول الآخر حجة راجحة على هذا النص وأنا لا أعلمها فهذا يقال له قد قال الله تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم والذي تستطيعه من العلم والفقه في هذه المسئلة قد ذلك على أن هذا القول هو الراجح فعليك أن تتبع ذلك ثم ان تبين لك فيما بعد أن للنص معارضا راجحا كان حكمك في ذلك حكم المجتهد المستقل اذا تغير اجتهاده وانتقال الانسان من قول الى قول لاجل ما تبين له من الحق هو محمود فيه بخلاف إصراره على قول لا حجة معه عليه وترك القول الذي توضحت حجته أو الانتقال عن قول الى قول لمجرد عادة واتباع هوى فهذا مذموم . واذا كان الامام المقلد قد سمع الحديث وتركه لاسيما اذا كان قد رواه أيضا فقل هذا وحده لا يكون عذرا في ترك النص فقد بينا فيما كتبناه في (رفع الملام عن الأئمة الاعلام) نحو عشرين عذرا للأئمة في ترك العمل ببعض الحديث وبيننا أنهم يعدون في الترك لتلك الأعداء وأما نحن فعدوون في تركنا لهذا القول . فمن ترك الحديث لاعتقاده أن ظاهر القرآن يخالفه وإن نص الحديث الصحيح مقدم على الظواهر ومقدم على القياس والعمل لم يكن عذر ذلك الرجل عذرا في حقه فان ظهور المدارك الشرعية للأذهان وخفاءها عنها أمر لا ينضبط طرفاه لاسيما اذا كان اتارك للحديث معتقدا أنه قد ترك العمل به المهاجرون والانصار من أهل المدينة النبوية وغيرها الذين يقال انهم لا يتركون الحديث الا لاعتقادهم أنه منسوخ أو معارض براجح وقد بلغ من بعده أن المهاجرين والانصار لم يتركوه بل عمل به طائفة منهم أو من سمعه منهم ونحو ذلك مما يقدح في هذا المعارض للنص . واذا قيل لهذا المستهدى المسترشد أنت أعلم أم الامام الفلاني كانت هذه معارضة فاسدة لان الامام الفلاني قد خالفه في هذه المسئلة

من هو نظيره من الائمة الى نسبة<sup>(١)</sup> أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي ومعاذ ونحوهم من الائمة وغيرهم فكما أن هؤلاء الصحابة بعضهم لبعض أكفاء في موارد النزاع وإذا تنازعوا في شيء ردوا ما تنازعوا فيه الى الله والرسول وإن كان بعضهم قد يكون أعلم في مواضع آخر فكذلك موارد النزاع بين الائمة وقد ترك الناس قول عمر وابن مسعود في مسألة تيمم الجنب وأخذوا بقول من هو دونهما كأبي موسى الاشعري وغيره لما احتج بالكتاب والسنة وتركوا قول عمر في دية الاصابع وأخذوا بقول معاوية لما كان معه السنة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذه وهذه سواء وقد كان بعض الناس يناظر ابن عباس في المتعة فقال له قال أبو بكر وعمر فقال ابن عباس يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقولون قال أبو بكر وعمر . وكذلك ابن عمر لما سأله عنها فأمر بها فعارضوا بقول عمر فتبين لهم أن عمر لم يرد ما يقولونه فألحوا عليه فقال لهم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبعوا أم أمر عمر مع علم الناس أن أبا بكر وعمر أعلمهم من فوق ابن عمر وابن عباس ولو فتح هذا الباب لوجب أن يمرض عن أمر الله ورسوله ويبقى كل امام في أتباعه بمنزلة النبي صلى الله عليه وسلم في أمته وهذا تبديل للدين يشبه ما عاب الله به النصاري في قوله ( اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الها واحدا لا إله الا هو سبحانه عما يشركون ) \*

﴿سئل﴾ الشيخ تقي الدين رحمه الله عليه ما تقول السادة العلماء أئمة الدين . رضى الله عنهم أجمعين في رجل سئل أين مذهبك فقال محمدى أتبع كتاب الله وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم فقيل له ينبغي لكل مؤمن أن يتبع مذهباً ومن لا مذهب له فهو شيطان فقال أين كان مذهب أبي بكر الصديق والخلفاء بعده رضى الله عنهم فقيل له لا ينبغي لك الا أن تتبع مذهباً من هذه المذاهب فأبهم المصيب \* أفتونا مأجورين \*

﴿فأجاب﴾ الحمد لله \* انما يجب على الناس طاعة الله ورسوله وهؤلاء أولو الامر الذين امر الله بطاعتهم في قوله ( أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم ) انما يجب طاعتهم تبعاً لطاعة الله ورسوله لا استقلالاً ثم قال ( فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم

(١) قوله الى نسبة الخ كذا بالأصل ولعل الصواب ونسبة هؤلاء الائمة نسبة أبي بكر الخ اهـ مصححه



تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً ) وإذا نزلت بالمسلم نازلة فانه يستفتى من اعتقد أنه يفتيه بشرع الله ورسوله من أي مذهب كان . ولا يجب على أحد من المسلمين تقليد شخص بعينه من العلماء في كل ما يقول . ولا يجب على أحد من المسلمين التزام مذهب شخص معين غير الرسول صلى الله عليه وسلم في كل ما يوجهه ويخبر به بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله صلى الله عليه وسلم . واتباع الشخص لمذهب شخص بعينه لمجزئه عن معرفة الشرع من غير جهته انما هو مما يسوغ له ليس هو مما يجب على كل أحد اذا أمكنه معرفة الشرع بغير ذلك الطريق بل كل أحد عليه أن يتق الله ما استطاع ويطلب علم ما أمر الله به ورسوله فيفعل المأمور . ويترك المحذور . والله أعلم \*

﴿سئل﴾ هل يقلد الشافعي حنفياً وعكس ذلك في الصلاة الوترية وفي جمع المظراً أم لا ؟  
 ﴿أجاب﴾ الحمد لله نعم يجوز للحنفي وغيره أن يقلد من يجوز الجمع من المظراً لا سيما وهذا مذهب جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد وقد كان عبد الله بن عمر يجمع مع ولادة الأمور بالمدينة اذا جمعوا في المظراً \* وليس على أحد من الناس ان يقلد رجلاً بعينه في كل ما يأمر به وينهى عنه ويستحبه الا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما زال المسلمون يستفتون علماء المسلمين فيقلدون تارة وهذا وتارة هذا فاذا كان المقلد يقلد في مسألة يراها أصلح في دينه أو القول بها أرجح أو نحو ذلك جاز هذا باتفاق جماهير علماء المسلمين . لم يحرم ذلك لا أبو حنيفة ولا مالك ولا الشافعي ولا أحمد . وكذلك الوتر وغيره ينبئ للمأموم أن يتبع فيه إمامه فإن كنت كنت معه وان لم تقنت لم تقنت وإن صلى بثلاث ركعات موصولة فعل ذلك وان فصل فصل أيضاً . ومن الناس من يختار للمأموم أن يصل اذا فصل امامه والا اول أصح والله أعلم \*

﴿سئل﴾ سيدنا وشيخنا عن مسائل وهي ما يقول سيدنا فيمن يخرج من بيته ناولاً الطهارة أو الصلاة هل يحتاج الى تجديد نية غير هذه عند فعل الطهارة أو الصلاة أم لا . وهل التلفظ بالنية سنة أم لا . واذا دخل وقت الصلاة وهو جنب ويخشى ان اشتغل بفعل الصلاة يفوته الوقت فهل يباح له التيمم أم لا . واذا سافر انسان سفراً مقدار ثلاثة أيام أو ثلاثة فراسخ هل يباح له الجمع والقصر أم لا . واذا قلد الشخص لبعض العلماء في مسائل الاجتهاد فهل يشكر عليه ويهجر أم لا . واذا اراد انسان أن يسجد في الصلاة يتأخر خطوتين هل يكره ذلك أم لا .

وإذا نظر الرجل الى جميع بدن امرأته ولمسه حتى الفرج عليه شيء أم لا \*  
(وما يقول سيدنا) في جماعة يسبحون الله ويحمدونه ويكبرونه هل ذلك سنة أم مكروه  
وربما في الجماعة من يتقل بالتطويل من غير ضرورة \*

(وما يقول سيدنا) فيمن يجهر بالقراءة والناس يصلون في المسجد السنة أو التحية فيحصل  
لهم بقراءته جهرا أذى فهل يكره جهرا هذا بالقراءة أم لا \*

(وما يقول سيدنا) في صائم رمضان هل يشتر كل يوم الى نية أم لا . وما معنى قول بعض  
العلماء هذا الحديث ضعيف أو ليس بصحيح . وإذا كان في المسئلة روايتان أو وجهان فهل يباح  
للإنسان أن يقلد أحدهما أم كيف الاعتماد في ذلك \*

(وما يقول سيدنا) في النساء إذا لبسوا نساجتهم بعجين أو لباب وبين ذلك للمشتري  
هل يجوز له ذلك أم لا . وإذا لم يبين للمشتري ذلك فهل يحرم على المدلس ثمن ذلك أم لا .  
أفتونا مأجورين رضي الله عنكم \*

(فاجاب) الحمد لله رب العالمين \* سئل الامام أحمد عن رجل يخرج من بيته للصلاة هل  
ينوي حين الصلاة فقال قد نوي حين خرج ولهذا قال أكابر أصحابه كالخرفي وغيره يجوز  
تقديم النية على التكبير من حين يدخل وقت الصلاة وإذا كان مستحضراً للنية الى حين الصلاة  
اجزاء ذلك باتفاق العلماء فان النية لا يجب التلفظ بها باتفاق العلماء ومعلوم في العادة أن من كبر  
للصلاة لا بد أن يقصد الصلاة . وإذا علم أنه يصلي الظهر نوى الظهر فتى علم ما يريد فعله نواه  
بالضرورة ولكن اذا لم يعلم أو نسي شئت عنه النية وهذا نادر \* والتلفظ بالنية في استحبابه  
قولان في مذهب أحمد وغيره والمنصوص عنه أنه لا يستحب التلفظ بالنية . قال أبو داود قلت  
لأحمد يقول المصلي قبل التكبير شيئا قال لا \*

﴿فصل﴾ وإذا دخل وقت الصلاة وهو مستيقظ والماء بعيد منه يخاف أن طلبه أن تقوته الصلاة  
أو كان الوقت باردا يخاف أن سخته أو ذهب الى الحمام فأتت الصلاة فانه يصلي بالتيمم في مذهب  
أحمد وجهور العلماء . وان استيقظ آخر الوقت وخاف أن تطهر طلعت الشمس فانه يصلي هنا  
بالوضوء بعد طلوع الشمس فان عند جمهور العلماء اختلافا كاحدى الروايتين عن مالك فانه هنا إنما  
خوطف بالصلاة بعد استيقاظه . ومن نام عن صلاة صلاها اذا استيقظ . وكان ذلك وقتها في حقه \*

فصل ٤ وأما الجمع والقصر في السفر القصير ففيه ثلاثة أقوال بل أربعة بل خمسة في مذهب أحمد (أجدها) أنه لا يباح لا الجمع ولا القصر (والثاني) يباح الجمع دون القصر (والثالث) يباح الجمع بعرفة ومزدلفة خاصة للمكي وإن كان سفره قصيرا (والرابع) يباح الجمع والقصر بعرفة ومزدلفة (والخامس) يباح ذلك مطلقا والذي يجمع للسفر هل يباح له الجمع مطلقا أولا يباح إلا إذا كان مسافرا فيه روايتان عن أحمد مقيما أو مسافرا ولهذا نص أحمد على أنه يجمع إذا كان له شغل قال القاضي أبو يعلى كل عذر يبيح ترك الجمعة والجماعة يبيح الجمع ولهذا يجمع للمطر والوحل وللريح الشديدة الباردة في ظاهر مذهب الإمام أحمد ويجمع المريض والمستحاضة والمرضع فإذا جد السير بالمسافر جمع سواء كان سفره طويلا أو قصيرا كما مضت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع الناس بعرفة ومزدلفة المكي وغير المكي مع أن أهل مكة سفرهم قصير وكذلك جمع صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه الراشدون بعرفة ومزدلفة ومتى قصروا يقصر خلفهم أهل مكة وغير أهل مكة وعرفة من مكة يريد أربعة فراسخ ولهذا قال مالك وبعض أصحاب أحمد كآبي الخطاب في العبادات الخمس أن أهل مكة يقصرون بعرفة ومزدلفة وهذا القول هو الصواب وإن كان المنصوص عن الأئمة الثلاثة بخلافه أحمد والشافعي وأبي حنيفة ولهذا قال طائفة أخرى من أصحاب أحمد وغيرهم إنه يقصر في السفر الطويل والقصير لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوقت للقصر مسافة ولا وقتا وقد قصر خلفه أهل مكة بعرفة ومزدلفة وهذا قول كثير من السلف والخلف وهو أصح الأقوال في الدليل ولكن لا بد أن يكون ذلك مما يعنى العرف سفرًا مثل أن يتزود له ويبرز للعسكراء فأما إذا كان في مثل دمشق وهو ينتقل من قرأها الشجرية من قرية إلى قرية كما ينتقل من الصالحية إلى دمشق فهذا ليس بمسافر كما أن مدينة النبي صلى الله عليه وسلم كانت بمنزلة القرى المتقاربة عند كل قوم نخيلهم ومقابرهم ومساجدهم قباء وغير قباء ولم يكن خروج الخارج إلى قباء سفرًا ولهذا لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يقصرون في مثل ذلك فإن الله تعالى قال (ومن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة) لجميع الأبنية تدخل في مسمى المدينة وما خرج عن أهلها فهو من الأعراب أهل العمود . والمنتقل من المدينة من ناحية إلى ناحية ليس بمسافر ولا يقصر الصلاة ولكن هذه مسائل اجتهد فن فعل منها بقول بعض العلماء لم ينكر عليه ولم يهجر . وهكذا اختلفوا في الجمع

والقصر هل يشترط له نية فالجمهور لا يشترطون النية كمالك وأبي حنيفة وهو أحد القولين في مذهب أحمد وهو مقتضى نصوصه (والثاني) تشترط كقول الشافعي وكثير من أصحاب أحمد التزقي وغيره والاول أظهر ومن عمل بأحد القولين لم ينكر عليه

﴿فصل﴾ وأما التأخر حين السجود فليس بسنة ولا ينبغي فعل ذلك الا اذا كان الموضع ضيقاً فيتأخر ليتمكن من السجود \*

﴿فصل﴾ ولا يحرم على الرجل النظر الى شيء من بدن امرأته ولا لبسه لكن يكره النظر الى الفرج وقيل لا يكره وقيل لا يكره الا عند الوطء \*

﴿فصل﴾ والتسبيح والتكبير عقب الصلاة مستحب ليس بواجب ومن اراد أن يقوم قبل ذلك فله ذلك ولا ينكر عليه. وليس لمن اراد فعل المستحب ان يتركه ولكن ينبغي للمأموم ان لا يقوم حتى ينصرف الامام أي ينتقل عن القبلة ولا ينبغي للامام أن يقعد بعد السلام مستقبل القبلة إلا مقدار ما استغفر ثلاثاً ويقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام. واذا انتقل الامام فن اراد أن يقوم قام ومن أحب ان يقعد يذكر الله فعل ذلك \*

﴿فصل﴾ وليس لأحد أن يجهر بالقراءة لا في صلاة ولا في غير صلاة إذا كان غيره يصلي في المسجد وهو يؤذيههم بجهره بل قد خرج النبي صلى الله عليه وسلم على الناس وهم يصلون في رمضان ويجهرون بالقراءة فقال أيها الناس كلهم يناجي ربه فلا يجهر بعضهم على بعض في القراءة ﴿فصل﴾ وكل من علم إن غداً من رمضان وهو يريد صومه فقد نوى صومه سواء تلفظ بالنية أو لم تلفظ وهذا فعل عامة المسلمين كلهم ينوى الصيام \* والعالم قد يقول ليس بصحيح أي هذا القول ضعيف في الدليل وان كان قد قاله بعض العلماء \* والحديث الضعيف مثل الذي رواه من ليس بشقة إما لسوء حفظه وإما لعدم عدالته \* واذا كان في المسئلة قولان فإن كان الانسان يظهر له رجحان أحد القولان والا فلهذا بعض العلماء الذين يعتمد عليهم في بيان ارجح القولين

﴿فصل﴾ وبيع المغشوش الذي يعرف قدر غشه اذا عرفت المشتري بذلك ولم يدلسه على غيره جائز كالعاملة بدراهم المغشوشة وأما اذا كان قدره مجهولاً كاللبن الذي يخلط بالماء ولا يقدر قدر الماء فهذا منهى عنه وان علم المشتري أنه مغشوش ومن باع مغشوشاً لم يحرم عليه من الثمن الا مقدار ثمن الغش فعليه أن يعطيه لصاحبه أو يتصدق به عنه ان تعذر رده مثل من يبيع معيباً

مغشوشا بعشرة وقيمته لو كان سألما عشرة وبالعيب قيمته ثمانية فعليه ان عرف المشتري أن يدفع اليه الدرهمين ان اختار والا رد اليه المبيع وأن لم يعرفه تصدق عنه بالدرهمين والله اعلم \*  
 ﴿مسئلة﴾ في حديث عقبه بن عامر قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ بالمعوذات دبر كل صلاة وعن أبي أمامة قال قيل يا رسول الله أي الدعاء أسمع قال جوف الليل الآخر ودبر الصلوات <sup>(١)</sup> المكتوبة. وعن معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيده فقال يا معاذ والله إنني لأحبك فلا تدعن في دبر كل صلاة ان تقول اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك فهذه الاحاديث تدل على أن الدعاء بمعد الخروج من الصلاة سنة . أفوتونا وبسطوا القول في ذلك مأجورين \*

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين \* الاحاديث المعروفة في الصحاح والسنن والمساند تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو في دبر صلاته قبل الخروج منها وكان يأمر أصحابه بذلك ويعلمهم ذلك ولم ينقل أحد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى بالناس يدعو بعد الخروج من الصلاة هو والمأمومون جميعا لافي الفجر ولا في العصر ولا في غيرهما من الصلوات بل قد ثبت عنه أنه كان يستقبل أصحابه ويذكر الله ويعلمهم ذكر الله عقب الخروج من الصلاة \*  
 وفي الصحيح أنه كان قبل ان ينصرف يستغفر ثلاثا ويقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام \* وفي الصحيحين من حديث المغيرة بن شعبة أنه كان يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند \* وفي الصحيح من حديث ابن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يهمل هؤلاء الكلمات لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا حول ولا قوة الا بالله لا اله الا الله ولا نعبد الاياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون \* وفي الصحيح <sup>(٢)</sup> عن ابن عباس أن زفع الناس أصواتهم <sup>(٣)</sup> بالذكر كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم . وفي لفظ كنا نعرف انقضاء صلاته بالتكبير \* والاذكار التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلمها المسلمين عقب الصلاة أنواع (أحدها) انه يسبح ثلاثا وثلاثين ويحمد ثلاثا وثلاثين ويكبر ثلاثا وثلاثين فتلك تسع

(١) في نسخة ودبر الصلاة المكتوبة (٢) في نسخة وفي الصحيحين (٣) في نسخة أن رفع الصوت

وتسعون ويقول تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . رواه مسلم في صحيحه (والثاني) يقولها خمساً وعشرين ويضم إليها لا إله إلا الله وقد رواه مسلم (والثالث) يقول الثلاثة ثلاثاً وثلاثين وهذا على وجهين . أحدهما أن يقول كل واحدة ثلاثاً وثلاثين . والثاني أن يقول كل واحدة إحدى عشرة مرة والثلاث والثلاثون في الحديث المتفق عليه في الصحيحين (والخامس) <sup>(١)</sup> يكبر أربعاً وثلاثين ليمائة (والسادس) يقول الثلاثة عشر آخراً عشراً فهذا هو الذي مضى به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وذلك مناسب لأن المصلي يناجي ربه . فدعاؤه ومبائله أياه وهو يناجي أولي به من مسألته ودعائه بعد انصرافه عنه \* وأما الذكر بعد الانصراف فكما قالت عائشة رضي الله عنها هو مثل مسح المرأة بعد صلاتها فإن الصلاة نور فهي تصقل القلب كما تصقل المرأة ثم الذكر بعد ذلك بمنزلة مسح المرأة وقد قال الله تعالى (فاذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب) قيل اذا فرغت من أشغال الدنيا فانصب في العبادة وإلى ربك فارغب وهذا أشهر القولين . وخرج شريح القاضي على قوم من الحاككة يوم عيد وهم يلعبون فقال ما لكم تلعبون قالوا انا نفرغنا قال وبهذا أمر الفارغ وتلا قوله تعالى (فاذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب) ويناسب هذا قوله تعالى (يا أيها المزمل قم الليل الا قليلا) الى قوله (ان ناشئة الليل هي أشد وطأً واقوم قليلاً إن لك في النهار سبجاً طويلاً) أي ذهاباً ومجيئاً وبالليل تكون فارغاً . وناشئة الليل في أصح القولين إنما تكون بعد النوم يقال نشأ اذا قام بعد النوم فاذا قام بعد النوم كانت مواطاة قلبه للسانه أشد لعدم ما يشغل القلب وزوال أثر حركة النهار بالنوم . وكان قوله أقوم . وقد قيل اذا فرغت من الصلاة فانصب في الدعاء وإلى ربك فارغب . وهذا القول سواء كان صحيحاً أو لم يكن فإنه يمنع الدعاء في آخر الصلاة لاسيما والنبي صلى الله عليه وسلم هو المأمور بهذا فلا بد أن يمتثل ما أمره الله به . ودعاؤه في الصلاة المنقول عنه في الصحيح وغيره إنما كان قبل الخروج من الصلاة وقد قال لأصحابه في الحديث الصحيح اذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع . يقول اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال \* وفي حديث ابن مسعود الصحيح لما ذكر

(١) كذا بأصلين ولعله لم ينون هنا بعنوان الرابع وفي الآتي بالخامس لاشتغال الثالث على وجهين فتأمل اهـ مصححه

التشهد قال ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه وقد روت عائشة وغيرها دعاءه في صلاته بالليل وأنه كان قبل الخروج من الصلاة . فقول من قال اذا فرغت من الصلاة فالنصب في الدعاء يشبه قول من قال في حديث ابن مسعود لما ذكر التشهد فاذا فعلت ذلك فقد قضيت صلاتك فان شئت أن تقوم قم وان شئت أن تقعد فاقعد . وهذه الزيادة سواء كانت من كلام النبي صلى الله عليه وسلم أو من كلام من أدرجها في حديث ابن مسعود . كما يقول ذلك من ذكره من أئمة الحديث ففيها أن قائل ذلك جعل ذلك قضاء للصلاة فهكذا جعله هذا المفسر فراغا من الصلاة مع أن تفسير قوله (فاذا فرغت فانصب) أي فرغت من الصلاة قول ضعيف فان قوله اذا فرغت مطلق ولأن الفراغ ان أريد به الفراغ من العبادة فالدعاء أيضا عبادة وان أريد به الفراغ من أشغال الدنيا بالصلاة فليس كذلك \* يوضح ذلك أنه لا نزاع بين المسلمين أن الصلاة يدعي فيها كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو فيها فقد ثبت عنه في الصحيح أنه كان يقول في دعاء الاستفتاح اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقني من خطيائي كما تقي الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد وأنه كان يقول اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت . أنت ربي وأنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت واهدني لأحسن الأخلاق فإنه لا يهدي لأحسنها إلا أنت واصرف عني سيئها فإنه لا يصرف عني سيئها إلا أنت \* وثبت عنه في الصحيح أنه كان يدعو اذا رفع رأسه من الركوع وثبت عنه الدعاء في الركوع والسجود سواء كان في النفل أو في الفرض وتواتر عنه الدعاء آخر الصلاة . وفي الصحيحين ان أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال يا رسول الله علمني دعاء أدعوه به في صلاتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمي انك أنت الغفور الرحيم فاذا كان الدعاء مشروعا في الصلاة لاسيما في آخرها فكيف يقول اذا فرغت من الصلاة فالنصب في الدعاء والذي فرغ منه هو نظير الذي أمر به فهو في الصلاة كان ناصبا في الدعاء لا فراغا . ثم انه لم يقل مسلم إن الدعاء بعد الخروج من الصلاة يكون أوكد وأقوى منه في الصلاة ثم لو كان قوله (فانصب) في الدعاء لم يحتج الى قوله (والى ربك فارغب) فإنه قد علم أن الدعاء انما يكون لله . فلم انه أمره بشيئين أن يجتهد في العبادة عند فراغه من أشغاله وان تكون رغبته الى ربه لا الى غيره كما

في قوله (اياك نعبد واياك نستعين) فقوله اياك نعبد موافق لقوله فانصب . وقوله واياك نستعين موافق لقوله والى ربك فارغب ومثله قوله (فاعبده وتوكل عليه) وقوله (هو ربى لا اله الا هو عليه توكلت واليه متاب) وقول شعيب عليه السلام (عليه توكلت واليه أنيب) ومنه الذي يروى عند دخول المسجد اللهم اجعلنى من أوجه من توجه اليك وأقرب من تقرب اليك وأفضل من سألك ورغب اليك والآخر الآخر واليك الرغبة<sup>(١)</sup> والعمل وذلك ان دعاء الله المذكور في القرآن نوعان دعاء عبادة ودعاء مسألة ورغبة فقوله (فانصب والى ربك فارغب) يجمع نوعى دعاء الله قال تعالى (وأنه لما قام عبد الله يدعوه كادوا يكونون عليه لبدا) وقال تعالى (ومن يدع مع الله الها آخر لا برهان له به فانما حسابه عند ربه) الآية ونظائره كثيرة \* وأما لفظ دبر الصلاة فقد يراد به آخر جزء منه وقد يراد به ما يلي آخر جزء منه كما في دبر الانسان فانه آخر جزء منه ومثله لفظ العقب قد يراد به الجزء المؤخر من الشيء كعقب الانسان وقد يراد به ما يلي ذلك . فلدعاء المذكور في دبر الصلاة إما ان يراد به آخر جزء منها ليوافق بقية الاحاديث أو يراد به ما يلي آخرها ويكون ذلك مابعد التشهد كما سعى ذلك قضاء للصلاة وفراغها حيث لم يبق الا السلام المنافى للصلاة بحيث لو فعله عمداً فى الصلاة بطلت صلاته ولا تبطل سائر الأذكار المشروعة فى الصلاة أو يكون مطلقاً أو مجزئاً . وبكل حال فلا يجوز أن يخص به مابعد السلام<sup>(٢)</sup> لان عامة الادعية المأثورة كانت قبل ذلك ولا يجوز ان يشرع سنة بلفظ مجمل يخالف السنة المتواترة بالاتفاق الصريحة والناس لهم فى هذه فيما بعد السلام ثلاثة أحوال منهم من لا يرى قعود الامام مستقبل المأموم لا بذكر ولا دعاء ولا غير ذلك وحجتهم ما يروى عن السلف انهم كانوا يكرهون للامام أن يستديم استقبال القبلة بعد السلام فظنوا ان ذلك يوجب قيامه من مكانه ولم يعلموا أن انصرافه مستقبل المأمومين بوجهه كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل يحصل هذا المقصود وهذا يفعله من يفعله من أصحاب ممالك . ومنهم من يرى دعاء الامام والمأموم بعد السلام ثم منهم من يرى ذلك فى الصلوات الخمس ومنهم من يراه فى صلاة الفجر والعصر كما ذكر ذلك من ذكره من أصحاب الشافعى وأحمد وغيرهم وليس مع هؤلاء بذلك سنة وانما

(١) فى نسخة وهى رواية الرغباء بالمد والفتح كالعماء من الرغبة (٢) كذا بأصلين من هذه المسألة ولا يخفى أن الأنسب أن يخص بما بعد السلام اه مصححه



غايتهم التمسك بلفظ يحمل أو بقياس كقول بعضهم ما بعد الفجر والعصر ليس بوقت صلاة فيستحب فيه الدعاء ومن المعلوم أن ما تقدمت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة الصحيحة بل المتواترة لا يحتاج فيه إلى جمل ولا إلى قياس \* وأما قول عقبة بن عامر أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن اقرأ بالمعوذات دبر كل صلاة فهذا بعد الخروج منها \* وأما حديث أبي أمانة قيل يا رسول الله أي الدعاء اسمع قال جوف الليل الأخير ودبر الصلوات<sup>(١)</sup> المكتوبة فهذا يجب أن لا يخص ما بعد السلام بل لا بد أن يتناول ما قبل السلام. وإن قيل إنه يعم ما قبل السلام وما بعده لکن ذلك لا يستلزم أن يكون دعاء الامام والمأموم جميعاً بعد السلام سنة كما لا يلزم مثل ذلك قبل السلام بل إذا دعا كل واحد وحده بعد السلام فهذا لا يخالف السنة. وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل لا تدعن في دبر كل صلاة أن تقول اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك يتناول ما قبل السلام. وإذا تناول ما بعده أيضاً كما تقدم فإن معاذاً كان يصلي اماماً يقومه كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي اماماً وقد بعثه إلى اليمن معاً لهم فلما كان هذا مشروعا للامام والمأموم مجتمعين على ذلك كدعاء القنوت لكان يقول اللهم أعنا على ذكرك وشكرك فلما ذكره بصيغة الافراد علم أنه لا يشرع للامام والمأموم ذلك بصيغة الجمع \* ومما يوضح ذلك ما في الصحيح عن البراء بن عازب قال كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم أحببنا أن نكون عن يمينه يقبل علينا بوجهه قال فسمعت يقول رب قني عذابك يوم تبعث عبادك أو يوم تجمع عبادك فهذا فيه دعاؤه صلى الله عليه وسلم بصيغة الافراد كما في حديث معاذ وكلاهما امام وفيه أنه كان يستقبل المأمومين وأنه لا يدعو بصيغة الجمع وقد ذكر حديث معاذ بعض من صنف في الاحكام في الادعية في الصلاة قبل السلام موافقة لسائر الاحاديث كما في مسلم والسنن الثلاثة عن ابي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليتعوذ بالله من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال \* وفي مسلم وغيره عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن يقول اللهم اني اعوذ بك من عذاب جهنم واعوذ بك من عذاب القبر واعوذ بك من فتنة المحيا والممات واعوذ بك من فتنة المسيح الدجال \* وفي السنن أنه قال رسول الله

(١) في نسخة ودبر الصلاة

صلى الله عليه وسلم لرجل مات قول في الصلاة قال أنشهد ثم أقول اللهم اني أسألك الجنة واعوذ بك من النار أما والله ما أحسن دندنتك<sup>(١)</sup> ولا دندنة معاذ فقال صلى الله عليه وسلم حولهما<sup>(٢)</sup> دندن رواه ابو داود وابو جاتم في صحيحه. وظاهر هذا أن دندنتهما ايضا بعد التشهد في الصلاة ليكون نظير ما قاله \* وعن شداد بن أوس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في صلاته اللهم اني أسألك الثبات في الامر والعزيمة على الرشد وأسألك شكر نعمتك وحسن عبادتك وأسألك قلبا سليما ولسانا صادقا وأسألك من خير ما تعلم واعوذ بك من شر ما تعلم وأستغفر لك لما تعلم رواه النسائي \* وفي الصحيحين من عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو في الصلاة اللهم اني اعوذ بك من عذاب القبر واعوذ بك من فتنة المسيح الدجال واعوذ بك من فتنة المحيا والممات اللهم اني اعوذ بك من المغرم والمائم فقال له قائل ما اكبر ماتستعيز يا رسول الله من المغرم قال ان الرجل اذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف \* قال المصنف في الاحكام والظاهر ان هذا يدل على انه كان بعد التشهد \* يدل عليه حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بعد التشهد اللهم اني اعوذ بك من عذاب جهنم واعوذ بك من عذاب القبر واعوذ بك من فتنة المحيا والممات واعوذ بك من فتنة المسيح الدجال. وقد تقدم حديث ابن عباس الذي في الصحيحين أنه كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن وحديث ابي هريرة وأنه يقال بعد التشهد وقد روى في لفظ الدبر ما رواه البخاري وغيره عن سعد بن ابي وقاص أنه كان يعلم بني هذيل الكلمات كما يعلم المعلم الغلمان الكتابة ويقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ بهن دبر الصلاة اللهم اني اعوذ بك من البخل واعوذ بك من الجبن واعوذ بك أن أُرذل الى اُرذل العمر واعوذ بك من فتنة الدنيا واعوذ بك من عذاب القبر \* وفي النسائي عن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في دبر الصلاة اللهم اني اعوذ بك من الكفر والفقر وعذاب القبر \* وفي النسائي ايضا عن عائشة رضي الله عنها قالت دخلت علي امرأة من اليهود فقالت إن عذاب القبر من البول فقلت كذبت فقالت بلى انا لنقرض منه الجلود والثوب نخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الصلاة وقد ارتفعت أصواتنا فقال ما هذا فأخبرته بما قالت قال صدقت فما

(١) الدندنة أن يتكلم الرجل بالكلام تسمع نغمته ولا يفهم وهو أرفع من الهينة قليلا اه نهاية

(٢) أي حول الجبة والتار أي في طلب الاولى والعود من الثانية اه مصححه

صلى بعد يومئذ ألا قال في دبر الصلاة اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل أجزني من جز النار وعذاب القبر \* قال المصنف في الاحكام والظاهر ان المراد بدبر الصلاة في الاحاديث الثلاثة قبل السلام توفيقاً بينه وبين ما تقدم من حديث ابن عباس وابي هريرة (قلت) وهذا الذي قاله صحيح فان هذا الحديث في الصحيح من حديث عائشة رضى الله عنها أن يهودية دخلت عليها فذكرت عذاب القبر فقالت لها اعاذك الله من عذاب القبر فسألت عائشة رضى الله عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عذاب القبر فقال نعم عذاب القبر حق قالت عائشة فما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد صلى صلاة الا تعوذ من عذاب القبر والاحاديث في هذا الباب يوافق بعضها بعضاً وشين ما تقدم والله اعلم \*

مسئلة فيما يشته على الطالب للعبادة من جهة الافضلية مما اختلف فيه الائمة من المسائل التي أذكرها وهي أيها افضل في صلاة الجهر ترك الجهر بالبسلة او الجهر بها . وأيها افضل المداومة على القنوت في صلاة الفجر ام تركه ام فعله أحياناً بحسب المصلحة وكذلك في الوتر . وأيها افضل طول الصلاة ومناسبة أبعاضها في السكينة والكيفية او تخفيفها بحسب ما اعتاده المؤمنون في هذه الازمنة . وأيها افضل المداومة على الوضوء ام ترك المداومة . وأيها افضل مع قصر الصلاة في السفر مداومة الجمع ام فعله أحياناً بحسب الحاجة . وهل قيام الليل كله بدعة ام سنة أم قيام بعضه افضل من قيامه كله . وكذلك سرد الصوم افضل ام صوم بعض الايام وإفطار بعضها وفي المواصلة ايضاً . وهل لبس الخشن وأكله دائماً افضل ام لا . وأيها افضل فعل السنن الرواتب في السفر ام تركها ام فعل البعض دون البعض . وكذلك التطوع بالنوافل في السفر . وأيها افضل الصوم في السفر ام الفطر . وأيها افضل للجنب أن ينام على وضوء ام يكره له النوم على غير وضوء ام لا . وهل يجوز له النوم في المسجد اذا توضأ ام لا من غير عذر واذا لم يجد ماء او تعذر عليه استعماله لمرض او يخاف من الضرر من شدة البرد وأمثال ذلك فهل يتيمم ام لا . وهل يقوم التيمم مقام الوضوء فيما ذكر ام لا . وأيها افضل في اغناء هلال رمضان الصوم ام الفطر ام تأخير بينهما أم يستحب فعل احدهما . وهل ماواظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم في جميع افعاله واحواله واقواله وحركاته وسكناته وفي شأنه كله من العبادات والعادات هل المواظبة على ذلك كله سنة في حق احد من الامة ام يختلف بحسب اختلاف المراتب والراتين . وأيها افضل للسالك الدلالة

ام الخلطة . واذ اقدر احدهما فهل يكون ذلك على الاطلاق أم وقتا دون وقت . وإيما افضل ترك السبب مع الجمع على الله ام السبب مع التفرقة اذا لم يمكن الا احدهما واذا قدر احدهما فهل يكون ذلك مطلقا في سائر الاوقات أم لا \* أفتونا مأجورين

(الجواب) الحمد لله \* هذه المسائل التي يقع فيها النزاع مما يتعلق بصفات العبادات أربعة أقسام \*

(منها) ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل كل واحد من الامرين وانفقت الامة على ان من فعل أحدهما لم يأثم بذلك لكن قد يتنازعون في الافضل وهو بمنزلة القراءات الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم التي اتفق الناس على جواز القراءة بأي قراءة شاء منها كالقراءات المشهورة بين المسلمين فهذه يقرأ المسلم بما شاء منها وان اختار بعضها لسبب من الاسباب . ومن هذا الباب الاستفتاحات المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقولها في قيام الليل وأنواع الادعية التي كان يدعو بها في صلاته في آخر التشهد فهذه الانواع الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم كلها سائغة باتفاق المسلمين لكن ما أمر به من ذلك افضل لنا بما فعله ولم يأمر به \* وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال اذا بعد أحدكم في التشهد فليستعذ بالله من أربع يقول اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال فالدعاء بهذا افضل من الدعاء بقوله اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أنت أعلم به مني . أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله الا أنت . وهذا أيضا قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول في آخر صلاته لكن الاول أمر به . وما تنازع العلماء في وجوبه فهو أوكد مما لم يأمر به ولم يتنازع العلماء في وجوبه وكذلك الدعاء الذي كان يكرره كثيرا كقوله ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار أوكد مما ليس كذلك \*

(القسم الثاني) ما اتفق العلماء على انه اذا فدل كلا من الامرين كانت عبادته صحيحة ولا يؤثم عليه لكن يتنازعون في الافضل وفيما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله . ومسألة القنوت في الفجر والوتر والجمهر بالبسملة وصفة الاستعاذة ونحوها من هذا الباب فانهم متفقون على ان من جهز بالبسملة صحت صلاته ومن خافت صحت صلاته وعلى أن من قنت في الفجر

صحت صلاته ومن لم يقنت فيها صحت صلاته وكذلك القنوت في الوتر وانما تنازعوا في وجوب قراءة البسملة وجمهورهم على أن قراءتها لا تجب وتنازعوا أيضا في استحباب قراءتها وجمهورهم على أن قراءتها مستحبة وتنازعوا فيها إذا ترك الإمام ما يعتقد المأموم وجوبه مثل أن يترك قراءة البسملة والمأموم يعتقد وجوبها أو لم يتركه ولا يتوضأ والمأموم يرى وجوب الوضوء من ذلك أو يصلي في جلود الميتة المدبوغه والمأموم يرى أن الدباغ لا يطهر أو يحتجم ولا يتوضأ والمأموم يرى الوضوء من الحجامه . والصحيح المقطوع به أن صلاة المأموم صحيحة خلف امامه وان كان امامه غطثا في نفس الأمر لما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يصلون لكم فان اصابوا فلكم ولهم وان اخطوا فلكم وعليهم . وكذلك اذا اقتدى المأموم بمن يقنت في الفجر أو الوتر قنت معه سواء قنت قبل الركوع أو بعده . وان كان لا يقنت لم يقنت معه . ولو كان الإمام يرى استحباب شيء والمأمومون لا يستحبونه فتركه لاجل الاتفاق والائتلاف كان قد أحسن . مثال ذلك الوتر فان للعلماء فيه ثلاثة أقوال (أحدها) أنه لا يكون الا بثلاث متصلة كالمنرب كقول من قاله من أهل العراق (والثاني) أنه لا يكون الا ركعة مفصلة عما قبلها كقول من قال ذلك من أهل الحجاز (والثالث) أن الأمرين جائز ان يكما هو ظاهر مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما . وهو الصحيح وان كان هؤلاء يختارون فصله عما قبله فلو كان الإمام يرى الفصل فاختر المأمومون أن يصلي الوتر كالمنرب فوافقهم على ذلك تأييدا لقلوبهم كان قد أحسن كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية انقضت السمكة ولا لصقتها بالارض ولجملت لها باين بابا يدخل الناس منه وبابا يخرجون منه فتركه الا فضل عنده لئلا يذفر الناس . وكذلك لو كان رجل يرى الجهر بالبسملة فأمر بقوم لا يستحبونه أو بالعكس ووافقهم كان قد أحسن وانما تنازعوا في الافضل فهو بحسب ما اعتقدوه من السنة . وطائفة من أهل العراق اعتقدت أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقنت الا شهرا ثم تركه على وجه النسخ له فاعتقدوا أن القنوت في المكتوبات منسوخ . وطائفة من أهل الحجاز اعتقدوا أن النبي صلى الله عليه وسلم ما زال يقنت حتى فارق الدنيا ثم منهم من اعتقد أنه كان يقنت قبل الركوع ومنهم من كان يعتقد أنه كان يقنت بعد الركوع . والصواب هو القول الثالث الذي عليه جمهور أهل الحديث وكثير من أئمة أهل الحجاز وهو الذي ثبت في الصحيحين وغيرهما

أنه صلى الله عليه وسلم قنت بشهراً يدعو على رِئِلٍ وذَكَوَانٍ وَعَصِيَّةٍ ثم ترك هذا القنوت ثم انه بعد ذلك بمدة بمدخير وبعد اسلام أبي هريرة قنت وكان يقول في قنوته اللهم أنج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام والمستضعفين من المؤمنين اللهم اشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف فلو كان قد نسخ القنوت لم يقنت هذه المرة الثانية وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قنت في المغرب وفي الغشاء الآخرة \* وفي السنن انه كان يقنت في الصلوات الخمس وأكثر قنوته كان في الفجر ولم يكن يداوم على القنوت لافي الفجر ولا غيرها بل قد ثبت في الصحيحين عن انس أنه قال لم يقنت بعد الركوع الا شهراً . فالحديث الذي رواه الحاكم وغيره من حديث الربيع بن انس عن انس انه قال ما زل يقنت حتى فارق الدنيا انما في سياقه القنوت قبل الركوع وهذا الحديث لو عارض الحديث الصحيح لم يلتفت اليه فان الربيع بن انس ليس من رجال الصحيح فكيف وهو لم يعارضه وانما معناه أنه كان يطيل القيام في الفجر دائماً قبل الركوع . وأما انه كان يدعو في الفجر دائماً قبل الركوع أو بعده بدعاء يسمع منه أولاً يسمع فهذا باطل قطعاً وكل من تأمل الاحاديث الصحيحة علم هذا بالضرورة وعلم أن هذا لو كان واقعا لنقله الصحابة ولما أهملوا قنوته الراتب المشروع لنا مع انهم نقلوا قنوته الذي لا يشرع بعينه وانما يشرع نظيره فان دعاءه لأولئك المعينين وعلى أولئك المعينين ليس بمشروع باتفاق المسلمين بل انما يشرع نظيره فيشرع أن يقنت عند النوازل يدعو للمؤمنين ويدعو على الكفار في الفجر وفي غيرها من الصلوات وهكذا كان عمر يقنت لما حارب النصارى بدعائه الذي فيه اللهم العن كفره أهل الكتاب الى آخره وكذلك على عليه السلام لما حارب قوماً قنت يدعو عليهم . وينبغي للقانت ان يدعو عند كل نازلة بالدعاء المناسب لتلك النازلة واذا سمي من يدعو لهم من المؤمنين ومن يدعو عليهم من الكافرين المحاربين كان ذلك احسناً \*

وأما قنوت الوتر فلما لماء فيه ثلاثة أقوال . قيل لا يستحب بحال لانه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قنت في الوتر . وقيل بل يستحب في جميع السنة كما ينقل عن ابن مسعود وغيره ولان في السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم علم الحسن بن علي رضي الله عنهما دعاء يدعو به في قنوت الوتر وقيل بل يقنت في النصف الاخير من رمضان كما كان أبي بن كعب يفعل \* وحقيقة الامر أن قنوت الوتر من جنس الدعاء السائغ في الصلاة من شاء فعله ومن شاء تركه كما يخير

الرجل أن يوتر ثلاث أو خمس أو سبع وكما يخير إذا أوتر بثلاث إن شاء فصل وإن شاء وصل وكذلك يخير في دعاء القنوت إن شاء فعله وإن شاء تركه وإذا صلى بهم قيام رمضان فإن قنت في جميع الشهر فقد أحسن وإن قنت في النصف الأخير فقد أحسن وإن لم يقنت بحال فقد أحسن كما أن نفس قيام رمضان لم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم فيه عدداً معيناً بل كان هو صلى الله عليه وسلم لا يزيد في رمضان ولا غيره على ثلاث عشرة ركعة لكن كان يطيل الركعات فلما جمعهم عمر على أبي بن كعب كان يصلي بهم عشرين ركعة ثم يوتر بثلاث وكان يخفف القراءة بقدر ما زاد من الركعات لأن ذلك أخف على المأمومين من تطويل الركعة الواحدة ثم كان طائفة من السلف يقومون بأربعين ركعة ويوترون بثلاث وآخرون قاموا بست وثلاثين وأوتروا بثلاث وهذا كله سائغ فكيفما قام في رمضان من هذه الوجوه فقد أحسن . والافضل يختلف باختلاف احوال المصلين فإن كان فيهم احتمال لطول القيام فالقيام بعشر ركعات وثلاث بعدها كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي لنفسه في رمضان وغيره هو الافضل وإن كانوا لا يحتملونه فالقيام بعشرين هو الافضل وهو الذي يعمل به أكثر المسلمين فإنه وسط بين العشر وبين الأربعين وإن قام بأربعين وغيرها جاز ذلك ولا يكره شيء من ذلك وقد نص على ذلك غير واحد من الأئمة كاحمد وغيره . ومن ظن أن قيام رمضان فيه عدد موقت عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يزداد فيه ولا ينقص منه فقد أخطأ فإذا كانت هذه السعة في نفس عدد القيام فكيف الظن بزيادة القيام لأجل دعاء القنوت أو تركه كل ذلك سائغ حسن وقد ينشط الرجل فيكون الافضل في حقه تطويل العبادة وقد لا ينشط فيكون الافضل في حقه تخفيفها وكانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم معتدلة إذا أطال القيام أطال الركوع والسجود وإذا خفف القيام خفف الركوع والسجود هكذا كان يفعل في المكتوبات وقيام الليل وصلاة الكسوف وغير ذلك \* وقد تنازع الناس هل الافضل طول القيام أم كثرة الركوع والسجود أو كلاهما سواء على ثلاثة أقوال . أصحها أن كليهما سواء فإن القيام اختص بالقراءة وهي افضل من الذكر والدعاء والسجود نفسه افضل من القيام فينبغي أنه إذا طول القيام أن يطيل الركوع والسجود وهذا هو طول القنوت الذي اجاب به النبي صلى الله عليه وسلم لما قيل له أي الصلاة افضل فقال طول القنوت فإن القنوت هو إدامة العبادة سواء كان في حال القيام

أو الركوع أو السجود كما قال تعالى (أمن هو قانت آناء الليل ساجداً وقائماً) فسماء قانتا في حال سجوده كما سماء قانتا في حال قيامه \*

وأما البسملة فلا ريب أنه كان في الصحابة من يجهر بها وفيهم من كان لا يجهر بها بل يقرؤها سرا ولا يقرؤها. والذين كانوا يجرون بها أكثرهم كان يجهر بها نارة ويخافت بها أخرى وهذا لأن الذكر قد تكون السنة المخافتة به ويجهر به لمصلحة راجحة مثل تعليم المأمومين فإنه قد ثبت في الصحيح أن ابن عباس جهر بالفاتحة علي الجنادة ليعلمهم أنها سنة \* وتنازع العلماء في القراءة على الجنادة على ثلاثة أقوال. قيل لا تستحب بخال كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك. وقيل بل يجب فيها القراءة بالفاتحة كما يقوله من يقوله من أصحاب الشافعي وأحمد. وقيل بل قراءة الفاتحة فيها سنة وإن لم يقرأ بل دعا بالقراءة جاز وهذا هو الصواب \* وثبت في الصحيح أن عمر بن الخطاب كان يقول الله أكبر سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك يجهر بذلك مرار كثيرة وافق العلماء على أن الجهر بذلك ليس بسنة رتبة لكن جهر به للتعليم ولذلك نقل عن بعض الصحابة أنه كان يجهر أحيانا بالتموذ فاذا كان من الصحابة من جهر بالاستفتاح والاستعاذة مع اقرار الصحابة له على ذلك فالجهر بالبسملة أولى أن يكون كذلك وإن بشرع الجهر بها أحيانا لمصلحة راجحة لكن لا نزاع بين أهل العلم بالحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجهر بالاستفتاح ولا بالاستعاذة بل قد ثبت في الصحيح أن أبا هريرة قال له يا رسول الله أرايت سكوتك بين التكبير والقراءة ماذا تقول قال أقول اللهم بعد بيني وبين خطاياي كما بعدت بين المشرق والمغرب اللهم تغني من خطاياي كما يتقى الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني من خطاياي بالثلج والماء والبرد \* وفي السنن عنه أنه كان يستعين في الصلاة قبل القراءة. والجهر بالبسملة أقوى من الجهر بالاستعاذة لأنها آية من كتاب الله تعالى وقد تنازع العلماء في وجوبها وإن كانوا قد تنازعوا في وجوب الاستفتاح والاستعاذة وفي ذلك قولان في مذهب أحمد وغيره لكن النزاع في ذلك اضعف من النزاع في وجوب البسملة والقائلون بوجوبها من العلماء افضل أو أكثر لكن لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يجهر بها وليس في الصحاح ولا السنن حديث صحيح صريح بالجهر والاحاديث الصريحة بالجهر كلها ضعيفة بل موضوعة ولهذا صنف الدارقطني مصنفاً في ذلك قيل له هل في ذلك شيء صحيح فقال أما عن النبي صلى الله عليه وسلم



فلا. وأما عن الصحابة فنه صحيح ومنه ضعيف ولو كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بها دائماً لكان الصحابة يتقلون ذلك ولكان الخلفاء يعلمون ذلك ولما كان الناس يحتاجون أن يسألوا أنس ابن مالك بعد انقضاء عصر الخلفاء ولما كان الراشدون ثم خلفاء بني أمية وبني العباس كلهم متفقين على ترك الجهر ولما كان أهل المدينة وهم أعلم أهل المدائن بسنته يشكرون قراءتها بالكلية سرا وجهر! والاحاديث الصحيحة تدل على أنها آية من كتاب الله وليست من الفاتحة ولا غيرها \* وقد تنازع العلماء هل هي آية أو بعض آية من كل سورة أو ليست من القرآن إلا في سورة النمل أو هي آية من كتاب الله حيث كتبت في المصاحف وليست من السورة على ثلاثة أقوال. والقول الثالث هو أوسط الأقوال وفيه تجتمع الأدلة فإن كتابة الصحابة لها في المصاحف دليل على أنها من كتاب الله. وكونهم فصلوها عن السورة التي بعدها دليل على أنها ليست منها وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال نزلت على أنفا سورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم أنا أعطيتك الكوثر إلى آخرها \* وثبت في الصحيح أنه أول ما جاء الملك بالوحي قال اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم فهذا أول ما نزل ولم ينزل قبل ذلك بسم الله الرحمن الرحيم \* وثبت عنه في السنن أنه قال سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له وهي تبارك الذي بيده الملك . وهي ثلاثون آية بدون البسملة \* وثبت عنه في الصحيح أنه قال يقول الله تعالى نسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين نصفها لي و نصفها لعبدي ولعبدي ما سأل فإذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدني عبدي . فإذا قال الرحمن الرحيم قال الله أثني على عبدي . فإذا قال مالك يوم الدين قال الله مجدني عبدي . فإذا قال إياك نعبد وإياك نستعين قال هذه الآية بيني وبين عبدي نصفين ولعبدي ما سأل . فإذا قال العبد اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال الله هؤلاء لعبدي ولعبدي ما سأل . فهذا الحديث صحيح صريح في أنها ليست من الفاتحة ولم يعارضه حديث صحيح صريح . وأجود ما يروى في هذا الباب من الحديث إنما يدل على أنه يقرأ بها في أول الفاتحة لا يدل على أنها منها ولهذا كان القراء منهم من يقرأ بها في أول السورة ومنهم من لا يقرأ بها فدل على أن كلا الأمرين سائغ لكن من قرأ بها كان قد أتى بالفضل وكذلك من كرر قراءتها في أول كل سورة كان قد أحسن ممن ترك

قراءتها لانه قرأ ما كتبه الصحابة في المصاحف فلو قدر أنهم كتبوها على وجه التبرك لكان ينبغي أن تقرأ على وجه التبرك والا فكيف يكتبون في المصحف مالا يشرع قراءته وهم قد جردوا المصحف عما ليس من القرآن حتى أنهم لم يكتبوا التائمين ولا أسماء السور ولا التخميس والتعشير ولا غير ذلك مع أن السنة للمصلي أن يقول عقب الفاتحة آمين فكيف يكتبون مالا يشرع أن يقوله وهم لم يكتبوا ما يشرع أن يقوله المصلي . من غير القرآن فاذا جمع بين الادلة الشرعية دلت على انها من كتاب الله وليست من السورة . والحديث الصحيح عن انس ايس فيه نفي قراءة النبي صلى الله عليه وسلم سرا بل لفظه صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع احدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم او فلم يكونوا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم . ورواية من روى فلم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولا آخرها انما تدل على نفي الجهر لان أنسا لم ينف الا ما علم وهو لا يعلم ما كان يقوله النبي صلى الله عليه وسلم سرا . ولا يمكن ان يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يسكت بل يصل التكبير بالقراءة فانه قد ثبت في الصحيحين ان أبا هريرة قال له أرايت سكوتك بين التكبير والقراءة ماذا تقول . ومن تأول حديث أنس على نفي قراءتها سرا فهو مقابل لقول من قال مراد انس أنهم كانوا يفتحون بفاتحة الكتاب قبل غيرها من السورة وهذا ايضا ضعيف فان هذا من العلم العام الذي مازال الناس يفعلونه وقد كان الحجاج بن يوسف وغيره من الامراء الذين صلى خلفهم انس يقرؤون الفاتحة قبل السورة ولم ينازع في ذلك احد ولا سئل عن ذلك احد لا أنس ولا غيره ولا يحتاج أن يروى انس هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه ومن روى عن انس أنه شك هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بالبسملة او لا يقرؤها فروايته توافق الروايات الصحيحة لان أنسا لم يكن يعلم هل قرأها سرا أم لا وانما نفي الجهر \*

ومن هذا الباب الذي اتفق العلماء على انه يجوز فيه الامر ان فعل الرواتب في السفر فانه من شاء فعلمها ومن شاء تركها باتفاق الأئمة والصلاة التي يجوز فعلها وتركها قد يكون فعلها أحيانا أفضل لحاجة الانسان اليها وقد يكون تركها أفضل اذا كان مشتغلا عن النافلة بما هو أفضل منها لكن النبي صلى الله عليه وسلم في السفر لم يكن يصلي من الرواتب الا ركعتي الفجر والوتر ولما نام عن الفجر صلى السنة والفريضة بعد ما طلعت الشمس وكان يصلي على

راحلتها قبل أي وجه توجه، تبه وبوتر عابها غير انه لا يصلي عليها المكتوبة وهذا كله ثابت في الصحيح \* فأما الصلاة قبل الظهر وبعدها وبعد المغرب فلم ينقل أحد عنه أنه فعل ذلك، في السفر \*

وقد تنازع العلماء في السنن الرواتب مع الفريضة فمنهم من لم يوقت في ذلك شيئا ومنهم من وقت أشياء بأحاديث ضعيفة بل أحاديث يعلم أهل العلم بالحديث أنها موضوعة كمن يوقت ستا قبل الظهر وأربعا بعدها وأربعا قبل العصر وأربعا قبل العشاء وأربعا بعدها ونحو ذلك والصواب في هذا الباب القول بما ثبت في الأحاديث الصحيحة دون ما عارضها وقد ثبت في الصحيح ثلاثة أحاديث . حديث ابن عمر قال حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر . وحديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربعا وهو في الصحيح أيضا وسأله في صحيح مسلم بحديث ابن عمر وهكذا في الصحيح وفي رواية صحيح الترمذي جعلت قبل الظهر ركعتين . وحديث أم حبيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من صلى في يوم وليلة اثنتي عشرة ركعة تطوعا غير فريضة بنى الله له بيتا في الجنة . وقد جاء في السنن تفسيرها أربعا قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر فهذا الحديث الصحيح فيه أنه رغب بقوله في اثنتي عشرة ركعة وفي الحديثين الصحيحين أنه كان يصلي مع المكتوبة إما عشر ركعات وإما اثنتي عشرة ركعة وكان يقوم من الليل إحدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة ركعة فكان مجموع صلاة الفريضة والنافلة في اليوم واللييلة نحو أربعين ركعة . كان يوتر صلاة النهار بالمغرب ويوتر صلاة الليل بوتر الليل \* وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال بين كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة وقال في الثالثة لمن شاء كراهية أن يتخذها الناس سنة \* وثبت في الصحيح أن أصحابه كانوا يصلون بين أذان المغرب وأقامتها ركعتين وهو يراهم ولا ينههم فإذا كان التطوع بين أذان المغرب مشروعا فلأن يكون مشروعا بين أذان العصر والعشاء بطريق الأولى لأن السنة تعجيل المغرب باتفاق الأئمة فدل ذلك على أن الصلاة قبل العصر وقبل المغرب وقبل العشاء من التطوع المشروع وليس هو من السنن الراتبة التي قدرها بقوله ولا

داوم عليها بفعله . ومن ظن انه كان له سنة يصليها قبل العصر قضاها بعد العصر فقد غلط وانما كانت تلك ركعتي الظهر لما فاتته قضاها بعد العصر وما يفعل بعد الظهر فهو قبل العصر ولم يقض بعد العصر الا الركعتين بعد الظهر . والتطوع الم شروع كالصلاة بين الاذانين وكالصلاة وقت الضحى ونحو ذلك هو كسائر التطوعات من الذكر والقراءة والدعاء مما قد يكون مستحبا لمن لا يشتغل عنه بما هو أفضل منه ولا يكون مستحبا لمن اشتغل عنه بما هو أفضل منه والمداومة على القليل أفضل من كثير لا يداوم عليه ولهذا كان عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ديمة واستحب الأئمة ان يكون للرجل عدد من الركعات يقوم بها من الليل لا يتركها فان نشط أطالها وان كسل خففها واذا نام عنها صلى بدلها من النهار كما كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا نام عن صلاة الليل صلى من النهار اثنتي عشرة ركعة وقال من نام عن حربه فقراء ما بين صلاة الفجر الى صلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل . ومن هذا الباب صلاة الضحى فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يداوم عليها باتفاق أهل العلم بسنته ومن زعم من الفقهاء أن ركعتي الضحى كانتا واجبتين عليه فقد غلط والحديث الذي يذكرونه ثلاث هن علي فريضة ولكم تطوع . الوتر والفجر وركعتا الضحى حديث موضوع بل ثبت في حديث صحيح لا معارض له أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي وقت الضحى لسبب عارض لا لاجل الوقت مثل ان ينام من الليل فيصلّي من النهار اثنتي عشرة ركعة ومثل أن يقدم من سفروقت الضحى فيدخل المسجد فيصلّي فيه ومثل ما صلى لما فتح مكة ثمانى ركعات وهذه الصلاة كانوا يسمونها صلاة الفتح وكان من الامراء من يصليها اذا فتح مصرا فان النبي صلى الله عليه وسلم انما صلاها لما فتح مكة ولو كان سببها مجرد الوقت كقيام الليل لم يختص بفتح مكة ولهذا كان من الصحابة من لا يصلي الضحى لكن قد ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة رضى الله عنه قال أوصاني خليلي بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وان أوتر قبل ان انام . وفي رواية لمسلم وركعتي الضحى كل يوم \* وفي صحيح مسلم عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح على كل سلاحي من أحدكم صدقة وكل تسبيحة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليلة صدقة وكل تكبيرة صدقة وأمر بالمعروف صدقة ونهى عن المنكر صدقة ويجزى من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى \* وفي صحيح مسلم عن زيد بن أرقم قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم على

أهل قباء وهم يصلون الضحى فقال صلاة الاوابين اذا مضت الفصال من الضحى . وهذه الاحاديث الصحيحة وأمثالها تبين ان الصلاة وقت الضحى حسنة محبوبة \* بقى أن يقال فهل الافضل المداومة عليها كما في حديث أبي هريرة أو الافضل ترك المداومة اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم هذا مما تنازعوا فيه . والاشبه ان يقال من كان مداوما على قيام الليل أغناه عن المداومة على صلاة الضحى كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ومن كان ينام عن قيام الليل فصلاة الضحى بدل عن قيام الليل \* وفي حديث أبي هريرة انه أوصاه ان يوتر قبل ان ينام وهذا انما يوصى به من لم يكن عادته قيام الليل والا فمن كانت عادته قيام الليل وهو يستيقظ غالبا من الليل قالوتر آخر الليل أفضل له كما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من خشي ان لا يستيقظ آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يستيقظ آخره فليوتر آخره فان صلاة آخر الليل مشهودة وذلك أفضل وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل أي الصلاة أفضل بعد المكتوبة فقال قيام الليل \*

﴿ فصل ﴾ والقسم الثالث ما قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه انه سن الامرين لكن بعض أهل العلم حرم أحد النوعين أو كرهه لكونه لم يبلغه أو تأول الحديث تأويلا ضعيفا والصواب في مثل هذا أن كل ما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمته فهو مسنون لاينهى عن شيء منه وان كان بعضه أفضل من ذلك \*

فمن ذلك أنواع الشهادات فانه قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم تشهد ابن مسعود وثبت عنه في صحيح مسلم تشهد أبي موسى وألفاظه قريبة من ألفاظه وثبت عنه في صحيح مسلم تشهد ابن عباس وفي السنن تشهد ابن عمر وعائشة وجابر وثبت في الموطأ وغيره أن عمر ابن الخطاب علم المسلمين تشهدا على منبر النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن عمر يعلمهم تشهدا يقرؤنه عليه الا وهو مشروع فلهذا كان الصواب عند الأئمة المحققين أن التشهد بكل من هذه جائز لا كراهة فيه ومن قال إن الاينان بالفاظ تشهد ابن مسعود واجب كما قاله بعض أصحاب أحمد فقد أخطأ \*

ومن ذلك الاذان والاقامة فانه قد ثبت في الصحيح عن أنس ان بلالا أمر أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة وثبت في الصحيح انه علم أبا محذورة الاذان والاقامة فرجع في الاذان

وثني الإقامة وفي بعض طرقه أنه كبر في أوله أربعاً كما في السنن وفي بعضها أنه كبر مرتين كما في صحيح مسلم \* وفي السنن أن أذان بلال الذي رواه عبد الله بن زيد ليس فيه ترجيع للأذان ولا ثنية للإقامة فكل واحد من أذان بلال وأبي محذورة سنة فسواء رجع المؤذن في الأذان أو لم يرجع وسواء أفرد الإقامة أو ثناها فقد أحسن واتبع السنة ومن قال إن الترجيع واجب لا بد منه أو إنه مكروه منهي عنه فكلهما مخطيء وكذلك من قال أفراد الإقامة مكروه أو ثنيتها مكروه فقد أخطأ . وأما اختيار أحدهما فهذا من مسائل الاجتهاد كاختيار بعض القراءات على بعض واختيار بعض التشهدات على بعض \*

ومن هذا الباب أنواع صلاة الخوف التي صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك أنواع الاستسقاء فإنه استسقى مرة في مسجده بلا صلاة الاستسقاء ومرة خرج إلى الصحراء فصلى بهم ركعتين وكانوا يستسقون بالدعاء بلا صلاة كما فعل ذلك خلفاؤه فكل ذلك حسن جائز \*

ومن هذا الباب الصوم والفطر للمسافر في رمضان فإن الأئمة الأربعة اتفقوا على جواز الأمرين وذهب طائفة من السلف والخلف إلى أنه لا يجوز إلا الفطر وأنه لو صام لم يجزئه وزعموا أن الأذن لهم في الصوم في السفر منسوخ بقوله ليس من البر الصيام في السفر والصحيح ما عليه الأئمة وليس في هذا الحديث ما ينافي إذنه لهم في الصيام في السفر فإنه نفي أن يكون من البر ولم ينف أن يكون جائزاً مباحاً والفرق يسقط بفعل النوع الجائز المباح إذا أتى بالمأمور به والمراد به كونه في السفر ليس من البر كما لو صام وعطش نفسه بأكل المالح أو صام وضحى للشمس فإنه يقال ليس من البر الصيام في الشمس ولهذا قال - غيان بن عيينة معناه ليس من صام بأبر ممن لم يصم . ففي هذا ما دل على أن الفطر أفضل فإنه آخر الأمرين من النبي صلى الله عليه وسلم فإنه صام أولاً في السفر ثم أفطر فيه . ومن كان يظن أن الصوم في السفر نقص في الدين فهذا مبتدع ضال وإذا صام على هذا الوجه معتقداً وجوب الصوم عليه وتحريم الفطر فقد أمر طائفة من السلف والخلف بالاعادة \* وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أن حمزة وابن عمرو سأله فقال أني رجل أكثر الصوم أفأصوم في السفر فقال إن أفطرت فحسن وإن صمت فلا بأس فإذا فعل الرجل في السفر أيسر الأمرين عليه من تمجيل الصوم أو تأخيره فقد أحسن فإن

الله يريد بنا اليسر ولا يريد بنا العسر . أما اذا كان الصوم في السفر أشق عليه من تأخيرهِ  
فالتأخير أفضل فإن في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله يحب ان يؤخذ برخصه  
كما يكره ان تؤتى معصيته وأخرجه بعضهم إما ابن خزيمة وإما غيره في صحيحه وهذه الصحاح  
مرتبتها دون مرتبة صحيح البخاري ومسلم \*

وأما صوم يوم النعيم اذا حال دون منظر الهلال غيم أو قتر ليلة الثلاثين من شعبان فكان  
في الصحابة من يصومه احتياطاً وكان منهم من يفطر ولم نعلم أحداً منهم أوجب صومه بل الذين  
صاموه إنما صاموه على طريق التحري والاحتياط والآثار المنقولة عنهم صريحة في ذلك كما  
نقل عن عمر وعلى ومعاوية وعبد الله بن عمر وعائشة وغيرهم . والعلماء متنازعون فيه على أقوال  
منهم من نهى عن صومه نهى تحريم أو تنزيه كما يقول ذلك من يقوله من أصحاب مالك والشافعي  
وأحمد . ومنهم من يوجب كما يقول ذلك طائفة من أصحاب أحمد . ومنهم من يشرع فيه الأمرين  
بمنزلة الإمساك اذا غم مطلع الفجر وهذا مذهب أبي حنيفة وهو المنصوص عن أحمد فإنه  
كان يصومه على طريق الاحتياط اتباعاً لابن عمر وغيره لا على طريق الإيجاب كسائر ما يشك  
في وجوبه فإنه يستحب فعله احتياطاً من غير وجوب . واذا صامه الرجل بنية معلقة بأن ينوي  
ان كان من رمضان اجزأه والا فلا يوتين انه من رمضان اجزأه ذلك عند أكثر العلماء وهو  
مذهب أبي حنيفة . وأصح الروايتين عن أحمد وغيره فان النية تتبع العلم فن علم ما يريد فعله نواه  
بغير اختياره وأما اذا لم يعلم الشيء فيمتنع أن يقصده فلا يتصور أن يقصد صوم رمضان جزماً  
من لم يعلم أنه من رمضان . وقد يدخل في هذا الباب القصر في السفر والجمع بين الصلاتين والذي  
مضت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقصر في السفر فلا يصلي الرباعية في  
السفر الا ركعتين وكذلك الشيخان بعده أبو بكر ثم عمر . وما كان يجمع في السفر بين الصلاتين  
الا أحياناً عند الحاجة لم يكن جمعه كقصره بل القصر سنة راتبة والجمع رخصة عارضة فن  
نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رجع في السفر الظهر أو العصر أو العشاء فهذا غلط فإن  
هذا لم ينقله عنه أحد باسناد صحيح ولا ضعيف ولكن روى بعض الناس حديثاً عن عائشة  
أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر يقصر ويتم ويفطر ويصوم فسألته عن  
ذلك فقال أحسنت يا عائشة فتوهم بعض العلماء أنه هو كان الذي يقصر في السفر ويتم وهذا لم

يروى أنه وجد ونفس الحديث المروي في فعلها باطل ولم تكن عائشة ولا أحد غيرها ممن كان مع النبي صلى الله عليه وسلم يصلي إلا كصلاته ولم يصل معه أحد أربعا قط إلا بعرفة ولا بمزدلفة ولا غيرها لا من أهل مكة ولا من غيرهم بل جميع المسلمين كانوا يصلون معه ركعتين وكان يقيم بمكة أيام الموسم يصلي بالناس ركعتين وكذلك بعده أبو بكر ثم عمر ثم عثمان بن عفان في أول خلافته ثم صلى بعد ذلك أربعا لا مور رآها تقتضي ذلك فاختلف الناس عليه فمنهم من وافقه ومنهم من خالفه ولم يجمع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع إلا بعرفة وبمزدلفة خاصة لكنه كان إذا جد به السير في غير ذلك من أسفاره أخر المغرب إلى بعد العشاء ثم صلاهما جميعا ثم أخر الظهر إلى وقت العصر فصلاهما جميعا ولهذا كان الصحيح من قول العلماء إن القصر في السفر يجوز سواء نوى القصر أو لم ينو وكذلك الجمع حيث يجوز له سواء نواه مع الصلاة الأولى أو لم ينو فإن الصحابة لما صلوا خلف النبي صلى الله عليه وسلم عند عرفة الظهر ركعتين ثم العصر ركعتين لم يأمرهم عند افتتاح صلاة الظهر بأن ينووا الجمع ولا كانوا يعلمون أنه يجمع لأنه لم يفعل ذلك في غير سفرته تلك ولا أمر أحدا خلفه لا من أهل مكة ولا غيرهم أن يفرد عنه لا بتربيع الصلاتين ولا بتأخير صلاة العصر بل صلوا معه وقد اتفق العلماء على جواز القصر في السفر واتفقوا أنه الأفضل إلا قولنا شاذ لبعضهم واتفقوا أن فعل كل صلاة في وقتها في السفر أفضل إذا لم يكن هناك سبب يوجب الجمع إلا قولنا شاذ لبعضهم والقصر سببه السفر خاصة لا يجوز في غير السفر وأما الجمع فسببه الحاجة والمذرة فإذا احتاج إليه جمع في السفر التقصير والطويل وكذلك الجمع للمطر ونحوه وللمرض ونحوه ونسب ذلك من الأسباب فإن المقصود به رفع الجرح عن الأمة ولم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جمع في السفر وهو نازل إلا في حديث واحد ولهذا تنازع المجوزون للجمع كمالك والشافعي وأحمد هل يجوز الجمع للمسافر النازل فمنع منه مالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه وجوزوه الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى ومنع أبو حنيفة الجمع إلا بعرفة ومزدلفة ۞

ومن هذا الباب التمتع والإفراد والقرآن في الحج فإن مذهب الأئمة الأربعة وجهود الأئمة جواز الأمور الثلاثة . وذهب طائفة من السلف والخلف إلى أنه لا يجوز إلا التمتع وهو قول ابن عباس ومن وافقه من أهل الحديث والشيعة وكان طائفة من بني أمية ومن أتبعهم



يهون عن المتعة ويعاقبون من تمتع وقد تنازع العلماء في حج النبي صلى الله عليه وسلم هل تمتع فيه أو أفرد أو قرن وتنازعوا أيُّ الثلاثة أفضل فطائفة من أصحاب أحمد تظن أنه تمتع تمتعا حل فيه من إحرامه. وطائفة أخرى تظن أنه أحرم بالعمرة ولم يحرم بالحج حتى طاف وسعى للعمرة. وطائفة من أصحاب مالك والشافعي تظن أنه أفرد الحج واعتبر عقيب ذلك. وطائفة من أصحاب أبي حنيفة تظن أنه قرن قرانا طاف فيه طوافين وسعى فيه سبعين. وطائفة تظن أنه أحرم مطلقا وكل ذلك خطأ لم تروه الصحابة رضوان الله عليهم بل عامة روايات الصحابة متفقة ومن نسبهم الى الاختلاف في ذلك فلا يدم فهمه أحكامهم فان الصحابة نقلوا أن النبي صلى الله عليه وسلم تمتع بالعمرة الى الحج هكذا الذي نقله عامة الصحابة ونقل غير واحد من هؤلاء وغيرهم أنه قرن بين العمرة والحج وأنه أهلّ بهما جميعا كما نقلوا أنه اعتمر مع حجته مع اتفاقهم على أنه لم يعتمر بعد الحج بل لم يعتمر معه من أصحابه بعد الحج الا عائشة لاجل حيضتها \* ولفظ المتمتع في الكتاب والسنة وكلام الصحابة اسم من جمع بين العمرة والحج في أشهر الحج سواء أحرم بهما جميعا أو أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج أو أحرم بالحج بعد تحلله من الحج وهذا هو المتمتع الخاص في عرف المستأخرين وأحرم بالحج بعد قضاء العمرة قبل التحلل منه لكونه ساق الهدى أو مع كونه لم يسقه وهذا قد يسمونه متمتعا المتمتع الخاص وقارنا وقد يقولون لا يدخل في المتمتع الخاص بل هو قارن وما ذكرته من أن القرآن يسمونه تمتعاً جاء مصرحاً به في أحاديث صحيحة وهؤلاء الذين نقلوا أنه تمتع نقل بعضهم أنه أفرد الحج فانه أفراد الحج ويحل من إحرامه لاجل سوقه الهدى فهو لم يتمتع متمتعاً حل فيها من إحرامه فلهذا صار كالفرد من هذا الوجه \* وأما الأفضل لمن قدم في أشهر الحج ولم يسق الهدى فالتحلل من إحرامه بالعمرة أفضل كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه في حجة الوداع فانه أمر كل من لم يسق الهدى بالتمتع ومن ساق الهدى فالقران له أفضل كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن اعتمر في سفره وحج في سفره أو اعتمر قبل أشهر الحج وأقام حتى يحج فهذا الأفراد له أفضل من المتمتع والقران باتفاق الائمة الاربعة \*

(وأما القسم الرابع) فهو ما تنازع العلماء فيه فأوجب أحدهم شيئاً أو استحبه وحرمه الآخر والسنة لا تدل الا على أحد القولين لم تسوغها جميعاً فهذا هو أشكل الأقسام الاربعة. وأما

الثلاثة المتقدمة فالسنة قد سوغت الامرين . وهذا مثل تنازعهم في قراءة الفاتحة خلف الامام  
بحال الجمهور فان للعلماء فيه ثلاثة أقوال . قيل ليس له ان يقرأ حال جهر الامام اذا كان يسمع  
لا بالفاتحة ولا غيرها وهذا قول الجمهور من السلف والخلف وهذا مذهب مالك وأحمد وأبي  
حنيفة وغيرهم وأحد قولي الشافعي . وقيل بل يجوز الامر ان والقراءة أفضل ويروى هذا  
عن الاوزاعي وأهل الشام والليث بن سعد وهو اختيار طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم . وقيل  
بل القراءة واجبة وهو القول الآخر للشافعي وقول الجمهور هو الصحيح فان الله سبحانه قال  
(واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون) قال أحمد أجمع الناس على انها نزلت في  
الصلاة وقد ثبت في الصحيح من حديث أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انما جعل  
الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا واذا قرأ فأنصتوا واذا كبر وركع فكبروا واركعوا فان الامام  
يركع قبلكم ويرفع قبلكم فتلك تلك الحديث الى آخره \* وروى هذا اللفظ من حديث أبي هريرة  
أيضا وذكر مسلم انه ثابت فقد أمر الله ورسوله بالانصات للامام اذا قرأ وجعل النبي صلى الله  
عليه وسلم ذلك من جملة الاتهام به فن لم ينصت له لم يكن قد اثم به ومعلوم ان الامام يجبر لاجل  
المأموم ولهذا يؤمن المأموم على دعائه فاذا لم يستمع لقرائته ضاع جهره ومصلحة متابعة الامام  
مقدمة على مصلحة ما يؤمر به المنفرد ألا ترى أنه لو أدرك الامام في وتر من صلاته فعل كما يفعل  
فيتشهد عقيب الوتر ويسجد بعد التكبير اذا وجده ساجدا كل ذلك لاجل المتابعة فكيف  
لا يستمع لقراءته مع انه بالاستماع يحصل له مصلحة القراءة فان المستمع له مثل أجر القارئ .  
ومما يبين هذا اتفاقهم كلهم على انه لا يقرأ معه فيما زاد على الفاتحة اذا جهر فلو لا أنه يحصل له  
أجر القراءة بالانصاته له لكانت قراءته لنفسه أفضل من استماعه للامام واذا كان يحصل له بالانصات  
أجر القارئ لم يحتج الى قراءته فلا يكون فيها منفعة بل فيها مضرة شغلته عن الاستماع للمأموم به  
وقد تنازعوا اذا لم يسمع الامام لكون الصلاة صلاة مخافتة أو لبعد المأموم أو طرشه أو نحو  
ذلك هل الأولى له أن يقرأ أو يسكت والصحيح أن الأولى له أن يقرأ في هذه المواضع لانه  
لا يستمع قراءة يحصل له بها مقصود القراءة فاذا قرأ لنفسه حصل له أجر القراءة والا بقي  
ساكتا لا قارئ ولا مستمعا ومن سكت غير مستمع ولا قارئ في الصلاة لم يكن مأجورا بذلك  
ولا محمودا بل جميع أفعال الصلاة لا بد فيها من ذكر الله تعالى كالتسبيح والدعاء أو

الاستماع للذكر وادأ قيل بأن الامام يحمل عنه فرض القراءة فقراءته انفسه أكل له وأنفع له وأصلح لقلبه وأرفع له عند زبه والانصات لا يؤثر به الاحال الجهر فاما حال المخافة فليس فيه صوت مسموع حتى ينصت له \*

ومن هذا الباب فعل الصلاة التي لها سبب مثل تحية المسجد بعد الفجر والعصر فن العلماء من يستحب ذلك ومنهم من يكرهه كراهة تجريم والسنة اما أن تستحبه واما أن تكرهه والصحيح قول من استحب ذلك وهو مذهب الشافعي وأحمد في احدى الروايتين اختارها طائفة من أصحابه فان أحاديث النهى عن الصلاة في هذه الاوقات مثل قوله لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس عموم مخصوص خص منها صلاة الجنائز باتفاق المسلمين وخص منها قضاء الفوائت بقوله من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى ركعتي الظهر بعد العصر وقال لارجلين اللذين رأهما لم يصليا بعد الفجر في مسجد الخيف اذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكما نافلة وقد قال يابى عبد مناف لا تمنموا أحداً طاف بهذا البيت وصلى فيه أية ساعة شاء من ليل أو نهار فهذا المنصوص يبين أن ذلك العموم خرجت منه صورة \* أما قوله اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين فهو أمر عام لم يخص منه صورة فلا يجوز تخصيصه بعموم مخصوص بل العموم المحفوظ أولى من العموم المخصوص \* وأيضاً فان الصلاة والامام على المنبر أشد من الصلاة بعد الفجر والعصر وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال اذا دخل أحدكم المسجد والامام يخطب فلا يجلس حتى يصلي ركعتين فلما أمر بالركعتين في وقت هذا النهى فكذلك في وقت ذلك النهى وأولى ولا تـ أحاديث النهى في بعضها لا تتحروا بصلاتكم فهي عن التحري للصلاة ذلك الوقت ولان من العلماء من قال إن النهى فيها نهى تنزيه لا تحريم ومن السلف من جواز التطوع بعد العصر مطلقاً واحتجوا بحديث عائشة لان النهى عن الصلاة انما كان سدا للذريعة إلى التشبه بالكفار وما كان منها عن الذريعة فانه يفعل لاجل المصلحة الراجعة كالصلاة التي لها سبب تقوت بفوات السبب فان لم تفعل فيه والافات المصلحة والتطوع المطلق لا يحتاج الى فعله وفق النهى فان الانسان لا يستغرق الليل والنهار بالصلاة فلم يكن في النهى تقويت مصلحة وفي فعله فيه مفسدة

بخلاف التطوع الذي له سبب يفوت كسجدة التلاوة. وصلاة الكسوف ثم انه اذا جاز ركعتا الطواف مع امكان تأخير الطواف فما يفوت أولى أن يجوز \* وطائفة من أصحابنا يجوزون قضاء السنن الرواتب دون غيرها لتكون النبي صلى الله عليه وسلم قضي ركعتي الظهر وروى عنه انه رخص في قضاء ركعتي الفجر فيقال اذا جاز قضاء السنة الرابعة مع امكان تأخيرها فما يفوت كالكسوف وسجود التلاوة وتحية المسجد أولى أن يجوز بل قد ثبت بالحديث الصحيح قضاء الفريضة في هذا الوقت مع انه قد يستحب تأخير قضاها كما أخر النبي صلى الله عليه وسلم قضاء الفجر لما نام عنها في غزوة خيبر وقال ان هذا واد حضرنا فيه الشيطان فاذا جاز فبعل ما يمكن تأخيره فما لا يمكن ولا يستحب تأخيره أولى . وبسط هذه المسائل لا يمكن في هذا الجواب \*

فصل \* وأما قيام الليل وصيام النهار فالأفضل في ذلك ما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه فضله وقال أفضل القيام قيام داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه وأفضل الصيام صيام داود كان يصوم يوما ويفطر يوما ولا يفتر اذا لاقى وقد ثبت في الصحيح ان عبد الله بن عمر قال لأصوم من النهار ولا أقوم من الليل ولا أقرأ القرآن كل يوم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا تفعل فانك اذا فعلت ذلك هجمت له العين أي غارت ونفيت له النفس أي سئمت ولكن صم من كل شهر ثلاثة أيام فذلك صيامك الدهر يعني الحسنة لمشر أمثالها فقال اني أطيق أفضل من ذلك فما زال يزيده حتى قال صم يوما وافطر يوما قال اني أطيق أفضل من ذلك قال لا أفضل من ذلك وقال له في القراءة اقرأ القرآن في كل شهر فما زال يزيده حتى قال اقرأ في سبع وذكر له ان أفضل القيام قيام داود وقال له ان لنفسك عليك حقا ولا هلاك عليك حقا ولزوجك عليك حقا فأت كل ذي حق حقه فبين له صلى الله عليه وسلم أن المداومة على هذا العمل تغير البدن والنفس والاهل والزور وأفضل الجهاد والعمل الصالح ما كان أطوع للرب وأنفع للعبد فاذا كان يضره ويمنعه ما هو أنفع منه لم يكن ذلك صالحا وقد ثبت في الصحيح ان رجلا قال أحدم أما أنا فأصوم لا أفطر وقال الآخر أما أنا فأقوم لا أنام وقال الآخر أما أنا فلا آكل اللحم وقال الآخر أما أنا فلا أتزوج النساء فقال صلى الله عليه وسلم ما بال رجال يقول أحدم كنت وكنت لكني أصوم وأفطر وأقوم وأنام

وأتزوج النساء وآكل اللحم فن رغب عن سنن فليس مني فين صلى الله عليه وسلم أن مثل هذا الزهد الفاسد والمباداة الفاسدة ليست من سنته فن رغب فيها عن سنته فراها خيراً من سنته فليس منه وقد قال أبي بن كعب عليكم بالسبيل والسنة فانه مامن عبد على السبيل والسنة ذكر الله خاليا فاقشعر جلد من خشية الله الاتحات عنه خطايا كما يتحات الورق اليبس عن الشجر وما من عبد على السبيل والسنة ذكر الله خاليا ففاضت عيناه من خشية الله إلا لم تمسه النار أبداً وان اقتصاداً في سبيل وسنة خير من اجتهاد في خلاف سبيل وسنة فاحرصوا ان تكون اعمالكم ان كانت اجتهاداً أو اقتصاداً على منهاج الانبياء وسنتهم وكذلك قال عبد الله ابن مسعود اقتصاد في سنة خير من اجتهاد في بدعة \*

وقد تنازع العلماء في سرد الصوم اذا أفطر يوم العيدن وأيام منى فاستحب ذلك طائفة من الفقهاء والعباد فرأوا أفضل من صوم يوم وفطر يوم، وطائفة أخرى لم يروه أفضل بل جعلوه سائفاً بلا كراهة وجعلوا صوم شطر الدهر أفضل منه وجعلوا ماورد في ترك صوم الدهر على من صام أيام النهي \* والقول الثالث وهو الصواب قول من جعل ذلك تركاً للأولى أو كره ذلك فان الاحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم كنهيه لعباد الله بن عمرو عن ذلك وقوله من صام الدهر فلا صام ولا أفطر وغيرها صريحة في أن هذا ليس بشروع، ومن حمل ذلك على ان المراد صوم الايام الخمسة فقد غلط فان صوم الدهر لا يراد به صوم خمسة أيام فقط وتلك الخمسة صومها محرم ولو أفطر غيرها فلم ينه عنها لكون ذلك صوماً للدهر ولا يجوز أن ينهى عن صوم أكثر من ثمانية يوم والمراد خمسة بل مثال هذا مثال من قال اتني بكل من في الجامع وأراد به خمسة منهم وأيضاً فانه علل ذلك بانك اذا فعلت ذلك هيجنت له العين ونفثت له النفس وهذا انما يكون في سرد الصوم لاني صوم الخمسة \* وأيضاً فان في الصحيح ان سائلاً سأله عن صوم الدهر فقال من صام الدهر فلا صام ولا أفطر قال فن يصوم يومين ويفطر يوماً فقال ومن يطبق ذلك قال فن يصوم يوماً ويفطر يومين فقال وددت أني طوقت ذلك فقال فن يصوم يوماً ويفطر يوماً فقال ذلك أفضل الصوم فسألوه عن صوم الدهر ثم عن صوم ثلثه ثم عن صوم ثلثه ثم عن صوم شطره \* وأما قوله صيام ثلاثة أيام من كل شهر يعدل صيام الدهر وقوله من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال فكانما صام الدهر - الخمسة بشر أمثالها ونحو ذلك

فؤاده ان من فعل هذا يحصل له أجر صيام الدهر بتضعيف الاجر من غير حصول المفسدة  
 فاذا صام ثلاثة أيام من كل شهر حصل له أجر صوم الدهر بدون شهر رمضان واذا صام  
 رمضان وستا من شوال حصل بالمجموع أجر صوم الدهر وكان القياس ان يكون استقراق  
 الزمان بالصوم عبادة لولا ما في ذلك من المعارض الراجع وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم  
 الراجع وهو اضاعة ما هو أولى من الصوم وحصول المفسدة راجحة فيكون قد فوت مصلحة  
 راجحة واجبة أو مستحبة مع حصول مفسدة راجحة على مصلحة للصوم وقد بين صلى الله  
 الله عليه وسلم حكمة النهي فقال من صام الدهر فلا صام ولا أفطر فانه يصير الصيام له عادة  
 كصيام الليل فلا ينتفع بهذا الصوم ولا يكون صام ولا هو أيضا أفطر. ومن نقل عن الصحابة  
 أنه سهر الصوم فقد ذهب الى أحد هذه الأقوال وكذلك من نقل عنه أنه كان يقوم جميع الليل  
 دائما أو أنه يصلي الصبح بوضوء العشاء الآخرة كذا كذا سنة مع ان كثير من المنقول من ذلك  
 ضعيف وقال عبد الله بن مسعود لاصحابه أنتم أكثر صوما وصلاة من أصحاب محمد وهم كانوا  
 خيرا منكم قالوا لم يا أبا عبد الرحمن قال لانهم كانوا أزهد في الدنيا وأرغب في الآخرة. فأما سرد  
 الصوم بمض العام فهذا قد كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله قد كان يصوم حتى يقول القائل  
 لا يفطر. ويفطر حتى يقول القائل لا يصوم وكذلك قيام بعض الليالي جميعا كالعشر الاخير من  
 رمضان أو قيام غيرها أحيانا فهذا مما جاءت به السنن وقد كان الصحابة يفعلونه ثبت في الصحيح  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل العشر الاخير من رمضان شد المنزر وأيقظ أهله  
 وأحياء ليلة كفه وفي السنن انه قام بآية ليلة حتى أصبح (إن تمضيهم فانهم عبادك وان تنفر لهم  
 فانك أنت العزيز الحكيم) ولكن غالب قيامه كان جوف الليل وكان يصلي بمن حضر عنده  
 كما صلى ليلة بآية عباس وليلة بآية مسعود وليلة بمخيفة بن الحيمان وقد كان أحيانا يقرأ في الركعة  
 بالقرة والنساء وآل همران ثم يركع نحو من قيامه يقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم  
 سبحان ربّي العظيم ويرفع نحو من ركوعه يقول ربّي الحمد لله ويسجد نحو من قيامه  
 يقول سبحان ربّي الاعلى سبحان ربّي الاعلى ويجلس نحو من سجوده يقول ربّي اغفر لي رب  
 اغفر لي ويسجد \*

(وأما الوصال) في الصيام فقد ثبت انه نهى عنه أصحابه ولم يرخص لهم الا في الوصال

الى السحر وأخبر أنه ليس كاحدم وقد كان طائفة من المجتهدين في العبادة يواصلون منهم من يبقى شهرا لا يأكل ولا يشرب ومنهم من يبقى شهرين وأكثر وأقل ولكن كثير من هؤلاء ندم على ما فعل وظهر ذلك في بعضهم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم الخلق بطريق الله وأنصح الخلق لعباد الله وأفضل الخلق وأطوعهم له وأتبعهم لسنة. والاحوال التي تحصل عن اعمال فيها مخالفة السنة أحوال غير محمودة وان كان فيها مكاشفات وفيها تأثيرات فمن كان خيرا بهذا الباب علم أن الاحوال الحاصلة عن عبادات غير مشروعة كالاموال المكسوبة بطريق غير شرعي والمالك الحاصل بطريق غير شرعي فان لم يتدارك الله عبده بتوبة يتبع بها الطريق الشرعية والا كانت تلك الامور سببا لضرر يحصل له ثم قد يكون مجتهدا غخطئا. مغفورا له خطؤه وقد يكون مذنباً ذنباً مغفورا لحسنات ماحية وقد يكون مبتلي بمصائب تكفر عنه وقد يعاقب بسبب تلك الاحوال واذا أصر على ترك ما أمر به من السنة وفعل ما نهى عنه فقد يعاقب بسبب فعل الواجبات حتى قد يصير فاسقا أو داعيا الى بدعة وان أصر على الكبر فقد يخاف عليه أن يسبب الايمان فان البدع لا تزال تخرج الانسان من صغير الى كبير حتى تمخرجه الى الالحاد والزندقة كما وقع هذا لغير واحد ممن كان لهم أحوال من المكاشفات والتأثيرات وقد عرفنا من هذا ما ليس هذا موضع ذكره فالسنة مثال سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق \* قال الزهري كان من مضى من علمائنا يقولون الاعتصام بالسنة نجاة وغاية من يحدله حالا من مكاشفة أو تأثير أعان به الكفار أو الفجار أو استعمله في غير ذلك من منصية فانما ذاك نتيجة عبادات غير شرعية كمن اكتسب أموالا محرمة فلا يكاد ينفقها الا في منصية الله \* والبدع نوعان نوع في الاقوال والاعتقادات ونوع في الافعال والعبادات وهذا الثاني يتضمن الاول كما ان الاول يدعو الى الثاني فالمنتسبون الى العلم والنظر وما يتبع ذلك يخاف عليهم اذا لم يعتصموا بالكتاب والسنة من القسم الاول. والمنتسبون الى العبادة والارادة وما يتبع ذلك يخاف عليهم اذا لم يعتصموا بالكتاب والسنة من القسم الثاني وقد أمرنا الله ان نقول في كل صلاة اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المنضوب عليهم ولا الضالين آمين \* وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون قال سفيان بن عيينة كانوا يقولون من فسد من العلماء فيه شبه من اليهود

ومن فسد من العباد ففيه شبه من النصارى وكان السلف يقولون احذروا فتنة العالم الفاجر والعباد الجاهل فان فتنتهما فتنة لكل . فمتون فطالب العلم ان لم يقتن بطلبه فعلى مايجب عليه وترك مايجرم عليه الاعتصام بالكتاب والسنة والا وقع في الضلال . وأهل الارادة ان لم يقتن بإرادتهم طلب العلم الواجب عليهم الاعتصام بالكتاب والسنة والا وقعوا في الضلال والبنى ولو اعتصم رجل بالعلم الشرعى من غير عمل بالواجب كان باغيا واذا اعتصم بالعبادة الشرعية من غير عمل بالواجب كان ضالا والضلال سمة النصارى والبنى سمة اليهود مع ان كلا من الامتين فيها الضلال والبنى ولهذا تجد من انحرف عن الشريعة في الامر والنهى من أهل الارادة والعبادة والسلوك والطريق ينتهون الى الفناء الذى لا يميزون فيه بين المأمور والمحذور فيكونون فيه متبعين أهواءهم وانما الفناء الشرعى أن يفنى بعبادة الله عن عباده ماسواه وبطاعته عن طاعة ماسواه وبخوفه عن خوف ماسواه وهذا هو اخلاص الدين لله وعبادته وحده لا شريك له وهو دين الاسلام الذى أرسل الله به الرسل وأنزل به الكتب وتجد أيضا من انحرف عن الشريعة من الجبر والنفي والاثبات من أهل العلم والنظر والكلام والبحث ينتهى أمرهم الى الشك والحيرة كما ينتهي الاولون الى الشطح والطامات فهؤلاء لا يصدقون بالحق وأولئك يصدقون بالباطل وانما يتحقق الدين بتصديق الرسول في كل ما أخبر وطاعته في كل ما أمر باطنا وظاهرا من المعارف والاحوال القلبية وفي الاقوال والاعمال الظاهرة . ومن عظم مطلق السهر والجوع وأمر بهما مطلقا فهو مخطئ بل المحمود السهر الشرعى والجوع الشرعى فالسهر الشرعى كما تقدم من صلاة أو ذكر أو قراءة أو كتابة علم أو نظر فيه أو درسه أو غير ذلك من العبادات والافضل يتنوع بتنوع الناس فبعض العلماء يقول كتابة الحديث أفضل من صلاة النافذة وبعض الشيوخ يقول ركعتان أصليهما بالليل حيث لا يرانى أحد أفضل من كتابة مائة حديث وآخر من الأئمة يقول بل الافضل فعل هذا وهذا والافضل يتنوع بتنوع أحوال الناس فن الاعمال ما يكون جنسه أفضل ثم يكون تارة مرجوحا أو منهيها كالصلاة فانها أفضل من قراءة القرآن وقراءة القرآن أفضل من الذكر والذكر أفضل من الدعاء ثم الصلاة في أوقات النهي كما بعد الفجر والمصر ووقت الخطبة منهي عنها والاشتغال حينئذ إما بقراءة أو ذكر أو دعاء أو استماع افضل من ذلك وكذلك قراءة القرآن أفضل من الذكر ثم الذكر في الركوع والسجود هو المشروع



دون قراءة القرآن وكذلك الدعاء في آخر الصلاة هو المشروع دون القراءة والذكر وقد يكون الشخص يصلح دينه على العمل المفضول دون الافضل فيكون أفضل في حقه كما ان الحج في حق النساء أفضل من الجهاد ومن الناس من تكون القراءة أنفع له من الصلاة ومنهم من يكون الذكر أنفع له من القراءة ومنهم من يكون اجتهاده في الدعاء لكمال ضرورته أفضل له من ذكر هو فيه غافل والشخص الواحد يكون تارة هذا أفضل له وتارة هذا أفضل له وبمعرفة حال كل شخص شخص وبيان الافضل له لا يمكن ذكره في كتاب بل لابد من هداية يهدي الله بها عبده الى ما هو أصح وما صدق الله عبد الا يصلح له \* وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قام من الليل يقول اللهم رب جبريل وميكائيل واسرافيل فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدني لما اختلف فيه من الحق باذنك إنك تهدي من تشاء الى صراط مستقيم \*

﴿ فصل ﴾ وأما الاكل واللباس فخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم وكان خلقه في الأكل انه يأكل ما تيسر اذا اشتهاه ولا يرد موجوداً ولا يتكاف مفقوداً فكان ان حضر خبز ولحم أكله وان حضر فاكهة وخبز ولحم أكله وان حضر تمر وحده أو خبز وحده أكله وان حضر حلوا أو عسل طعمه أيضاً وكان أحب الشراب اليه الحلو البارد وكان يأكل القثاء بالرطب فلم يكن اذا حضر لوان من الطعام يقول لا آكل لوني ولا يمتنع من طعام لما فيه من اللذة والحلاوة وكان أحيانا يمضي الشهران والثلاثة لا يوقد في بيته نار ولا يأكلون الا التمر والماء وأحيانا يربط على بطنه الحجر من الجوع وكان لا يمسب طعاما فان اشتهاه أكله والا تركه وأكل على ما تئذته لحم ضب فامتنع من أكله وقال إنه ليس بحرام ولكن لم يكن بأرض قومي فاجدني أعافه \* وكذلك اللباس كان يلبس القميص والعمامة ويلبس الازار والرداء ويلبس الجبة والفروج وكان يلبس من القطن والصوف وغير ذلك لبس في السفر جبة صوف وكان يلبس مما يجلب من اليمن وغيرها وغالب ذلك مصنوع من القطن وكانوا يلبسون من قباطي مصر وهي منسوجة من الكتان فسنته في ذلك تقتضي أن يلبس الرجل ويطعم مما يسره الله ببلده من الطعام واللباس وهذا يتنوع بتنوع الامصار وقد كان اجتمع طائفة من أصحابه على الامتناع من أكل اللحم ونحوه وعلى الامتناع من تزوج النساء فانزل الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا

طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين وكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا واتقوا الله الذي أنتم به مؤمنون) وفي الصحيحين عنه أنه بلغه أن رجلا قال أحدهم أما أنا فأصوم لا أفطر وقال الآخر أما أنا فأقوم لا أنام وقال الآخر أما أنا فلا أتزوج النساء وقال الآخر أما أنا فلا أكل اللحم فقال لكني أصوم وأفطر وأقوم وأنام وأتزوج النساء وآكل اللحم فن رغب عن سنتي فليس مني وقد قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون) فأمر بأكل الطيبات والشكر لله فن حرم الطيبات كان معتديا ومن لم يشكر كان مفرطا مضيعا لحق الله \* وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله يرضى عن العبد أن يأكل الأكلة فيحمده عليها ويشرب الشربة فيحمده عليها \* وفي الترمذي وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الطاعم الشاكر بمنزلة الصائم الصابر . فهذه الطريق التي كان عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم هي أعدل الطرق وأقومها . والانحراف عنها الى وجهين قوم يسرفون في تناول الشهوات مع إعراضهم عن القيام بالواجبات وقد قال تعالى (وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين) وقال تعالى (فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا) وقوم يحرمون الطيبات ويتدعون رهبانية لم يشرعها الله تعالى ولا رهبانية في الاسلام وقد قال تعالى (لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين) وقال تعالى (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا إني بما تعملون عليم) \* وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال تعالى (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا) وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم) ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أخضر يمد يده الى السماء يارب يارب ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وغذي بالحرام فإني يستجاب لذلك وكل حلال طيب وكل طيب حلال فان الله أحل لنا الطيبات وحرم علينا الخبائث لكن جهة كونه نافعا لذينا<sup>(١)</sup> والله حرم علينا كل ما يضرنا وأباح لنا كل ما ينفعنا بخلاف أهل الكتاب فإنه يظلم منهم حرم عليهم طيبات أحلت لهم فحرم عليهم طيبات عتوبة لهم وإن محمدا صلى الله عليه وسلم لم يحرم علينا شيئا من الطيبات والناس ينتزع أحوالهم في الطعام واللباس والجوع والشبع والشخص الواحد

(١) قوله لكن جهة كونه نافعا لذينا كذا بالأصل الذي بأيدينا فليحذر اه مصححه

يتنوع حاله ولكن خير الاعمال ما كان لله أطوع ولصاحبه أنفع وقد يكون ذلك أيسر المعلنين وقد يكون أشدهما فليس كل شديد فاضلا ولا كل يسير مفضولا بل الشرع اذا أمر بشديد فأتا بما أمر به لما فيه من المنفعة لا مجرد تعذيب النفس كالجهاد الذي قال فيه تعالى (كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم) والحج هو الجهاد الصغير ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها في العمرة أجرك على قدر نصبك وقال تعالى في الجهاد (ذلك بانهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل الله ولا يوطئون موطئا يغيظ الكفار ولا ينالون من عدو نيلا إلا كتب لهم به عمل صالح ان الله لا يضيع أجر المحسنين) \*

وأما مجرد تعذيب النفس والبدن من غير منفعة راجحة فليس هذا مشروعا لنا بل أمرنا الله بما ينفعنا ونهانا عما يضرنا وقد قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين وقال لمعاذ وأبي موسى لما بعثهما الى اليمن يسرا ولا تسرا وبشرا ولا تنفرا وقال هذا الدين يسر ولن يشاد الدين أحد الا غلبه فاستمعينوا بالقدوة والروحة وثى من الدجلة والقصد القصد تلبثوا وروى عنه انه قال أحب الدين الى الله الخفيفة السمحة فالانسان اذا اصابه في الجهاد والحج أو غير ذلك حر أو برد أو جوع ونحو ذلك فهو بما يحمد عليه قال الله تعالى (وقالوا لا تنفروا في الحر قل نار جهنم أشد حرا لو كانوا يفقهون) وكذلك قال صلى الله عليه وسلم الكفارات اسباغ الوضوء على المسكاره وكثرة الخطا الى المساجد وانتظار الصلاة بعد الصلاة فذلكم الرباط فذلكم الرباط \* وأما مجرد بروز الانسان للحر والبرد بلا منفعة شرعية واحتفاؤه وكشف رأسه ونحو ذلك مما يظن بعض الناس أنه من مجاهدة النفس فهذا اذا لم يكن فيه منفعة الانسان وطاعة لله فلا خير فيه بل قد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قائما في الشمس فقال ما هذا قالوا هذا أبو اسرائيل نذر أن يقوم في الشمس ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم فقال مروءة فليجلس وليستظل وليتكلم وليتم صومه ولهذا نهى عن الصمت الدائم بل المشروع ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت فالتكلم بالخير خير من السكوت عنه والسكوت عن الشر خير من التكلم به \*

﴿فصل﴾ والجنب يستحب له الوضوء اذا اراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يعاود الوضوء لكن يكره له النوم اذا لم يتوضأ فإنه قد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل هل يرقد أحداً وهو جنب فقال نعم اذا توضأ للصلاة \* ويستحب الوضوء عند النوم لكل أحد فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل اذا أخذت مضجعت فتوضأ وضوأك للصلاة ثم قل اللهم اني أسلمت نفسي إليك ووجهت وجهي إليك وفوضت أمري إليك وألجأت ظهري إليك رغبة ورهبة إليك لا ملجأ ولا منجأ منك الا إليك آمنت بكتابتك الذي أنزلت ونبيك الذي أرسلت \* وليس للجنب أن يلبث في المسجد لكن اذا توضأ جاز له اللبث فيه عند أحمد وغيره واستدل بما ذكره بإسناده عن هشام بن سعد أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يتوضئون وهم جنب ثم يجلسون في المسجد ويتحدثون وهذا لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر الجنب بالوضوء عند النوم وقد جاء في بعض الاحاديث كراهة أن تقبض روحه وهو نائم فلا تشهد الملائكة جنازته فان في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تدخل الملائكة بيتاً فيه جنب وهذا مناسب لتهيئه عن اللبث في المسجد فان المساجد بيوت الملائكة كما نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل الثوم والبصل عند دخول المسجد وقل ان الملائكة تتأذى بما يتأذى منه بنو آدم فلما أمر النبي صلى الله عليه وسلم الجنب بالوضوء عند النوم دل ذلك على ان الوضوء يرفع الجنابة التليطة وتبقى مرتبة بين المحدث وبين الجنب لم يرخص له فيها يرخص فيه للمحدث من القراءة ولم يمنع مما يمنع منه الجنب من اللبث في المسجد فإنه اذا كان وضوءه عند النوم يقتضى شهود الملائكة له دل على ان الملائكة تدخل المسكن الذي هو فيه اذا توضأ ولهذا يجوز الشافعي وأحمد للجنب المرور في المسجد بخلاف قراءة القرآن فان الأئمة الأربعة متفقون على منعه من ذلك فلم أن منعه من القرآن أعظم من منعه من المسجد وقد تنازع العلماء في منع الكفار من دخول المسجد والمسلمون خير من الكفار ولو كانوا جنباً فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يبي هزيمة لما لقيه وهو جنب فأنخنس منه فاغتنسل ثم أتاه فقال أين كنت قال اني كنت جنباً فذكرهت ان أجالسك الا على طهارة فقال سبحان الله ان المؤمن لا ينجس وقد قال الله تعالى ( انما المشركون نجس ) فلبث المؤمن الجنب اذا توضأ في المسجد أولى من لبث الكافر فيه عند من يجوز ذلك ومن منع الكافر لم يجب

أن يمنع المؤمن المتوضئ كما تقل عن الصحابة وإذا كان الخنب يتوضأ عند النوم والملائكة تشهد جنازته حينئذ علم أن النوم لا يبطل الطهارة الحاصلة بذلك وهو تخفيف الجنابة وحينئذ فيجوز أن ينام في المسجد حيث ينام غيره وإذا كان النوم الكثير ينقض الوضوء فذلك هو الوضوء الذي يرفع الحدث الأصغر ووضوء الجنب هو تخفيف الجنابة والا فهذا الوضوء لا يبيح له ما يمنعه الحدث الأصغر من الصلاة والطواف ومس المصحف والتيمم يقوم مقام الطهارة بالماء فلا يبيحه الاغتسال والوضوء من الممنوعات يبيحه التيمم وهو جائز إذا عدم الماء وخاف الوضوء باستعماله كما نبه الله تعالى على ذلك بذكر المريض وذكر من لم يجد الماء فن كان الماء يضره بزيادة في مرضه لاجل جرح به أو مرض أو غشية البرد ونحو ذلك فإنه يقيم سواء كان جنباً أو محدثاً ويصلي وإذا جاز له الصلاة جاز له الطواف وقراءة القرآن ومس المصحف واللبث في المسجد ولا إعادة عليه إذا صلى سواء كان في الحضر أو في السفر في أصبح قولى الغلما فان الصحيح أن كل من فعل ما أمر به بحسب قدرته من غير تقييد منه ولا عدوان فلا إعادة عليه لا في الصلاة ولا في الصيام ولا الحج ولم يوجب الله على العبد أن يصلي الصلاة الواحدة مرتين ولا يصوم شهرين في عام ولا يحج حجين إلا أن يكون منه تقييد أو عدوان فان نسي الصلاة كان عليه أن يصلها إذا ذكرها وكذلك إذا نسي بعض فرائضها كالطهارة والركوع والسجود. وأما إذا كان عاجزاً عن المفروض كمن صلى عرياناً لعدم السترة أو صلى بلا قراءة لانقضاء لسانه أو لم يتم الركوع والسجود لمرضه ونحو ذلك فلا إعادة عليه ولا فرق بين العذر النادر والمتاد وما يدوم وما لا يدوم وقد اتفق المسلمون على أن المسافر إذا عدم الماء صلى بالتيمم ولا إعادة عليه وعلى أن العريان إذا لم يجد سترة صلى ولا إعادة عليه وعلى أن المريض يصلي بحسب حاله كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن الحصين صل قائماً فان لم تستطع فقعداً فان لم تستطع فعلى جنب ولا إعادة عليه \*

﴿فصل﴾ والافضل للامام أن يتحرى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي كان يصلها بأصحابه بل هذا هو المشروع الذي يؤمر به الائمة كما ثبت عنه في الصحيح أنه قال لما لك ابن الحويرث وصاحبه إذا حضرت الصلاة فأذنا وأقياً وليؤمكما أحداً وصلوا كما رأيتموني أصلي وقد ثبت عنه في الصحيح أنه كان يقرأ في الفجر بما بين الستين آية الى مائة آية وهذا

بالتقريب نحو ثلث جزء الى نصف جزء من تجزئة ثلاثين فكان يقرأ بطوال المفصل يقرأ بثقاف  
 ويقرأ ألم تنزيل وتبارك ويقرأ سورة المؤمنين ويقرأ الصافات ونحو ذلك وكان يقرأ في الظهر  
 بأقل من ذلك بنحو ثلاثين آية ويقرأ في العصر بأقل من ذلك ويقرأ في المغرب بأقل من ذلك  
 مثل قصار المفصل وفي العشاء الآخرة بنحو والشمس وضحاها والليل اذا يفتشى ونحوهما وكان  
 أحياناً يطيل الصلاة ويقرأ بأكثر من ذلك حتى يقرأ في المغرب بالأعراف ويقرأ فيها بالطور  
 ويقرأ فيها بالرسالات وأبو بكر الصديق قرأ في الفجر بسورة البقرة وعمر كان يقرأ في الفجر  
 بسورة هود وسورة يوسف ونحوهما وأحياناً يخفف<sup>(١)</sup> ما يريد ان أطيل فاستمع بكاء الصبي فأخفف  
 لما أعلم من وجد أمه به حتى روي عنه أنه قرأ في الفجر سورة التكوين وسورة الزلزلة فينبني  
 للامام ان يتحري الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم واذا كان المأمومون لم يمتدوا لصلاته  
 وربما نفروا عنها درجهم اليها شيئاً بعد شيء فلا يبدؤهم بما ينفرهم عنها بل يتبع السنة بحسب  
 الامكان وليس للامام أن يطيل على القدر المشروع الا ان يختاروا ذلك كما ثبت عنه في الصحيح  
 أنه قال صلى الله عليه وسلم من أم الناس فليخفف بهم فان منهم السقيم والكبير وذا الحاجة  
 أخرجاه في الصحيحين \* وقال اذا أم أحدكم الناس فليخفف واذا صلى لنفسه فليطول ما شاء وكان  
 يطيل الركوع والسجود والاعتدالين كما ثبت عنه في الصحيح أنه كان اذا رفع رأسه من الركوع  
 يقوم حتى يقول القائل قد نسي واذا رفع رأسه من السجود يقعد حتى يقول القائل قد نسي  
 واذا رفع رأسه من السجود يقعد حتى يقول القائل قد نسي \* وفي السنن ان أنس بن مالك شبه  
 صلاة عمر بن عبد العزيز بصلاته وكان عمر يسبح في الركوع نحو عشر تسبيحات وفي السجود  
 نحو عشر تسبيحات فينبني للامام أن يفعل في الغالب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله في الغالب  
 واذا اقتضت المصلحة أن يطيل أكثر من ذلك أو يقصر عن ذلك فعل ذلك كما كان النبي  
 صلى الله عليه وسلم أحياناً يزيد على ذلك وأحياناً ينقص عن ذلك \*

﴿فصل﴾ وأما الوضوء عند كل حدث ففيه حديث بلال المعروف عن بريدة بن حصيب  
 قال أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا بلالاً فقال يا بلال يمّ سبقتني الى الجنة ما دخلت

(١) كذا بالاصل وفي العبارة سقط ولعله هكذا كما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال إني لا أدخل في

الصلاة وأنا أريد الخ اهـ مصححه

الجنة قط الا سمعت خشخشتك أماي دخلت البارحة الجنة فسمعت خشخشتك أماي فأيت على قصر مربع مشرف من ذهب فقلت لمن هذا القصر فقالوا لرجل عربي فقلت أنا عربي لمن هذا القصر فقالوا لرجل من قريش قلت أنا رجل من قريش لمن هذا القصر فقالوا لرجل من أمة محمد فقلت أنا محمد لمن هذا القصر فقالوا للعمرين الخطاب فقال بلال يا رسول الله ما أذنت قط إلا صليت ركعتين وما أصابني حدث قط الا توضأت عندها<sup>(١)</sup> فرأيت ان الله عليّ ركعتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> بهما قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح \* وهذا يقتضي استحباب الوضوء عند كل حدث ولا يمارض ذلك الحديث الذي في الصحيح عن ابن عباس قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاء من الثنايط فأتي بطعام فقيل له ألا توضأ قال لم أصل فأتوضأ فان هذا ينفي وجوب الوضوء وينفي ان يكون مأمورا بالوضوء لاجل مجرد الاكل ولم نعلم أحدا يستحب الوضوء للاكل هل يكره<sup>(٣)</sup> أو يستحب على قولين هما روايتان عن أحمد \* فمن استحب ذلك احتج بحديث سلمان أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم قرأت في التوراة أن من بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده ومن كرهه قال لان هذا خلاف سنة المسلمين فانهم لم يكونوا يتوضؤون قبل الاكل وانما كان هذا من فعل اليهود فيكره التشبه بهم \* وأما حديث سلمان فقد ضعفه بعضهم وقد يقال كان هذا في أول الاسلام لما كان النبي صلى الله عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشئ ولهذا كان يسئل شعبه موافقة ثم فرق بعد ذلك ولهذا صام عاشوراء لما قدم المدينة ثم انه قال قبل موته لئن عشت الى قابل لأصومن التاسع يعني مع العاشر لاجل مخالفة اليهود \*

**فصل** \* وأما سؤال السائل عن المواظبة على ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم في عبادته وعادته هل هي سنة أم تختلف باختلاف أحوال الراتين فيقال الذي نحن مأمورون به هو طاعة الله ورسوله فعلينا أن نطيع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أمرنا به فان الله قد ذكر طاعته في أكثر من ثلاثين موضعا من كتابه فقال تعالى (من يطع الرسول فقد أطاع الله)

(١) كذا بتأنيث الضمير في الاصل الذي ببدا وفي نسخة من جامع الترمذي ولعله على معني النازلة والله أعلم اهـ مصححه (٢) كذا بالاصل وفي نسخة من الترمذي طبع الهند ولعله صلة لحدوده تقديره عليك والله أعلم اهـ مصححه (٣) قوله هل يكره الخ كذا بالاصل ولعل في العبارة سقطا قبله ونصه وقد تنازع العلماء هل الخ والله أعلم اهـ مصححه

وقال (وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بأذن الله) وقد أوجب السعادة لمن أطاعه بقوله (فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا) وعلق السعادة والشقاوة بطاعته ومعصيته في قوله (ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتمدد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين) وكان صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصها فإنه لا يضر إلا نفسه ولن يضر الله شيئا. وجميع الرسل دعوا إلى عبادة الله وتقواه وخشيته وإلى طاعتهم كما قال نوح عليه السلام (أن اعبدوا الله واتقوه وأطيعون) وقال تعالى (ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون) وقال كل من نوح والنبيين (فاتقوا الله وأطيعون) وطاعة الرسول فيما أمرنا به هو الأصل الذي على كل مسلم أن يعتمد به وهو سبب السعادة كما أن ترك ذلك سبب الشقاوة وطاعته في أمره أولى بنا من موافقته في فعل لم يأمرنا بموافقته فيه باتفاق المسلمين ولم يتنازع العلماء أن أمره أوكد من فعله فإن فعله قد يكون مختصا به وقد يكون مستحبا وأما أمره لنا فهو من دين الله الذي أمرنا به ومن أفعاله ما قد علم أنه أمرنا أن نفعل مثله كقوله صلوا كما رأيتموني أصلي وقوله لما صلى بهم على المنبر إنما فعلت هذا لتأتموا بي وتعلموا صلاتي وقوله لما حج خذوا عني مناسككم\* وأيضا فقد ثبت بالكتاب والسنة أن ما فعله على وجه العادة فهو مباح لنا إلا أن يقوم دليل على اختصاصه به كما قال سبحانه وتعالى (فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطرا) فأباح له أن يتزوج امرأة دعيه ليرفع الحرج عن المؤمنين في أزواج أدعيائهم فلم أن ما فعله كان لنا مباحا أن نفعله. ولما خصه ببعض الأحكام قال (وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم لكيلا يكون عليك حرج وكان الله غفورا رحيما) فلما أحل له أن ينكح الموهوبة بين أن ذلك خالص له من دون المؤمنين فليس لاحد أن ينكح امرأة بلا مهر غيره صلى الله عليه وسلم\* وفي صحيح مسلم أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك<sup>(١)</sup> فقال يا رسول الله قد غفر الله

(١) كذا بالأصل وفي العبارة سقط أو تحريف يعلم بمراجعة مظنة هذا الحديث في الصحيح وضيق

الوقت لم يساعدنا على المراجعة اهـ مصححه



لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال له أما والله اني لا تقاكم لله وأخشاكم له فلما أجابه صلى الله عليه وسلم بفعله دل ذلك على انه يباح للامة وعلى ان الله اذا أمره بأمر أو نهاه عن شيء كانت أمته أسوة له في ذلك ما لم يقدح في دليل على اختصاصه بذلك \* فمن خصائصه ما كان من خصائص نبوته ورسالته فهذا ليس لاحد ان يقتدى به فيه فانه لا نبي بعده وهذا مثل كونه يطاع في كل ما يأمر به وينهى عنه وان لم يعلم جهة أمره حتى يقتل كل من أمر بقتله وليس هذا لاحد بعده فولاة الامور من العلماء والامراء يطاعون اذا لم يأمروا بخلاف أمره ولهذا جعل الله طاعتهم في ضمن طاعته قال الله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم) فقال وأطيعوا الرسول وأولى الامر لأن أولى الامر يطاعون طاعة تابعة لطاعته فلا يطاعون استقلالاً ولا طاعة مطلقاً وأما الرسول فيطاع طاعة مطلقة مستقلة فانه (من يطع الرسول فقد أطاع الله) فقال تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول) فاذا أمر الرسول كان علينا أن نطيعه وان لم نعلم جهة أمره وطاعته طاعة الله لا تكون طاعته بمعية الله قط بخلاف غيره وقد ذكر الناس من خصائصه فيما يجب عليه ويحرم عليه ويكره به ما ليس هذا موضع تفصيله وبعض ذلك متفق عليه وبعضه متنازع فيه وقد كان صلى الله عليه وسلم إمام الامة وهو الذي يقضي بينهم وهو الذي يقسم وهو الذي ينزويهم وهو الذي يقيم الحدود وهو الذي يستوفي الحقوق وهو الذي يصلي بهم فالاعتداء به في كل مرتبة بحسب تلك المرتبة فامام الصلاة والحج يقتدى به في ذلك وأمير النزو يقتدى به في ذلك والذي يقيم الحدود يقتدى به في ذلك والذي يقضى أو يفتى يقتدى به في ذلك \* وقد تنازع الناس في أمور فعلها هل هي من خصائصه أم للامة فعلها كدخوله في الصلاة اماماً بعد أن صلى بالناس غيره وكتبه الصلاة على الغال والقاتل \* وأيضا فاذا فعل فعلا لسبب وقد علمنا ذلك السبب امكننا ان نقضى به فيه فأما اذا لم نعلم السبب أو كان السبب أمراً اتفاقياً فهذا مما يتنازع فيه الناس مثل نزوله في مكان في سفره فمن العلماء من يستحب أن ينزل حيث نزل كما كان ابن عمر يفعل وهؤلاء يقولون نفس موافقته في الفعل هو حسن وان كان فعله هو اتفاقاً ونحن فعلناه لقصد التشبه به ومن العلماء من يقول انما تستحب المتابعة اذا فعلناه على الوجه الذي فعله فأما اذا فعله اتفاقاً لم يشرع لنا أن نقصد ما لم يقصده ولهذا كان أكثر المهاجرين والانصار لا يفعلون كما كان ابن عمر يفعل \* وأيضا

فالاقتداء به يكون تارة في نوع الفعل وتارة في جنسه فانه قد يفعل الفعل لمعنى يعم ذلك النوع وغيره لالمعنى يخصه فيكون المشروع هو الامر العام \* مثال ذلك احتجامة صلى الله عليه وسلم فان ذلك كان لحاجته الى اخراج الدم الفاسد هل هو مخصوص بالحجامة أو المقصود اخراج الدم على الوجه النافع ومعلوم ان الناسى هو المشروع . فاذا كان البلد حاراً يخرج فيه الدم الى الجلد كانت الحجامة هي المصلحة وان كان البلد بارداً يفور فيه الدم الى العروق كان اخراجه بالقصد هو المصلحة \* وكذلك ادھانه صلى الله عليه وسلم هل المقصود خصوص الدهن أو المقصود ترجيل الشعر فاذا كان البلد رطباً وأهله يفتساون بالماء الحار الذى يغنيهم عن الدهن والدهن يؤذى شعورهم وجلودهم يكون المشروع في حقهم ترجيل الشعر بما هو أصالح لهم ومعلوم ان الناسى هو الاشبه \* وكذلك لما كان يأكل الرطب والتمر وخبز الشعير ونحو ذلك من قوت بلده فهل الناسى به أن يقصد خصوص الرطب والتمر والشعير حتى يفعل ذلك من يكون في بلاد لا ينبت فيها التمر ولا يقتاتون الشعير بل يقتاتون البر أو الرز أو غير ذلك ومعلوم ان الناسى هو المشروع \* والدليل على ذلك ان الصحابة لما فتحوا الامصار كان كل منهم يأكل من قوت بلده ويلبس من لباس بلده من غير أن يقصد أقوات المدينة ولباسها ولو كان هذا الثانى هو الافضل في حقهم لكانوا أولى باختيار الافضل \*

وعلى هذا يبنى نزاع العلماء في صدقة الفطر اذا لم يكن أهل البلد يقتاتون التمر والشعير فهل يخرجون من قوتهم كالبر والرز أو يخرجون من التمر والشعير . النبي صلى الله عليه وسلم فرض ذلك فان في الصحيحين عن ابن عمر أنه قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل صغير أو كبير ذكر أو أنثى حر أو عبد من المسلمين \* وهذه المسئلة فيها قولان للعلماء وهما روايتان عن أحمد وأكثر العلماء على انه يخرج من قوت بلده وهذا هو الصحيح كما ذكر الله ذلك في الكفارة بقوله ( من أوسط ما تطعمون أهليكم ) \*

ومن هذا الباب ان الذائب عليه وعلى أصحابه أنهم كانوا يأتزون ويرتدون فهل الأفضل لكل أحد أن يرتدي ويأتزر ولو مع القميص أو الافضل ان يلبس مع القميص السراويل من غير حاجة الى الازار والرداء هذا أيضاً مما تنازع فيه العلماء والثاني أظهر وهذا باب واسع وهذا

النوع ليس مخصوصاً بفعله وقول أصحابه بل وبكثير مما أمرهم به ونهاهم عنه وهذا سمت طائفة من الناس تنقيح المناط وهو ان يكون الحكم قد ثبت في عين معينة وليس مخصوصاً بها بل الحكم ثابت فيها وفي غيرها فيحتاج أن يعرف مناط الحكم \* مثال ذلك انه قد ثبت في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال ألقوها وما حوطها وكلوا سمنكم فانه متفق على ان الحكم ليس مختصاً بتلك الفأرة وذلك السمن بل الحكم ثابت فيما هو أعم منهما ففي المناط الذي علق به الحكم ما هو فطائفة من أهل العلم يزعمون أن الحكم مختص بفأرة وقعت في سمن فينجسون ما كان كذلك مطلقاً ولا ينجسون السمن اذا وقع فيه الكلب والبول والعذرة ولا ينجسون الزيت ونحوه اذا وقعت فيه الفأرة وهذا القول خطأ قطعاً وليس هذا مبنياً على كون القياس حجة فان القياس الذي يكون النزاع فيه هو تخرج المناط وهو ان يجوز اختصاص مورد النص بالحكم فاذا جاز اختصاصه وجاز ان يكون الحكم مشتركاً بين مورد النص وبغيره احتاج معتبر القياس الى أن يعلم ان المشترك بين الاصل والفرع هو مناط الحكم كما في قوله لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلاً بمثل ولا تبيعوا الفضة بالفضة الا مثلاً بمثل ولا تبيعوا الشعير بالشعير الا مثلاً بمثل ولا تبيعوا الملح بالملح الا مثلاً بمثل فلما نهى عن التفاضل في مثل هذه الاصناف أمكن ان يكون النهي لمعنى مشترك ولمعنى مختص، ولما سئل عن فأرة وقعت في سمن فأجاب عن تلك القضية المعنية ولا خفاء ان الحكم ليس مختصاً بها وكذلك سائر قضاء الاعيان كالأعرابي الذي قال له اني وقعت على أهلي في رمضان فأمره أن يعتق رقبة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً فان الحكم ليس مخصوصاً بذلك الاعرابي باتفاق المسلمين لكن هل أمره بذلك لكونه أفطر أو جامع في رمضان أو أفطر فيه بالجماع أو أفطر بالجنس الاعلى هذا مما تنازع فيه العلماء \* وكذلك لما سأله سائل عن أحرم بالعمرة وعليه جبة وهو متضمن بالخلق فقال انزع عنك الجبة واغسل عنك أثر الخلق واصنع في عمرتك ما كنت صانعاً في حجتك فهل أمره بغسل الخلق لكونه طيباً حتى يؤمر المحرم بغسل كل طيب كان عليه أو لكونه خلقاً لرجل وقد نهى ان يتزفر الرجل فينهي عن الخلق الرجل سواء كان محرماً أو غير محرر \* وكذلك لما عتقت بريرة فخيرها فاخترت نفسها عند من يقول إن زوجها كان عبداً فان المسلمين اتفقوا على ان الحكم لا يختص بها لكن هل التخيير

لكونها عتقت تحت عبد فكانت تحت ناقص ولا تخير اذا عتقت تحت الحر أو الحكم لكونها ملكت نفسها فتخير سواء كان الزوج حراً أو عبداً هذا مما تنازعوا فيه وهذا باب واسع وهو متناول لكل حكم تعلق بمين معينة مع العلم بأنه لا يختص بها فيحتاج ان يعرف المناط الذي يتعلق به الحكم وهذا النوع يسميه بعض الناس قياساً وبعضهم لا يسميه قياساً ولهذا كان أبو حنيفة وأصحابه يستعملونه في المواضع التي لا يستعملون فيها القياس \* والصواب ان هذا ليس من القياس الذي يمكن فيه النزاع كما ان تحقيق المناط ليس مما يقبل النزاع باتفاق العلماء \* وهذه الانواع الثلاثة تحقيق المناط وتنقيح المناط وتخرج المناط هي جماع الاجتهاد \*

(فالاول) ان يعمل بالنص والاجماع فان الحكم معاق بوصف يحتاج في الحكم على المعين الى ان يعلم ثبوت ذلك الوصف فيه كما يعلم أن الله أمرنا بأشهاد ذوى عدل منا ومن يؤثر من الشهداء ولكن لا يمكن تعيين كل شاهد فيحتاج أن يعلم في الشهود المعينين هل هم من ذوى العدل المرصين أم لا وكما أمر الله بعشرة الزوجين بالمعروف وقال النبي صلى الله عليه وسلم للنساء رزقهن وكسوتهن بالمعروف ولم يمكن تعيين كل زوج فيحتاج ان ينظر في الاعيان \* ثم من الفقهاء من يقول ان نفقة الزوجة مقدرة بالشرع والصواب ما عليه الجمهور أن ذلك مردود الى المعروف كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لهند خذى ما يكفيك ولذلك بالمعروف قال تعالى (ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن) ويبقى النظر في تسليمه الى هذا التاجر يجزى من الربح<sup>(١)</sup> هل هو من التي هي أحسن أم لا ولذلك قوله (انما الصدقات للفقراء والمساكين) يبقى هذا الشخص المعين هل هو من الفقراء المساكين المذكورين في القرآن أم لا. وكما حرم الله الخمر والربا عموماً يبقى الكلام في الشراب المعين هل هو خمر أم لا وهذا النوع مما اتفق عليه المسلمون بل العقلاء بأنه لا يمكن ان ينص الشارع على حكم كل شخص انما يتكلم بكلام عام وكان نبينا صلى الله عليه وسلم قد أوتي جوامع الحكم \*

(وأما النوع الثاني) الذي يسمونه تنقيح المناط بأن ينص على حكم أعيان معينة لكن قد علمنا ان الحكم لا يختص بها فالصواب في مثل هذا أنه ليس من باب القياس لاتفاهم على النص بل المعين هنا. نص على نوعه ولكنه يحتاج الى أن يعرف نوعه ومسألة الفارة في السمن

(١) قه له يجزى من الربح كذا بالاصل ولعله بفرض الربح والله أعلم اهـ مصححه

من هذا الباب فان الحكم ليس مخصوصا بتلك الفأرة وذلك السم ولا بفار المدينة ومنها ولكن السائل سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن فأرة وقعت في سمن فأجابه لا أن الجواب يختص به ولا بسؤاله كما أجاب غيره ولفظ الفأرة والسمن ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم حتى يكون هو الذي علق الحكم بها بل من كلام السائل الذي أخبر بما وقع له كما قال له الاعرابي إنه وقع على امرأته ولو وقع على سُرَيْتِه لكان الامر كذلك وكما قال له الآخر رأيت بياض خلخالها في القمر فوثبت عليها ولو وطئها بدون ذلك كان الحكم كذلك \* فالصواب في هذا ما عليه الاثمة المشهورون أن الحكم في ذلك معلق بالخيط الذي حرمه الله اذا وقع في السمن ونحوه من المأامات لان الله أباح لنا الطيبات وحرم علينا الخبائث فاذا علقنا الحكم بهذا المعنى كنا قد اتبعنا كتاب الله فاذا وقع الخيط في الطيب أتى الخيط وما حوله وأكل الطيب كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم وليس هذا الجواب موضع بسط مثل هذه المسائل ولكن ينتها هنا لان الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في أفعاله يتعلق بهذا وحينئذ هذا مما يتعلق بجتهاد الناس أو استدلالهم وما يؤتيهم الله من الفقه والحكمة والعلم وأحق الناس بالحق من علق الاحكام بالمأاني التي علقها بها الشارع \* وهذا موضع تفاوت فيه الناس وتنازعوا هل يستفاد ذلك من خطاب الشارع أو من المعاني القياسية فقوم زعموا أن أكثر أحكام أفعال العباد لا يتناولها خطاب الشارع بل تحتاج الى القياس وقوم زعموا أن جميع أحكامها نابعة بالنص وأسرفوا في تعلقهم بالظاهر حتى أنكروا خوى الخطاب وتنبهه كقوله تعالى ( ولا تقل لهما أف ) وقالوا إن هذا لا يدل الا على النهي عن التأفيف لا يفهم منه النهي عن الضرب والشتم وأنكروا تنقيح المناط وادعوا في الالفاظ من الظهور ما لا يدل عليه وقوم يقدمون القياس تارة لكون دلالة النص غير تامة او لكونه خبر الواحد وأقوام يعارضون بين النص والقياس ويقدمون النص ويتناقضون ونحن قد بينا في غير هذا الموضع ان الأدلة الصحيحة لا تتناقض فلا تتناقض الادلة الصحيحة العقلية والشرعية ولا تتناقض دلالة القياس اذا كانت صحيحة. ودلالة الخطاب اذا كانت صحيحة فان القياس الصحيح حقيقة التسوية بين المتماثلين وهذا هو العدل الذي أنزل الله به الكتب وأرسل به الرسل والرسول لا يأمر بخلاف العدل ولا يحكم في شيتين متماثلين بحكمين مختلفين ولا يحرم الشيء ويحل نظيره. وقد تأملنا عامة المواضع

التي قيل إن القياس فيها عارض النص وإن حكم النص فيها على خلاف القياس فوجدنا ما خصه الشارع بحكم عن نظائره فأنما خصه به لاختصاصه بوصف أو بوجبه اختصاصه بالحكم كما خص المرأيا بجواز بيعها بثمنها خالصاً لتعذر الكيل مع الحاجة إلى البيع والحاجة توجب الانتقال إلى البدل عند تعذر الأصل فالحرص عند الحاجة قام مقام الكيل كما يقوم التراب مقام الماء والميتة مقام المذكي عند الحاجة وكذلك قول من قال القرض أو الاجارة أو القراض أو المساقاة أو المزارعة ونحو ذلك على خلاف القياس إن أراد به أن هذه الافعال اختصت بصفات أو جبت أن يكون حكمها بخلاف الحكم ما ليس مثلاً فقد صدق وهذا هو مقتضى القياس وإن أراد أن الفعلين التماثلين حكم فيهما بحكمين مختلفين فهذا ينزه عنه من هو دون الأنبياء صلوات الله عليهم ولذكر. هذه الاقيسة المعارضة هي الفاسدة كقياس الذين قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا وقياس الذين قالوا أتناكلون ما قتلتم ولا تأكلون ما قتل الله يعمنون الميتة وقال تعالى (وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعتموهم إنكم لمشركون) ولعل من رزقه الله فهما وآتاه من لدنه علماً يحمد عامة الاحكام التي تعلم بقياس شرعي صحيح يدل عليها الخطاب الشرعي كما أن غاية ما يدل عليه الخطاب الشرعي هو موافق للعقل الذي هو مطلوب القياس الصحيح \* وإذا كان الأمر كذلك فالكلام في أعيان أحوال الرجل السالك يحتاج إلى نظر خاص واستهداء من الله والله قد أمر العبد أن يقول في كل صلاة (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين) فلي العبد أن يجتهد في تحقيق هذا الدعاء ليصير من الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً \*

﴿فصل﴾ وأما قوله هل الأفضل للسالك العزلة أو الخلطة فهذه المسألة وإن كان الناس يتنازعون فيها إما نزاعاً كلياً وإما حالياً فحقيقة الأمر أن الخلطة تارة تكون واجبة أو مستحبة والشخص الواحد قد يكون مأموراً بالخلطة تارة وبالعزلة تارة \* وجماع ذلك أن الخلطة إن كان فيها تعاون على البر والتقوى فهي مأمور بها وإن كان فيها تعاون على الإثم والعدوان فهي منهي عنها فالاختلاط بالمسلمين في جنس العبادات كالصلوات الخمس والجمعة والعيدين وصلاة الكسوف والاستسقاء ونحو ذلك هو مما أمر الله به ورسوله . وكذلك الاختلاط بهم

في الحج وفي غزو الكفار والخوارج المارقين وان كان أثمة ذلك بخاراً وان كان في تلك الجماعات بخاراً . وكذلك الاجتماع الذي يزداد العبد به ايماناً إما لانتفاعه به وإما لنفعه له ونحو ذلك ولا بد للعبد من أوقات ينفرد بها بنفسه في دعائه وذكره وصلاته وتفكره ومحاسبة نفسه واصلاح قلبه وما يختص به من الامور التي لا يشركه فيها غيره فهذه يحتاج فيها الى انفراد نفسه إما في بيته كما قال طاووس نعم صومعة الرجل بيته يكف فيها بصره ولسانه وإما في غير بيته فاختيار المخالطة مطلقاً خطأ واختيار الانفراد مطلقاً خطأ \* وأما مقدار ما يحتاج اليه كل انسان من هذا وهذا وما هو الاصلاح له في كل حال فهذا يحتاج الى نظر خاص كما تقدم \*

وكذلك السبب وترك السبب فمن كان قادراً على السبب ولا يشغله عما هو أنفع له في دينه فهو مأمور به مع التوكل على الله وهذا خير له من ان يأخذ من الناس ولو جاءه بغير سؤال . وسبب مثل هذا عبادة الله وهو مأمور أن يعبد الله ويتوكل عليه فان تسبب بغير نية صالحة أو لم يتوكل على الله فهو مطيع في هذا وهذا . وهذه طريق الانبياء والصحابه وأما من كان من الفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الارض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف فهذا إما ان يكون عاجزاً عن الكسب أو قادراً عليه بتقويت ما هو فيه أطوع لله من الكسب ففعل ما هو فيه أطوع هو المشروع في حقه وهذا يتنوع بتنوع أحوال الناس وقد تقدم أن الأفضل يتنوع ثلاثة بحسب أجناس العبادات كما أن جنس الصلاة أفضل من جنس القراءة وجنس القراءة أفضل من جنس الذكر وجنس الذكر أفضل من جنس الدعاء . وتارة يختلف باختلاف الاوقات كما أن القراءة والذكر والدعاء بعد الفجر والمصر هو المشروع دون الصلاة . وتارة باختلاف عمل الانسان الظاهر كما ان الذكر والدعاء في الركوع والسجود هو المشروع دون القراءة وكذلك الذكر والدعاء في الطواف مشروع بالاتفاق \* وأما القراءة في الطواف ففيها نزاع معروف وتارة باختلاف الامكنة كما ان المشروع بمرفة ومزدلفة وعند الجمار وعند الصفا والمروة هو الذكر والدعاء دون الصلاة ونحوها والطواف بالبيت للوارد أفضل من الصلاة والصلاة للمقيم بمكة أفضل . وتارة باختلاف مرتبة جنس العبادة فالجهاد للرجال أفضل من الحج وأما النساء فجهادهن الحج والمرأة المتزوجة نطاعتها لزوجها أفضل من طاعتها لابويها بخلاف الأئمة فانها مأمورة بطاعة أبويها . وتارة يختلف باختلاف حال قدرة العبد وعجزه فما يقدر عليه من

العبادات أفضل في حقه مما يجز عنه وإن كان جنس المعجوز عنه وهذا باب واسع يفلو فيه كثير من الناس ويتبعون أهواءهم فإن من الناس من يرى أن العمل إذا كان أفضل في حقه لمناسبة له ولكونه أنفع لقلبه وأطوع لربه يريد أن يجعله أفضل لجميع الناس ويأمرهم بمثل ذلك والله بعث محمداً بالكتاب والحكمة وجعله رحمة للعباد هدأياً لهم يأمر كل إنسان بما هو أصالح له \* فعلى المسلم أن يكون ناصحاً للمسلمين يقصد لكل إنسان ما هو أصالح له وبهذا تبين لك أن من الناس من يكون تطوعه بالعلم أفضل له ومنهم من يكون تطوعه بالجهد أفضل ومنهم من يكون تطوعه بالعبادات البدنية كالصلاة والصيام أفضل له والأفضل المطلق ما كان أشبه بحال النبي صلى الله عليه وسلم باطنا وظاهراً فإن خير الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم والله سبحانه وتعالى أعلم \*

﴿ سئل شيخ الإسلام تقي الدين قدس الله تعالى روحه ونور ضريحه \* عن رجل عنده ستون قنطار زيت بالدمشقي وقعت فيه فأرة في بر واحد فهل ينجس بذلك أم لا وهل يجوز بيعه أو استعماله أم لا \* أفتونا مأجورين \* ﴾

(الجواب) الحمد لله \* لا ينجس بذلك بل يجوز بيعه واستعماله إذا لم يتغير في إحدى الروايتين عن أحمد وحكم المائعات عنده حكم الماء في إحدى الروايتين فلا ينجس إذا بلغ القلتين إلا بالتغير لكن تلقى النجاسة وما حولها وقد ذهب إلى أن حكم المائعات حكم الماء طائفة من العلماء كالزهري والبخاري صاحب الصحيح وقد ذكر ذلك رواية عن مالك وهو أيضاً مذهب أبي حنيفة فإنه سوى بين الماء والمائعات بملاقاة النجاسة وفي إزالة النجاسة وهو رواية عن أحمد في الإزالة لكن أبو حنيفة رأى مجرد الوصول منجساً وجمهور الأئمة خالفوا في ذلك فلم يروا الوصول منجساً مع الكثرة وتنازعوا في القليل إذ من الفقهاء من رأى أن مقتضى الدليل أن الخبيث إذا وقع في الطيب أفسده ومنهم من قال إنما يفسده إذا كانت قد ظهر أثره فأما إذا استهلك فيه واستحال فلا وجه لإفساده كما لو انقلبت الحمرة خلا بغير قصد آدمي فانها طاهرة حلال باتفاق الأئمة لكن مذهبه في الماء معروف وعلى هذا أدلة قد بسطناها في غير هذا الموضع ولا دليل على نجاسته في كتاب الله ولا سنة رسوله \* وعمدة الذين نجسوه احتجاجهم بحديث رواه أبو داود وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال إن



كان جامداً فالتقوها وما حولها وكلوا سمنكم وان كان مائناً فلا تقربوه وهذا الحديث انما يدل  
لودل على نجاسة السمن الذي وقع فيه الفأرة فكيف والحديث ضعيف بل باطل غلط فيه  
معمّر على الزهرى غلطاً معروفاً عند النقاد الجهابذة كما ذكره الترمذى عن البخارى ومن اعتقده  
من الفقهاء أنه على شرط الصحيح فلم يعلم العلة الباطنة فيه التي توجب العلم ببطلانه فابن علم العلل  
من الخواص علم لغة الحديث ولهذا بين البخارى في صحيحه ما يوجب فساد هذه الرواية وأن  
الحديث الصحيح هو على طهارته أدل منه على النجاسة فقال \*

(باب) اذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب فقال حدثنا عبدان قال حدثنا عبد الله  
يعنى ابن المبارك عن يونس عن الزهرى انه سئل عن الذبابة التي تموت في الزيت أو السمن  
وهو جامد أو غير جامد - الفأرة أو غيرها قال بلنأ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بفأرة  
ماتت في سمن فأمر بما قرب منها فطرح ثم أكل \* وفي حديث عبيد الله بن عبد الله عن ابن  
عباس عن ميمونة قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن فأرة وقعت في سمن فقال ألقوها وما  
حولها وكلوه فذكر البخارى عن ابن شهاب الزهرى أعلم الامة بالسنة في زمانه أنه أفتى في الزيت  
والسمن الجامد وغير الجامد اذا ماتت فيه الفأرة أنها تطرح وما قرب منها واستدل بالحديث  
الذى رواه عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت  
في سمن فقال ألقوها وما حولها وكلوه ولم يقل النبي صلى الله عليه وسلم ان كان مائناً فلا تقربوه  
بل هذا باطل فذكر البخارى رضى الله عنه هذا ليعين أن من ذكر عن الزهرى انه روى في هذا  
الحديث هذا التفصيل فقد غلط عليه فانه اجاب بالعموم في الجامد والذائب مستدلاً بهذا الحديث  
بمعينه لاسيما والسمن بالحجاز يكون ذائباً أكثر مما يكون جامداً بل قيل انه لا يكون بالحجاز  
جامداً أبداً فاطلاق النبي صلى الله عليه وسلم الجواب من غير تفصيل يوجب العموم اذ السؤال كالمعاد  
في الجواب فكانه قال اذا وقعت الفأرة في السمن فالتقوها وما حولها وكلوا سمنكم وترك الاستفصال  
في حكاية الحال مع قيام الاحتمال يتنزل منزلة العموم في المقال هذا اذا كان السمن بالحجاز  
يكون جامداً ويكون ذائباً فأما ان كان وجود الجامد نادراً أو معدوماً كان الحديث نصاً في  
أن السمن الذائب اذا وقعت فيه الفأرة فالتقوها ما حولها ويؤكل \* وبذلك اجاب الزهرى فان  
مذهبه ان الماء لا يجس قليلاً ولا كثيراً الا بالتغير وقد ذكر البخارى في أوائل الصحيح التسوية

بين الماء والمائعات وقد بسطنا الكلام في هذه المسئلة ودلائلها وكلام العلماء فيها في غير هذا  
 للموضع كيف وفي تنجيس مثل ذلك وتحريمه من فساد الأطلعة العظيمة وإتلاف الأموال  
 العظيمة القدر. إلا تأتي بمثله الشريعة الجامعة للمحاسن كلها والله سبحانه أنما حرم علينا الخبائث  
 تنزيها لنا عن المضار وإباح لنا الطيبات كلها لم يحرم علينا شيئا من الطيبات كما حرم على أهل  
 الكتاب بظلمهم طيبات أحلت لهم ومن استقرأ الشريعة في مواردها ومصادرها واشتملها على  
 مصالح العباد في المبدأ والمعاد تبين له من ذلك ما يهديه الله إليه ومن لم يحمل الله له نورا قلته من  
 نور الله سبحانه أعلم \* والحمد لله وحده وصلاته على محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا  
 ومن مصنفاته تفعده الله تعالى برحمته \*

﴿فصل﴾ (في طواف الخائض والجنب والمحدث) قال رحمه الله ثبت عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم أنه قال الخائض تقضى المناسك كلها إلا الطواف بالبيت وقال لعائشة رضي الله عنها  
 اصنعي ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت ولما قيل له عن صفة إنها حاضت فقال أحابستنا  
 هي فقيل له أنها قد أفاضت قال فلا إذا \* وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه بعث أبا بكر عام تسع  
 لما أمره على الموسم ينادي أن لا يطوف بالبيت عريان ولم ينقل أحد عنه أنه أمر الطائفتين  
 بالوضوء ولا باجتناب النجاسة كما أمر المصلين بالوضوء فنهى الخائض عن الطواف بالبيت إما  
 أن يكون لأجل المسجد لكونها منبهة عن اللبث فيه وفي الطواف لبث أو عن الدخول إليه  
 مطلقا لمرور أو لبث وإما أن يكون لكون الطواف نفسه يحرم مع الحيض كما يحرم على الخائض  
 الصلاة والصيام بالنص والاجماع ومس المصحف عند عامة العلماء وكذلك قراءة القرآن في أحد  
 قول العلماء. والذين حرموا عليها القراءة كآحمد في المشهور وكذلك الشافعي مع أبي حنيفة تنازعوا  
 في إباحة قراءة القرآن لها وللنفساء قبل الغسل وبعد انقطاع الدم على ثلاثة أقوال (أحدها) إباحتها  
 للخائض والنفساء وهو اختيار القاضي أبي يعلى وقال هو ظاهر كلام أحمد (والثاني) منع الخائض  
 والنفساء (والثالث) إباحتها للنفساء دون الخائض اختاره الخلال من أصحاب أحمد وإما أن يكون  
 لكل منهما وإما أن يكون لجموعهما بحيث لو انفرد أحدهما لم يحرم فإن كان تحريمه للأول لم  
 يحرم عليها عند الضرورة فإن لبثها في المسجد لضرورة المسجد وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم في صحيح مسلم وغيره عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه

وسلم ناوليني الحخرة من المسجد فقالت اني حائض قال إن حيضتك ليست في يدك \* وعن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع رأسه في حجر احدانا يتلو القرآن وهي حائض وتقوم إحداها لحرفته الى المسجد فتبسطها وهي حائض رواه النسائي \* وقد روى أبو داود من حديث عائشة عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لا أحل المسجد للجنب ولا حائض رواه ابن ماجه من حديث أم سلمة وقد تكلم في هذين الحديثين<sup>(١)</sup> ولهذا ذهب أكثر العلماء كالشافعي وأحمد وغيرهما الى الفرق بين المرور واللبث جماعين الاحاديث ومنهم من منعها من اللبث والمرور كأبي حنيفة ومالك \* ومنهم من لم يحرم المسجد عليها وقد يستدلون على ذلك بقوله تعالى (ولا جنباً الا عابري سبيل) وأباح أحمد وغيره اللبث لمن يتوضأ لما رواه هو وغيره عن عطاء بن يسار قال رأيت رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلسون في المسجد وهم مجنبون اذا توضؤوا وضوء الصلاة \* وذلك والله أعلم ان المسجد بيت الملائكة والملائكة لا تدخل بيتاً فيه جنب كما جاء ذلك في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم الجنب أن ينام حتى يتوضأ \* وروى يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة قال اخبرني أبي عن عائشة انها كانت تقول اذا اصاب أحدكم المرأة ثم اراد أن ينام فلا ينام حتى يتوضأ وضوءه للصلاة فانه لا يدري لعل نفسه تصاب في نومه. وفي حديث آخر فانه اذا مات لم تشهد الملائكة جنازته وقد أمر الجنب بالوضوء عند الاكل والشرب والمعاودة وهذا دليل أنه اذا توضأ ذهب الجنابة عن أعضاء الوضوء فلا تبقى جنبته تامة وان كان قد بقي عليه بعض الحدث كما ان المحدث الحدث الاصغر عليه حدث دون الجنابة وان كان حدثه فوق الحدث الاصغر فهو دون الجنب فلا يمنع الملائكة عن شهوده فهذا ينام ولبث في المسجد \* وأما الحائض فحدثها دائم لا يمكنها طهارة تمنعها عن الدوام فهي ممدورة في مكثها ونومها وأكلها وغير ذلك فلا تمنع مما يمنع منه الجنب مع حاجتها اليه ولهذا كان أظهر قولى العلماء أنها لا تمنع من قراءة القرآن اذا احتاجت اليه كما هو مذهب مالك وأحد الوجهين في مذهب الشافعي ويذكر زواية عن أحمد فانها محتاجة اليها ولا يمكنها الطهارة كما يمكن الجنب وان كان حدثها أغلظ من حدث الجنب من جهة أنها لا تصوم ما لم يقطع الدم ولجنب يصوم

(١) كذا بالاصل ولعل الصواب في هذا الحديث والله أعلم اهـ مصححه

ومن جهة لها منوعة من الصلاة ظهرت أو لم تطهر ويمنع الرجل من وطئها أيضا فهذا يقتضي ان المفتضى للحظر في حقها أقوى لكن اذا احتاجت الى الفعل استباح المحذور مع قيام سبب الحظر لاجل الضرورة كما يباح سائر المحرمات مع الضرورة من الدم والميتة ولحم الخنزير وان كان ما هو دونها في التحريم لا يباح من غير حاجة كلبس الحرير والشرب في آية الذهب والفضة ونحو ذلك. وكذلك الصلاة الى غير القبلة مع كشف العمرة ومع النجاسة في البدن والثوب هي محرمة أغلظ من غيرها وتباح بل تجب مع الحاجة. وغيرها وان كان دونها في التحريم كقراءة القرآن مع الحاجة لا يباح. واذا قدر جنب استدرت به الجنابة وهو يقدر على غسل أو تيمم فهذا كالحائض في الرخصة وان كان هذا نادرا وكما أمر النبي صلى الله عليه وسلم الحائض أن يخرج من العيد ويشهدن الخير ودعوة المسلمين ويكبرن بتكبير الناس وكذلك الحائض والنفساء أمرهما النبي صلى الله عليه وسلم بالأحرام والتلبية وما فيهما من ذكر الله وشهودهما عرفة مع الذكر والدعاء ورمى الجمار مع ذكر الله وغير ذلك ولا يكره لها ذلك بل يجب عليها والجنب يكره له ذلك حتى يغتسل لانه قادر على الطهارة بخلاف الحائض فهذا أصل عظيم في هذه المسائل ونوعها لا ينبغي ان ينظر الى غلظ المفردة المفتضية للحظر أو لا ينظر مع ذلك الى الحاجة الموجبة للأذن بل الموجبة للاستحباب أو الإيجاب. وكل ما يحرم معه الصلاة يجب معه عند الحاجة اذا لم تمكن الصلاة الا كذلك فان الصلاة مع تلك الامور أخف من ترك الصلاة فلو صلى يتيمم مع قدرته على استعمال الماء لكانت الصلاة محرمة ومع عجزه عن استعمال الماء كانت الصلاة بالتيمم واجبة بالوقت وكذلك الصلاة عريانا والى غير القبلة ومع حصول النجاسة وبدون القراءة وصلاة الفرض قاعدا أو بدون اكمال الركوع والسجود وأمثال ذلك مما يحرم مع القدرة ويجب مع العجز وكذلك كل الميتة والدم ولحم الخنزير يحرم أكلها عند الغنى عنها ويجب أكلها بالضرورة عند الأئمة الاربعة وجمهور العلماء. قال مسروق من اضطر فلم يأكل حتى مات دخل النار وذلك لانه اعان على نفسه بترك ما يقدر عليه من الاكل المباح له في هذه الحال فصار بمنزلة من قتل نفسه بخلاف المجاهد بالنفس ومن تسكلم بحق عند سلطان جائر فان ذلك قتل مجاهدا في قتله مصلحة لدين الله تعالى \* وتعليل منع طواف الحائض بانه لاجل حرمة المسجد رأيه يملل به بعض الحنفية فان مذهب أبي حنيفة أن الطهارة واجبة له لا فرض فيه ولا شرط

له ولكن هذا التعليل يناسب القول بان طواف المحدث غير محرم وهذا مذهب منصور بن  
 العتمر وحامد بن أبي سليمان رواه أحمد عنهما \* قال عبد الله في مناسكه حدثني أبي حدثنا سهل  
 ابن يوسف انبأنا شعبة عن حماد ومنصور قال سألتها عن الرجل يطوف بالبيت وهو غير  
 متوضئ فلم يريا به بأسا قال عبد الله سألت أبي عن ذلك فقال أغيب الى ان يطوف بالبيت وهو  
 متوضئ لان الطواف صلاة وأحمد عنه روايتان منصوبتان في الطهارة هل هي شرط في  
 الطواف أم لا وكذلك وجوب الطهارة في الطواف كلامه فيها يقتضى روايتين وكذلك قال بعض  
 الحنفية إن الطهارة ليست واجبة في الطواف بل سنة مع قوله ان في تركها دما فمن قال ان  
 المحدث يجوز له ان يطوف بخلاف الحائض والجنب فانه يمكنه تعليل المنع بحرمة المسجد لا بخصوص  
 الطواف لان الطواف يباح فيه الكلام والا كل والشرب فلا يكون كالصلاة ولان الصلاة  
 مفتاحها الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم والطواف ليس كذلك ويقول انما منع  
 المرأة من ذلك لاجل نظر الناس ولحرمة المسجد أيضا ومن قال هذا قال المطاف أشرف  
 المساجد لا يكاد يخلو من طائف وقد قال الله تعالى (خذوا زينتكم عند كل مسجد) فأمر بأخذها  
 عند دخول المسجد وهذا بخلاف الصلاة فان المصلي عليه ان يستتر لنفس الصلاة والصلاة  
 تفعل في جميع البقاع فلو صلى وحده في بيت مظلم لكان عليه أن يفعل ما أمر به من الستر  
 للصلاة بخلاف الطواف فانه يشترط فيه المسجد الحرام والاعتكاف يشترط فيه جنس المساجد  
 وعلى قول هؤلاء فلا يحرم طواف الجنب والحائض اذا اضطر الى ذلك كما لا يحرم عندهم الطواف  
 على المحدث بحال لأنه لا يحرم عليهما دخول المسجد حينئذ وهما اذا كانا مضطربين الى ذلك  
 أولى بالجواز من المحدث الذي يجوزون له الطواف مع الحدث من غير حاجة الا ان المحدث  
 منع من الصلاة ومس المصحف مع قدرته على الطهارة وذلك جائز للجنب مع التيمم واذا عجز  
 عن التيمم صلى بلا غسل ولا تيمم في أحد قولي العلماء وهو المشهور في مذهب الشافعي وأحمد  
 كما نقل أن الصحابة صلوا مع الجنابة قبل ان تنزل آية التيمم والحائض نهيت عن الصوم فانها  
 ليست محتاجة الى الصوم في الحيض فانه يمكنها ان تصوم شهرا آخر غير رمضان فاذا كان المسافر  
 والمريض مع امكان صومهما جعل لهما أن يصوما شهرا آخر فالحائض الممنوعة من ذلك أولى ان  
 تصوم شهرا آخر واذا أمرت بقضاء الصوم فلم تؤمر بالابشهر واحد فلم يجب عليها الا ما يجب

على غيرها ولهذا لو استحاضت فانها تصوم مع الاستحاضة فان ذلك لا يمكن الاحتراز عنه اذ قد تستحيض وقت القضاء وأما الصلاة فانها تتكرر في كل يوم وليلة خمس مرات والحيض مما يمنع الصلاة فلو قيل انها تصلي مع الحيض لاجل الحاجة لم يكن الحيض مانعا من الصلاة بحال وكان يكون الصوم والطواف بالبيت أعظم حرمة من الصلاة وليس الامر كذلك بل كان من حرمة الصلاة انها لا تصلي وقت الحيض اذا كان لها في الصلاة أوقات الطهر غنية عن الصلاة وقت الحيض واذا كانت انما منعت من الطواف لاجل المسجد فمعلوم ان اباحة ذلك للنفذ أولى من إباحة مس المصحف للمعذر ولو كان لها مصحف ولم يمكنها حفظه الا بمسه مثل ان يريد أن يأخذه لص أو كافر أو ينهبه أحد أو يشبهه منها ولم يمكنها منعه الا بمسه لكان ذلك جائزا لها مع ان المحدث لا يمس المصحف ويجوز له الدخول في المسجد فعلم ان حرمة المصحف أعظم من حرمة المسجد واذا أبيع لها مس المصحف للحاجة فالمسجد الذي حرمة دون حرمة المصحف أولى بالاباحة \*

﴿فصل ١٠﴾ وأما ان كان المنع من الطواف لمعنى في نفس الطواف كما منع من غيره أو كان لذلك والمسجد . كل منهما علة مستقلة فنقول اذا اضطرت الى ذلك بحيث لم يمكنها الحج بدون طوافها وهي حائض لتعذر المقام عليها الى ان تطهر فهذا الامر دائر بين ان تطوف مع الحيض وبين الضرر الذي يتأق الشريعة فان الزامها بالمقام اذا كان فيه خوف على نفسها ومالها وفيه عجزها عن الرجوع الى أهلها والزامها بالمقام بمكة مع عجزها عن ذلك وتضررها به لا تأتي به الشريعة فان مذهب عامة العلماء ان من أمكنه الحج ولم يمكنه الرجوع الى أهله لم يجب عليه الحج وفيه قول ضعيف أنه يجب اذا أمكنه المقام . أما مع الضرر الذي يخاف منه على النفس أو مع العجز عن الكسب فلا يوجب أحد عليه المقام فهذه لا يجب عليها حج يحتاج معه الى سكنى مكة وكثير من النساء اذا لم ترجع مع من حجت معه لم يمكنها بعد ذلك الرجوع ولو قدر أنه يمكنها بعد ذلك الرجوع فلا يجب عليها ان يبقى وطؤها محرما مع رجوعها الى أهلها ولا تزال كذلك الى ان تعود فهذا أيضا من أعظم الحرج الذي لا يوجب الله مثله اذ هو أعظم من إيجاب حجتين والله تعالى لم يوجب الا حجة واحدة . ومن وجب عليه القضاء كالمرط فاما ذاك تنفريطه بافساد الحج ولهذا لم يجب القضاء على المحصر في أظهر قولي العلماء لعدم التفريط ومن

أوجب القضاء على من فاتته الحج فإنه يوجب له مفرط عنده وإذا قيل في هذه المسئلة بل يتحلل كما يتحلل المحصر فهذا لا يفيد سقوط الفرض عنها فيحتاج مع ذلك الى حجة ثانية ثم في الثانية تخاف ما خافه في الأولى مع ان الحصر لا يعقل الا مع العجز الحسى إما بعذر وإما بمرض أو فقد أو حبس فأما من جهة الشرع فلا يكون أحد محصراً وكل من قدر على الوصول الى البيت لم يكن محصراً في الشرع فهذه هي التقديرات التي يمكن ان تفعل إما مقامها بكفة وإما رجوعها نحرمة ولها تحللها وكل ذلك مما منعه الشرع في حق مثلها وإن قيل ان الحج يسقط عن مثل هذه كما يسقط عن لا تمتحج الا مع من يفجر بها لكون الطواف مع الحيض يحرم كالفجور بل هذا مخالف لاصول الشرع لان الشرع مبني على قوله تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) ومعلوم ان المرأة اذا لم يمكنها فعل شيء من فرائض الصلاة أو الصيام أو غيرهما الا مع الفجور لم يكن لها أن تفعل ذلك فان الله تعالى لم يأمر عياده بأمر لا يمكن الا مع الفجور فان الزنا لا يباح بالضرورة كما يباح كل الميتة عند الضرورة ولكن اذا أكرهت عليه بان يفعل بها ولا يستطيع الامتناع منه فهذه لافعل لها وان كان بالاكره ففيه قولان وهما روايتان عن أحمد (إحدهما) انه لا يباح بالاكره الا الاقوال دون الافعال (والثاني) وهو قول الاكثرين أن المكروهة على الزنا وشرب الخمر معفو عنها لقوله تعالى (ومن يكرهه من الله من بعد اكرهه من غفور رحيم) \* وأما الرجل الزاني ففيه قولان في مذهب أحمد وغيره بناء على كون الاكره هل يمنع من الانتشار أم لا فأبو حنيفة وأحمد في المنصوص عنه قولان لا يكون الرجل مكروهاً على الزنا وأما اذا أمكن العبد أن يفعل بعض الواجبات دون بعض فإنه يؤمر بما يقدر عليه وما عجز عنه يبقى ساقطاً كما يؤمر بالصلاة عرياناً ومع النجاسة والى غير القبلة اذا لم يطق الا ذلك وكما يجوز الطواف راكباً ومحمولاً للمذنب النص واتفاق العلماء وبدون ذلك ففيه نزاع وكما يجوز أداء الفرض للمريض قاعداً أو راكباً ولا يجوز ذلك في الفرض بدون المذنب مع ان الصلاة الى غير القبلة والصلاة عرياناً وبدون الاستنجاء وفي الثوب النجس حرام في الفرض والنفل ومع هذا فكان أن يصلي الفرض مع هذه المحظورات خيراً من تركها وكذلك صلاة الخوف مع العمل الكثير ومع استدبار القبلة مع مفارقة الإمام في أثناء الصلاة ومع قضاء ما فاتته قبل السلام وغير ذلك مما لا يجوز في غير المذنب (فان قيل) الطواف مع الحيض كالصلاة مع الحيض والصوم مع الحيض وذلك لا يباح يحال (قيل)

الصوم مع الحيض لا يحتاج اليه بحال فان الواجب عليه شهر وغير رمضان يقوم مقامه واذا لم يكن لها أن تؤدى الفرض مع الحيض فالتفل بطريق الاولى لان لها مندوحة عن ذلك بالصيام في وقت الطهر كما كان للتصل المتطوع في أوقات النهي مندوحة عن ذلك بالتطوع في أوقات آخر فلم تكن محتاجة الى الصوم مع الحيض بحال فلا تباح هذه المفسدة مع الاستغناء عنها كما لا تباح صلاة التطوع التي لا سبب لها في أوقات النهي بخلاف ذوات السبب فان الراجح في الدليل من قولى العلماء أنها تجوز لحاجته اليها فانه ان لم يفعلها فانت مصلحتها بخلاف التطوع المحض فانه لا يفوت الصوم من هذا الباب ليس لها صوم الا ويمكن فعله في أيام الطهر ولهذا جاز للمستحاضة الصوم والصلاة. وأما الصلاة فانها لو أبيحت مع الحيض لم يكن الحيض مانعا من الصلاة بحال فان الحيض مما يعتاد النساء كما قل النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة إن هذا شيء كتبه الله على بنات آدم فلو أذن لهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلين بالحيض صارت الصلاة مع الحيض كالصلاة مع الطهر. ثم ان أبيح سائر العبادات لم يبق الحيض مانعا مع ان الجنابة والحدث الاضمر مانع وهذا تناقض عظيم وان حرم مادون الصلاة وأبيحت الصلاة كان أيضا تناقضا ولم تكن محتاجة الى الصلاة زمن الحيض فان لها في الصلاة زمن الطهر وهو أغلب أوقاتها ما يفنيها عن الصلاة أيام الحيض ولكن رخص لها فيما تحتاج اليه من التلبية والذكر والدعاء وقد أمرت لذلك بالاغتسال كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أسماء ان تغتسل عند الاحرام لما نفست بحمزة بن أبي بكر وأمر أيضا بذلك النساء مطلقا وأمر عائشة حين حاضت بسرف ان تغتسل وتحرم بالحج فأمرها بالاغتسال مع الحيض للاهلال بالحج ورخص للحائض مع ذلك ان تلبى وتقف بعرفة وتدعو وتذكر الله ولا تغتسل ولا تتوضأ ولا يكره لها ذلك كما يكره للجنب لو فعل ذلك بدون طهارة لانها محتاجة الى ذلك وغسلها ووضوءها لا يؤثران في الحدث المستمر بخلاف غسلها عند الاحرام فانه غسل نظافة كما يغتسل للجمعة ولهذا هل يقيم مثل هذه الأغسال اذا عدم الماء على قولين في مذهب أحمد وكذلك هل يقيم الميت اذا تعذر غسله على قولين ليس هذا الغسل والجنابة والوضوء من الحدث ومع هذا فلم يؤمر بالغسل عند دخول مكة والوقوف بعرفة فلما نهيت عن الصلاة مع الحيض دون الاذكار من غير كراهة علم الفرق بين ما يحتاج اليه وما لا يحتاج اليه (فان قيل) سائر الاذكار تباح للجنب



والمحدث فلا حظر في ذلك (قيل) الجنب ممنوع من قراءة القرآن ويكره له الاذان مع الجنبات  
والخطبة وكذلك النوم بلا وضوء وكذلك فعل المناسك بلا طهارة مع قدرته عليها والمحدث  
أيضا تستحب له الطهارة لذكر الله تعالى كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اني كرهت أن  
أذكر الله الا على طهر والحائض لا يستحب لها شيء من ذلك ولا يكره الذكر بدونه عند  
أحد من العلماء للسنة المتواترة في ذلك وانما تنازعوا في قراءة القرآن وليس في منعها من  
القرآن سنة أصلا فان قوله لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن حديث ضعيف  
باتفاق أهل المعرفة بالحديث رواه اسمعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن  
عمر وأحاديثه عن أهل الحجاز يغلط فيها كثيرا وليس لهذا أصل عن النبي صلى الله عليه  
وسلم ولا حديث به عن ابن عمر ولا عن نافع ولا عن موسى بن عقبة أصحابهم المعروفون بنقل  
السنن عنهم وقد كان النساء يحضن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو كانت القراءة  
محرمة عليهن كالصلاة لكان هذا مما بينه النبي صلى الله عليه وسلم لأمته وتعلمه أمهات المؤمنين  
ولكان ذلك مما يتقلونه الى الناس فلما لم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك نهيا  
لم يحز أن تجعل حراما مع العلم أنه لم ينه عن ذلك واذا لم ينه عنه مع كثرة الحيض في زمنه علم  
أنه ليس بمحرم. وهذا كما استدللنا على ان المني لو كان نجسا لكان يأمر الصحابة بأزالته من  
أبدانهم وثيابهم لانه لا بد أن يصيب أبدان الناس وثيابهم في الاحتلام فلما لم ينقل أحد عنه  
انه أمر بأزالة ذلك لا بفسل ولا فرك مع كثرة اصابة ذلك الأبدان والثياب على عهده والى  
يوم القيامة علم انه لم يأمر بذلك ويمتنع أن تكون ازالته واجبة ولا يأمر به مع عموم البزى  
بذلك كما أمر بالاستنجاء من الغائط والبول والحائض بأزالة دم الحيض من ثوبها وكذلك  
الوضوء من لمس النساء ومن النجاسات الخارجة من غير السبيلين لم يأمر المسلمين بالوضوء  
من ذلك مع كثرة ابتلاهم به ولو كان واجبا لكان يجب الأمر وكان اذا أمر به فلا بد أن  
ينقله المسلمون لانه مما تتوفر الهنم والدواعي على نقله. وأمره بالوضوء من مس الذكر ومما  
مسست النار أمر استحباب فهذا أولى ان لا يكون الا مستحبا واذا كانت سنة رسول الله صلى  
الله عليه وسلم مضت بانه يرخص للحائض فيما لا يرخص فيه للجنب لاجل حاجتها الى ذلك  
لعدم امكان تطهرها وانه انما حرم عليها مالا محتاج اليه فتمت منه كما منعت من الصوم لاجل

حدث الحيفض وعدم احتياجا الى الصوم ومنعت من الصلاة بطريق الاولى لاعتياضها عن صلاة الحيفض بالصلاة بالطهر فهي أيضا منعت من الطواف اذا أمكنها ان تطوف مع الظهر لأن الطواف يشبه الصلاة من بعض الوجوه وليس كالصلاة من كل الوجوه \* والحديث الذي رواه النسائي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الطواف بالبيت صلاة الا ان الله أباح فيه الكلام فمن تكلم فيه فلا يتكلم الا بخير قد قيل انه من كلام ابن عباس. وسواء كان من كلام النبي صلى الله عليه وسلم أو كلام ابن عباس ليس معناه أنه نوع من الصلاة كصلاة الجمعة والاستسقاء والكسوف فان الله قد فرق بين الصلاة والطواف بقوله تعالى (وطهر بيتي للطائفين والماكين والركع السجود) \* وقد تكلم العلماء أيما أفضل للقادس الصلاة أو الطواف وأجمع العلماء على أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وصلى خلف المقام ركعتين. والآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم والعجابة والتابعين وسائر العلماء بالفرق بين مسمى الصلاة ومسمى الطواف متواترة فلا يجوز ان يجعل نوعا من الصلاة والنبي صلى الله عليه وسلم قال الصلاة مفتاحها الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم والطواف ليس تحريمه التكبير وتحليله التسليم وقد تنازع السلف ومن بعدهم في وجوب الوضوء من الحدث له والوضوء للصلاة معلوم بالاضطرار من دين الاسلام ومن أنكره فهو كافر ولم يقل ثي عن النبي صلى الله عليه وسلم في وجوب الوضوء له ومنع الحائض لا يستلزم منع المحدث وتنازع العلماء في الطهارة من الحيفض هل هي واجبة فيه أو شرط فيه على قولين فيه ولم يتنازعوا في الطهارة للصلاة أنها شرط فيها وأيضا فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بأمر القرآن والقراءة فيه ليست واجبة باتفاق العلماء بل في كراهتها قولان للعلماء \* وأيضا فانه قد قال ان الله يحدث من أمره ما شاء ومما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة فهي عن الكلام في الصلاة مطلقا والطواف يجوز فيه من الكلام مالا يجوز في غيره وبهذا يظهر الفرق بينه وبين صلاة الجنائز فان لها تحريما وتحليلا ونهى فيها عن الكلام وتصلى بامام وصفوف وهذا كله متفق عليه والقراءة فيها سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أصح قول العلماء \* وأما سجود التلاوة فقد تنازع العلماء هل هو من الصلاة التي تشترط لها الطهارة مع انه سجود وهو أعظم أركان الصلاة الفعلية ولا يتكلم في حال سجوده بل يكبر اذا سجد واذا رفع ويسلم أيضا في أحد قولي العلماء هذا عند من

يسلم أن السجود المجرب كسجود التلاوة يجب له الطهارة ومن منع ذلك قال أنه يجوز بدون الوضوء وقال ان السجود المجرد لا يدخل في مسمى الصلاة وإنما يسمى الصلاة ماله تحريم وتحليل \* وهذا السجود لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر له بالطهارة بل ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قرأ سورة النجم سجد معه المسلمون والمشركون والجن والانس وسجد سحرة فرعون على غير طهارة وثبت عن ابن عمر أنه سجد للتلاوة على غير وضوء ولم يرو عن أحد من الصحابة أنه أوجب فيه الطهارة وكذلك لم يرو أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سلم فيه وأكثر السلف على أنه لا يسلم فيه وهو احدي الروايتين عن أحمد وذكر أنه لم يسمع في التسليم أثر. ومن قال فيه تسليم فقد أثبتته بالقياس الفاسد حيث جعله صلاة وهو موضع المنع. وصلاة الجنازة قد ذهب بعضهم إلى أنه لا يشترط لها الطهارة لكن هذا قول ضعيف فإن لها تحريماً وتحليلاً فهي صلاة وليس الطواف مثل شيء من ذلك ولا الحائض محتاجة إلى ذلك فإنها إن لم تصل فرض العين ففرض الكفاية والنفل أولى ودعاؤها للميت واستغفارها له يحصل المقصود بحسب الامكان كما أن شهودها الغيد وذكر الله تعالى مع المسلمين يحصل المقصود بحسب الامكان والطواف وإن كان له مزية على سائر المناسك بنفسه ولكونه في المسجد وبأن الطواف شرع منفرداً بنفسه وشرع في العمرة وشرع في الحج وأما الاحرام والسعى بين الصفا والمروة والحاق فلا يشرع الا في حج أو عمرة وأما سائر المناسك من الوقوف بعرفة ومزدلفة ورمى الجمار فلا يشرع الا في الحج فهذا يدل على أن الله عز وجل يسره للناس وجعل لهم التقرب به مع الاحلال والاحرام في النسكين وفي غيرهما فلم يوجب فيه ما أوجبه في الصلاة ولا حرم فيه ما حرمه في الصلاة فعلم أن أمر الصلاة أعظم فلا يجعل مثل الصلاة. ومن قال من العلماء إن طواف أهل الآفاق أفضل من الصلاة بالمسجد فأنما ذلك لأن الصلاة تمكنهم في سائر الامصار بخلاف الطواف فإنه لا يمكن الا بمكة والعمل المفضول في مكانه وزمانه يقدم على الفاضل لئلا أن جنسه أفضل كما يقدم الدعاء في آخر الصلاة على الذكر والقراءة ويقدم الذكر في الركوع والسجود على القراءة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال نهيت أن اقرأ القرآن راكعاً وساجداً وكما يقدم القراءة والذكر والدعاء في أوقات النهي وكما تقدم اجابة المؤذن على الصلاة والقراءة لأن هذا يفوت وذلك لا يفوت الآفاق اذا خرج فقدم ذلك لئلا أن جنسه أفضل من جنس الصلاة بل

ولا مثلها فان هذا لا يقوله أحد والحج كله لا يقاس بالصلاة التي هي عمود الدين فكيف يقاس بها بعض أفعاله وانما فرض الله الحج على كل مسلم مرة في العمر ولم يوجب شيأ من أعماله مرتين بل انما فرض طوافا واحداً ووقوفاً واحداً وكذلك السعي حتى أحمد في أنص الروايتين عنه لا يوجب على المتمتع الا سعياً واحداً إما قبل التعريف وإما بعده يمد الطواف ولهذا قال أكثر العلماء ان العمرة لا تجب كما هو مذهب مالك وأبي حنيفة وهو أحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد وهو الاظهر في الدليل فان الله لم يوجب الا حج البيت لم يوجب العمرة ولكن أوجب اتمام الحج والعمرة على من يشرع فيها لان العمرة هي الحج الا صغر فيجب اتمامها كما يجب اتمام الحج التطوع والله لم يوجب الا مسمى الحج لم يوجب حجين أكبر وأصغر وهو المفهوم من اسم الحج عند الاطلاق فلا يجب غير ذلك وليس في أعمال العمرة قدر زائد على أعمال الحج فلو وجبت لم يجب الا عمل واحد مرتين وهذا خلاف ما أوجبه الله في الحج \* والمقصود هنا أن الحج اذا لم يجب الا مرة واحدة فكيف يقاس بما يجب في اليوم والليلة خمس مرات. وهذا مما يفرق بين طواف الحائض وصلاة الحائض فانها تحتاج الى الطواف الذي فرض عليها مرة في العمر وقد تكلفت السفر الطويل وحملت الابل أثقالها الى بلد لم يكن الناس بالنبيه الا بشق النفس فأين حاجة هذه الى الطواف من حاجتها الى الصلاة التي تستغني عنها زمن الحيض بما تفعله زمن الطهر وقد تقدم ان الحائض لم تمنع من القراءة لحاجتها اليها وحاجتها الى هذا الطواف أعظم \* واذا قال القائل القرآن تقرأه مع الحدث الا صغر فالطواف تجب له الطهارة قيل له هذا فيه نزاع معروف عن السلف والخلف فلا بد لك من حجة على وجوب الطهارة للصغرى في الطواف. والاحتجاج بقوله الطواف بالبيت صلاة حجة ضعيفة فان نهايته ان يشبه بالصلاة وليس المشبه كالمشبه به من كل وجه وانما اراد أنه كالصلاة في اجتناب المحظورات التي تحرم خارج الصلاة فأما ما يختص بالصلاة وهو الاكل والشرب والعمل الكثير فليس شيء من هذا مبطلاً للطواف وان كره فيه اذا لم يكن به حاجة اليه فانه يشتغل عن مقصوده كما يكره مثل ذلك عند القراءة والدعاء والذكر. وهذا كقول النبي صلى الله عليه وسلم المبدئي صلاة ما دام ينتظر الصلاة وقوله اذا خرج أحدكم الى المسجد فلا يشبك بين أصابعه فانه في صلاة ولهذا قال ان الله اباح لكم فيه الكلام ومعلوم انه يباح فيه الاكل والشرب وهذه

محظورات الصلاة التي تبطلها، الا كل والشرب والعمل الكثير ولا يبطل شيء من ذلك الطواف بل نهايته انه يكره فيه لنير حاجة كما يكره العبث في الصلاة ولو قطع الطواف لصلاة مكتوبة أو جنازة أقيمت بنى على طوافه والصلاة لا تقطع لمثل ذلك فليس محظورات الصلاة محظورة فيه ولا واجبات الصلاة واجبات فيه كالتحليل والتحريم فكيف يقال إنه مثل الصلاة فيما يجب لها ويحرم فيها فن أوجب له الطهارة الصغرى فلا بد له من دليل شرعى وما أعلم ما يوجب ذلك \* ثم تدبرت وتبين لى أن طهارة الحدث لا تشترط في الطواف ولا تجب فيه بلا ريب ولكن تستحب فيه الطهارة الصغرى فان الادلة الشرعية انما تدل على عدم وجوبها فيه وليس في الشريعة ما يدل على وجوب الطهارة الصغرى فيه وحينئذ فلا نسلم ان جنس الطواف أفضل من جنس قراءة القرآن بل جنس القراءة أفضل منه فانها أفضل ما في الصلاة من الافعال والسجود أفضل ما فيها من الافعال والطواف ليس فيه ذكر مفروض \* واذا قيل الطواف قد فرض بمضه قيل له قد فرضت القراءة في كل صلاة فلا تصح صلاة الا بقراءة فكيف يقاس الطواف بالصلاة. واذا كانت القراءة أفضل وهي تجوز للحائض لحاجتها اليه في أظهر قولى العلماء فالطواف أولى ان يجوز مع الحاجة \* واذا قيل انتم تسلمون ان الطواف في الاصل محظور على الحائض وانما يباح للضرورة قيل من علل بالمسجد فلم يسلم أن نفس فعله محظور لنفسه ومن سلم ذلك يقول وكذلك من القرآن ما هو محظور على الحائض وهو القراءة في الصلاة وكذلك في غير الصلاة لنير حاجة يحرمها أكثر العلماء وانما أبيحت للحاجة فالطواف أولى \* ثم مس المصحف يشترط له الطهارة الكبرى والصغرى عند جماهير العلماء وكما دل عليه الكتاب والسنة وهو ثابت عن سلمان وسعد وغيرهم من الصحابة وحرمة المصحف أعظم من حرمة المساجد ومع هذا اذا اضطر الجنب والمحدث والحائض إلى مسه فاذا اضطر الى الطواف الذي لم يتم دليل شرعى على وجوب الطهارة فيه مطلقا كان أولى بالجواز فاذا قيل الطواف منه ما هو واجب قيل ومس المصحف قد يجب في بعض الاحوال اذا احتيج اليه لصيائمه الواجبة والقراءة الواجبة أو الحبل الواجب اذا لم يمكن اداء الواجب الا بمسه \* وقوله صلى الله عليه وسلم الحائض تقضى المناسك كلها الا الطواف بالبيت من جنس قوله لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يتوضأ وقوله لا يقبل الله صلاة حائض الا بخمار وقوله صلى الله عليه وسلم لا أحل المسجد للجنب

ولا حائض بل اشتراط الوضوء في الصلاة وخمار المرأة في الصلاة ومنع الصلاة بدون ذلك أعظم من منع الطواف واذا كان قد حرم المسجد على الجنب والحائض ورخص للحائض أن تناول الخُمرة من المسجد وقال لها إن حيضتك ليست في يدك فبين أن الحيضة في الفرج والفرج لا ينال المسجد وهذه العلة تقتضى إباحته للحائض مطلقا لكن اذا كان قد قال لأهل المسجد جنب ولا حائض فلا بد من الجمع بين ذلك والايمان بكل ما جاء من عند الله واذا لم يكن أحدهما ناسخا للآخر فهذا مجمل وهذا خاص فيه إباحة المرور وهو مستثنى من ذلك التحريم مع انه لا ضرورة اليه فإباحة الطواف للضرورة لا تنافي بتحريمه بذلك النص كإباحة الصلاة للمرأة بلا خمار للضرورة وإباحة الصلاة بلا وضوء للضرورة بدل التيمم بل وبلا وضوء ولا تيمم للضرورة كما فعل الصحابة لما فقدوا الماء قبل نزول الآية وكإباحة الصلاة بلا قراءة للضرورة مع قوله لا صلاة الا بالقرآن كالصلاة والطواف مع النجاسة للضرورة مع قوله حتىه ثم افرصيه ثم صلى فيه والصلاة على المكان النجس للضرورة مع قوله جعلت لى كل أرض طيبة مسجداً وطهورا بل تحريم الدم ولحم الخنزير أعظم الامور وقد أبيع للضرورة \* والذي جاءت به السنة أن الطواف عبادة متوسطة بين الصلاة وبين سائر المناسك فهو أفضل من غيره لنهي الحائض عنه والصلاة اكمل منه وذلك انه يشبه الصلاة أكثر من غيره ولانه مختص بالمسجد فلها تين الحرمتين منعت منه الحائض ولم تأت سنة تمنع المحدث منه وما لم يحرم على المحدث فلا يحرم على الحائض مع الضرورة بطريق الاولى والاخرى كقراءة القرآن وكالاتكاف في المسجد ولو حرم عليها مع المحدث فلا يلزم تحريم ذلك مع الضرورة كس المصحف وغيره . ومن جعل حكم الطواف مثل حكم الصلاة فيما يجب ويحرم فقد خالف النص والاجماع وليس لاحد أن يحتج بقول أحد في مسائل النزاع وانما الحجة النص والاجماع ودليل مستنبط من ذلك تقدر مقدماته بالادلة الشرعية لا باقوال بعض العلماء فان أقوال العلماء يحتج لها بالادلة الشرعية لا يحتج بها على الادلة الشرعية . ومن تربى على مذهب قد تموده واعتقد ما فيه وهو لا يحسن الادلة الشرعية وتنازع العلماء لا يفرق بين ما جاء عن الرسول وتلقته الامة بالقبول بحيث يجب الايمان به وبين ما قاله بعض العلماء أو يتعذر إقامة الحجة عليه ومن كان لا يفرق بين هذا وهذا لم يحسن أن يتكلم في العلم بكلام العلماء وانما هو من المقلدة الناقلين لاقوال غيرهم مثل المحدث عن غيره

والشاهد على غيره لا يكون حاكما والناقل المحمود يكون حاكما لا مفتيا ولا يحتمل حال هذه المرأة الات تلك الامور الثلاثة أو هذا القول أو ان يقال طواف الافاضة قبل الوقوف يحزى إذا تعذر الطواف بعده كما يذكر ذلك قولاً في مذهب مالك فيمن نسي طواف الافاضة حتى عاد الى بلده أنه يحزى طواف القدوم هذا مع انه ليس لها فيه فرج فانها قد يمتد بها الحيض من حين تدخل مكة الى أن يخرج الحاج وفيه أيضا تقديم الطواف قبل وقته الثابت بالكتاب والسنة والاجماع والمناسك قبل وقتها لا يحزى. وإذا دار الامر بين ان تطوف طواف الافاضة مع الحدث وبين ان لا تطوفه كان أن تطوفه مع الحدث أولى فان في اشتراط الطهارة نزاعا معروفا وكثير من العلماء كأبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين عنه يقولون انها في حال التيممة على الطهارة إذا طافت مع الحيض أجزأها وعليها دم مع قولهم إنها تأثم بذلك ولو طافت قبل التعريف لم يحزى وهذا القول مشهور معروف بين لك ان الطواف مع الحيض أولى من الطواف قبل الوت وأصحاب هذا القول يقولون ان الطهارة واجبة فيها لا بشرط فيها والواجبات كلها تسقط بالعجز ولهذا كان قول أبي حنيفة وغيره من العلماء أن كل ما يجب في حال دون حال فليس بفرض وإنما الفرض ما يجب على كل أحد ولهذا قالوا إن طواف الوداع لما سقطه النبي صلى الله عليه وسلم عن الحائض دل على انه ليس بركن بل يجبره دم. وكذلك المبيت بمنى لما أسقطه عن أهل السقاية دل على انه ليس بفرض بل هو واجب يجبره دم. وكذلك الرمي لما جوز فيه للراة وأهل السقاية التأخير من وقت الى وقت دل ذلك على ان فعله في ذلك الوقت ليس بفرض. وكذلك رخص للضعفة ان يفيضوا من جمع بليل جمع من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم وقد ذكرها أصحاب أبي حنيفة كالطحاوي وغيره فاذا كان من قولهم أن الطهارة ليست فرضا في الطواف وشرطا فيه بل هي واجبة تجبر بدم دل ذلك على انها لا تجب على كل أحد في كل حال فاذا وجب على كل أحد في كل حال انما هو فرض عنهم لا بد من فعله لا يجبر بدم. وحيث أن كانت الطهارة واجبة في حال دون حال سقطت مع العجز كما سقطت سائر الواجبات مع العجز كطواف الوداع وكإباح لا يحرم ما يحتاج اليه الناس من حاجة عامة كالسراويل والخفين فلا فدية عند أكثر العلماء كالشافعي وأحمد وسائر فقهاء الحديث بخلاف ما يحتاج اليه في بعض الاحوال فانه لا يباح الا مع القدرة وأبو حنيفة يوجب الفدية في الجميع وحيث أنه المحتاجة

الى الطواف أكثر ما يقال أنه يلزمها دم كما هو قول أبي حنيفة وأحد القولين في مذهب أحمد فان الدم يلزمها بدون العذر على قول من يجعل الطهارة واجبة وأما مع العجز فاذا قيل بوجوب ذلك فهذا غاية ما يقال فيها والأقيس أنه لا دم عليها عند الضرورة . وأما أن يجعل هذا واجبا يجبره دم ويقال أنه لا يسقط للضرورة فهذا خلاف أصول الشريعة وقد تبين بهذا أن المضطرة الى الطواف مع الحيض لما كان في علماء المسلمين من يفتيها بالأجزاء مع الدم وإن لم تكن مضطرة لم تكن الأمة مجمعة على أنه لا يجزئها الا الطواف مع الطهر مطلقا وحينئذ فليس مع المنازع القائل بذلك لا نص ولا اجماع ولا قياس وقد بينا أن هذا القول يلزم لجواز ذلك عند الحاجة وأن العلماء اختلفوا في طهارة الحدث هل هي واجبة عليها وأن قول النفاة للوجوب أظهر فلم تجمع الأمة على وجوب الطهارة مطاقا ولا على أن شيئا من الطهارة شرط في الطواف وأما الذي لا أعلم فيه نزاعا أنه ليس لها أن تطوف مع الحيض إذا كانت قادرة على الطواف مع الطهر فما أعلم منازعا أن ذلك يحرم عليها وتأثم به وتنازعوا في إجزائه فذهب أبي حنيفة يجزئها ذلك وهو قول في مذهب أحمد فان أحمد نص في رواية على أن الجنب إذا طاف ناسيا إجزأه ذلك فمن أصحابه من قصر ذلك على حال النسيان ومنهم من قال هذا يدل على أن الطهارة ليست فرضا إذ لو كانت فرضا لما سقطت بالنسيان لأنها من باب المأمور به لا من باب المنهى عنه كطهارة الحدث في الصلاة بخلاف اجتناب النجاسة في الصلاة فان ظاهر مذهب أحمد أنه إذا صلى ناسيا لها أو جاهلا بها لا يبعد لأن ذلك من باب المنهى عنه فاذا فعله ناسيا أو جاهلا به لم يكن عليه اثم فيكون وجوده كعدمه ثم اتف من أصحابه من قال هذا يدل على أن الطهارة في الطواف ليست عنده ركننا على هذه الرواية بل واجب يجبر بدم وحكي هؤلاء في صحة طواف الحائض روايتين أحدهما لا يصح والثانية يصح ويجبره بدم . ومن ذكر هذا أبو البركات وغيره وكذلك صرح غير واحد منهم أن هذا النزاع في الطهارة من الحيض والجنابة كذهب أبي حنيفة فعلى هذا القول تسقط بالعجز كسائر الواجبات وذكر آخرون من أصحابه عنه ثلاث روايات رواية يجزئه الطواف مع الجنابة ناسيا لا دم عليه . ورواية أن عليه دما . ورواية أنه لا يجزئه ذلك وبعض الناس يظن أن النزاع في مذهب أحمد إنما هو في الجنب والمحدث دون الحائض وليس الامر كذلك بل صرح غير واحد من أصحابه بأن النزاع في الحائض وغيرها وكلام أحمد



يدل على ذلك وتبين انه كان متوقفا في طواف الحائض وفي طواف الجنب وكان يذكر أقوال الصحابة والتابعين وغيرهم في ذلك فذكر أبو بكر عبد العزيز في الشافي عن الميموني قال لا أحد من سعي أو طاف طواف الواجب على غير طهارة ثم واقع أهله فقال في هذه الناس فيها يختلفون وذكر قول ابن عمر وما يقول عطاء وما يسهل فيه وما يقول الحسن وأمر عائشة فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم حين حاضت افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت إن هذا أمر قد كتبه الله على بنات آدم فقد بليت به نزل عليها ليس من قبلها قالت فن الناس من يقول عليه الحج فقال نعم كذلك أكثر علي ومن الناس من يذهب الى أن عليه دعا قال أبو عبد الله أولا وآخر أهى مسألة مشبهة فيها نظر دعنى حتى أنظر فيها ومن الناس من يقول وان رجع الى بلده يرجع حتى يطوف قلت والنسيان قال والنسيان أهون حكما بكثير يريد أهون ممن يطوف على غير طهارة متعمدا \* قال أبو بكر عبد العزيز قد بينا أمر الطواف بالبيت في أحكام الطواف على قولين يعنى لاحد. أحد القولين أن الطواف اذا طاف الرجل وهو غير طاهر أن الطواف يجزئ عنه اذا كان ناسيا. والقول الآخر أنه لا يجزئ حتى يكون طاهرا فان وطئ وقد طاف غير طاهر ناسيا فعلى قولين مثل قوله في الطواف فن أجاز الطواف غير طاهر قال تم حجه ومن لم يجزه الا طاهرا رده من أى المواضع ذكر حتى يطوف قال وبهذا أقول فأبو بكر وغيره من أصحاب أحمد يقولون في احدي الروايتين يجزئه مع العذر ولا دم عليه وكلام أحمد بين في هذا وجواب أحمد المذكور بين أن النزاع عنده في طواف الحائض وغيره وقد ذكر عن عمر وعطاء وغيرهما التسهيل في هذا. ومما نقل عن عطاء في ذلك ان المرأة اذا حاضت في أثناء الطواف فانها تتم طوافها وهذا صريح من عطاء أن الطهارة من الحيض ليست شرطا وقوله مما اعتد به أحمد وذكر حديث عائشة وأن قول النبي صلى الله عليه وسلم ان هذا أمر كتبه الله على بنات آدم بين انه أمر بليت به نزل عليها ليس من قبلها فهي معذورة في ذلك ولهذا تعذر اذا حاضت وهي معتكفة فلا يبطل اعتكافها بل تقيم في رحبة المسجد وان اضطرت الى المقام في المسجد أقامت به وكذلك اذا حاضت في صوم الشهرين لم ينقطع التتابع باتفاق العلماء وهذا يقتضي انها تشهد المناسك بلا كراهة وتشهد العيد مع المسلمين بلا كراهة وتدعو وتذكر الله والجنب يكره له ذلك لانه قادر على الطهارة وهذه عاجزة عنها

قهي معذورة كما عذرهما من جواز لها القراءة بخلاف الجنب الذي يمكنه الطهارة فالحائض أحق بأن تمذره من الجنب الذي طاف مع الجنابة فإن ذلك يمكنه الطهارة وهذه تعجز عن الطهارة وعذرهما بالعجز والضرورة أولى من عذر الجنب بالنسيان فإن الناسي لما أمر بها في الصلاة يؤمر بها إذا ذكرها وكذلك من نسي الطهارة للصلاة فعليه أن يتطهر ويصلي إذا ذكر بخلاف العاجز عن الشرط مثل من يعجز عن الطهارة بالماء فإنها تسقط عنه وكذلك العاجز عن سائر أركان الصلاة كالعاجز عن القراءة والقيام وعن تكميل الركوع والسجود وعن استقبال القبلة فإن هذا يسقط عنه كل ما عجز عنه ولم يوجب الله على أحد ما يعجز عنه ولا سقط عنها الطواف الذي تمذره عليه بعجزها عما هو ركن فيه أو واجب كما في الصلاة وغيرها وقد قال الله تعالى ( فاتقوا الله ما استطعتم ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وهذه لا تستطيع إلا هذا وقد اتقت الله ما استطاعت فليس عليها غير ذلك ومعلوم أن الذي طاف على غير طهارة متممدا آثم وقد ذكر أحمد القولين هل عليه دم أم يرجع فيطوف وذكر النزاع في ذلك وكلامه بين في أن توقفه في الطائف على غير طهارة يتناول الحائض والجنب مع التعمد وبين أن الناسي أهون بكثير والعاجز عن الطهارة أعذر من الناسي \* وقال أبو بكر عبد العزيز في الشافعي ( باب في الطواف بالبيت غير طاهر ) قال أبو عبد الله في رواية أبي طالب ولا يطوف بالبيت أحد إلا طاهرا والمتطوع أيسر ولا يقف مشاهد الحج إلا طاهرا وقال في رواية أحمد ابن الحكم إذا طاف طواف الزيارة وهو ناس لطيهارته حتى رجع فإنه لا شيء عليه واختاره أن يطوف وهو طاهر وإن وطئ فخجه ماض ولا شيء عليه فهذا النص من أحمد صريح بأن الطهارة ليست شرطا وأنه لا شيء عليه إذا طاف ناسيا لطيهارته بلا دم ولا غيره وأنه إذا وطئ بعد ذلك فخجه ماض ولا شيء عليه كما أنه لما فرق بين التطوع وغيره في الطهارة فأمر بالطهارة فيه وفي سائر المشاهد دل ذلك على أن الطهارة ليست شرطا عنده فقطع القول هنا بأنه لا شيء عليه مع النسيان \* وقال في رواية أبي طالب أيضا إذا طاف بالبيت وهو غير طاهر يتوضأ ويميد الطواف وإذا طاف وهو جنب فإنه يفتسل ويميد الطواف \* وقال في رواية أبي داود حديثنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء إذا طاف على غير وضوء فليمد طوافه \* وقال أبو بكر عبد العزيز ( باب في الطواف في الثوب النجس ) قال أبو عبد الله في رواية أبي طالب وإذا طاف رجل في

ثوب نجس فان الحسن كان يكره ان يفعل ذلك ولا ينبغي له ان يطوف الا في ثوب طاهر وهذا الكلام من أحمد بين أنه ليس الطواف عنده كالصلاة في شروطها فان غاية ما ذكر في الطواف في الثوب النجس أن الحسن كره ذلك وقال لا ينبغي له ان يطوف الا في ثوب طاهر ومثل هذه العبارة تقال في المستحب المؤكد وهذا بخلاف الطهارة في الصلاة ومذهب أبي حنيفة وغيره أنه اذا طاف وعليه نجاسة صح طوافه ولا شيء عليه \* وبالجملة هل للطواف شروط الصلاة على قولين في مذهب أحمد وغيره (أحدهما) يشترط كقول مالك والشافعي وغيرهما (والثاني) لا يشترط وهذا قول أكثر السلف وهو مذهب أبي حنيفة وغيره وهذا القول هو الصواب فان مسترطين في الطواف كشروط الصلاة ليس مهم حجة الا قوله صلى الله عليه وسلم الطواف بالبيت صلاة وهذا لو ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لهم فيه حجة كما تقدم والادلة الشرعية تدل على خلاف ذلك والنبي صلى الله عليه وسلم لم يوجب على الطائفتين طهارة ولا اجتناب نجاسة بل قال مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم والطواف ليس كذلك والطواف لا يجب فيه ما يجب في الصلاة ولا يحرم فيه ما يحرم في الصلاة فبطل ان يكون مثلها وقد ذكرنا من القياس أنها عبادة متعلقة بالبيت ولم يذكروا دليلا على ذلك والقياس الصحيح ما بين فيه أن المشترك بين الاصل والفرع هو علة الحكم أو دليل العلة \* وأيضا فالطهارة انما وجبت لكونها صلاة سواء تعلقت بالبيت أو لم تتعلق ألا ترى أنهم لما كانوا يصلون الى الصخرة كانت الطهارة أيضا شرطا فيها ولم تكن متعلقة بالبيت وكذلك أيضا اذا صلى الى غير القبلة كما يصلي المتطوع في السفر وكصلاة الخوف راكبا فان الطهارة ليست متعلقة بالبيت \* وأيضا فالنظر الى البيت عبادة متعلقة بالبيت ولا يشترط له الطهارة ولا غيرها. ثم هناك عبادة من شرطها المسجد ولم تكن الطهارة شرطا فيها كالاغتساف وقد قال تعالى (وطهر بيتي للطائفين والماكفين والركع السجود) فليس إلحاق الطائف بالراكع الساجد بأولى من إلحاقه بالماكف بل بالماكف أشبه لان المسجد شرط في الطواف والمكوف وليس شرطا في الصلاة \* فان قيل الطائف لا بد أن يصلي الركعتين بعد الطواف والصلاة لا تكون الا بطهارة قيل وجوب ركعتي الطواف فيه نزاع واذا قدر وجوبها لم تجب فيهما الموالاة وليس اتصالهما بالطواف بأعظم من اتصال الصلاة بالخطبة يوم الجمعة ومعلوم انه لو خطب محدثا ثم توضأ وصلى الجمعة جاز

فلأن يجوز أن يطوف محدثاً ثم يتوضأ ويصلي الركعتين بطريق الأولى وهذا كثير ما يتلى به الإنسان إذا نسي الطهارة في الخطبة والطواب فانه يجوز له أن يتطهر ويصلي وقد نص على انه اذا خطب وهو جنب جاز \* واذا تين أن الطهارة ليست شرطاً يبقى الامر دائراً بين ان تكون واجبة وبين ان تكون سنة وهما قولان للسلف وهما قولان في مذهب أحمد وغيره وفي مذهب أبي حنيفة لكن من يقول هي سنة من أصحاب أبي حنيفة يقول مع ذلك عليها دم وأما أحمد فانه يقول لا شيء عليها لادم ولا غيره كما صرح به فيمن طاف جنباً وهو ناس فاذا طافت حائضاً مع التعمد توجه القول بوجوب الدم عليها . وأما مع المعز فهنا غاية ما يقال ان عليها دماً والاشبه ان لا يجب الدم لان هذا واجب يؤمر به مع القدرة لامع المعز فان لزوم الدم انما يجب بترك مأمور وهي لم تترك مأموراً في هذه الحالة ولم تفعل محظوراً من محظورات الاحرام وهذا ليس من محظورات الاحرام فان الطواف يفعله الحلال والحرام فصار الحظر هنا من جنس حظر اللبس في المسجد واعتكاف الحائض في المسجد أو مس المصحف أو قراءه القرآن وهذا يجوز للحاجة بلا دم وطواف الافاضة انما يجوز بعد التحلل الاول وهي حينئذ يباح لها المحظورات الا الجماع \* (فان قيل) فلو كان طوافها مع الحيض ممكناً أمرت بطواف القدوم وطواف الوداع والنبي صلى الله عليه وسلم أسقط طواف الوداع عن الحائض وأمر عائشة لما قدمت وهي متمتعاً فخاضت ان تدع أفعال العمرة وتحرم بالحج فعلم انه لا يمكنها الطواف (قيل) الطواف مع الحيض محظور لحرمة المسجد أو للطواف أو لهما والمحظورات لا يباح الا حال الضرورة ولا ضرورة بها الى طواف الوداع فان ذلك ليس من الحج ولهذا لا يودع المقيم بمكة وانما يودع المسافر عنها فيكون آخر عهده بالبيت وكذلك طواف القدوم ليست مضطرة اليه بل لو قدم الحاج وقد ضاق الوقت عليه بدأ بعرفة ولم يطف للقدوم فهو ان أمر بهما القادر عليهما إما أمر ايجاب فيهما أو في أحدهما أو استحباب فان العلماء في ذلك أقوالاً وليس واحد منهما ركناً يجب على كل حاج بالسنة الثابتة باتفاق العلماء بخلاف طواف الفرض فانها مضطرة إليه لانه لا حرج الا به وهذا كما يباح لها دخول المسجد للصورة ولا تدخله للصلاة ولا اعتكاف وان كان مندوراً بل المعتكفة اذا حاضت خرجت من المسجد ونصبت لها قبلة في فنائنه وهذا أيضاً يدل على ان منع الحائض كمنعها من الاعتكاف فيه لحرمة المسجد والا فالحيض

لا يبطل اعتكافها لانها مضطرة اليه بل انما منع من المسجد لا للاعتكاف فانها ليست مضطرة الى ان تقيم في المسجد ولو أبيع لها ذلك مع دوام الحيض لكان في ذلك إباحة المسجد للحيض وأما الطواف فلا يمكن ألا في المسجد الحرام فانه مختص ببقعة معينة ليس كالاعتكاف فان المعتكف يخرج من المسجد لما لا بد منه كقضاء الحاجة والاكل والشرب وهو معتكف في حال خروجه من المسجد ليس له في تلك الحال أن يباشر النساء وهو كما قال الله تعالى (ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد) وقوله في المساجد يتعلق بقوله عاكفون لا بقوله تباشروهن فان المباشرة في المسجد لا تجوز للمعتكف ولا لغيره بل المعتكف في المسجد ليس له ان يباشر اذا خرج منه لما لا بد منه فلما كان هذا يشبه الاعتكاف والعائض تخرج لما لا بد لها منه فلم يقطع الحيض اعتكافها وقد جمع سبحانه بين المكوف والطواف والصلاة في الامر بتطهير بيته بقوله (وطهر بيتي للطائفين والماكفين والركع السجود) فنه من الحيض من تمام طهارته والطواف كالمكوف لا كالصلاة فان الصلاة تباح في جميع الارض لا تختص بمسجد ويجب لها ويحرم فيها ما لا يحرم في اعتكاف ولا طواف \* وحقيقة الامر أن الطواف عبادة من العبادات التي يفعلها الحلال والحرام لا تختص بالاحرام ولهذا كان طواف الفرض انما يجبر بعد التحلل الاول فيطوف الحاج الطواف المذكور في قوله تعالى (ثم ليقضوا تفهم وليؤفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق) فيطوف الحجاج وهم حلال قد قضوا حجهم ولم يبق عليهم محرم الا النساء ولهذا لوجاع أحدكم في هذه الحال لم يفسد نسكه بانفاق الأئمة واذا كانت عبادة من العبادات فهي عبادة مختصة بالمسجد الحرام كما ان الاعتكاف يختص بجميع المساجد والله تعالى قد أمر بتطهير بيته للطائفين والماكفين والركع السجود وليس هو نوعاً من الصلاة فاذا تركه من نسكه فعليه دم. واذا ترك الواجب الذي هو صفة في الطواف للمعز فهذا محل اجتهاد هل يلحق بمن ترك شيئاً من نسكه أو يقال هذا فيمن ترك نسكا مستقلاً أو تركه مع القدرة بلا عذر أو ترك ما يختص بالحج والعمرة وأما القول بان هذه العاجزة عن الطواف مع الطهر ترجع محرمة أو تكون كالمحصر أو سقط عنها الحج أو ان يسقط عنها طواف الفرض فهذه أقوال كلها مخالفة لاصول الشرع مع أني لم أعلم اماماً من الائمة صرح بشيء منها في هذه الصورة وانما كلام من قال عليها دم أو ترجع محرمة ونحو ذلك من السلف والائمة كلام مطلق يتناول من كان يفعل ذلك في عهدهم

وكان زمنهم يمكنها تحتبس حتى تطهر وتطوف وكانوا يأمرزون الامراء ان يحتبسوا حتى تطهر الحيض ويظفن ولهذا ألزم مالك وغيره المكاري الذي لها أن تحتبس معها حتى تطهر وتطوف ثم ان أصحابه قالوا لا يجب على مكاريها في هذه الازمان أن تحتبس معها لما عليه في ذلك من الضرر فلم ان أجوبة الائمة بكون الطهارة من الحيض شرطاً أو واجباً كان مع القدوة على ان تطوف طاهراً الامع المعجز عن ذلك اللهم الا ان يكون منهم من قال بالاشتراط أو الوجوب في الحالين فيكون النزاع مع من قال ذلك والله تعالى أعلم \*

آخر ماوجه في هذه المسئلة الجليلة الجميلة التزيرة الفاتدة والحمد لله وحده.

﴿ وسئل الشيخ تقي الدين رحمه الله ﴾ عن رجل باشر امرأته وهو في غافية فهل له أن يصبر بالطهر الى ان يتضح النهار أم يقيم ويصلي \* أفتونا مأجورين \*

﴿ أجاب ﴾ الحمد لله \* لا يجوز له تأخير الصلاة حتى يخرج الوقت بل عليه ان قدر على الاغتسال بماء بارد أو حار أن يغتسل ويصلي في الوقت والايام فان التيمم بخشية البرد جائز باتفاق الائمة واذا صلي بالتيمم فلا اعادة عليه لكن اذا تمكن من الاغتسال اغتسل والله أعلم \*

﴿ وسئل ﴾ أيما أفضل يوم عرفة أو الجمعة أو الفطر أو النحر ؟

﴿ فأجاب ﴾ الحمد لله \* أفضل أيام الاسبوع يوم الجمعة باتفاق العلماء وأفضل أيام العام هو يوم النحر وقد قال بعضهم يوم عرفة والاول هو الصحيح لان في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أفضل الايام عند الله يوم النحر ثم يوم الفطر لانه يوم الحج الاكبر في مذهب مالك والشافعي وأحمد كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يوم النحر هو يوم الحج الاكبر وفيه من الاعمال مالا يمل في غيره كالوقوف بمزدلفة ورمي جمرة العقبة وحدها والنحر والحاق وطواف الافاضة فان فعل هذه فيه أفضل بالسنة واتفاق العلماء والله أعلم \*

﴿ فصل ﴾ الذبيحة في الأضحية وغيرها تضجع على شقها الايسر ويضع رجله اليمنى على عنقها كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ويسمى الله ويكبر فيقول بسم الله والله اكبر اللهم منك ولك اللهم قبل منى كما تقبلت من ابراهيم خليلك ويستحب أن يستقبل بها القبلة \* وان ضحى بشاة واحدة عنه وعن أهل بيته اجزأ ذلك في أظهر قولى العلماء وهو مذهب مالك وأحمد وغيرهما فان الصحابة كانوا يفعلون ذلك وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى

الله عليه وسلم ضحى بشائين وقال في احدهما اللهم عن محمد وآل محمد وقال في الاخرى اللهم هذه عمن شهدى بالبلاغ وشهدت له بالتصديق \*

﴿فصل﴾ والتهاء التي سقط بعض أسنانها فيها قولان هما وجهان في مذهب أحمد أصحهما أنها تجزئ وأما التي ليس لها أسنان في أعلاها فهذه تجزئ باتفاق والنفراء افضل من السوداء وإذا كان السواد حول عينيها وفي رجلها أشبهت أضحية النبي صلى الله عليه وسلم \*

﴿فصل﴾ وتجوز التضحية عن الميت كما يجوز الحج عنه والصدقة عنه <sup>(١)</sup> \*

﴿فصل﴾ من كلامه أيضا رحمة الله تعالى عليه يشتمل على قاعدة في مواضع الائمة في مجامع الامة وهي أما كن الطاعات والجماعات \*

اعلم أن الله تعالى بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وأكمل لأئمة الدين وأتم عليهم النعمة وجعله على شريعة من الامر وأمره أن يتبعها ولا يتبع سبيل الدين لا يعلمون وجعل كتابه مهيمنا على ما بين يديه من الكتب ومصداقاً لها وجعل له شرعة ومنهاجا وشرع لامته سنن الهدى ولن يقوم الدين الا بالكتاب والميزان والحديد . كتاب يهدي به وحديد ينصره كما قال تعالى ( لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس ) فالكتاب به يقوم العلم والدين . والميزان به يقوم الحقوق في العقود المالية والقبوض . والحديد به تقوم الحدود على الكافرين والمنافقين ولهذا كان في الازمان المتأخرة الكتاب للعلماء والعباد . والميزان للوزراء والكتاب وأهل الديوان . والحديد للأمراء والأجناد . والكتاب له الصلاة والحديد له الجهاد ولهذا كان أكثر الآيات والاحاديث النبوية في الصلاة والجهاد وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في عيادة المريض اللهم اشف عبيدك يشهد لك صلاة ويشكاك عدواً وقال عليه السلام رأس الإسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله ولهذا جمع بينهما في مواضع من القرآن . كقوله تعالى ( انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله ) والصلاة أول أعمال الاسلام وأصل أعمال الايمان ولهذا سماها إيمانا في قوله ( وما كان الله ليضيع إيمانكم ) أى صلاتكم الى بيت المقدس هكذا نقل

(١) هذا آخر ما وجدناه من الفصل بالاصل الذي بيدنا كتبه مصححه

عن الساف وقال تعالى (أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر  
وجاهد في سبيل الله لا يستون عند الله) وقال (فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على  
المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم) فوصفهم بالمحبة التي  
هي حقيقة الصلاة كما قال (محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا  
سجدا يتغنون فضلا من الله ورضوانا) فوصفهم بالشدة على الكفار والضلال \* وفي الصحيح  
ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل أيُّ العمل أفضل قال إيمان بالله وجهاد في سبيله فقل ثم ماذا  
قال ثم حج مبرور مع قوله في الحديث الصحيح لما سأله ابن مسعود أي العمل أفضل قال الصلاة  
في مواقيتها قال ثم ماذا قال بر الوالدين قال ثم ماذا قال الجهاد في سبيل الله فان قوله إيمان بالله  
دخل فيه الصلاة ولم يذكر في الاول بر الوالدين اذ ليس لكل أحد والدان فالاول مطلق  
والثاني مقيد بمن له والدان ولهذا كانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسائر خلفائه  
الراشدين ومن سلك سبيلهم من ولاية الامور في الدولة الأموية والعباسية أن الامام يكون  
إماما في هذين الاصلين جميعا الصلاة والجهاد فالذي يؤمهم في الصلاة يؤمهم في الجهاد وأسر  
الجهاد والصلاة واحد في المقام والسفر وكان النبي صلى الله عليه وسلم اذا استعمل رجلا على بلد  
مثل عتاب بن أسيد على مكة وعثمان بن أبي العاص على الطائف وغيرهما كان هو الذي يصلي  
بهم ويقيم الحدود وكذلك اذا استعمل رجلا على مثل غزوة كاستعماله زيد بن حارثة وابنه  
اسامة وعمر بن العاص وغيرهم كان أمير الحرب هو الذي يصلي بالناس ولهذا استدلل المسلمون  
بتقديمه أبابكر في الصلاة على انه قدمه في الامامة العامة وكذلك كان اسراء الصديق كزيد  
ابن أبي سفيان وخالد بن الوليد وشرحبيل بن حسن بن عمرو بن العاص وغيرهم أمير الحرب هو  
امام الصلاة وكان نواب عمر بن الخطاب كاستعماله على الكوفة عمار بن ياسر على الحرب والصلاة  
وابن مسعود على القضاء وبيت المال وعثمان بن حنيف على الخراج ومن هنا أخذ الناس ولاية  
الحرب وولاية الخراج وولاية القضاء فان عمر بن الخطاب وهو أمير المؤمنين فلما انتشر المؤمنون  
وغلبروا الكافرين على البلاد وفتحوها واحتاجوا الى زيادة في الترتيب وضع لهم الديوان ديوان  
الخراج للمال المستخرج وديوان العطاء والتفقات للمال المصروف ومصر لهم الأمصاف فمصر  
الكوفة والبصرة ومصر الفسطاط فانه لم يؤثر أن يكون بينه وبين جند المسلمين نهر عظيم



كدجلة والفرات والنيل فجعل هذه الامصار مما يليه \*

**﴿فصل﴾** وكانت مواضع الائمة ومجامع الامة هي المساجد فان النبي صلى الله عليه وسلم أسس مسجده المبارك على التقوى ففيه الصلاة والقراءة والذكر وتعليم العلم والخطب وفيه السياسة وعقد الألوية والرايات وتأمير الامراء وتعريف العرفاء وفيه يجتمع المسلمون عنده لما أهمهم من أمر دينهم ودنياهم وكذلك عماله في مثل مكة والطائف وبلاد اليمن وغير ذلك من الأمصار والقرى وكذلك عماله على البوادي فان لهم مجما فيه يصلون وفيه يساسون كما قال النبي صلى الله عليه وسلم إن بني اسرائيل كان تسوسهم الأنبياء كلما ذهب نبي خلفه نبي وإنه لانيي بعدى وستكون خلفاء تعرفون وتنكرون قالوا فما تأمرنا قال أوفوا ببيعة الاول فالاول واسألوا الله لكم فان الله سألهم عما استرعاهم وكان الخلفاء والامراء يسكنون في بيوتهم كما يسكن سائر المسلمين في بيوتهم لكن مجلس الامام الجامع هو المسجد الجامع وكان سعد بن أبي وقاص قد بنى له بالكوفة قصرا وقال أقطع عني الناس فأرسل اليه عمر بن الخطاب بمحمد بن مسلمة وأمره أن يحرقه فاشتري من نبطي حزمة حطب وشرط عليه حملها الى قصره فحرقه فان عمر كره للوالي الاحتجاب عن رعيته ولكن بنيت قصور الامراء فلما كانت إمارة معاوية احتجب لما خاف أن يغتال كما اغتيل علي وأخذ المقاصير في المساجد ليصلي فيها ذو السلطان وحاشيته واتخذ المراكب فاستن به الخلفاء الملوك بذلك فصاروا مع كونهم يتولون الحرب والصلاة بالناس ويباشرون الجمعة والجماعة والجهاد واقامة الحدود لهم قصور يسكنون فيها ويدشاهم رؤس الناس فيها كما كانت الخضراء بنى أمية قبلي المسجد الجامع والمساجد يجتمع فيها للعبادات والعلم ونحو ذلك

**﴿فصل﴾** طال الامم وتفرقت الامة وتمسك كل قوم بشعبة من الدين زيادات زادوها فأعرضوا عن شعبة منه أجرى. أحدثت الملوك والامراء القلاع والحصون وانما كانت تبني الحصون والمعقل قديما في الثغور خشية أن يدهمها العدو وليس عندهم من يدفعه عنها وكانوا يسمون الثغور الشامية العواصم وهي قنسرين وحلب وأحدثت المدارس لاهل العلم وأحدثت الرُّبُط والخوانق لاهل التبعيد وأظن مبدأ انتشار ذلك في دولة السلاجقة فأول ما بنيت المدارس والرباطات للمساكين ووفقت عليها وقوف تجرى على أهلها في وزارة نظام الملك وأما قبل ذلك فقد وجدت ذكر المدارس وذكر الربط لكن ما أظن كان موقوفا عليها لاهلها وانما كانت

مساكن مختصة وقد ذكر الامام معمر بن زياد من أصحاب الواحدى في أخبار الصوفية أن أول دويرة بنيت لهم في البصرة. وأما المدارس فقد رأيت لها ذكر آقبل دولة السلاجقة في أثناء المائة الرابعة ودولتهم انما كانت في المائة الخامسة وكذلك هذه القلاع والحصون التي بالشام عامتها محدث كما بنى الملك العادل قلعة دمشق وبُصرى وحرّان وذلك أن النصارى كانوا كثيرى الغزو اليهم وكان الناس بعد المائة الثالثة قد ضعفوا عن دفاع النصارى عن السواحل حتى استعملوا على كثير من نفور الشام الساحلية \*

﴿فصل في الخلافة والسلطان وكيفية كونه ظل الله في الارض قال الله تعالى ( واذا قال ربك للملائكة إني جاعل في الارض خليفة ) وقال الله تعالى ( يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ) . وقوله ( اني جاعل في الارض خليفة ) يم آدم وبنيه لكن الاسم متناول لآدم عينا كقوله ( لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم ) وقوله ( خلق الانسان من صلصال كالفخار وخلق الجنان من مارج من نار ) وقوله ( خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ) الى أمثال ذلك ولهذا كان بين داود وآدم من المناسبة ما أحب به داود حين أراه ذريته وسأل عن عمره فقيل أربعون سنة فوهبه من عمره الذي هو ألف سنة ستين سنة والحديث صحيح رواه الترمذي وغيره وصححه ولهذا كلاهما ابتلى بما ابتلاه به من الخطيئة كما ان كلاهما مناسبة للآخرى اذ جنس الشهورتين واحد ورفع درجته بالنوبة العظيمة التي نال بها من محبة الله له وفرحه به ما نال ويذكر عن كل منهما من البكاء والحنن ما يناسب بعضه بعضاً والخليفة هو من كان خلفاً عن غيره فعيلة بمعنى فاعلة \* كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سافر يقول اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الاهل وقال صلى الله عليه وسلم من جهز غازيا فقد غزا ومن خلف في أهله بخير فقد غزا وقال أوكلمنا خرجنا في الغزو خلف أحدهم وله نيب كنيب اليس يمنع احدها من اللبنة من الابن لئن أظفرني الله بأحد منهم لاجعلته نكالا وفي القرآن ( سيقول المخلفون من الأعراب ) وقوله ( فرح المخلفون بمقدمهم خلاف رسول الله ) والمراد بالخليفة أنه خلف من كان قبله من الخلق والخلف فيه مناسبة كما كان أبو بكر الصديق

(١) أي من خطيئة آدم وخطيئة داود اه مصححه

خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه خلفه على أمته بعد موته وكما كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سافر لحج أو عمرة أو غزوة يستخلف على المدينة من يكون خليفة له مدة معينة فيستخلف تارة ابن أم مكتوم وتارة غيره واستخلف علي بن أبي طالب في غزوة تبوك وتسمى الأمكنة التي يستخلف فيها الامام مخاليف مثل مخاليف اليمن ومخاليف أرض الحجاز ومنه الحديث حيث خرج من خلاف الى مخلاف ومنه قوله تعالى ( وهو الذي جعلكم خلائف في الارض ووزع بعنكم فوق بعض درجات ليلوكم فيما آتاكم ) وقوله تعالى ( ولقد أهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا ) الى قوله تعالى ( ثم جعلناكم خلائف في الارض ) ومنه قوله تعالى ( وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض كما استخلف الذين من قبلهم وليجعلن لهم دينهم الذي ارتضى لهم ) الآية \*

وقد ظن بعض القائلين الناطقين كابن عربي أن الخليفة هو الخليفة عن الله مثل نائب الله وزعموا ان هذا بمعنى ان يكون الانسان مستخلفا وربما فسروا تعليم آدم الاسماء كلها التي جمع معانيها الانسان ويفسرون خلق آدم على صورته بهذا المعنى أيضا وقد أخذوا من الفلاسفة قولهم الانسان هو العالم الصغير وهذا قريب وضموا اليه أن الله هو العالم الكبير بناء على أصلهم الكفري في وحدة الوجود وأن الله هو عين وجود المخلوقات فالانسان من بين المظاهر هو الخليفة الجامع للأسماء والصفات ويتفرع على هذا ما يصيرون اليه من دعوى الربوبية والالوهية المخرجة لهم الى الفرعونية والقرمطية والباطنية وربما جعلوا الرسالة مرتبة من المراتب وأنهم أعظم منها فيقرون بالربوبية والوحدانية والالوهية وبالرسالة ويصيرون في الفرعونية ههنا إيمانهم أو يخرجون في أعمالهم ان يصيروا سدي لا أمر عليهم ولا نهي ولا إيجاب ولا تحريم والله لا يجوز له خليفة ولهذا قالوا لا إله الا الله يا خليفة الله فقال لست بخليفة الله ولكني خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم حسب ذلك بل هو سبحانه يكون خليفة لنبيه قال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل اللهم اصحب في سفرنا واخلفنا في أهلنا وذلك لان الله حتى شهيد ميمن قيوم رقيب حفيظ غني عن الملئ ليس له شريك ولا ظهير ولا يشفع أحد عنده الا بأذنه والخليفة انما يكون عند عدم المستخلف بموت أو غيبة ويكون الحاجة المستخلف الى الاستخلاف وتسمى خليفة لانه

خلف عن النذر وهو قائم خلفه وكل هذه المعاني منتفية في حق الله تعالى وهو منزّه عنها فانه  
 حتى قيوم شهيد لا يموت ولا يفسد وهو غنى يرزق ولا يرزق يرزق عباده وينصرهم ويهديهم  
 ويصفيهم بما خلقه من الاسباب التي هي من خلقه والتي هي مفتقرة اليه كافتقار المسببات الى  
 اسبابها فالله هو الغنى الحميد له مافي السموات وما في الارض وما بينهما يسأله من في السموات  
 والارض كل يوم هو في شأن وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله ولا يجوز ان  
 يكون أحد خلفا منه ولا يقوم مقامه لانه لا سمي له ولا كف له فن جعل له خليفة فهو  
 مشرك به \* وأما الحديث النبوي السلطان ظل الله في الارض يأوي اليه كل ضعيف ومملوف  
 وهذا صحيح فان الظل مفتقر الى آو وهو رفيق له مطابق له نوعا من المطابقة والآوى  
 الى الظل المكتنف بالظل صاحب الظل فالسلطان عبد الله مخلوق مفتقر اليه لا يستغنى  
 عنه ملرفة عين وفيه من القدرة والسلطان والحفظ والنصرة وغير ذلك من معاني  
 السؤدد والصمدية التي بها قوام الخلق ما يشبه أن يكون ظل الله في الارض  
 وهو أقوى الاسباب التي بها يصالح أمور خلقه وعباده فاذا صالح  
 ذو السلطان صاحت أمور الناس واذا فسدت فسدت بحسب  
 فساده ولا تفسد من كل وجه بل لا بد من مصالح اذا  
 هو ظل الله لكن الظل تارة يكون كاملا مانعا  
 من جميع الاذى وتارة لا يمنع الا بعض  
 الاذى وأما اذا عدم الظل فسد  
 الامر كعدم سر الربوبية  
 التي بها قيام الامة  
 الانسانية والله  
 تعالى أعلم

تم بحمد الله وعونه المجلد الثاني من مجموعة فتاوي شيخ الاسلام علم الاعلام الشيخ الامام  
 أبي العباس أحمد بن تيمية الحراني ثم الدمشقي ويلي المجلد الثالث وأوله (لمحة المختطف  
 في الفرق بين الطلاق والخلع) والله المعين على الكمال والحمد لله على كل حال

## ﴿ فهرست المجلد الثاني من مجموعة فتاوى شيخ الاسلام ﴾

صحيحة

- ٢ مسألة في تنوع صلاة التطوع في جماعة الى نوعين وعدم مشروعية صلاة الرغائب والألفية ونصف شعبان وليلة سبع وعشرين من رجب
- ٣ مسألة في حديث إنكم تأتون يوم القيامة غراً محجلين . وحديث من زار قبري . ومن زار البيت . وزيارة النبي وتفضيل المرابطة بالثغور على المجاورة في أحد المساجد الثلاثة
- ٥ مسألة في ترجيح تحريم الشطرنج وإقامة الأدلة على ذلك وهي مهمة جداً في طيها فوائد عظيمة لا يستغنى عنها الفقيه
- ١٨ مسألة فيما يستعين به المرء على دوام الحضور في الصلاة وفي الوسوس هل تبطل الصلاة أو تنقص أجرها وفي قول عمر إني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة
- ٢٢ مسألة في جواز الشهادة على العاصي والمبتدع بالاستفاضة وتأكد إشهار الداعية الى البدعة وحث البدعة
- ٢٤ مسألة في تضمن أفضية الله سبحانه للحكمة وانقسام إرادته الى قسمين شرعية وكونية وعدم جواز الاحتجاج بالقدر
- ٢٦ مسألة في ابتداع من يبسط سجادة في الجامع وتجويز رفع مفروش الغير والصلاة في النعال
- ٤٠ مسألة في عدم جواز تأخير صلاة النهار الى الليل وبالعكس لشغل من الأشغال وفي الجمع والقصر
- ٤٥ مسألة فيما يجب له الطهارة أو أحدهما وتجويز الطواف وسجود التلاوة مع الحدث الأصغر وفروع أخرى متعلقة بهذا الباب
- ٥٧ مسألة في غسل القدمين والمسح على الخفين ومخالفة المسح على القدمين مع ظهورهما كما تفعل الرافضة للكتاب والسنة
- ٦٠ مسألة في حرمة نكاح الزانية حتى تتوب والكلام على الاستبراء والشهاد على النكاح وفروع مهمة متعلقة بالنكاح
- ٧٤ مسألة في عيد النصر وفروع عظيمة متعلقة به

## صحيفة

- ٧٩ مسألة في كفارة اليمين
- ٨١ مسألة في مصرف صدقة الفطر والزكاة وأقوال العلماء في ذلك
- ٨٥ مسألة في تقسيم الأيمان لثلاثة أقسام والعلاق السني والبدعي والواقع بلا ريب وغيره
- والحلف بالحرام
- ٩٠ مسألة جامعة مانعة في طهارة المنى وأرواث البهائم المباحة وتقرير الأدلة على ذلك بأقصى ما يمكن أثراً ونظراً والجواب عن شبه المخالفين في ذلك وهي مسألة فريدة تستحق أن
- تفرد وتحفظ في سويداء القلب
- ١٢٣ مسألة في تصرفات السكران صحة وفساداً
- ١٢٧ مسألة في فروع متعلقة بشركة الابدان
- ١٢٩ مسألة في فروع متعلقة بالزيت اليسير اذ وقعت فيه مثل الفأرة وماتت وهي فيما أظن لم
- ينسج ناسج على منوالها
- ١٤١ مسألة في القراءة خلف الامام
- ١٥٠ مسألة في تخفيف الصداق
- ١٥٢ مسألة في أكل ذبائح أهل الكتاب ولو دخلوا في دينهم بعد النسخ والتحريف وهي
- مسألة فيها من أغوار الفقه وحقائقه مالا يعرفه الا من عرف ما أخذ العلماء
- ١٦٤ مسألة في الاموال التي يجهل مستحقها وفيها مهمات
- ١٦٧ مسألة في تقدير نفقة الزوجة وكسوتها وقبول الرواية دون الشهادة في مواضع وفي الاحن
- في الفاتحة وصلاة الرجل خائف من يخالف مذهبه وفي الخلاف في وجوب العمرة وفي
- القصر في السفر وفي شدوذ عياض في تفضيل تربة النبي على المساجد الثلاثة وفي الاستمنا
- باليد وفي إيتان النساء في أدبارهن
- ١٧٠ مسألة فيمن اشترط عليه عند النكاح شروط هل يلزمه الوفاء بها واذا لم يف فهل للزوجة الفسخ
- ١٧٦ مسألة في ابراء من حضرها الوفاة من صداقها وفي التداوي بشحم الخنزير وفي التزوج
- باليثيمة الصغيرة

## صحيفة

١٧٧ مسألة في تناسل أهل الجنة وفي ولدائها ومحل أرواح أهل الجنة والنار وحكم ولد الزنا والصحيح في أولاد المشركين وفي تسمية أيام الآخرة وقوله أسفروا بالفجر وفي حديثين أحدهما في علي والثاني عنه

١٧٩ مسألة في الوضوء والطهارة من ماء برك المدارس الذي له مدة كبيرة وفي حل مال المرابي لولده بعده أولا ومطالبة المظلوم ظالمه في الآخرة ما لم يستوفه لاهو ولا ورثته في الدنيا

١٨٠ مسألة في الدعاء عقب الصلاة والصلاة على من كان لا يصلي أو يشرب الخمر

١٨٢ مسألة في الصلاة خلف من ليس من أهل العدالة وفي اللحن في الفاتحة وفي الدعاء المأجور وفيمن يقول لمن يستشفعه لوجاءني محمد بن عبد الله ما قبلت وفي التبليغ خلف الامام وفي ولوغ الكلب وفي الافضل لمن سافر في رمضان من غير تعب أو جوع أو عطش وفي حل المصحف بالأحكام على غير طهر وفي ختن الصبي بعد موته وفي قول النبي لا تجعلوا بيوتكم قبورا وتكلم الميت في قبره

١٨٤ مسألة في النطق بالنية عند الدخول في العبادة

١٨٥ مسألة في زيارة القدس وقبر الخليل وأكل الخبز والعدس المصنوع عنده

١٨٧ مسألة في مسح العنق في الوضوء والمسح على الجوارب وفي الخرق المانع من المسح وفيها فروع محتاج إليها

١٩٠ مسألة في تصويب عدم جواز التزوج بينته من الزنا ووجوب قتل من زنى بأخته

١٩٢ مسألة في المسجد الذي فيه قبر وجواز أخذ الولد الزكاة من مال أبيه إذا كان عليه دين ولا وفاء له

... مسألة في أمل الآمال البعيدة الخيرية وأقرب التفاسير إلى الكتاب والسنة وفي أجر المرء على نسخ القرآن أو الحديث لنفسه أو للبيع والكلام على الاحياء وقوت القلوب وكتب المنطق

١٩٥ مسألة في جملة أحاديث دائرة على الألسنة منها ما هو موضوع ومنها ما لا سند له

١٩٨ مسألة مهمة في التزام مذهب وفيما يصنع في المسائل التي يذكر فيها وجهان وفي الانتقال

## صحيحة

من مذهب الى آخر وفي عشر العنب وفي لمزارة والاجارة وفيمن يجب عليه العشر وفي  
تصحيح اعاده الصلاة وفي الصلاة خلف امام تخالف نيته نية المأموم  
٢١٠ مسألة في فروع متعلقة بالجرن الناقص

٠٠٠ مسألة في معاشره المرد

٢١٢ مسألة في أكل الغبيراء

٢١٤ مسألة في البناء في الطريق الواسع

٢١٩ مسألة في اتباع الرسول بصحيح العقول وهي جلية الفائدة جزيلة المائدة لمن تطفل على  
هذه المائدة

٢٣١ مسألة في قاعدة نكاحية تحتوى على فروع ضرورية

٢٣٥ مسألة فيما تدرك به الجمعة والجماعة وأقوال الفقهاء في ذلك وبيان الصحيح منه

٢٣٨ مسألة في قضاء من ترك الصلاة مدة سنتين

٢٤٠ مسألة فيمن تزوج امرأة بولاية ولى فاسق هل يصح تزوجه بها بعد طليقها ثلاثاً من  
غير أن تنكح زوجاً آخر

٢٤٠ مسألة في قوله تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن) الآية وقوله (وان كن أولات حمل) الآية

٢٤٨ مسألة فيما يفعله الناس يوم عاشوراء من السكحل وطبخ الحبوب وغير ذلك

٢٥٦ مسألة في أسئلة مهمة متعلقة بدعوة ذى النون لا اله الا أنت سبحانه انى كنت من

الظالمين وفيها فوائد منها الكلام على هم يوسف ومنها أن قوله (وما أبرئ نفسي) من

كلام امرأة العزيز ومنها الرد على من يتأول قوله تعالى (ليفر لك الله ما تقدم من ذنبك

وما تأخر) ومنها غير ذلك

٣٠٤ مسألة عظيمة في العبادة وحقيقة العبودية

٣٣٧ مطلب انقسام الفناء الى ثلاثة أقسام

٣٤١ مطلب الرد على من يذكر الله بالاسم المفرد أو هو

٣٤٦ قطعة من مسألة في أن ما دون القلتين اذا لم يتغير بالنجاسة الواقعة فيه لا ينجس



## صحيفة

- ٣٤٩ مسألة في الاقوال التي في ازالة النجاسة بغير الماء وتحقيق الحق منها
- ٣٥١ مسألة في الجن والجوخ الافرنجيين
- ٣٥٢ مسألة في ماء قليل مع ناس في مفازة وولغ فيه السكب
- ٣٥٣ مسألة في أواني النحاس المضربة بالفضة
- ٣٥٧ مسألة في حكم لمس النساء على وجه يلوح منه الحق بلا خفاء
- ٣٥٩ مسألة في التغليس بالفجر
- ٣٦٠ مسألة في الصلاة قدام الامام
- ٣٦١ مسألة في الصلاة في فجر الجمعة بالسجدة
- ٠٠٠ مسألة في تصحيح فرضية صلاة الجماعة على الاعيان بأبلغ وجه مع الاتقان
- ٣٦٩ مسألة فمن لا يطمئن في صلاته ويرفع ويخضع قيل الامام
- ٣٧١ مسألة في بطلان الصلاة خلف الصف مفرداً وتقليد غير الائمة الاربعة كالثوري
- والأوزاعي ومن يقول هؤلاء لا يلتفت اليهم
- ٣٧٥ مسألة في الحنفي الذي يرفع يديه في كل تكبيرة وأنكر عليه
- ٣٨٠ مسألة في صلاة أهل المذاهب الاربعة بعضهم خلف بعض
- ٣٨٢ مسألة أخرى في ذلك
- ٣٨٣ مسألة فيمن تفقه في أحد المذاهب ثم اشتغل بالحديث فرأى أحاديث تخالف ذلك المذهب
- ٣٨٦ مسألة فيمن سئل أين مذهبك فقال محمدى
- ٣٨٧ مسألة في تقليد الشافعى حنفياً وبالعكس في الوتر وجمع المطر
- ٠٠٠ مسألة في فروغ في النية والتلفظ بها والتيم ومدة السفر الذي يباح له الجمع والقصر
- وتقليد بعض العلماء في الاجتهاديات والنظر لجميع بدن المرأة واسه والذكر جماعة والجر
- بالقراءة في المسجد ونية الصوم كل يوم ومعنى حديث صحيح أو ضعيف وتقليد أحد
- ٠٠٠ الوجهين في المسئلة وتليس النساءين نساجتهم
- ٣٩١ مسألة مهمة في الدعاء دبر الصلوات

٣٩٧ مسألة فيما يشته على الطالب للعبادة من جهة الافضلية وهي مسألة نادرة مفيدة جدا  
٤٣٤ مسألة في الزيت الواقع فيه فأرة وكأن هذه نتيجة المسألة المتقدمة صحيفة ١٢٩  
٤٣٦ فصل عظيم في طواف الخائض والجنب والمحدث وهو جزيل النفع جليل الوقع لمن أصفى  
اليه بالسمع

٤٥٦ مسألة فيمن باشر امرأته في عافية هل يصير حتى الضحي أو يتيم

... مسألة في أفضل أيام العام والاسبوع

... فصول فروع متعلقة بالاضحية

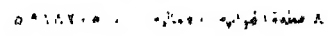
٤٥٧ فصل يشتمل على قاعدة في مواضع الائمة في مجامع الأمة

يقول مفرس هذا الجزء مصححه الفقير الى عفو الله وكرمه السيد اسمعيل بن السيد  
ابراهيم الخطيب الحسني الاسيردي الازهرى السافى إن كتاب فتاوى شيخ الاسلام بركة  
الانام أبي العباس أحمد بن تيمية الحراني بحر علم خضم متلاطم الأمواج \* يقذف بأفواج درر  
عوالي المعاني في وديان ميدان الحجاج \* بأجزل عبارة \* وأكمل إشارة \* مع محاسن تحقيقات \*  
وأحسن تدقيقات \* وبالجملة

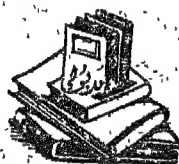
ففي كل لفظ منه روض من المنى \* وفي كل سطر منه عقد من الدر  
فلذلك اقتصرت في فهرسته على رؤس المسائل طاويا بالكشع عما انطوت عليه من  
فرائد الفوائد \* وزوائد العوائد \* لضيق المجال \* وعلى الله  
الاتكال \* وله الحمد على كل حال \*







الورقة العربية للجليد الفني



٨ سلسلة الجزائرية - الجمالية - م: ٩١٨٢-٥

